تحطيم الآلهة

قصة حرب يونية ١٩٦٧

دراسة تاريخية

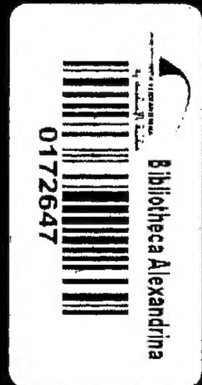
الجزء الثاني

بقلم

د. عبد العظيم رمضان

مكتبة مدبولي

القاهرة



تحطيم الآلهة

قصة حرب يونيه ١٩٦٧

دراسة تاريخية

بقلم

د. عبد العظيم رمضان

الجزء الثاني

مكتبة مدبولي

٦ - ميدان طلعت حرب - القاهرة

الطبعة الأولى
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

الفصل السادس

حرب الاستنزاف

١ ـ عبد الناصر وحرب الاستنزاف

لم يكد ينتهي الصراع بين عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر بالقضاء على الأخير ، حتى أخذ عبد الناصر يعيد بناء القيادة العليا للقوات المسلحة ، لينقل الى يده السيطرة التي كانت في يد المشير عبد الحكيم عامر . فأصدر في يناير ١٩٦٨ القانون الذي يحمل عنوان :«القيادة والسيطرة على شؤون الدفاع في الدولة والقوات المسلحة ». فأصبحت في يده سلطات التصديق على حجم القوات المسلحة والتركيب التنظيمي لها ، وخطط الحرب والعمليات الحربية ، والقرارات الخاصة بتزويد القوات المسلحة بالأسلحة والمعدات الحربية ، والقرارات الخاصة بتطوير القوات المسلحة ، وتعيين مساعدي وزير الحربية ورؤساء أجهزة القيادة العامة وقادة التشكيلات والفرق والألوية ، وترقية الضباط الى رتبة العقيد ومد خدمتهم ، وتعيين أعضاء مجالس الحرب في القوات المسلحة .

ووفقاً لهذا القانون أصبح وزير الحربية مرؤوساً مباشرة لرئيس الجمهورية ، وأصبح رئيس الأركان هو النائب الأول لوزير الحربية ، وأصبحت مدة الخدمة المقررة لقادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة أربع سنوات يجوز مدها سنة أخرى بقرار من رئيس الجمهورية . كذلك شملت عملية إعادة تنظيم القوات المسلحة تقسيم القوات المسلحة المصرية الى مجموعات جيوش .

وعلى هذا النحو أصبح عبد الناصر ، لأول مرة منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو

١٩٥٢ ، القائد الأعلى للقوات المسلحة من الناحيتين النظرية والفعلية ! ـ بعد أن كان المشير عامر هو القائد الأعلى الفعلي الذي يسيطر من خلال مجموعات أنصاره على كل ركن من أركان الجيش ! .

لذلك لم يكن صدفة أن يعلن عبد الناصر ، في أعقاب صدور هذا القانون ، سقوط ما أسماه « بالطبقة العسكرية التي كانت تحكم مصر » ! . ففي حديثه في المؤتمر الصحفي الذي عقد في يوم ١٦ فبراير ١٩٦٨ ، قال : « لقد سقطت طبقة عسكرية كانت تعتقد أنها الوريث الشرعي لحكم هذا الوطن والتصرف في قدراته ، وأعيد تنظيم القوات المسلحة لكي تكون في خدمة النضال العربي ودرعاً له وفداء » . وقال : « لقد كنا نستطيع أن نكتفي بعزل المتآمرين ولا نحاكمهم . وكنا نستطيع أن نجعل الجلسات كلها سرية . لكننا لم نفعل ذلك، وأردناها محاكمة علنية وأمام الجماهير ، لمعنى سياسي هو أن يكون واضحاً أن الثورة قادرة على أن تلفظ أي منحرف ، كما أن السلطة لا تستطيع أن تعطي حماية لأحد » .

في ذلك الحين ، كان الفريق أول محمد فوزي قد أخذ يعد لكل فرع من الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة ، وهي : القوات البحرية والجوية ، والدفاع الجوي ، وهيئات وادارات القيادة العامة للقوات المسلحة ، وقيادات الجيوش الميدانية ، وقيادات القوات الخاصة ـ واجبات محددة في انشاء الوحدات الجديدة وتنظيمها وتسليحها وتدريبها ، في إطار الخطة الاستراتيجية العسكرية لتحرير سيناء ، التي حدد عبد الناصر لتنفيذها ثلاث سنوات ! .

وكان تقدير الفريق فوزي أن العدو الاسرائيلي سوف لا يدع القيادات والتشكيلات تقوم بواجباتها السالفة الذكر في أمان ، بل انه سوف يتدخل لاحباطها ، وأن اعادة البناء ـ على هذا النحو ـ سوف يلازمها مواجهة مع العدو . ومن هنا فقد رأى الفريق فوزي أن الخطة يجب أن تقوم على عدة مراحل : المرحلة الأولى ، هي « الدفاع الخالص » ، الذي استخدم له كلمة « الصمود » . ثم يتطور « الدفاع الخاص » الى « دفاع ايجابي » ، « فدفاع ايجابي نشط » ، ثم « مواجهة بحيث تنتقل الجبهة الى جانب العدو ، وتستطيع

قواتنا أن تكون صاحبة المبادرة في أعمالها ضد العدو ، حتى نصل إلى قدرة تحقق لنا بداية معركة التحرير » .

ويقول الفريق أول محمد فوزي في زهو ، في مذكراته المنشورة ، أنه عرض الخطوط الرئيسية لهذه الخطة الاستراتيجية العسكرية على الرئيس عبد الناصر « للإحاطة » ! ، ثم قمت بتسليمها الى الفريق عبد المنعم رياض ، رئيس الأركان ، وكلفته بدراستها ، ثم تحويلها الى خطة متكاملة تشتمل على مهام الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة » .

وقد أثبتت هذه الخطة ، وهي التي قامت عليها حرب الاستنزاف ، فشلها الذريع ، لسبب بسيط هو أنها قامت على افتراض خاطىء هو أن العدو الاسرائيلي سوف يتحرك في إطار ردود الفعل ، ولن تكون له مبادراته الخاصة التي يواجه بها الفعل المصري ويحوله الى ردود فعل أيضاً ! . وعندما بدأ العدو مبادراته بالفعل لم تجد القيادة العامة مبادرات أخرى تواجهه بها ، فظلت في إطار ردود الفعل ، حتى تمكن عبد الناصر بعمل يائس من أعمال الدبلوماسية في زيارته لموسكو في يناير ١٩٧٠ من نقل المبادرة إلى يده ، فأنهى بها حرب الاستنزاف ، ومهد المسرح لمرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

وفي الحقيقة أنه إذا كانت القيادة العامة قد أدركت أن العدو الاسرائيلي يمكن أن يهدد عملية إعادة بناء القوات المسلحة بالتدخل ، فإن الخطة المثلى كانت تقضي بعدم اعطائه الذريعة للتدخل ، حتى يتم بناء الجيش ، وحتى يقوم بعملية تحرير سيناء وفقاً للمراحل التي حددتها الخطة الاستراتيجية . ولكن القيادة العامة فعلت العكس تماماً بخطة الانتقال من الدفاع السلبي إلى الدفاع الإيجابي فالدفاع الإيجابي النشط ! . فكل هذه المراحل جميعها كانت دعوة صريحة للعدو للتدخل وإجهاض عملية اعادة بناء الجيش أولاً بأول . وهو ما سوف نرى أنه سوف يحدث بالفعل ! ، ويؤثر على عملية تحرير سيناء ، فتتأخر حتى أكتوبر ١٩٧٣ .

ومع ذلك فقد كان من الممكن إعادة النظر في الخطة في مرحلتها

الأولى ، عندما تبدت ردود فعل العدو الشرسة التي تنطوي على مبادرات جريئة ، ولكن العوامل السياسية تغلبت في ذلك الحين لتستمر بالخطة في طريق التنفيذ ، ولتنحرف في الوقت نفسه بالجهد القتالي لمصر عن طريق التحرير ، وتحصره في خندق الدفاع ، وهو الخندق الذي وجدت مصر نفسها فيه بعد ثلاث سنوات !، بدلاً من أن تجد نفسها على الحدود المصرية الاسرائيلية كما استهدفت الخطة أصلاً ! .

وعلى هذا النحو فإن الآراء التي تذهب إلى أن حرب الاستنزاف هي مقدمة لحرب أكتوبر ١٩٦٧ ، هي آراء قد جانبها الصواب . فهي بهذه الصفة التي أوردناها لا تعدو أن تكون جولة ثانية من حرب يونية ١٩٦٧ ، وامتداداً لها . ولكنه امتداد مشرف قاتلت فيه مصر بشراسة في أشق وأصعب الظروف ، وتعاملت مع العدو معاملة الند للند، ولم تنكص على عقبيها كما نكصت بها قيادة المشير عامر ، وإنما تغلبت على الصعوبات وحققت انجازات هامة انتقلت بها من موقع العدو المهزوم الذي تبدد سلاحه في طول وعرض سيناء ، إلى موقع العدو القوي الذي يقف في مواجهة اسرائيل شاكي السلاح يستعد لمعركة التحرير . وبذلك انتهى عصر الانتصارات الاسرائيلية المطلقة التي كانت تختتم بها الحروب بين مصر واسرائيل ! .

وقد اعتقد كثير من الباحثين أن حرب الاستنزاف بدأت في مارس ١٩٦٩ (أنظر على سبيل المثال : يعقوب بارسيمان توف : حرب الاستنزاف الاسرائيلية المصرية ١٩٦٩ - ١٩٧٠) . كما أن بعض المصادر العسكرية المصرية تذهب إلى أنها بدأت بمعركة « رأس العش » (أنظر : اللواء طيار على محمد لبيب: القوة الثالثة)- وهو خطأ، لأن حرب الإستنزاف بدأت في الحقيقة في يوم ٨ سبتمبر ١٩٦٨ من واقع الوثائق العسكرية الممثلة في بيانات القيادة العامة- للقوات المسلحة وتقارير المراقبين الدوليين التابعين للأمم المتحدة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الوقت .

ففي يوم الأحد ٨ سبتمبر ١٩٦٨ ، بدأت المدفعية المصرية قصفها للمواقع الاسرائيلية في القطاع الشمالي من قناة السويس قصفاً متواصلاً ،

أسفر عن خسائر فادحة في الأفراد والمعدات . وقد حاولت القوات الاسرائيلية تخفيف الضرب عليها عن طريق قصف القطاع الجنوبي المصري ، فأخذت في تركيز الضرب على مدينة السويس ، ولكن القوات المصرية ردت بعنف ، فامتد القتال على مساحة مائة كيلومتر على طول القناة . وقد أثبتت سبع نقط من نقاط المراقبة الدولية أن مصر هي التي بدأت بالقصف ، بينما أثبت المركز الثامن في الجنوب أن اسرائيل هي التي بدأت بضرب المواقع المصرية . وهو ما أعلنه يوثانت في تقريره في مجلس الأمن .

استمرت هذه المعركة ، التي أطلقت عليها الصحف المصرية اسم : « معركة المدافع » ، خمس ساعات ونصف الساعة ، وتلا ذلك بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية أعلنت فيه أنها سوف تباشر ما أسمته بسياسة « الدفاع الوقائي » ضد القوات الاسرائيلية المعتدية ، ابتداء « من اليوم » ! . وكانت قد اشترطت لايقاف قصفها للمواقع الاسرائيلية « عدم تدعيم العدو لقواته الأمامية على الضفة الشرقية » . وكان الجانب الاسرائيلي هو الذي طلب وقف اطلاق النار ، كما كانت اسرائيل هي التي طلبت الى مجلس الأمن عقد اجتماع عاجل في ليلة ذلك اليوم ! .

على أنه بعد أسبوعين فقط من هذه المعركة ، ووفقاً للسياسة الجديدة ، كانت المدفعية المصرية الثقيلة تعود الى قصف المواقع الاسرائيلية على طول القناة . وقد استمر القصف في هذه المرة تسع ساعات ! ، وأحدث خسائر ثقيلة بالقوات الاسرائيلية . كما أرسلت قوة من الكوماندوز المصريين تحت جنح الظلام ، اشتكبت مع دورية اسرائيلية ، واستمر القتال حتى الفجر ، ثم انسحبت القوة المصرية . وقد بلغ حجم الدمار الذي ألحقه القصف المصري بالمواقع الاسرائيلية حداً دعا الجنرال موشى ديان الى وصفه عندما زار المنطقة ، بأنها بدت كأنما إجتاحتها رياح « التيفون » العاصفة ! ، لأن كل شيء تقريباً على ظهر الأرض كان قد دمر ! .

وفي يوم ٢٣ أكتوبر عادت المدفعية المصرية الثقيلة الى قصف وتدمير الصواريخ الاسرائيلية ، في معركة اعتبرت تطبيقاً عملياً لسياسة « الدفاع

الوقائي » . وأعلن الفريق أول محمد فوزي في مجلس الوزراء يوم ٣١ أكتوبر أن مائة صاروخ اسرائيلي عيار ٢٤٠ ملم قد دمرت في قواعدها داخل سيناء .

على هذا النحو بدأت أولى مراحل « حرب الاستنزاف » ، التي قدر لها أن تسيطر على مجرى الأحداث حتى أغسطس ١٩٧٠ .

وقد كان على القيادة الاسرائيلية أن تواجه هذه الحرب الجديدة بطريقتها الخاصة . لقد فكرت في البداية في إقامة حاجز من الألغام على طول القناة ، يماثل الحاجز الذي أقيم في القطاع الأردني . ولكن موشى ديان رأى أن مثل هذه الحواجز من الألغام لن تستطيع احكام اغلاق الحدود بين اسرائيل وجاراتها العربيات على نحو يكفل الأمن لقواتها المسلحة، وأن الخطة المثلى ـ من ثم ـ تكمن في اقناع المصريين بأن مصلحتهم تتمثل في قيام ترتيبات سلام بينهم وبين اسرائيل ، أو على الأقل الالتزام بوقف اطلاق النار ! . وكانت « وسيلة الاقناع » التي ابتدعها هي القيام باغارات جوية على الأهداف المدنية في العمق! .

وعلى ذلك فقد بدأت طائرات الهيلوكوبتر الاسرائيلية وقوات الكوماندوز المحمولة جواً في القيام بسلسلة من الغارات الجوية في عمق الأراضي المصرية ، استهدفت الأهداف المدنية بوادي النيل . فقد قامت بقصف قناطر وكوبري نجع حمادي ، وقناطر اسنا ، ومعسكرات أسيوط . ثم نزلت قوات الكوماندوز الاسرائيلية ودمرت محطة محولات الضغط العالي بنجع حمادي ! . وقد تمت جميع هذه الإغارات في الليالي القمرية ، وتنوعت في أسلوب الهجوم ما بين زرع الألغام والعبوات الناسفة ، أو القصف بالهاونات والصواريخ أرض ـ أرض ! .

وقد فاجأت هذه الاغارات الاسرائلية القيادة العسكرية المصرية ، التي كانت ـ كما ذكرنا ـ تبني خطتها على أن القيادة الاسرائيلية سوف تتحرك في اطار ردود الفعل ، ولن تكون لها مبادراتها الخاصة ، ولم تكن قد اتخذت ـ لهذا السبب ـ أية احتياطات لحماية تلك الأهداف المدنية . فانقلبت الغاية مما

أرادته القيادة المصرية ، وبدلاً من أن تحقق ارتفاع الروح المعنوية في الجماهير ، أصيبت هذه الجماهير بخيبة أمل .

وقد كان في تلك الظروف أن اشتدت المناقشة حول فكرة « الجيش الشعبي » ، لحماية الخطوط الخلفية ومواقع الانتاج وخطوط المواصلات والقيام بمسؤوليات الدفاع المدني ضد الضرب الجوي وحراسة المنشآت . وفي اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم الاثنين ٤ نوفمبر ١٩٦٨ ، تحدث عبد الناصر عن أهمية تشكيل الجيش الشعبي لحماية الأهداف الرئيسية في مصر ، وأعلن أن السوفييت قد وعدوا بتسليح هذا الجيش ، الذي سيبلغ تعداده مليون مقاتل ! . وقال ان « المهم الآن أن نصبر ونصمد ، وأن يكون واضحاً للجميع أن هذا هو قرارنا ، وأننا مصرون على عدم الاستسلام ، إلى أن يحل آخرون محلنا ، فيحكموا ويستسلموا . أما نحن فلن نقبل .

ويبدو أن تأثير هذه الاغارات وصل الى نفوس بعض أعضاء اللجنة . فقد سأل عبد المحسن أبو النور عبد الناصر : « لماذا لا نستطيع هنا أن نتعايش سلمياً مع أمريكا ؟. ولماذا نقفل باب هذا التعايش في يوم من الأيام؟ » .

وقد رد عبد الناصر بانفعال : « أبداً ، لن يكون هناك تعايش . الموضوع الأساسي بالنسبة لنا هو الصبر والصمود . المهم الآن بالنسبة لنا أن نراجع أهدافنا الحيوية ، ونجهز قوات مدربة من الجيش الشعبي » .

وفي جلسة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٦٨ ، أي بعد أسبوع من هذه المناقشة ، أثار الدكتور محمود فوزي موضوع العلاقة مع الولايات المتحدة مرة أخرى . فقد تحدث عن طول الوقت المنتظر لحل القضية ، وعن احتمال وصول اسرائيل الى استخدام الرؤوس الذرية حوالي عام ١٩٧٠ ، وعن الآمال المرتقبة من الحكم الجديد برياسة نيكسون للولايات المتحدة الأمريكية ، على اعتبار أنه مطالب بحل مشكلتي فيتنام والشرق الأوسط ، ثم تساءل الدكتور

فوزي عما اذا كان من الممكن التفكير جدياً في عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ؟ .

وكان من الأمور التي استند اليها الدكتور فوزي في هذا الاقتراح علاقات البترول بين مصر والولايات المتحدة . وكان عبد الناصر قد أسند إلى شركة « بان أميريكان» البحث عن البترول في الصحراء الغربية. فقد ذكر الدكتور محمود فوري أنه سمع من أحد كبار موظفي تلك الشركة أنه « يتوقع استخراج كميات كبيرة من البترول » . ومعنى ذلك ـ حسبما قال ـ « أن ذلك سينعكس على نمو الاقتصاد المصري بشكل تدريجي » ، وأن « الدلائل المالية تشير الى هذا التحسن المرتقب ، ولو في ظواهر بسيطة مثل ارتفاع الجنيه المصري في السوق الحرة في بيروت ارتفاعاً ملحوظاً » . ومعنى ذلك كله ـ كما قال الدكتور محمود فوزي ، هو أن « الأمور ستتحسن هنا وهناك » ـ أي تحسن الاقتصاد في مصر عن طريق الأمريكان ، والتحسن السياسي في الولايات المتحدة بوصول نيكسون الى الحكم ! .

وقد رد عبد الناصر على هذا الكلام بقوله « ان عملية اعادة العلاقات مع أمريكا لا بد أن يكون لها أساس . كيف نعيدها ولم توافق أمريكا على مبدأ الانسحاب إلى خطوط ٥ يونيو ؟ . إن الكلام حول هذا الموضوع لا بد من مراجعته مع باقي الدول العربية ، بما فيها موريتانيا » . ثم قال :

« يا دكتور فوزي ، لا بد أن يكون هناك ثمن سياسي لاعادة العلاقات بيننا وبين أمريكا . انهم منذ شهر فبراير يطلبون ويلحون على اعادة العلاقات ، ولكن في الوقت نفسه لم يتجاوبوا مع شروطنا . لذلك من رأيي أن نتريث ونشوف نيكسون حيعمل ايه بعد تأليف جهاز حكمه في شهر يناير المقبل . وطبعاً إحنا ما زلنا مستمرين معهم في الديالوج السياسي عن طريق أشرف غربال » .

وقد أيد أنور السادات عبد الناصر في موقفه من مسألة العلاقات مع أمريكا قائلاً :

ـ ان العملية ضدنا مخططة سياسياً ومقررة في أمريكا ! . وقد تم تنفيذها في حماسة بواسطة جونسون ، وفي حماسة أقل بواسطة نيكسون . ولذلك لا يمكننا دراسة إعادة العلاقات مع أمريكا في مثل هذا الجو العام . المهم ألا نخدع بكلامهم ، بل عليهم أن يقدموا أفعالاً من جانبهم وليس مجرد الكلام .

« إن القضية الأساسية تختصر بالتالي : هل يحكم شعب مصر من الخارج أم لا ؟ . الأمريكان يصرون على حكم شعبنا من الخارج مرة أخرى كما فعلوا في السنوات السابقة . لا ، ان هذه المعركة مصيرية ولا بد من الصمود حتى آخرها . ان التنازلات معناها نهاية هذا النظام وزواله . ومعناها أيضاً عودة حكم هذا الشعب من الخارج مرة أخرى » .

على كل حال ، فإن الاغارات الاسرائيلية على الأهداف المدنية في مصر العليا ، قد أقنعت القيادة العامة للقوات المسلحة بتأجيل حرب الاستنزاف أربعة أشهر كاملة لحماية الأهداف الحيوية ـ التي ذكر عبد الناصر أنها « تبلغ حوالى ألف هدف في الوقت الحاضر » ! ـ وانشاء الجيش الشعبي . وبذلك انتهت المرحلة الأولى من مراحل حرب الاستنزاف .

على أن هذه الأشهر الأربعة كانت أشهرا فاصلة ، لأن القيادة العسكرية الاسرائيلية قررت في أثنائها بناء خط بارليف ! . ففي ذلك الحين كان الجنرال بارليف Bar- Lev هو رئيس الأركان العامة خلفاً لاسحاق رابين الذي ترك هذا المنصب في ديسمبر ١٩٦٧ . وقد عقد بارليف مناقشات مكثفة حول أفضل السبل لحماية القوات الإسرائيلية على طول القناة من قصف المدفعية الثقيلة المصرية ، وبرزت خطتان :

الأولى ، سحب القوات الإسرائيلية إلى الوراء بعيداً عن مرمى المدفعية المصرية ، والاكتفاء بعمل الدوريات الإسرائيلية التي تساندها قوة المدرعات الرئيسية ، للتحكم في خط القناة .

والثانية ، بناء خط استحكامات قوى على طول مجرى القناة ، يتكون

من سلسلة من المعاقل والمواقع الدفاعية التي تتحكم في المجرى المائي . وتقف خلف هذا الخط القوات الرئيسية للمساندة عند اللزوم .

وقد انقسم الرأي حول الحل الثاني بين فريقين : فريق أصحاب فكرة الدفاع الثابت ، ويمثله الجنرال جافيش Gavish ، قائد الجبهة الجنوبية ، والجنرال أفراهام أدان Avraham Adan ، قائد القوات المدرعة ، والجنرال حاييم بارليف ، رئيس الأركان ، ويرى بناء هذا الخط الدفاعي . وفريق أصحاب فكرة الدفاع المتحرك ، ويمثله ، كل من الجنرال اسرائيل تال Israel Tal والجنرال أريل شارون ، قائد التدريب في قوات الدفاع الاسرائيلية ، ويقف ضد بناء الخط .

وكانت وجهة نظر الفريق الذي يرى بناء الخط ، أنه لا يجب أن ينظر إليه بمفهوم الدفاع الثابت ، وإنما باعتباره جزءاً من شبكة الدفاع الواسعة ، التي يعد هذا الخط هو مقدمتها الثابتة ، بينما تكون بقية الشبكة الدفاعية متحركة . وكان تصورهم للخط أن يكون خطاً أمامياً من التحصينات على طول القناة ، ترابط فيه قوات المشاة ، بينما تأخذ القوات المدرعة وغيرها من القوات المتحركة مراكزها بين المواقع الحصينة ، وتنتشر وحدات المدفعية على بعد قريب ، لدعم الخط من جهة ، ولقصف المواقع المصرية عبر القناة من جهة أخرى . وكان هؤلاء المؤيدون يرون أن هذا الخط لا يقصد به منع عبور واسع النطاق تقوم به القوات المصرية ، وإنما منع عبور القوات المحدودة التي تريد الإستيلاء على موطىء قدم على الضفة الشرقية . وفضلاً عن ذلك ، فإن مثل هذا الخط على طول القناة ، سوف يتيح الفرصة لإقامة نقاط مراقبة لتتبع تحركات القوات المصرية في الجانب الغربي من القناة ، وتقدير نواياها في حالة استعدادها لعبور واسع النطاق . ومعنى ذلك أن هذا الخط سوف يزود القوات الإسرائيلية بنظام تنبيه وإنذار يتيح لها إعاقة القوات المصرية في حالة غزو كبير ، وتأخير نفاذها إلى عمق سيناء ! .

وكانت وجهة نظر « تال » و« شارون » أن مثل ذلك الخط لن يستطيع أن يلعب دوراً فعالاً في منع المصريين من عبور القناة عندما يحين أوان

العبور ! ، لأن المدفعية المصرية الثقيلة سوف تنجح ، عن طريق القصف المركز ، في تحييد القوات المرابطة في الخط ، وتمنع هذه القوات من التصدي للجنود المصريين أثناء العبور. ومن ثم فإن الاستحكامات التي ستبنى لن تكون لها أهمية ! .

وقالت وجهة النظر هذه ان الدفاع عن سيناء في حالة عبور المصريين ، لا يلزم بالحتم أن يكون على طول المجرى المائي . . ، بل انه يمكن إقامة خط دفاعي في قلب سيناء على بعد كاف من القناة ، بحيث تعمل القوات المتحركة ، وبصفة خاصة قوة المدرعات - في المسافة بين القناة وهذا الخط الدفاعي ، وتكتسح أي هجوم يقوم به المصريون لغزو سيناء . وعلى ذلك فإن قوات المشاة لا يجب أن ترابط في خط يقع على القناة ، وإنما في خط حاجز يقع في الخلف ! .

على هذا النحو احتدم الخلاف بين أنصار فكرة الدفاع الثابت وأنصار فكرة الدفاع المتحرك . وكان على الحكومة الاسرائيلية أن تحسم الخلاف . ولم يكن لها خيار في الواقع ، لأنه منذ أن قررت هذه الحكومة أن تقيم سياستها الاستراتيجية بعد حرب يونية على أساس الاحتفاظ بوضع الأراضي وبالأوضاع السياسية والعسكرية على ما هي عليه ، كان لا بد أن تعيد النظر في فلسفتها الدفاعية ، إذ كان جوهر المسألة الاستراتيجية هو : كيف تتصرف إسرائيل عند قيام الحرب ، هل تبدأ بتوجيه ضربة وقائية لإجهاض أي هجوم قد يقع عليها من المصريين ، أم تنتظر وتتلقى الضربة الأولى دون محاولة إتخاذ اجراءات مسبقة ؟ . وقد كان من الواضح أنه طالما أن الحكومة الإسرائيلية قد قررت الاحتفاظ بالأوضاع القائمة ، فإن هذه السياسة كانت تقتضي بناء استراتيجيتها على أساس دفاعي ، والأخذ - بالتالي - بنظام الدفاع الثابت لا المتحرك ! .

وهكذا تبنى الجنرال بارليف ، رئيس الأركان ، وجهة النظر الأولى ، أي وجهة نظر أنصار الدفاع الثابت ، وشرع في بناء خط الاستحكامات الذي سمي باسمه ، بعد اقامة ساتر ترابي عال لإخفاء حركة البناء عن عين

المصريين . وقد ساعد هدوء الجبهة خلال تلك الأشهر الأربعة حتى مارس ١٩٦٩ على بناء هذا الخط دون خسائر تذكر للاسرائيليين .

على أن اتخاذ خطة الدفاع الثابت هذه وبناء خط بارليف ، كان لا بد أن تشجع القيادة المصرية على استئناف حرب الاستنزاف ، لالحاق أكبر خسائر بالإسرائيليين . وهو ما هبت لتنفيذه بعد استكمال حماية الأهداف الحيوية .

وكان عبد الناصر في الحقيقة هو الذي أخذ يلح على القيادة العسكرية لاستئناف حرب الاستنزاف ، منذ أن خفت حدة غارات العمق الاسرائيلية على الأهداف المدنية في الصعيد . ففي يوم ١٢ نوفمبر ١٩٦٨ ، حذر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من أنه « إذا ظل اليهود في أماكنهم دون أي ازعاج ، فسيكون هذا خطأ منا . وفي رأيي أنه بعد مرور شهر من الآن يجب أن نشتغل بجد داخل الأراضي المحتلة ، ويجب أن نشتغل أيضاً داخل اسرائيل : ندخل دوريات تقعد هناك يومين أو ثلاثة ، ثم تعود . وهكذا ندخل في عمليات استنزافية مستمرة لهم .

وبعد خمسة أسابيع ، أي في يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، أبدى عبد الناصر تذمره من حالة السكون على الجبهة ، قائلاً : « هل نبقى صامتين أم نبدأ التحرك ؟ . انني أعتقد أنه من الخطأ سياسياً أن نبقى صامتين ، بل علينا أن نبدأ العمليات العسكرية بصورة تدريجية . لذلك سنبدأ بتنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف حيوية للعدو . أي أننا سنتحول من موقف الدفاع السلبي إلى موقف الدفاع الإيجابي . وأنا واثق أن الشعب سيقبل التضحيات ، بشرط أن يكون هناك رد من جانبنا ضد العدو إذا حاول القيام بعمليات عسكرية ضدنا » . ثم قال عبد الناصر :

« أنا أقول ان الناس كان معهم حق عندما قالوا بعد سنة ١٩٦٧ : « عايزين حكومة حرة ، لأن العيشة بقت مرة » ! . لكن أحب أن أقول ان الشمس ستشرق علينا مرة أخرى مع مرور بعض الوقت ، ومع بذل جهد شديد . أرجو أن تطمئنوا الجماهير أن سيأتي ان شاء الله اليوم الذي تعبر فيه

قواتنا المسلحة إلى شرق القناة لتطرد العدو من سيناء . ولن تكون المعركة هذه المرة معركة أيام ستة أو سبعة ، لكنها ستكون معركة حاسمة وفاصلة في المنطقة » .

وفي يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ أعلن عبد الناصر في اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي « أننا سنبدأ عمليات الفدائيين في سيناء ، بمجرد أن نستكمل حماية أهدافنا الحيوية . بعدها مباشرة نبدأ الضرب ! » .

ويتضح من هذا الكلام شدة احساس عبد الناصر بضغط الجماهير من أجل تحرير الأرض . وكانت هذه الجماهير ، التي لم تكن قد استوعبت تماماً حجم الهزيمة ، تتوقع قيام حرب التحرير بعد بضعة أشهر من انتهاء حرب يونية ! ، ولكن مرور أكثر من عام ونصف دون قيام هذه المعركة ، أصاب الروح المعنوية بآثار سلبية . وجاءت غارات العمق الاسرائيلية على قناطر نجع حمادي واسنا لتصيب الناس بحالة من الاكتئاب وتخلخل الثقة . ومن هنا كانت عبارة عبد الناصر انه « من الخطأ سياسياً أن نبقى صامتين » ! ، وقوله : « أنا واثق أن الشعب سيقبل التضحيات » .

على أن عاملاً خارجياً في ذلك الحين كان يدفع عبد الناصر إلى التحرك العسكري بحرب الاستنزاف ، وهو موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ففي جلسة مجلس الوزراء في فبراير ١٩٦٩ صارح الوزراء بقوله : « لا بد أن ندرك أن كلا من أمريكا والسوفييت يخشون المواجهة العسكرية . لذلك فكل منهما لا يريد تسخين الموقف السياسي والعسكري في منطقتنا . احنا نشوف مصلحتنا فين ، ونعمل من أجلها » ! .

وفي هذا الضوء شرح الموقف بين مصر واسرائيل على النحو الآتي :

« ان اسرائيل مطمئنة في الوقت الحاضر إلى عدم قدرتنا على إثارة الحرب معها ، على أساس نقص الطيارين المقاتلين لدينا ، ونقص السيارات العسكرية وعربات نصف الجنزير ، التي تمكننا من خفة الحركة. كذلك عدم توفر المعدات الكافية لعبور قناة السويس . ولكن هذا النقص سيستكمل في

الفترة المقبلة ابتداء من الشهر المقبل ، بوصول معدات وأسلحة جديدة من الاتحاد السوفيتي ، وبوصول طائرات عسكرية جديدة » . ثم قال عبد الناصر :

« وفي رأيي ، بغض النظر عن رغبة الأمريكان والسوفييت ، علينا أن نعمل على تأزيم الموقف مع اسرائيل ، وتصعيد العمليات الفدائية داخل سيناء ، لأن مثل هذه العمليات لها أهمية خاصة في استنزاف دائم لقوات العدو ومعنوياته ، وسيضطر ازاءها إلى أن يحتفظ بأعداد كبيرة من قواته تحت السلاح . فلنستمر في تصعيد العمليات الفدائية طالما أصبحنا مرتكزين على خط دفاعي قوى غرب القناة ، ونستمر في هذه الخطة الى أن نتمكن عسكرياً من عبور القناة ، والقيام بالعمليات الكبرى » ! .

وعلى ذلك ، ففي الشهر التالي مباشرة، أي في شهر مارس ١٩٦٩ ، استأنف عبد الناصر حرب الاستنزاف ضد اسرائيل . فمنذ بداية هذا الشهر ، بدأ تبادل اطلاق النار لعدة أيام بالأسلحة الخفيفة على طول القناة ، وأعلن يوثانت ، الأمين العام للأمم المتحدة وقتذاك ، أنه اذا استمر اطلاق النار على جانبي القناة على هذا النحو ، فإنه سيهدد باندلاع القتال على نطاق واسع » .

وفي يوم ٨ مارس ١٩٦٩ استأنفت مصر حرب المدفعية من جديد ، فقامت المدفعية المصرية الثقيلة بقصف المواقع الاسرائيلية على طول الجبهة من السويس جنوباً إلى القنطرة شمالاً ، قصفاً مركزاً على نحو لم يسبق له مثيل منذ حرب يونية . واستمر هذا القصف لمدة أربعة أيام خلال أسبوع واحد . وصرح الفريق أول محمد فوزي أثناء زيارته للجبهة ، بأن مصر أصبحت الآن تمارس مهمة الدفاع الوقائي . كما أعلن الدكتور الزيات « مصر لا تستطيع المضي في التسامح ازاء استمرار الوضع القائم ، وتجاه بقاء احتلال اسرائيل لهذه الأراضي » .

على أنه في يوم ٩ مارس ، أي في اليوم التالي لإستئناف حرب الاستنزاف ، أصيبت مصر بخسارة كبيرة تمثلت في استشهاد الفريق عبد

المنعم رياض في الخطوط الأمامية للقتال ! . وكان الفريق عبد المنعم رياض قد قرر منذ ذلك الصباح أن يطير الى الخطوط الأمامية لمتابعة الموقف بنفسه ، واصطحب معه مدير المدفعية ، ثم انضم اليه في الجبهة قائد الجيش . وهناك أخذ يتفقد وحدات المدفعية مستمعاً إلى مطالب جنودها وضباطها ، ثم أبدى رغبته في زيارة إحدى وحدات المشاة التي اشتركت في قتال اليوم السابق ، « حتى لا يبدو متعصباً للمدفعية » ـ حسب قوله مداعباً ـ وقد اعترض قائد الجيش في قلق ، على أساس أن جميع وحدات المشاة التي اشتكبت في قتال اليوم السابق تقع على الخط في مواجهة العدو مباشرة وتحت سمعه وبصره . ولكن الفريق عبد المنعم رياض أصر في بسالة نادرة على رغبته .

وهناك ، حيث مضى ومرافقوه الى أكثر المواقع تقدماً وأقربها إلى الضفة الشرقية المحتلة ، وقف يتطلع من خلال نظارة الميدان إلى مواقع العدو ، ويتنقل بين الجنود مصافحاً ومشجعاً . وسأله أحد الجنود في حماس :

ـ متى نشتبك مع العدو من جديد ؟ .

ورد عليه الفريق عبد المنعم رياض في صوت رمزي ، كأنما كشف عنه البصر ليرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣ :

ـ بكرة مش تشتبك معاه وبس ! بكرة بإذن الله ، تعدى المية دي ، وتدوسه برجليك » ! .

على أنه في تلك اللحظات ، انهالت نيران الهاونات ومدفعية ودبابات العدو الاسرائيلي على الموقع الذي يقف فيه الفريق عبد المنعم رياض . ومن مئات الدانات التي أطلقها العدو ، انفجرت واحدة بعد اصطدامها ببعض الأشجار المحيطة بالحفرة التي ربض فيها عبد المنعم رياض ، وأدى هذا الانفجار وما ترتب عليه من شظايا قاتلة وتفريغ هواء، إلى استشهاده ! .

على أن دم عبد المنعم رياض لم يذهب سدى . لقد أحدث ، بكل ما مثله من استخفاف بالموت في سبيل الواجب ، يقظة وطنية كتلك التي أحدثها

تدمير المدمرة الاسرائيلية ايلات قبل عام ونصف ، وقضى بسحر ساحر على الأثر السلبي للغارات الإسرائيلية في العمق في نفوس الجماهير المصرية ، بل انه أثار روح التحدي في جماهير الشعب على نحو ما فعلت ليلة ٩ يونية ١٩٦٧ عقب خطاب التنحي ـ فخرجت جماهير الشعب المصري في أكثر من مليون نسمة تودع جثمان عبد المنعم رياض ، في مظاهرة وطنية عارمة تلقائية ، تميزت بشيء لم تعرفه أية مظاهرة في مصر في عهد ثورة ٢٣ يوليو ، وهو أن الجماهير في مسيرتها الباكية الغاضبة جرفت دون مبالات كل القيادات السياسية التي اشتركت في المظاهرة ، بل فيها قيادات الثورة وعلى رأسها عبد الناصر نفسه ! ، فحولت آلهة ثورة ٢٣ يوليو إلى أفراد عاديين يمشون في جنازات الأبطال ! .

على كل حال ،فقد فاجأ هذا التصعيد الفجائي في حرب الإستنزاف العدو الاسرائيلي ، الذي لم يكن قد أتم بعد تشييد خط بارليف ، فسارع الى مضاعفة جهوده لاتمام البناء ، مستخدماً جناح الليل في اخفاء تحركاته ، بينما كانت المعركة تتصاعد وتستنزف العدو الاسرائيلي بقذائف المدفعية الثقيلة ونيران القناصة ، وتوغل القوات الخاصة (الكوماندوز) لصيد الرؤوس الاسرائيلية في سيناء ، وبلغت ذروة المعارك في الحادي عشر والثالث عشر والثامن عشر من نفس الشهر .

وفي يوم ١٥ ابريل ١٩٦٩ ، وكانت كثير من المعدات والاسلحة الجديدة التي تحدث عنها عبد الناصر في جلسة مجلس الوزراء في فبراير ١٩٦٩ قد وصلت ـ أعلن عبد الناصر في مجلس الوزراء أن القيادة العليا للقوات المسلحة المصرية قد بدأت في اعداد خطة كاملة لازالة آثار العدوان ، وأنه وافق على برنامج للعمليات العسكرية (عرضه الفريق فوزي على المجلس) وهو يقضي بالاحتكاك المتزايد مع قوات العدو بهدف « قتل أكبر عدد من أفراده ، بحيث تكون الأسبقية للفرد الاسرائيلي بدلاً من السلاح أو المعدات ، نظراً لأن الخسائر في الفرد الاسرائيلي تسبب ازعاجاً كبيراً للعدو » . (ثانياً) « اسالة الدماء بين ضباطنا وجنودنا ، لتطعيم جميع وحداتنا الميدانية بجو المعركة ، بحيث لا يسمح باشراك قوات لنا في العمليات

المستقبلية إلا وتكون قد مارست عملياً مواجهة العدو وقتاله » . (ثالثاً) دفع الدوريات المصرية للعمق في سيناء . لزعزعة ثقة القوات الاسرائيلية في قدرة تحصينات بارليف على منع دخول الدوريات المصرية خلفها . . (رابعاً) « على طيارينا أن ينتهزوا دائماً الفرص المناسبة للقتال الجوي مع طائرات العدو » .

على أن القيادة العسكرية الاسرائيلية أخذت تواجه هذه المرحلة الجديدة من مراحل حرب الاستنزاف ، باجراء مشابه لما اتخذته في المرحلة الأولى (سبتمبر / أكتوبر ١٩٦٨) ، حين ردت بغارات العمق على قناطر نجع حمادي واسنا وغيرها ـ فقد ردت هذه المرة بالاغارة على موقعي الرادارين المصريين بالأردن في يوم ٢٢ ابريل ١٩٦٩ ، وهما الموقعان اللذان تم انشاؤهما عقب النكسة لتحقيق انذار مبكر بأي هجوم اسرائيلي مفاجىء على مصر . وكان هذا الهجوم على موقعي الرادارين المصريين بالأردن أول عملية جوية مباشرة ضد القوات المسلحة المصرية بعد عمليات ١٩٦٧ ، إذ كانت العمليات السابقة في العمق المصري ضد أهداف مدنية . وقد أمكن لمقاتلي الدفاع الجوي اسقاط ثلاث طائرات اسرائيلية .

ومنذ شهر يونيو ١٩٦٩ ، وبفضل الدعم الأمريكي المتصاعد والمواكب للدعم السوفيتي لمصر ، فتحت القيادة العسكرية الاسرائيلية ميداناً جديداً للصراع ، هو ميدان الحرب الإلكترونية . فقد بدأت في استخدام أعمال الاعاقة الالكترونية والشوشرة ضد بعض محطات الرادار المصرية ومحطات توجيه الصوايخ ! .

وكما حدث بعد غارات العمق الاسرائيلية على المواقع المدنية في وادي النيل ، في أعقاب المرحلة الأولى من مراحل حرب الاستنزاف ، حين نصح بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي عبد الناصر بالتعايش السلمي مع الولايات المتحدة ـ فإن التصعيد الجديد دعا بعض الوزراء للنصح لعبد الناصر بالاتصال المباشر مع الولايات المتحدة بحثاً عن حل سلمي للمشكلة .

وكان عبد الناصر قد ذكر في جلسة مجلس الوزراء يوم ٨ يونية ١٩٦٩ ، أن موقف أمريكا، سواء في الأمم المتحدة أو في اجتماعات اللجنة الرباعية ، « يتدرج بالنسبة لنا من أسوأ إلى أسوأ ، بحيث وصل آخر المطاف الى تحيز كامل مع اسرائيل ، وتطابق لآرائها مرددة دائماً ضرورة تفاوضنا المباشر مع اسرائيل . « وقال ان من رأيه . لهذا السبب ـ « أن نستمر في سياستنا التي تهدف الى استمرار الحوار بين الأمريكان والروس مباشرة ، إلى أن يتبين للروس استحالة الوصول لحل سلمي . وبهذا يضطرون الى الاستمرار في امدادنا بالمعدات والأسلحة العسكرية وجميع الطلبات الأخرى » ! .

وهنا سأل الوزير الدكتور محمد حلمي مراد عبد الناصر عن مدى امكانية الاتصال المباشر بالأمريكان ، من أجل تغيير خطهم السياسي ضد مصر . وقد رد عبد الناصر بالرفض قائلاً :

ـ يا دكتور حلمي ، ان الحوار مع الأمريكان الآن لن يفيدنا ، بل سيضرنا . وقد سبق أن قدموا لنا مشروعاً من ١٣ فقرة ، ولكن للأسف يتضمن العديد من التنازلات . اني لا أرى أي أمل في الأمريكان ، إلا عندما يتأكدون تماماً من قدرتنا على الصمود والمواجهة . وحاجة ثانية ، عندما يتأكدون من أنهم غير قادرين على تغيير نظامنا . في هذه الحالة فقط يكون الحوار معهم مفيداً » .

ثم أعلن عبد الناصر في هذه الجلسة تصعيداً جديداً في علاقات مصر مع المعسكر الغربي ، يتصل بألمانيا الغربية . فقد أوضح للوزراء أن « ألمانيا الغربية في تعاون متزايد مع إسرائيل ، وتحاول خداعنا بقرض مقداره خمسون مليوناً من الجنيهات . ولهذا سأعترف بألمانيا الديموقراطية ، وسأعلن التمثيل الدبلوماسي معها بعد موافقتكم على المشروع المرفق ضمن أوراق جلسة اليوم » .

ومن الغريب أن اتصالات عبد الناصر بالأمريكان لم تنقطع منذ انتهاء

حرب يونية . ولعل أبرزها اجتماعه بمبعوث خاص للرئيس الأمريكي جونسون ، هو روبرت أندرسن ، يومي ٣٠ أكتوبر و٢ نوفمبر ١٩٦٧ . كما أرسل برقية تهنئة إلى نيكسون ، وأرسل بالفعل في تلك الفترة الدكتور محمود فوزي إلى الولايات المتحدة « لفتح حوار سياسي معهم » ـ حسب تعبيره ـ ! .

على أن المشروع الأمريكي للحل ، الذي حمله جوزيف سيسكو ، مساعد وزير خارجية أمريكا ، إلى عبد الناصر في منتصف شهر يولية ١٩٦٩ ـ كان يتضمن تنازلات كبيرة . فقد قام على انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها إلى مواقع يتفق عليها بينها وبين مصر ، وليس إلى خط ٥ يونيو ! . كما كان يقضي بنزع سلاح سيناء ، وتواجد القوات الدولية في شرم الشيخ ، وحرية مرور اسرائيل في قناة السويس ومضيق تيران ، وانهاء الحرب بين مصر واسرائيل ، وتوفير السلام معها ، وبحيث تكون الاتفاقية التي يتم التوقيع عليها اتفاقية مصرية ـ اسرائيلية ، تعقد على نسقها اتفاقيات مماثلة مع باقي الدول العربية .

وقد حاول الدكتور محمود رياض في حديثه مع وزير الخارجية الأمريكية اقناعه بتقديم مقترحات أفضل ، ولكن الوزير الأمريكي رد بقوله : « لا تنسوا أنكم خسرتم الحرب ، وعليكم أن تدفعوا الثمن » ! .

على كل حال ، ففي نفس الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تعد مشروع سيسكو السالف الذكر ، كانت اسرائيل تحدث تغييراً كبيراً في استراتيجيتها العسكرية ، وتتحول بها من استراتيجية دفاعية إلى استراتيجية هجومية ! . ففي يوم ١٣ يوليو ١٩٦٩ ، حصل موشى ديان على موافقة اللجنة الوزارية الاسرائيلية للدفاع ، على دخول سلاح الطيران الاسرائيلي المعركة ، ومهاجمة المواقع العسكرية المصرية وبطاريات المدافع وقواعد صواريخ سام « ٢ » في القطاع الشمالي .

وبهذه الموافقة انتقلت عمليات الردع الاسرائيلية من القوات البرية إلى

القوات الجوية ! ، وانتقلت المبادرة في حرب الاستنزاف - في الوقت نفسه - من يد مصر إلى يد العدو الاسرائيلي ! ، وبدأت مرحلة جديدة وخطيرة في هذه الحرب، هي التي عرفت باسم « الاستنزاف المضاد » ، وهو ما يقتضي منا تناوله بالتوضيح والتفصيل .

٢ ـ الاستنزاف المضاد

(أ) اسرائيل والمدفعية الطائرة

منذ أخذت مصر تصعد نشاطها على الجبهة في الأشهر الأربعة السابقة ، وتكثف ضربات المدفعية الثقيلة ، أخذت بعض الأصوات في هيئة أركان حرب القوات الإسرائيلية تنادي بتدخل سلاح الطيران الاسرائيلي ، لحرمان مصر من تفوقها الاستراتيجي الناشىء عن اختلاف انتشار قواتها وقوات اسرائيل على طول القناة من الناحية الاستراتيجية . وكانت مصر قد أخذت في استغلال هذا التفوق بشكل ينذر بالخطر ، إذا ارتفعت نسبة قصف المدفعية الثقيلة من ٧,٢ في المائة في شهر مارس ١٩٦٩ ، الى ٣٥,٦ في المائة في شهر ابريل ، ثم الى نسبة ٧٧ في المائة في شهر يونية . وتكبدت القوات الاسرائيلية في خلال هذه الأشهر خسائر جسيمة ، بلغت ـ وفقاً لموشى ديان ، الذي يهون عادة من خسائر قواته ـ نحو ١٥٠ بين قتيل وجريح ـ فضلاً عن الدمار في المواقع والمعدات والعتاد .

عند ذلك اقترح عزراً وايزمان ، رئيس العمليات في هيئة أركان الحرب الإسرائيلية ، والذي كان من قبل يشغل منصب قائد سلاح الطيران الإسرائيلي ـ نزول السلاح الجوي الاسرائيلي إلى المعركة ضد مصر . وكان من رأيه أن الاستراتيجية الدفاعية التي اتخذها سلاح الطيران الاسرائيلي منذ نشوب حرب الاستنزاف ، قد أثبتت عدم فاعليتها . وأنه من الضروري استخدام قوة هذا السلاح بأكملها ، ليس فقط لانهاء حرب الاستنزاف ، وإنما لسد الطريق أيضاً في وجه الجيش المصري لتصعيد الحرب . وعندما

فشل عزراً وايزمان في اقناع المجموعة العسكرية والسياسية بوجهة نظره ، اقترح بدلاً من ذلك استخدام سلاح الطيران الإسرائيلي في توجيه ضربات موجعة لمصر ! .

على أن السلطات العسكرية والسياسية رفضت أيضاً اقتراح وايزمان ، على أساس أن نزول الطيران الاسرائيلي المعركة يعد تصعيداً خطيراً في الحرب لا تحمد عقباه من وجهة النظر السياسية ، إذ لا ضمان لرد فعل كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، وما يمكن أن يحدثه رد الفعل هذا على الاحتفاظ بوضع الأراضي العربية المحتلة منذ حرب يونية . وقد أثير في ذلك الحين أن الاتحاد السوفيتي لن يسمح بهذا التصاعد ، وسوف يتورط في الصراع ، ويحاول استثماره لصالحه .

وقد كان موشى ديان ، وزير الدفاع الاسرائيلي ، هو أكبر معارض في ذلك الحين لاستخدام سلاح الطيران الاسرائيلي . إذ كان يرى أنه لا يجب الالتجاء إلى هذا السلاح إلا في حالة الضرورة القصوى ، أي عندما يتضح أنه لا بديل هناك غيره ، وهذه الحالة تتوفر عندما تحاول القوات المصرية عبور القناة ، ولو حتى بقوات محدودة ، أو عندما توسع نطاق الحرب إلى حرب عامة شاملة .

وكان يشاطر ديان رأيه هذا الجنرال بارليف ، رئيس الأركان ، والجنرال موردخاي هود ، قائد سلاح الطيران الاسرائيلي نفسه ، فضلاً عن رجال الطيران أنفسهم ، الذين أثاروا مسألة وجود الصواريخ المصرية على طول القناة .

على أن هذه المعارضة من جانب موشى ديان والباقين انتهت عندما اقتنعوا بأن المصريين يستعدون لتطوير خطتهم ، والانتقال من حرب الاستنزاف الى عملية عبور القناة في منتصف عام ١٩٦٩ . فعند ذلك وافقت اللجنة الوزارية للدفاع في يوم ١٣ يوليو على نزول سلاح الطيران الاسرائيلي المعركة . وبعد بضعة أيام كان يخوضها بالفعل ! .

ولا نجد في المصادر العسكرية المصرية شيئاً عن خطة لعبور القوات

المصرية القناة في منتصف عام ١٩٦٩ كتلك التي أشارت اليها المصادر الإسرائيلية ، الأمر الذي يدل على أن التدريبات التي كانت تقوم بها القوات المصرية في ذلك على العبور في منطقة « برقاش » غرب القاهرة ، هي التي أوحت للقيادة الاسرائيلية بوجود مثل تلك الخطة . ففي تلك الأثناء كانت هناك مشروعات للعبور تتدرب عليها القوات المصرية ، سميت بأسماء كودية ، مثل « تحرير١» و« تحرير ٢ » . وقد اختير لها ـ كما يقول الفريق أول محمد فوزي في مذكراته ـ منطقة برقاش بالذات ، حيث تبدأ فرقة المشاة بعبور الرياح البحيري ، وهو مماثل في اتساعه وقوة تياره وطوله لقناة السويس . ثم تقوم الفرقة بعمل رأس كوبري بعد العبور ، حيث تنطلق لواءاتها غرباً في الهجوم والتدريب على معارك تصادمية ، إلى أن تصل إلى بحيرة قارون ، حيث ينتهي المشروع .

هذه المشروعات المتكررة ، التي كانت تستغرق سبعة أيام كاملة متصلة ، ربما كان خبرها يصل إلى القيادة الاسرائيلية من خلال عيونها المبثوثة في مصر ـ خصوصاً المشروع الذي تم يوم ٣ مارس بجنود فرق مشاة لحقتها فرقة مدرعة ، وهو مماثل لما سوف يحدث فيما بعد من عبور قناة السويس . وربما وصلت هذه الأخبار متأخرة الى القيادة الاسرائيلية ، فأيقنت بأن القيادة المصرية تعد لعبور القناة في منتصف عام ١٩٦٩ ، واتخذت قرارها السالف الذكر بنزول الطيران الاسرائيلي إلى المعركة .

على كل حال ، فقد بدأ نزول الطيران الاسرائيلي المعركة منذ يوم ٢٠ يولية ١٩٦٩ ، عندما أخذت الطائرات الاسرائيلية ، الأمريكية الصنع من طراز سكاي هوك ، في قصف القطاع الشمالي من قناة السويس ، من القنطرة جنوباً إلى بور سعيد شمالاً . وهو القطاع الذي كانت القيادة الإسرائيلية تعتقد أن القوات المصرية سوف تعبر منه القناة إلى سيناء . وكان الدفاع المصري عن هذا القطاع أضعف منه في القطاع الجنوبي ، إذ لم يكن يوجد به إلا مركز واحد للصواريخ ، وعدد أقل من المدافع المضادة للطائرات . ويقول موشى ديان ان القصف استمر لمدة خمس ساعات . وقد تركز القصف على

المواقع العسكرية المنتشرة على طول هذا القطاع ، وعلى مواقع صواريخ سام / ٢ ، وبطاريات المدفعية ، وقواعد الكوماندوز ، ومحطات الرادار وغيرها .

استمر هذا الدور من أدوار الغارات الجوية الاسرائيلية لمدة ثمانية أيام متواصلة ـ أي من ٢٠ إلى ٢٨ يولية . ثم أوقف الضرب لمعرفة ردود فعل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وقد بدأ الدور الثاني من الغارات الاسرائيلية في ١٢ أغسطس ليستمر الى ١٩ أغسطس . وامتد ليشمل منطقة خليج السويس ، فضلاً عن القطاع الأوسط للقناة . وقد تركز القصف بالدرجة الأولى على المدفعية المصرية ، بعد أن أثبتت هذه المدفعية قدرتها على الشفاء بسرعة مما لحق بها من قصف ، واستأنفت نشاطها في قصف المواقع الاسرائيلية على طول القناة . ونظراً لأن هذا الدور من الغارات الاسرائيلية كان مرتبطاً بقصف المدفعية المصرية للمواقع الاسرائيلية ، فقد أطلق ديان على هذا الدور اسم « الاستجابة المشروطة » ، أو « الاستجابة الارتباطية Linked Response .

على أن القيادة الاسرائيلية سرعان ما تبينت أن تأثير هذه الغارات الجوية كان محدوداً ، ولم يحدث ما كانت تطمع فيه من نتائج . وعندئذ قررت اتباع استراتيجية جديدة عرفت باسم « الاستنزاف المضاد » ، أو « انهاك المنهكين » ! (بكسر الهاء) . وهذه الاستراتيجية الجديدة هي التي تميز الدور الثالث من أدوار الغارات الجوية الاسرائيلية في هذه الفترة التاريخية التي تمتد إلى آخر ديسمبر ١٩٦٩ ، وبمقتضاها اتسع نطاق الغارات إلى امتداد طول الجبهة من قناة السويس إلى خليج السويس . ومنذ هذه اللحظة فصاعداً اضطلع الطيران الاسرائيلي بالدور الرئيسي في حرب الاستنزاف .

تركز القصف في هذا الدور ، الذي بدأ يوم ٩ سبتمبر ، على طول لقناة وخليج السويس . ولم يمتد الى ما وراء الجبهة . وبدأ النشاط على الشاطىء الغربي لخليج السويس ، ثم امتد الى بقية القطاعات على الخليج والقناة . وكان هدف هذا الدور هو القضاء على نظام الدفاع الجوي المصري

من جهة ، واحراز السيادة الجوية الاسرائيلية من جهة أخرى . وكانت القيادة الاسرائيلية تأمل ليس فقط في سد الطريق في وجه المصريين لعبور القناة ، وإنما في اجبارهم على انهاء حرب الاستنزاف أيضاً .

لهذا السبب يعد هذا الدور هو أطول وأعنف أدوار القصف الجوي الاسرائيلي ، خصوصاً بعد ١٥ أكتوبر . فقد استمر القصف الاسرائيلي طوال أيام ١٥ و١٦ و٢٣ أكتوبر ، وفي أيام ٤ و٥ و٦ و٧ و٩ و١٠ و١١ و١٣ و١٨ و١٩ ، و٢٣ و٢٧ و٢٨ نوفمبر ، و ١ و١١ و١٤ حتى ١٨ ، و٢٥ ديسمبر ! . وعندما حاول المصريون إقامة مواقع جديدة للصواريخ على طول القناة في أواخر ديسمبر ، قام الطيران الاسرائيلي بما اعتبر أكبر عملية قصف جوي منذ حرب يونية ١٩٦٧ ، إذ ألقى مئات الأطنان من القنابل على مواقع الصواريخ حتى قضى عليها قضاء مبرماً

وقد بلغت ضراوة ووحشية الغارات الاسرائيلية في هذا الدور حداً لم يسبق له مثيل . فيذكر اللواء حسن البدري أنه في إحدى الغارات التي شنتها القاذفات الاسرائيلية من طراز سكاي هوك على احدى بطاريات الصوايخ ، ألقت على هذا الموقع ، الذي لا تتجاوز مساحته ٣٠٠×٣٠٠ متر ، حوالى٥٠ قنبلة من عيارات ٥٠٠ و١٠٠٠ رطل ، أي ما يعادل ١٥ طناً من المتفجرات ! ، في حين أن المعدلات المرعية لتدمير القوات في مثل هذه المساحة لا تزيد على ٣ أطنان ! . ومعنى ذلك أن هناك ١٢ طناً من المتفجرات تزيد على الحاجة ! .

وقد ذكر الفريق محمد علي فهمي أن الغارات الاسرائيلية في تلك الفترة كانت تتوغل الى عمق يتراوح بين ١٥ و ٢٠ كيلومتراً غرب القناة وساحل البحر الأحمر . وقد ركزت جهودها في مهاجمة قواعد الصواريخ الموجهة المضادة للطائرات بمنطقة القناة ، التي كبدت العدو خسائر مستمرة في طائراته المروحية والعمودية حين كانت تقوم بالاستطلاع من الجانب الشرقي للقناة ، أو تقوم بتصحيح نيران مدفعية الميدان .وقد لجأ العدو في جميع هجماته الى

البدء بمهاجمة قواعد الصواريخ على الأجناب ، ثم مهاجمة القواعد في منتصف التشكيل .

وفي الوقت نفسه عمدت الطائرات الاسرائيلية إلى مهاجمة قواعد الرادار بمنطقة الجبهة وخليج السويس ، بغرض فتح ثغرات في مجال الكشف الراداري تمكنه من الاختراق دون اكتشافه في الوقت المناسب . كما عمد إلى قصف القوات البرية بمنطقة القناة مع التركيز على وحدات مدفعية الميدان والمدرعات أساساً ، مع استمرار أعمال القصف ليلاً بغرض عرقلة أعمال استعادة الموقف ، وارهاق وازعاج القوات .

ولم تقتصر القيادة الاسرائيلية على ذلك ، بل استخدمت أيضاً قوات الكوماندوز المحمولة جواً في عمليات اغارة على طول خليج السويس ، لتدمير مراكز المراقبة والحراسة ومعسكرات الجيش ومواقع الرادار . وقد أعطت لمعظم هذه العمليات طابعاً دعائياً للتأثير على الروح المعنوية في البلاد ! .

ففي ١٩ يوليو ، أي في اليوم السابق على بدء الغارات الاسرائيلية ، قامت قوات الكوماندوز الاسرائيلية بغارة على الجزيرة الخضراء في خليج السويس ، أسفرت عن خسائر كبيرة في القوات المصرية بلغت ٢٥ قتيلاً . وتدمير المنشآت العسكرية . وفي ليلة ٢٧ / ٢٨ أغسطس أغارت قوات الكوماندوز على المعسكر الحربي الرئيسي قرب قرية منقباد على بعد ثمانية كيلومترات غرب مدينة أسيوط ، وقامت بقصف المعسكر بقذائف المورتار . وفي يوم ٧ / ٨ سبتمبر وجهت قوات الكوماندوز الاسرائيلية ضربتها إلى قاعدة بحرية مصرية على بعد عشرين كيلومتراً من مدينة السويس على خليج السويس ، أسفرت عن اغراق قاربي طوربيد .

وفي خلال شهر أكتوبر قامت قوات الكوماندوز الاسرائيلية بثلاث اغارات على خليج السويس ومصر العليا . ففي ليلة ٢٠ / ٢١ أكتوبر هاجمت هذه القوات وسائل النقل العسكرية على الساحل الغربي لخليج السويس في منطقة أبو درج ، وفي ليلة ٢٤ / ٢٥ أكتوبر ضربت الأهداف المدنية وأسرت ١١ مدنياً في منطقة قنا ! . وبعد ثلاثة أيام كانت تنصب كميناً

على الطريق بين رأس الزعفرانه ورأس غارب ، لضرب العربات العسكرية المصرية .

وقد استأنفت اسرائيل غارات الكوماندوز في شهر ديسمبر (في النصف الثاني من ذلك الشهر) . ففي ليلة ١٨ / ١٩ ديسمبر قام الكوماندوز بغارة على المعسكر الحربي في منطقة الصالحية على بعد ٣٠ كيلومتراً غرب قناة السويس . وبعد أيام أربعة ، أي في ٢٢/٢٣ ديسمبر ، أغار الكوماندوز على القاعدة البحرية المصرية في ميناء سفاجة فى البحر الأحمر ، وقصفوا المنشآت البحرية بمدافع المورتار .

وقد كانت أبرز هذه الاغارات التي شنها الكوماندوز الاسرائيليون ، تلك التي وقعت على « الزعفرانة » يوم ٩ سبتمبر ١٩٦٩ ، وكان الهدف منها تدمير الاتفاق الذي تم بين دول المواجهة العربية في المؤتمر الرباعي للجبهة الشرقية ، الذي عقد بالقاهرة في الأيام الثلاثة الأولى من شهر سبتمبر ١٩٦٩ .

ففي ذلك الحين ، كانت قد تمزقت وحدة البلاد العربية التي شهدها مؤتمر الخرطوم ، رغم أنها كانت وحدة ناقصة لرفض سوريا حضورها ، وأخذت الأصوات الانعزالية في مصر تنادي بتحرير سيناء فقط . ورأى عبد الناصر مواجهة ذلك بتكوين جبهة شرقية تضم كلًّا من الأردن وسوريا والعراق إلى جانب مصر . فدعا لعقد مؤتمر رباعي في القاهرة في أول سبتمبر ١٩٦٩ ، للتباحث في هذا الموضوع . ومهد له بلقاء مع رئيس سوريا نور الدين الأتاسي ، تم خلاله عقد اتفاقية سرية بين مصر وسوريا لتنسيق العمليات الحربية بين البلدين ، أبرمت في يوم ٢٢ أغسطس ١٩٦٩ . كما عقد لقاء ثانياً مع الملك حسين في نهاية أغسطس ، صارح فيه عبد الناصر العاهل الأردني بأن « هناك في مصر بعض الأصوات الانعزالية تنادي بتحرير سيناء فقط » ، ولكن ازالة آثار العدوان إنما « تعني تحرير كل الأراضي العربية المحتلة » .

وقد توجست اسرائيل شراً من هذا المؤتمر ، الذي اعتبرته « مجلس

حرب حقيقي » ! . ويعد أسبوع واحد فقط كانت تدبر الاغارة على منطقة « الزعفرانة » بقوات كبيرة من المدرعات والمشاة المدرعة نزلت على الشاطىء الغربي لخليج السويس تحت حماية قوات الطيران ، من رأس أبو درج الى الـزعفرانة ، وقامت بمهاجمة وتدمير جميع المنشآت العسكرية ووحدات الرادار البحري والجوي ونحو عشرين مدفعاً من مدافع الساحل ، فضلاً عن المباني والمدفعية الثقيلة والدبابات ووسائل النقل ، وقتلت ما يزيد على مائتين من القوات المصرية . وقد أحاطت اسرائيل هذه الاغارة بمظاهرة اعلامية كبيرة ، إذ التقطت الصور لدبابات النزول والسيارات البرمائية العديدةالتي أغارت على المنطقة ، وأظهرت العملية العسكرية للعالم في صورة « غزو مصر » ! . .

كانت خطورة هذه العملية الكبيرة هي أنها كشفت كثيراً من أوجه الخلل والعجز ، ليس فقط في النظام الدفاعي المصري ، وإنما في كفاءة بعض القيادات العسكرية المسؤولة عن الدفاع ! . فيذكر محمد حسنين هيكل أن عبد الناصر كان عند وقوع الغارة يشهد مناورات للجيش في الصحراء بالقرب من طريق القاهرة ـ السويس . فترك المناورات وعاد إلى القاهرة بعد أن طلب من الفريق أول محمد فوزي معلومات عنها . على أنه فوجيء بعدم وجود مسؤول يمده بمثل هذه المعلومات ! .

وعند ذلك اتصل عبد الناصر بهيكل تليفونياً ، ليطلب اليه أن يرسل له جميع تقارير وكالات الأنباء عنها، ثم اتصل بعدد من القيادات في الجيش والمخابرات . لكن لم يكن هناك من استطاع أن يقول له شيئاً عن مكان الاسرائيليين بالضبط ، أوعما يفعلونه ! . بل لم يكن هناك من قدم اليه أي تأكيد بأن هذه الغارة قد وقعت بالفعل ! .

وقد غضب عبد الناصر أشد الغضب لهذا الموقف ، وقال لهيكل في اتصال تليفوني في المساء ، بلهجة مرة : « من الواضح أن بعض الناس لا يزالون يتصرفون بأسلوب سنة ١٩٦٧ » ! . ولم يلبث عبد الناصر أن أصيب بأزمة قلبية في اليوم التالي لعملية الزعفرانة ، من فرط الغضب والانفعال .

وقد روى الفريق محمد فوزي في مذكراته بعض التفصيلات الخاصة

بعملية الزعفرانة . فذكر أن العملية تمت بينما كان يشاهد مع الرئيس عبد الناصر ورئيس أركان حرب القوات المسلحة ، اللواء أحمد اسماعيل ، ورؤساء الهيئات بالقيادة العامة وقائد الجيش الثاني والمستشارين السوفييت ، المشروع الاختباري لقوات الفرقة ٢١ المدرعة ، التي كان تدريبها قد تم حديثاً . فقد « جاء اللواء عبد الغني الجمسي ، مدير الاستطلاع ، حوالى الساعة ١٠ صباحاً ، في نقطة المشاهدة عند علامة الكيلو ٥٣ طريق القاهرة / السويس الصحراوي ، وأبلغ الرئيس عبد الناصر بنزول مجموعة سرية برمائية اسرائيلية في الزعفرانة . ولم يكن لديه أي معلومات أخرى . فقرر الرئيس ، بعد التداول معي ، تكليف اللواء أحمد اسماعيل ومستشاره السوفيتي بالتوجه الى الزعفرانة رأساً لاستطلاع الموقف ، وحسمه ، واخطارنا بباقي المعلومات الضرورية .

« وانصرف الاثنان من نقطة المشاهدة الى مكان الحادث . ولم يستطع الرئيس الانتظار طول اليوم كما كان مقرراً ،وفضل العودة الى القاهرة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر . وعدت مع الرئيس الى منشية البكري ، ثم توجهت الى القيادة ، فوجدت لواء أحمد اسماعيل في مكتبه ، محاولاً معرفة موقف الزعفرانة عن طريق المواصلات الخطية واللاسلكية ، وعلمت أن مستشاره السوفيتي توجه الى الزعفرانة رأساً من علامة الكيلو ٥٣ . فأخطرت الرئيس بالموقف ، فرد علي قائلاً : « هو المستشار الروسي ينفذ أوامري ، ورئيس الأركان يفضل البقاء في المكتب ؟. انني في انتظار عودة المستشار » .

« وقد وصل المستشار السوفيتي الساعة السادسة مساء نفس اليوم ، وعرض عليّ الموقف كما ذكرت ، فأخطرت الرئيس بذلك . وكان قد استمع الى الاذاعات الأجنبية التي صعدت اعلامياً وتليفزيونياً حادث الزعفرانة . وشعرت بضيق الرئيس وزعله ، وقال لي : « إن رئيس الأركان لا يصلح للإستمرار في تحمل هذه المسؤولية . شوف لك واحد آخر » .

ثم يقول الفريق محمد فوزي ان هذا الحادث ، وتصرف اللواء أحمد اسماعيل السلبي ، كان لهما أثر مباشر في مرض الرئيس لمدة ثلاثة أسابيع .

وأحيل اللواء أحمد اسماعيل الى المعاش ، وتعمدت أن يتم انهاء خدمته بطريقة اجتماعية لائقة » .

على هذا النحو ذهب قائد كبير ، هو اللواء أحمد اسماعيل ، ضحية عملية الزعفرانة ، وإن كان السبب الأساسي يرجع الى أن القيادة العسكرية المصرية عندما شنت حرب الاستنزاف ، لم تكن مستعدة لمضاعفاتها ! ، وبمعنى أدق ، لم تكن مستعدة لحرب « الاستنزاف المضاد » ، التى لعب فيها الطيران الاسرائيلي دور المدفعية الطائرة . فقد قامت نظريتها على استبعاد استخدام العدو الاسرائيلي لسلاحه الجوي بديلاً عن السلاح البري ، على أساس أن السلاح الجوي مكلف ، ولا تستطيع اسرائيل استخدامه طويلاً حتى لا يتعرض للاستنزاف ! . ونسيت القيادة العسكرية المصرية أن اسرائيل تنزح من بئر السلاح الأمريكي ، وهو بئر لا ينضب ! وأن الهدف الذي حددته إسرائيل لنفسها من هذا الاستنزاف المضاد لم يكن مجرد اسكات السلاح المصري ، وإنما اسقاط النظام الناصري نفسه ! . وهو ما كشفته جريدة « دافار » الاسرائيلية ، لسان حال المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ، في ذلك الحين ، في وضوح تام ، فكتبت تقول :

« يجب على اسرائيل أن توجه استراتيجيتها الشاملة وأقصى مجهوداتها السياسية والعسكرية لتعريض أعز وأغلى الأهداف والقيم بالنسبة لعبد الناصر ـ للخطر . وأن تضعضع الثقة في النظام الناصري بما يؤدي الى انهياره في النهاية . إن جهودنا يجب أن تتركز ضد القيادة وضد الجيش حتى يتحطم النظام الناصري . ويجب توجيه كل سياستنا وكل ميزانيتنا العسكرية من أجل اذلال وزعزعة الثقة بالنظام الناصري واسقاطه » .

(ب) الغارات الاسرائيلية في العمق المصري

لم تقف القيادة العسكرية المصرية عاجزة بشكل كلي عن التعامل مع العدو الاسرائيلي ، بل واجهته لحد كبير بنفس أسلوبه ـ أي عن طريق

الطيران وقوات الكوماندوز المحمولة جواً . فقد هاجمت هذه القوات مواقع العدو شرقي الدفرسوار ومنطقة كبريت ، كما اشتركت البحرية المصرية ، لأول مصر منذ حرب يونية ، في المعركة، وقامت بقصف الساحل المحتل من سيناء . وأغارت الضفادع البشرية المصرية من القوات الخاصة للبحرية على بعض القطع البحرية للعدو داخل ميناء ايلات . كما توغلت مجموعة أخرى من القوات الخاصة في أعماق سيناء لضرب قيادة العدو العسكرية في العريش . وحققت القوات المصرية بطولات كثيرة في مجال الدفاع .

وهكذا كان النشاط العسكري المصري يتصاعد مع تصاعد نشاط العدو ، رغم القصف الجوى الإسرائيلى ، الأمر الذي أشعر القيادة العسكرية الاسرائيلية بقدرة مصر على التكيف السريع مع العنصر الجديد الذي دخل المعركة ـ عنصر سلاح الطيران الاسرائيلي ـ ودعا عزراً وايزمان الى القول بأن « المصريين قد أخذوا يعتادون الحياة في ظل القصف » ! ، وأن « النشاط الجوي لسلاح الطيران الاسرائيلي لم يؤثر على غارات الكوماندوز المصريين » .

على أنه كان واضحاً أن ميزان القوى في تلك الحرب القائمة على الطيران بالدرجة الأولى ، كان في صالح اسرائيل . وقد شرح عبد الناصر هذه الحقيقة في محادثاته مع الملك فيصل يوم ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ ، في عبارة وجيزة بقوله : « عندنا الآن في مصر أربعمائة طائرة ، ولكن لا يوجد عندنا أربعمائة طيار مقاتل . بينما اسرائيل لا تواجه هذه المشكلة » ! .

وفي الحقيقة أنه على الرغم من أن خسائر مصر في الطيارين في حرب يونية كان قليلاً جداً ، نظراً لأن الطائرات الحربية المصرية ضربت وهي رابضة على أرض المطارات ـ الا أن الفجوة بين القوات الجوية الاسرائيلية والقوات الجوية المصرية كانت فجوة واسعة ، حتى بعد أن أخذ الاتحاد السوفيتي يعوض مصر في الطائرات . ويرجع السبب في ذلك ـ كما يقول الفريق الشاذلي ـ الى أن القوات الجوية الاسرائيلية كانت تسبق مصر بعشر سنوات على الأقل ، « كان طيارونا أقل عدداً وأقل خبرة » . لقد كان صنع

الطيار الكفء يحتاج إلى خمس سنوات على أقل تقدير ، ثم يحتاج بعد ذلك الى خمس سنوات أخرى لكي يصل الى قمة كفاءته ! .

وعندما بدأت عملية إعادة بناء القوات الجوية المصرية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، كانت الظروف بالغة الصعوبة ، فقد كان على الطيارين القدامى أن يكونوا على استعداد دائم للاقلاع بطائراتهم كواجب من واجبات الدفاع الجوي وكان عليهم في الوقت نفسه أن يقوموا ببعض الرحلات التدريبية ، اما لتدريب أنفسهم أو لتدريب الطيارين الجدد . ونتيجة لارهاقهم ، زادت نسبة الحوادث بينهم أثناء التدريب زيادة كبيرة ، مما اضطر القيادة العامة الى التخفيف من الواجبات الملقاة على عاتقهم ، سواء بالنسبة لواجبات العمليات او بالنسبة لساعات التدريب .

وفي الوقت الذي كانت القوات الجوية المصرية تمر بهذه الظروف الصعبة ، كانت القوات الجوية الاسرائيلية في ظل أفضل الظروف ، فلم تكن ثمة ضغوط على الطيارين الاسرائيليين من أي نوع ، سواء فيما يتصل بأعمال المناوبة للدفاع الجوي ، أو التدريب . وقد كان لديهم الخبرة والفن ، ولديهم الوقت الكافي لممارسة التدريب ، ولديهم ـ أكثر من ذلك ـ « الطائرة الفضلى والأسلحة الفضلى والأجهزة الالكترونية الفضلى » ـ حسب تعبير الفريق الشاذلي .

وفي الوقت نفسه كانت اسرائيل تستمد الكثيرين من طياريها من الولايات المتحدة ، بنفس القدر الذي كانت تستمد طياراتها . وقد أطلقت مجلة « الطليعة » المصرية اليسارية على ذلك اسم « أمركة العدوان الاسرائيلي » ! . ففي ذلك الحين أعلن روبرت ماكلوسكي ، المتحدث بلسان الخارجية الأمريكية ، أن « الجنسية الأمريكية لن تسقط عن العسكريين الأمريكيين المجندين في القوات المسلحة الاسرائيلية . وأن هذه قاعدة عامة تسري على كل أمريكي يعمل ضمن قوات أجنبية لا تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة » ! . وكانت الولايات المتحدة قد أرسلت لاسرائيل

٤٨ طائرة نفاثة من طراز « سكاي هوك » في ربيع عام ١٩٦٩ ، ثم بدأت من سبتمبر من نفس العام في توريد طائرات « الفانتوم » ، بمعدل أربع طائرات شهرياً . وبذلك أعطت لاسرائيل ذراعها الطويلة ! .

على كل حال ، فقد قامت سياسة القيادة الاسرائيلية في تلك الفترة من مراحل « الاستنزاف المضاد » - أي من يولية الى ديسمبر ١٩٦٩ - على ألا تدع فرصة لاذلال النظام الناصري تمر الا وانتهزتها ، وذلك لاثبات عجزه وضعفه أمام العرب ، فينفضون من حوله ، ويفقد ثقة المصريين فيه ، فيسقط في النهاية ! .

ففي أوائل نوفمبر ١٩٦٩ عقد في القاهرة لقاء بين وفد لبناني برياسة العماد البستاني ، قائد الجيش ، ووفد فلسطيني برياسة ياسر عرفات ، « لايقاف العمليات العسكرية وشبه العسكرية بين السلطة اللبنانية والمقاومة » . وهنا دبرت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ارسال طائرة نفاثة الى مصر في الصباح المبكر ، لتمرق فوق القاهرة بسرعة ، وتفتح محركاتها بأقصى سرعة ، لكي تحدث أكبر فرقعة يمكن أن يسمعها الجميع ! ، ولتشعر القيادتين اللبنانية والفلسطينية بعجز وسائل الدفاع الجوي المصري عن حماية سماء القاهرة المكشوفة ، فتقتنع بعدم جدوى المقاومة ! .

ولم تلبث أن سنحت فرصة أخرى للقيادة الاسرائيلية لاثبات عجز النظام الناصري ، حين حضر عبد الناصر مؤتمر الرباط في المغرب في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ ديسمبر ١٩٦٩ . ففي أثناء انعقاد المؤتمر - أي في ليلة ٢٢ / ٢٣ ديسمبر ، كانت قوات الكوماندوز الاسرائيلية المحمولة جواً ، تقوم بغارة على القاعدة البحرية المصرية في ميناء سفاجة في البحر الأحمر ، وتقصف منشآته البحرية بمدافع المورتار ! .

ولم تكتف بذلك ، فلم يكد ينتهي المؤتمر ، حتى ودعته بأغرب غارة مهينة منذ بداية حرب الاستنزاف ! . ففي ليلة ٢٦ / ٢٧ ديسمبر ١٩٦٩ أنزلت قوة من رجال الكوماندوز الاسرائيليين في « رأس غارب » على شاطىء البحر الأحمر ، قامت بمهاجمة الموقع المصري المنعزل هناك ، ثم عمدت الى

فك محطة الرادار الجديدة السوفينية الصنع ، وقامت بتحميلها على احدى طائرات الهيلوكويتر بأكملها ، وعادت بها من حيث أتت ! .

وقد لعبت المصادفة وسوء الحظ دوراً هاماً في نجاح هذه العملية . لقد كان موقع الرادار الأصلي يشغله حوالى ٣٠٠ من الفنيين وأطقم الرشاشات والمدافع المضادة للطائرات . والعناصر الادارية وغيرها . وكان هناك على بعد كيلومتراً واحداً موقع هيكلي لخداع العدو ، لم يكن به أكثر من فرد واحد . وقد بدا لأحد القادة المحليين في منطقة البحر الأحمر أن ينقل الرادار الأصلي ومعه عشرة أفراد فقط ، مكان الرادار الهيكلي ، وينقل الهيكلي مكان الأصلي ، كنوع من أنواع خداع العدو ، وامتصاص هجماته الجوية ، وتضليله . ولكن العدو لم ينخدع بهذا الاجراء ، وعلى العكس من ذلك فقد استفاد منه في القيام بغاراته الليلية على الموقع المنعزل ، الذي لم يكن يحرسه سوى فردين ، بينما كان الثمانية الآخرون نائمين . فقتل الحارسين ، وقتل وأسر بقية أفراد الطاقم ، ثم سرق الرادار ، وعاد به . وقد حدث ذلك كله في سكون وهدوء لم بتنبه له الموقع الأصلي ! .

وكما هي العادة ، فقد أذاعت اسرائيل خبر هذه الغارة الجريئة ، وتركت لعبد الناصر أن يتجرع آلامها أمام الرؤساء والحكام العرب ، وتركت لهؤلاء الرؤساء والحكام الفرصة للتفكير في جدوى المقاومة ، ثم الوقوع في هوة اليأس ! .

ولم تكد تنتهي سنة ١٩٦٩ حتى كان الدفاع الجوي المصري قد انهار تماماً ، باعتراف المصادر المصرية والاسرائيلية ، وأصبحت سماء مصر مفتوحة أمام الطائرات الاسرائيلية « تمرح فيها كيف تشاء وحيث تشاء » ـ حسب قول أحد المصادر العسكرية المصرية ! .

وقد كان هذا الفوز الساحق للطيران الاسرائيلي مما شجع القيادة الاسرائيلية على الانتقال الى المرحلة الثانية من مراحل « الاستنزاف المضاد » ، وهو ضرب مصر في العمق ، منذ يوم ٧ يناير ١٩٧٠ .

ووفقاً للمصادر الاسرائيلية ، فإن التفكير في ضرب مصر في العمق قد بدأ في سبتمبر ١٩٦٩ ، ونشأ في القيادة العسكرية الاسرائيلية لا في الحكومة الاسرائيلية . وكان عزرا وابزمان ، رئيس أركان العمليات ، هو الذي قدم هذا الاقتراح . وربما لاحظ القارىء أن عزراً وايزمان هو نفسه الذي كان قد قدم اقتراح استخدام سلاح الطيران الاسرائيلي كمدفعية طائرة بدلاً من القوات البرية . فهو بهذا الشكل صاحب سياسة التصعيد في حرب الاستنزاف ، أو هو منشىء حرب « الاستنزاف المضاد » ! .

وكانت وجهة نظر عزرا وايزمان ، وهي تتسق مع رأيه الأول ، أنه اذا كانت النتائج التي حققها نزول الطيران الاسرائيلي من الناحية السياسية ، تعد نتائج محدودة حتى ذلك الحين ، فإنما يرجع ذلك الى أن استخدام هذا السلاح كان استخداماً محدوداً ! . فإذا أريد الحصول على نتائج أفضل ، فمن الضروري توسيع نطاق استخدام سلاح الطيران الاسرائيلي ، بحيث يمتد الى ضرب مصر في العمق ! .

وفيما يبدو أن القيادة العسكرية الاسرائيلية نفذت اقتراح عزرا وايزمان في ذلك الحين تنفيذاً جزئياً . فقد ذكرنا أن الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٦٩ قد شهدت اتساع نطاق الغارات الجوية الاسرائيلية الى امتداد طول الجبهة كلها ، من قناة السويس الى خليج السويس ، وكان هذا الدور هو أطول وأعنف أدوار القصف الجوي الاسرائيلي ـ الأمر الذي قضى على نظام الدفاع الجوي المصري قضاء تاماً في نهاية العام .

على أن القيادة العسكرية الاسرائيلية كانت في ذلك الحين تحاول ترجمة هذا المكسب العسكري الى مكسب سياسي عن طريق استغلال التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي في القيام بعمليات عسكرية تلقن المصريين درساً قاسياً لبدئهم حرب الاستنزاف ، وفي الوقت نفسه تجبرهم على انهاء الحرب قبل أن تفرض الدول الكبرى حلاً سلمياً لا يوافق اسرائيل . وكانت السفارة الاسرائيلية في واشنطن في ذلك الحين ، ترى أن الطريق الوحيد لمنع فرض

حل سلمي على اسرائيل بواسطة القـويتين العـظميين ، انمـا هو طـريق الحل العسكري الاسرائيلي لحرب الاستنزاف بمعنى انهاء حرب الاستنزاف بالوسائل العسكرية لا السياسية . ومعنى ذلك تحكيم القوة العسكرية بشكـل مطلق في انهاء هذه الحرب .

لذلك فقد اقترحت القيادة العسكرية الاسرائيلية في ذلك الحـين ثلاثـة مقترحات :

المقترح الأول ، ويقضي بالقيام بعملية انزال واسعة النطاق على الضفة الغربية للقنـاة ، في غياب نـظام الدفـاع الجوي المصـري الذي تم تـدميره ، واحتـلال الشـاطىء الغـربي للقنـاة كله ، خصـوصـاً المنـطقـة بـين القنـطرة والاسماعيلية .

أمـا المقترح الثـاني ، فيقضي بالقيـام بعملية انـزال محدودة عـلى الضفة الغربية للقناة ، للاستيلاء على المنطقة من القنطرة الى بورسعيد .

أما المقترح الثالث ، فهو توسيع حجم الغارات الجوية الاسرائيليـة على مصر ، وتوسيع نطاقها لتمتد الى عمق الأراضي المصرية ! .

وقد اختير البديل الأخير ، بعد أن تبين أن النتائج التي يمكن لاسرائيـل أن تجنيها من تنفيذ البديلين الأوليين غير مضمونة ، نظراً للخوف من رد فعل الاتحاد السوفيتي من جهـة ، ولأن اسرائيـل لم تكن تملك وسائـل كافيـة لعبور قواتها الى الضغة الغربية للقناة من جهة أخرى .

وعـلى ذلك فقـد وضعت القيادة العسكـرية الاسـرائيلية ثـلاث خـطط لتنفيـذ البديـل الثالث الخـاص بغارات العمق . الخـطة الأولى ، وتقوم عـلى ضرب الأهداف العسكرية والاقتصادية في مصر ضربـاً شامـلاً وبدون حـدود مكـانية أو زمنيـة ، حتى تتحقق الأغراض السيـاسية والعسكـريـة المـطلوبـة ـ (وهي في ذلك الحين انهاء حرب الاستنزاف واسقـاط عبد النـاصر !) ـ أمـا الخطة الثانية ، فتقصر الضرب على فترة محدودة تصل الى بضعة أسابيع وطبقاً

لمراحل محددة . أما الثالثة ، فتقوم على القيام بعمليات محدودة ضد مجموعة مختارة من الأهداف العسكرية والاقتصادية في عمق الأراضي المصرية .

وقد اعتمدت القيادة العسكرية الاسرائيلية الخطة الأخيرة ، بعد أن تبين أن سلاح الطيران الاسرائيلي لا يملك تنفيذ الخطتين الأولين الواسعتي النطاق . وكانت تلك الخطة هي التي وضعت أمام الحكومة الاسرائيلية الجديدة ، التي تألفت في ديسمبر ١٩٦٩ ـ حكومة الوحدة الوطنية ـ والتي كانت تتكون من نفس عناصر الحكومة السابقة . وقد صدقت عليها لاعتبارات يذكرها « بارسيمان توف » ، وهي :

أولاً ـ فشل تدخل الطيران الاسرائيلي في الفترة السابقة (من يوليو الى ديسمبر ١٩٦٩) في اجبار المصريين على وقف اطلاق النار ، بسبب ضيق نطاق هذا التدخل واقتصاره على منطقة القناة وخليج السويس .

ثانياً ـ أنه كان هناك اعتقاد بأن عبد الناصر ومعه الغالبية العظمى من الشعب المصري لم يكونوا يدركون تماماً حقيقة الموقف على الجبهة ، ولم يعرفوا بالمنعطف الخطير الذي وصلت اليه الأمور هناك نتيجة تدمير نظام الدفاع الجوي المصري . وعلى الرغم من تدمير مدن القناة وهجرة نحو ٧٥٠ ألف من سكانها الى داخل البلاد ، إلا أن القيادة المصرية لم يبد منها ما يشير الى استعدادها لوقف اطلاق النار ، بل لم تبدر منها أي علامة على الاعتدال ! . بل ان تزايد نشاط المصريين على الجبهة في شهري أكتوبر وديسمبر ١٩٦٩ ـ رغم تدمير نظام الدفاع الجوي ـ كان دليلاً على تصميم القيادة السياسية المصرية على المضي قدماً في الحرب .

ثالثاً ـ اذا كانت القيادة السياسية المصرية قد أثبتت تصلبها وتطرفها على هذا النحو ، فانه لا شيء يمكن أن يوقف الحرب إلا اسقاط هذه القيادة ! . ولما كانت الحرب حتى ذلك الحين لم تمس المدنيين المصريين مساساً مباشراً ، اذ جرت حرب يبونية في سيناء ، ودارت حرب الاستنزاف على الضفة الغربية للقناة وخليج السويس ـ فقد رأت الحكومة الاسرائيلية أنه إذا

شعر المصريون بأن الحرب قد انتقلت اليهم ، وأصبحت تدور بجوارهم وعلى مقربة من مساكنهم ، فإن هذا سوف يحملهم على ادراك مخاطر استمرار هذه الحرب ، وسوف يتحركون لاسقاط عبد الناصر الذي يصر على استمرارها ! .

ويقول « بارسيمان توف » ان هذا يمثل انقلاباً في التفكير الاسرائيلي منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي . فلأول مرة تعتقد القيادة الاسرائيلية أن اسقاط نظام العدو ، وليس تدمير قواته تدميراً تاماً ، هو الوسيلة لانهاء الحرب ! .

ولا شك أنه كان لدى الحكومة الاسرائيلية ما يبرر هذا الانقلاب في التفكير ! . فقد دمرت القوات المصرية في حرب يونية تدميراً تاماً ، وظنت أنها أنهت الصراع العربي الاسرائيلي الى الأبد ، ثم جاء تمسك الشعب المصري بعبد الناصر في يومي ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ ليعيد الأمور الى ما كانت عليه قبل الحرب ! . فقد أعاد عبد الناصر تسليح الجيش المصري عن طريق السوفيت ، وأشعل حرب الاستنزاف ، ووجدت اسرائيل نفسها من جديد تواجه خطر عبور القوات المصرية قناة السويس لتحرير سيناء ، وتواجه مع العبور التهديد بانهاء صفحتها في المنطقة ، وهو التهديد الذي كان قائماً قبل حرب يونية . ومن هنا وقع الانقلاب في التفكير الاسرائيلي ، الذي أصبح يوقن بأن الخطر الحقيقي الذي يتهدده لا يكمن في الجيش المصري بقدر ما يكمن في النظام الناصري ، فاتجه لاسقاطه ! .

وهذا على كل حال يفسر الحديث الذي أدلى به موشى ديان في نهاية شهر يناير ١٩٧٠ ، وحدد فيه أبعاد سياسة غارات العمق الاسرائيلية بقوله : « ليس هناك خطر يمكن أن يوقف اسرائيل عن التوغل داخل مصر ، طالما كان بوسعها ذلك ، والى أبعد عمق تستطيع . فالدفاع عن عمق اسرائيل يكون في سماء القاهرة » ! . ثم قال : « ان الأهداف السياسية من غارات العمق هي المحافظة على معنويات الشعب الاسرائيلي ، وتقويض الزعامة السياسية والعسكرية في مصر . أما الأهداف العسكرية ، فهي منع مصر من

بدء حرب شاملة أخرى ، وتمكين القوات الاسرائيلية من الصمـود على طـول جبهة القناة » .

وعلى هذا النحـو ، فمنذ يـوم ٧ ينايـر ١٩٧٠ بدأت الغـارات الجويـة الاسـرائيلية في عمق الأراضي المصـريـة ، واستهـدفت منـاطق التـل الكبـير وانشـاص ودهشـور والخـانكـة وهـاكستيب ووادي حـوف ، وامتـدت ضـد الأهداف العسكرية والمدنية في مناطق مختلفة من وادي النيل وشمال الدلتا .

وقـد اعتمدت اسـرائيل في القيـام بهذه الغـارات اعتماداً مـطلقاً عـلى طـائرات الفـانتوم الأمـريكية ، التي بـدأ وصولهـا الى اسـرائيـل منـذ سبتمبـر ١٩٦٩ . وبقول « بارسيمان توف »ان وصول هذه الطائرات قد لعب دوره في حمل صناع السياسة الاسرائيلية على الموافقة على قرار ضرب مصر في العمق . وان كانت الحقيقة ـ فيما نرى ـ ان وصول هذه الطائرات هو الذي ألهم القيادة الاسرائيلية فكرة الضرب في العمق ! . فنـلاحظ أن تفكير عـزرا وايزمـان في تقديم هذا الاقتراح لأول مرة كان في شهر سبتمبر ١٩٦٩ ، وهو نفس الشهر الذي وصلت فيه أول دفعة من هذه الـطائرات ! . وهـذا يوضـح أنه بـدون المساعدات الأمريكية المتزايدة ، والمتصاعدة كما وكيفاً ، لم يكن ليتسنى للقيادة الاسرائيلية الـوصول بتفكيـرها الى هـذا الحد من الجـرأة والتنفيذ ، كـما يحدد بصورة واضحة الدور الأمريكي الفعال في حرب الاستنزاف ! .

وعلى كل حال ، فقد مرت غارات العمق الاسرائيلية فيما يتعلق بالمناطق التي وقعت عليها والأهداف التي قصفتها ، بمرحلتين هامتين :

المرحلة الأولى ، وتمتد على طول شهري يناير وفبراير ١٩٧٠ ، وقد تركزت غارات الطائرات الإسرائيلية بالدرجة الأولى على مشارف المدن المصرية الرئيسية : القاهرة ، والاسماعيلية ، وانشاص ، وحلوان . وكانت الأهداف التي قصفتها هي المعسكرات الحربية الكبيرة . وكانت الطائرات تقترب من أهدافها على ارتفاع منخفض ، لتجنب الكشف الراداري ، مع اتباع أسلوب الهجوم الخاطف الذي لا يستغرق أكثر من ثوان قليلة فوق

الهدف ، حتى لا تتعرض لوسائل الدفاع الجوي . وفي هذه المرحلة ضرب مصنع أبو زعبل ! .

أما المرحلة الثانية ، فتمتد على طول شهري مارس وابريل . وقد ركزت الطائرات الإسرائيلية غاراتها فيها على دلتا النيل ، وكانت الأهداف العسكرية التي اختارتها هي مواقع صواريخ سام / ٢ ، ومحطات الرادار .

وقد جرت معظم الغارات في شهري يناير وفبراير ، ثم قل عددها في شهري مارس وابريل . ويرجع السبب في ذلك إلى وصول صواريخ سام / ٣ التي يقوم بتشغيلها الخبراء السوفيت ، واقامتها على مشارف المدن المصرية ابتداء من النصف الثاني لشهر مارس ١٩٧٠ . فقد أدى ذلك الى تحول سلاح الطيران الإسرائيلي من ضرب معسكرات الجيش المصري قرب المدن المصرية الكبيرة إلى ضرب مواقع صواريخ سام / ٢ ومحطات الرادار في الدلتا . وفي هذه المرحلة الثانية ضربت مدرسة بحر البقر ! .

والسؤال الآن : متى وأين وقعت غارات العمق الاسرائيلية بالضبط ، وما هي الآثار التي أحدثتها والنتائج التي ترتبت عليها ؟ .

لقد افتتحت اسرائيل غارات العمق في يوم ٧ يناير ١٩٧٠ ، بضرب انشاص ، على بعد ثلاثين كيلومتراً من القاهرة . كما ضربت التل الكبير ، على بعد خمسين كيلومتراً . وقد قصفت في أنشاص المعسكرات الحربية وفي التل الكبير قصفت رئاسة أركان الجبهة ، فضلاً عن المعسكرات .

وبعد ستة أيام ، أي في يوم ١٣ يناير ، شنت الطائرات الإسرائيلية من طراز فانتوم غارة على دهشور ، على بعد ثلاثة عشر كيلومتراً جنوب غرب حلوان ، وقصفت مخازن سلاح الطيران المصري . وفي نفس اليوم كانت الطائرات الإسرائيلية تغير على التل الكبير للمرة الثانية ، لتضرب نفس الأهداف . كما شنت غارة ثالثة على الخانكة ، على بعد عشرين كيلومتراً من القاهرة ، وقد قصفت فيها المعسكرات الحربية .

ولم يكد يمضي يومان ، أي في يوم ١٦ يناير ، حتى كانت الطائرات الإسرائيلية تقوم بإغارة على المنطقة المحيطة بطريق السويس ـ القاهرة ، حيث قامت بقصف المعسكرات الحربية المنتشرة هناك .

ومنذ يوم ١٨ يناير ، توغلت الطائرات الإسرائيلية أكثر فأكثر في العمق المصري ، واقتربت أكثر فأكثر من القاهرة . فشنت غارة كبيرة على الهاكستيب ، على بعد ٢٠ كيلومتراً من القاهرة ، حيث قصفت قواعد التموين الرئيسية . كما شنت غارة أخرى على جبل حوف ، على بعد خمسة كيلومترات من حلوان ، قصفت فيها القواعد العسكرية ، بما فيها مخازن المهمات والذخيرة . وبذلك تعرضت الجبهة الداخلية المصرية لخطر جسيم .

(ج) زيارة عبد الناصر السرية لموسكو

كان عند هذه المرحلة الحرجة من الاستفزاز ، أن قرر عبد الناصر التحرك بسرعة لإنقاذ الموقف قبل أن ينهار . فعلى الرغم من أنه كان مريضاً بحمى الأنفلونزا ، إلا أنه قرر السفر فوراً إلى موسكو مهما كانت النتائج . وقد رأى أن تكون الزيارة سرية بعد أن أصبحت سماء مصر مكشوفة ونظامها الدفاعي منهار ، حتى لا تنتهز اسرائيل الفرصة يوم سفره ، فتقوم بمغامرة جوية تصفي بها نظامه بأقرب الطرق وهو تصفيته شخصياً ! .

وهذا هو السر في أن الطائرة التي أقلت عبد الناصر من القاهرة إلى موسكو كانت طائرة سوفيتية وليست مصرية ! . كما أنه أيضاً السبب في أن مرافقي عبد الناصر لم يتجاوزوا من المصريين اثنين فقط ، هما : الفريق محمد فوزي ، والكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل ـ ومن السوفييت اثنين أيضاً هما : سيرجي فينوجرادوف ، السفير السوفيتي في القاهرة ، والجنرال كاتشكين ، رئيس الخبراء السوفيت في مصر .

وقد غادرت الطائرة القاهرة في الصّباح المبكر من يوم الخميس ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، يحيط بها « جو من الوجوم » ـ كما يقول هيكل ـ ووصلت إلى مطار موسكو قبيل العاشرة صباحاً . وطلب عبد الناصر أن تبدأ المباحثات على الفور ، فعقدت الجلسة الأولى بعد ظهر اليوم نفسه .

وقد شرح عبد الناصر صورة الموقف في مصر للقادة السوفييت ، فأوضح أن غارات العمق الإسرائيلية التي تشنها الطائرات الاسرائيلية على

ارتفاع منخفض تستهدف غرضين : أولهما ، وقف المحاولات التي تبذلها مصر لبناء جدار من الصواريخ لصد أي هجوم عبر القناة . والثاني ، تحطيم الروح المعنوية في الجبهة الداخلية .

وقال عبد الناصر في وضوح تام ان مصر كلها تشعر بأنها دون حماية ، وان مئات العمال من المدنيين والعسكريين قد قتلوا ، وانه من الضروري ايجاد وسيلة لتمكين مصر من الوقوف في وجه التفوق الإسرائيلي الجوي ، وهذه الوسيلة لا تتحقق في المستقبل القريب إلا بواسطة الدفاع الجوي .

ثم كاشف عبد الناصر القادة السوفيت بأن مصر تقف عارية أمام غارات العمق الإسرائيلية ، وأنه أصبح من المستحيل حماية السكان المدنيين في داخلية البلاد ، والاستمرار فـي الاستعدادات العسكرية اللازمة لعبور القناة وتحرير الأرض المحتلة . وطلب من السوفيت إقامة حائط صواريخ فعال يستطيع مواجهة غارات العمق الإسرائيلية .

ويقول هيكل ان بريجنيف رد على عبد الناصر مدافعاً عن صواريخ سام /٢ التي كانت لدى القوات المصرية . ولكن عبد الناصر رد بأنها قليلة الفائدة والفاعلية ضد الطائرات التي تطير على ارتفاع يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ متر ، وعديمة الفائدة كلية ضد الطائرات التي تطير على ارتفاع يقل عن ٥٠ متر . وطلب شهادة الخبراء الروس في مصر للتحقق من صحة قوله .

وقال عبد الناصر للقادة السوفيت انه لا يطلب أكثر من حماية القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المناطق الحيوية ، بالإضافة الى جبهة القناة . وحذر من أنه إذا تعرضت الاسكندرية ، التي أصبحت، بعد توقف بورسعيد، ميناء مصر الوحيد ـ للضرب ، فإن مصر كلها سوف تقع تحت الحصار ! .

وقد أفلحت هذه الحجج في اقناع القادة السوفيت بتزويد مصر بصواريخ سام / ٣ ، على اعتبار أن هذه الصواريخ تعد الوحيدة التي تستطيع تلبية حاجة مصر الدفاعية ضد غارات العمق الإسرائيلية . على أنه عندما قدم عبد الناصر قائمة بالمناطق المطلوب الدفاع عنها ، وكانت تشمل بالإضافة

إلى جبهة القناة ، مدن القاهرة والاسكندرية وأسوان والمحلة الكبرى وكفر الدوار وشبين الكوم وشبرا الخيمة وحلوان ـ ثارت مشكلة الأطقم التي يمكنها تشغيل هذه الصواريخ . فقد تبين أنه اذا عهد الى الفنيين الذين يقومون بتشغيل صواريخ سام / ٢ بالتدريب على هذه الصواريخ ، فسوف يستغرق ذلك مدة لا تقل عن ستة أشهر ، يسوء فيها الموقف في مصر عما كان عليه ، اذ سوف يحرم صواريخ سام /٢ من عدد كبير من الفنيين العاملين عليها مما يعرض مصر للغارات الاسرائيلية على ارتفاعات منخفضة ومرتفعة على السواء ، وتكون اسرائيل قد حققت في خلال تلك الفترة أغراضها .

وهنا واجه عبد الناصر القادة السوفيت بأن الحل الوحيد الذي تبقى هو أن يوافقوا على تزويد مصر بالفنيين اللازمين لتشغيل صواريخ سام / ٣ حتى يتم تدريب العدد الكافي من المصريين في الاتحاد السوفيتي . على أن القادة السوفيت أبدوا الاعتراض على هذا الطلب . فرد عبد الناصر بأنه لا يطلب وضع الخبراء السوفيت في الصفوف الأمامية ، بل سيترك أمر تشغيل الصواريخ على القناة للمصريين . وأن ما يطلبه هو أن يقوم الخبراء السوفيت بتشغيل الصواريخ في عمق الأراضي المصرية فقط ، وقال انه لا يستطيع أن يسمح بانهيار الروح المعنوية للمدنيين ! .

وقد رد القادة السوفيت بأن المشكلة ليست مشكلة توفير الخبراء لتشغيل الصواريخ الجديدة فقط ، لأن هذه الصواريخ ليست إلا جزءاً من نظام دفاعي معقد يشمل استخدام « طائرات عمليات » يقودها طيارون سوفيت تقيم في مصر . وقد رد عبد الناصر بقوله : « لا بأس ، أرسلوا الطائرات أيضاً » . على أن القادة السوفيت ردوا بأن هذه الخطوة يمكن أن يترتب عليها آثار دولية خطيرة ، ومن شأنها إثارة أزمة في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وقد أغضب هذا القول عبد الناصر ، الذي أبدى تعجبه من أن الأمريكيين يصعدون دعمهم لاسرائيل دون أن يخافوا ، بينما يتصرف السوفيت أحياناً كأنهم خائفون ! . وقد رد بريجنيف قائلاً : « اننا لا نخاف

أحداً . اننا أقوى قوة عسكرية على ظهر الأرض ، ولكن علينا أن ندرك أن في مثل هذه الخطوة مجازفة كبيرة ، ولست أعرف ما اذا كان لدينا ما يبرر الإقدام عليها » ؟ .

وهنا حسم عبد الناصر الأمر بقوله انه فيما يتصل به فانه قد انتهى من حساباته . فإذا لم يقدم القادة السوفيت لمصر ما تريد من دعم ، فإن الجميع في مصر سوف يتصورون أن الحل الوحيد إنما هو في أيدي الأمريكيين ، وإذا سقطت مصر ، التي هي أكبر موقع معادي للاستعمار في الشرق الأوسط في يد الولايات المتحدة ، فسوق يسقط العالم العربي أيضاً . وأنه لم يعد أمامه سوى طريق مفتوح هو أن يعود الى مصر ليبلغ شعبه بحقيقة الموقف ، ويخبره بأنه قد قرر تسليم المسؤولية الى رئيس موال للولايات المتحدة ، ما دام غير قادر على انقاذ شعبه .

وقد كهربت هذه الكلمة من عبد الناصر جو القاعة . فقد نهض بريجنيف وقال : « أيها الرفيق عبد الناصر ، لا تتكلم بهذا الأسلوب . أنت الزعيم . . » - ولكن عبد الناصر قاطعه قائلاً : « أنا زعيم تضرب بلاده بالقنابل كل يوم ، وجيشه مكشوف ، وشعبه معرض » ! .

وهنا طلب القادة السوفيت من عبد الناصر أن يمهلهم لاعادة دراسة الموقف . وخرج أعضاء الوفد المصري إلى الحديقة، وخاطب هيكل عبد الناصر قائلاً : « اننا الآن على الحافة » ! . ورد عبد الناصر بأنه يخدع الشعب إذا تصرف بطريقة أخرى . « اننا كنا حتى الآن ندرب جيشاً ، لكن الاسرائيليين يستخدمون أسلحة ليست متوفرة لدينا ، ويشنون غارات في العمق ، وغارات ضد المدنيين . وحين يقتل الأطفال ، و حين يقتل الجنود لأنهم لا يملكون وسائل الدفاع ضد الهجوم ، فإن الموقف يصبح فوق طاقة الاحتمال » .

وقد أثمرت رحلة عبد الناصر السرية إلى موسكو في ٢٢ يناير ١٩٧٠ موافقة القادة السوفيت على ارسال خبرائهم للعمل في قواعد صواريخ سام / ٣ في مصر . ونظراً لخطورة هذا القرار ، فلم يتخذوه إلا بعد عرضه

على المكتب السياسي ، وقد تطلب ذلك استدعاء اثني عشر مارشالاً سوفيتياً للمشاركة في المناقشات حول هذا القرار ، مما لم يسبق له مثيل في أوقات السلم ! . ويقول هيكل انه تقرر أيضاً ارسال ٨٠ طائرة سوفيتية ، تسبقها أربع طائرات استطلاع « ٥٠٠ × » ، وهي صورة من الطائرة ميج / ٢٣ ، كما تقرر تدريب ١٨٠٠ من العسكريين المصريين على الصواريخ الجديدة في الإتحاد السوفيتي لمدة ستة أشهر .

(د) قصف مصنع أبو زعبل وتصاعد غارات العمق

تكللت رحلة عبد الناصر التاريخية بنجاح كبير ، ولكن كان لا بد من أن يمضي وقت طويل قبل أن تصل شحنات الصواريخ السوفيتية الجديدة الى مصر مع طائرات الاستطلاع . وفي تلك الفترة كانت طائرات الفانتوم الاسرائيلية تواصل مهامها التدميرية القاتلة في الأراضي المصرية .

ففي اليوم التالي مباشرة لسفر عبد الناصر إلى موسكو ، أي في يوم ٢٣ يناير ، وقعت غارة جوية على الهاكستيب ، دمرت قواعد التموين الرئيسية هناك . وفي نفس اليوم هاجمت الطائرات الإسرائيلية معسكرات حلوان على بعد أربعة كيلومترات شمال حلوان .

وفي يوم ٢٨ يناير فاجأت طائرات الفانتوم الاسرائيلية ضاحية المعادي ، على بعد عشرة كيلومترات من القاهرة ، بغارة عنيفة ، قصفت فيها المعسكرات الحربية . فى الوقت الذي كانت مجموعة أخرى من الطائرات تغير علي دهشور ، وتقصف مخازن سلاح الطيران المصري .

ومنذ بداية فبراير ١٩٧٠ ، بدأت اسرائيل في توسيع نطاق غاراتها في العمق لتشمل مواقع أخرى . ففي فبراير وجهت غارة جوية إلى بلطيم ، التي تقع في شمال شرقي الدلتا، حيث قامت بقصف المعسكرات الحربية فيها . كما وجهت غارة أخرى على منقباد ، الواقعة على بعد ثمانية كيلومترات غرب

أسيوط ، وقصفت مقر الأركان والمعسكرات الحربية هناك . وبعد أربعة أيام ، أي في يوم ٦ فبراير ، كانت طائرات الفانتوم تعاود الاغارة على منطقة أسيوط ، حيث ضربت المعسكرات الحربية ومخازن الذخيرة في جندلة ، على بعد ١٥ كيلومتراً جنوب أسيوط . وفي نفس الوقت كانت الطائرات الاسرائيلية تشن غارة على التل الكبير ، وتضرب معسكراته ورئاسة أركان جبهة قناة السويس .

وفي يوم ٨ فبراير اقتربت الطائرات الإسرائيلية من القاهرة مرة أخرى . فقد أغارت على معسكرات أنشاص ، بينما كانت معسكرات حلوان تتعرض لغارة أخرى ! .

وكان يوم ١٢ فبراير يوماً حافلاً بنشاط الطيران الاسرائيلي في عمق الأراضي المصرية . فقد وقعت فيه عدة غارات جوية ، أولاها على الخانكة ، وقد قصفت المعسكرات الحربية ومخازن سلاح الطيران المصري . والثانية على دهشور ، حيث قامت بضرب مخازن الطيران أيضاً . والثالثة على محطة الرادار في جبل عويبد شمال طريق القاهرة / السويس .

على أن أخطر تلك الغارات كانت تلك التي وقعت على مصنع أبي زعبل الذي يتبع الشركة الأهلية للمنتجات المدنية ، والتي نقلت غارات العمق الإسرائيلية الى مستوى جديد وخطير .

ففي ذلك اليوم ، وفي الساعة الثامنة والربع صباحاً ، أي بعد دقائق من بدء الدورية الأولى ، هاجمت طائرتان من طائرات الفانتوم المصنع ، وقصفته بالصواريخ . وقد أصاب أحدهما ورشة الصيانة والاصلاحات بالمصنع ، وهي ورشة تقوم بالعمليات الخاصة باصلاح آلات الوحدات الأخرى الموجودة في المصنع ، وأهمها وحدة الأفران العالية لعمل الحديد ، ووحدة الدرفلة التي يتم تحويل الحديد فيها الى أسياخ . وفي نفس الوقت أصاب صاروخ آخر محطة المحولات في المصنع ، وجانباً من وحدة الدرفلة . وقد نتج عن القصف مصرع ٧٠ عاملاً ، وأصابه ٦٩ ! .

وقد أثار الحادث ضجة عالمية في ذلك الحين ، وغضباً شعبياً جارفاً ، الأمر الذي يتطلب معرفة أسبابه وخفاياه .

فوفقاً للمصادر الإسرائيلية ، فإن الإغارة على المصنع وقعت بطريق الخطأ . فيقول جديعون رافاييل في مذكراته ، ان وزير الدفاع الإسرائيلي بادر على الفور إلى ابداء أسفه للحادث ، مقرراً أنه وقع بسبب خطأ ملاحي ! . بل انه سارع إلى إبلاغ السلطات المصرية عن احدى القنابل الثقيلة التي أطلقتها احدى الطائرتين الإسرائيليتين ولم تنفجر ، ولم يكتف بذلك بل أفضى إلى هذه السلطات بسر ابطال مفعولها ! . وقد ذكر متحدث عسكري اسرائيلي عقب الحادث أن اجتماعاً تم مع الطيارين الإسرائيليين الذين اشتركوا في الغارة على المصنع ، وتبين أن احدى الطائرات الاسرائيلية ألقت قنابلها خارج الهدف المحدد ، بسبب حدوث خلل فني ! . وكررت الأنباء الصادرة عن اسرائيل هذا المعنى أكثر من مرة ، محاولة تصوير الحادث على أنه نتيجة خطأ فني .

على أن السلطات المصرية ردت في ذلك الحين رداً بليغاً . فقد صحب عصمت عبد المجيد ، المتحدث الرسمي باسم مصر في ذلك الحين ، ممثلي الصحافة إلى مكان المصنع في أبي زعبل ، ليروا بأنفسهم أن المصنع يبعد عن أي معسكرات أو أهداف عسكرية ! . وأما عن ابطال مفعول القنبلة الثقيلة ، فقد ذكرت المصادر المصرية العسكرية وقتذاك أن الطائرات الإسرائيلية دأبت خلال غاراتها الأخيرة في العمق على القاء قنابل زمنية ، وأن القوات المسلحة المصرية كانت تقوم بابطال مفعولها أولاً بأول . وقالت انها أخلت المصنع والمنطقة المحيطة به بعد الغارة ، وقامت وحدات المهندسين التابعة للقوات المسلحة ، بابطال مفعول ثلاث قنابل زمنية (وليست قنبلة واحدة) ـ وطهرت المنطقة .

فما هي الحقيقة في هذه الغارة على مصنع أبي زعبل ؟ .

ربما يفيد في الإجابة على هذا السؤال أن نوضح الظروف التي وقعت فيها الغارة . فقد رأينا مما سبق كيف استهدفت اسرائيل من وراء قرارها

بضرب مصر في العمق ابتداء من يوم ٧ يناير ١٩٧٠ ، اسقاط النظام الناصري ، عن طريق تحطيم الروح المعنوية للشعب المصري ودفعه للثورة على النظام . ولذلك قررت نقل الغارات الجوية من المواقع العسكرية البحتة على الجبهة الى جوار مساكن المدنيين وأماكن عملهم .

على أن حصاد قصف الطائرات الإسرائيلية للعمق المصري طوال شهر يناير كان مخيباً لآمال القيادة الإسرائيلية . فلم تحدث هذه الغارات على مشارف القاهرة والمدن الكبرى أي ذعر أو هلع في نفوس الشعب المصري ، ولم تدفعه للثورة على عبد الناصر ، بل حدث العكس تماماً ، وهو مقابلة الشعب المصري هذا التصعيد العسكري الخطير برباطة جأش واستخفاف بالموت . فالموت عند الشعب المصري لا يرتبط بعجز النظام الدفاعي عن البلاد ، أو أخطاء قيادات عسكرية أو سياسية ، وإنما يرتبط بالقدر وإرادة الله ! . ولذلك فهو لا يرى في أمثال الغارات الإسرائيلية في العمق سوى الجانب العدواني الذي يرتكبه العدو ، والذي يستحق عليه الكراهية والعداء والتحدي ، ولا يحمّل النظام مسؤوليته ! .

وقد كانت الغارة الجوية التي شنتها طائرات الفانتوم الإسرائيلية على المعادي يوم ٢٨ يناير ١٩٧٠ ، أكبر ما أثار ثائرة القيادة الإسرائيلية . فقد أجمع مراسلو الصحف الأجنبية دون استثناء على أن الشعب قابل هذه الغارة بدون اكتراث . فقد كتب مراسل صحيفة الواشنطن بوست يقول ان الحياة في القاهرة سارت بشكل طبيعي . كما ذكرت جريدة النيويورك تايمز أنه ليس ثمة دليل على أن معنويات الشعب المصري قد تأثرت ، أو أن الحياة الاقتصادية والعامة قد أصيبت بأضرار . وكتب المعلقان الأمريكيان روبرت نوفاك وورولاند ايفانز : « إذا كانت اسرائيل تهدف من وراء غاراتها الى تغيير نظام الحكم في مصر ، فإنها قطعاً سوف تصاب بخيبة أمل ، وأن هذه الغارات التي تقوم بها هي عقيمة النتائج » . كما ذكرت الصحف في لندن أن الغارة الإسرائيلية على المعادي لم تحدث أدنى خوف في القاهرة ، التي سارت الحياة فيها عادية جداً ! .

وقد كان معنى ذلك في وضوح أن غارات العمق الإسرائيلية بالشكل الذي تمت به إلى ذلك الحين ، لن تحقق للقيادة الاسرائيلية الهدف الذي حددته منذ البداية .

ولم تلبث أن جدت عوامل أخرى كان من شأنها أن تدفع القيادة الإسرائيلية الى التعجيل بإسقاط النظام الناصري بأي ثمن . ففي يوم ٣١ يناير ـ أي بعد ثلاثة أيام من الغارة على المعادي ـ وكنتيجة لزيارة عبد الناصر السرية لموسكو ، أرسل كوسيجن رسالة شخصية الى الرئيس الأمريكي نيكسون ، يحمل فيها اسرائيل مسؤولية زيادة التوتر في الشرق الأوسط ، ويقول فيها : « واني بكل صراحة أود أن أقول لكم أنه اذا استمرت اسرائيل في قصف مصر والدول العربية ، فإن الاتحاد السوفيتي سيكون مضطراً إلى تزويد هذه البلاد بما تحتاج اليه للدفاع عن نفسها ضد المعتدي الغاشم » . ثم قال كوسيجن انه يرى من واجبه أن يلفت نظر الرئيس الأمريكي الى « النتائج البالغة الخطورة التي يمكن أن تترتب على المسلك الذي اختارته الدوائر الحاكمة في اسرائيل ، سواء من ناحية الموقف في الشرق الأوسط ، أو من ناحية السلام العالمي بشكل عام » .

وقد سارعت جريدة الأهرام بنشر فقرات من هذه الرسالة يوم ٦ فبراير ١٩٧٠ ، وصدرت بها خبرها الرئيسي ، تحت عنوان يعطي الانطباع الذي أعطاه انذار بولجانين الى دول العدوان الثلاثي في حرب ١٩٥٦ ! ، وهو : « الفقرات الخطيرة في تحذير كوسيجن ـ الاتحاد السوفيتي يضع تحت تصرف العرب كل ما هو ضروري لطرد العدو » .

وفي الوقت نفسه ، أعلنت الجريدة في صدر صفحتها الأولى عن « أول عملية عبور لقواتنا يعززها الطيران » . تحدثت فيها عن عبور وحدة مصرية القناة الى منطقة الكاب على الضفة الشرقية لتضرب طابوراً مدرعاً للعدو يتحرك في تلك المنطقة » . كما أعلنت عن توافد كل من الملك حسين واللواء جعفر نميري ونور الدين الأتاسي لحضور مؤتمر المواجهة ، الذي كان مقرراً عقده في اليوم التالي .

وهي كلها أخبار رفعت الروح المعنوية في مصر في ذلك الحين ، وشحنت الشعب المصري بشحنة من الأمل في التغلب على الظروف التي يواجهها من جراء غارات العمق ، وفرض ارادة التحرير والنصر في النهاية على عدوه الذي يحتل أرضه .

وكان من الطبيعي أن تشعر القيادة الإسرائيلية بخيبة الأمل لهذه التطورات ، وأن تقتنع بما اقتنع به المعلقان الأمريكيان روبرت نوفاك ورولاند ايفانز عقب الغارة على المعادي من أنه « إذا كانت اسرائيل تهدف من وراء غاراتها الى تغيير نظام الحكم في مصر ، فإنها قطعاً سوف تصاب بخيبة أمل » . ومن هنا فقد بدا أن تصعيد الغارات الإسرائيلية كيفاً ، عن طريق اذاقة المدنيين المصريين جرعة من العذاب الذي يتجرعه العسكريون ، يمكن أن يعوض الفشل الذي منيت به الغارات على المواقع العسكرية في العمق في تحطيم الروح المعنوية للشعب المصري .

وقد كان يوم ١٢ فبراير ١٩٧٠ يوماً أنموذجياً للقيادة الإسرائيلية تمارس فيه سياستها المفضلة لاذلال النظام الناصري ، كما تعودت منذ أن شنت حرب الاستنزاف المضاد . فقد رأينا في الصفحات السابقة من هذه الدراسة كيف أن القيادة الإسرائيلية دأبت على اختيار مناسبات المؤتمرات العربية التي يحضرها عبد الناصر في القاهرة أو غيرها من البلاد العربية ، للقيام بعمليات عسكرية يقصد بها إحراج عبد الناصر ، كما فعلت في « الزعفرانة » يوم ٩ سبتمبر ١٩٦٩ بعد المؤتمر الرباعي للجبهة الشرقية الذي عقد بالقاهرة ، أو في ميناء سفاجة وفي رأس غارب في أثناء انعقاد مؤتمر الرباط وفي أعقابه ، وذلك في يومي ٢٢ و٢٦ ديسمبر ١٩٦٩ ، أو في القاهرة في أوائل نوفمبر ١٩٦٩ أثناء انعقاد اجتماع الوفدين اللبناني والفلسطيني ، حين أرسلت طائرة تمرق في سماء القاهرة وتثبت عجز نظام الدفاع الجوي .

فقد كان يوم ١٢ فبراير ١٩٧٠ هو يوم انعقاد المؤتمر الثلاثي بين عبد الناصر ومعمر القذافي وجعفر نميري لمناقشة مسائل الوحدة . ومن هنا رأت القيادة الاسرائيلية افتتاحه في الساعة الثامنة والربع صباحاً بالغارة الدموية على

مصنع أبي زعبل ، كرسالة الى النظامين السوداني والليبي من جهة ، ولبعث الرعب في قلب السكان المدنيين ودفعهم الى الثورة على النظام من جهة أخرى ! .

ويصعب التكهن بالموقف الذي كان الشعب المصري سيتخذه لو استمرت الغارات الإسرائيلية في العمق بلا نهاية . ولكن القادة السوفيت كانوا يفكرون في ذلك على وجه التحقيق وهم يتخذون قرارهم بتزويد مصر بنظام دفاعي فعال ، فقد أدركوا المخاطر التي يمكن أن تنشأ من جانب الرأي العام المصري إذا تركوا الشعب المصري مكشوفاً لطائرات الفانتوم الاسرائيلية دون حماية . ولم يكن عبد الناصر أقل إدراكاً ، رغم ثقته في قدرات الشعب المصري النضالية وقوة صموده ، ذلك أن أخطر ما كانت تنطوي عليه غارات العمق الإسرائيلية ، هي خيبة الأمل التي أصيب بها الشعب المصري ، فقد دهمته وهو يتهيأ نفسياً لعبور قواته إلى الضفة الشرقية للقناة ، وتحرير ترابه الوطني !

وعلى ذلك فقد بدأ في مصر سباق مع الزمن بين القيادة الإسرائيلية والقيادة المصرية منذ الغارة على مصنع أبي زعبل . فنظراً لأن الصواريخ السوفيتية الجديدة من طراز سام / ٣ لم تكن قد وصلت بعد الى مصر ، فقد ظلت مصر مستباحة لطائرات الفانتوم الاسرائيلية طيلة شهرين من الزمان آخرين . وكان على النظام الناصري الصمود طوال هذين الشهرين ، فاذا استطاع الافلات من نتائج هذه الغارات ، كسب معركته ضد اسرائيل ، واذا فشل ، انهار ، وحققت اسرائيل بالاستنزاف المضاد ما عجزت عن تحقيقه بنصرها الساحق في حرب يونية ١٩٦٧ ! .

وقد جرى السباق على النحو الآتي ، ففي يوم ١٧ فبراير ، أي بعد خمسة أيام من ضرب مصنع أبي زعبل ، استأنفت طائرات الفانتوم الاسرائيلية غاراتها على المواقع العسكرية في العمق المصري. فقد هاجمت دهشور ، على بعد ثلاثة عشر كيلومتراً من حلوان، وقصفت مواقع صواريخ سام / ٢ . كما هاجمت معسكرات حلوان ، الواقعة على بعد عشرة كيلومترات جنوب شرق

حلوان ، وقصفت مواقع صواريخ سام / ٢ أيضاً . وفي يوم ٢٦ فبراير هاجمت القاعدة الجوية الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً غرب القاهرة ، لتدمير مواقع صواريخ سام / ٢ . وفي نفس اليوم هاجمت منطقة شمال شرقي الدلتا ، لقصف مواقع الصواريخ أيضاً .

وقد شهد شهر مارس خمس غارات اسرائيلية في العمق ، أولاها يوم ٦ مارس على دمياط ، وهدفها تدمير محطة الرادار . والثانية يوم ١٢ مارس على جبل عويبد لتدمير محطة الرادار أيضاً. والثالثة في اليوم التالي مباشرة على المنصورة ، حيث هاجمت الطائرات الاسرائيلية مواقعَ صواريخ سام / ٢ . أما الرابعة فكانت على بلطيم يوم ٢٣ مارس ، وقصفت محطة الرادار . وفي يوم ٣١ مارس أغارت الطائرات الإسرائيلية مرة أخرى على المنصورة ، وهاجمت مواقع صواريخ سام / ٢ . وهكذا كانت سماء مصر مستباحة تعربد فيها اسرائيل كما تشاء .

هذا فيما يختص الغارات الإسرائيلية في العمق ، أما الغارات على جبهة القناة ، فتلك قصة أخرى تدخل في عداد الملاحم التاريخية ، وهي تتصل ببناء حائط الصواريخ الذي سنتعرض له فيما بعد .

ففي ذلك الحين كان على الجانب المصري أن يحارب في جبهتين : الجبهة الأولى ، الدفاع الجوي ضد الغارات الإسرائيلية . والجبهة الثانية هي جبهة العمليات العسكرية ضد القوات الاسرائيلية في سيناء .

وبالنسبة للعمليات العسكرية المصرية ضد العدو في سيناء ، فإن غارات العمق الاسرائيلية لم تستطع أن تمنع ، أو تحد من نشاط مصر العسكري ، باعتراف الاسرائيليين أنفسهم . صحيح أن عدد الاشتباكات التي قامت بها القوات المصرية قد قلت من ٩٥٦ اشتباكاً في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٦٩ الى ٨٢٩ في شهري يناير وفبراير ، ولكن هجمات القوات المصرية ازدادت خطورة ، حيث ارتفعت نسبة الاشتباكات بالمدفعية الثقيلة ومدافع المورتار من ٤٧ في المائة في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٦٩ الى ٥٨ في المائة في الشهرين الأولين من عام ١٩٧٠ . وكان من الطبيعي أن تزداد

الاصابات في الجانب الاسرائيلي بسبب هذه الزيادة ، فقد ارتفعت الى ٨٧ اصابة ووفاة في شهري يناير وفبراير ، مقابل ٧٣ اصابة ووفاة في الشهرين الأخيرين من عام ١٩٦٩ .

وفي الوقت نفسه سجلت تلك الفترة ، وهي الشهرين الأولين من ١٩٧٠ اشتراك الطيران المصري لأول مرة في تغطية عملية عبور قامت بها وحدة مصرية الى ضفة الكاب على الضفة الشرقية ، الى جانب المدفعية والدبابات . وقد بدأ ذلك في يوم ٦ فبراير ، وتكرر يوم الخميس ١٦ فبراير ، حين هاجم الطيران المصري مواقع اسرائيلية على الضفة الشرقية للقناة مرتين ، وضرب قوات العدو المتحركة ومواقع مدفعيته ، واستمر لمدة أربعة أيام على التوالي . وفي يوم ٢٦ فبراير حين كانت الطائرات الاسرائيلية من طراز فانتوم في طريقها لاختراق ساحل الدلتا جنوب بلطيم ، اعترضتها الطائرات المصرية من طراز ميج / ٢١ ، ودار قتال شرس اشترك فيه ١٦ طائرة من الجانبين ، وأعلنت كل من السلطات الاسرائيلية والمصرية تكبيدها قوات الخصم ثلاث طائرات . كما أغارت الطائرات المصرية على أماكن تجمعات القوات الاسرائيلية في منطقة الكاب والقنطرة على الضفة الشرقية . وهكذا لم تكن اعتداءات العدو الاسرائيلي تمر دائماً بدون عقاب .

٣ ـ الوجود العسكري السوفيتي في مصر

(أ) وصول صواريخ سام / ٣ الى مصر

في الوقت الذي كانت القوات المصرية تتصدى للاعتداءات الاسرائيلية ، وتدفع بالطيران المصري إلى المعركة ، كانت قوات الدفاع الجوي المصري قد بدأت أخطر عمل لها في تاريخ حرب الاستنزاف ، وهو اقامة نظام الدفاع الجوي الجديد ، الذي هيأته اتفاقية عبد الناصر مع القادة السوفييت في يناير ١٩٧٠ ، وهو الذي اصطلح على تسميته « ببناء حائط الصواريخ » .

وكان عبد الناصر منذ عودته من موسكو في أعقاب زيارته السرية في ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، قد أصدر أوامره ببناء مواقع الصواريخ الجديدة التي ستصل الى مصر وفقاً لاتفاقه مع السوفيت . وكانت البلاد في ذلك الحين تعاني من أزمة طاحنة في الأسمنت ، بسبب السد العالي الذي كان من المقرر انتهاء العمل فيه في ذلك العام . ولكن عبد الناصر أعطى الأولوية لتشييد حائط الصواريخ .

وعلى هذا النحو بدأت السلطات العسكرية المصرية في انشاء التحصينات والمواقع ، تمهيداً لادخال الصواريخ في منطقة قناة السويس . وحشدت لهذا الغرض كل ما تملكه مصر من أسلحة المدفعية المضادة للطائرات حول مواقع العمل ، لتوفير الحماية لها ، كما جندت ألوف العمال والمهندسين ، وكانت تنفق يومياً مليون جنيه على مباني الصواريخ ! .

وقد بدأ بناء مواقع النظام الدفاعي الجديد في مواجهة القطاعين

الأوسط والجنوبي من الجبهة ، على بعد يتراوح بين ١٥ الى ٣٠ كيلومتراً من القناة ، ليس فقط لحماية المواقع المصرية الأمامية ، وانما لاعادة التوازن الاستراتيجي في جبهة قناة السويس بين مصر واسرائيل . وكان هذا النظام الدفاعي يتضمن مواقع لصواريخ سام / ٢ وسام / ٣ ومدفعية مضادة للطائرات ، وأجهزة متقدمة للرادار .

على أن طائرات الاستطلاع الاسرائيلية رصدت عمليات بناء التحصينات ، ومع أن القيادة الاسرائيلية لم تعرف في ابداية الغرض من انشائها ، الا أنها اتخذت قراراً بتكليف سلاح الجو الاسرائيلي بتدمير هذه التحصينات الجديدة وتخريب العمل فيها .

لذلك فمنذ أول مارس ١٩٧٠ ، أخذت الطائرات الاسرائيلية في قصف الانشاءات التي تبنيها الأيدي العاملة المصرية بشكل منتظم ، حتى بلغ متوسط طلعات الطيران الاسرائيلي ضد المواقع المصرية في الشهور الأربعة الأولى من ١٩٧٠ عدد ٥٢٦ طلعة في الأسبوع . وكلفت مصر حياة نحو أربعة آلاف من أبنائها ممن اشتركوا في عملية البناء . ولكن رغم التضحيات الجسيمة التي تحمّلها رجال المدفعية المضادة للطائرات ، كان العدو ينجح في معظم الأحيان في هدم كل ما أمكن بناؤه وتشييده ! .

وإزاء هذا الفشل في تشييد المواقع الجديدة ، تقرر التركيز أولاً على منع غارات العمق الإسرائيلية ، وتأجيل قضية اعادة التوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل على القناة. وفي ذلك تم بناء خط دفاعي يديره الخبراء السوفييت بالقرب من ثلاثة مواقع حيوية داخل مصر ، هي القاهرة ، والإسكندرية ، وخزان اسوان . وعندما تم الانتهاء من ذلك ، انتقلت السلطات العسكرية في مصر إلى بناء النظام الدفاعي بالقرب من القناة ، لاستعادة التوازن الاستراتيجي على القناة .

وبينما كانت عملية بناء التحصينات اللازمة للنظام الدفاعي الجديد تجري ، وصلت صواريخ سام / ٣ الى مصر . وقد اختلفت الآراء في وقت وصولها ، فوفقاً لما أوردته جريدة « الهرالدتريبيون الدولية » يوم ٢٠ مارس

١٩٧٠ ، نقلاً عن المسؤولين الأمريكيين، فإن وصول هذه الصواريخ والأطقم اللازمة لها قد بدأ من يوم ٢٥ فبراير. ولكن « ويتين » Whetten في كتابه : « حرب القناة » يذكر تاريخ ١٢ -١٦ مارس . على أن جريدة النهار التي تصدر في بيروت ذكرت أن الصواريخ بدأت في الوصول من أول فبراير - وهو أضعف الآراء لاستحالة تنفيذه من قبل السوفييت في ذلك الحين .

وعلى كل حال ، فقد كان في يوم ١٩ مارس ١٩٧٠ حين أعلنت جريدة النيويورك تايمز عن وصول أعداد كبيرة من صواريخ سام / ٣ الى مصر ، مع عدد كبير من الأطقم الفنية الروسية لتشغيل الأجهزة والتدريب . وذكرت الجريدة أن العمل يجري بسرعة لوضع هذه الصواريخ في مواقع قرب ميناء الاسكندرية ، وفي قاعدة جوية غربي القاهرة ، وفي أماكن أخرى داخل مصر ، وأن أفراداً من السوفيت قد شوهدوا وهم يقودون جرارات تحمل القذائف على الطريق الصحراوي بين الاسكندرية والقاهرة ، وهو طريق ذكرت الجريدة أنه ظل مغلقاً خلال الأسبوع السابق لفترات طويلة أمام الأجانب . وقد قدرت الجريدة عدد الخبراء السوفيت الذين وصلوا الى مصر مع الصواريخ ، بما يقل عن ١٥٠٠ خبير ! .

ثم ذكرت النيويورك تايمز أنه بوصول صواريخ سام / ٣ إلى مصر ، أصبح سلاح الطيران الإسرائيلي يواجه خطر ارتفاع خسائره إذا استمرت غاراته على مصر . فأغلب الطائرات الإسرائيلية التي فقدتها اسرائيل في مصر أسقطتها المدافع المضادة للطائرات ، باستثناء حالات قليلة أسقطتها صواريخ سام / ٢ . وذكرت الجريدة أن المسؤولين الأمريكيين قد قرروا أن « منشآت » سام / ٣ وأطقم تشغيلها بدأت في الوصول إلى مصر من يوم ٢٥ فبراير .

وقد ذكر محمد حسنين هيكل ما يؤكد تعمد السوفييت الاعلان عن وصول صواريخ سام / ٣ . فقد ذكر أنه على الرغم من أن المسؤولين المصريين ، تلبية للتوصية الصارمة من جانب السوفييت بشأن السرية المطلقة ، قد اتخذوا الاجراءات لوصول السفينة بعد حلول الظلام ، ورسوها في ركن قصي من ميناء الاسكندرية ، ومضاعفة احتياطات الأمن عند عملية

التفريغ - إلا أنه حين تمت ، اختار السوفييت ، لدهشة المسؤولين المصريين ، أن يقودوا حمولة الصواريخ الى مواقعها المختارة فى سيارات نقل ، سارت وسط شوارع المدينة ، وفي عز الظهر ، والسوفييت يجلسون فوقها يلوحون للجماهير ويصيحون بالروسية : « أصدقاء » ! . وقال انه يمكن الاستنتاج من ذلك أن السوفييت أرادوا أن يبلغوا الأمريكيين مقدماً بوصول الصواريخ ! .

على أن قصة هيكل عن وصول أول شحنة من صواريخ سام / ٣ الى مصر ، تفيد أنها وصلت بعد يوم ١٨ ابريل ، وهو اليوم الذي تصدت فيه بعض الطائرات السوفييتية للطائرات الاسرائيلية كما سنذكر فيما بعد ، وهو أمر غير صحيح ، لأن مقال النيويورك تايمز السالف الذكر كان في يوم ١٩ مارس ، أي قبل ذلك بشهر كامل ! .

على كل حال ، فقد أزعج وصول هذه الصواريخ الجديدة القيادة الاسرائيلية ازعاجاً شديداً ، فقد أدركت أن وجود هذه الصواريخ في مصر سوف يؤثر دون شك على توازن القوة الجوية في الشرق الأوسط ، وقد عبرت عن ذلك جريدة « معاريف » المسائية الاسرائيلية في عبارة بليغة بقولها : « ان قلب موازين القوة الجوية لا يستوجب الحصول على طائرات حربية مثل الميج / ٢٣ . بل يكفي استخدام معدات دفاع على أحدث طراز مثل صواريخ سام / ٣ » .

وقد عبر القادة الاسرائيليون عن تقييمهم لوصول هذه الصواريخ إلى مصر ، فصرح حاييم بارليف للصحافة الأمريكية في يوم ٢٩ مارس بأنه « على المرء ألا يقع في تصور أن صواريخ سام دفاعية ، انها قد أقيمت لاعطاء مصر قوة هجومية ! . ان مجرد اقامة هذه الصواريخ في مصر سوف يخلق فيها شعوراً بالحرية في أن تفعل ما تريد! » . لهذا السبب صرح موشى ديان بأن اسرائيل سوف تعمل على منع وضع الصواريخ الجديدة في أية مناطق حيوية بالنسبة لمركزها العسكري في قناة السويس .

وفي الحقيقة أنه منذ ذلك الحين أخذت تتغير مهام القوات الجوية الاسرائيلية ، فقد أخذت تتجه الى تدمير المواقع العسكرية المصرية تدميراً

منظماً وشاملاً ، مع إعطاء الأولوية لمصادر النيران الأساسية ، كمرابض مدفعية الميدان . وفي الوقت نفسه أخذت في عزل المناطق الهامة في الجبهة المصرية ، وشل أي تحركات تهدف الى ادخال قوات أو حشدها في المنطقة ، وذلك عن طريق ضرب الطرق وقطع طرق المواصلات الحيوية ، وخاصة الكباري الرئيسة وترع المياه العذبة .

وفي النصف الأول من ابريل ١٩٧٠ ، استمرت غارات العمق الاسرائيلية ، ولكن في جهات بعيدة عن مشارف القاهرة ، التي أمكن تشييد مواقع الصواريخ الجديدة حولها ، واحتلتها هذه الصواريخ بمجرد وصولها ، وبالتالي فقد تحول سلاح الطيران الإسرائيلي من ضرب معسكرات الجيش المصري إلى ضرب مواقع صواريخ سام /٢ ومحطات الرادار في الدلتا . ففي يوم ٣ ابريل ، تعرضت المنصورة لغارة جوية ، قصفت فيها الطائرات الإسرائيلية مواقع صواريخ سام / ٢ . كما تعرضت الصالحية ، على بعد ٣٠ كيلومتراً غرب القنطرة، الى غارة جوية يوم ٨ ابريل . وفي ١٣ ابريل أغارت الطائرات الاسرائيلية على المواقع العسكرية الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً شرق حلوان ، كما تعرضت المنزلة في شمال شرقي الدلتا لغارة أخرى في نفس اليوم .

(ب) لغز قصف مدرسة بحر البقر

كان في هذه المرحلة أن ضربت مدرسة بحر البقر الابتدائية بمحافظة الشرقية بالصواريخ والقنابل ! . ففي يوم ٨ ابريل ١٩٧٠ أغارت طائرات الفانتوم الاسرائيلية على مدرسة ابتدائية بنيت وسط عزبة في منطقة للاصلاح الزراعي تسكنها ثمانون أسرة ، وحول المدرسة مباني العزبة المعروفة باسم « الصالحية ـ ٣ » ، وعدد من المخازن والحظائر ، بالاضافة الى ورشة لاصلاح الآلات الزراعية . وكانت هذه القرية قد أنشئت قبل عامين فقط .

وقد راح ضحية الغارة الإسرائيلية واحد وثلاثون قتيلاً و٢٦ جريحاً من

أطفال المدرسة . وعلى العكس مما حدث بعد الغارة الأولى على مصنع أبي زعبل ، حين اعترفت القيادة الاسرائيلية بضرب المصنع ، ونسبته الى خطأ فني ، فقد أنكر موشى ديان هذه المرة واقعة ضرب مدرسة الأطفال ! ، وسارع الى راديو تل أبيب ليؤكد أن الغارة الاسرائيلية وقعت على هدف عسكري وليس على مدرسة ابتدائية ، كما سارع متحدث عسكري اسرائيلي الى دعوة مراسلي الصحف في تل أبيب ، ليعرض عليهم صوراً للهدف العسكري الذي ألقيت عليه الصواريخ والقنابل .

وقد كان هذا الانكار من جانب القيادة الاسرائيلية ، رغم ثبوت قصف المدرسة بالفعل ، ورغم القتلى والمصابين من الأطفال ، عملاً جريئاً ! ، لأنه إذا كانت الطائرات الإسرائيلية لم تقصف مدرسة بحر البقر، فما هي الطائرات التي قصفت هذه المدرسة ؟. ويلاحظ في هذا الصدد أن مراسلي الصحف الأجنبية في مصر قد أكدوا الاغارة ، وأن الأطفال كانوا يلعبون في فناء المدرسة التي كانت تتكون من طابق واحد حين تعرضت للهجوم ، فقتل الأطفال وتقوض الطابق . ومن ثم فلا يمكن اتهام السلطات المصرية بافتعال الحادث ، وبطبيعة الحال فلا يمكن اتهامها بقتل أطفالها ، لأن واقعة الغارة الإسرائيلية على الصالحية في ذلك اليوم واقعة ثابتة باعتراف المصادر والوثائق الإسرائيلية .

وفي الحقيقة أن الغارة الإسرائيلية على الصالحية يوم ٨ ابريل ١٩٧٠ قد أصابت هدفين : الأول ، المعسكرات الحربية التي كانت موجودة في تلك المنطقة ، والتي كانت تبعد عن القناة بثلاثين كيلومتراً . وكانت هذه المعسكرات قد تعرضت للقصف قبل ذلك على يد الكوماندوز الاسرائيليين في ليلة ١٨ / ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ . أما الهدف الثاني ، فهو مدرسة بحر البقر . ومن هنا فان الصور التي عرضها المتحدث العسكري الاسرائيلي عن الهدف الذي ألقيت عليه الصواريخ هي صور حقيقية ، ولكن هذه الصور لم تكن هي الصور الوحيدة التي تملكها القيادة العسكرية الإسرائيلية ، إذ كانت تنقصها صور قصف مدرسة بحر البقر ! .

والسؤال الآن : هل كان ضرب الطائرات الاسرائيلية لمدرسة بحر البقر متعمداً ، أم حدث نتيجة خطأ فني رفضت اسرائيل الاعتراف به ، لجسامة الجريمة النكراء ، ولأن المجتمع الدولي لن يغفر لاسرائيل ارتكابها تحت أي عذر من الأعذار ؟ .

للاجابة على هذا السؤال يجب الاعتراف بحقيقة هامة في هذا الصدد آن الأوان للاعتراف بها ، وهي أن الأهداف العسكرية المصرية اختلطت بالأهداف المدنية في تلك الأيام السوداء من أيام غارات العمق الإسرائيلية ! . بل يمكن القول انه كثيراً ما احتمت الأهداف العسكرية بالأهداف المدنية ! .

وليس في ذلك ما يعيب النظام الناصري ، لأن غارات العمق الإسرائيلية قد سوت في الحقيقة بين جبهة القتال في منطقة القناة ، والجبهة المدنية في كل أنحاء مصر . وبمعنى آخر أن غارات العمق قد « عسكرت » كل مصر ! ، أي جعلتها معسكراً واحداً ! ، ووحدت بين المدنيين والعسكريين ، فلم يعد ثمة فرق بين عسكري ومدني ، فكلاهما مصري يتعرض لخطر واحد ويحارب لهدف واحد هو تحرير الأرض .

وإذا كانت القيادة العسكرية المصرية قد بثت المواقع العسكرية بين المدنيين ، فقد فعلت انجلترا ذلك في مصر أثناء الحرب العالمية الثانية لحسابها الخاص ! ، دون أن تملك في ذلك حقاً تخوله إياها معاهدة ١٩٣٦ . وكان مصطفى النحاس قد نجح أثناء المفاوضات في إقناع الانجليز بنقل قواتهم الى ثكنات تبنيها الحكومة المصرية على نفقتها في المناطق التي حددتها المعاهدة في منطقة القنال ، مع مساهمة الحكومة الإنجليزية في التكاليف بنسبة الربع . وقد قدر لاتمام بناء هذه الثكنات ثلاث سنوات . ولكن المزايدات من قبل بعض أحزاب الأقلية في مصر هاجمت هذا الاتفاق في ذلك الحين تحت حجج براقة ، هي أنه « من العار والمذلة » ـ كما كتبت جريدة مصر الفتاة ـ « أن تبني مصر من أموالها ومن دماء الفلاح ثكنات للجيوش البريطانية المحتلة ، فتجعل الاحتلال الذى قاومه المصريون ستين سنة أمراً

مشروعاً » ! . وقد سعدت بريطانيا كثيراً بهذا الاعتراض ، وانتهزت فرصة نشوب الأزمة العالمية بسبب استيلاء ألمانيا على تشيكوسلوفاكيا في مارس ١٩٣٩ ، فطلبت من حكومة محمد محمود باشا العدول مؤقتاً عن انشاء الثكنات قرب السويس ، على أساس أن وجود القوات البريطانية في مكان واحد بأسرهم وأولادهم ، في حالة بناء الثكنات ، فيه كل الخطر على هذه القوات ، اذ يصبح من السهل أن تكون هدفاً للغارات الجوية في أي وقت ! . وقد قبلت حكومة محمد محمود باشا هذا الطلب تحت الضغط الوطني الذي أوجده المزايدون ! .

وقد ترتب على عدم بناء الثكنات ، بقاء القوات البريطانية مرابطة في كل شبر من أرض مصر عند قيام الحرب العالمية الثانية ، وظلت كذلك طوال مدة الحرب ، الأمر الذي ترتب عليه تعرض المدنيين المصريين لما تعرض له العسكريون البريطانيون من غارات جوية شنتها ألمانيا وايطاليا ، وقتل الألوف منهم . وبلغ ذلك ذروته أثناء الغارات الألمانية على الاسكندرية في صيف عام ١٩٤١ ، حين سقط ٦٥٠ قتيلاً من المدنيين في يومين فقط هما ٧ و٨ يونية . وترتب على ذلك هجرة كبيرة من مدينة الاسكندرية الى داخل البلاد ، بلغت نحو ثلث مليون تقريباً ـ أي حوالى ٤٠ ٪ من سكان المدينة في ذلك الوقت .

وكان من الطبيعي أن يندد الوطنيون المصريون في ذلك الحين بتغلغل القوات العسكرية البريطانية في جميع الأحياء الوطنية الآهلة بالسكان والمدارس والمتاجر ، حتى إن بعض هذه القوات ـ كما ذكر محمود سليمان غنام في مجلس النواب ـ « كانت ترابط في مبنى على قيد أمتار من مسجد كبير في القاهرة » ! .

وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية قد أعطت لنفسها الحق في بث قواتها العسكرية بين المدنيين المصريين ، حتى لا تصبح هدفاً سهلاً للغارات الجوية تقع عليها من الأعداء ، على الرغم من أن مصر لم تكن لها في تلك الحرب « ناقة ولا جمل » ـ حسب قول مشهور للشيخ المراغي ـ فإن القيادة العسكرية المصرية لا تكون قد ارتكبت خطأ إذا

فعلت المثل أثناء حرب الاستنزاف ، ومصر تخوض معركة دفاعية عادلة يشترك فيها الشعب بكل طبقاته ،وبرجاله ونسائه وشيوخه وشبابه . وفي هذه الحالة فإن مصرع أطفال مدرسة بحر البقر الابتدائية بالصواريخ والقنابل الاسرائيلية في يوم ٨ ابريل ١٩٧٠ ، لا يعدو أن يكون مجرد رمز حي لاشتراك أطفال مصر في تلك المعركة الدموية التي جرت في طول البلاد وعرضها ! .

وعلى ذلك فنحن نفرق بين ضرب مصنع أبي زعبل ، الذي هو ـ في تقديرنا ـ نتيجة تدبير مسبق ، وبين ضرب مدرسة بحر البقر الابتدائية ، الذي يمكن أن يقع نتيجة خطأ فني بسبب قربه من معسكر الصالحية . والسبب في هذا التمييز هو أن ما ينتجه مصنع مدني يعمل به مدنيون أثناء الحرب ، يدخل في اطار الانتاج الحربي ! ، من زاوية أن جميع ما تنتجه البلاد يصب في النهاية في مجهودها الحربي ، سواء أكان ما تنتجه معدات عسكرية أم سلع مدنية . ولذلك كانت مصر محقة ، أثناء أن كانت تفرض حصارها البحري على اسرائيل في عام ١٩٥٣ ، حين اعتبرت المواد الغذائية التي تشحن لاسرائيل مما يدخل في عداد المهربات الحربية التي تعزز قوة اسرائيل ، والتي يجب مصادرتها ! . وكانت مصر تستند في ذلك إلى أحدث نظريات القانون الدولي .

وفي هذا الضوء فإن القيادة الإسرائيلية يمكن أن تدبر ضرب مصنع أبي زعبل ، وهي تقنع نفسها بأنها تقوم بعمل حربي ، إذا كانت تطمع في أن يؤدي هذا الضرب إلى ثورة الشعب المصري على عبد الناصر . ولكن الأمر يختلف بالنسبة لضرب مدرسة أطفال ، إذا جاء هذا القصف بعد وصول صواريخ سام / ٣ ، التي تثبت نظام عبد الناصر ، وعززت ثقة الشعب المصري به ، وبعد أن اختفى الأمل في أي انتقاض جماهيري على النظام .

وليس معنى ذلك أننا ننفي تماماً الضرب المتعمد لمدرسة بحر البقر الابتدائية من جانب الطائرات الاسرائيلية! فلا نستطيع تحمل هذه المسؤولية العلمية قبل نشر الوثائق الخاصة به والتي قد تظهر العكس ـ وإنما نرى أن

ارتكاب هذا العمل الهزيل لم يكن فيه ما يفيد القيادة الإسرائيلية في شيء في ذلك الوقت بالذات ، بعد وصول صواريخ سام /٣ السوفيتية وأطقم التشغيل الروسية .

وفي الحقيقة أن القيادة الاسرائيلية كانت في ذلك الحين قد أدركت أنها خسرت معركة غارات العمق ، وأن النتائج التي تمخضت عنها كانت على العكس تماماً مما توقعته في البداية وكانت تأمل في تحقيقه . فقد كان أحد الأهداف الرئيسية من التخطيط لهذه الغارات هو قلب نظام عبد الناصر ، ولكن النتيجة التي تمخضت عنها كانت على العكس تماماً من هذا الغرض ! ، فلم يحظ عبد الناصر منذ انتهاء حرب الأيام الستة بقدر من الثقة والتأييد من الشعب المصري أكبر من القدر الذي حظى به أيام غارات العمق ! ، فقد استطاع استغلال الغارات الإسرائيلية في تعزيز الوحدة الوطنية ، وتقوية الأواصر بين الشعب ونظام حكمه الى حد الالتحام .

وقد جاءت الغارة الإسرائيلية على مدرسة بحر البقر لتخدم النظام الناصري خدمة كبرى ، فقد تفادى بمهارة ـ وكالعادة ـ المسؤولية المترتبة على عدم توفير الحماية الكافية للعمق المصري ، وأحبط بذلك ما كانت القيادة الإسرائيلية تسعى اليه عبثاً،منذ بدأت غارات العمق،لحمل الشعب المصري على ادراكه ، والثورة بسببه على عبد الناصر . وفي الوقت نفسه استخدم الحادث في شن حملة دعائية هائلة ضد اسرائيل على مستوى العالم الغربي والعالم الثالث ، وإثارة غضب العالم العربي واستثارة تضامنه وتأييده لرد الاعتداء .

وفي الحق لقد تسابقت الأقلام المصرية والعربية ترفع صيحات الغضب والاستنكار ، وتحمل الولايات المتحدة واسرائيل مسؤولية الجريمة النكراء . وقد طالب الكاتب الفلسطيني معين بسيسو باستغلال الحادث اعلامياً في الخارج ، فيقوم المندوبون العرب في الأمم المتحدة بتعليق كراسات أطفال مدرسة بحر البقر الابتدائية الذين استشهدوا ، فوق جدران المنظمة الدولية ، وأن يقيموا جناحاً أمام مبنى تلك المنظمة الدولية ، يعرضون فيه كراسات

الأطفال وأقلامهم وسندويتشاتهم ! ، « ويقوم مندوبنا في الأمم المتحدة بقراءة « الواجب » الأخير في الكراسة التي سقط رأس التلميذ الطفل فوقها حين فوجىء بالصواريخ الأمريكية تتساقط من الفانتوم الأمريكية » . ووصف اسرائيل بأنها شمشون الوحش ، الذي صورته الأوراق القديمة بأنه كان يقتل ألفاً من الفلسطينيين بفك حمار ! ، والذي كان يضرب بكفه صدر الأسد فيشقه نصفين ! ، ذلك شمشون الوحش الذي فقد العقل والحكمة والبصيرة ، ولم يعد يملك غير قبضة الوحش ! . وكما تمكن الفلسطينيون الأوائل من الامساك بشمشون القديم ، وجره من عنقه الى الطاحون ليقوم بالدوران حولها ، فلن يكون مصير شمشون الاسرائيلي الجديد بأفضل منه ! .

وقد كتب صلاح جَاهين قصيدة مؤثرة عن الجريمة الإسرائيلية هزت قلب مصر ، تحت عنوان : أغنية مدرِّسة في مدرسة مصرية أصيبت بالقنابل التي وهبتها أمريكا للعصابات الصهيونية » . وقد تضمنت أبيات قوية استهلها بقوله :

وا . ها . با . خا . ذا .
قا . ذا ـ فا ـ قا . تا . لا .

قتلا
ايه رأيك في البقع الحمرا ؟
يا ضمير العالم ، يا عزيزي !
دي لطفلة مصرية وسمرة
كانت من أشطر تلاميذي !
دمها راسم زهرة
راسم راية ثورة !
راسم نار !
راسم عار !
ع الصهيونية والاستعمار .

الدرس انتهى ، لموا الكراريس !

**

ايه رأيك يا شعب يا عربي ؟
إيه رأيك يا شعب الأحرار ؟
دم الأطفال جايلك يجبي
ويقول : انتقموا من الأشرار !
ويسيل على الأوراق
يتهجى في الأسماء ويطالب الآباء
بالثأر للأبناء
ويرسم سيف
يهد الزيف
ويلمع لمعة شمس الصيف
في دنيا فيها الغدر بقى طيف
الدرس انتهى ، لموا الكراريس !

(هـ) الاشتباك السوفيتي الاسرائيلي فوق السخنة وانتهاء غارات العمق الإسرائيلية

كان على السوفييت أن يتحركوا بعد هذه الغارة على مدرسة بحر البقر . فقد رأينا كيف أخذوا في إرسال صواريخ سام / ٣ ابتداء من ٢٥ فبراير ١٩٧٠ وفقاً للرواية الأمريكية ، حيث جرى تركيب بعضها حول المواقع الرئيسية مثل القاهرة والاسكندرية وأسوان . وكان الصراع يجري لدفعها الى جبهة القناة . وقد بدأ ارسال طائرات الإستطلاع السوفيتية في أوائل شهر ابريل ـ وفقاً لرواية هيكل ـ حيث استقرت في القاعدة الجوية في جاناكليس في قالب الصحراء ، على بعد ٥٠ كيلومتراً من الإسكندرية ، وكذلك في بني سويف . وكانت تتكون من ثلاثة أسراب بأطقمها ، حسب التقديرات الإسرائيلية التي أوردها موشى ديان في مذكراته .

وبعد الغارة الإسرائيلية على بحر البقر ، أحست القيادة السوفيتية أن الغارة موجهة لتقويض سمعتها في مصر . فقد نشرت الصحف المصرية أنباء وصول صواريخ سام / ٣ وتزويد مصر بنظام دفاعي جديد في يوم ٢٠ مارس ١٩٧٠ ، وارتفعت الروح المعنوية في مصر لهذه الأنباء ، وتوقع المصريون انتهاء غارات العمق الاسرائيلية في القريب العاجل ، ولكن الغارة الوحشية على مدرسة الأطفال جاءت لتهدم هذه الآمال بقسوة ، وتسحب الثقة من السوفييت في نفوس الكثيرين . ومن هنا رأى السوفييت أن الطريقة المثلى للقضاء على هذه الغارات مستقبلاً ، هي الإعلان عن وجود طياريهم في مصر ، وتصدى هؤلاء الطيارين للطائرات الإسرائيلية في أقرب فرصة .

وقد كان يوم ١٨ أبريل هو المناسبة التي وقع فيها هذا الصدام ، حين اقتربت بعض الطائرات الإسرائيلية من « السخنة » ، فاندفعت الطائرات السوفيتية في الجو تتصدى لها ، واستدارت الطائرات المغيرة عائدة في اتجاه سيناء ، يتبعها الطيارون الروس ، الذين تعمدوا التحدث فيما بينهم باللغة الروسية . ولم تحدث أية غارة أخرى في العمق بعد يوم ١٨ أبريل ! .

ويقول هيكل انه عندما علم عبد الناصر بتحدث الطيارين فيما بينهم بالروسية ، أبدى دهشته قائلاً : « كيف يتفق هذا مع كل ما دار من حديث حول الضرورة الملحة للاحتفاظ بالسرية المطلقة ؟ » . وكان تحليل هيكل للأمر هو أن ما حدث هو الطريقة التي تدار بها اللعبة بين القوتين العظميين . فهي إشارة إلى الأمريكيين بأن السوفييت وصلوا إلى مصر ! . وقد تلقى الأمريكيون الرسالة ، ولم تحدث غارات أخرى في العمق بعد هذا اليوم كما ذكرنا .

على أن المصادر الإسرائيلية تذكر أن غارات العمق الإسرائيلية توقفت قبل ذلك ، أي منذ يوم ١٣ ابريل ، وأن هذا التوقف لا صلة له بالاشتباك بين الطيارين السوفييت والطيارين الاسرائيليين ، وإنما بوصول صواريخ سام /٣ السوفيتية الى مصر ! . فقد ذكر « بارسيمان توف » أن موشى ديان ظهر في التلفزيون الاسرائيلي يوم ٢٢ مارس ، بعد أن أذاعت جريدة « النيويورك

تايمز » خبر وصول الصواريخ السوفيتية الى مصر بثلاثة أيام ، وأعلن أن الحكومة الإسرائيلية سوف تقلل من غارات العمق الإسرائيلية ، ولن تسعى لتأكيد سيطرتها الاستراتيجية في كل مكان في مصر ، ولكنها سوف تتمسك بسيطرتها الإستراتيجية في جبهة القتال .

وقال « بارسيمان توف » ان موشى ديان كان من رأيه أن التدخل السوفيتي قد خلق موقفاً سياسياً واستراتيجياً يتجاوز قدرة اسرائيل ، وأن الولايات المتحدة وحدها هي التي تستطيع منع السوفييت من مد نطاق تدخلهم ، وبالتالي فقد رأى ضرورة مواجهة الولايات المتحدة بخطورة دلالات النشاط السوفيتي في مصر ، على اساس أن الإسرائيليين لا يواجهون مجرد صواريخ سام/٣ ، وإنما يواجهون السوفييت أنفسهم ! . وأنه إذا قرر الإتحاد السوفيتي التدخل في النزاع بكل ثقله ، وعجزت الولايات المتحدة عن إيقاف هذا التدخل ، ولم تساعد اسرائيل ، « فسوف نكون في موقف شديد الصعوبة » .

وعلى هذا النحو فقد رأى موشى ديان أن الموقف قد أصبح يقتضي الحد من غارات العمق داخل الأراضي المصرية ، بغرض الوصول مع السوفييت الى نوع من التفاهم يحوْل دون وقوع الصدام بين الطرفين ، ولاقناعهم بعدم زيادة تدخلهم في النزاع .

على أن ألون ، نائب رئيسة الوزراء ، كان يختلف مع موشى ديان في تقدير الموقف ، فمع تقديره لخطورة تركيب صواريخ سام / ٣ في مصر ، إلا أنه لم يعتبر ذلك بمثابة صبغ الحرب بصبغة سوفيتية ، كما أنه لم يتوقع أن يتسع نطاق التدخل السوفيتي في القتال . ومن ثم فلم ير ضرورة للحد من غارات العمق الإسرائيلية ! .

ولم ينفذ اقتراح موشى ديان بتحقيق غارات العمق ـ على الرغم مما تقوله بعض المصادر الإسرائيلية ـ فقد استمر عدد الغارات الاسرائيلية بنفس المعدل الشهري تقريباً (٥ غارات في كل من يناير وفبراير ، و ٥ في مارس ، و ٣ في النصف الأول من ابريل) .

وعندما تبين للإسرائيليين في أوائل ابريل أن طائرات الاستطلاع السوفيتية تقوم بالدفاع عن مواقع الصواريخ وبعض المواقع داخل الأراضي المصرية ، أعلن ديان إستعداده لوقف غارات العمق كلية ، بشرط أن يحترم السوفيت التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي الجوي في جبهة القناة ، ويمتنعوا عن التدخل بالهجوم هناك في حالة استمرار حرب الاستنزاف . ونشرت جريدة « معاريف » هذا الإقتراح في عددها الصادر يوم ١٠ ابريل ١٩٧٠ . ومن هنا فقد توقفت الغارات الإسرائيلية في العمق منذ ١٣ ابريل ، كإشارة إلى تنفيذ موشي ديان نصيبه من الإقتراح المقترح للحد من العمليات العسكرية ! .

والعيب الأساسي في هذا التحليل من جانب الباحثين الإسرائيليين ، هو أنه يغفل تماماً الغارة الإسرائيلية الوحشية على مدرسة بحر البقر الإبتدائية كأنها حدثت في المريخ ! . فلا تجد في كتب المؤلفين الإسرائيليين ، أو في مذكرات السياسيين منهم ، أية اشارة إلى الغارة الإسرائيلية على مدرسة بحر البقر، رغم ما أثارت من ضجة في العالم أجمع، وأحدثت من أصداء في الوطن العربي والمنطقة العربية . وبالتالي فهده التحليلات تغفل تأثير هده الغارة في توسيع نطاق التدخل السوفيتي في الحرب ، وانتقاله من الدفاع عن العمق المصري إلى الدفاع عن جبهة القناة نفسها ، وهو الأمر الخطير الذي حدث يوم ١٨ ابريل بالاشتباك بين الطيارين السوفييت والطائرات الإسرائيلية عند « السخنة » كما ذكرنا .

وحتى يمكننا أن ندرك خطورة وأهمية هذا الاشتباك بين الطائرات السوفيتية والطائرات الإسرائيلية عند السخنة ، يجدر بنا أن نتتبع التصاعد الإسرائيلي والتورط السوفيتي في حرب الاستنزاف في أعقاب زيارة عبد الناصر السرية إلى موسكو يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠، وتأثير ذلك على ميزان القوى بين مصر وإسرائيل .

فقد رأينا كيف واجهت اسرائيل حرب الاستنزاف التي بدأها عبد الناصر منذ ٨ سبتمبر ١٩٦٨ على أربع مراحل :

المرحلة الأولى في نوفمبر ١٩٦٨ ، وقد قامت فيها طائرات الهلوكوبتر الإسرائيلية وقوات الكوماندوز المحمولة جواً بسلسلة من الغارات الجوية في عمق الأراضي المصرية في الليالي القمرية على الأهداف المدنية بوادي النيل . فقامت بقصف قناطر وكوبري نجع حمادي ، وقناطر اسنا ، ودمرت محطة محولات الضغط العالي بنجع حمادي . وفي الوقت نفسه أخذت اسرائيل في بناء خط التحصينات على حافة القناة ، الذي عرف باسم خط بارليف ، فحولت خط وقف النار إلى خط ثابت بكل ما ترتب على ذلك من آثار على الاستراتيجية المصرية والاستراتيجية الإسرائيلية .

أما المرحلة الثانية ، فقد بدأت منذ ٢٠ يولية ١٩٦٩ حتى ٩ سبتمبر ١٩٦٩ ، رداً على حرب الاستنزاف المصرية ، التي استؤنفت في ٨ مارس ١٩٦٩ لهدم تحصينات خط بارليف والحيلولة دون اتمام بنائه . وقد نزل فيها سلاح الطيران الإسرائيلي إلى المعركة كمدفعية طائرة ، وركزت اسرائيل غاراتها على القوات المصرية التي تحتشد على القناة ، لكي تشتت شملها من جهة ، ولتصفية نظام الدفاع الجوي على نحو يفسح السبيل للسيادة الإسرائيلية في الجو ، لكي تبسط هيمنتها في غياب سلاح الطيران المصري الذي كان يجري اعادة بنائه ـ من جهة أخرى . ولكي تجبر مصر على الإلتزام بوقف اطلاق النار والقبول بانهاء حرب الاستنزاف ، من جهة ثالثة .

أما المرحلة الثالثة ، فقد بدأت في ٩ سبتمبر ١٩٦٩ ، وقد مدت اسرائيل فيها نطاق الاستنزاف المضاد إلى شاطىء خليج السويس وشاطىء البحر الأحمر إلى نقطة الحدود المصرية السودانية ـ أي إلى حوالى ألف كيلومتراً ، وذلك بغرض زيادة بعثرة القوات المصرية ، وخلخلة كثافتها ، وتشتيت جهودها ، واستغلال ذلك في مهاجمة نقط الحدود المنعزلة لأغراض دعائية ترفع الروح المعنوية في إسرائيل وتخفضها في مصر .

وفي خلال هاتين المرحلتين الأخيرتين ، عمدت إسرائيل إلى استخدام قوات الكوماندوز المحمولة جواً في عمليات إغارة على الجزيرة الخضراء وبعض القواعد البحرية المصرية والزعفرانة ورأس غارب وميناء سفاجة .

وتنتمي لهذه المرحلة ، الغارة على شدوان ليلة ٢٢ / ٢٣ يناير ١٩٧٠ التي تحتل مركزاً خاصاً ، نظراً للمقاومة العنيفة التي أبدتها القوات المصرية ، والتي فاقت تقديرات القيادة الإسرائيلية . فقد ركزت الطائرات الإسرائيلية على الجزيرة تركيزاً شديداً بعدد يتجاوز مائة طائرة ! . وقد ردت القوة المصرية المدافعة عن الجزيرة بطريقة مختلفة ، فقد قررت الخروج من الخنادق ، والانتشار في شكل جماعات مقاتلة تهاجم القوات الإسرائيلية النازلة على الطرف الجنوبي للجزيرة . وكانت وجهة نظر قيادة هذه القوة الباسلة أن الاشتباك المباشر مع قوات العدو سوف يحد من دور الطيران ، لأنه سوف يتعذر عليه التمييز بين المشتبكين يداً بيد وبالسلاح الأبيض أحياناً ! . وكانت المعارك دامية ، وخسائر العدو عالية ، مما اضطره إلى الانسحاب . ولكنه حمل معه الجرحى المصريين الذين قاتلوا في الجزء الجنوبي من الجزيرة حتى فرغت ذخيرتهم . كما حمل معه ثمانية من موظفي فنار الجزيرة المدنيين ! .

أما المرحلة الرابعة ، فقد بدأت منذ يوم ٧ يناير ١٩٧٠ ، بعد أن تحققت اسرائيل من انهيار نظام الدفاع الجوي المصري تماماً ، وتمثلت في اغارات الطائرات الإسرائيلية من طراز فانتوم في عمق الأراضي المصرية خلف خط المواجهة الممتد من قناة السويس إلى خليج السويس . فوقعت الغارات التي ذكرناها على دهشور والخانكة وهاكستيب ووادي حوف والمعادي وحلوان وغيرها . وكان هدف هذه المرحلة تقويض زعامة عبد الناصر وحمل الشعب المصري على إسقاط نظام حكمه .

وقد كان في هذه المرحلة أن بدأ تورط الاتحاد السوفيتي في حرب الاستنزاف يأخذ شكلاً خطيراً ، بعد زيارة عبد الناصر السرية الى موسكو يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠ . فقد قبل تزويد مصر بنظام جديد متكامل ومتطور للغاية للدفاع الجوي ، تمثل في صواريخ سام / ٣ بأطقم تدريبها ، وقبل تزويد مصر بطائرات الاستطلاع السوفيتية بطياريها أيضاً . وقد بدأ وصول صواريخ سام / ٣ منذ يوم ٢٥ فبراير ، وبدأ وصول طائرات الإستطلاع منذ أوائل أبريل . وبذلك استكملت مصر نظامها الدفاعي الجوي الجديد .

على أنه كان معروفاً ومتفقاً عليه بين عبد الناصر والقادة السوفييت ، أن اشتراك الخبراء السوفييت في شؤون الدفاع عن مصر ، سوف يقتصر على العمق ، ولا يمتد الى جبهة القتال في قطاع القناة . وهذا ما أوضحه عبد الناصر للقادة السوفييت أثناء زيارته السرية . فقد أوضح ـ حسب شهادة هيكل ـ أنه لا يطلب وضع الخبراء السوفييت في الصفوف الأمامية ، بل سيترك أمر تشغيل الصواريخ على القناة للمصريين ، وأن ما يطلبه من القادة الروس هو القيام بمهمة تشغيل الصواريخ في العمق .

والطريف أن هذا بالضبط ما أصبحت تصبو إليه القيادة الاسرائيلية بعد وصول الصواريخ السوفيتية من طراز سام / ٣ الى مصر ، وهو أن يقتصر تدخل السوفيت ضد الطائرات الإسرائيلية على العمق المصري ، ولا يمتد إلى جبهة القناة ! . فبعد أن فقدت القيادة الاسرائيلية الأمل في تحقيق الهدف الذي كانت تطمع في تحقيقه من غارات العمق ، وهو إسقاط عبد الناصر ونظامه ، أصبحت على استعداد للتنازل عن غارات العمق ، في مقابل ضمان عدم تدخل السوفيت في نشاطها الجوي في منطقة القناة ، وهي المنطقة التي تشكل الخطر الحقيقي على الوضع الذي وصلت اليه اسرائيل بحرب يونية ١٩٦٧ .

وقد كان موشى ديان بالذات أكثر زملائه الوزراء توجساً وخوفاً من امتداد التورط السوفيتي في حرب الاستنزاف إلى جبهة القنال ، ولذلك فقذ رأى ـ كما رأينا ـ أن الموقف الجديد قد بات يتطلب الحد من غارات العمق داخل الأراضي المصرية ، لاتاحة الفرصة للتوصل الى نوع من التفاهم مع الاتحاد السوفيتي يحول دون وقوع الصدام بين الطرفين . على أن آلون ، نائب رئيسة الوزراء ، الذي حظي بتأييد جميع الوزراء ، وخصوصاً عزرا وايزمان واسرائيل جاليلى وحاييم لانداو ـ اختلف مع ديان في الرأي ، فمع تقديره لخطورة الموقف الناجم عن وجود صواريخ سام/٣ إلى مصر ، إلا أنه لم ير في ذلك ـ كما ذكرنا ـ ما يمكن أن يعد بمثابة صبغ حرب الإستنزاف بالصبغة السوفيتية ، كما لم يتوقع أن يوسع السوفييت نطاق تدخلهم ليشمل القناة ، ومن ثم فلم ير ضرورة للحد من غارات العمق .

ويقول « بارسيمان توف » ان الحكومة الإسرائيلية ، على الرغم من عدم اقتناعها برأي موشى ديان ، إلا أنها نفذت اقتراحه ، فحدت من غارات العمق في الأراضي المصرية ، وان لم تمنعها كلية ، وقصرتها على منطقة شمال شرقي الدلتا ، وقللت عددها ، ولم تعد الغارات توجه ضد المعسكرات الحربية ، وإنما إلى مواقع الصواريخ ومحطات الرادار .

وهذا الكلام غير صحيح ، لأن الطائرات الإسرائيلية كانت قد كفت بالفعل عن الاقتراب من القاهرة منذ يوم ٢٧ فبراير ١٩٧٠ ! ، أي قبل العلم بوصول الصواريخ السوفيتية الجديدة الى مصر ، كما لم تعد توجه ضد المعسكرات الحربية ، بل ضد مواقع صواريخ سام / ٢ ومحطات الرادار . كما استمر عدد الغارات الجوية بنفس المعدل الشهري تقريباً ـ فقد كان معدل هذه الغارات خلال شهري يناير وفبراير ست غارات ، وانخفض في شهر مارس إلى خمس غارات ، ثم ارتفع في شهر ابريل ، فقد بلغ ثلاث غارات في النصف الأول فقط من الشهر ! .

ومعنى ذلك أن اقتراح ديان بتخفيض غارات العمق الاسرائيلية لم ينفذ . بل انه حين تبين في أوائل ابريل أن طائرات الاستطلاع السوفيتية تقوم بالدفاع عن مواقع الصواريخ وبعض المواقع داخل الأراضي المصرية ، لم يمنع ذلك القيادة الإسرائيلية من الاستمرار في غارات العمق ، بدليل أن النصف الأول من شهر ابريل قد شهد ثلاث غارات إسرائيلية كما ذكرنا ، أي بمعدل يزيد على معدل الشهر السابق ـ مارس ! .

بل ان احدى الغارات الاسرائيلية التي وقعت في النصف الأول من شهر ابريل ، هي التي وقعت على مدرسة بحر البقر الابتدائية يوم ٨ ابريل ! . ومع ما أثارته من استنكار عالمي وغضب في مصر والعالم العربي ، إلا أن الطائرات الإسرائيلية عادت في يوم ١٣ ابريل لتقوم بغارة على المنزلة في شمال شرقي الدلتا ، وبغارة أخرى على بعد ٣٠ كيلومتراً من حلوان ! .

ويتضح من ذلك انعدام تأثير وصول صواريخ سام / ٣ في الحد من غارات العمق الإسرائيلية داخل الأراضي المصرية ، بل يتضح أيضاً أن

وصول هذه الصواريخ زاد من معدل هذه الغارات !. ففي الفترة التي أعقبت معرفة السلطات الإسرائيلية بوصول هذه الصواريخ في ١٧ مارس ١٩٧٠ ، بلغ عدد الغارات الإسرائيلية التي وقعت في العمق المصري خمس غارات ، في خلال عشرين يوماً فقط ، أي في المدة من ٢٣ مارس الى ١٣ ابريل . وقد وقعت على بلطيم والمنصورة (مرتان) والصالحية والمنزلة وشرق حلوان .

على أن الغارة على مدرسة بحر البقر يوم ٨ ابريل قذفت بالموقف الى منحنى جديد فقد أتاحت لموشى ديان أن يحصل على موافقة زملائه في الوزارة ـ تحت الخوف من رد فعل السوفييت ـ على التقدم بعرض يتمثل في ايقاف الغارات الإسرائيلية في العمق ، في مقابل امتناع السوفييت عن التصدي للطائرات الإسرائيلية في منطقة القناة وهذا ما أعلنه في اليوم التالي مباشرة للغارة ، أي في يوم ٩ ابريل .

فقد أعلن ديان أن كل ما يهم اسرائيل ليس الطيران فوق القاهرة أو الاسكندرية أو أسوان ، وإنما التمسك بخط وقف اطلاق النار على طول القناة ، طالما كانت الحرب ماضية في طريقها . وأنه لما كان التمسك بخط وقف اطلاق النار يقتضي العمل في الأجواء المصرية ، لذلك « فنحن في [illegible] إلى تأمين طائراتنا بأن تتمكن من العمل هناك . ومن ثم فمن الضروري التمييز بين القاهرة وخط وقف اطلاق النار ، كما آمل أن يميز الروس بدورهم بين القاهرة وأسوان والاسكندرية من جهة ، ومنطقة القناة من جهة أخرى . وفيما يتصل بإسرائيل « فعلينا أن نتفادى الاستمرار في التصعيد ، ويجب أن نحد من القتال قدر الإمكان ، فالعمليات الضرورية التي [illegible] بخط وقف اطلاق النار شيء ، والعمليات التي تجري في مواقع أخرى في مصر شيء آخر . وأني لأرجو أن تؤدي هذه السياسة الى تفادي اسرائيل التورط رسمياً في حرب ضد الاتحاد السوفيتي ، وتتفادى أيضاً إصابة الجنود السوفييت الذين يفتحون النار على طائراتنا » .

ونلاحظ هنا أن غارات العمق لم تنقطع في أعقاب هذا العرض ، كما يقول بارسيمان توف ، فقد وقعت غارتان بعد خمسة أيام فقط ، أي في يوم

١٣ ابريل ، احداها ـ كما ذكرنا ـ على بعد ٣٠ كيلومتراً من حلوان ـ الأمر الذي يشير إلى أن غارات العمق كانت ماضية في طريقها ، لولا الاشتباك الجوي بين الطيارين السوفييت والطائرات الإسرائيلية فوق السخنة يوم ١٨ ابريل ، والذي حدث تحت تأثير الغارة على مدرسة بحر البقر ، فأدركت الحكومة الاسرائيلية غباء موقفها ، وسوء تقديرها لحدود التدخل السوفيتي الذي يمكن أن يمضي إليه ، فأنهت غارات العمق منذ ذلك التاريخ .

على هذا النحو انتقلت حرب الاستنزاف المضاد إلى نقطة تحول خطيرة آذنت بانتقال المبادرة الى يد مصر . فقد أقفل الاشتباك السوفيتي الاسرائيلي فوق السخنة دائرة كاملة مدتها الزمنية مائة يوم ! ، بدأت بافتتاح غارات العمق الاسرائيلية في يوم ٧ يناير، وانتهت بانتهاء غارات العمق يوم ١٨ ابريل ١٩٧٠ . وهي دائرة دموية خبيثة كلفت مصر أرواحاً كثيرة من بنيها العسكريين والمدنيين ، ومن الرجال والنساء والأطفال على السواء ، وهددت النظام الناصري تهديداً خطيراً ! .

على أن الموقف لم يعد إلى ما كان عليه قبل يوم ٧ يناير ، بل تقدم كثيراً لصالح مصر ، فالتاريخ لا يتقدم بشكل دائري (يعيد نفسه) ، وإنما يتقدم بشكل جدلي لولبي . فقد رأينا كيف ساد التفوق الجوي الإسرائيلي عند بدء غارات العمق في يوم ٧ يناير، ثم ظهر نقيضه في يوم ٢٥ فبراير بوصول صواريخ سام / ٣ وطائرات الاستطلاع السوفيتية الى مصر ، ثم انتهى الصراع بين النقيضين ـ وهو الذي بلغ ذروته بالاشتباك السوفيتي الاسرائيلي فوق السخنة يوم ١٨ ابريل ـ بانتهاء غارات العمق . ولكن مصر لم تعد إلى ما كانت عليه ، وإنما ارتقت إلى مرحلة أعلى ، فقد أصبح لديها الآن نظام دفاعي جوي لم تكن تملكه ، وهذا النظام يعد أكثر النظم الدفاعية الجوية تقدماً في العالم ، كما أصبح لديها طيارون سوفييت يساعدون الطيارين المصريين في الدفاع عن سماء مصر .

ولا يعيب مصر أن اشترك الطيارون السوفييت في حماية سمائها . لأن مصر لم تكن تحارب الطيارين الاسرائيليين فقط ، وإنما كانت تحارب زبدة

الطيارين الأمريكيين المتمرسين بالقتال ، الذين كانوا يحاربون في صفوف اسرائيل ! . فقد رأينا كيف كانت اسرائيل تستمد الكثيرين من طياريها من الولايات المتحدة ، على نحو ما كانت تستمد طياراتها . وقد أوردنا على لسان روبرت ماكلوسكي ، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية ، كيف أن الجنسية الأمريكية لن تسقط عن العسكريين الأمريكيين المجندين في القوات المسلحة الإسرائيلية ، لأن هذه قاعدة عامة تسري على كل أمريكي يعمل ضمن قوات أجنبية لا تتعارض مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة ! . وإذا كان عدد كبير من الطائرات الإسرائيلية التي هاجمت العمق المصري ، وضربت المدنيين والأطفال في مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر ، يقودها طيارون أمريكيون - فمن حق مصر أن تستعين بطيارين سوفييت يدفعون عن سمائها هجمات الطائرات الأمريكية التي يقودها طيارون أمريكيون ! .

ولعل القارىء قد لاحظ أن التصعيد جاء من قبل الولايات المتحدة ، وعلى مرحلتين : المرحلة الأولى بتزويدها اسرائيل بطائرات سكاي هوك بأعداد كبيرة ، بلغت ٤٨ طائرة في ربيع عام ١٩٦٩ ، وقد استخدمت هذه الطائرات الجديدة التي دعمت بها سلاحها الجوي ، كمدفعية طائرة منذ ٢٠ يولية ١٩٦٩ بدأت بها حرب الاستنزاف المضاد . أما المرحلة الثانية من التصعيد فقد بدأت من سبتمبر من نفس العام بتوريد طائرات الفانتوم بمعدل أربع طائرات شهرياً ، وقد استخدمتها اسرائيل في شن غارات العمق ضد الأهداف العسكرية والمدنية المصرية ابتداء من يوم ٧ يناير ١٩٧٠ .

وبهذا التصعيد من جانب الولايات المتحدة ، انتقلت حرب الاستنزاف من حرب محلية بين مصر واسرائيل ، إلى حرب عالمية بين القوتين العظميين ! ، ومن حرب تقليدية إلى حرب ألكترونية ! ، ومن حرب تخوضها الدولتان في اطار امكاناتهما ، إلى حرب تتجاوز كل امكاناتهما ! .

لذلك كان من الطبيعي أن يستجيب عبد الناصر لمنطق الأحداث ، فيطلب الى الاتحاد السوفيتي النزول بثقله في حرب الاستنزاف ، ومواجهة التصاعد الأمريكي في المعدات والأفراد ، بتصاعد مماثل في المعدات والأفراد

وقد أدرك الاتحاد السوفيتي أن المعركة الدائرة ، التي تزود فيها الولايات المتحدة اسرائيل بكل تلك الامكانات ، لا تستهدف حرية مصر واستقلالها وأرضها وكرامة شعبها فقط ، وإنما تستهدف نفوذه في الصميم ، وتسعى الى استصال وجوده في المنطقة العربية .

ومن هنا فلا يجب علينا أن نفكر للحظة واحدة أن الصواريخ السوفيتية من طراز سام / ٣ قد قدمت إلى مصر للدفاع عن ترابها فقط ، وإنما للدفاع عن الاتحاد السوفيتي أيضاً ، وعن مكانته ونفوذه كدولة عظمى . وعندما طلع الطيارون السوفييت للاشتباك مع الطيارين الاسرائيليين فوق السخنة يوم ١٨ ابريل ، لم يكونوا يدافعون فقط عن سماء مصر ، وإنما عن كل سماء صديقة للاتحاد السوفيتي ، ولم يكن الاشتباك مع اسرائيل وحدها ، بل وبالدرجة الأولى مع الولايات المتحدة ! .

ولا يعني ذلك أن مصر ليست مدينة للاتحاد السوفيتي ، بل يعني أن الاتحاد السوفيتي مدين لمصر بنفس الدرجة ! . وهذا ما أثبتته السنوات الأخيرة منذ الانقلاب الدبلوماسي الذي قام به الرئيس السابق السادات ، والذي استأصل به النفوذ السوفيتي من مصر . فقد انحسر النفوذ السوفيتي عندما لم يسمح له بالدفاع عن نفسه في مصر ! . ومن ثم فالعلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتي في تلك الفترة الخطيرة من حرب الاستنزاف المضاد لم تكن علاقات تبعية وحماية ، وإنما هي علاقات صداقة وتحالف وتعاون .

(د) موقف حكومة نيكسون من الوجود السوفيتي في مصر

كان عند هذه المرحلة الخطيرة من الحرب ان تركزت جهود القيادة الاسرائيلية في حصر التدخل السوفيتي داخل العمق المصري ، والحيلولة دون امتداده الى منطقة قناة السويس !. فبعد الاشتباك فوق السخنة يوم ١٨ ابريل ، تأكدت القيادة الإسرائيلية أن الروس لن يكتفوا بهدف انهاء غارات

العمق الاسرائيلية ، ولن يوافقوا على حصر نشاطهم العسكري داخل اطار محدود ، كما أنهم لن يكتفوا بمجرد تحييد التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي في منطقة القناة وبقية أنحاء مصر ، وحرمان اسرائيل من المزايا الاستراتيجية التي حصلت عليها في حرب الاستنزاف بعد تدميرها نظام الدفاع الجوي المصري على طول القناة ـ وإنما هدفهم احداث تغيير في الوضع السياسي والعسكري الذي تأسس بعد حرب يونية وحرب الاستنزاف ، والذي كانت اسرائيل متمسكة به ، وعلى غير استعداد للتنازل عنه إلا بشروطها . ولما كان احتفاظ اسرائيل بتفوقها الاستراتيجي في منطقة القناة هو الضمان الوحيد ضد حدوث مثل هذا التغيير ، لأنه وحده هو الذي يمنع مصر من تحرير الأرض بالقوة ، فلذلك ، ولما كان امتداد التدخل السوفيتي في حرب الاستنزاف الى منطقة القناة من شأنه تهديد هذا التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي ، فمن هنا أصبح منع السوفييت من مد نشاطهم الى القناة مسألة حياة أو موت لاسرائيل .

لهذا السبب حين فشلت محاولة موشى ديان التوصل إلى اتفاق مع السوفييت حول حصر تدخلهم داخل العمق المصري ، بعد وقوع الاشتباك فوق السخنة ، أعلن ديان أن اسرائيل سوف لا تسمح بنشاط جوي معادي فوق جبهة القناة بعمق يمتد نحو ٣٠ ـ ٤٠ كيلو متراً من خط القناة ، كما أنها لن تسمح باقامة نظام دفاع جوي مصري يشتمل على صواريخ سام /٣ على الضفة الغربية للقناة ، لأن هذا يقوض التفوق الاستراتيجي على القناة . وبالتالي ، فإذا انتهك السوفييت هذه الحدود ، فلن تتردد اسرائيل في الاشتباك معهم ومواجهتهم ! . وفي ٥ مايو عاد ديان فأعلن أنه « علينا أن نكون مستعدين للقتال عند خط وقف اطلاق النار ، حتى في حالة تورط السوفييت في مصر ، حيث أنه لا توجد قوة أخرى سوف تحارب معركتنا . وأنه إذا أبدينا استعدادنا للقتال ، فربما يدفع ذلك دولاً أخرى لمساعدتنا » ! ـ وكان يقصد بذلك الولايات المتحدة .

ولم تلبث القيادة الإسرائيلية أن طلبت من الإدارة الأمريكية اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الاتحاد السوفيتي من توسيع نطاق تدخ

الاستنزاف الى منطقة القناة ، كما طلبت تزويدها بمزيد من السلاح .

علـى أن الوجـود السوفيتي في مصـر بهذا الشكـل المتصاعـد كان يقسم الادارة الأمريكية ، التي تفاوتت ردود أفعالها وسياساتها لمـواجهته ، ليس فقط لأنه يهدد الوضع السياسي والعسكري الـذي حصلت عليه اسـرائيل بحـرب يونية ، والذي تدعم بفضل الدعم الأمريكي بطائرات سكاي هوك والفانتـوم فضلاً عن دبابات الباتون ، وإنما لأنه يهدد نفوذ الولايات المتحدة ذاته ، الذي وجد فرصته الذهبية للتغلغل وبسط هيمنته على المنطقة العـربية ، من خـلال الدعم العسكري السخي لاسرائيل ، خصوصاً بعد أن انتهت العلاقةالخاصة بين اسرائيل وفرنسا ، وامتنع ديجول عن ارسال أية أسلحة الى اسـرائيل بعـد حرب يونية ١٩٦٧ .

وفي الحق أن انتباه الادارة الأمريكيـة الى التدخـل السوفيتي الجـديد في حرب الإستنزاف ، بدأ مبكراً قبل حدوثه حين أرسل كوسيجين رسالته الشخصية الى الرئيس الأمريكي نيكسون يوم ٣١ يناير ١٩٧٠ ـ في أعقـاب انتهاء زيـارة عبد الناصر السرية الى موسكو في الأسبوع الأخير من ينايـر ـ وهدد فيهـا ـ كما ذكرنا ـ بتزويد العرب بالأسلحة المتطورة اللازمة لـطرد اسرائيـل من الأراضي العربية المحتلة ، إذا لم تسحب إسرائيل قواتها ! . فمع أن الإدارة الأمريكيـة ردت محذرة بدورها بأنها سوف ترقب ميـزان القوى العسكـري بعنايـة ، وأنها لن تتردد في تقديم الأسلحة إلى الدول الصديقة (إسرائيل) إذا دعت الحاجة لذلك ـ إلا أن كيسنجر أحس بالقلق من الرسالة ، لأنها ـ حسب قوله ـ « على الـرغم من اسهـابهـا ، إلا أنها لم تـطلب شيئـاً يمكن تنفيـذه من النـاحيـة الواقعية » ! .

لذلك فقـد بدأ يقتنـع بأنها جـزء من مخطط عـام ، وأنها مقدمـة لعمل حقيقي سوف يتم في المجال العسكـري ! . وحين ظهـرت في الأسبوع الأول من فبراير دلائل تشير الى أن السوفييت قد يرسلون أسلحة جديدة الى مصر ، عبر كيسنجر لنيكسون عن شكه في جدوى مثل هذه الأسلحة الجديدة ، لأنها

إذا كانت أسلحة عادية فسيدمرها الإسرائيليون ، وإذا كانت أسلحة متطورة فلن يستطيع المصريون تشغيلها . وهنا قفزت الفكرة الأكثر تشاؤماً ، وهي أنه إذا كان السوفييت جادين في اتخاذ اجراء فعال ضد الهجمات الإسرائيلية ، فسيكون ذلك أغلب الظن عن طريق ادخال مقاتلين سوفييت ! .

وهنا رأى الرئيس الأمريكي نيكسون أن الأمر قد بات يتطلب سرعة الدخول في اتصالات مع القادة السوفييت ، لبحث امكانيات التوصل إلى صفقة تتفق مع مصالح الولايات المتحدة . وكان الاقتراح الذي قدمه سفير الولايات المتحدة في موسكو يوم ١١ فبراير يقضي بايقاف اطلاق النار ، وبحث مسألة الحد من ارسال الأسلحة إلى الطرفين ! .

على أنه كان واضحاً أن هذا الحل لا يخدم سوى مصلحة إسرائيل والولايات المتحدة ، ليس فقط لأن الإدارة الأمريكية كانت تعلم أن إسرائيل تملك من الأسلحة التي في حوزتها ما فيه الكفاية ولا يحتاج إلى مزيد ، وإنما لأن عدم إرسال أسلحة سوفيتية الى مصر يكرس الاحتلال الإسرائيلي لسيناء وبقية الأرض العربية إلى ما شاء الله . لهذا السبب رد جروميكو بأنه لا يستطيع بحث مسألة وقف اطلاق النار ما لم توقف اسرائيل أولاً غاراتها في عمق الأراضي المصرية ، وأما بخصوص الحد من إرسال الأسلحة ، فإنه لا يستطيع مناقشتها مع استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية . وبالتالي فعلى اسرائيل الانسحاب أولاً من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ .

وفي خلال الشهر التالي كان كيسنجر يعد خطط طوارىء لمواجهة أي تحرك سوفيتي ذي خطورة قد يتضمن ارسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط . على أساس أن السوفييت لا يعرفون سوى لغة القوة ! . ففي اليوم السابق على حديث السفير الأمريكي في موسكو مع جروميكو ، أي في يوم ١٠ فبراير ، كان كيسنجر يستدعي السفير الروسي دوبرينين في واشنطن ، ليحذره من أي تورط في حرب الاستنزاف قائلاً : « اننا نريد أن يعلم القادة

السوفييت أن ادخال قوات عسكرية في الشرق الأوسط سوف ينظر إليه بأخطر درجات القلق » .

على أن الاجتماعات التي عقدت لبحث هذا الموضوع كشفت عن إنقسام كبير في الرأي . فبينما رأى كيسنجر أن الولايات المتحدة لن يكون لديها أي خيار سوى التصدي للتدخل السوفيتي ، و« أننا لا نستطيع أن نقبل الوجود السوفيتي الجديد ما لم نكن مستعدين في الوقت نفسه لقبول رؤية القوى الراديكالية (المتطرفة) العربية وقد زودت بقوة دفع حاسمة » ـ فإن جميع الوزارات الأمريكية وقفت موقفاً أقل حماساً . فقد ألقى الجميع اللوم على إسرائيل في الوصول إلى ذلك الموقف بسبب تصلبها ، ورأوا أن إرسال مساعدات جديدة إلى إسرائيل على نطاق واسع ، يمكن أن « ينسف المنطقة نسفاً » ! . وكان الرئيس الأمريكي نيكسون ، الذي كان يحس بأنه متحرر من جماعة الضغط الصهيونية في الولايات المتحدة التي لم تعطه أصواتها في انتخابات الرئاسة ـ يميل إلى رأي وزارة الخارجية الأمريكية بأن سياسة اسرائيل هي السبب الأساسي في المتاعب .

ولذلك عندما بحثت الحكومة الأمريكية طلبات الأسلحة التي قدمتها إسرائيل ، وكانت تتضمن ٢٥ طائرة فانتوم ، ومائة طائرة سكاي هوك ، وعدد ضخم من الدبابات وناقلات الجنود المصفحة ـ أجمعت الوزارات على أن اسرائيل تستطيع الاحتفاظ بما تملك من تفوق عسكري لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات أخرى ، بدون الحاجة الى شحنات جديدة من الأسلحة . وقد عزز هذا الاتجاه الى رفض تزويد إسرائيل بمزيد من السلاح خطابات التحذير التي وردت إلى الإدارة الأمريكية من أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية ، مثل ملك المغرب وملك الأردن .

وفي أوائل مارس ، وكما يقول نيكسون في مذكراته ، قرر إرجاء تسليم طائرات الفانتوم إلى اسرائيل . وقد برر قراره بالسبب المعقول الوحيد ، وهو أنه عرف أن السوفييت في طريقهم لتزويد العرب بأسلحة جديدة تتفوق على الأسلحة الأمريكية ، ولما كان يعرف أن اسرائيل في وضع عسكري قوي ،

فقد رأى تهدئة سباق التسلح ، على أساس أن ذلك لن يخل بالميزان العسكري الهش في المنطقة . وفي الوقت نفسه كان يعرف أن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط يعتمد بصفة متزايدة على إعادة العلاقات مع مصر وسوريا ، ومن ثم فقد كان يرجو أن يخدم قراره هذا الهدف .

على أن كيسنجر في مذكراته يزعم أن الرئيس الأمريكي حين اتخذ هذا القرار بإرجاء تزويد اسرائيل بمزيد من الفانتوم ، كان في سورة غضب بسبب ما حدث لقرينة الرئيس بومبيدو أثناء زيارة الرئيس الفرنسي للولايات المتحدة في أواخر فبراير ١٩٧٠ ! . وكان الرئيس بومبيدو قد وافق في الشهر السابق على بيع مائة طائرة ميراج لليبيا تسلم على مدى أربعة أعوام . لذلك تعرض لمظاهرات معادية من قبل الأمريكيين الموالين لإسرائيل في كل مدينة أمريكية تقريباً ، وفي شيكاغو تعرضت قرينته لاعتداء فظيع دعا الرئيس الفرنسي إلى قطع زيارته وعودته إلى نيويورك ! . ويقول كيسنجر أن رد فعل نيكسون تمثل في اجراءين : الأول ، مسارعته إلى الطيران الى نيويورك على غير انتظار ، لحضور مأدبة عشاء تكريماً للرئيس الفرنسي يوم ٢ مارس ، حيث ألقى خطبة تحية حارة . والاجراء الثاني : اصداره أمراً رئاسياً مباشراً لوزارة الخارجية ، عن طريق جوزيف سيسكو- حتى يتفادى اعتراض كيسنجر- بارجاء النظر في صفقة الأسلحة لإسرائيل إلى أجل غير مسمى .

على أن مذكرات محمود رياض تؤكد وجهة نظر نيكسون في بواعث اصداره ذلك القرار . ففي أعقاب صدوره بادر دونالد برجس ، رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة ، إلى مقابلة صلاح جوهر ، وكيل وزارة الخارجية لكي يبلغه بأن هذا القرار يمثل بداية سياسة جديدة للولايات المتحدة . وقد طلب محمود رياض من جوهر ابلاغ برجس بأنه « وإن كنا نعتبر الخطوة الأمريكية ايجابية بشكل عام ، إلا أنه من الناحية العملية البحتة ، فإن الولايات المتحدة تعلم أن إسرائيل تملك التفوق الجوي ، وأن مثل هذه الخطوة تستهدف في الواقع الضغط على الاتحاد السوفيتي لايقاف امداداته العسكرية إلى مصر بالدرجة الأولى » ! .

وهكذا يزوّر كيسنجر أهداف الرئيس الأمريكي من قرار ارجاء ارسال طائرات الفانتوم لاسرائيل ، لكي يدافع عن وجهة نظره ! . فقد هب يدافع بشراسة عن حق اسرائيل في الحصول على مزيد من الأسلحة ، مستنكراً قرار الرئيس الأمريكي ، لأنه ـ كما يقول ـ « يعاقب دولة أجنبية لتصرفات أقلية أمريكية » ! ولأنه « يشجع الاتحاد السوفيتي على أن يطلق يده » ! . ولذلك لم يلبث الرئيس نيكسون أن طلب من مساعده هولدمان ابلاغ كيسنجر بأن قراره ليس نهائياً ! ـ وكان ذلك بعد ساعات فقط من أوامره السابقة إلى سيسكو ! . وهنا حذر كيسنجر هولدمان بأن قرار الرئيس نيكسون سوف يزيد من فرصة حدوث انفجار في الشرق الأوسط ، لأن قطع الأسلحة عن اسرائيل سوف يدفع الولايات المتحدة إلى مواجهة مع كل من الاتحاد السوفيتي وإسرائيل . فمن ناحية إسرائيل ، فإن هذا القرار سوف يلقي الفزع في قلبها وقد يدفعها إلى السبق بالعمل ، ومن ناحية الاتحاد السوفيتي ، فسوف يتشجع بتخلي أمريكا عن حليفتها إسرائيل ! .

ولما كان القرار قد أثار في ذلك الحين غضب جماعات الضغط الأمريكية الصهيونية ، وأثار موجة من النقد في وسائل الإعلام وفي الكونجرس ـ فلم يملك الرئيس الأمريكي إلا الاستجابة لكيسنجر ، فوافق على تعويض اسرائيل بثماني طائرات فانتوم وعشرين طائرة سكاي هوك في عام ١٩٧٠ ـ وكان ذلك قبل مرور عشرة أيام من قرار الارجاء السالف الذكر ! . وقد فاجأ هذا القرار الجديد وزارة الخارجية الأمريكية ، التي كانت قد سارعت في أعقاب القرار الأول بست وثلاثين ساعة ، بإرسال مذكرة إلى نيكسون تبلغه فيها بأن قراره بتأجيل مسألة الطائرات الإضافية لإسرائيل قد تم تنفيذه ! .

ومن الغريب أن كيسنجر استند في اقناعه الرئيس الأمريكي بهذا التشدد ، إلى أن الاتحاد السوفيتي كان قد أبدى في تلك الأثناء قدراً من المرونة ! ، فقد وافق في يوم ١٠ مارس على أنه إذا أوقف الإسرائيليون عمليات القصف الجوي لمصر ، فإن المصريين سوف يوقفون اطلاق النار في جبهة قناة السويس ، دون أن يصدروا في ذلك بياناً رسمياً ! . وكان هذا ما

تبغيه اسرائيل كما ذكرنا ، حتى تحتفظ بتفوقها الاستراتيجي في تلك المنطقة الحيوية . فقد أقنع كيسنجر الرئيس الأمريكي بأن الروس لم يبدو تلك المرونة ، إلا لأن الولايات المتحدة تقف موقف التصلب ولا تقدم تنازلات! .
وكان كيسنجر في ذلك يخادع الرئيس نيكسون ، لأن المرونة السوفييتية جاءت رداً على قرار الرئيس الأمريكي بإرجاء تسليم الفانتوم لاسرائيل لأجل غير مسمى في أوائل مارس ، والذي كان يمثل ـ باعتراف محمود رياض ـ « خطوة ايجابية بشكل عام » ، وبالتالي لم تأت نتيجة تصلب موقف الولايات المتحدة ! .

وعلى كل حال ، فلم يلبث الموقف كله أن تعرض لهزة عنيفة بوصول صواريخ سام / ٣ الى مصر بالفعل . ويفهم من مذكرات كيسنجر أن خبر وصول هذه الصواريخ لم يأت عن طريق المخابرات الأمريكية وإنما عن طريق المخابرات الاسرائيلية ! . فقد أورد كيسنجر أنه في يوم ١٧ مارس أبلغه رابين ، السفير الاسرائيلي في واشنطن ، بأن شحنة كبيرة من الأسلحة السوفيتية المتقدمة قد وصلت إلى مصر ، وأنها تشمل أكثر أنظمة الدفاع الجوي السوفيتية تطوراً ، إذ تشمل صواريخ أرض جو سام / ٣ . ولم يحدث أبداً أن أعطى الاتحاد السوفيتي مثل هذه الأسلحة لدولة أجنبية ، بل ولا حتى لفيتنام الشمالية . وقد رافق هذه الصواريخ ألف وخمسمائة من العسكريين السوفييت . وهذه الشحنة تمثل ـ كما هو واضح ـ الدفعة الأولى من تحرك سوفيتي كبير ، وهي تمثل تحولاً فريداً في السياسة السوفيتية ، إذ لم يسبق اطلاقاً أن عرّض السوفييت قواتهم العسكرية للخطر من أجل بلد غير شيوعي ! . وكان تقدير كيسنجر أنه طالما أن السوفييت قد زادوا من قواتهم ، فسوف يعملون على حمايتها ، كما أنهم سوف يعملون على اظهار نتائج سريعة لارتباطاتهم الجديدة .

وعلى ذلك فقد اجتمع كسنجر بالسفير الروسي دوبرنين ليواجهه ـ في مناقشة حادة ـ بأن الاتحاد السوفيتي بهذا العمل قد تجاهل تحذيره الصريح يوم ١٠ فبراير بخطورة إرسال مثل هذه القوات ، وأن هذا التكتيك من جانب الاتحاد السوفيتي إنما يذكر بأزمة الصواريخ الكوبية ، وأنه ازاء ذلك فلا يسع

الولايات المتحدة سوى انهاء جهودها لايقاف اطلاق النـار ، وإبلاغ إسـرائيل بذلك ! .

وقد جرت الأمور بعد ذلك في شكل صراع حاد بين كيسنجر والخارجية الأمريكية حول السياسة التي يجب اتباعها لمواجهة الوجود العسكري السوفيتي في مصر . فقد سارع كيسنجر في أعقاب ذلك يطالب بتزويد اسرائيـل بمزيـد من المساعدات العسكرية ، وعدم الاكتفاء بقـرار التعويض ، عـلى أساس أن ذلك هو الطريقة المثلى لمواجهة التدخل السوفيتي ، وحمـاية مصـالح الـولايات المتحدة .

على أن الإدارات الأمريكية لم تقتنع بهـذا الحل . فقـد ألقت اللوم على اسرائيل في استمـرار التوتـر في منطقـة القناة ، ورأت أنها هي التي أثـارت رد الفعل السوفيتي بغاراتها في عمق الأراضي المصرية ، ومن ثم فقـد أعلنت أن الحل لمشكلة التحرك العسكري السوفيتي إنمـا يكمن في الضغط على اسـرائيل لاتخاذ موقف أكثر مرونة . وكان اهتمام المخابرات بالدرجة الأولى يتركز حول ما إذا كان التوازن العسكري في المنطقة قد اختل ؟ .

وهنـا أوضـح كيسنجـر أن المشكلة لا تكمن في « أسبـاب » التحـرك السوفيتي، وإنما تكمن في «النتائج» التي يمكن أن تترتب عليه ! . وأن مهمة الولايات المتحدة الأولى إنما هي مواجهة السوفييت والمتطرفين العرب لاحتـواء هذه النتائج ، وإلا فإن التنازلات التي سوف تقدمها اسرائيل سوف ينظر إليها كنتيجـة لادخال العسكـريين الـروس ! . وقال كيسنجـر أن وضع الـولايات المتحدة سوف يتدهور ، لأنه إذا تمكن السوفييت من تثبيت أقدامهم في المنطقة كقوة مقاتلة ، وقبلت الـولايات المتحـدة ذلك ، فـإن الميزان السيـاسي سوف يتغـير بشكل خـطير ، وينهار التـوازن العسكري في أيـة لحظة يـراهـا الاتحـاد السـوفيتي منـاسبـة . وعـلى ذلـك فعـلى الـرغم من أن اسـرائيـل لا تخلو من المسؤ ولية عن وصول الوضع إلى ما وصل اليه ، إلا أننا لن نكون قادرين على معالجة المـوقف السياسي إلا إذا سيـطرنا عـلى التحدي العسكـري القادم من الـروس ! ، وهـذه السيــطرة لا تتحقق ـ في نـظر كيسنجــر ـ إلا إذا زادت

الـولايات المتحـدة من الـدعم العسكـري لإسـرائيـل ، وواجهت التصـاعـد السوفيتي في السلاح لمصر بتصاعد مثله في السلاح الأمريكي ! .

وهكـذا كان تعصب كيسنجـر الأعمى لإسرائيـل يحجب عن بصيـرتـه حقائق الموقف ، فلا يرى الفرق بين وجود سوفيتي في العمق المصري ، وهذا الوجود في منطقـة القناة ! ، مـع أن هذا الفـرق كان واضحـاً في أذهان القادة الإسرائيليين أنفسهم كما رأينا ، فكأنـه في هذا الصـدد كان ملكيـاً أكثر من الملك ! . وقد اعتقد أنه بإثارة أزمة الصواريـخ الكوبيـة مع السفـير دوبرينين سوف يحدث التـأثير الـلازم ، ويعيد التـاريخ الـذي حدث في تلك الأزمة ، فيتراجـع السوفييت خشيـة تعريض العـالم لحرب عـالمية ، ونسي أن التاريخ لا يعيد نفسه ، وإنما يستفيد منه الجميع ! . وفي الواقع أن السوفييت تجاهلوا هذا التحذير كلية ، فيذكـر كسينجر أن السفـير السوفيتي دوبـرينين لم يفاتحه في موضوع هذا التحذير إلا بعد أسبـوعين ! ، أي في يـوم ٧ ابريـل ، وقد طرح في هذا اللقاء قضيتي اقتصار الوجود السوفيتي في العمق ، وامتـداده إلى كل أنحاء مصـر ومنطقـة القناة ، فكـما يقول كيسنجـر : « سألني عـما إذا كـانت وجهـة نـظرنـا ستتغـير إذا اقتصـر انتشـار الأسلحـة السـوفيتيـة عـلى الاسكنـدرية والقـاهرة وأسـوان ؟ » . ولكن كيسنجر بـدلاً من التقاط طـرف الخيط سأل دوبرينـين عن القوات السـوفيتية فـأجابـه السفير السـوفيتي اجابـة غامضة ! . وعند ذلك سأل كيسنجر السفير عما إذا كان الاقتراح الذي يقدمه اقتراحاً رسمياً ، فأجاب بأنه سوف يرد عليه في هذا الشأن ! . وقد جاء الـرد عملياً باشتباك الطيارين السوفييت مع الطيارين الاسرائيليين فوق السخنة يوم ١٨ ابـريل ، أي بعـد أحـد عشـر يـومـاً من المقـابلة ، لينهي غـارات العمق الإسرائيلية - كما مر بنا .

(هـ) نداء عبد الناصر لنيكسون وارهاصات التقارب مع أمريكا

في ذلك الحين كـانت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة تقف في وجه المـوقف المتطرف لكيسنجر ، الذي كان في ذلك الحين - كما يقول في مذكراته - حديث

العهد بتوليه منصبة كمساعد للرئيس نيكسون !. وفي الوقت نفسه قرر الرئيس الأمريكي التمسك بقراره السابق بتأجيل النظر في صفقة الأسلحة لاسرائيل ، مما شجع الخارجية الأمريكية على اعداد البيان العام المتعلق بصفقة السلاح ، كما استمرت في اجراء المشاورات مع زعماء الكونجرس ، وكان غرضها إظهار حسن النوايا للعرب ، والحيلولة دون انفجار الموقف ، بعد أن رأت الادارات الأمريكية أنه سوف يحدث حتماً ، إذا استمرت الولايات المتحدة في إرسال شحنات الأسلحة لاسرائيل ! .

وفي يوم ٢٣ مارس ١٩٧٠ كان في وسع روجرز أن يعلن أن الولايات المتحدة « قد قررت أن ترجىء في الوقت الحاضر النظر في طلب اسرائيل الحصول على مزيد من الطائرات » ، و« أننا حللنا ميزان التسلح في الشرق الأوسط بكل عناية ، والآن فاننا مقتنعون بأن اسرائيل لها التفوق في الأسلحة في الوقت الحاضر ، وسنعمل على المحافظة على هذا التفوق » . وكان مما قاله أنه إذا جدت خطوات أخرى يمكن أن تقلب ميزان القوى ، فإن الرئيس الأمريكي لن يتردد في اعادة النظر في قراره » .

على أن هذا القرار أغضب كيسنجر غضباً شديداً ، حتى لنراه في مذكراته يبدي سخريته من أن الخارجية الأمريكية لم تر في دخول صواريخ سام / ٣ والعسكريين السوفييت الى مصر ما يغير ميزان القوى في المنطقة !. وهو استنتاج غريب من سياسي له ذكاء كيسنجر، لأن الرئيس الأمريكي ، كما أن وزارة الخارجية الأمويكية ، كانت تعرف جيداً أن دخول هذه الصواريخ قد أثر على الميزان العسكري ، ولكنها كانت تطمع في حصر هذا الخطر داخل العمق المصري ، وعدم امتداده الى منطقة قناة السويس ، وهي الساحة الرئيسية للقتال ، التي تحدد مصير الصراع بين مصر وإسرائيل . ومن هنا كانت الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي إذا وجد أن هناك خطوات جديدة قد جدت من جانب الاتحاد السوفيتي ، فسوف يعيد النظر في قراره ! .

ومن هنا فلا نجد في الحقيقة فرقاً كبيراً بين موقف كسنجر وبين موقف

الرئيس الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية ، سواء من ناحية حماية المصالح الإسرائيلية أو المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط . ولكن الخلاف كان في التكتيك ، أي في وسيلة تحقيق هذه المصلحة . فبينما كانت رعونة كيسنجر تدفعه الى مواجهة التصعيد بالتصعيد ، مهما كان تأثير ذلك على السلم العالمي ، فإن الخارجية الأمريكية كانت تخشى أن يجر التصعيد الأمريكي تصعيداً سوفيتياً آخر ، فينتقل النشاط العسكري السوفيتي من العمق المصري إلى قناة السويس ! . وإذا عرفنا أن هذا بالضبط ما كانت تسعى إليه القيادة الإسرائيلية منذ علمت بوجود صواريخ سام / ٣ والفنيين الروس في مصر ، فإن وزارة الخارجية الأمريكية لا تكون في هذا الصدد أقل إخلاصاً لمصلحة اسرائيل من كسنجر ، مع فارق واحد هو أنها كانت أكثر حكمة ! .

وفي الحقيقة أن هذا الموقف ، وهو العمل على منع السوفييت من مد نشاطهم العسكري الى منطقة قناة السويس ، هو الذي ظلت وزارة الخارجية الأمريكية تهتدي به وملتزمة بتحقيقه ـ كما سوف نرى .

أما الجانب الثاني من المشكلة ، وهو المتعلق بخطر الوجود السوفيتي في مصر على نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة ، فلم تكن وزارة الخارجية الأمريكية بغافلة عنه ، وهو ما هبت لاحتوائه عن طريق لعب دور سلمى في المنطقة ، يشد عبد الناصر من الاستقطاب السوفيتي ، ويعيد إلى الولايات المتحدة الدور المسلوب في سياسة الشرق الأوسط . وهذه كانت مهمة جوزيف سيسكو ، وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ، التي أرسل لأجلها إلى مصر ، بعد يومين اثنين من الغارة الإسرائيلية الوحشية على مدرسة بحر البقر .

ففي يوم ١٠ ابريل ١٩٧٠ ، وصل جوزيف سيسكو الى مصر ، حيث قابل في البداية محمود رياض ، وزير الخارجية المصرية ، وكرر له طلبه في استئناف العلاقات السياسية بين مصر والولايات المتحدة . ويقول محمود رياض في مذكراته : « وطالبني بأن نضع ثقتنا في الولايات المتحدة ! ، مؤكداً أن هناك سياسة جديدة سوف تسير فيها الولايات المتحدة . وطلب مني أن أهيىء له لقاء مع عبد الناصر » .

وقد وافق عبد الناصر على مقابلة سيسكو ، الذي حاول ـ كما يقول عبد المنعم رياض ـ أن يكون حديثه ودياً ، فقص على عبد الناصر ثلاث نكات ! ، نهجاً على الأسلوب الأمريكي في التخفيف من جفاف الحديث ، وخلق جو من الألفة . وسأله : لماذا لا تباشرون معنا حواراً دبلوماسياً وسياسياً ؟ . ولماذا تسمحون للاتحاد السوفيتي بالحوار معنا باسمكم ؟. وقد رد عليه عبد الناصر بأنه لا يثق في الولايات المتحدة لانحيازها لاسرائيل ، ولأنها في كل مشروع تقدمه تطلب تنازلات جديدة ! . وعندما حاول سيسكو أن يقنع عبد الناصر بأن هناك تغييراً جذرياً في سياسة الولايات المتحدة ، وأنه من المهم أن تثق مصر في حسن نوايا السياسة الأمريكية الجديدة ، رد عليه عبد الناصر بأن حسن النوايا يجب أن يكون واضحاً ومعلناً وقائماً على تصرفات محددة ، وليس على مجرد وعود غامضة .

وقد قص عبد الناصر في جلسة مجلس الوزراء يوم ١١ ابريل ١٩٧٠ مضمون الحديث الذي جرى بينه وبين سيسكو . فقال : « طلب مني سيسكو أن يكون الحوار بشأن القضية معهم رأساً ، وليس عن طريق الاتحاد السوفيتي كما يتم حالياً . فقلت له : ان سبب اختيارنا هذا الأسلوب هو أننا لا نثق فيكم نتيجة مواقفكم المنحازة دائماً لإسرائيل ، كما أنكم تطلبون منا تنازلات ، بينما يكفي أننا في مصر تنازلنا أصلاً عندما وافقنا على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ » .

على هذا النحو انتهت محادثات سيسكو مع عبد الناصر إلى غير نتيجة في حينها (نتائجها ستظهر بعد !) وعاد الى الولايات المتحدة تاركاً الخطر السوفيتي على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط كما هو دون تغيير .

وسرعان ما وقع المحظور ، وامتد الخطر السوفيتي إلى منطقة القناة أخيراً بالاشتباك الذي وقع بين الطيارين الروس والطيارين الاسرائيليين يوم ١٨ أبريل . وقد أعطى ذلك الفرصة لكسنجر لتغليب وجهة نظره . فحين أبلغه رابين يوم ٢٤ أبريل أن الطيارين السوفييت يقودون الطائرات في مهام دفاعية في أجواء مصر الداخلية ، وأن سلاح الطيران المصري قد أصبح

متفرغاً لمهاجمة المواقع الإسرائيلية على طول القناة ، استطاع كسنجر الحصول من الرئيس الأمريكي نيكسون يوم ٣٠ ابريل على تفويض بابلاغ رابين بأنه سوف يزود اسرائيل بمزيد من الطائرات رغم قراره السابق ! . على أنه طلب الاحتفاظ بهذا القرار الجديد في طي الكتمان ، خوفاً من ردود الفعل العربية .

وبالفعل ، وزيادة في التضليل ، خرجت النيويورك تايمز يوم أول مايو وهي تحمل نبأ بأن الرئيس الأمريكي قد أمر باعادة تقييم الموقف السياسي والعسكري في الشرق الأوسط في ضوء التطور الجديد للتورط السوفيتي ، ولكنه أجل استئناف تسليم الفانتوم حتى اعادة التقييم ! . ومن الطريف أن الباحث الاسرائيلي بارسيمان توف قد صدق ما نشرته النيويورك تايمز ، وبنى على ذلك قوله أن الحكومة الاسرائيلية قد أحرجها هذا التأجيل ! ، إذ فسرته بأنه تدهور في تأييد الولايات المتحدة لاسرائيل ، في الوقت الذي كانت تطمع في تأييد سياسي وعسكري شامل ! .

على كل حال ، فإن تمسك الرئيس الأمريكي المعلن بقراره بتأجيل شحن طائرات الفانتوم إلى اسرائيل ، رغم تصاعد النشاط العسكري السوفيتي في مصر ووصوله إلى منطقة القناة ـ قد شجع عبد الناصر على التقاط طرف الخيط الذي ألقاه جوزيف سيسكو يوم ١٠ أبريل ، وفتح باب الحوار مع الادارة الأمريكية .

ففي يوم أول مايو ١٩٧٠ ، فاجأ عبد الناصر الشعب المصري بنداء وجهه إلى الرئيس الأمريكي نيكسون ، في خطابه الذي ألقاه في عيد العمال بشبرا الخيمة ، لأول مرة منذ نكسة حرب يونية . فكان لهذا النداء صدى خطير في الشعب العربي في مصر والبلاد العربية ، الذي لم يتعود من عبد الناصر اصدار مثل هذه النداءات الى رئيس أكبر دولة امبريالية في العالم . وقد ورد في هذا النداء العبارات الهامة الآتية :

« انني أتوجه من هنا بالنداء إلى الرئيس ريتشارد نيكسون . اننا التقينا ، تقابلت معه في سنة ١٩٦٣ ، وتكلمنا بصراحة ، وأعتقد أنه ما زال

يذكر حديثنا ، وكان في هذا الوقت خارج السلطة . أقول : اننا برغم كل ما حدث ، لم نغلق الباب نهائياً مع الولايات المتحدة الأمريكية ، برغم القنابل والنابالم والفانتوم! .

« قبل أسابيع قليلة قابلت سيسكو ، مساعد وزير الخارجية ، وقابلته من منطق اننا نريد أن تكون وجهة نظرنا معروفة بوضوح لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

« انني أتوجه إلى الرئيس نيكسون ، وأقول له : ان الولايات المتحدة الأمريكية على وشك أن تقوم بخطوة بالغة الخطورة ضد الأمة العربية . ان الولايات المتحدة الأمريكية ، بخطوة أخرى على طريق تأكيد التفوق العسكري لصالح اسرائيل ، سوف تفرض على الأمة العربية موقفاً لا رجعة فيه ، موقفاً يتعين علينا أن نستنتج منه ما هو ضروري . وذلك سوف يؤثر على كل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالأمة العربية لعشرات السنين ، وربما مئات السنين .

« انني أقول له ـ وهو يعرف أنني أعني ما أقول ـ ان الأمة العربية لن تستسلم ، ولن تفرط ، وهي تريد سلاماً حقيقياً . ولكنها تؤمن بأن السلام لا يقول على غير العدل .

« أريد أن أقول : إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد السلام ، فعليها أن تأمر اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ! . ان ذلك في طاقة الولايات المتحدة ، التي تأتمر اسرائيل بأمرها ، لأنها تعيش على حسابها . وأي شيء غير ذلك لا يجوز علينا ، ولن يجوز . هذا حل . .

« والحل الثاني ، إذا لم يكن في طاقة أمريكا أن تأمر اسرائيل ، فنحن على استعداد لتصديقها إذا قالت ذلك ، مهما كانت آراؤنا فيه ، ولكننا في هذه الحالة نطلب طلباً واحداً ، هو بالتأكيد في طاقة أمريكا ، ذلك الطلب هو أن تكف عن أيّ دعم جديد لاسرائيل ، طالما هي تحتل أراضينا العربية ـ أيّ دعم سياسي أو دعم عسكري أو دعم اقتصادي .

« وإذا لم يتحقق هذا الحل الثاني ، فإن على العرب أن يخرجوا بحقيقة لا يمكن المكابرة فيها بعد الآن ، وهي أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد لإسرائيل أن تواصل احتلال أراضينا ، حتى تتمكن من فرض شروطها علينا بالاستسلام .

« ان ذلك ـ وأنا لا أزال أتوجه بالحديث إلى الرئيس نيكسون في محاولة أخيرة ـ لن يحدث ، ان كل المؤامرات التي تجري الآن ضد الأمة العربية وضد جبهة التحرر والتقدم فيها ، لن تنجح .

« أقول للرئيس نيكسون: ان هناك لحظة فاصلة قادمة في العلاقات العربية الأمريكية ، إما أن تكرس القطيعة إلى الأبد ، وإما أن تكون بداية أخرى جادة ومحددة .

« ان التطورات القادمة لن تمس العلاقات العربية الأمريكية وحدها ، وإنما سوف تكون لها تأثيرات خطيرة أوسع من ذلك وأبعد . اننا طلبنا ، وسوف نطلب كل معونة من أصدقائنا ، ذلك لأن معركتنا هي معركة التقدم والسلام والحرية . ان تصميمنا على تحرير أراضينا هو الحق الشرعي الأول لأي أمة تعرف لكرامتها قيمة .

« انني أتوجه بهذا كله الى الرئيس نيكسون ، لأن اللحظة دقيقة ، ولأن العواقب بالغة الخطورة .

« ورغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بين بلدينا ، فإنه لا شيء يمنعنا من توجيه نداء آخر وأخير ، من أجل السلام في الشرق الأوسط » .

انتهى نداء الرئيس عبد الناصر للرئيس الأمريكي نيكسون . والسؤال الذي يطرح نفسه : ما هو الدافع الحقيقي لتوجيه هذا النداء ؟ .

يفهم من مذكرات محمود رياض أنه كان هناك سببان : الأول ، الاعتقاد بأن الإدارة الأمريكية قد بدأت بالفعل في انتهاج سياسة جديدة . وفي ذلك يقول محمود رياض : « لقد بدا لي لفترة من الوقت أن الولايات المتحدة تعيد فعلاً تقييم سياستها في الشرق الأوسط » .

أما السبب الثاني ، فهو أن اسرائيل كانت في ذلك الحين تمارس حملة سياسية نشطة داخل الولايات المتحدة ، من أجل الضغط على الحكومة الأمريكية للارتباط معها على ١٢٥ طائرة جديدة . وكان هدف عبد الناصر من ندائه الضغط على الرئيس الأمريكي ليتمسك بقرار ارجاء تسليم هذه الطائرات ، عن طريق التلويح له بامكانية التفاهم . ومن هنا عبارته التي قال فيها : « اننا برغم كل ما حدث ، لم نغلق الباب نهائياً مع الولايات المتحدة الأمريكية » ! .

وفي الحقيقة أن أهمية نداء عبد الناصر التاريخية للرئيس الأمريكي نيكسون ، هي أنها أول مخاطبة مباشرة من الرئيس المصري لرئيس الولايات المتحدة منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ . وكان الحوار من قبل مع الولايات المتحدة يتم عن طريق الاتحاد السوفيتي باسم مصر ـ كما قال سيسكو لعبد الناصر في لقاء ابريل ١٩٧٠ . ولما كان سيسكو قد طلب من عبد الناصر اجراء حوار مباشر مع الولايات المتحدة ، فإن نداء عبد الناصر يوم أول مايو ١٩٧٠ يكون استجابة متأخرة لهذا الطلب . وهي استجابة تمثل تغييراً جذرياً ، أو بمعنى أدق ، تمثل نقطة تحول في السياسة المصرية الخارجية تجاه الولايات المتحدة . فقد رأينا كيف حدد عبد الناصر سياسته عقب النكسة في عبارته الوجيزة التي وجهها للقادة السوفييت ، والتي قال فيها : « ان أعداءنا دائماً حيكونوا الأمريكان ، وكذلك هم أعداؤكم أيضاً ، لذلك علينا أن ننظم التعاون ، ان السبيل الوحيد لامكانية استمرار نضالنا هو أن نتحالف مع الاتحاد السوفيتي ! » . على أن عبد الناصر أعلن في ندائه للرئيس نيكسون أنه لم يغلق الباب نهائياً مع الولايات المتحدة ، وطلب منه أن يأمر اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة إذا كان يريد السلام . وبهذا النداء أفسح المجال للدور الأمريكي ليلعب لعبته في حل الصراع العربي الإسرائيلي ـ وهو الأمر الذي سوف يذهل له القادة السوفييت كما سنرى! فعندما ذكر عبد الناصر لبريجنيف في الزيارة التي قام بها للاتحاد السوفيتي في ٢٩ يونية ، أنه اعتزم قبول مبادرة روجرز ، « أنزل بريجنيف نظارته من فوق عينيه إلى أنفه ، وحملق في عبد الناصر ، وقال متسائلاً : « أتعني أنك

تريد أن تقول أنك ستقبل اقتراحاً يحمل العلم الأمريكي ؟ » . وقد رد عبد الناصر قائلاً ـ حسب رواية هيكل ـ « بالضبط ، إني سأقبله لمجرد أن عليه العلم الأمريكي » ! .

ومن المحقق أن عبد الناصر كان يرمي بندائه الى تحييد الإدارة الأمريكية ما أمكن في حرب الاستنزاف ، في تلك اللحظات المصيرية بعد الاشتباك السوفيتي الاسرائيلي فوق السخنة يوم ١٨ ابريل ، وما أصبح يحمل من مخاطر تصعيد الولايات المتحدة مساعداتها الى اسرائيل في مواجهة التصعيد السوفيتي . وكان كيسنجر ـ كما رأينا ـ يدعو الى هذا الاجراء ، وكانت اسرائيل تلح في الحصول عليه . لقد أدرك عبد الناصر أن الاعتماد على قوة عظمى واحدة لا يكفي ، بل لا بد من تحييد القوة العظمى الثانية ، لأن التصاعد بين القوتين العظميين له تكاليفه الباهظة التي لا تقدر عليها دولة صغرى .

وقد توقعت بعض المصادر الوثيقة الصلة بعبد الناصر في ذلك الحين (حاتم صادق) رداً اسرائيلياً يتخذ الإجراءات العسكرية التالية؟

١ ـ تركيز جهد جوي ضخم على جبهة القناة ، يوجه لأهداف قريبة ومؤثرة ، وتحت هذا الوصف يمكن أن تندرج بعض الأهداف العسكرية ذات الوزن في الجبهة ، التي يعتقد العدو أن اصابتها قد تؤثر على فعالية سير المعارك اليومية على الجانب المصري ، وهي الأهداف التي تتميز بأنها تمثل عنق الزجاجة ، وتؤثر اصابتها على بعض الاحتياجات العسكرية الاستراتيجية .

٢ ـ التخطيط الدقيق لعملية اختراق جوي لعدد محدود من الطائرات فوق المناطق المدافع عنها بكفاءة في عمق مصر .

٣ ـ قد يمهد العدو لعملية عبور محدودة على الجبهة ، بغرض التأثير المعنوي أساساً . (وهو احتمال أشار اليه تصريح الوايزمان بعد ذلك ، قال فيه : « نستطيع أن ندفع بمزيد من الامكانيات الهائلة الكامنة في تفوقنا

الجوي ، قبل أن يضطر الجيش الاسرائيلي إلى شن غارات أرضية ضد المواقع المصرية على القناة !») .

ولكن الواقع أن مصر كانت في ذلك الحين تستعد لأخطر معركة في حرب الاستنزاف ، وهي معركة بناء حائط الصواريخ ! .

٤ ـ معركة بناء حائط الصواريخ
(أ) زحف حائط الصواريخ إلى القناة

في الوقت الذي كان عبد الناصر يوجه نداءه إلى الرئيس نيكسون ، كانت مصر تخوض أخطر معركة في حرب الاستنزاف ، وهي معركة بناء حائط الصواريخ ! . وقد قدر لهذه المعركة أن تلعب دوراً حاسماً في انهاء حرب الاستنزاف لمصلحة مصر من جهة ، وفي تمهيد الطريق الصحيح لحرب أكتوبر من جهة أخرى .

وكانت الظروف قد سنحت لخوض هذه المعركة التاريخية بفضل الاشتباك الذي وقع بين الطيارين السوفييت والطيارين الاسرائيليين فوق منطقة السخنة وجبل عتاقة يوم ١٨ ابريل ، والذي انقطعت على أثره غارات العمق الإسرائيلية ـ كما ذكرنا .

فقد انتهزت القيادة العسكرية المصرية فرصة انقطاع هذه الغارات في العمق المصري لتقوم بدورها بسلسلة من الغارات المركزة على أهداف العدو القريبة حتى وسط سيناء ، بلغت احدى عشرة غارة كثيفة في ستة أيام من يوم ١٨ الى ٢٤ ابريل ١٩٧٠ . وكان هدف هذه الغارات المركزة تقديم المساعدة المباشرة لرجال الدفاع الجوي والعاملين في انشاء مواقع الصواريخ ، الذين كانوا حتى ذلك الحين يخوضون معركة غير متكافئة مع العدو الإسرائيلي بفضل استباحته سماء مصر المكشوفة .

وحتى يتابع القارىء معنا بشكل متكامل هذه المعركة التاريخية المجيدة في تاريخ العسكرية المصرية ، فقد يحسن بنا أن نعيد جمع أطراف هذا الحدث

التاريخي بشكل أكثر تفصيلاً منذ بدايته ، أي منذ زيارة عبد الناصر السرية الى موسكو في ٢٢ يناير ١٩٧٠ .

وكنا قد رأينا كيف انتهت حرب الاستنزاف الى كارثة في نهاية عام ١٩٦٩ ، بانهيار نظام الدفاع الجوي المصري انهياراً تاماً ، وانفتاح سماء مصر على مصراعيها أمام الطائرات الإسرائيلية « تمرح فيها كيف تشاء وحيث تشاء» ! ، وهو ما هبت لاقتطاف ثماره بغارات العمق في الأراضي المصرية ابتداء من يوم ٧ يناير ١٩٧٠ ، مستهدفة في هذه المرة ، ليس فقط انهاء حرب الاستنزاف انهاء عسكرياً ، بل وتقويض نظام عبد الناصر وزعامته ، وحمل الشعب على اسقاط حكمه ، بعد أن تبينت اسرائيل أن الخطر الحقيقي عليها لا يكمن في الجيش المصري بقدر ما يكمن في وجود نظام عبد الناصر نفسه .

في هذه الظروف ، أدرك عبد الناصر أن الاعتماد على قيادته العسكرية سوف يدفع بالبلاد الى هزيمة أشد نكراً من هزيمة يونية ١٩٦٧ . ففي ذلك الحين كانت أقدام الفريق محمد فوزي قد غاصت تماماً في مستنقع حرب الاستنزاف ـ وبمعنى أدق لم يكن قد أدرك أن حرب الاستنزاف ، التي بدأت بغاية واحدة هي عبور القناة وتحرير سيناء ، قد تحولت الى مستنقع للقوات المسلحة المصرية لا نهاية له ، ولا يؤدي إلى تحقيق أية غاية ، ولا تملك القوات المسلحة المصرية سوى التخبط فيه ، وأن هذه الحرب قد تحولت من حرب تحرير إلى حرب بقاء ، وتحول الاستنزاف لاسرائيل إلى استنزاف مضاد لمصر ! .

وفي غياب مثل هذا الادراك عن ذهن الفريق محمد فوزي لحقائق الموقف العسكري والسياسي الذي انتهت إليه حرب الاستنزاف ، فقد عجز عن ادراك ما أصبح يدركه بسهولة رجل الشارع المصري الذي يعيش في القاهرة أو أطرافها : في المعادي وحلوان والخانكة وأنشاص ودهشور وهاكستيب ، أو بعيداً في التل الكبير وبلطيم والمنصورة والصالحية ودمياط ، وهو يتعرض منذ ٧ يناير ١٩٧٠ الى انقضاض طائرات الفانتوم الاسرائيلية

فوق رأسه ـ أو يدركه أيضاً أي جندي مصري وهو يرى طائرات الفانتوم تلاحقه أينما كان ، وفي أي بقعة من مصر ، وفي أي معسكر يقيم فيه .

ففي أواخر عام ١٩٦٩ كان الفريق محمد فوزي يضع أمام عبد الناصر حقائق الموقف السياسي والعسكري بشكل رأى معه عبد الناصر ما يدعو إلى تصعيد العمليات العسكرية ضد اسرائيل ! . فعلى حد قول الفريق محمد فوزي : « في أواخر عام ١٩٦٩ كان الموقف السياسي والعسكري يدعو إلى تصعيد العمليات العسكرية ضد اسرائيل ، وقام الرئيس عبد الناصر بعقد ثلاثة اجتماعات عسكرية في مقر القيادة العامة حضرها جميع قادة القوات المسلحة ، واستغرقت ثلاثة أيام في ديسمبر ١٩٦٩ ، وتمت مناقشة القدرات العسكرية للقوات المسلحة ، وإمكانيات تصعيد العمليات العسكرية على الجبهة وفي عمق العدو » . ثم يقول : « وأصدرت بعد هذه الاجتماعات توجيهات عمليات لتحقيق خطط العمليات الصغرى على مستوى الجيوش الميدانية وكتائب الصاعقة والتي كانت هيئة عمليات القوات المسلحة قد جهزتها بالتنسيق مع قيادات الجيوش وأفرع القوات المسلحة الرئيسية ، وبدأت القوات المسلحة تنفيذ هذه العمليات ، التي وصلت في حجمها الى عمليات كتائب مشاة أو صاعقة مدعمة » ! .

ومعنى هذ الكلام أن القوات المسلحة المصرية أصبحت تخوض معارك بطولية تكلفها تضحيات جسيمة ، لا تمثل جزءاً من عملية كبرى ومخطط استراتيجي تحريري ضخم ، كما بدأت في البداية ، وإنما كردود فعل لما تفرضه مقتضيات التصاعد العسكري الإسرائيلي ، الذي يستهدف انهاء حرب الاستنزاف لصالحه ، والتخلص من النظام الناصري ، ووضع نهاية حاسمة لحرب يونية ، التي تبين أنها لم تكن حرباً ! وإنما كانت مجرد معركة على طريق الصراع العربي الإسرائيلي ! .

لذلك لا غرابة إذا دعا عبد الناصر إلى عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية في مساء يوم ٦ يناير ، وتبعه اجتماع آخر في اليوم التالي ضم المستشارين العسكريين السوفييت ، ثم اجتماع مشترك ثالث في

١٠ يناير . وطرح عبد الناصر قضية جدوى الاستمرار في حرب الاستنزاف ! .

فعلى حد رواية الفريق محمد فوزي ، فإن السؤال الذي وجهه عبد الناصر إلى القادة جميعاً كان على النحو الآتي :

ـ لقد قررنا حرب الاستنزاف منذ سنتين . هل نستطيع الاستمرار فيها أم أنها سلاح ذو حدين ؟ .

ثم قال عبد الناصر ان العدو قد حقق هدفه في تعطيل كتائب الصواريخ ، وكانت نسبة الخسائر من القصف الجوي المعادي كبيرة . وان هدف اسرائيل هو منع القوات المسلحة المصرية من عبور القناة، عن طريق السيطرة الجوية وضرب وسائل الدفاع الجوي في النسق الأول والنسق الثاني ، ثم المطارات ، وفي نفس الوقت يستمر القصف الجوي على القوات . « وبذا يضمنوا عدم عبور القوات المصرية للقناة » .

على أن الفريق محمد فوزي قدم لعبد الناصر موقف القوات المسلحة عموماً حتى آخر عام ١٩٦٩ . وفيه ذكر أنه تم الانتهاء من بناء حجم القوات المسلحة المقرر في الخطة ! ، عدا النقص المطلوب استكماله في الطيران والدفاع الجوي ، وأن خسائر القوات المصرية « قليلة إذا قسناها بمعاناة وخسائر العدو » ! . وساق احصائية ، لا تعزز وجهة نظره بقدر ما تعزز وجهة نظر عبد الناصر ! ، فقد أورد فيها أن العدو قام بحوالي ٣٥٠٠ طلعة طائرة في عام ١٩٦٩ « لضرب وسائل الدفاع الجوي المصري وقواته وقوات الجبهة » ، استخدم فيها أحسن طائراته في المعارك الجوية التي جرت مع الطائرات المصرية ، وأمكن له تدمير ٢ سريتي مدافع ٣٧ مم ، و١٠ مدافع ميدان ، و١٩ مدفع مضاد للدبابات . بينما قامت قواتنا الجوية بعدد ٢٩٠٠ طلعة جوية « للحماية » ! ، منها ١٧٠ طلعة طائرة ضد أهداف أرضية ، و٧٠ طلعة استطلاع جوي . وكانت خسائر العدو إحدى عشرة طائرة مختلفة الأنواع . وقال انه جرت ٢٢ معركة جوية مع العدو ، اشتركت فيها ١٢٠

طائرة مقاتلة مصرية ضد ١٣٠ طائرة اسرائيلية ، وكانت خسائرنا ٢٣ طائرة ، وخسائر العدو ١٤ طائرة ! .

على أن هذه الصورة المتفائلة نوعاً ! . لم تلبث أن تحطمت سريعاً بعد أن بدأت اسرائيل غاراتها في العمق المصري منذ يوم ٧ يناير ١٩٧٠ . وعندئذ أدرك عبد الناصر أن الاعتماد على تقديرات قيادته العسكرية وتفاؤلاتها لن تكون له سوى نهاية واحدة ، هي ضياع نظام حكمه وضياع معركة التحرير ، فقام بزيارته السرية الى الاتحاد السوفيتي في يوم ٢٢ يناير ، التي صارح فيها القادة السوفييت بحقائق الموقف دون تزويق ، وأعلن ـ حسب رواية الفريق فوزي ـ أن « الشعب المصري يمر الآن في مرحلة حرجة ، فاما أن نسلم بطلبات اسرائيل ، أو نستمر في القتال ! » . ، وأبدى استعداده للتخلي عن الحكم لزميل آخر يمكنه التفاهم مع الولايات المتحدة .

وهذه الرواية تتفق مع رواية هيكل التي سبق أن أوردناها ، وبالتالي فهي ترسم الصورة الحقيقية التي انتهت اليها حرب الاستنزاف في أوائل عام ١٩٧٠ ، والمسؤول عنها بطبيعة الحال القيادة العسكرية وخطتها الفاشلة التي عجزت عن التنبؤ بردود فعل العدو الاسرائيلي ، واستنفدت طاقة الجيش المصري في سلسلة من ردود الأفعال التي ابتعدت به عن معركة التحرير الحقيقية .

وفي هذا الضوء يمكن تقدير أهمية زيارة عبد الناصر السرية للاتحاد السوفيتي في ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، فقد لعبت دور الرافعة الهائلة التي انتشلت القوات المسلحة المصرية من المستنقع الذي تحولت اليه حرب الاستنزاف ، والبركة الراكدة التي صارت تسبح فيه ـ إلى المجرى الرئيسي لحرب التحرير ، وهو المجرى التي تمكنت فيه مصر (أولاً) من تحييد التفوق الاستراتيجي الجوي الاسرائيلي ، ثم انتقلت (ثانياً) الى مرحلة العبور .

ولما كانت هذه « النقلة » قد تمت بمحض الوسائل السياسية ـ لا العسكرية ـ فمن هنا تصدق تلك الحقيقة التي تحدث عنها « إيجال يادين » ، وهي أن الأدوات التي تستخدم في الاستراتيجية ، غالباً ما تختلف عن

الأدوات التي تستخدم في التكتيك . فان الاستراتيجية قد تلجأ أحياناً الى الوسائل السياسية لتحقيق ، أو لخلق ظروف أفضل لاتخاذ قرارات تكتيكية . وعندما تنجح مثل هذه الوسائل ، فإنها توفر كثيراً من الدم والعرق » ! .

وفي الحق أنه يمكن فهم حجم النقلة التي حققتها زيارة عبد الناصر السرية لموسكو في ٢٢ يناير ١٩٧٠ في مجال الموازنة العسكرية الاستراتيجية مع اسرائيل ، باستعراض حجم العتاد الذي وافق مجلس السوفييت الأعلى على اعطائه لمصر في أثناء هذه الزيارة . فقد تضمن الآتي :

أولاً ـ امداد مصر بـ ٣٢ كتيبة صواريخ سام / ٣ ، بأفرادها ومعداتها وأجهزتها ، وأسلحتها المعاونة من فرق الدفاع الجوي للاتحاد السوفيتي ، مكونة بذلك فرقة دفاع جوي كاملة . وبحيث تصل إلى مواني مصر في خلال شهر واحد ، وتعمل تحت القيادة المصرية ، لأغراض الدفاع الجوي عن العمق المصري .

ثانياً ـ امداد مصر بقوة ثلاثة لواءات جوي كاملة من ٩٥ طائرة ميج معدلة بالمحرك الجديد ٥١١ ي ، بالقادة والطيارين والموجهين والفنيين السوفييت ، وبأجهزتها وراداراتها للانذار والتوجيه ، والمعدات الفنية والعربات . وأن توضع تحت القيادة المصرية للمساهمة في الدفاع الجوي عن العمق المصري . وبحيث تصل خلال شهر . هذا بالاضافة الى ٥٠ طائرة سوخوي ٩ ، وعدد ١٠ طائرات ميج تدريب ، وعدد ٥٠ موتور طائرة ميج ٢١ المعدلة ، لتركيبه في طائرات ميج ٢١ الموجودة في مصر .

ثالثاً ـ امداد مصر بـ ٤ أجهزة رادار ب١٥ ، لرفع كفاءة الانذار الجوي في شبكة الدفاع الجوي .

رابعاً ـ يعتبر تواجد الجنود السوفييت في مصر تواجداً مؤقتاً ، لحين استكمال تدريب اللواءات المصرية من قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية في مراكز التدريب بالاتحاد السوفيتي ومصر وفي وقت واحد ، وعندئذ يعود الأفراد السوفييت الى وطنهم .

وقد رتب الفريق محمد فوزي ، الذي رافق عبد الناصر في زيارته السرية ـ كما ذكرنا ـ الترتيبات اللازمة مع المارشال جريشكو ، وزير الدفاع السوفيتي ، لتدريب ثلاثة لواءات كاملة من الدفاع الجوي (صواريخ سام / ٣) ، ورفع مستوى لواءات كاملة من القوات الجوية (ميج / ٢١) بقوة لواء دفاع جوي وسرب قوات جوية بالدور لمدة ثلاثة أشهر في الاتحاد السوفيتي . وعلى أن يتم في نفس الوقت تدريب مثل هذا العدد في مصر .

وقد تحددت واجبات مصر في هذه الصفقة في تجهيز الدفاعات والتحصينات والمرافق الانشائية للمعدات الجديدة ، بحيث تكون جاهزة في الأماكن التي تخططها القيادة العسكرية المصرية قبل وصول المعدات السوفيتية الى مصر . ويقول الفريق محمد فوزي انه وعد أمام عبد الناصر والقادة السوفييت في ذلك الوقت ، بتجهيز مواقع الصواريخ سام / ٣ . وعددها ٣٢ موقعاً ، وأجهزتها الفنية والادارية ، في خلال فترة زمنية أقصاها ٤٠ يوماً ! .

وقد نفذ الإتحاد السوفيتي تعهده بالفعل . ففي يوم ٢٥ فبراير ١٩٧٠ ، أي بعد شهر كامل من وصول عبد الناصر إلى القاهرة في ٢٥ يناير ١٩٧٠ ـ وصلت المعدات والصواريخ السوفيتية ـ كما ذكرنا . وقد وصلت تحت حماية الأسطول السوفيتي ، وباتت ليلة واحدة في مناطق سرية مخفاة في غرب وشرق الاسكندرية ، ثم اتجهت الى غرب وشرق القاهرة بعد أن تم ترك بعض الوحدات في كل من الاسكندرية وجناكليس والمحلة ، وتمركزت الغالبية في مواقع صواريخ الدفاع الجوي التي كان يشغلها لواءات الدفاع الجوي المصري في القاهرة وكوم أوشيم وبني سويف . كما وصلت اللواءات الجوية من طراز ميج / ٢١ المعدلة ، بـ طياريها السوفييت في نفس الوقت ، وتمركزت أيضاً في قواعد جناكليس وكوم أوشيم وبني سويف .

ويتواجد ٣ لواءات جوية ميج / ٢١ معدلة وكاملة المعدات والطيارين والمساعدين والموجهين والفنيين السوفييت في القواعد الجوية المصرية في العمق ، أسند اليها اعتباراً من أول مارس ١٩٧٠ ، واجب الدفاع عن العمق المصري .

وقد كان على الجانب المصري تنفيذ تعهده بدوره . أي بتجهيز مواقع الصواريخ سام ٣ ، وعددها ٣٢ موقعاً ـ كما ذكرنا ـ مع أجهزتها الفنية والرادارية ، في خلال فترة زمنية أقصاها ٤٠ يوماً . وهو ما تعهد بتنفيذه الفريق محمد فوزي . ولتنفيذ ذلك فقد سارع عبد الناصر عقب عودته الى القاهرة من موسكو في ٢٥ يناير ١٩٧٠ ، بدعوة مجلس الوزراء الى الانعقاد في اليوم التالي ، واستصدر منه اعتماداً من بند الطوارىء قدره ١١٠ مليون جنيه ، وتم التعاقد مع جميع شركات مقاولات التشييد والبناء والطرق من القطاع العام والخاص ، كما تم توفير جميع خامات البناء والتشييد ، وأسند الى اللواء جمال محمد علي ، على رأس مجموعة من قادة وضباط وجنود ووحدات ادارة المهندسين العسكريين ، تنفيذ هذه العملية الهائلة .

على هذا النحو بدأت معركة بناء حائط الصواريخ في مصر ، وهي معركة تتخبط الآراء فيها تخبطاً غريباً داخل المصادر العسكرية المصرية ، بل وداخل المصدر العسكري المصري الواحد ! ، رغم قلة هذه المصادر وغلبة الطابع الحماسي والرغبة في اخفاء أخطاء القيادة المصرية عليها ! ، وسيطرة مدرسة التوجيه المعنوي على الكثير من موادها وأغراضها ، وتهرب الكثير منها من التعرض للمسائل الشائكة .

فقد أورد الفريق محمد فوزي في مذكراته عن «حرب السنوات الثلاث» ، وهي سيرة ذاتية جداً سوف نتعرض لها فيما بعد ـ ثلاث قصص ـ على الأقل ـ عن معركة بناء حائط الصواريخ ، حدد فيها تواريخ مختلفة للانتهاء من بناء هذا الحائط ! . فقد ذكر أنه نفذ وعده أمام السوفييت وعبد الناصر في موسكو بتجهيز مواقع الصواريخ سام / ٣ في خلال فترة زمنية أقصاها ٤٠ يوماً ، وأنه ـ حسب قوله ـ ظل يتابع بنفسه هذه العملية الضخمة ، حتى أمكن اتمامها قبل يوم واحد من انتهاء المهلة .

فعلى حد قوله : « كانت متابعة هذه العمليات ـ على اتساع نطاقها وتشعبها ـ يتم بمعرفتي شخصياً ، ومساء كل يوم ، تطبيقاً لجدول عمل وانتاج يومي لكل شركة ولكل قطاع . كما كان الحساب الختامي للانتاج الفعلي

يصرف كل أسبوع . وهكذا بعد مجهود متصل يومياً ، وتضحيات وقعت للعاملين نتيجة قذف العدو بطائراته على المواقع تحت الإنشاء ، أتممت هذه المهمة في اليوم التاسع والثلاثين ـ أي قبل الميعاد الذي قطعته على نفسي أمام الرئيس عبد الناصر والقادة السوفييت في الكرملين يوم ٢٥ / ١ / ١٩٧٠ » .

ومعنى هذه الرواية من الفريق محمد فوزي ، أنه أتم تجهيز مواقع صواريخ سام / ٣ ، وعددها ٣٢ موقعاً ، مع أجهزتها الفنية والرادارية في يوم ٥ مارس ١٩٧٠ ! .

على أن الفريق محمد فوزي يعود في نفس المذكرات ، فيذكر (ص ٣٠٥) أن استكمال حائط الصواريخ غرب القناة ، كان في شهر ابريل ١٩٧٠ . فهو يقول : « وبعد استكمال حائط الصواريخ غرب القناة في شهر ابريل ١٩٧٠ ، انتقلت المواجهة الجوية مع طيران العدو الى قوات الدفاع الجوي » .

ثم يعود مرة ثالثة (ص ٣٢١) فيسجل أن مواقع الصواريخ لم تكن قد استكملت في شهر ابريل ! . فقد ذكر أن طيران العدو بدأ يركز قذفه بكثافة على « مواقع الصواريخ تحت الانشاء » . ففي يوم ١٤ و١٥ ابريل ١٩٧٠ ، بدأ غارات كثيفة ، مستخدماً كل قوته الجوية الحديثة من طراز سكاي هوك والفانتوم ، على المنطقة غرب القناة ، في أربع غارات يومياً ، قاذفاً أكثر من عشرة آلاف طن متفجرات يومياً . وخلال اليومين وصل قذف العدو الى معدل تأثير قنبلة ذرية زنة ٢٠ ألف طن على المنطقة ، والتي شملت بالذات منطقة رقبة الوزة . واستمر العدو في غاراته المركزة ضد مواقع الصواريخ ، مستخدماً أكفأ طياريه وطائراته الحديثة من طراز سكاي هوك والفانتوم في سباق مع الزمن ، ضد مواقع سام ٣ ، والمدافع ٢٣ مم الرباعي الموجه ، وصواريخ سام / ٧ ، والإرادة وقوة العزيمة من المصريين القائمين على استكمال مواقع الصواريخ ، حتى نهاية يوليو ١٩٧٠ .

ومعنى ذلك أن استكمال مواقع الصواريخ كان في نهاية يوليو ١٩٧٠ . وهو تخبط غريب من قائد عام الجيش المصري في ذلك الحين ! ، لأن الفريق

محمد علي فهمي ، قائد الدفاع الجوي ، يؤكد أن حائط الصواريخ لم يستكمل على الصورة النهائية إلا في الساعات القليلة التي سبقت وقف اطلاق النار يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ .

وفي الحقيقة أنه يجب علينا لتوضيح هذا الغموض أن نفرق بين إقامة مواقع الصواريخ في جبهة القناة ، وبين اقامتها في العمق المصري غرب القناة . فمن الواضح من قرارات مجلس السوفييت الأعلى بخصوص صواريخ سام / ٣ والمعدات الحربية الأخرى في زيارة عبد الناصر السرية السالفة الذكر ، أنه حدد الغرض منها « بالدفاع عن العمق المصري » ، وليس الدفاع عن منطقة القناة ! . وهذا ثابت من النصوص الخاصة بامداد مصر بـ ٣٢ كتيبة صواريخ سام / ٣ ، كما هو ثابت من النصوص الخاصة بامداد مصر بثلاثة لواءات جوي كاملة .

ومعنى ذلك أن مواقع الصواريخ التي كان على الفريق محمد فوزي اقامتها في مدى زمني أقصاه أربعون يوماً ، كانت تقتصر على العمق المصري وراء جبهة القناة ، ولا تمتد إلى منطقة القناة ! .

والسؤال الآن : هل استطاع الفريق محمد فوزي بالفعل الانتهاء من بناء هذه المواقع في الميعاد المحدد أي في يوم ٥ مارس ١٩٧٠ ؟ .

ان الثابت من المصادر الإسرائيلية أن العمل في بناء الصواريخ قد بدأ بالفعل في فبراير ١٩٧٠ ، وهو موعد يتفق مع رواية الفريق محمد فوزي . فقد عاد عبد الناصر إلى مصر بعد ظهر يوم ٢٥ فبراير ، واعتمد مجلس الوزراء المبلغ اللازم للانشاءات في اليوم التالي ، وجرى الاتفاق مع شركات البناء والطرق ، وتوفير المواد اللازمة في الأيام التالية . وبالتالي ، فمن المعقول أن عمليات البناء تكون قد بدأت بالفعل في فبراير ١٩٧٠ .

على أنه وفقاً للمصادر الاسرائيلية أيضاً ، فإن طائرات الاستطلاع الاسرائيلية اكتشفت عمليات البناء قبل اتمامه . ذلك أن الفترة التي تمت عمليات البناء خلالها هي فترة غارات العمق الاسرائيلية (٧ يناير ـ ١٨

ابريل) حيث كان في وسع الطائرات الإسرائيلية الدخول في سماء مصر والخروج منها كما تشاء . وفي البداية لم تعرف القيادة الإسرائيلية الغرض من هذه التحصينات ، فقد ظنت ـ وفقاً لـ« شيف » Schift في : « فانتوم فوق النيل » أن المصريين يقومون ببناء خط استحكامات جديد ، وعلى الرغم من أن عمليات الحفر والدشم كانت تتم على طراز مختلف ، إذ كانت تبنى على أساس موقعين متقاربين ، يفصل بينهما وبين الموقعين التاليين مسافة بعيدة ، إلا أن القيادة الإسرائيلية قررت تدمير هذه التحصينات من باب الاحتياط . وهو ما تم تنفيذه ابتداء من أول مارس ١٩٧٠ ، فقد أخذ سلاح الطيران الإسرائيلي يقصف هذه المواقع بشكل منتظم ، لمنع اقتراب هذا النظام الدفاعي من القناة . وفي الفترة من يوم أول مارس حتى يوم ٢٥ منه شنت الطائرات الاسرائيلية تسعة عشر هجوماً على مواقع الإنشاءات ، مسببة خسائر فادحة في الأرواح والمعدات ! .

ومعنى هذا الكلام أن محاولة بناء مواقع الصواريخ لم تتم في الفترة التي تحددت للفريق محمد فوزي ، وهي فترة الأربعين يوماً . وقد ترتب على ذلك الاكتفاء بسد الطريق في وجه غارات العمق الاسرائيلية ضد المواقع الرئيسية ، كمرحلة أولى ، وتأجيل التقدم بحائط الصواريخ الى منطقة القناة مؤقتاً، فأقيم نظام دفاعي بالصواريخ يديره السوفييت بالقرب من المراكز الحيوية في مصر ، وهي القاهرة والاسكندرية وخزان أسوان . وعندما تم ذلك استؤنفت محاولات التقدم بحائط الصواريخ الى منطقة القناة .

ووفقاً للفريق محمد علي فهمي ، فان التفكير كان يشغل بال قيادة الدفاع الجوي في كيفية التقدم بحائط الصواريخ الى منطقة القناة ، وكانت هناك وجهتا نظر :

الأولى ، وترى القفز بحائط الصواريخ دفعة واحدة الى الأمام ، واحتلال مواقع ميدانية « دون تحصينات » ، وقبول الخسائر المترتبة على ذلك ، وذلك لحين إتمام إنشاء التحصينات تحت حماية هذه القواعد .

أما وجهة النظر الثانية ، فكانت ترى الوصول بحائط الصواريخ إلى منطقة القناة على وثبات ـ أو ما أطلق عليه حينئذ « أسلوب الزحف البطيء » . وذلك بأن يتم انشاء تحصينات كل نطاق ، واحتلاله تحت حماية النطاق الخلفي له . وهكذا .

وقد اشترك في مناقشة وجهتي النظر هاتين كل القادة على أعلى المستويات ، واستقر الرأي على الأخذ بوجهة النظر الثانية ـ أي الزحف البطيء .

وبالفعل ، فقد تم انشاء مواقع النطاق الأول شرقي القاهرة ، وتم احتلالها بالصواريخ دون أي رد فعل من جانب العدو . واستغلالاً لهذا النجاح ، تقرر إنشاء ثلاثة نطاقات جديدة تمتد إلى منتصف المسافة من القاهرة إلى جبهة القناة . ووضعت لذلك خطة دقيقة وطموحة ، إذ كان على قوات الدفاع الجوي انشاء التحصينات الميدانية اللازمة لعدد ٣٤ قاعدة صواريخ ، وتجهيز مراكز القيادة والسيطرة وتمهيد الطرق والمدقات ، وتحريك قواعد الصواريخ ، واحتلالها لمواقعها ، ومعها وسائل الدفاع المضاد للطائرات، ووسائل الانذار اللازمة . كما شملت خطة الاحتلال دفع مجموعات من مهندسي الالكترونيات لضبط واختبار وتجهيز هذا العدد الكبير من المعدات . وكان من الضروري أن تتم معظم هذه الأعمال بنجاح تام في تناسق كامل وبدقة متناهية .

ومن الغريب أن الفريق محمد فوزي يؤيد هذا الكلام ، رغم أنه يختلف عما ذكره من أنه أتم تجهيز مواقع صواريخ سام / ٣ وعددها ٣٢ موقعاً في ٥ مارس ١٩٧٠ ! . فقد ذكر أن خطة بناء حائط الصواريخ سام /٣غرب القناة اقتضت : اما وضع تجمع الصواريخ سام / ٣ والمدافع ٢٣ مم الرباعية الموجهة وأسلحة ومعدات الدفاع الجوي المكملة للحائط ، دفعة واحدة في مواقعها غرب القناة ـ أو يتخذ أسلوب الزحف البطيء من منطقة شرق القاهرة الى منطقة غرب القناة . ففضلت الأسلوب الثاني ، لأغراض الأمان ، وذلك بانشاء مواقع لنطاق صواريخ محصن شرق القاهرة ، يحمي

نطاقاً آخر تحت الانشاء شرقاً ، يحتل بواسطة صواريخ النطاق الأول ، ثم انشاء نطاق ثالث تحت مظلة وحماية النطاق الثاني ، وهكذا .

على أن العدو الإسرائيلي لم يلبث أن اكتشف اقتراب النطاقات الدفاعية للصواريخ سام / ٣ وملحقاتها إلى منطقة غرب القناة ، فبدأ يركز على ضرب المواقع تحت الانشاء التي تبني بالأسمنت المسلح ، أو الحوائط المسبقة الصنع ، التي كانت تنقل من مصانع قرب القاهرة . وكانت قنبلة واحدة زنة ألف رطل تلقى على الموقع قبل أن يجف تبطل استخدام الموقع نهائياً ، ويجري البحث عن موقع آخر قريب ! .

ويقول الفريق فوزي ان العدو بدأ يركز غاراته بكثافة ضد مواقع الصواريخ تحت الانشاء في يوم ١٤ و١٥ ابريل ١٩٧٠ . ففي هذين اليومين - كما سبق أن أوردنا - أخذ يشن غاراته بواقع أربع غارات يومياً ، قاذفاً أكثر من عشرة آلاف طن من المتفجرات في اليوم الواحد ! . وبذلك وصل قذفه في اليومين إلى معدل قنبلة ذرية زنة ٢٠ ألف طن ! . واستمر بعد ذلك في غاراته المركزة ضد مواقع الصواريخ .

على أنه في يوم ١٨ ابريل جرى الاشتباك بين الطيارين السوفييت والطيارين الاسرائيليين فوق منطقة السخنة وجبل عتاقة ، وانقطعت على أثر ذلك الغارات الإسرائيلية في العمق . وبذلك سنحت الفرصة لحائط الصواريخ للتقدم نحو منطقة القناة . وقد لعبت التشكيلات الجوية المصرية دوراً هاماً في المساعدة المباشرة لرجال الدفاع الجوي والعاملين في انشاء مواقع الصواريخ ، حين قامت - كما ذكرنا - بغارات مركزة على مواقع العدو في سيناء فيما بين يومي ١٨ و ٢٤ ابريل ، بلغ عددها احدى عشرة غارة .

وعلى هذا النحو تمركزت قبل أواخر ابريل ١٩٧٠ نحو ٢٧ كتيبة صواريخ سام/٣، ومعها المدافع ٢٣ مم، وصواريخ سام ٧ ، والمدافع المضادة للطائرات ١٠٠ مم - ٥٧ مم - ٣٧ مم ، والتي كانت موجودة أصلا في المنطقة. وتم التنسيق بين قطاعات الدفاع الجوي في المنطقة ، كما دعم كل

قطاع بأجهزة راداز التوجيه ، وربطت بمواصلات مع أجهزة الانذار . وهكذا تكون أضخم تجمع لصواريخ سام / ٣ والأسلحة المضادة للطائرات في منطقة غرب القناة ، مكوناً الفرقة ٨ دفاع جوي ، مع وجود منطقة دفاع جوي منفصلة في بور سعيد .

على هذا النحو انتهت المرحلة الأولى من مراحل بناء حائط الصواريخ في مصر ، وقد تمت في عمق الأراضي المصرية قرب منطقة القناة ، وبذلك أمكن تحصين مصر ضد أية غارات عمق اسرائيلية تتم مستقبلاً . واذا استعدنا مقررات مجلس السوفييت الأعلى في أثناء زيارة عبد الناصر السرية في يناير ١٩٧٠ ، فإن هذا الدور يتمشى تماماً مع ما نصّت عليه هذه المقررات من حماية العمق المصري ، وبه قضت مصر على الاستراتيجية الهجومية التي بدأتها اسرائيل بغارات العمق في ٧ يناير ١٩٧٠ ، والتي علقت عليها أهمية كبيرة وآمالاً عظاماً .

وقد كانت المرحلة الثانية من مراحل بناء حائط الصواريخ ، هي التي تتصل بمعركة التحرير . وتقوم على الدخول بحائط الصواريخ في منطقة القناة ذاتها ، لتحييد التفوق الجوي الاستراتيجي الاسرائيلي من جهة ، والعبور الى سيناء لتحريرها تحت مظلة حائط الصواريخ من جهة أخرى . ومعنى ذلك الاصطدام بالاستراتيجية الدفاعية الاسرائيلية التي انتقلت اليها اسرائيل بعد فشل الاستراتيجية الهجومية ، وتقوم على الاحتفاظ بتفوقها الاستراتيجي في جبهة القناة .

وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن أولى محاولات التقدم بحائط الصواريخ في جبهة القناة بدأت في الأيام الأولى من شهر مايو ١٩٧٠ ، بعد تجدد الاشتباكات بالمدفعية على القناة . ولكنها تنسب تخطيط هذه المحاولة الى السوفييت ، وهو أمر نشك فيه لسببين : الأول ، التزام السوفييت بالدفاع عن العمق المصري فقط ، وفقاً لمقررات مجلس السوفييت الأعلى . والسبب الثاني ، أن بناء مواقع الصواريخ كان التزاماً مصرياً وليس التزاماً سوفييتياً . وعلى ذلك فنحن ننسب مسؤولية هذا الدور إلى القوات المسلحة المصرية .

وقد قامت أولى هذه المحاولات ـ كما تقول المصادر الإسرائيلية ـ على إعداد مواقع الصواريخ في منطقة القناة في عملية خاطفة تستغرق بضعة أيام . ولكن رد الفعل من جانب الطيران الإسرائيلي جاء سريعاً ، فعلى مدى العشرين يوماً التالية من شهر مايو (فيما عدا يوم ١٢ مايو !) ، شنت الطائرات الإسرائيلية ٤٣ غارة عنيفة على التحصينات التي أقامها المصريون ، منها ٢٠ غارة في قطاع القناة ، و١٧ غارة في القطاع الجنوبي ، و٦ غارات في القطاع الشمالي . وبذلك فشلت هذه المحاولة ! .

ومنذ بداية شهر يونية بدأ المصريون محاولة أخرى تقوم على نصب « كمائن صواريخ » للطائرات الإسرائيلية . فكانوا في خلال الليل يدفعون ببعض كتائب الصواريخ بالقرب من القناة ، ويجرون عمليات التمويه اللازمة لها ، حتى إذا اقتربت الطائرات الإسرائيلية في الصباح ، انطلقت الصواريخ لتصيبها في الصميم .

وقد شرح الفريق محمد فوزي قصة هذه المحاولة بشيء من التفصيل . فأورد أنه على الرغم من أن التجمع الرئيسي الصواريخ سام / ٣ وأسلحة الدفاع الجوي الأخرى كان متمركزاً في غرب القناة ، إلا أن هذا التجمع الرئيسي كان يحتاج إلى مواقع تبادلية ومواقع هيكلية ومواقع احتياطية ، تتيح له التحرك خلالها وتنسيق نيرانه في كافة القطاعات . وإذا علمنا أن كل كتيبة صواريخ كانت تحتاج إلى ٦ دشم وملاجيء للأجهزة والصواريخ وأن التجمع كله كان به أكثر من ٢٥ كتيبة ، فمعنى ذلك أن التجهيزات المطلوبة للمواقع الأصلية كانت تبلغ ١٥٠ منشأة هندسية أسمنتيه ، ومثلها للمواقع التبادلية ، ومثلها للمواقع الهيكلية ، ومثلها للمواقع الاحتياطية ! .

وقد كان على القيادة العسكرية المصرية التقدم بهذا التجمع ، الذي أخذ شكل مستطيل مغلق ، تمتد واجهته لمسافة ١٠٠ كيلومتراً ، من القنطرة شمالاً إلى جبل عتاقة جنوباً ، ويمتد عمقه لأكثر من ٣٠ كيلومتراً ـ إلى حافة القناة ، حتى يمكن لحائط الصواريخ أن يغطي أي هجوم مصري شرق قناة السويس في الأراضي المحتلة في سيناء .

على أن معدل انشاء القواعد التبادلية والاحتياطية كان قد استعصى في ذلك الحين ، نتيجة لتدخل الطيران الإسرائيلي المستمر في المواقع القريبة من الشاطىء الغربي للقناة . لهذا السبب أصدر الفريق محمد فوزي تعليماته إلى اللواء محمد علي فهمي (الفريق فيما بعد) ، وهو قائد قوات الدفاع الجوي ، لدفع ٣ كتائب صواريخ سام / ٣ بعد الغروب الى أماكن غير معروفة للعدو قرب شاطىء القناة ، مستغلاً أماكن ثغرات الرادار على الارتفاع الواطىء ، والقيام بعمل « كمين صواريخ » لطائرات العدو التي تقترب للاغارة فجر كل يوم ، بحيث يعود كمين الصواريخ الى مواقعه الحصينة في صباح اليوم التالي . وقد وقعت طائرات الفانتوم وسكاي هوك في هذا الكمين ، الذي تعاونت معه كتائب الصواريخ الأخرى الموجودة في نفس القطاع .

على أن الطائرات الإسرائيلية لم تلبث أن اكتشفت ثلاث منصات اطلاق صواريخ ، وقامت بتدميرها ، وبذلك فشلت هذه المحاولة أيضاً ! .

على أنه في تلك الأثناء ، وبينما كانت هذه المحاولات البطولية والمصيرية الهائلة تجري لدفع الصواريخ المصرية الى منطقة القناة ، وقلب ميزان القوى الاستراتيجي بين مصر واسرائيل ـ كانت القيادة العامة للقوات المسلحة المصرية تشغل بالها بهدف عسكري صغير ! ، للحصول على مكسب دعائي أمام الجماهير المصرية ، ولكنه كلف القوات المسلحة غالياً ! . وهذا الهدف هو الحصول على أسرى أحياء من العدو ! .

فبينما كان عبد الناصر يلقي خطاب أول مايو ١٩٧٠ ، كان الجيش الثاني يدفع بكتيبة كاملة من الصاعقة عبر قناة السويس في القطاع الشمالي ، للحصول على أسرى . وقد هاجمت هذه الكتيبة احدى نقاط العدو على الشاطىء الشمالي للقناة شمال القنطرة ، ثم دفعت منه ثلاث دوريات كمائن للحصول على أسرى . وقد حصلت هذه الكمائن بالفعل على أسيرين جرحى ، ولكن أحدهما مات قبل العبور ، ومات الآخر أثناء العبور ! ، وبذلك أخفقت الكتيبة في مهمتها الأساسية ! .

على أن مسألة الحصول على أسرى أحياء ، أصبحت الشغل الشاغل

للقيادة العامة ! . فكما يقول الفريق محمد فوزي : « كان لا بد من تنفيذ أوامر القيادة العامة للقوات المسلحة بضرورة الحصول على أسرى احياء من العدو ، وحاولت قواتنا المسلحة الحصول على أسرى ليلاً ونهاراً ، ولم تنجح إلا في الحصول على جثث ! ، حيث كان القتال شرقاً بين دورياتنا والعدو ، وتدخل مدفعية العدو وقواته الجوية ، حائلاً دون سحب الأسرى الأحياء .

عند ذلك تم التخطيط للحصول على أسرى في كل القطاعات بالجبهة . وركز الجيش الثاني على المنطقة من شمال القنطرة حتى رأس العش في المنطقة التي تسمى رقبة الوزة ، حيث كانت القوات منعزلة ولا يوجد عمق للدفاع الإسرائيلي يحمي مواقعهم . ووضعت المنطقة لعدة أيام طوال شهر مايو ١٩٧٠ تحت رقابة دقيقة من جانب القوات التي أسندت اليها العملية ، حتى أمكن التعرف على الروتين اليومي لأسلوب تحرك رتل الامداد الاسرائيلي ، الذي كان يتقدمه أفراد من المهندسين والمشاة لتفتيش الأرض والسواتر لتأمين تحركه ، بينما تحميه طائرتا ميراج في الذهاب والعودة على موجات متواصلة .

وفي ليلة ٢٩ / ٣٠ مايو ، تم تنفيذ عملية ضخمة للحصول على أسرى أحياء من رتل الامداد ، عبرت بمقتضاها كمائن من أفراد الكتيبة ٨٣ صاعقة واللواء ١٣٥ مشاة القناة في منطقتين : احداهما شمال القنطرة مباشرة ، والأخرى جنوب رأس العيش ، وتمكنت من إنزال المفاجأة بالرتل الاسرائيلي المدرع ، وتدميره . وفي هذه المرة نجحت القوة المصرية في الحصول على أسيرين اسرائيليين أحياء برتبة شاويش مظـلات ، وكان أحدهما مصاباً إصابة شديدة . وقد ابتهجت القيادة العامة لهذا النجاح ، وأمرت بنقل الأسير السليم ، الذي نقل الى بورسعيد ، بطائرة خاصة إلى القاهرة ، وتم نقل الأسير الجريح بطائرة هيلوكوبتر الى المستشفى العسكري بالقاهرة ! .

ولكن في اليوم التالي كانت القوات المسلحة المصرية تتكلف غالياً ثمناً لهذين الأسيرين الهزيلين ». ولندع الفريق محمد فوزي يروي رد الفعل الإسرائيلي قائلاً :

« منذ أول ضوء يوم أول يونيو ١٩٧٠ ، حولت القوات الجوية الإسرائيلية المنطقة ، من بور سعيد الى القنطرة إلى جحيم من النيران والقنابل ألف رطل والحارقة التابالم ، في إغارات مستمرة نهاراً وليلاً ، لم نشهد مثلها من قبل ! . وقد امتد القصف الجوي إلى كل مواقع الجيوش الميدانية لأكثر من ٢٠٠ طلعة طائرة قاذفة وقاذفة مقاتلة في اليوم الواحد ! . وقد تعرض موقع في « القنطرة غرب » ، للمدفعية المضادة للطائرات عيار ١٠٠ مم ، لقصف جوي مركز ، ألقيت عليه فيه ٨٠ قنبلة ما بين ألف رطل وخمسمائة رطل ! .

« وفي ليلة أخرى ، ولمدة ٤ ساعات متواصلة ، تعرضت « جزيرة البلاح » لقصف جوي من ١٢ قاذفة قنابل ، استخدمت قنابل ١٠٠٠ رطل و٥٠٠ رطل ، وقنابل مسامير تنفجر في الجو ، وقنابل النابالم ! .

« وفي يونيو ١٩٧٠ ، نشرت جريدة الأهرام لمراسل شاهد منطقة القصف الجوي قوله : « كأنه سطح القمر المملوء بالعديد من حفر القنابل متعددة الأنواع ، ومنها ما فجر ينابيع مياه جوفية ! » .

وعلى هذا النحو كانت القيادة المصرية تضيف لمتاعبها وأعبائها الجسيمة ، من أجل تحقيق أهداف دعائية لا أهمية لها ، الأمر الذي كان يعطل بالضرورة الهدف الاستراتيجي الأسمى ، وهو نقل حائط الصواريخ الى الشاطىء الغربي لقناة السويس - وهو ما أثبتت الأيام أنه كان الخطوة الصحيحة الأولى في معركة التحرير .

ومن الغريب أن المصادر العسكرية لا تقدم تفصيلات كثيرة عن هذا الإنجاز الهائل .

فقد اكتفى الفريق محمد فوزي بالحديث عن كمائن الصواريخ بالقرب من شاطىء القناة ، وبالغ في الآثار التي ترتبت عليها ، فنسب اليها مرحلة تساقط طائرات الفانتوم وسكاي هوك الاسرائيلية ، وقال : « وهكذا بدأت مرحلة تساقط طائرات العدو ، كما استمرت أعمال انشاءات مواقع الصواريخ

الاحتياطية والتبادلية ، وأخذ التجمع (الصواريخ) يزحف ببطء إلى الشاطىء الغربي لقناة السويس ، وكانت قمة هذا الصراع في أواخر يونيو وطوال شهر يوليو ١٩٧٠ » .

أما الفريق محمد علي فهمي ، قائد قوات الدفاع الجوي المصري ، فلم يحدد تواريخ لمراحل زحف حائط الصواريخ من العمق المصري إلى شاطىء القناة ، وإنما اكتفى بعرض وجهتي النظر داخل قيادة قوات الدفاع الجوي ، بين القفز بحائط الصواريخ دفعة واحدة الى الأمام ، وأسلوب الزحف البطيء ، ثم ذكر أنه في صباح يوم ٣٠ يونيو ١٩٧٠ ، فوجئت الطائرات الإسرائيلية بالصواريخ المصرية ، وتكبد السلاح الجوي الإسرائيلي خسائر فادحة لم تكن في الحسبان .

على أن المصادر الإسرائيلية ، من واقع تعاملها اليومي مع حائط الصواريخ أثناء زحفه الى القناة ، قدمت معلومات تفصيلية هامة في هذا الشأن . فوفقاً لهذه المصادر ، فإن المحاولة الأخيرة لتقدم حائط الصواريخ في منطقة القناة ، بدأت في النصف الثاني من شهر يونية ١٩٧٠ ، عندما وضع السوفييت خطة جديدة تعتمد على الحدود الجغرافية التي أراد الأمريكيون حصر نشاط السوفييت العسكري في مصر في نطاقها ، وهي حدود العمق المصري فقط ، بحيث لا يمتد نشاط السوفييت الى منطقة القناة . ففي يوم ٢ يونية ، وبعد فشل المحاولات السابقة لادخال حائط الصواريخ بالقرب من القناة ، جرت مقابلة بين كل من روجرز وسيسكو من جهة ، وبين السفير السوفيتي في واشنطن دوبرينين من جهة أخرى ، وفيها حذرت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي من مد شبكة الصواريخ إلى مسافة تقل عن ثلاثين كيلومتراً من القناة ، على أساس أنه إذا نجح السوفييت في الوصول بحائط الصواريخ الى خط مياه القناة ، فإن ذلك سوف يعطيهم ميزة استراتيجية ضخمة تتمثل في انهاء التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي ، ليس فقط في جبهة القناة ، وإنما في العمق من سيناء ، نظراً لأن شبكة الصواريخ سوف تغطي جزءاً من سماء سيناء . ولكي يعطي الأمريكيون هذا التحذير الثقل اللازم ،

فقد أوضحوا أن أية محاولة سوفيتية لانتهاك حدود هذه المساحة الجغرافية ، سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة تحدياً سافراً يستوجب الرد عليه بشكل مباشر .

وقد كان معنى ذلك ـ من الجانب الآخر ـ أن الأمريكيين يوافقون على الوجود السوفيتي في مصر ، ولكن بشكل محدود ينحصر في العمق المصري ، ولا يقترب من القناة ، التي يمكن أن يحدث منها العبور لتحرير سيناء .

وقد كان في إطار هذه الحدود الجغرافية أن وضعت الخطة الجديدة لادخال الصواريخ إلى منطقة القناة ، وتمثلت في الخطوات التالية :

أولاً ـ ادخال الصواريخ إلى منطقة القناة دفعة واحدة وفي ليلة واحدة ، دون انشاء التحصينات اللازمة لاستقبالها وحمايتها كما كان يحدث في المرات السابقة ، ومعنى ذلك ادخالها ونصبها في العراء .

ثانياً ـ تركيز مواقع الصواريخ في قطاع جغرافي ضيق في القطاع الأوسط من القناة ، على طول شريط يمتد نحو ٧٠ كيلومتراً فقط ، ولا يمتد على طول الجبهة كلها . وقد أقيمت الشبكة في مساحة على شكل مستطيل يوازي القناة من جهة الشرق ، ويمتد من المنطقة المواجهة للاسماعيلية في الشمال ، حتى طريق القاهرة / السويس الصحراوي في الجنوب . وعلى امتداد مساحة هذا المستطيل كانت أقرب مواقع الصواريخ الى القناة تقع على بعد نحو ٢٣ كيلومتراً ، وأبعدها يقع على بعد يتراوح بين خمسين إلى خمس وخمسين كيلومتراً .

ثالثاً ـ زيادة كثافة شبكة الدفاع الجوي المضاد للطائرات . فعلى عكس النظام السابق ، الذي كان يقوم على شكل « خط دفاعي » ، قامت الشبكة الجديدة على شكل انتشار مكثف ومزدحم . وبعد أن كان عدد مواقع صواريخ سام / ٢ يبلغ نحو ستة عشر موقعاً تتناثر على جبهة القناة كلها من بورسعيد شمالاً الى السويس جنوباً ، أصبحت الشبكة الجديدة أكثر كثافة .

رابعاً ـ تم ترتيب وتنظيم مواقع الصواريخ بطريقة جديدة لم يسبق لها

مثيل . فقد كانت الصواريخ قبلاً تقام في شكل صفوف أو أحْزمة أو نطاقات ، يتمتع كل موقع صواريخ فيها بحماية المواقع المجاورة له في نفس الصف أو النطاق ، فأصبحت الصواريخ في النظام الجديد تتجمع في شكل عنقودي ، أو في شكل تجم ، يقع كل منها على مسافة قريبة من التجمع الآخر ، بحيث يتمتع كل موقع صواريخ بحماية عدة مواقع أخرى في نفس الوقت . وفي النظام السابق ، الذي كانت الصواريخ تنتشر فيه في شكل طولي ، حين كانت مواقع الصواريخ تتعرض لهجوم جوي اسرائيل ، كانت تطلق عادة صاروخاً أو صاروخين حتى يتم اسكاتها ـ ولكن في النظام الجديد ، كانت جميع مواقع الصواريخ في التجمعات الجديدة تطلق صواريخها دفعة واحدة .

خامساً ـ أسهم السوفييت اسهاماً كبيراً في تشغيل النظام الدفاعي الجديد . فقد كان هناك طاقم سوفيتي لكل موقع صواريخ ، ولم يكن أفراده يعملون فقط كمستشارين ، وإنما كانوا يقومون باحكام وضبط تشغيل الموقع . ويمكن القول ان مواقع صواريخ سام / ٢ كان يديرها مصريون تحت اشراف الخبراء السوفييت ، أما مواقع صواريخ سام /٣ فكانت تديرها أطقم روسية فقط . ويرجع السبب في ذلك إلى أنه لم يكن قد تم بعد تدريب مصريين على تشغيل الصواريخ الجديدة من طراز سام / ٣ .

وعلى هذا النحو ، وعند نهاية شهر يونية ١٩٧٠ ، كانت قد تمت عملية إقامة حائط الصواريخ ، ودخلت أولى وحدات الصواريخ خلال ليلة ٢٩ / ٣٠ يونية ، من طراز سام / ٣ ، بالاضافة الى عدد ضخم من المدفعية المضادة للطائرات ، في قطاع يمتد بعمق ٣٠ كيلومتراً من القناة ، فيما بين الاسماعيلية والسويس ، في منتصف الطريق بين القاهرة والقناة . ولما كانت الأطقم السوفيتية هي التي تقوم بتشغيل صواريخ سام / ٣ ، فقد كان معنى ذلك دخول النشاط العسكري السوفيتي في منطقة القناة .

وعلى كل حال ، فقد بدأت بدخول حائط الصواريخ الى منطقة القناة ، أخطر مواجهة بين الصاروخ والطائرة ، ودخلت حرب الاستنزاف

عصرها الالكتروني . فمنذ ٣٠ يونية وحتى نهاية حرب الاستنزاف في ٨ أغسطس ، تميزت حرب الاستنزاف بالصراع بين الطائرة والصاروخ ، أو بين المحاولات المصرية للاقتراب بشبكة الصواريخ من خط مياه القناة ، وجهود اسرائيل لسد الطريق في وجه هذه المحاولات .

وتختلف تقديرات الخسائر في كلا الجانبين المصري والاسرائيلي حسب المصادر ، وبشكل يدعو إلى التأمل والغرابة ! . فقد أورد بارسيمان توف أن اسرائيل تكبدت في الاشتباك الأول ، الذي جرى بين الطائرات الاسرائيلية والصواريخ السوفيتية ، في يوم الثلاثاء ٣٠ يونية ، خسارة طائرتي فانتوم ، ولكنها نجحت في تدمير موقعي صواريخ سام / ٢ . وأنه حتى يوم ٧ يولية ١٩٧٠ دمرت الطائرات الاسرائيلية خمس مواقع صواريخ سام / ٢ تدميراً تاماً ، وأصابت موقعين ، وفقدت في مقابل ذلك ثلاث طائرات فانتوم بسبب النظام الدفاعي الجديد ، الذي يقوم على اطلاق الصواريخ بطريقة جماعية .

ولكن تقديرات الفريق محمد فوزي تختلف لحد كبير . فقد أورد أن الصواريخ المصرية تمكنت في يوم ٣٠ يونية من تدمير ٨ طائرات فانتوم وسكاي هوك ، وسقطت غرب القناة ، وأسرت القوات المصرية خمسة من الطيارين أحياء . وتوالى تدمير طائرات العدو ، ففي يوم ٢ يولية دمرت الصواريخ طائرتين ، وفي اليوم التالي ، دمرت الصواريخ ثلاث طائرات . وفي يوم ٦ يولية دمرت طائرتين . وكانت كل هذه الطائرات من طائرات الفانتوم . ولم يتحدث الفريق عن الخسائر المصرية .

على أن تقديرات محمود رياض تختلف أيضاً . فقد أورد أن الطائرات الإسرائيلية التي أسقطتها الصواريخ المصرية في صباح يوم ٣٠ يونية بلغت أربع طائرات اسرائيلية ، اثنتان منها من طراز فانتوم ، واثنتان من طراز سكاي هوك ، بالإضافة الى أسر ثلاثة طيارين اسرائيليين . وخلال الأيام الخمسة التالية أسقطت الصواريخ المصرية خمس طائرات أخرى ، اثنتان منها من طراز فانتوم .

وهذه التقديرات جميعها تختلف عن تقديرات الروس ، التي تختلف

بدورها حسب رواتها ! . فقد أورد محمد حسنين هيكل أنه في أثناء زيارة عبد الناصر الثانية لموسكو في ٢٩ يونيو ، « وفي ليلة وصولنا ، لحقتنا برقية من القاهرة بنبأ عن اسقاط طائرتين اسرائيليتين من طراز فانتوم . وصباح اليوم التالي سمعنا أن طائرة من طراز سكاي هوك قد أسقطت بصاروخ أيضاً . وهكذا فاننا عندما دخلنا قاعة الاجتماعات لاجراء المباحثات مع الوفد السوفيتي ، فإن عبد الناصر حيا بريجنيف قائلاً : « وأخيراً ، لدينا الآن أنباء طيبة . لقد أسقط جنودنا ثلاث طائرات اسرائيلية » . ونظر بريجينيف الى المارشال جريتشكو ، الذي أخرج من جيبه ورقة ، ألقى عليها نظرة ، ثم قال كلاماً لبريجينيف باللغة الروسية ، نظر بريجينيف على أثره الى عبد الناصر وقال : « الرفيق عبد الناصر ، أظنك مخطئاً في الحساب ، فإن ما لدينا من معلومات يقول ان حصيلتكم من الطائرات أمس كانت ست » ! . وكان جريتشكو قد تحدث قبل ذلك مباشرة مع كبير مستشاري الدفاع الجوي السوفيتي بواسطة الخط التليفوني المباشر ، الذي تم تركيبه للاتصال بين وزارة الدفاع في موسكو ومكتب كبير الخبراء السوفييت في القاهرة » .

على أن رواية الفريق محمد فوزي ، التي سجلها في مذكراته عن نفس هذا الاجتماع ، أوردت تقديرات تختلف لحد كبير عن رواية هيكل المذكورة ، وعلى نحو يثير الدهشة . فقد ذكر أن المارشال جريشكو بدأ الجلسة باخطار عبد الناصر عن الطائرات الإسرائيلية التي أسقطت في اليوم السابق على الجبهة ، وأن عددها ١٣ طائرة ، منها ٦ فانتوم . وأن عدد الأسرى من الطيارين الاسرائيلية تسعة ! .

وبطبيعة الحال فلا يستطيع أي مؤرخ أن يحدد الرقم الصحيح من بين الأرقام السابقة : ٢ في الرواية الاسرائيلية ، و٨ في رواية الفريق فوزي ، و٤ في رواية محمود رياض ، و٦ في رواية هيكل للتقديرات الروسية ، و١٣ في رواية الفريق فوزي للتقديرات الروسية ! . ولكن ما يثير التساؤل هو التضارب بين التقديرات المصرية والتقديرات السوفيتية ! . فقد كتب الفريق محمد فوزي مذكراته بعد سنوات من زيارة عبد الناصر الثانية للاتحاد السوفيتي

في عام ١٩٧٠ ، وكان يعرف التقديرات السوفيتية كما طرحت في الاجتماع السالف الذكر ، وهي ١٣ طائرة ، ومع ذلك فقد أصر في روايته الخاصة على أن العدد كان ثماني طائرات فقط ، مما يشير إلى أنه لم يصدق التقديرات الروسية ! .

وعلى كل حال فقد شهدت الفترة التالية ، وحتى توقف حرب الاستنزاف في ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، عمليتين متعارضتين :

الأولى ، محاولات مصر تعزيز حائط الصواريخ بالقواعد والتحصينات ، والاقتراب به من شاطىء القناة ما أمكن . وحتى يمكن تقدير حجم هذا العمل الهائل يكفي القول بأن كل موقع صواريخ يضم كتيبة صواريخ سام / ٣ أو سام / ٢ معدل ، كان يلزمه عدد ثلاثة ملاجىء أسمنت مسلح مغطاة للأجهزة الادارية والتوجيه ، وملجأين من الأسمنت المسلح لماكينات الديزل ، وخمسة ملاجىء لايواء الأفراد والإعاشة، وثلاث دراوي لقواذف الصواريخ ، ودروتين لجهازي رادار توجيه وانذار . ولما كان عدد كتائب الصواريخ يبلغ حوال ٣٠ كتيبة ، فيكون جملة الملاجىء الأسمنتية ٣٠٠ ملجأ ، و ١٥٠ دورة للمواقع الأصلية ، ومثل هذا العدد للمواقع التبادلية ، ومثلها للمواقع الاحتياطية . وقد جهزت الأخيرة لتكون هيكلية في نفس الوقت . هذا فضلاً عن انشاء مركز عمليات لكل لواء صواريخ ، ومركز عمليات كبير للتجمع كله ، الذي ضم تنظيم قيادة الفرقة ٨ دفاع جوي . وبهذا العمل الضخم اكتسبت شبكة الصواريخ المرونة اللازمة لاداء مهمتها الدفاعية .

أما العملية الثانية ، فهي دفع العدو الاسرائيلي بمزيد من طائراته في محاولات يائسة لاختراق حائط الصواريخ واختراقه . وقد امتصت خطط الخداع التي نفذت جنباً إلى جنب مع انشاء واحتلال حائط الصواريخ ، كثيراً من هجماته ، فتلقت المواقع الهيكلية الزائفة معظم ضرباته ، وأسقطت المواقع الحقيقية كثيراً من الطائرات فيما عرف بأسبوع تساقط طائرات الفانتوم ، الذي أصبح عيداً سنوياً لوحدات الدفاع الجوي المصري ، وهو

الأسبوع الأول من يوليو . وصرخ أبا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل ، في الكنيست قائلاً : « لقد بدأ الطيران الإسرائيلي يتآكل » .

وكما حدث من اختلاف حول عدد الطائرات التي أسقطتها صواريخ سام / ٣ يونية ١٩٧٠ ، فكذلك حدث نفس الاختلاف حول الصواريخ التي أسقطت بواسطة حائط الصواريخ حتى انتهاء حرب الاستنزاف . وعلى سبيل المثال فقد أوردت البلاغات الرسمية المصرية أن خسائر العدو خلال الفترة من ٣٠ يوليو الى ٨ أغسطس ١٩٧٠ بلغت ١٦ طائرة ، ولكن « برجس » المشرف على المصالح الأمريكية في القاهرة أبدى دهشته لأحد كبار المسؤولين المصريين ، بعد وقف اطلاق النار ، وتساءل عن السر الذي يدعو مصر الى التقليل من الخسائر التي أنزلتها بإسرائيل ! . وقد نقل الفريق محمد علي فهمي عن مجلة « افييشن ويك » في عددها الصادر في ١٦ نوفمبر ، ٧٠ حصراً لخسائر اسرائيل بواسطة حائط الصواريخ المصري ، بلغ ٥١ طائرة ، منها ١٧ طائرة تم تدميرها تماماً ، و٣٤ طائرة أصيبت . وذكرت المجلة أن هذه الخسائر تم تعويضها بالكامل من الولايات المتحدة .

على أن دخول النشاط العسكري السوفيتي منطقة القناة كان لا بد أن يؤدي إلى مواجهة حتمية بين السوفييت والإسرائيليين . وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أعلنت أنها سوف تدافع عن تفوقها الإستراتيجي على جبهة القناة ، حتى ولو أدى الأمر إلى صدام عسكري مع الروس ! . وبقي عليها الآن مواجهة تنفيذ هذا التعهد ! .

وجاءت المناسبة في يوم ٢٥ يوليو ، حين كانت طائرتان اسرائيليتان من طراز سكاي هوك في طريقهما لقصف قواعد الصواريخ من طراز سام / ٣ ، فتصدت لهما طائرتان سوفيتيتان من طراز ميج / ٢١ س يقودهما طياارون روس ، وقد أصيبت احدى الطائرتين الاسرائيليتين ، ولكن الطيار نجح في الهرب ، وطارد الطيارون السوفييت الطائرتين الاسرائيليتين بعد ذلك ، بل وتوغلوا بعض المسافة في سيناء ! .

وعند ذلك قررت القيادة الإسرائيلية مواجهة التحدي . وفي يوم ٣٠

يوليو نصب الطيارون الاسرائيليون كميناً للطيارين السوفييت في الجو فوق خليج السويس ، وقد أسفر القتال الذي دار بين الجانبين عن سقوط خمس طائرات سوفيتية ، وسقط الطيارون السوفييت في الأراضي المصرية ، واستغرق البحث عنهم يوماً كاملاً ، وأخيراً عثر على اثنين منهم قتلى ، واثنين جرحى ، ولم يصب الخامس بشيء .

وقد فضلت اسرائيل عدم اذاعة أي خبر عن هذا الاشتباك ، حتى لا تعطي السوفييت الفرصة لتوسيع نطاق الحرب . وفي ذلك يقول ديان في مذكراته : « لم يكن السؤال هو : أي الطيارين أحسن ، وإنما كيف نقوم بعملياتنا ونتجنب الاشتباك مع الروس ؟! وقررنا عدم اصدار بيان بما حدث ! » . وبطبيعة الحال فلم يعلن السوفييت عن الاشتباك ، وكذلك فعل المصريون ، وبذلك لم يعلم الجمهور عنه شيئاً ! .

(ب) تآكل الطيران الاسرائيلي !

في ذلك الحين ، كان معروفاً للقيادة المصرية أن الطيران الاسرائيلي ما يزال يتمتع بالتفوق الاستراتيجي في الصراع بين الطائرة والصاروخ ، وأن الوصول الى مرحلة التوازن يتطلب وقتاً طويلاً وتضحيات مضاعفة ، ويرجع ذلك الى ما كان يتمتع به طيران العدو من أجهزة ألكترونية للانذار المبكر ضد الصواريخ المصرية ، كانت تتطلب اطلاق صواريخ أكثر من المعدل على الطائرة الواحدة ، بما يؤدي إليه ذلك من زيادة التكاليف والاستنزاف . كما كان لدى اسرائيل ، في الوقت نفسه ، نظام ألكتروني للتشويش والإعاقة ضد أجهزة وسائل الدفاع الجوي المصري والقوات الجوية ، الأمر الذي كان يحبط كثيراً من عمل هذه الأجهزة . وقد فطنت القيادة المصرية لهذه الحقيقة منذ وقت مبكر ، وأخذت تعمل على مواجهتها .

وقد كان هذا أحد الأسباب الرئيسية لزيارة عبد الناصر الثانية لموسكو

يوم ٢٩ يونية ١٩٧٠ ، وهي الزيارة التي دفعت بالتعاون المصري السوفيتي إلى ذروة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات المصرية السوفيتية ، وكان لها آثارها العسكرية الهامة في حرب الاستنزاف أولاً ، ثم في الاستعداد لمعركة التحرير ثانياً . وقد رافق عبد الناصر في هذه الرحلة كل من علي صبري ومحمود رياض ومحمد حسنين هيكل والفريق محمد فوزي .

ووفقاً للوثائق المصرية المنشورة مؤخراً خصوصاً مذكرات الفريق محمد فوزي ومذكرات محمود رياض ، فان عبد الناصر صارح القادة السوفييت في الجلسة الأولى بأن « القوات المسلحة المصرية تتعرض لغارات اسرائيلية عنيفة جداً بطائرات الفانتوم الأمريكية ، المجهزة بمعدات الكترونية متطورة للغاية ، والهدف من تلك الغارات ، كما صرح ديان ، هو منع الجيش المصري من استكمال استعداداته الهجومية لتحرير أراضينا المحتلة » . وقال إن « خسائرنا في شهر مايو وحده بلغت حوالى ألف قتيل وجريح ، ومع ذلك فإن الجنود والضباط المصريين يواجهون تلك الخسائر بروح معنوية مرتفعة جداً . وان المسألة الأساسية هنا هي أن الولايات المتحدة تواصل امداد اسرائيل بمعدات الحرب الألكترونية ، وقد تم تزويد اسرائيل بالأجهزة التي تستطيع تحديد مواقع الصواريخ ، مما يسهل عليها التشويش على موقع الصواريخ ، ثم ضربه بالطائرات ! . يضاف إلى ذلك أن مشكلة الطيران عندنا هي أن طائرة الميج تبقى في الجو عشرين دقيقة ، بينما تستطيع طائرة الميراج مثلاً البقاء في الجو مدة ساعة ، والفانتوم أكثر من ذلك . ومن ثم فمن الخطأ القول بأنه يمكن مواجهة مائة طائرة ميراج وفانتوم بمائة طائرة ميج ! » . ثم طلب عبد الناصر ضرورة امداد مصر بأجهزة الحرب الألكترونية المتطورة لرفع كفاءة وقدرة النظام الجوي المصري ، « لأنه بدون حصول مصر على هذه الأجهزة ، فإن دفاعنا الجوي سيبقى ضعيفاً » .

كذلك طلب عبد الناصر استكمال شبكة الصواريخ ، بحيث تغطي باقي صعيد مصر ، وخاصة منطقة أسوان لحماية السد العالي . بالاضافة إلى امداد مصر بطائرات قاذفة ثقيلة لردع اسرائيل إذا حاولت ضرب العمق

المصري مرة أخرى . وكانت حجة عبد الناصر القوية أن الدفاع بدون قوة ردع يبقى دفاعاً ضعيفاً .

ويقول محمود رياض أن عبد الناصر كان متأثراً بشدة من واقعة أبلغه بها الفريق محمد فوزي . فقبل سفر عبد الناصر إلى موسكو ، كان قد اجتمع بضباط أحد مواقع الصواريخ . وفي سلسلة الغارات الإسرائيلية التي قامت بها على الجبهة ، أصيب هذا الموقع بضربة مباشرة ، واستشهد جميع ضباطه . وقد شعر عبد الناصر بأنه مسؤول قبل أي اعتبار عن حماية جنود وضباط الصواريخ ، وبناء مواقع حصينة لهم .

وقد شكا عبد الناصر من عدم وجود تخطيط مشترك بين القيادة المصرية والقيادة السوفيتية الموجودة في مصر ، قائلاً انه « حالياً يقود الفريق فوزي المصريين ، ويقود الجنرال كاتشكين الوحدات السوفيتية في العمق ، دون وجود تنسيق واضح بينهما . وقد أصبحتم في المعركة فعلاً ، والعالم كله يعرف بوجود طيارين سوفييت مقاتلين ، وصواريخ يعمل عليها سوفييت في العمق المصري . والمطلوب الآن أن نعمل بكفاءة أفضل » .

ثم عاد عبد الناصر إلى موضوع الأجهزة الألكترونية في الاجتماع الرابع والأخير في ١٦ يوليو ، فذكر أنه بعد أن بدأت طائرات الفانتوم تتساقط بفعل الشبكة الجديدة من صواريخ الدفاع الجوي ، أعلنت الصحف الأمريكية عن قيام الولايات المتحدة ، وخلال ثمانية وأربعين ساعة ، بإرسال أجهزة ألكترونية لاسرائيل ضد الصواريخ ، كما تم تجهيز طائرات الفانتوم بأجهزة ألكترونية للتشويش » ! .

وقد رد بريجنيف قائلاً : « انني أفهم مخاوف الرئيس عبد الناصر ، وقد أثرتم نقاطاً هامة بالنسبة لموضوع الدفاع الجوي وأجهزة التشويش الأمريكية . اننا سنطلب من وزارة الدفاع أن تدرس كافة النقاط المثارة ، وأن يقدموا لنا تقريراً وافياً عن الإجراءات العاجلة التي يمكن اتخاذها ، وسوف نرسل اليكم خلال أيام بعدد من العلماء السوفييت لدراسة الجوانب العملية الناتجة عن استخدام الأجهزة الأمريكية الجديدة على الطبيعة » .

وقد انتهت زيارة عبد الناصر الثانية لموسكو بموافقة القادة السوفييت على امداد مصر بنظام كامل لأجهزة الحرب الألكترونية المتطورة لمنطقة القناة ، وأخرى للمنطقة المركزية ، وأجهزة ألكترونية حديثة خاصة بالتشويش على رادارات الاسرائيليين الأرضية أو الموجودة في طائرات الفانتوم . وقد وصلت على التوالي خلال شهر أغسطس ١٩٧٠ .

كذلك وافق القادة السوفييت على امداد مصر بلواء كامل سام / ٦ ، بأطقم سوفييتية ، وبأجهزة ادارة نيرانه الألكترونية ، وأجهزة رادار انذار وتوجيه خاصة به . وقد وصل هذا اللواء كاملاً بأفراده السوفييت جواً إلى أسوان ، للدفاع عن السد العالي وخزان أسوان ـ مما أتاح للقيادة المصرية الفرصة لاخلاء كتائب صواريخ سام / ٢ الى المناطق الحيوية في الصعيد ومنطقة البحر الأحمر في شهر أغسطس .

كما وافق القادة السوفييت على إعارة القوات المسلحة المصرية أربع طائرات ميج / ٢٥ حديثة ، بغرض دعم الاستطلاع التعبوي والاستراتيجي ، نظراً لقدرة هذه الطائرات على الاستطلاع على ارتفاعات عالية جداً . وقد تمركزت هذه الطائرات في قاعدة غرب القاهرة .

ثم وافقت القيادة السوفييتية على إعارة مصر طائرة إستطلاع استراتيجية ، لتزويد القوات المصرية والأسطول السوفيتي في البحر المتوسط بالمعلومات الاستراتيجية في المنطقة . وقد تمركزت هذه الطائرة في مرسى مطروح . كذلك وافق القادة السوفييت على أن يشترك الطيارون الروس مع الطيارين المصريين في الطلعات الجوية .

وقد ذكر عبد الناصر في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ١٨ يولية ١٩٧٠ ، أن القادة السوفييت لم يكونوا مرتاحين كثيراً للطلب الذي تقدم به في الجلسة الأولى بأن تتحرك بعض الصواريخ أرض / جو مع مجموعات من الصواريخ المصرية شرقاً للقناة . ولكنهم وافقوا على ذلك قبل سفره إلى القاهرة بيوم واحد ! . وهذا الكلام غير مفهوم ، لأن مجموعات الصواريخ كانت قد تحركت من قبل سفره شرقاً للقناة ، وتسببت

في أسبوع تساقط طائرات الفانتوم الذي أشرنا إليه . وهذه المجموعات من الصواريخ كان يديرها أطقم سوفيتية كما رأينا . ومعنى ذلك أن عبد الناصر كان حذراً في مصارحة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الإشتراكي بمدى أشتراك القوات السوفيتية في القتال مع القوات المصرية ! .

كذلك قبل القادة السوفييت ، لحماية بور سعيد ، اعارة مصر ثلاث فرقاطات مزودة بصواريخ سام / ٦ وسرية من جنود الانزال البحري . وقد تمركزت في مدخل ميناء بور سعيد ، لتعاون نظام الدفاع الجوي بالمناطق العسكرية ببورسعيد .

وقد كان من أخطر الاتفاقيات في هذه الزيارة، هو ما يتعلق بتزويد مصر بلواء جوي قاذف ثقيل مكون من ١٠ طائرات تي يو ١٦ س الصاروخية . وقد تم تجهيز مطاري أسوان ووادي سيدنا في السودان لاستقبال هذه الطائرات الهامة ، فتم عمل الدراوي للقاذفات ، كما تم انشاء مخازن إسمنتية تحت الأرض ، وتركيب قضبان سكة حديد إلى هذه المخازن ، مع إنشاء ملاجىء كثيرة للفنيين السوفييت ، وملاجىء للصواريخ الخاصة بالقاذفة الثقيلة ، وهي صواريخ ضخمة تماثل طائرة ميج ـ ١٥ شكلاً ، وتزن طناً ، وتقذف بطريقة الكترونية قبل الوصول إلى الهدف بنحو مائتي كيلومتراً . وقد وصلت بالفعل الأجهزة الألكترونية الخاصة بهذه الطائرات ، كما وصلت رؤوس الصواريخ ، واستخدمت قضبان السكة الجديد في ادخالها الى مخازنها الأسمنتية تحت الأرض .

على أن القيادة السوفيتية رأت تأجيل ارسال هذه الطائرات ، خشية أن تثير مضاعفات في الولايات المتحدة،وهو ما وافق عليه عبد الناصر ، فاكتفى باعداد المطارين على النحو السالف الذكر وتجهيزهما لاستقبال الطائرات عند طلب مصر لها عند الضرورة ، وقد وعد القادة السوفييت بارسالها في غضون ست ساعات فقط من طلبها . واتفق على أسلوب قيادة هذا اللواء القاذف الصاروخي في مصر ، وتخطيط عملياته الجوية ضد اسرائيل .

وقد وصلت وحدات وأجهزة الحرب الألكترونية من الاتحاد السوفيتي في أواخر يوليو ١٩٧٠ وخلال شهر أغسطس ، وأضيف أسلوب الاستطلاع والتشويش والتداخل الألكتروني الى شبكة السيطرة والتوجيه للمقاتلات القاذفة ، فزادت المعلومات في تخطيط طلعات القذف الجوي للتشكيلات الجوية المصرية ، كما منع العدو الاسرائيلي من التشويش والتداخل على أجهزة الاتصال والتوجيه ، وأصبحت شاشات الرادارات على الأرض وفي الجو تعمل في وضوح . وبذلك زال التفوق الاسرائيلي في الحرب الألكترونية التي استخدمتها ضد القوات الجوية المصرية وقوات الدفاع الجوي المصري منذ حرب يونية ، لحد كبير .

في ذلك الحين كان عدد أفراد الوحدات السوفيتية في الجيش المصري قد بلغ نحو ٥٥٠٠ فرداً ، هم من ضباط وجنود القوات المسلحة السوفيتية ، الذين حضروا بمعداتهم وأسلحتهم وعرباتهم وأجهزتهم الى مصر ابتداء من شهر مارس ١٩٧٠ كما ذكرنا . وكانت تتكون منهم وحدات صواريخ سام / ٣ ، وأسراب الدفاع الجوي الميج / ٢١ ، وأفراد لواء صواريخ سام / ٦ في أسوان ، وأفراد وحدات الحرب الألكترونية في المنطقة المركزية ، وأطقم الفرقاطات الثلاث الروسية في بورسعيد ، وأطقم طائرات ميج / ٢٥ الأربع ، وأطقم طائرات الاستطلاع الاستراتيجي ، وأطقم تجهيز واعداد لواء القاذفات الصاروخية في أسوان ، والفنيين والاداريين الملحقين بهذه الوحدات .

وهؤلاء الأفراد يختلفون عن « المستشارين السوفييت » ، الذين بلغ عددهم في عام ١٩٧٠ نحو ١٢٠٠ مستشار ، توزعوا على جميع وحدات وتشكيلات القوات المسلحة حتى مستوى الكتيبة المشاة أو ما يعادلها . كما كان لكل سرب جوي في القوات الجوية مستشاره ، كما خصص لكل من القيادات والهيئات والادارات مجموعة تتكون من اثنين أو ثلاثة من المستشارين . وكان لكل من رئيس الأركان ووزير الحربية مستشار سوفيتي ، ويعتبر الأخير مديراً لجميع المستشارين في القوات المسلحة . وكان هؤلاء المستشارين يرتدون

الزي المدني ، عدا من يعمل في وحدات ميدانية فيرتدي « أوفرول » دون أي رتب عسكرية أو علامات مميزة . وقد تولى إدارة المستشارين السوفييت في مصر خلال حرب الإستنزاف ثلاثة جنرالات ، هم : لاشنكوف ، وكاتشكين ، أوكينيف Okenev . وكان المستشارون السوفييت يقبضون مرتباتهم وتكاليف سفرهم من الإتحاد السوفيتي ، وقد استشهد منهم أكثر من عشرين مستشاراً خلال عمليات حرب الإستنزاف .

وإلى جانب المستشارين السوفييت كان هناك الخبراء . وكانت وزارة الحربية المصرية تطلب هؤلاء الخبراء السوفييت في تخصصات معينة في ورش القوات الجوية أو في الصواريخ أو في معدات فنية معقدة . وهم أصلاً ضباط فنيون في الجيش الروسي أو في المصانع الروسية . ولم يكن لهؤلاء الخبراء أي علاقة بالمستشارين .

وعلى هذا النحو كان ميزان القوى الاستراتيجي بين مصر واسرائيل يتغير تدريجياً لصالح مصر ، وإن ظل مع ذلك خاضعاً لحسابات القوتين العظميين . فكما رأينا ، فإن القادة السوفييت ، على الرغم من موافقتهم على تزويد مصر باللواء القاذف الصاروخي ، وعلى الرغم من اعداد مطاري أسوان ووادي سيدنا في السودان لاستقبال هذه الطائرات ، إلا أن هؤلاء القادة رأوا تأجيل تزويد مصر بهذا اللواء ، خشية حدوث رد فعل مضاد من جانب الولايات المتحدة ، ورأوا ابقاءه في الاتحاد السوفيتي تحت طلب مصر . وقد وافق عبد الناصر على ذلك .

وكان معنى ذلك أن الولايات المتحدة كان لديها ما تزود به اسرائيل مما يمكنها من مواجهة صواريخ سام / ٣ والقاذفات الصاروخية . ويعترف الفريق محمد فوزي بذلك ، فيقول ان الاتحاد السوفيتي كان يعرف رد فعل الولايات المتحدة في حالة وصول اللواء القاذف الثقيل الصاروخي الى مصر ، وهو امداد اسرائيل بصاروخ أرض / أرض طويل المدى اسمه « لانس » ، للعمل ضد صواريخنا غرب القناة ، بدلاً من استخدام اسرائيل لطائرات الفانتوم . وهذا الكلام ـ على أية حال ـ يصور بعض أبعاد مبادرة روجرز ، التي سوف يأتي دور الحديث عنها .

والأمر الذي يهمنا في هذا الصدد هو أنه كان في هذا الوقت بالذات ، أن اقتنعت كل من اسرائيل ومصر بضرورة انهاء حرب الاستنزاف .

وفيما يتصل باسرائيل ، فقد تجمع لديها من الأسباب في ذلك الحين ما كان يدعوها للقبول بوقف حرب الاستنزاف . فمن ناحية فقد اضطرت - صاغرة - منذ يوم ١٨ ابريل ١٩٧٠ ، الى وقف غاراتها في العمق المصري ، التي بدأتها في ٧ يناير ١٩٧٠ ، بكل ما يحمله ذلك من معنى فشلها في تحقيق الغرض الرئيسي الذي استهدفته من شن غارات العمق ، وهو اسقاط النظام الناصري .

فكما لعلنا نذكر ، فإن تفكير القيادة الاسرائيلية في شن غارات العمق قد نشأ من فكرة أن الخطر الحقيقي الذي يتهدد اسرائيل ، لا يكمن في الجيش المصري بقدر ما يكمن في وجود النظام الناصري نفسه ، الذي لا يريد الرضوخ ، وأنه لإزالة هذا النظام ، لا بد من دفع الشعب المصري إلى الثورة عليه . ولما كانت الحرب حتى ذلك الحين لم تمس المدنيين المصريين ، اذ جرت حرب يونية ١٩٦٧ على أرض سيناء ، وجرت حرب الاستنزاف في منطقة القناة وخليج السويس ، فقد كان من الضروري نقل الحرب الى مساكن المدنيين المصريين وأماكن عملهم عن طريق غارات العمق ، وبذلك يدركون مخاطر استمرار الحرب ، ويتحركون لاسقاط عبد الناصر ونظامه ! .

على أن الشعب المصري لم يثر ضد عبد الناصر ، بل قابل التصعيد العسكري الخطير في حرب الاستنزاف برباطة جأش واستخفاف بالموت ، وازداد التفافاً حول عبد الناصر . وفي الوقت نفسه كان عبد الناصر على مستوى المسؤولية ، فلم يتردد في توريط الاتحاد السوفيتي في الحرب بعمل من أعمال الزعامة والبطولة الوطنية ، حتى أصبحت القوات السوفيتية تقاتل جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة المصرية في الجو والبر والبحر ! ، ويسقط منها الشهداء في الجو والبر ، وبذلك أعاد التوازن المطلوب في مواجهة الانحياز الأمريكي بالسلاح والطيارين والفنيين الأمريكيين الى جانب اسرائيل ! .

ومن هنا أدركت اسرائيل أنها قد فقدت فرصتها في اسقاط النظام

الناصري ، وأكثر من ذلك أن غارات العمق قد أتت بعكس النتيجة التي كانت ترجوها من ورائها ، بل تمخضت عن كارثة ، لأن القوات المسلحة السوفيتية أصبحت تحارب بالفعل في صف القوات المسلحة المصرية ، فتدير أطقمها بطاريات صواريخ سام / ٣ ، وسام / ٦ ، ويقاتل طياروها الطيارين الاسرائيليين ، وبذلك أصبحت اسرائيل لا تواجه فقط عبد الناصر ، بل تواجه أيضاً الصدام العسكري المسلح مع الاتحاد السوفيتي ! .

هذا من جهة ، ومن الجهة الأخرى ، فان فشل اسرائيل في استراتيجيتها الهجومية ، قد نقَلها تلقائياً الى استراتيجية الدفاع ، وأعادها الى موقفها الدفاعي الصعب على الضفة الشرقية للقناة تحت قصف المدفعية المصرية الثقيلة . ومن هنا كانت مسؤوليتها الجسيمة هي الدفاع عن تفوقها الجوي ، الذي أصبح بالنسبة لها مسألة حياة أو موت ، فإذا فقدته أتاحت للقوات المصرية العبور وتحرير سيناء ، بل واجتياح اسرائيل ـ كما كانت تتصور ـ واذا احتفظت به نجت واحتفظت في الوقت نفسه بالأراضي التي احتلتها في حرب يونية ١٩٦٧ ! .

على أن هذا التفوق الجوي كان يتآكل في ذلك الحين بفعل حائط الصواريخ المصري ، الأمر الذي كان يهدد بتحويل حرب الاستنزاف المضاد ضد مصر الى حرب استنزاف حقيقية ضد اسرائيل . وفي ذلك يقول أبا ايبان في يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ ، في اجتماع لحزب العمل : « لولا وقف اطلاق النار ، لواجهت اسرائيل تصاعداً في الحرب مع مصر ، وبالتالي زيادة القتلى والجرحى ، وتآكل التفوق الجوي الإسرائيلي . ان رفض وقف اطلاق النار كان يضع اسرائيل في موقف أخطر وأشد صعوبة مما هو الآن » .

وقد كان أبا ايبان في ذلك محقاً ، لأنه منذ أن فشلت استراتيجية اسرائيل الهجومية ، ومنذ أن انتقلت الى استراتيجية الدفاع ، عادت مصر تلقائياً الى استراتيجية الهجوم ، التي كانت تنتهجها منذ بداية حرب الاستنزاف وحتى دخول الطيران الاسرائيلي المعركة واستخدامه كمدفعية طائرة في ٢٠ يوليو ١٩٦٩ ! .

وقد تمثل ذلك في زيادة الهجمات المصرية في الأشهر الخمسة الأخيرة من حرب الاستنزاف (مارس ـ يولية ١٩٧٠) . فوفقاً لبيانات واحصاءات قوات الدفاع الاسرائيلية ، فقد شنت القوات المسلحة المصرية ٣٨٥٨ اشتباكاً ، مقابل ٢٤٢٧ في الأشهر الخمسة السابقة ـ أي بزيادة ٥٩ ٪ من حجم العمل العسكري . وقد كانت نسبة ٨٥ ٪ من هذه الاشتباكات بالمدفعية الثقيلة ومدافع المورتار ، مقابل ٥٠ ٪ في الفترة السابقة . وقد أدى تصاعد الاشتباكات الى ارتفاع كبير في الاصابات في كلا الجانبين . فقد بلغ مجموع القتلى من الاسرائيليين في تلك الفترة ٩٢ والجرحى ٢٤٩ ، مقابل ٥٩ قتيلاً و ١٥٩ جريحاً في الفترة السابقة ، بزيادة ٥٦ ٪ في عدد القتلى و٥٧ ٪ في عدد الجرحى .

وفي الوقت نفسه دفعت مصر ثمناً غالياً من أرواح أبنائها . فقد قتل أكثر من ١٥٠٠ في الأشهر الثلاثة الأخيرة السابقة على انتهاء حرب الاستنزاف ، وفي بعض الأيام وصل عدد الاصابات إلى ٣٠٠ اصابة في اليوم الواحد . ومن هنا ، فعند نهاية حرب الاستنزاف كان الجانبان : مصر واسرائيل ، قد وصلا الى مرحلة الاستنزاف المتبادل ! .

٥ ـ حرب الاستنزاف في الميزان التاريخي

(أ) حرب الاستنزاف ومسؤولية الفريق فوزي

انتهت حرب الاستنزاف التي شنتها مصر ضد اسرائيل باستنزاف متبادل لقوى الطرفين المتصارعين ، وتحقيق قدر كبير من التوازن الاستراتيجي بينهما . ولكن بقيت حقيقتان هامتان في هذا الصدد .

الحقيقة الأولى ، أن التفوق الجوي الاسرائيلي ظل قائماً ـ رغم كل هذه الظروف ـ باعتراف القادة العسكريين المصريين أنفسهم . يدل على ذلك القصة التي يرويها الفريق محمد علي فهمي ، فقد ذكر أنه في يوم ٩ أغسطس ١٩٧٠ ، وهو اليوم التالي لوقف اطلاق النار ، دعا قائد قوات الدفاع الجوي لاجتماع في مكتبه حضره جميع قادة التشكيلات وهيئة الأركان ، وقال بصراحة : « ان التفوق الجوي الاسرائيلي حقيقة يجب أن نعترف بها . ولكن ينبغي علينا أيضاً ألا ننسى أننا استطعنا تحدي هذا التفوق مرات عديدة خلال حرب الاستنزاف ، بل واستطعنا تحقيق بعض الإنتصارات عليه » .

وقد اعترف عبد الناصر بذلك أيضاً . فعندما اجتمع بعد قبوله مبادرة روجرز بياسر عرفات ، الذي كان يرفض هذه المبادرة ، واجهه بصراحة تامة بقوله : « ان المضي في حرب الاستنزاف بينما اسرائيل تتمتع بتفوق جوي كامل ، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا » ! .

أما الحقيقة الثانية ، فهي أن حائط الصواريخ لم يكن قد استكمل بناؤه في منطقة القناة على صورته النهائية التي كان مخططاً لها ، لا من ناحية الكم ولا من ناحية الكيف . فلم يكن قد تم ادخال كل بطاريات الصواريخ المقرر

ادخالها ، ولم يكن الحائط قد وصل الى حافة القناة ، وكل ذلك بسبب القصف الاسرائيلي المتواصل والمستميت . ومعنى ذلك أن حائط الصواريخ لم يكن قد وصل الى درجة التأثير المطلوب . ويفهم مما ذكره الفريق محمد علي فهمي أن الوصول بحائط الصواريخ الى صورته النهائية كان مخططاً الوصول اليها « في شهور عديدة » ! . ومعنى ذلك استمرار الاستنزاف في الجبهة المصرية ، بنفس القدر الذي كان يجري في الجبهة الاسرائيلية على الأقل ! ـ وهذا هو تفسير عبارة عبد الناصر لياسر عرفات بأن الاستمرار في حرب الاستنزاف « معناه أننا نستنزف أنفسنا » ! .

يضاف الى ذلك حقيقة تقف على رأس الحقائق ، أشرنا اليها في بداية دراستنا لحرب الاستنزاف ، وهي أن هذه الحرب أثبتت أنها غلطة فادحة كلفت مصر غالياً ، وأنها لم تكن بحال طريقاً الى التحرير ، وإنما كانت عائقاً للتحرير ! ، الأمر الذي يستوجب تحديد المسؤول عن هذه الحرب الخاسرة .

ويفهم مما أورده الفريق فوزي أن خطة عبد الناصر في أعقاب حرب يونية ، لازالة آثار العدوان الاسرائيلي على الأراضي العربية ، قامت على أساسين :

الأساس الأول سياسي ، وقد عبر عنه عبد الناصر للفريق فوزي يوم ١١ يونية ، في أعقاب تعيينه قائد عاماً للقوات المسلحة المصرية ، بقوله انه « سوف يسير مع الاقتراحات السلمية والدبلوماسية ، طالما أنها تسعى الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي استولت عليها في يونيو ١٩٦٧ ، وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني . وبرر ذلك بقوله : « نحن مضطرون الى السير مع القرار الدولي ، الذي نحاول أن نخرجه بأفضل شكل ممكن » .

ولا شك أن عبد الناصر كان لديه ما يبرر الاعتماد على مثل هذه القرارات الدولية ، لأنها هي التي أجبرت اسرائيل على الانسحاب من سيناء في حرب ١٩٥٦ ، وكان عبد الناصر يأمل أن تلعب نفس الدور في عدوان يونية ١٩٦٧ .

أما الأساس الثاني ، فعسكري ، وفيه أظهر عبد الناصر قناعته بأن

استرداد الأرض لا يتم إلا بالقوة ، مثلما أخذ بالقوة ، وأنه من الضروري لذلك الحصول على دعم الاتحاد السوفيتي، وتوطيد الصداقة والتعاون معه ، « واشعاره بأنه شريك في الهزيمة ، حتى يتحمل عبء دعمنا بالأسلحة والمعدات الحديثة والخبراء والمدربين » . وكان الزمن الذي قدره عبد الناصر للوصول بالقوات المسلحة المصرية إلى قدرة الدخول في معركة التحرير ، هو « حوالى ثلاث سنوات ، ولا يصح أن تزيد على أربع » .

وبناء على هذه التوجيهات التي تلقاها الفريق محمد فوزي ، تحددت اسراتيجية العمل العسكري للقوات المسلحة المصرية في ذلك الحين ، وخلاصتها : « تحرير الأرض المحتلة في سيناء بالقوة ، والوصول بالقوات الى خط الحدود المصرية الفلسطينية ، وتأمينها ، ثم استغلال هذا النجاح سياسياً (لا عسكرياً !) لاسترداد حقوق الشعب الفلسطيني .

وفي ضوء هذه الاستراتيجية تم وضع ما عرف باسم « الخطة ٢٠٠ » لتحرير سيناء . وقد شرح الفريق محمد فوزي مراحل وضع هذه الخطة ، فقال انه وضع الخطوط الرئيسية لها ، التي تضمنت : وضع خطة استراتيجية عسكرية لتحرير سيناء بعد ثلاث سنوات ، بحيث تتطور زمنياً كل ستة أشهر قياساً على مقومات وقدرات قواتنا وقوات العدو ، ووضع برنامج زمني لانشاء وتشكيل وتنظيم وتسليح وتدريب وحدات وتشكيلات جديدة ، تلتزم القيادات بتنفيذها في زمن محدد . والتأكيد على تدخل العدو خلال مرحلة البناء واعادة التنظيم والتسلح والتدريب ، بهدف عرقلة وتعطيل عملية اعداد القوات المسلحة .

ويقول الفريق فوزي انه سلم الخطوط الرئيسة للاستراتيجية العسكرية للفريق عبد المنعم رياض ، رئيس هيئة الأركان ، وطلب منه دراستها وتحويلها إلى خطة متكاملة . وقد قام الفريق رياض بتكوين لجان عسكرية « ظلت تجتمع ليل نهار لمدة شهر تقريباً » ، ثم عرض الخطة العامة لتحرير الأرض ، التي أطلق عليها اسم « الخطة ٢٠٠ » . وقد وافق عليها فوزي ، وقام بعرضها على عبد الناصر ، الذي وافق عليها بدوره .

والسؤال الآن : هل تضمنت الخطة ٢٠٠ القيام بحرب استنزاف ضد اسرائيل ؟ .

أغلب الظن أنها تضمنت ذلك . فقد ذكر الفريق فوزي أنه « في أثناء وضع الخطة ورسم البرامج ، كان هناك العديد من الاعتبارات الهامة ، التي تقوم على أساس أن العدو سوف يتدخل أثناء قيام القيادات والتشكيلات بهذه الواجبات ، أي أن إعادة البناء سوف يلازمها في الوقت نفسه خداع ومواجهة مع العدو . ومن هنا كان من الضروري استخدام كلمة « الصمود » ، أي الدفاع ، في بداية قيامنا بهذه الواجبات ، ثم يتطور الدفاع الخالص الى دفاع ايجابي ، فدفاع ايجابي نشط ، ثم مواجهة ، بحيث تنتقل الجبهة إلى جانب العدو ، وتستطيع قواتنا أن تكون صاحبة المبادرة في أعمالها ضد العدو ، حتى تصل إلى قدرة تحقق لنا بداية معركة التحرير » .

وفي موضع آخر فصل الأمر قائلاً ان خطة العمليات العسكرية قد أشارت إلى تدرج عمليات قواتنا على جبهة قناة السويس ، فتمسك القوات المسلحة المصرية أعصابها خلال المرحلة الأولى من اعادة التنظيم والتسليح والتدريب ، وتلتزم بالدفاع السلبي ، ويكون رد فعلها على العدو محلياً في المكان الذي يحاول العدو فيه مناوشتها ، حتى لا تتسع العمليات العسكرية ، ويتمكن العدو من كشف خطة نيرانها وتحديد أماكن مصادر نيران أسلحتها المعاونة . ثم يتحول الدفاع بالتدريج كلما زادت مقدرة قواتنا في الدفاع ، الى أعمال مضادة ايجابية ، الى دفاع نشط ، الى عمليات هجومية بسيطة ، الى عمليات قوية ومنسقة في مناطق تؤثر على العدو . وهكذا تتدرج العمليات الدفاعية مع تدرج تنمية قدراتنا الدفاعية وزيادة حجم القوات على الجبهة » .

ومعنى ذلك بوضوح أن خطة تحرير سيناء كانت تتضمن القيام بحرب الاستنزاف ، وتعتبرها مرحلة من مراحل التحرير ، فهي تتصور حرب التحرير في شكل تصاعد ، يبدأ بحرب الاستنزاف ، وينتهي بالعبور وتحرير سيناء والوصول الى خط الحدود المصرية مع العدو الاسرائيلي . ومن هنا مسؤولية الفريق فوزي ! .

وقد حظيت هذه الخطة بموافقة عبد الناصر ، لأنها تتفق مع الأساس السياسي الذي طرحه ، وهو السير مع الاقتراحات السلمية والدبلوماسية التي تستهدف انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة في حرب يونية . فعبد الناصر ، على الرغم مما أعرب عنه من ايمانه بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، وسعيه لتوفير القوة العسكرية لمصر عن طريق الاتحاد السوفيتي ، إلا أنه يرى أن استخدام القوة لا يعني بالحتم الدخول في حرب تحرير حقيقية يعرف تكاليفها الباهظة واحتمالاتها المتأرجحة بين الهزيمة والنصر ، ويخشى أن تنتهي بما انتهت اليه حرب يونية ١٩٦٧ - وانما كان يستهدف بالقوة الضغط بها على العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية لتنسحب اسرائيل من الأراضي المحتلة في هذه الحرب ، وإزالة آثار العدوان .

وفي هذا الضوء ، فإن حرب الاستنزاف كانت تهيىء لعبد الناصر وسائل الضغط المثلى لاجبار اسرائيل على الانسحاب ، اذ هي - كما لاحظ الدكتور يوسف صايغ بحق - تلقى عبئاً مثلثاً على اسرائيل ، يتمثل في : (١) تدمير جزء من آلة الحرب الموجودة في منطقة المواجهة مع مصر . (٢) ابقاء التكاليف الاقتصادية للحرب مرتفعة ومرهقة للجانب الإسرائيلي . (٣) انزال ما يمكن انزاله من اصابات بشرية - أي أنه كان للعملية بمجملها هدف سياسي ! .

وفي الوقت نفسه ، فإن حرب الاستنزاف ، بالصورة المرسومة في ذهن عبد الناصر ، تهيىء له رد الثقة إلى الجماهير المصرية والعربية في امكان المواجهة مع العدو الإسرائيلي ، وتحطيم أسطورة العدو الذي لا يقهر ، التي اكتسبها بنصره في حرب يونية . وكانت الجماهير نافدة الصبر حقاً ، وتتوق إلى معركة الثأر والتحرير .

ر ' ا يفسر الكلام الذي وجهه عبد الناصر لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، بعد توقف الدور الأول من حرب الاستنزاف ' ى بدأ في ٨ سبتمبر ، يحث على استئناف الحرب قائلاً :

« انني أعتقد أنه من الخطأ سياسياً أن نبقى صامتين ، بل علينا أن نبدأ

العمليات العسكرية بصورة تدريجية . لذلك سنبدأ بتنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف عسكرية للعدو ، أي أننا ستتحول من موقف الدفاع السلبي الى موقف الدفاع الايجابي . وأنا واثق أن الشعب سيقبل التضحيات ، بشرط أن يكون هناك رد من جانبنا ضد العدو إذا حاول القيام بعمليات عسكرية ضدنا » .

وفي هذا الضوء تعد حرب الاستنزاف ـ في نظر القيادة السياسية ـ لعبة ضغط ، تستهدف بها ، ليس فقط ازالة آثار العدوان بالوسائل السياسية لا العسكرية ـ وهو ما يمثل تناقضاً مع قناعتها السابقة بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ـ وإنما تحفظ لها حرارة الجماهير المصرية والعربية والتفافها حولها ، وأكثر من ذلك تشد الأضواء في البلاد العربية إلى الزعامة المصرية التي تأثرت بهزيمة يونية ، عن طريق العمليات العسكرية الفدائية المحدودة ، وقصف المواقع الاسرائيلية بعنف بالمدفعية الثقيلة .

على أن القيادة المصرية نسيت في ذلك الحين أن مثل هذه الحرب الاستنزافية يمكن فقط أن تحقق أغراضها السياسية ، إذا كانت القوات المصرية تربض على حدودها الدولية مع العدو الاسرائيلي ، ولا تربض على الضفة الغربية للقناة في مواجهة قوات العدو التي تحتل سيناء وتربض على الضفة الشرقية للقناة ! .

ذلك أن أي حرب استنزاف لا يمكن أن تسبب استنزافاً لقوة واحدة دون الأخرى ، وإنما هي تستنزف كلا من الجانبين على السواء ، ولكن بدرجات متفاوتة حسب قوة كل منهما . وكانت اسرائيل في ذلك الحين في المركز الأقوى ، لأنها خرجت من الحرب منتصرة ، وكانت تحتفظ بكل قوتها وتضيف اليها . أما مصر فخرجت منهزمة وهي في مرحلة إعادة بناء قوتها من الصفر . ومثل هذه الحرب إذا خاضها الجيش المصري ، فمن شأنها أن تحجب حرب التحرير ، لأنها تستنزف الجيش أثناء اعادة بنائه ! ، وتطيل بذلك مدة استكماله هذا البناء ، فإذا كان مقدراً استكمال بناء الجيش في مدة ثلاث سنوات ، فإن الاستنزاف المستمر لقوته يضاعف من هذه المدة على

الأقل ، وقد لا يصل إلى هذه المرحلة أبداً إذا زاد النزيف على الدم الذي يزود به .

وهو ما حدث بالفعل ، فلم يستطع الجيش المصري خوض معركة التحرير إلا بعد ست سنوات كاملة ، وأكثر من ذلك أنه لم يخض معركة تحرير كاملة في أكتوبر ١٩٧٣ ، أي معركة تستهدف الوصول إلى الحدود الدولية مع العدو الإسرائيلي بعد تحرير سيناء ، وإنما معركة عبور تهيىء الظروف ، في مرحلة تالية ، لاستكمال تحرير الأراضي المحتلة بالقوة المسلحة ، أو فرض الحل السياسي العادل للمشكلة ! .

والفضل في تقلص أهداف معركة التحرير إلى هذا الحجم يرجع الى عبقرية مخططي حرب الاستنزاف ، التي دفعت اسرائيل إلى تحصين سيناء ، على النحو الذي جعل قصارى امكانيات مصر بعد ست سنوات ، مجرد تحطيم خط بارليف ، واتخاذ أوضاع دفاعية بعده تتيح الفرصة لمعركة تحرير أخرى ! .

فقد رأينا كيف أدى الدور الأول من حرب الاستنزاف ، الذي بدأ في ٨ سبتمبر ١٩٦٨ بمعركة المدافع ، واستمر الى أكتوبر من نفس العام ، الى اختلاف الرأي داخل القيادة العسكرية الاسرائيلية ، بين أنصار فكرة سحب القوات الاسرائيلية الى الوراء بعيداً عن مرمى المدفعية المصرية ، والاكتفاء بعمل الدوريات الاسرائيلية التي تساندها قوة المدرعات الرئيسية للتحكم في خط المياه ـ وبين أنصار فكرة بناء خط استحكامات قوى على طول مجرى القناة ، تقف خلفه القوات الرئيسية للمساندة عند اللزوم . وكيف اختلف الرأي بين أنصار الفكرة الأخيرة حول موقع بناء الخط ، وهل يكون خطاً أمامياً على طول القناة ، ترابط فيه قوات المشاة ، بينما تأخذ القوات المدرعة وغيرها من القوات المتحركة مراكزها بين المواقع الحصينة ، وتنتشر وحدات المدفعية على بعد قريب ـ أم يكون يكون خطاً متوسطياً يقام في قلب سيناء على بعد كاف من القناة ، بحيث تعمل القوات المتحركة المدرعة في المسافة بينه وبين القناة ، وتكتسح أي هجوم يقوم به المصريون لغزو سيناء ! . وقد

تبنت الحكومة الاسرائيلية وجهة النظر الأولى ، وأخذت في بناء خط الاستحكامات الذي سمي باسم خط بارليف ، نسبة الى اسم رئيس الأركان في ذلك الوقت الجنرال حاييم بارليف .

وقد تحول هذا الخط تدريجياً ليصبح من أقوى الموانع العسكرية في التاريخ ، فقد تكون من ٢٢ موقعاً حصيناً ، تضم ٣٥ نقطة قوية ، تبلغ مساحة كل منها حوالى أربعة آلاف متر مربع ، وتمثل منشأة هندسية معقدة تتكون من عدة طوابق تغوض في باطن الأرض ، وتعلو حتى تصل الى قمة الساتر .. وقد وفرت التحصينات والأعمال الهندسية المختلفة وقاية للنقط القوية ضد القنابل الثقيلة حتى ١٠٠٠ رطل أو يزيد ، فضلاً عن احاطتها بحقول ألغام للدبابات والأفراد بلغ عمقها حوالي مائتي متر ، وتجهيزها بخزانات وقود تخرج الى القناة ليتسرب منها الى سطح المياه لاشعاله بحيث تتحول مياه القناة الى مسطح هائل من اللهب . وقد عمل الاسرائيليون على تعلية هذا السد وزحزحته الى القناة ، حتى أصبح ميل هذا الساتر يتقابل مع ميل شاطىء القناة دون مصطبة ظاهرة لشاطىء القناة ، وكان هذا الميل يتراوح بين ٤٥ إلى ٦٥ درجة طبقاً لطبيعة التربة في كل قطاع . وقد بلغت تكاليف هذا الخط ما يعادل نصف تكاليف السد العالي ! .

وكان وصول حائط الصواريخ المصري إلى منطقة قناة السويس ، كمرحلة أخيرة من مراحل حرب الاستنزاف ، هو الذي أقنع اسرائيل باعادة بناء خط بارليف على صورة مغايرة للخط القديم الذي أخذت في انشائه منذ أواخر عام ١٩٦٨ . فقد كان تخطيطها في البداية يقوم على استخدام الخط في منع « عبور محدود » للقوات المصرية ، ولا يقوم على استخدامه في منع عبور واسع النطاق ، على أساس أن مثل هذا العبور الواسع النطاق لا يستطيع أن يمنعه مثل هذا الخط ، وانما قصارى ما يستطيع أن يؤديه هو أن يعوق القوات المصرية العابرة ، ويؤخر نفاذها الى عمق سيناء ، ويتيح بذلك للقوات المدرعة الرئيسية وسلاح الطيران الإسرائيلي الفرصة للاستعداد وتصفية القوات المصرية في منطقة الرمال المحصورة بين خط بارليف وبين صخور المضايق .

على أنه بعد اتمام بناء حائط الصواريخ ، غيرت اسرائيل تخطيطها بحيث يتلقى خط التحصينات على شاطىء القناة الشرقي الصدمة الأولى ، وتكون المعركة الكبرى ضد قوات العبور المصرية على حافة الماء مباشرة ، بحيث تلحق بهذه القوات أكبر خسائر ممكنة ، ومّا ينفذ من تحصينات هذا الخط التي تشبه المصفاة ، تتولاه المدرعات والطيران في المنطقة المحصورة بين الخط ومرتفعات المضايق . وكان السبب في هذا التغيير أن وصول حائط الصواريخ الى منطقة القناة قد أتاح له الفرصة لتغطية جزء من المنطقة المحصورة السالفة الذكر ، وجعل عمل الطيران الاسرائيلي فوقها محفوفاً بالأخطار .

وعلى هذا النحو فقد أعادت اسرائيل بناء خط بارليف على النحو الذي عرفته حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وصرفت على إعادة بنائه خلال الشهور الستة التي أعقبت وقف اطلاق النار في ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، مبلغاً يزيد على مائتي مليون جنيه اسرائيلي . وبذلك زادت صعوبة معركة التحرير ، حتى أصبح تحطيم خط بارليف في حد ذاته هدفاً أولياً لمعركة العبور في أكتوبر ١٩٧٠ ! .

على أن اسرائيل لم تكتف باعادة بناء خط بارليف على هذا النحو ، بل أقامت خطاً دفاعياً ثانياً في منطقة المضايق الصخرية الشديدة الوعورة ، التي تعد المفتاح الرئيسي للسيطرة على سيناء . فإذا تمكنت قوات العبور المصرية من التخلص من خط بارليف ، وهزيمة القوات الاسرائيلية فيها وراءه من صحراء ـ واجهت الخط الثاني عند المضايق ! . فإذا اخترقته ، واجهت الصحراء المكشوفة وراءه الى الحدود المصرية الإسرائيلية ، وواجهت المدرعات والطيران الاسرائيلي حيث لا حماية جوية مصرية كافية ! .

وهذا يصور الموقف الذي وجد الجيش المصري نفسه فيه عند نهاية حرب الاستنزاف ، وهو يقود إلى الحقيقة التي ذكرناها ، وهي أن حرب الاستنزاف لم تكن عتبة لحرب التحرير ، بل كانت عقبة في طريق حرب التحرير ! .

وهكذا نصل الى تفنيد هذه الأكذوبة الكبرى ، التي لو صحت فانها تدين كل قادة حرب أكتوبر ، وهي أن القوات المسلحة المصرية كانت قادرة عند نهاية حرب الاستنزاف ـ وبمعنى أدق عند نهاية فترة وقف اطلاق النار في يوم ٧ نوفمبر ١٩٧٠ ـ على خوض معركة التحرير ، وتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة ٢٠٠ ، المعروفة بالاسم الكودي « جرانيت » ، والتي تقضي بعبور القناة ، وتحطيم خط بارليف ، والوصول الى المضايق ـ ثم تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة ، التي تقضي باكتساح القوات الاسرائيلية فيما وراء المضايق ، والوصول الى خط الحدود الدولية مع العدو الإسرائيلي ! .

وكانت دوائر سياسية معينة مصرية قد أطلقت هذه الأكذوبة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبعد خلافها مع الرئيس الراحل السادات . ثم أوردها الفريق محمد فوزي في مذكراته التي نشرها في مجلة « المجلة » التي تصدر بلندن ، ونشرها معدلة بعد ذلك في كتاب صدر مؤخراً .

وقد مهد الفريق محمد فوزي لذلك بتقسيمه فترة السنوات الثلاث ، التي استغرقتها حرب الاستنزاف ، إلى ثلاث مراحل : الأولى ، مرحلة الصمود ، من يوليو ١٩٦٧ الى مارس ١٩٦٨ . والثانية ، مرحلة المواجهة ، من مارس ١٩٦٨ حتى بداية ١٩٦٩ . والثالثة ، من ابريل ١٩٦٩ حتى يوليو ١٩٧٠ ، وقد أطلق عليها اسم : « مرحلة التحدي والردع » ! .

ثم ذكر الفريق فوزي أن خطة تحرير سيناء كانت قد اكتملت في المرحلة الأخيرة : « مرحلة التحدي والردع » . وقال انه أبدى « استعداد القوات المسلحة لخوض معركة التحرير عند نهاية فترة اطلاق النار ، في اجتماع مصغر دعا اليه عبد الناصر في أواخر أغسطس ١٩٧٠ ، وحضره ممثلان عن مجلس الدفاع الوطني ، هما : محمود رياض ، والفريق فوزي نفسه ، لعرض الموقف السياسي والعسكري . وفي هذا الاجتماع « أبديت استعداد القوات المسلحة لبدء معركة التحرير فور انتهاء فترة وقف اطلاق النيران » ! . ووافق عبد الناصر على أن يقوم بالتصديق على خطط العمليات الحربية الشاملة والمرحلية عند سفره الى مرسى مطروح .

ويقول الفريق فوزي انه سافر بالفعل الى مرسى مطروح ، ومعه ١٤ خريطة قرار تشمل : قرارات الخطة ٢٠٠ الشاملة ، والخريطة « جرانيت » المرحلية ، وخطط الجيش الثاني والثالث ، وخطط القوات الجوية والبحرية والدفاع الجوي ، وخطط المدفعية والمواصلات والامداد والتموين ، وغيرها من الخطط النوعية . وكان موقعاً عليها منه ومن قادة الجيوش الميدانية وقادة الأفرع الرئيسية للقوات المسلحة . وكان اسم القائد الأعلى للقوات المسلحة (عبد الناصر) على جميع خرائط القرارات، تمهيداً لتوقيعه عليها ! .

على أن الفريق محمد فوزي ـ كما يقول ـ لم يتمكن من الانفراد بعبد الناصر ، وبالتالي لم يتمكن من الحصول على توقيعه على الخطط . ثم فاجأت أحداث الأردن ، وتصاعد الموقف في عمان ، « فأخطرني الرئيس بتصديقه الشفوي ! ، وأن أركز على تنفيذ الخطة جرانيت أولاً ، بعد انقضاء الفترة الأولى لوقف اطلاق النار مباشرة في ٧ / ١١ / ١٩٧٠ » .

ثم ذكر الفريق محمد فوزي أنه كان من المقرر اجراء التدريب العملي الأخير لتطبيق خطة تحرير سيناء ، لاختيار قدرة وكفاءة القوات المسلحة على تحقيق أهداف الخطة جرانيت بالتفصيل ، واتمام الخطة ٢٠٠ بصفة عامة ـ لولا وفاة الرئيس عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، التي أجلت المشروع . ولكن في أوائل عام ١٩٧١ ، أمكن وضع المشروع بمعرفة هيئة عمليات القوات المسلحة ، بالاشتراك مع مجموعة تخطيط وعمليات من المستشارين السوفييت ، وجرى تنفيذه بالفعل في مدة ١٢ يوماً متواصلة من ١٤ إلى ٢٥ مارس ١٩٧١ ، تحت قيادته .

ووفقاً لهذا المشروع ، فإن خطة تحرير سيناء كانت تقوم على استخدام ٥ فرق مشاة ، و٣ فرق ميكانيكية ، وفرقتين مدرعتين ، و٣ ألوية مدرعة مستقلة ، و٣ كتائب استطلاع بري ، ولواء انزال بحري ، وقوات الابرار الجوي ، تعاونها القوات الجوية والقوات البحرية وقوات الدفاع الجوي ، بهدف احتلال المضايق الرئيسية ، وتأمينها ، حتى اليوم الرابع من بدء العمليات ، وبذلك يتم تنفيذ العملية جرانيت . ثم يتم اندفاع القوات

الميكانيكية والوحدات المدرعة عبر المضايق ، بعد تأمين خط فتحها للاشتباك شرق المضايق ، حتى يتم التصادم مع مدرعات العدو والقضاء عليها ، والوصول الى خط الحدود الدولية ، وتأمينها ، وبذلك يتم تنفيذ الخطة ٢٠٠ ! .

ثم يقول الفريق فوزي انه وضع فرع دمياط على أنه قناة السويس ، وجعل القوات الموجودة شرقه تمثل العدو ، والقوات الموجودة غربه تمثل قواتنا . كما طبق هذه الفكرة على القوات الجوية ، التي قسمت بحيث تمثل الطرفين . أما قوات الدفاع الجوي المصرية والسوفيتية الموجودة في مصر ، فتظل في العمق ، إذ ليس لها واجب عمليات في تحرير الأرض ! .

وقد قامت الخطة على عبور قناة السويس ليلاً (قبل الغروب بـ ١٥ دقيقة) ، وسد المداخل الشرقية للمضايق في نفس الليلة بواسطة قوات الابرار الجوي ! ، مع اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد مواسير اللهب تحت مياه القناة ، وفتح الثغرات في الساتر الترابي مع بدء ساعة الهجوم .

وقال الفريق فوزي ان القوات المصرية في هذه المناورات ، استطاعت الوصول إلى المضايق في اليوم الثالث ، وتأمينها طوال اليوم الرابع . وبذلك تم تنفيذ الخطة « جرانيت » بالكامل ! . وفي اليوم العاشر وصلت القوات المصرية إلى خط الحدود الشرقية مع العدو ، واستغرقت يومين في عمليات التأمين ، التي شملت الاستيلاء على مناطق رفح والعوجة وايلات . وبهذا تحررت سيناء في ١٢ يوماً ! .

ثم قال الفريق فوزي ان توقيت المعركة مع اسرائيل في أواخر سنة ١٩٧٠ أو أوائل سنة ١٩٧١ ، كان توقيتاً سلبياً ،لأن ميزان القوى في ذلك الوقت كان قد تحول لصالح القوات المصرية ، عدداً وتسليحاً وكفاءة . ولكن هذا الميزان تغير لصالح اسرائيل في سنتي ١٩٧٢ و١٩٧٣ ، حين دعمت القوات الاسرائيلية بتسليح أمريكي يساوي ثلث قواتها العسكرية سنة ١٩٧١ .

هذا ـ بتركيز شديد ـ ما أورده الفريق محمد فوزي في مذكراته ، للبرهنة على أن الجيش المصري كان في قدرته ، في أواخر سنة ١٩٧٠ ، تحرير سيناء والوصول إلى خط الحدود الدولية مع العدو الاسرائيلي ! . ويتضح منه مجافاته بل وتناقضه مع كثير من الحقائق التاريخية التي تم التوصل اليها في هذه الدراسة ، ومع ما أدلى به قادة حرب أكتوير من شهادات ، بل مع ما أورده القادة العسكريون الذين كانوا يعملون تحت قيادته في ذلك الحين ! .

وفيما يتصل بما أطلق عليه الفريق محمد فوزي اسم : « مرحلة التحدي والردع » ـ ويقصد بها الفترة من ابريل ١٩٦٩ حتى يوليو ١٩٧٠ ـ فلعلنا خلال أحداث هذه الدراسة قد لاحظنا أن هذه الفترة بالذات ، توافق مرحلة الاستنزاف الاسرائيلي المضاد لمصر ! ، والتي بدأت باستخدام الطيران الاسرائيلي كمدفعية طائرة ابتداء من يوليو ١٩٦٩ ، واستمرت الى نهاية حرب الاستنزاف . وهي مرحلة انهار فيها نظام الدفاع الجوي المصري انهياراً تاماً في نهاية عام ١٩٦٩ ، باعتراف العسكريين المصريين ، ووقعت غارات العمق الاسرائيلية على مشارف القاهرة والمدن الكبرى ، وقصف فيها مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر ، واضطر عبد الناصر ، لانقاذ قيادته العسكرية ونظام حكمه المهدد ، الى القيام برحلته السرية الى موسكو في يوم ٢٢ يناير ١٩٧٠ ، ليصارح القادة السوفييت بأن « مصر كلها تشعر بأنها بدون حماية ، كأنها عارية . وأن مئات العمال والعسكريين قد قتلوا » ، ويحذر فيها من « سقوط مصر ، التي هي أكبر موقع معاد للاستعمار في الشرق الأوسط ، في أيدي القوى الأمريكية والإسرائيلية » ، ويهدد بالعودة الى مصر وتسليم المسؤولية لرئيس موال للأمريكيين إذا لم يقم الاتحاد السوفيتي بمسؤولياته تجاه مصر ، ويقول : « أنا زعيم تضرب بلاده بالقنابل كل يوم ، وجيشه مكشوف ، وشعبه معرض » ! .

ولكن الفريق محمد فوزي يتجاهل كل هذه الحقائق التاريخية التي عايشها ، ويطلق على هذه المرحلة اسم « مرحلة التحدي والردع »! ، للايهام بأن الجيش المصري كان قد بلغ مرحلة اكتمال البناء التي تتيح له تحرير سيناء

والوصول إلى الحدود الدولية مع العدو الاسرائيلي ، مع أن قصارى ما فعلته مصر في هذه المرحلة هي أنها تمكنت ـ بتضحيات جسيمة جداً ـ من إعادة التوازن الاستراتيجي بينها وبين العدو الإسرائيلي لحد كبير عن طريق بناء حائط الصواريخ . وظل التفوق الجوي الإسرائيلي ـ مع ذلك ـ قائماً ، مما دفع عبد الناصر إلى قبول وقف اطلاق النار .

وهنا نتعرض لخطة تحرير سيناء ، التي عرضها الفريق محمد فوزي ، وزعم أنه كان في وسع القوات المصرية تنفيذها بنجاح في اثني عشر يوماً ! . فنلاحظ أن النظرة العلمية المتأنية الفاحصة لهذه الخطة ، كما تم التدريب العملي الأخير عليها في مناورات ١٤ ـ ٢٥ مارس ١٩٧١ ، تثبت أنها كانت تحمل من الآمال والتمنيات أكثر مما كانت تحمل من الامكانيات ! وأن هذه الخطة لو تم تنفيذها بالفعل في حرب حقيقية مع اسرائيل في ذلك الحين ، لقادت البلاد الى كارثة لا تقل فداحة عن كارثة يونية ١٩٦٧ ، ان لم تزد ، لأن هزيمة مصر مرة ثانية في تلك الحرب ـ كما لاحظ الفريق عبد المنعم رياض بحق ، قبل استشهاده بأيام ـ « لن يكون سقوطاً بالنسبة لنا كوطن فقط ، ولكنه سوف يكون سقوطاً لكل فرد فيه ، لكل رجل ولكل امرأة ، سوف تعز الكرامة على أي رجل ، وسوف يعز الشرف على أي امرأة » ! .

فنلاحظ أن الفريق محمد فوزي في هذه الخطة قد تحدث عن عمليات سلاح الطيران المصري كما لو كانت له السيطرة والتفوق على السلاح الجوي الإسرائيلي ! ، مع أنه كان يعرف جيداً أن السيطرة والتفوق كانا للطيران الإسرائيلي ! . وفي الوقت نفسه أغفل حقائق الموقف بالنسبة لأوضاع قوات الدفاع الجوي ! ، مما يعد أمراً غير مفهوم ! .

فكما رأينا ، فإن صعوبة الموقف العسكري في سيناء بالنسبة للقوات المصرية لم تكن تتمثل فقط في وجود خط بارليف ، بل وفي وجود خط دفاعي اسرائيلي آخر عند المضايق ، وفي وجود صحراوين أيضاً مكشوفتين : احداهما تقع بين خط بارليف والمضايق ، والأخرى تقع بين المضايق وخط الحدود الدولية ! . وكان على القوات المصرية ، إذا نجحت في عبور القناة وتحطيم

خط بارليف ، أن تتقدم عبر الصحراء المكشوفة الى المضايق لاحتلالها ، ثم تنطلق منها عبر صحراء مكشوفة أخرى الى الحدود الدولية . وهذا التقدم كان مستحيلاً تحقيقه بنجاح إلا في حالتين :

الأولى ، توفير مظلة جوية مصرية فعالة .
والثانية ، توفير مظلة صاروخية .

وبالنسبة للمظلة الجوية ، فلم تكن مصر تستطيع توفيرها بالقدرة والكفاءة التي تخيلتها بسذاجة خطة الفريق محمد فوزي ! ، وبالتالي فلم يكن في وسع القوات المدرعة المصرية التقدم عبر الصحراء المكشوفة الى المضايق واحتلالها بعد سد المداخل الشرقية بواسطة قوات الابرار الجوي ، وإتمام تنفيذ الخطة جرانيت حسب الخطة ـ لأن الطيران الاسرائيلي سوف يعترضها ويلحق بها خسائر فادحة ، بل ويحبط أي محاولة من جانب الطيران المصري لحمايتها . وإذا عجزت القوات المصرية عن تنفيذ الخطة جرانيت ، فلن يمكنها بطبيعة الحال تنفيذ بقية الخطة ٢٠٠ والوصول إلى الحدود الدولية ! .

أما بالنسبة للمظلة الصاروخية ، وهي التي يمكن أن تكون بديلاً عن المظلة الجوية ، فقد أغفلها أيضاً الفريق محمد فوزي ، وعلى نحو مثير ! ، رغم خطورتها البالغة ! . ولم يكن هذا الاغفال عن جهل ، وإنما عن استهانة واهمال ويأس ! ، لأن دور هذه المظلة الصاروخية في ذلك الحين كان محل اهتمام كبير من قيادة قوات الدفاع الجوي ، كما يوضحه الفريق محمد علي فهمي ، قائد هذه القوات ، والذي كان يعمل تحت قيادة الفريق محمد فوزي ، في الصورة البليغة التالية :

فقد أورد أنه في اليوم التالي لنهاية حرب الاستنزاف ، أي في يوم ٩ أغسطس ١٩٧٠ ، طلب قائد الدفاع الجوي من قادة التشكيلات وهيئة الأركان في قيادة قوات الدفاع الجوي ، اعداد دراسة تفصيلية ، كل فيما يخصه ، عن المشاكل والصعوبات المنتظر أن تلاقيها قوات الدفاع الجوي في معركة العبور والتحرير ، واعداد المقترحات اللازمة . وأعطى مرؤوسيه مهلة ثلاثة شهور لتقديم هذه الدراسات .

وجاء موعد الاجتماع المقرر بعد انتهاء الشهور الثلاثة ، وأخذ القائد يستمع إلى تقارير القادة المرؤوسين وضباط هيئة الأركان . « وكانت الصورة قاتمة ، فالمشاكل والمصاعب لا حصر لها ! ، وبعضها خطير ومعقد أشد التعقيد » . ـ كما يقول الفريق محمد علي فهمي ـ . وأخيراً اختار القائد نخبة من ضباط الأركان ليشكلوا ما أسماه « لجنة اعداد القوات » ، وطلب منهم استلام نسخة من الدراسات التي تم الاستماع اليها ، ومناقشتها خلال الاجتماع ، ووضع خطة اعداد القوات لمعركة العبور والتحرير شاملة لكل التفاصيل ، مع تحديد المسؤول عن تنفيذ كل اجراء ، وتوقيت تمـام التنفيذ .

وكان من أكبر المشاكل التي برزت في ذلك الحين ، مما يعوق عملية التنفيذ ، هي مشكلة قواعد الصواريخ ودورها في معركة التحرير . فإن معظم قواعد هذه الصواريخ كانت من تلك الأنواع المصممة أصلاً للدفاع عن أهداف حيوية ثابتة ، وبالتالي فنسبة تعرضها للاصابة أكبر ، الأمر الذي يتطلب اقامتها في مواقع محصنة لتوفير أكبر قـدر من الوقاية لها . وكان ذلك مما يتعارض مع احتياجات المعركة المقبلة ، فالهدف المطلوب الدفاع الجوي عنه في هذه الحالة ، هو الحشود الرئيسية للقوات البرية ،وهي، بطبيعة المهمة المكلفة بها ، هدف متحرك يتطلب حماية متحركة ! . ومعنى ذلك ـ كما يقول الفريق محمد علي فهمي ـ أنه « ما دام الدفاع الجوي غير قادر على متابعة تقدم القوات البرية أثناء العمليات الهجومية ، فستصبح هذه القوات دون غطاء جوي ، الأمر الذي يتركها فريسة سهلة لطيران العدو المتفوق » ! .

ولكن الفريق محمد فوزي تجاهل تماماً هذه المشكلة الحيوية ، التي يترتب على اغفالها تسليم القوات البرية المصرية « فريسة سهلة لطيران العدو المتفوق » ! . وأكثر من ذلك وأخطر ، أنه في خطة تحرير سيناء ، وفي مشروع التدريب العملي الأخير لتطبيق الخطة السالف الذكر ـ استبعدها من عملية التحرير كلية ، وأنكر عليها أي دور ، بقوله إن « قوات الدفاع الجوي المصرية والسوفيتية في مصر ، تظل في العمق ، إذ أنها في الحقيقة ليس لها واجب عمليات في تحرير الأرض » ! .

وهكذا أغفل الفريق محمد فوزي في خطته العناصر الأساسية لنجاح أي عملية تحرير حقيقية ، الأمر الذي يصور ـ كما ذكرنا ـ مدى الكارثة التي كاد يدفع بالقوات المسلحة المصرية وبالبلاد اليها لو بقي على رأس هذه القوات ! .

ومع ذلك ، فمن الانصاف أن نذكر أن المشروع الذي وضعه الفريق محمد فوزي قد أبرز نقطتين هامتين كان لهما تأثيرهما وخطرهما في حرب أكتوبر ، وهما : ثغرة الدفرسوار ، ووجود احتياطي استراتيجي في عمق البلاد لمواجهة مثل هذه الثغرة .

فقد ذكر أنه ـ في أثناء تنفيذ المشروع في مساء اليوم الأول ـ أخطره رئيس هيئة الحكام بموقف للعدو (وهو قوات مصرية تقوم بدور العدو) يتلخص في تمكن لواء مدرع من عبور قناة السويس (فرع دمياط) غرباً في منطقة الدفرسوار ، محاولاً انشاء رأس كوبري ، وجارى تعزيز مواقعه بمعاونة الطيران والمدفعية من الجانب الشرقي ، بالاضافة إلى لواء مدرع آخر للعدو يهاجم في اتجاه القنطرة شرق . « وطلب مني معرفة قراري ازاء هذا الموقف . وقد قمت باعلان قراري التالي :

١ ـ تستمر قواتنا المهاجمة في تنفيذ مخططها في التقدم شرقاً لتحقيق المهمة المباشرة (المضايق) .

٢ ـ يقوم الجيش الثاني الميداني باستخدام الفرقة ٢٣ ميكانيكية للهجوم على قوات العدو ، التي نجحت في عبور قناة السويس (فرع دمياط) في الدفرسوار ، وتدميره ، ومتابعة انسحابه ، ويدفع لواء من الاحتياطي لمعاونة فرقة مشاة القنطرة في تدمير قوات العدو شرق القنطرة، ومواصلة التقدم في المحور الشمالي ، كما يخصص سرب قاذف مقاتل من الاحتياطي للمعاونة .

ثم يقول الفريق محمد فوزي انه اتخذ هذا القرار لثقته في وجود احتياطي تعبوي واستراتيجي تحت يده في الجانب الغربي للقناة ، « وهذا يبرز ضرورة الاحتفاظ باحتياطي كبير ومرن في كل وقت وفي كل مكان عند اتمام عمليات حربية في أي مسرح عمليات » .

ونلاحظ هنا أن توقع اختراق العدو الاسرائيلي للثغرة عند الدفرسوار كان في اليوم الأول من المناورات وتنفيذ الخطة ، وبالتالي فقد كان ما يزال هناك احتياطي تعبوي واستراتيجي كبير . ولكن العدو الاسرائيلي اخترق ثغرة الدفرسوار في حرب أكتوبر في اليوم التاسع من القتال ! ، وكان الاحتياطي الاستراتيجي ، المتمثل في الفرقة ٢١ المدرعة والفرقة الرابعة المدرعة ، قد تم دفعه الى سيناء لتخفيف الضغط على سوريا .

وحتى نجهز تماماً على نظرية الفريق محمد فوزي ، الذي يريد بها الايهام بأنه كان قادراً في نهاية عام ١٩٧٠ على تحرير سيناء كاملة ، والوصول الى الحدود الدولية ـ ملقياً بذلك شكوكاً خطيرة على قادة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ فلا بد أن نعرف حقيقة أوضاع القوات المسلحة المصرية في أعقاب حرب الاستنزاف ، بعيداً عن التهويلات والمبالغات، التي ميزت نظاماً سياسياً بأسره !،وتسببت في سلسلة من الكوارث والنكبات الوطنية .

وفي هذا الصدد ، فقد يكون من الأصح علمياً أن نستعين بشهادات أنصار هذا النظام ، ممن نستبعد عنهم شبهة تشويه صورته ، ونستعين أيضاً بشهادات أعداء النظام الذي قاد حرب أكتوبر ، ممن نستبعد عنهم شبهة تحسين صورته ! .

وفيما يتعلق بالنوع الأول من الشهادات ، فإن شهادة محمد حسنين هيكل ، وهو من أركان نظام عبد الناصر ، توضح جانباً ذا مغزى من صورة الفريق محمد فوزي وأسلوب أدائه . فقد أورد أنه في أعقاب وفاة عبد الناصر مباشرة ، دعا الرئيس السادات ، الذي كان يقوم بأعمال منصب رئيس الجمهورية ، أعضاء مجلس الأمن القومي ، إلى اجتماع لمناقشة موقف مصر المبدئي من تجديد وقف اطلاق النار ، وهل تقبل أم ترفض . وقد حضر الاجتماع كل من حسنين هيكل ، والفريق محمد فوزي ، ووزير الخارجية محمود رياض ، ومدير المخابرات العامة حافظ اسماعيل ، ووزير الداخلية شعراوي جمعة ، ووزير الدولة أمين هويدي ، ووزير شؤون رياسة الجمهورية

سامي شرف ، ورئيس الأركان الفريق محمد صادق ، ومدير المخابرات العسكرية .

وفي أثناء المناقشات ، رأى البعض ضرورة الدخول في المعركة وعدم تجديد وقف اطلاق النار ، لسبب غريب ، هو « تكريم جمال عبد الناصر » ! ، و« حتى لا يتهم الناس خلفاءه بالقصور والجبن » ! . وقد رأى هيكل أن الأساس السليم لبناء الرأي هو معرفة موقف القوات المسلحة المصرية ، وهل هي جاهزة لفتح النار أم لا ؟. فسأل الفريق محمد فوزي عما إذا كان جاهزاً للعمل يوم ٧ نوفمبر ؟. وبدلاً من أن يجيب الفريق فوزي بالتأكيد أو النفي ، دار الحوار الطريف الآتي ، التي نعرضه على القراء ، ونترك لهم الحكم بأنفسهم ! .

فقد رد الفريق فوزي قائلاً : انه « رجل عسكري منضبط ، وهو يخضع لتوجيهات القيادة السياسية ، فإذا طلب اليه من القيادة السياسية أن يكسر وقف اطلاق النار ، فعل ! ، واذا طلب اليه أن يستمر في التزامه بوقف اطلاق النار ، فسوف يفعل ! . لكن القيادة السياسية ، في الحالتين ، يجب أن تتحمل هي مسؤولية اصدار الأمر ! .

وقال هيكل : « انني أدرك أن مسؤولية أي قرار هي ، في البداية والنهاية ، مسؤولية سياسية ، ولكننا هنا نناقش احتمالات ، وفي مرحلة المناقشة فلا بد أن نسمع كل الآراء وكل الحقائق » .

ورد الفريق فوزي بأن المسألة من اختصاص القيادة السياسية ، ولكنه يريد أن يلفت النظر إلى مسألة هامة ، وهي أنه يريد أمراً مكتوباً بالطريقة التي يتصرف بها ، وأنه بمقتضى ما لديه من أوامر ، فإنه عندما يجيىء منتصف ليلة ٤ نوفمبر ـ تاريخ انتهاء موعد وقف اطلاق النار ـ فسوف لا يستطيع أن يتحمل مسؤولية حجب أمر كسر وقف اطلاق النار عن قواته . ولهذا فهو في الحالتين : حالة الاستمرار في وقف اطلاق النار ، أو حالة كسر وقف اطلاق النار ـ يريد أمراً مكتوباً يتصرف وفقاً له ! .

وقال هيكل ـ وقد تحولت المناقشة لأكثر من ربع ساعة الى حوار مباشر بينه وبين الفريق فوزي : « اننا في ظروف دقيقة ، والمسألة ليست مسألة حدود اختصاصات ، ولكن مسؤولية قومية ، وأنا أسأله (فوزي) ليس كقائد عام مصري فقط ، ولكن كوطني مصري أيضاً : هل يناسبه ويناسب قواته وأهدافها أن يمتد وقف اطلاق النار لفترة محددة أخرى يوم ٧ نوفمبر ؟! أو أن تأهب هذه القوات كامل ، وكافة مطالبها متوفرة بحيث يكون من الخطأ ألا نكسر وقف اطلاق النار ؟ » .

ورد الفريق فوزي بسرعة قائلاً : « انه يريد أن يلفت نظرنا الى أن بطاريات الصواريخ المطلوبة لتغطية مرافق الصعيد لم تصلنا بعد » ! .

وقلت له : « اذن فان استمرار وقف اطلاق النار لفترة محددة أخرى يناسبك أكثر في هذه الظروف ؟ » .

ورد الفريق فوزي قائلاً : « اننا لو أعطيناه شهراً واحداً حتى تصل بطاريات الصواريخ المطلوبة للصعيد فان الموقف سيكون أفضل » ! . وأضاف : « انه في كل الأحوال رجل عسكري منضبط ، وسيقبل ما يصدر اليه من أوامر القيادة السياسية » .

« وركزت وجهة نظري قائلاً : « من الواضح أمامي أن وزير الحربية المسؤول عن مخاطر المعركة ، يفضل أن يحصل على مهلة اضافية لاستكمال استعداده . ومع أنه يريد شهراً واحداً فقط ، فإن المطروح علينا من العالم كله هو تجديد فترة سريان وقف اطلاق النار بثلاثة شهور . وأنا أعتقد لأكثر من سبب سياسي ـ بينها أحزان الناس العميقة ، ومسؤوليات القيادة الجديدة ـ أن فترة الثلاثة شهور يمكن أن تكون مقبولة من جانبنا .

« وتدخل الفريق فوزي ، وقد خشي أن توضع مسؤولية مد العمل بوقف اطلاق النار كلها عليه قائلاً : « انه مستعد لكل الاحتمالات ، ولكنه فقط يريد أمراً مكتوباً من القيادة السياسية المسؤولية » ! .

« وقلت له : « انك من تقول ان بطاريات الصعيد لم تصلك بعد ،

وكنت تتحدث عن أفضلية المد لشهر واحد ؟ » .

فقال : « حتى برغم أن بطاريات الصعيد لم تصل ، فاننا سوف نكون على استعداد للتضحية » ! .

وقلت له : « أليس أن موقفك سوف يكون أفضل إذا كان الصعيد تحت غطاء كاف من الحماية ؟ » .

قال بسرعة : « نعم ، بلا شك » ! .

قلت : « اذن فلماذا لا تدخل المعركة تحت أفضل الظروف ملاءمة لك ؟ . انني أعرف أنك على استعداد للتضحية ، والبلد كلها على استعداد للتضحية ، ولكن لماذا لا نستكمل استعدادنا للتضحية ، باستكمال استعدادنا العسكري ؟ .

« وسكت الفريق فوزي ، الا من اصراره الذي كرره بعد ذلك عدة مرات ، وهو أنه مهما كان قرارنا فإنه يريد أمراً مكتوباً يحدد له ما يتعين عليه أن يفعله في منتصف ليلة ٧ نوفمبر » .

ويتضح من هذه الشهادة لهيكل نوعية القيادة العسكرية التي قادت حرب الاستنزاف ، والتي كانت على وشك دفع البلاد إلى كارثة ! .

وهذا ما يجعلنا نشك كثيراً في أن عبد الناصر كان يوافق على تنفيذ خطة تحرير سيناء في أعقاب انتهاء وقف اطلاق النار ، لو أنه اطلع عليها ! . ورواية الفريق محمد فوزي التي رويناها في هذا الصدد ، توضح أن عبد الناصر قد تهرب من هذه الموافقة عندما حمل اليه الفريق فوزي في مرسى مطروح الخطة . وما رواه الفريق محمد فوزي من أن عبد الناصر أخطره « بتصديقه الشفوي » ! ، وطلب اليه أن « يركز على تنفيذ الخطة جرانييت أولاً ، بعد انقضاء الفترة الأولى لوقف اطلاق النار مباشرة في ٧ / ١١ / ١٩٧٠ » - أمره لا يقبله عقل . لأن عبد الناصر ، بما عرف عنه من دقة ، لم يكن ليصدق على خطة حرب، يتوقف عليها مصير البلاد وحياتها

تصديقاً « شفوياً » ! . ولم يكن الفريق محمد فوزي ، بما رأيناه عنه من تمسك بالأوامر المكتوبة ، ليرضى بتصديق « شفوي » ! .

ونعتقد أن قبول عبد الناصر وقف اطلاق النار بسبب التفوق الجوي الاسرائيلي ، وتساؤلاته قبل ذلك عن جدوى حرب الاستنزاف ـ تحملان دليل ادانته لقيادته العسكرية ، وتحميله اياها المسؤولية ، وعدم ثقته بها الثقة الكافية . يؤكد ذلك ما نشره حافظ اسماعيل ـ وتحققت منه بالاتصال به شخصياً ـ من أن عبد الناصر استدعاه في ربيع عام ١٩٧٠ من باريس حيث أسند اليه ادارة المخابرات العامة ، وعرض عليه أن يتولى وزارة الحربية والقيادة العامة للقوات المسلحة خلال ستة شهور ! ـ ومعنى ذلك أنه كان ينوي التخلص من الفريق محمد فوزي ! ، ولذلك تهرب من التصديق على الخطة . ثم كانت فجيعة الأمة العربية في وفاة عبد الناصر ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ فبقي الفريق فوزي في منصبه ، ولكن الأمور كانت قد إتخذت مساراً آخر ! .

على كل حال فربما كان من الضروري هنا أن يعلم القارىء أحوال القوات المسلحة المصرية ، التي تركها الفريق محمد فوزي في مايو ١٩٧١ ، والتي كان يتوهم الوصول بها الى الحدود الدولية مع العدو الاسرائيلي ! ، من واقع شهادة أحد أعداء النظام الذي صنع حرب أكتوبر ـ : وبمعنى أدق ـ أحد الذين انقلبوا على هذا النظام ، وهو الفريق سعد الدين الشاذلي ، الذي تولى رئاسة أركان حرب القوات المسلحة المصرية في ١٦ مايو ١٩٧١ ـ أي في وقت كان ميزان القوة العسكرية ـ وفقاً لتقديرات الفريق فوزي السالفة الذكر ـ في صالح مصر ، لأن الميزان العسكري لم يتغير لصالح اسرائيل إلا في سنتي ١٩٧٢ ، و١٩٧٣ ـ كما يقول ـ ! .

فقد أورد أنه لم يكد يتولى منصبه حتى بدأ بدراسة امكانيات القوات المسلحة الفعلية ، ومقارنتها بامكانيات العدو وفقاً للمعلومات المتاحة ، بهدف الوصول الى خطة هجومية تتمشى مع امكانياتنا الفعلية . وقد أوصلته هذه الدراسة إلى نتائج خطيرة تمثلت في النقاط التالية :

أولاً ـ أن القوات الجوية المصرية « ضعيفة جداً اذا ما قورنت بقوات

العدو الجوية .وإنها لا تستطيع أن تقدم أي غطاء جوي لقواتنا البرية إذا ما قامت هذه القوات بالهجوم عبر أرض سيناء المكشوفة ، كما أنها لا تستطيع أن توجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة في عمق العدو » ! .

ثانياً ـ بالنسبة للدفاع الجوي ، « لقد كان لدينا دفاع جوي لا بأس به ، يعتمد أساساً على الصواريخ المضادة للطائرات (سام) ، ولكن هذه الصواريخ كانت دفاعية وليست هجومية ، انها جزء من خطة الدفاع الجوي عن الجمهورية ، وهي لذلك ذات حجم كبير ووزن ثقيل ، وتفتقر الى حرية الحركة . لم يكن لدينا في هذا الوقت سام / ٦ الخفيف الحركة ، الذي يستطيع أن يتحرك ضمن تشكيلات القوات المهاجمة ، وبالتالي ، فانها لا تستطيع أن تقدم غطاء جوياً لأية قوات برية متقدمة عبر سيناء . انها سلاح مناسب في الدفاع ، حيث يمكن أن توفر لها الوقاية بوضعها في ملاجىء خرسانية يتم انشاؤها خلال بضعة أشهر ، أما إذا خرجت من هذه الملاجىء لترافق القوات البرية المهاجمة ، فإنها تصبح فريسة سهلة لقوات العدو الجوية وقوات مدفعيته » .

ثالثاً ـ بالنسبة للقوات البرية ، « كانت قواتنا البرية تتعادل تقريباً مع قوات العدو . لقد كان لدينا بعض التفوق في المدفعية في ذلك الوقت ، ولكن العدو كان يحتمي وراء خط بارليف المنيع ، الذي كانت مواقعه قادرة على أن تتحمل قذائف مدفعيتنا الثقيلة دون أن تتأثر بهذا القصف . وبالاضافة الى ذلك فقد كانت قناة السويس ، بما أضافه العدو اليها من موانع صناعية كثيرة ، تقف سداً منيعاً آخر بين قواتنا وقوات العدو » . وكانت اسرائيل فخورة بهذا الخط وبقدرته على وقف المصريين ، حتى أنه أثناء مناقشة القيادة الاسرائيلية احتمال قيام المصريين بالهجوم عبر القناة ، علق موشى ديان قائلاً ساخراً : « لكي تستطيع مصر عبور قناة السويس واقتحام خط بارليف ، فإنه يلزم تدعيمها بسلاحي المهندسين الروسي والأمريكي معاً » .

رابعاً ـ أما بالنسبة للقوات البحرية ، فعلى الرغم من أنه كان من الممكن اعتبارها أقوى من بحرية اسرائيل ، « الا أن ضعف قواتنا الجوية

قلب الموازين ، وأحال تفوقنا البحري الى عجز وعدم قدرة على التحرك بحراً . لقد كان في استطاعة العدو أن يتجول في خليج السويس ببعض الزوارق الصغيرة ، وهي تعتمد على قوة الطيران الاسرائيلي الذي يستطيع أن يغرق أية قطعة بحرية مصرية تتعرض لها . ولم يكن بامكاننا أن نحقق دفاعاً جوياً مؤثراً بواسطة الصواريخ عن جميع أهدافنا ، وكانت جبهة قناة السويس والعمق يستحوذان على امكانياتنا ، تاركين منطقة البحر الأحمر شبه عارية من وسائل الدفاع الجوي . وفي هذه الظروف استطاع العدو أن يحصل على السيطرة البحرية في خليج السويس والجزء الشمالي من البحر الأحمر ، بواسطة قواته الجوية ، وذلك على الرغم من تفوقنا العددي والنوعي في القطع البحرية على اسرائيل .

ثم يقول الفريق سعد الشاذلي ، انه نتيجة لهذه الدراسة ، « ظهر لي أنه ليس من الممكن القيام بهجوم واسع النطاق يهدف الى تدمير قوات العدو وارغامه على الانسحاب من سيناء وقطاع غزة . وأن امكانياتنا الفعلية قد تمكننا ، إذا أحسنا تجهيزها وتنظيمها ، من أن نقوم بعملية هجومية محدودة تهدف الى عبور قناة السويس وتدمير خط بارليف ، ثم التحول بعد ذلك الى الدفاع ! . وبعد ذلك يمكننا التحضير للمرحلة التالية ، التي تهدف الى احتلال المضايق ـ حيث أن المرحلة الثانية تحتاج الى أنواع أخرى من السلاح ، وإلى أسلوب آخر في تدريب قواتنا » . وقد كانت فكرتي في القيام بهذا الهجوم المحدود متأثرة بالعوامل الرئيسية التالية :

١ ـ كان العامل الأول هو ضعف قواتنا الجوية . لقد كنت حريصاً ألا نزج بقواتنا الجوية في معارك جوية غير متكافئة مع العدو . لقد دمرت قواتنا الجوية مرتين على الأرض : الأولى ابان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، والثانية ابان الهجوم الاسرائيلي المفاجىء سنة ١٩٦٧ . وفي خلال هذه السنوات الأربع الماضية قمنا ببناء ملاجىء خرسانة لطائراتنا ، كما أقمنا شبكة دفاع جوي بالصواريخ حول قواعدنا الجوية ، وبذلك أصبح لدينا بعض الضمانات ضد تدمير قواتنا الجوية بضربة جوية مفاجئة كما تم في الحالتين السابقتين . وكنت مقتنعاً بأنه ما لم نستخدم قواتنا الجوية بحرص وذكاء ،

فمن الممكن أن نخسر قواتنا الجوية للمرة الثالثة ، مع فارق بسيط هو أننا هذه المرة ، نخسرها وهي في الجو بدلاً من خسارتها وهي على الأرض كما تم في المرتين السابقتين ! .

٢ ـ كان العامل الثاني هو قدرات صواريخنا المضادة للطائرات (سام) ومداها في المعركة الهجومية . لقد كان علينا أن نقيد حركتنا شرق القناة في أية عملية هجومية ، وأن نربط هذه الحركة بقدرة دفاعنا الجوي وعلى مدى الوقاية التي يستطيع أن يحققها لقواتنا البرية . وكانت امكانياتنا في الدفاع الجوي ـ بعد القيام ببعض الاجراءات الخاصة ـ قادرة على تحقيق دفاع جوي مؤثر شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ كيلومتراً . وأي هجوم بري يتجاوز هذه المسافة قد يقود الى عواقب وخيمة ! .

وعلى ذلك « فقد كان من صالحنا أن نفرض على اسرائيل حرباً بأسلوب ليس في صالحها . فلو أننا توقفنا شرق القناة بمسافة تتراوح بين ١٠ ـ ١٢ كيلومتراً ، فاننا سنخلق لها موقفاً صعباً . فإذا هي قامت بالهجوم على مواقعنا شرق القناة ، فسيكون لدينا الفرصة لأن نحدث في قواتها المهاجمة خسائر كبيرة ، سواء في القوات الأرضية أو القوات الجوية التي تساندها ، نظراً لوجود تلك المنطقة تحت مظلة دفاعنا الجوي . وإذا هي عزفت عن الهجوم ، فسوف تضطر الى الاستمرار في تعبئة قواتها المسلحة . وبذلك تستنزف قوتها الاقتصادية » .

ويقول الفريق سعد الشاذلي أنه حين عرض هذه الأفكار على الفريق أول محمد صادق ، الذي خلف الفريق محمد فوزي كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة ـ عارض هذه الفكرة بشدة على أساس أنها « لا تحقق أي هدف سياسي أو عسكري . فهي من الناحية السياسية لن تحقق شيئاً ، وسوف يبقى ما يزيد على ٦٠٠٠٠ كيلومتراً مربعاً من سيناء، بالإضافة إلى قطاع غزة ـ تحت الاحتلال الاسرائيلي . ومن الناحية العسكرية ، سوف تخلق لنا موقفاً صعباً ، فبدلاً من خطنا الدفاعي الحالي ، الذي يستند الى مانع مائي جيد ، فإن خطنا الدفاعي الجديد سوف يكون في العراء ، وأجنابه

معرضة للتطويق . وبالاضافة إلى ذلك فسوف تكون مواصلاتنا عبر كباري القناة تحت رحمة العدو » . وكانت فكرته في العملية الهجومية « أن نقوم بتدمير جميع قوات العدو في سيناء ، والتقدم السريع لتحريرها هي وقطاع غزة في عملية واحدة ومستمرة » ! .

ولكن الفريق سعد الدين الشاذلي رد عليه قائلاً : « كم أود أن نقوم بتنفيذ ذلك ، ولكن ليس لدينا الامكانيات للقيام بذلك ، سواء في الوقت الحالي ، أو في المستقبل القريب . اننا نحتاج إلى عدة سنين لكي نحصل ونتدرب على الأسلحة اللازمة لمثل هذا الهجوم » ! .

وبعد مناقشات طويلة وجلسات عديدة، وصلت القيادة العسكرية المصرية الى ما أطلق عليه الفريق سعد الشاذلي اسم « الحل الوسط » ، وهو تجهيز خطتين : خطة تهدف الى الاستيلاء على المضايق ، وأخرى تهدف الى الاستيلاء فقط على خطبارليف ! ـ(ولا شيء عن الوصول الى الحدود الدولية مع العدو الاسرائيلي!!) . وقد أطلق على الخطة الأولى الاسم الكودي « العملية ٤١ » ، وأطلق على الخطة الثانية الاسم الكودي « المآذن العالية » .

ومن الطريف أن الخطة الأولى قد وضعت في طي الكتمان ، ولم يعلم بها المستشارون السوفييت ! ، بل لم يعلم بها إلا عدد محدود للغاية من القادة المصريين ! . أما الخطة الثانية (المآذن العالية) فقد وضعت بالتعاون مع المستشارين السوفييت ، « بهدف اطلاعهم على ما يجب أن يكون لدينا من سلاح وقوات ، لكي نصبح قادرين على تنفيذ الخطة » ! .

ومع ذلك ، فقد قدم الفريق أحمد اسماعيل ، بصفته مديراً للمخابرات الحربية ، في النصف الأول من عام ١٩٧٢، تقريراً للرئيس السادات حذر فيه من أن مصر ليست على استعداد للقيام بحرب هجومية ، وأنها لو قامت بشن الحرب تحت هذه الظروف فإن ذلك سوف يقود إلى كارثة ! . وقد أيد رئيس الجمهورية هذا التقرير في مؤتمره الذي عقد القناطر الخيرية يوم ٦ يونية ١٩٧٢ .

على أن الفريق أحمد اسماعيل حين تولى وزارة الحربية وقيادة القوات المسلحة خلفاً للفريق صادق في نهاية شهر أكتوبر ١٩٧٢ ، اقتنع بامكانية تنفيذ خطة « المآذن العالية » المحدودة ، التي تهدف الى الاستيلاء على خط بارليف فقط . وقد تطور اسم هذه الخطة الى اسم « الخطة بدر » ، كما تغير اسم الخطة ٤١ الى الخطة « جرانيت ٢ » ، وأدمجت مع الخطة بـدر « كمرحلة ثانية » ـ الا أن الكلام كان يدور فقط على خطة العبور فقط : « كنا نشرح ونناقش خطة العبور بالتفصيل الدقيق ، ثم نمر مروراً سريعاً على المرحلة الثانية ! . لم أتوقع قط أن يطلب الينا تنفيذ هذه المرحلة ، وكان يشاركني هذا الشعور قادة الجيوش ، ويتظاهر بذلك ـ على الأقل ـ وزير الحربية » ! .

ومع ذلك كان الفريق محمد فوزي يتوهم الوصول الى الحدود الدولية في نهاية عام ١٩٧٠ ! .

وفي الحقيقة أن اغفال الفريق محمد فوزي لحقيقة التفوق الجوي الإسرائيلي في ذلك الحين أمر يبعث على الغرابة ، ويبعث على الحزن أيضاً ! ، إذ هو يوضح أن مدرسة هزيمة يونية ـ وهي نفسها التي قادت حرب الاستنزاف ـ كانت على وشك قيادة هزيمة أخرى ! . فلم يكن الجيش المصري حتى ذلك الحين يملك أية أسلحة جوية هجومية أو أية قوة ردع تستطيع ضرب العدو الاسرائيلي في العمق . وقد ظل الجيش المصري لا يملك مثل هذه الأسلحة أو القوة حتى بعد موت عبد الناصر وبعد خروج الفريق محمد فوزي من الجيش .

فلقد رأينا ، في عرضنا لزيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتي في ٢٩ يونية ١٩٧٠ ، كيف تم الاتفاق على تزويد مصر بلواء جوي قاذف ثقيل مكون من ١٠ طائرات من طراز « تي يو ١٦ س » الصاروخية ، التي تستطيع اصابة الهدف على بعد ١٥٠ ـ ٢٠٠ كيلومتراً . وكيف طلبت القيادة السوفيتية ارجاء تسليمها لمصر خشية أن تثير مضاعفات في الولايات المتحدة . وقد اكتفى في

ذلك الحين بتجهيز مطاري اسوان ووادي سيدنا في السودان لاستقبال هذه الطائرات عند طلبها .

وفي ٢١ سبتمبر ١٩٧١ ، أي بعد عام من وفاة عبد الناصر ، سافر اللواء عبد القادر حسن واللواء عمر جوهر الى موسكو ، وأعلن الفريق محمد صادق أن الاتحاد السوفيتي سيقوم بامداد مصر بعشر طائرات من طراز « تي يو ١٦ » المجهزة بصواريخ جو / أرض مداها ١٥٠ كيلومتراً . على أنه حتى يوم ٤ نوفمبر ١٩٧١ ، لم تكن مصر قد حصلت على مثل هذه الطائرات ! .

وفي مارس ١٩٧٢ طلبت مصر من الاتحاد السوفيتي تزويدها بقاذفات من طراز « تي يو ٢٢ » ، ولكنه طلب دفع ثمن هذه الطائرات بالعملة الصعبة وبالثمن الكامل ! ، وقد رفض السادات قبول هذه الشروط لأن هذه الطائرات قاذفة فقط وتحتاج إلى حماية .

ويصور المؤتمر الذي عقده السادات للمجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم ٢ يناير ١٩٧٢ حجم هذه المشكلة وهو في نفس الوقت رد على ادعاء الفريق فوزي ! . فقد طلب السادات من القادة تقديم تقاريرهم ، فقال اللواء محمد علي فهمي (قائد الدفاع الجوي) :

ـ ان مشكلتي هي أنه مطلوب مني أن أقاتل في معركة هجومية بأسلحة دفاعية ! .

وقال اللواء بغدادي (قائد القوات الجوية) :

ـ احتاج الى طائرات ردع ، تستطيع أن تصل إلى عمق إسرائيل ! .

وقال اللواء علي عبد الخبير (قائد المنطقة المركزية) :

ـ هناك نواقص كثيرة في القوات المسلحة بالنسبة للمعركة الهجومية ، أهمها ضعف الطيران .

وفي يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ خطب الفريق محمد صادق في اجتماع عقد في المنطقة المركزية ، حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب ، وهاجم

الاتحاد السوفيتي هجوماً عنيفاً ، معلناً أن الروس لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة ، وأنهم بذلك هم الذين يحولون دون تحقيق رغبتنا في الهجوم .

وفي مؤتمر السادات في القناطر الخيرية يوم ٦ يونيو ١٩٧٢ ، الذي حضرته دائرة صغيرة من أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، اقترح السادات عدم القيام بأي هجوم إلا بعد تكوين قوة ردع جوية قائلاً :

ـ أنا ، والفريق صادق يشاركني الرأي بأنه يجب ألا نعمل إلا بعد تكوين قوة الردع ، أي أن يكون عندنا طيران يستطيع أن يضرب عمق العدو .

وقد اعترض الفريق سعد الشاذلي قائلاً أنه « لا يرى أملاً في اغلاق ، أو تضييق ، الفجوة التي بيننا وبين اسرائيل في القوات الجوية في المستقبل القريب . لذلك فإني أرى أنه يجب علينا أن نخطط لمعركة هجومية محدودة في ظل تفوق جوي معاد ، ويمكننا أن نعتمد في تحدينا للتفوق الجوي خلال تلك المعركة على الصواريخ المضادة للطائرات سام (أي خطة العبور فقط !) .

وكان مما قاله الفريق الشاذلي « ان ربط المعركة باعداد القوات الجوية المصرية ، يعني تأجيل المعركة سنوات أخرى لا يعلم أحد مداها . ان الفجوة التي بين القوة الجوية الاسرائيلية والقوات الجوية المصرية تميل الى الاتساع لا الضيق ! . اننا لم نحصل بعد على طائرة ردع يمكن مقارنتها بطائرة الفانتوم التي يملكها العدو . وحتى لو حصلنا الآن على طائرة مماثلة ، فإن قدرتنا على استيعاب هذه الطائرة سيحتاج الى فترة طويلة ، تكون اسرائيل قد حصلت خلالها على طائرة أخرى أكثر تقدماً » ! .

وواضح من هذا الكلام في جلاء تام أن امكانيات مصر العسكرية لم تكن تمكنها حتى ذلك التاريخ ، أي حتى أوائل عام ١٩٧٢ ! ، من تحرير سيناء ، وإنما كانت تمكنها من شيء واحد هو العبور ـ مجرد العبور ـ تحت مظلة الصواريخ المصرية التي تغطي مساحة تتراوح بين ١٠ و١٢ كيلومتراً ! .

وهذا هو الجيش التي تركته حرب الاستنزاف ، والذي كان يراد أن

يدفع به الى معركة تحرير دون حماية جوية ، ليلقى نفس نتيجة يونية ١٩٦٧ ! . وهو ما حدث للواء المشاة الأولى في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حين كلف بالتحرك الى الجنوب بعيداً عن المظلة الصاروخية واحتلال منطقة سدر ، فقد تركته القوات الجوية الاسرائيلية يتقدم جنوباً ، إلى أن خرج تماماً من تحت المظلة وأصبح يعبر أرضاً ضيقة لا تسمح له بالانتشار ، ثم شنت عليه هجوماً شرساً بالصواريخ جو / أرض ، أفقده ٩٠ في المائة من رجاله وأسلحته ومعداته ! .

(ب) تكاليف حرب الاستنزاف

والسؤال الآن : الى أي حد كانت حرب الاستنزاف التي شنتها القيادة المصرية استنزافاً لاسرائيل ، وإلى أي حد كانت استنزافاً لمصر ؟ .

للإجابة على هذا السؤال نقول ان الاستنزاف لا يكون مؤثراً ضد الخصم إلا اذا استوفى الشروط الستة الآتية ، التي لاحظها بحق الدكتور يوسف صايغ ، وهي :

١ ـ اذا نتج عن الصراع العسكري تدمير للمنشآت الاسرائيلية الانتاجية ذاتها على نطاق واسع . وإذا نتج عنه تحول قسم يذكر من قوة العمل الانتاجية الاسرائيلية إلى ساحة القتال .

٢ ـ اذا نتج عن الاستنزاف تدمير واسع النطاق لآلة الحرب الاسرائيلية ، بمعداتها وأسلحتها ومنشآتها . وهذا يعني الانتقال من مرحلة الاستنزاف المحدود جداً على جبهة قناة السويس الى الأرض الفلسطينية المحتلة ذاتها .

٣ ـ اذا نتج عن الاستنزاف فوضى في الانتاج والموارد في اسرائيل ، وإعادة توزيع أولوياتها بحيث يكون التركيز على متطلبات الصراع في رأس الأولويات .

٤ - اذا نجحت القوات المصرية في القضاء على أعداد كبيرة من الإسرائيليين ، بما يحدث أثراً نفسياً خطيراً يفوق في أهميته الأثر الديموغرافي (البشري) المحض ، ويؤدي بالتالي إلى استنزاف نفسي ومعنوي .

٥ - اذا اتسعت حدود الصراع جغرافياً لتشمل جميع الجبهات غرباً وشرقاً وشمالاً ، بحيث تضطر اسرائيل إلى توزيع قواتها ، وبالتالي الى رفع مستوى تعبئتها عسكرياً واقتصادياً وبشرياً .

٦ - تحسن الفاعلية العسكرية المصرية والعربية بشقيها النظامي والفدائي ، وعلى جميع جبهاتها ، مما يرفع من مستوى الاستنزاف العسكري والاقتصادي والبشري والمعنوي للعدو الاسرائيلي .

وإذا نحن حاولنا تطبيق هذه الشروط على حرب الاستنزاف التي شنتها القيادة المصرية على اسرائيل من ١٩٦٨ - ١٩٧٠ ، لعجزنا عن ذلك . فقد رأينا من هذه الدراسة أن حرب الاستنزاف لم تمس المنشآت الانتاجية الإسرائيلية ، لا على نطاق واسع ولا على نطاق ضيق ! ، بسبب افتقار الجيش المصري إلى قوة الردع الكافية لأداء هذه المهمة ، بينما كان العدو الإسرائيلي هو الذي يملك قوة الردع ممثلة في طائرات الفانتوم وسكاي هوك ! .

كذلك لم يسفر عن هذه الحرب تحول قسم هام من قوة العمل الانتاجية الاسرائيلية إلى ساحة القتال ، لأن اسرائيل عمدت إلى استخدام سلاح طيرانها كقوة أساسية ، ليس فقط في ضرب الأهداف العسكري المصرية ، بل وفي ضرب الأهداف المدنية في العمق . وبالتالي فلم تضطر الى تحويل جزء من قوة العمل الإنتاجية بها إلى العمل العسكري .

أما فيما يختص بالإستنزاف العسكري ، أي تدمير آلة الحرب الإسرائيلية ، فقد أسفرت دراسة الدكتور يوسف صايغ الهامة في هذا الصدد عن أن هذا الاستنزاف كان ضئيلاً ! . وفي ذلك يقول : « على الرغم من عدم امكان وضع اليد على احصاءات موثوقة كلياً ، إلا أن بالإمكان تسجيل

تعميم يتعلق بما أصاب آلة الحرب الإسرائيلية من دمار بسبب الإستنزاف ، خاصة فيما يعود إلى الجبهة الغربية (المصرية ـ الإسرائيلية) حيث الإحصاءات المصرية لا يفصلها عن الاحصاءات الإسرائيلية فجوة عريضة كما هو الحال بالنسبة لاحصاءات حركة المقاومة الفلسطينية مقابل الاحصاءات الاسرائيلية ـ هذا التعميم هو أنه لم يكن للاستنزاف إلا أثر ضئيل وهامشي بالنسبة لتدمير آلة الحرب الإسرائيلية » .

وقد ترتب على ضآلة الاستنزاف العسكريَ ـ أي تدمير آلة الحرب الاسرائيلية ـ أنه لم تحدث فوضى في الانتاج والموارد في إسرائيل ، أو إعادة ترتيب الأوليات بما يركز على متطلبات الصراع ! .

أما فيما يختص باتساع جبهة الاستنزاف لتشمل جميع الجبهات العربية ، فالثابت ، والمؤسف حقاً ، أنه لم يحدث أي تنسيق بين القيادة المصرية والقيادات العربية الأخرى ، فيما يسمى بدول المواجهة أو غيرها ، لتوسيع نطاق حرب الاستنزاف بحيث تشمل هذه الجبهات ! . ففيما عدا حركة المقاومة الفلسطينية في فلسطين المحتلة والأردن والجولان ، لم يقم أي من الجيوش النظامية في الأراضي المجاورة لإسرائيل ، سواء في سوريا أو الأردن أو لبنان ـ بممارسة أو إعلان عملية استنزاف ضد اسرائيل طوال سنوات حرب الاستنزاف الثلاث ! .

وللدقة ، فقد حدث فى ١٩ يناير ١٩٧٠ أن اخترق تشكيل طائرات سورية حاجز الصوت فوق حيفا ، رداً على استفزاز من جانب القوات الجوية الاسرائيلية يتمثل في اختراق حاجز الصوت فوق دمشق ، وعادت الطائرات السورية إلى قواعدها .

وقد حدث في أول ابريل ١٩٧٠ ، وبسبب عمليات المقاومة الفلسطينية ضد المواقع الاسرائيلية في مرتفعات الجولان ان قصفت الطائرات الإسرائيلية المواقع السورية في القطاعين الأوسط والجنوبي من الجبهة ، وانتقل القتال ليشمل الجبهة كلها ، حيث اشتبكت المدفعية الثقيلة والمتوسطة ـ ولكن الأمر

لم يتعد مثل هذه الحوادث المتفرقة الخفيفة ، ولم يتخذ حرب استنزاف شرسة كما حدث على الجبهة المصرية ! .

ويمكن القول أن أشد نتائج حرب الاستنزاف خطورة على إسرائيل ، تلك التي تمثلت في الخسائر البشرية . فعلى الرغم من تفوق الاصابات العربية على الإصابات الاسرائيلية بنحو ٦١ ٪ وفقاً لتقديرات « اليونايتد برس » ، إلا أن الفارق بين عدد السكان في الجانب الإسرائيلي والجانب العربي قد ألغى هذا التفوق تقريباً . ومع ذلك ، فقد كانت الخسارة ضمن طاقة اسرائيل على التحمل ، خصوصاً وأن أعوام الاستنزاف قد رافقت ارتفاع موجة الهجرة اليهودية الى إسرائيل ارتفاعاً كبيراً بسبب انتصارها في حرب يونية ١٩٦٧ ! .

ومعنى ذلك أن حرب الاستنزاف لم تسفر عن نتائج ذات خطورة على إسرائيل ، وهو ما عبر عنه الدكتور يوسف صايغ بقوله : « إذا نظرنا الى الموضوع من الزاوية الإسرائيلية ، لوجدنا أن إسرائيل تسمح باستمرار حالة الاستنزاف من العيار الذي عهدناه ، لأنها ببساطة وبدقة ، لا تنزف بسببها إلى مدى يحمل طابع الخطورة » ! .

هذه هي نتائج الاستنزاف على الجانب الاسرائيلي ، أما نتائجها على الجانب المصري فقد كانت باهظة على جميع المستويات البشرية والاقتصادية والمعنوية . وربما كان أفدحها تدمير مدن القناة ومنشآتها الاقتصادية وتعطيل دورة الحياة الإقتصادية فيها . وفي هذا الصدد يجب التفرقة بين تدمير هذه المدن ، الذي هو نتيجة مباشرة لحرب الاستنزاف ، وتهجير سكان هذه المدن ، الذي هو نتيجة من نتائج هزيمة يونية والاشتباكات التي جرت في أعقابها .

وكانت حركة نزوح سكان منطقة قناة السويس إلى المناطق المجاورة ، وهي التي أطلق عليها اسم محافظات الايواء الأربع : وهي : الدقهلية والشرقية والغربية وبني سويف ـ قد بدأت بعد هزيمة يونية ، تحت تأثير الاشتباكات المتفرقة التي لم يكن مفر من وقوعها بين القوات الإسرائيلية والقوات المصرية ، كما حدث في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ١٩٦٧ ،

حين قدمت اسرائيل شكوى للأمم المتحدة تتهم مصر بمخالفة قرار اطلاق النار ، واتبعت هذه الشكوى باطلاق عدة طلقات المدافع الرشاشة ومدافع الهاون على مدينة الاسماعيلية ، ترتب عليها اصابة خمس أفراد بإصابات خفيفة وبعض المباني . وقد تلا ذلك اشتباكات أخرى في القنطرة والسويس ، وضربت المدفعية الإسرائيلية منشآت هيئة قناة السويس . وقد جرت في أعقاب ذلك هجرة أعداد كبيرة من سكان المنطقة ، على نحو دفع وزارة الشؤون الاجتماعية الى اتخاذ تدابير عاجلة لايوائها ، وقررت تخصيص الوحدات المجمعة ومعسكرات الشباب لهذا الغرض .

وفي أوائل شهر أكتوبر ١٩٦٧ وصل علي صبري ، نائب رئيس الجمهورية ، كوزير مقيم في منطقة القناة ، وأعلن أن مهمته ذات شقين : الأول ، تأمين المواطنين الموجودين في خط النار ، والثاني ، توفير الرعاية للمواطنين الذين هاجروا من المنطقة إلى محافظات الإيواء الأربع : الدقهلية والغربية والشرقية وبني سويف . وأعلن أنه لن يبقى في منطقة القناة من السكان إلا « من له عمل أساسي وهام يرتبط بها وبظروفها الجديدة ارتباطاً لا يمكن الاستغناء عنه . أما الذين يستطيعون ممارسة أعمالهم أو أعمال مماثلة في المناطق الأخرى ، فسيتم تهجيرهم .

وشرح علي صبري تطور فكرة التهجير في ذهن القيادة السياسية ، فقال ان الفكرة في البداية كانت تقوم على السماح بأن يبقى كل من يريد أن يبقى من سكان المنطقة ، « ولكن بعد أن عمد العدو إلى ضرب المدنيين ، بقصد التأثير على الروح المعنوية ، فقد تقرر تنفيذ عملية التهجير . والهدف الآن هو اخلاء المنطقة بأسرع وقت ممكن ، وكذلك نقل المعدات التي يمكن نقلها . وهذا التهجير لن يشمل فقط مدن القناة ، وإنما سيشمل نطاق كل محافظاتها ، وبالتالي فسوف يتم بحث موضوع تهجير مناطق التل الكبير والقصاصين » ! .

وسرعان ما جاءت عملية إغراق المدمرة ايلات في ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ لتعجل من عملية التهجير . فقد انتقمت اسرائيل لإغراق المدمرة عن طريق قصف منطقة السويس لمدة ثلاثة أيام متوالية ، ركزت فيها على خزانات

الوقود بشركة السويس لتصنيع البترول ، وشركة النصرللبترول. وتلا ذلك زيارة أنور السادات ، رئيس مجلس الأمة ، وعلي صبري ، للإسماعيلية والسويس في ١٦ نوفمبر ، حيث ناقشا خطة لتهجير ٢١٥ ألف مواطن من المنطقة ! . وهكذا بدأت عملية التهجير التي شملت نصف مليون ! .

وقد جاءت حرب الاستنزاف لتضيف الى عملية التهجير هذه تدمير مدن القناة تدميراً وحشياً ، بكل ما ترتب على ذلك من خسارة قومية كبرى . وهكذا تحالفت حرب الاستنزاف مع حرب يونية على تخريب منطقة كانت تعد من أكثر مناطق مصر نشاطاً اقتصادياً ، وحولتها إلى خرائب أطلال ! .

أما فيما يختص بالإستنزاف العسكري على الجانب المصري ، فيكفي أن نورد هنا ما أورده الفريق محمد فوزي عن مورد واحد من هذه الموارد ، وهو الذي يتصل بالمدفعية . فقد ذكر أن مدفعية الميدان المصرية استهلكت في تعاملها مع العدو طوال عام ١٩٦٨ « أطناناً من الذخيرة بمعدل فاق كل الحروب السابقة ! . وكانت مسؤولية مديري التسليح في الجيوش وزملائهم في القيادة العامة أن يواجهوا معدل الاستهلاك اليومي لدوام الامداد للوحدات الأمامية ، الأمر الذي أدى إلى زيادة نقط تشوين وتخزين ذخائر المدفعية في الجبهة لأكثر من معدل « خط ذخيرة » كامل خلف كل فرقة مدفعية ، علاوة على معدل آخر في منطقة خطوط المواصلات الخلفية ، حتى يسهل الامداد بالذخيرة لوحدات مدفعية الميدان ! .

ومن المعروف ، مما سبق أن رأيناه في هذه الدراسة ، أن العدو الإسرائيلي واجه هذا القصف ببناء خط بارليف ! ، الذي تحول بعد خمس سنوات - أي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ - إلى هدف في حد ذاته قامت الحرب لتدميره بعد أن حجب هدف تحرير سيناء بالقوة ! . أما الوسيلة الثانية التي واجهت بها اسرائيل حرب المدفعية ، فهي استخدام الطيران كمدفعية طائرة ، وظلت تتصاعد في استخدامها حتى انتهت بغارات العمق الإسرائيلية التي استباحت كل هدف عسكري في أنحاء أرض مصر ! .

وكان من الطبيعي أن تتحمل مصر نفقات طائلة ، على حساب نموها

الإقتصادي ، وعلى حساب تجربتها الاشتراكية ! . ويكفي أن تكلفة الاستنزاف الإقتصادية من جراء تعطيل النشاط الصناعي في منطقة القناة قد بلغت ٢٣٥ مليوناً من الدولارات سنوياً ! ، بالإضافة إلى ٧٠ مليوناً إعانات لسكان المنطقة النازحين . أما المجهود الحربي ، فقد قدره هيكل خلال الخمس سنوات (١٩٦٨ - ١٩٧٣) ، بما يتراوح بين ثمانية آلاف وتسعة آلاف مليون دولار ! . وكل ذلك أثر تأثيراً مدمراً على البناء التحتي للاقتصاد المصري ! المتمثل في المرافق العامة والطرق والمواصلات وغيرها بما لم يتيسر تعويضه . وبذلك يمكن القول بأن حرب يونية وحرب الإستنزاف قد سببتا خراب مصر الإقتصادي .

(ج) حرب الاستنزاف ومسؤولية عبد الناصر

ويبقى هذا السؤال : هل كان خافياً على القيادة السياسية المصرية إلى هذا الحد أن جيشاً يجري بناؤه من الصفر ، كما هو الحال بالنسبة للجيش المصري بعد هزيمة يونية ، لا يستطيع أن يخوض حرب استنزاف فعالة ومؤثرة ضد عدو منتصر يحتفظ بقوته كاملة وينميها ويضاعفها باستمرار مثل العدو الإسرائيلي ، دون أن يتكلف خسائر باهظة تؤثر على هدفه الرئيسي وهو التحرير ؟ - وهو ما حدث بالفعل ! .

في الواقع أن نظرة على الأوضاع السياسية في مصر ، السابقة على حرب الاستنزاف ، تظهر في وضوح أن هذه الأوضاع كانت بالدرجة الأولى هي الباعث على حرب الاستنزاف ، وذلك لشغل الجماهير المصرية - التي كانت قد أخذت تفيق تدريجاً على حجم الهزيمة - بالمعركة مع العدو الاسرائيلي عن المطالبة بالتغيير الذي هبت تطالب به .

ففي ذلك الحين ، كان الوضع قد تفجر في مصر منذ فبراير ١٩٦٨ ، حين انطلقت الجماهير في شوارع القاهرة تطلق الهتافات المعادية للنظام ، وتحمل عبد الناصر مسؤولية الهزيمة ، ولم تكن قد انقضت بعد ثمانية أشهر

على مظاهرات ٩ و١٠ يونية ١٩٦٧ ، التي خرجت فيها نفس الجماهير تطالب عبد الناصر بالبقاء والاستمرار في منصبه ! .

وقد جاءت شرارة المظاهرات الجديدة من الأحكام التي صدرت في قضية قادة الطيران في حرب يونية ، وعلى رأسهم الفريق صدقي محمود ، حين وجدت الجماهير أن هذه الأحكام أخف كثيراً من حجم الهزيمة ، ولا تتناسب اطلاقاً مع تدمير معظم الطائرات الحربية المصرية وهي على الأرض ! فأدركت أن الأوضاع التي أدت الى النكسة ما زالت قائمة ، وأن ما قيل عن تبدل هذه الأوضاع الى الأفضل لم يكن إلا كذبة من الكذبات التي أطلقتها ثورة ٢٣ يوليو ، وعلى رأس هذه الكذبات كذبة الديموقراطية السليمة ! . فانطلقت الجماهير في أول وأكبر مظاهرات شعبية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ ، تردد الشعارات المعادية للنظام ، وتطالب بالتغيير .

وقد بدأت المظاهرات في صباح يوم ٢٠ فبراير في مصنع الطائرات في حلوان ، حين أضرب عماله عن العمل ، وخرجوا الى الشوارع الرئيسية في المدينة يعبرون عن غضبهم واستيائهم .وأدرك الاتحاد الاشتراكي خطورة التصدي لهذه المظاهرات ، وأراد احتواءها ، فانضمت اليها عناصره . على أن وزارة الداخلية كان لها رأي آخر ، فقد خشيت من امتداد الشرارة الى بقية أفراد الشعب ، وأمرت مأمور قسم حلوان بالتصدي لها . فحدث اشتباك عنيف سقط فيه ٢٣ مصاباً من العمال ! .

وسرعان ما انتقلت الحركة إلى يد الطلبة ، فأخذوا يعقدون الاجتماعات في كلية الطب من اليوم التالي ٢١ فبراير ، وفي يوم السبت ٢٤ فبراير اندلعت المظاهرات في جامعة القاهرة ، وانطلقت الى مجلس الأمة وإلى بعض دور الصحف لتقديم مطالب التغيير الذي تريده ، وتتمثل في تطبيق الديموقراطية ، واطلاق حرية الصحافة ، واصدار قانون الحريات ، وإجراء انتخابات نيابية سليمة ، واقصاء بعض الشخصيات التي سيطرت على الحكم . وفي الوقت نفسه بقيت أعداد ضخمة داخل أسوار الجامعة تحاصرها الشرطة ، وأخذت تردد الهتافات المعادية للنظام ، وتحمل عبد الناصر

مسؤولية الهزيمة : « لا صدقي ولا الغول ، عبد الناصر هو المسؤول » ! .
(والغول هو اللواء صدقي الغول قائد فرقة المدرعات الرابعة التي ترك فرقته في سيناء وسبقها إلى غرب القناة). وسرعان ما اصطدمت الشرطة بالطلبة ، مما أسفر عنه اصابة ٥٧ من رجال الشرطة و ٢١ من الطلبة وفقاً للبيانات الرسمية . وفي جامعة عين شمس ، اتخذت الاشتباكات شكلاً أخطر ، فلم تتمكن الشرطة من تفريق المظاهرات إلا بعد الاستعانة بفرق المطاردة التي يرتدي أفرادها ملابس الصاعقة .

وفي مجلس الشعب ، الذي ناقش المسألة في جلسة ٢٨ فبراير ، ردد عدد من الأعضاء عبارات تتجاوب مع ما كانت تردده الجماهير ، منها : « ان معنى خروج المظاهرات هو أن هناك من جماهير الشعب من يئس من قدرة تنظيمات كثيرة في هذا البلد على أن تمارس حقوقها وأن تؤدي واجباتها » . « وأين منظمة الشباب الاشتراكي ؟ هل عملها هو تدريب الشباب على كتابة التقارير والقيام بالتحريات وجمع المعلومات ؟ » . انني أقول لجمال عبد الناصر : ابدأ بمن حولك وبالقيادة والمتصدرين في العمل السياسي » و« من غير المعقول أن نقول للجماهير أن الاشتراكية تكافؤ في التضحيات والأعباء ، ونترك البعض في مستوى القيادة والمسؤولية يبنون القصور بآلاف الجنيهات ، ويؤثثونها بآلاف الجنيهات كما كان يحدث في عصر المماليك » ؟. « أين الطهارة الثورية ؟ ، هذه هي قضية الديموقراطية الحقيقية التي نعانيها : الشلل ، وفرق الراقصين الموجودة في مواقع العمل » ! .

ومن الغريب ، وللحقيقة والتاريخ ، أن عبد الناصر كان مع الجماهير ومع الأصوات التي انطلقت في مجلس الأمة مطالبة بالتغيير والديموقراطية ! . ولكنه عجز عن تحقيق ذلك كما عجز في بداية الثورة ! . ويرجع السبب في هذا العجز إلى أن النظام الجديد ، الذي تمخض عن هزيمة يونية ، لم يكن يفضل كثيراً النظام الذي ساد قبل الهزيمة ، ولم يكن عبد الناصر في النظام الجديد حاكماً مطلقاً بأكثر مما كان في النظام القديم ! .

وبمعنى آخر ، إذا كانت هزيمة يونية قد حطمت آلهة المجموعة العسكرية

التي كان على رأسها المشير عبد الحكيم عامر ، من أمثال شمس بدران وحمزة البسيوني وغيرهم ـ فان النظام الجديد قد أتى بآلهة جديدة ورثت عن المجموعة القديمة السيطرة على الحكم والاستبداد بالأمور ، وقادت النظام بنفس الطريقة تقريباً ، وزورت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، كما زورت انتخابات مجلس الأمة الذي افتتح جلساته في ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، رغم ما أعلن عبد الناصر من أن الانتخابات سوف تجري « بنزاهة » ! .

وكان عبد الناصر ، في أعقاب النكسة ، قد هاجم بنفسه في اجتماعه بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا حرب يونية هجوماً صريحاً لا شبهة فيه ، عندما خاطب أعضاء اللجنة التنفيذية قائلاً :

« أعتقد من متابعة الأحداث التي جرت أخيراً ، وتحليلها بدقة ، أنه لم يكن لدينا نظام سليم ، لم يكن لنا System سليم . لذلك علينا الآن واجبان : الأول ، أن نبحث عن نظام جديد . والثاني ، أن نحدد الأخطاء الرئيسية الموجودة في البلد في الوقت الحاضر ، ونشوف ازاي نصلحها » . .

ثم قال: البلد تتحدث عن أن « النظام بياكل نفسه، وأنا شايف أنه لم يبق في عمر معظمنا أكثر من عشر سنوات ، وخاصة بالنسبة لي مع المرض اللي عندي ومع الضغط والجهد الذي أتعرض له . وفي رأيي أن النظام الحالي استنفد كل مداه ، ولا بد من نظام جديد . وأنا شخصياً عندي اقتراحات محددة لهذا الموضوع :

أولاً ـ أننا شخصياً ، كأعلى سلطة سياسية ، نتحرر من الخوف ! ، وبعد ذلك نحرر البلد كلها من الخوف !

ثانياً ـ اذا كنا عايزين حقاً توفير الأمن والسلام ، نسمح بوجود معارضة في البلد . والمعارضة الحقيقية هي أننا نجيب الذين يعارضونا فعلاً في الوقت الحاضر ، ونسمح لهم بتكوين حزب معارض ، ونسمح لهم بجريدة تعبر عن رأي الحزب » .

على أن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي سارعوا إلى معارضة عبد الناصر ! . فقد عارض زكريا محيى الدين فكرة الحزبين ، بحجة أن وجود حزبين سوف يؤدي إلى « مزايدات ومهاترات » ! . « وسيقف كل حزب للآخر بالمرصاد ، يتصيد له الأخطاء ، بغض النظر عن أثرها على المصلحة العامة . كذلك أتوقع من الحزب الآخر أن يقوم بنبش الماضي ، وقد يتلو ذلك تجريح للهيئة القيادية للبلد ولرئاسة الدولة ! . وهل يصح تعديل الهيكل السياسي للبلد واليهود ما زالوا يحتلون البر الشرقي لقناة السويس » ؟ .

وقد رد عبد الناصر قائلاً : « ان تجريح القيادات يتم حالياً ، ولكن داخل المنازل ! . ومن الأفضل أن يتم خارجها » ! .

كذلك قرر صدقي سليمان ، رئيس الوزراء في ذلك الوقت ، أن « هناك استحالة لقيام حزب معارض في بلدنا في الوقت الحاضر ! . لأن الحزب المعارض سيكون هدفه الوصول فقط للحكم ! . ومن البديهي أيضاً سنجد أن جميع المنحرفين والانتهازيين سيتكتلون حول الحزب الآخر . في هذه الحالة ، هل نحن مستعدون الآن نفسياً لتقبل المهاترات الحزبية » ؟ .

أما السادات فاستشهد بما جرى من مهاترات ومناقشات في مجلس الأمة في الأسبوعين السابقين ، وقال انها : « تعطينا مؤشراً كيف ستكون المهاترات أثناء وجود الحزبين . وهل من المعقول أن نبدل نظامنا ونعمل حزبين وما زال العدو موجوداً على أراضينا ؟ . لهذا لا أوافق الرئيس عبد الناصر على اقتراحه بتشكيل الحزبين إلا بعد إزالة آثار العدوان » ! .

وقد عارض علي صبري بدوره قيام ديموقراطية في مصر على أساس أنه « يخشى أن يكون تكوين حزب آخر معناه فلسفة جديدة وطبقة جديدة . لأنه إذا كان الاتحاد الاشتراكي سيقوم على أساس المفهوم الاشتراكي ، فلا بد أن يقوم الحزب الآخر على فلسفة مخالفة ، وعلى أساس طبقة جديدة . وحتى إذا قلنا ان الالتزام بالميثاق شرط أساسي ، فهو شرط غير كاف ، اذ من الممكن

دائماً الخروج عن روح الميثاق عند التطبيق التفصيلي ، وتتجه البلد الى اتجاه آخر » ! .

وقد انضم عبد المحسن أبو النور الى زملائه المعارضين لفكرة الحزبين بحجة أن هذا النظام يعوق إزالة آثار العدوان ! . فقد قال : « لا أوافق على تكوين الحزبين ، لأننا لن نزيل آثار العدوان بنظام الحزبين ، بل ستكون هناك في هذه الحالة معركة حامية بين الحزبين ، يتابع الشعب أخبارها ، فينشغل عن المعركة الأساسية » ! .

وهكذا تذرع الجميع بالمعركة وبإزالة آثار العدوان لتبرير استمرار النظام الدكتاتوري ، الذي وصفه عبد الناصر نفسه بأنه « نظام غير سليم » ! . ونسي الجميع أن الحرب العالمية الثانية انتهت بانتصار القوى الكبرى التي كانت تملك نظام الحزبين والثلاثة الأحزاب والعشرة الأحزاب ! ، كما نسوا أن نظام الحزب الواحد المفضل لديهم هو نفسه الذي أفرز هزيمة يونيو المخجلة ! .

والطريف في كل تلك المناقشة التي دارت ، أن تصور عبد الناصر للحزب المعارض كان تصوراً متواضعاً للغاية . فقد كان يتصور هذا الحزب برئاسة كمال الدين حسين أو عبد اللطيف البغدادي ـ أي من داخل ثورة ٢٣ يوليو ـ ولم يكن يتصور معارضة من خارج ثورة ٢٣ يوليو ! ومع ذلك عارض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي هذه الفكرة ، بل ذهب بعضهم الى التشكيك فيما قاله عبد الناصر من أن نظام ما قبل هزيمة يونية لم يكن نظاماً صالحاً ، فقال صدقي سليمان : « لو كنا انتصرنا في المعركة العسكرية لكان تعليقنا الآن أن نظامنا الحالي هو أفضل الأنظمة » ! .

وعلى هذا النحو استمر النظام القديم الذي أفرز هزيمة يونية ، بعد أن انتقلت الهيمنة من المجموعة العسكرية للمشير عامر إلى المجموعة المدنية التي أيدت عبد الناصر في حوادث ٩ و ١٠ يونية ١٩٦٧ . وانحصرت بالتالي إرادة عبد الناصر في شؤون الحكم في إطار مراكز القوى الجديدة ، على نحو ما كان الحال تقريباً أثناء وجود المجموعة العسكرية القديمة ! . وهو أمر

طبيعي، لأنه لا يستطيع أي حاكم مطلق في نظام شمولي دكتاتوري أن يكون حاكماً مطلقاً بالمعنى الحرفي ! ، فهو حاكم مطلق بالنسبة للرعايا ، ولكنه حاكم محدود السلطة بالنسبة لمراكز القوى التي تحيط به ! .

والغَريب أن تجربة عبد الناصر في صراعه مع المشير عامر ، سواء قبل الهزيمة أو بعدها ، كانت قد أقنعته بهذه الحقيقة ، واعترف بها في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا السالف الذكر- فقد روى لأعضاء اللجنة قصة هذا الصراع ، وكيف استعدت مجموعة شمس بدران من دفعة ١٩٤٨ وغيرهم « لاستلام البلد » ! ، وانتهى من هذا العرض بقوله : « نطلع من القصة كلها بأن النظام المقفول سيؤدي بنا في النهاية الى نظام توريث ! ، والمستقبل بهذا الشكل سيكون خطيراً جداً ! ، ان نظام الحزب الواحد تحدث فيه دائماً صراعات في القمة على السلطة ، وأنا شايف ضرورة تغيير نظامنا بحيث لا يسمح لشخص أو لشلة غير واعية أو جاهلة سياسية أن تحكم البلد » ! .

بل لقد اعترف عبد الناصر في هذا الاجتماع بأن القيادة السياسية لعليا في النظام الدكتاتوري هي قيادة خائفة ، ولا تستطيع أن تقول كل الحقيقة . فعندما أثار أعضاء اللجنة التنفيذية موضوع الأخطاء التي ارتكبتها لجنة تصفية الاقطاع ، وما حدث من انتهاك للحريات ، قال عبد الناصر :

« للتسجيل والتاريخ ، لم يسبق أن ذكر لي أحد منكم أي ملاحظات أو قد للجنة تصفية الاقطاع ، أو بالنسبة لتصرفات المشير عبد الحكيم، باستثناء صدقي رئيس الوزراء فقط ! . اذن احنا جميعاً غلطنا ! . تصوروا ! اننا أكبر هيئة سياسية في البلد (اللجنة التنفيذية العليا) ، وكان عددنا سبعة أعضاء ، ولم نتكلم ! ، ولم نقل الحقائق في وقتها ! ، بينما كان رئيس لجنة تصفية الاقطاع عبد الحكيم جالساً معنا في هذا المقعد ! . هذا يعني أن النظام تدهور وتدرج في السقوط إلى حد أننا شعرنا بالخوف من أن نتكلم ، وخفنا أن نقول الحقيقة ! . ومن جانبي أنا أعترف ، وبنقد صريح أني أخطأت » ! .

على أن عبد الناصر كرر نفس الخطأ . فقد رضخ لإرادة أعضاء اللجنة التنفيذية العليا في استمرار النظام الذي أفرز هزيمة يونية ! ، على وهم أنه

بتخلصه من المجموعة العسكرية بقيادة المشير عامر ، واستعادته السيطرة على الجيش ، قد خلص النظام من أكبر أسباب الضعف والخوف ! . وكان عبد الناصر في ذلك خاضعاً لفكرة أن الخطأ الذي ارتكبه انما هو أنه « ترك الاشراف على الجيش منذ عام ١٩٦٢ ، بحيث لم يعد على علم بما يحدث فيه ! » - مع أن خطأه كان أكبر من ذلك بكثير ، وهو ترك النظام الشمولي الدكتاتوري ، الذي أطلق عليه اسم « النظام المقفل » ، يستمر حتى أدى الى الهزيمة ، مع أنه كان يملك أكبر أغلبية شعبية حصل عليها زعيم مصري في تاريخ مصر ! ، وبالتالي لم يكن لديه سبب واحد يدعوه لأن يحكم - وهو زعيم الأغلبية - كما يحكم زعماء الأقلية ! . وأخطر من ذلك ترك هذا النظام يستمر بعد هزيمة يونية ، رغم التفويض الشعبي الذي منحه اياه الشعب في ٩ و ١٠ يونية ، ورغم اعترافه لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا بأن المستقبل في ظل مثل هذا النظام « سيكون خطيراً جداً » ! . ولكن هذا يوضح أن الحاكم المطلق في النظم الدكتاتورية هو حاكم خاطىء في معظم الأحيان ، وهو حاكم خائف في كل الأحوال ، وهو حاكم مسلوب السلطة في كل ما يمس جوهر النظام وأركانه والمصالح التي تأسست عليه .

ومن الطبيعي في مثل هذا النظام الشمولي أن تعالج المشاكل القومية والوطنية من منظور يختلف عما يحدث في النظم الديموقراطية ، حيث يستند الحاكم إلى قوى شعبية وليس إلى مراكز قوى . فلقد كان منطق الأمور يقتضي عدم استفزاز العدو الاسرائيلي إلى معركة قبل أن يستعد الجيش المصري لحرب التحرير ، وكان عبد الناصر يقدر - كما ذكرنا - ثلاث سنوات لشن هذه الحرب ، على أنه كان يعرف في الوقت نفسه أن الجماهير لن تبقى ساكنة طوال هذه السنوات الثلاث ، وأنها لن تكف عن اثارة المتاعب في وجه النظام مطالبة بتغييره ، وكان مقتنعاً - في الوقت ذاته - بأن الأمريكيين سوف ينتهزون هذه الفرصة لتشجيع الجبهة الداخلية على التمرد والثورة . وسرعان ما تجددت مظاهرات فبراير ١٩٦٨ في نهاية العام نفسه ، لتشعره بخطورة الموقف ، وبضرورة ايجاد البديل . ففي أواخر تلك السنة - وكما يقول سيد مرعي - « بدأت المظاهرات من جديد في مدينة المنصورة ، وفي هذه المرة

كانت أكثر عنفاً وشمولاً ، بحيث أنها سرعان ما امتدت الى مدينة الاسكندرية وإلى القاهرة ، وهددت بأن تشمل كل جامعات مصر تقريباً . وقد ترتب على ذلك قيام عبد الناصر بحرب الاستنزاف » ! .

ومعنى هذا الكلام أن حرب الاستنزاف قامت بالدرجة الأولى لشغل الجماهير المصرية بالمعركة مع العدو الاسرائيلي عن المطالبة بالتغيير . وهذا ما نلمسه في وضوح في محاضر جلسات مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي .

ففي جلسة مجلس الوزراء يوم ٧ ابريل ١٩٦٨ حذر عبد الناصر الوزراء من أن « الأمريكان قد اتجهوا للعمل على اسقاطنا داخلياً عن طريق عدم الاستقرار الداخلي . وأنا أقدر أن الأمريكان حيصرفوا السنة الجاية من ١٥ ـ ٢٠ مليون جنيه في مصر على بعض العناصر الداخلية لتحقيق هذا الغرض . ولهذا أعتقد أنه خلال السنة المقبلة ستكون عندنا بعض المتاعب الداخلية ، وذلك قبل أن تبدأ العمليات العسكرية . لذلك من الضروري أن نمسك البلد كويس خلال هذه الفترة » ! .

وفي اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ خاطب عبد الناصر أعضاء اللجنة قائلاً : « ان الموضوع الرئيسي بالنسبة لعامل الوقت هو مدى قدراتنا الداخلية ، مدى تماسكنا . هم يحسبون الوقت بشكل آخر ، انه في صالحهم على أساس أنهم يتوقعون انهيار الجبهة الداخلية وحدوث انفجار فيها » .

في ذلك الحين كانت المشكلة بالنسبة لعبد الناصر ذات شقين : الأول ، أنه لم يكن في وسعه تقديم تنازلات للجانب الاسرائيلي أو الأمريكي . وقد عبر لبيب شقير عن هذه المشكلة بقوله : « ان أية تنازلات أخرى معناها احداث هزة داخلية للنظام » . أما الشق الثاني من القضية فهي أن المواجهة العسكرية مع اسرائيل ـ كما قال عبد الناصر بنفسه في تلك الجلسة ـ « ليست سهلة ، وأصارحكم فانني كنت أفضل الحل السلمي ، بالرغم من أن القوات المسلحة عندنا ترفض ذلك حفاظاً على كرامتها وكرامة مصر » .

لذلك كان من رأي حسين الشافعي للخروج من هذه المشكلة ، والتغلب على عامل الوقت حتى تتمكن القوات المسلحة من استعادة قوتها ، ما أطلق عليه اسم « اختراع مناورة سياسية » ! . فقد قال : « بالنسبة لعامل الوقت ، لا بد لنا من اختراع مناورة سياسية لتغطية فترة الانتظار الحالية من أجل الاعداد العسكري الكامل » . وقد رد عبد الناصر بقوله : « المناورات مطلوبة طبعاً . والروس تحدثوا عنها أكثر من مرة » ! . وقال حسين الشافعي : « ان هناك بعض الناس، اللي قلبها على النظام وحريصة على الثورة وعلى قواتها المسلحة ، يرون ألا نتحرك إلا بعد الاستعداد الكامل من جانبنا » . وقد رد عبد الناصر قائلاً : « طبعاً الكلام ده واضح ومفهوم » . ولكنه استدرك قائلاً : « لكن هناك عاملاً آخر يجب ألا ننساه ، هو أنه لو ظل اليهود في أماكنهم دون أي ازعاج ، ده يبقى غلط منا » . وفي رأيي أنه بعد مرور شهر من الآن ، يجب أن نشتغل بجد داخل الأراضي المحتلة ، ويجب أن نشتغل أيضاً داخل اسرائيل : ندخل دوريات تقعد هناك يومين أو ثلاثة ، ثم تعود - وهكذا ندخل في عمليات استنزافية مستمرة لهم » ! .

وهكذا بعد أن أقر عبد الناصر رأى القائلين بعدم التحرك إلا بعد الاستعداد الكامل ، عاد فرأى أن الأخذ بهذا الرأي سيكون خطأ ، وأنه لا بد من الدخول في عمليات استنزافية ضد اليهود ! . والسبب في هذا هو الجبهة الداخلية التي كان يخشى أن تثير المتاعب في وجه النظام .

ولم يخف عبد الناصر ذلك ، ففي جلسة يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٦٨ ، خاطب عبد الناصر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي قائلاً : « انني أعتقد أنه من الخطأ « سياسياً » أن نبقى صامتين ! . بل علينا أن نبدأ العمليات العسكرية بصورة تدريجية . لذلك سنبدأ بتنفيذ عمليات فدائية ضد أهداف حيوية للعدو . أي أننا سنتحول من موقف الدفاع السلبي الى موقف الدفاع الايجابي . وأنا واثق أن الشعب سيقبل التضحيات ، شرط أن يكون هناك رد من جانبنا ضد العدو اذا حاول القيام بعمليات عسكرية ضدنا . وأنا أقول ان الناس كان معهم حق عندما قالوا بعد ١٩٦٧ « عايزين حكومة حرة ، لأن العيشة بقت مرة » ! .

وهكذا بدأت حرب الاستنزاف لأسباب سياسية وليس لأسباب عسكرية ، ودفعت مصر ثمن هذه الحرب على نحو ما دفعت ثمن حرب يونية ! ، وتولت وسائل الاعلام الناصرية اظهار هذه الحرب في صور البطولة والصمود والنضال ، ولم تناقش اطلاقاً جدواها في معركة التحرير الحقيقية ! .

وكان من الطبيعي أن تساق المبررات لشن هذه الحرب ، وربما كان ما ساقه الفريق محمد فوزي في هذا الصدد خير أنموذج لهذه المبررات . فقد كتب يقول : « كان التصادم العسكري مع العدو ، واستمرار الاحتكاك به في العمليات والمعارك ، فرصة عملية نادرة لرفع الكفاءة القتالية للجندي المقاتل والوحدة الصغرى في جميع تشكيلات القوات المسلحة ، والتي تمكنت في نفس الوقت من معرفة أسلوب القتال للعدو وتكتيكاته ، وبذلك حرمته من أي ابتكار أو مفاجأة أو خداع قد يقوم به في المعركة الكبرى المنتظرة . كما كان دوام الاتصال مع العدو طوال الثلاث سنوات ، أسلوباً مميزاً حقق لقواتنا معرفة قدرات العدو الحقيقية ، كما هدم جدار الخوف من الجندي الاسرائيلي » .

ونلاحظ هنا أن هذه المميزات سيقت في تبرير حرب اليمن التي خاضها الجيش المصري ، وهي زيادة الكفاءة والقدرات . وواضح أن الدول لا تخوض حروباً ومعارك حقيقية لتدريب قواتها على القتال واكسابها الخبرة ، لأن الحروب والمعارك فيها استنزاف للجيوش بقدر ما فيها من تدريب على القتال . فضلاً عن ذلك ، فقد قامت حرب يونية والقوات المصرية العاملة متورطة في حرب اليمن ، التي تعتبر مسرحاً ثانوياً لمصر ، واضطرت القوات المصرية أن تحارب في ميدانها الرئيسي في سيناء ، بقوات احتياطية لم يسبق لها التدريب أو التهيؤ للقتال ! .

ومن الثابت ـ على كل حال ـ أن الجيش المصري لم يتمكن من خوض معركة العبور ، إلا بعد توقف الاشتباك مع العدو الإسرائيلي على القناة ،

وبعد انتهاء حرب الاستنزاف بثلاث سنوات كاملة ، وبدون انتهاء هذه الحرب كان قيام حرب أكتوبر مستحيل التنفيذ ! .

وهذا بالضبط ما دفع عبد الناصر إلى قبول وقف حرب الاستنزاف . فكما ذكرنا ، فقد كان من الأسباب التي برر بها عبد الناصر للقادة السوفييت قبوله مبادرة روجرز ، هو قوله : « اننا بحاجة ماسة إلى فسحة من الوقت نتنفس فيها ، حتى نستطيع أن نتم بناء قواعد الصواريخ . ونحن بحاجة إلى أن نهيىء لجيشنا فترة راحة حتى يستعد لقفزته الكبيرة ونخفض عدد ضحايانا من المدنيين . اننا محتاجون إلى وقف اطلاق النار » . وفي لقاء عبد الناصر بياسر عرفات بعد قبوله المبادرة ، شرح سبب هذا القبول بعبارة حاسمة بقوله : « ان المضي في حرب الاستنزاف ، بينما اسرائيل تتمتع بتفوق جوي كامل ، معناه أننا ـ ببساطة ـ نستنزف أنفسنا » . وهذا الكلام الذي قاله عبد الناصر يحسم هذه القضية تماماً ، لأن اسرائيل كانت تتمتع بالتفوق الجوي الكامل قبل حرب الاستنزاف ، بل كانت تتمتع أيضاً بالتفوق البري ! .

ومعنى ذلك أن حرب الاستنزاف كانت خطأ فادحاً ، وأنها مسؤولة مع حرب يونية عما أطلقنا عليه اسم « خراب مصر الاقتصادي » . فمن ناحية حرب يونية فقد استنزفت وحدها كل استعدادات مصر العسكرية منذ بداية أول صفقة أسلحة روسية في عام ١٩٥٣ حتى نهاية حرب يونية ١٩٦٧ ، وهي استعدادات كلفت شعب مصر الكثير من ثرواته بل ومدخراته ! . وأما بالنسبة لحرب الاستنزاف ، وما تلاها من استعدادات عسكرية لما أطلق عليه في ذلك الحين « ازالة آثار العدوان » ـ أي ازالة آثار حرب يونية ـ فقد كلفت الشعب المصري قوت يومه ، حتى وصل قبيل حرب أكتوبر إلى مرحلة الخراب الحقيقي ، مما دعا السادات إلى أن يصف الاقتصاد المصري لأعضاء مجلس الأمن القومي عندما عقده يوم ٤ رمضان ١٣٩٣ ـ أي قبل حرب أكتوبر بستة أيام فقط ـ بأنه « وصل إلى مرحلة الصفر » ! . وقد وصف محمد حسنين هيكل هذا الاقتصاد عند حلول عام ١٩٧٣ بأنه « كان تحت وطأة ضغط يكاد يكون غير محتمل » ! ، وأن تلك الحقبة بالنسبة للشعب المصري

«كانت حقبة تضحية وتقشف لا يستطيع أي شعب أن يتحملها إلى ما لا نهاية »! . وفي الوقت نفسه كانت مرافق البلاد، أو بنيتها التحتية ، قد تخربت طوال تلك السنوات السبع ، دون أن تلقى أي تجديد بسبب توجيه كل موارد البلاد للمجهود الحربي ، حتى تتمكن مصر من ازالة وصمة هزيمة يونية ! .

على أن أسوأ ما ألحقته هذه الحرب : حرب يونية، وامتدادها حرب الاستنزاف - بمصر من أضرار اجتماعية، هي أنها كانت السبب الرئيسي في انهيار التجربة الاشتراكية الشريفة في بلادنا ، بكل ما ترتب على ذلك من آثار في المنطقة العربية والعالم الثالث المتأثر بمصر وما يجري فيها ! .

فواضح في ضوء هذه الدراسة أن انهيار التجربة الاشتراكية المصرية لم يحدث بسبب فساد النظرية الاشتراكية - كما ذهبت أقوال خصوم هذه النظرية - وإنما لأن جميع ثمار هذه التجربة - التي نجحت من أنياب البيروقراطية العسكرية التي قادتها - قد ذهبت وقوداً لهذه الحرب الجاهلية الغبية ! .

نعم فمن المحزن حقاً أن تمر هذه التجربة التاريخية بالشعب المصري دون أن يدرك مزاياها ، ودون أن يعرف فضائل سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج ، مع أن هذه السيطرة لو تمت كما يجب ، كانت جديرة بأن ترفع مستواه المادي والحضاري إلى ما لم يكن يحلم به طوال تاريخه ! . ولكن كل ما قدمته هذه التجربة من منجزات وضع في خدمة المجهود الحربي ولم ينل منه الشعب المصري شيئاً .

وهذا الكلام لا نسوقه استنتاجاً ، وإنما اعترف به الرئيس السادات نفسه ، مهندس سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وقائد حركة التحول الرأسمالي ، في خطابه في عيد العمال يوم أول مايو ١٩٧٥ . فقد اعترف بأن « القطاع العام كان هو العمود الفقري ، اللي استطعنا ان احنا نستند عليه ونقف ونصمد به سبع سنوات ! .

ولو أن هذا المجهود الحربي ، الذي استهلكته حرب يونية وحرب

الاستنزاف ـ كانت تقوده قيادة ديموقراطية واعية ، لحقق لمصر ـ على الأقل ـ أهدافاً وطنية وقومية تستحق أن يبذل فيها الغالي والرخيص ، وهي اعادة شعب فلسطين الطريد الى أرضه المغصوبة ، وقمع الخطر الصهيوني على الحدود المصرية ، وتكوين نواة صلبة تلتف حولها الأمة العربية وتنتهي بالدولة العربية الموحدة . ولكن القيادة المصرية لم تكن قيادة ديموقراطية واعية ، بل كانت قيادة دكتاتورية عاجزة . ولهذا السبب ذهب كل المجهود الحربي ، الذي مولته منجزات التجربة الاشتراكية المصرية ، أدراج الرياح ! . وأنكى من ذلك أنه جلب العكس تماماً ، وهو تفاقم الخطر الصهيوني الى حد بسط حذائه فوق سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان ، ووضع مصر في موضع الخزي، بكل تأثير ذلك على حركة الوحدة العربية ! .

ومع ذلك تحاول آراء يسارية وناصرية نكن لها الاحترام ، أن تبرىء القيادة السياسية لحرب يونية (عبد الناصر) من مسؤولية الهزيمة والنكسة ، وتلقيها كاملة على عاتق القيادة العسكرية ممثلة في المشير عبد الحكيم عامر ، بحجة أن القيادة السياسية « لم تكن تسعى الى حرب فعلية مع العدو ، ولكنها كانت تسعى الى مظاهرة عسكرية تضغط بها للحصول على مكاسب سياسية » ، وأن القيادة العسكرية « هي التي صعدت الموقف لأهداف تتعلق بالصراع على السلطة ، جاهلة (أولاً) أن الجيش في وضع لا يسمح بالدخول في حرب ، وعاجزة (ثانياً) ـ بعد أن دخلت الحرب فعلاً ـ عن الادارة العسكرية الفعالة لها » .

وهذه التفرقة الصارمة غير مقبولة لا شكلاً ولا موضوعاً ، لسبب بسيط هو أن كلا من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر هما وجهان لنظام واحد ، هو النظام الذي ساد منذ أزمة مارس ١٩٥٤ حتى هزيمة يونية ١٩٦٧ ـ وهو النظام الذي وصفه عبد الناصر نفسه بأنه نظام « غير سليم » ، وبأنه « تدهور وتدرج في السقوط » .

وبالتالي فإذا جاء اليوم ناصريون أكثر من عبد الناصر ، فلم يروا في نظامه سوى أنه نظام « التحرر السياسي والاجتماعي ورفض الصهيونية » ،

ولم يروا وجهه المظلم الذي رآه عبد الناصر بنفسه وتحدث عنه ـ وحاولوا تبرئته من المسؤولية عن هزيمة يونية ، وتحميلها كلها على القيادة العسكرية ـ فان هذه المحاولة لا تصمد طويلاً أمام الحقائق التاريخية ، ليس فقط لأن القيادة السياسية في أي بلد من بلاد العالم تتحمل المسؤولية كاملة عن عمران هذا البلد أو خرابه ، وإنما لأن عبد الناصر كان يعرف جيداً أن القيادة العسكرية غير مؤهلة لقيادة القوات المسلحة المصرية ، وغير مؤهلة عسكرياً أيضاً لقيادة حرب ـ ومع ذلك تركها تحتل مركزها الخطير رغم ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج فادحة تؤثر على مصير البلاد ومصير شعبها . وهو ما حدث فعلاً .

ولا يقلل من هذه الحقيقة أن القيادة العسكرية ، ممثلة في المشير عبد الحكيم عامر ومجموعة قيادته ، بقيت في منصبها واستحوذت على سلطاتها رغم ارادة القيادة السياسية الممثلة في عبد الناصر ـ لأن القيادة السياسية لأي بلد من البلاد ، حين تقبل بوجود قيادة عسكرية لا تثق بكفاءتها على رأس قواتها المسلحة، رغم ارادتها لا تكون قد فرطت فقط في حقوقها وسلطاتها الشرعية التي تستمدها من الشعب وحده ، وإنما تكون قد فرطت في حقوق الشعب الذي وضع هذه الحقوق أمانة في أيديها وأسند اليها مهمة رعايتها وحمايتها ـ وبمعنى آخر تكون قد فرطت في مصلحة البلاد .

ومثل هذه القيادة لا يجب تبرئتها تحت أي سبب من الأسباب ، وإنما يجب أن تدان ، ليس لذاتها ، وإنما لأن تبرئة أية قيادة مفرطة ، فيه تشجيع لمن يأتي بعدها من قيادات على التفريط وارتكاب الأخطاء في حق نفسها وفي حق البلاد . فضلاً عن أن التاريخ لم يسمح أبداً لقيادة سياسية أو عسكرية بأن ترتكب مثل تلك الأخطاء الفادحة ، ثم تنجو من الادانة ! . وقد دفعت كل القيادات السياسية في بلاد العالم ثمن ما ارتكبته من أخطاء . ما عدا مصر ! .

مع ذلك فمن المحقق أن حرب الاستنزاف التي خاضتها مصر تحت قيادة عبد الناصر ـ رغم ادانتنا لها ـ كانت حرباً مشرفة لمصر وللجيش المصرى ، فقد أتيحت للجيش المصري فيها فرصة القتال ومواجهة العدو

الاسرائيلي بكفاءة ، والتعامل معه بفاعلية ، رغم التفوق الاسرائيلي الجوي ، الذي كان يحبط باستمرار كل الجهود المصرية ، ورغم عجز القيادة العسكرية المصرية عن ملاحقة التصعيد الاسرائيلي للحرب ، مما جعل الحرب تدور في حلقة مفرغة لا تتجاوز الفعل ورد الفعل دون انتقال إلى الهدف الرئيسي وهو التحرير .

ومن المحقق أن الجيش المصري قد عانى في هذه الحرب معاناة شديدة ، فقد بقيت القوات المسلحة في حالة تعبئة عامة تقريباً منذ عام ١٩٦٧ ، واستمرت في ذلك عاماً بعد عام ، دون أن تبدو لها نهاية ظاهرة في الأفق . وتلقت صدمات غارات العمق وضرب كل معسكر مكشوف في مصر ، بصلابة وبروح معنوية عالية ورغبة متأججة في الثأر ، وأمل في خوض حرب تحرير حقيقية تزيل كابوس الاحتلال الاسرائيلي عن سيناء . وقد دفعت هذه القوات خسائر فادحة في الأرواح ، خصوصاً قوات الدفاع الجوي ، التي خاضت ببطولة معركة بناء حائط الصواريخ ، حتى تكللت جهودها بالنجاح يوم ٣٠ يونية التاريخي ، حين بدأ على يدها تآكل الطيران الاسرائيلي المغير على القناة .

على أنه كان من الواضح أن القيادة العسكرية لحرب الاستنزاف لم تكن قادرة على شن حرب تحرير حقيقية ، وأكثر من ذلك أنها غير قادرة على تحقيق النصر ! . وهذه القيادة ممثلة في الفريق أول محمد فوزي لم تكن مؤهلة لتحمل المسؤولية التي أسندت اليها ، بل لم تكن مؤهلة لشغل منصب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في حرب يونية ! . وفي ذلك كتب الفريق صلاح الدين الحديدي ، رئيس المحكمة العسكرية العليا التي نظرت « قضية الطيران » بعد النكسة ، يقول :

« من المؤسف حقاً أن نذكر هنا أن رئيس الأركان الذي اختاره القدر ليكون على رأس القوات المصرية في عمليات يونيو ١٩٦٧ ، لم يكن من المؤهلين تأهيلاً عالياً حديثاً ، بل كان من البعيدين ، بحكم عمله في الكليات الحربية أكثر من سبعة عشر عاماً متصلة ، عن التقدم العلمي الذي وصلت اليه القوات خلال هذه السنوات الطوال، ولم تكن مناهج طلبة الكلية

الحربية بطبيعة الحال تتجاوز في مستواها الثقافي السرية المشاة أو المدرعة . وهذا المستوى يعتبر تافهاً لمن يشغل وظيفة رئيس أركان حرب القوات المسلحة . وقد حاول جاهداً أن يتدارك الموقف بحضوره المشروعات والمناورات التي تقوم بها القوات في تدريبها ، ولكن هذا التدارك احتاج الى وقت طويل بطبيعة الحال ، ليزيل صدأ سبعة عشر عاماً قطعته عمليات يونيو ١٩٦٧ » ! .

وقد رأينا من متابعة هذه الدراسة كيف كان الفريق محمد فوزي يجهز البلاد لهزيمة أشد نكراً من هزيمة يونية ! . فقد أغفل من كل خططه ومشروعاته التفوق الجوي الاسرائيلي الكامل على القوات الجوية المصرية ، وهو تفوق كان كفيلاً وحده باحباط هذه الخطط والمشروعات ، إذ كان من شأنه تصفية أية قوات مصرية تحاول الوصول الى المضايق ، ناهيك عن الوصول الى الحدود الدولية ! . ومع ذلك كان الفريق محمد فوزي يبدي استعداده على الدوام ـ كما رأينا ـ لخوض هذه الحرب إذا تلقى الأوامر من القيادة السياسية ! ، معتمداً على أن القوات المسلحة والشعب المصري على استعداد للتضحية ! ، ونسي أن الجيش والشعب كانا حقاً على استعداد للتضحية ، ولكنهما لم يكونا على استعداد لهزيمة أخرى ! « سوف تعز الكرامة بعدها على أي رجل ، وسوف يعز الشرف على أي امرأة » ! ـ حسب تعبير الفريق عبد المنعم رياض .

أما بالنسبة لعبد الناصر ، فإن ضغوط الزعامة الجريحة التي تأثرت بالنكسة ، فضلاً عن الضغوط المتزايدة القادمة من العالم العربي ، ثم المزايدات العربية من أطراف اليمين واليسار ، كانت كفيلة بدفعه الى التعجيل بمعركة لم يكن يملك مقومات النصر فيها ، خصوصاً وقد حظي بقيادة عسكرية تبدي استعدادها لتنفيذ أوامره بخوض المعركة في أي وقت يشاء ! ـ تماماً على نحو ما فعل المشير عامر حين أبدى استعداده لخوض حرب يونية (بعبارته المشهورة) دون أن يملك مقومات النصر فيها ! .

وكان عبد الناصر مقتنعاً ، بناء على المعلومات التي قدمها له الفريق

أول محمد فوزي ، بأنه في وسع القوات المسلحة المصرية البدء بمعركة « التحرير » ، في موعد لا يتجاوز ربيع عام ١٩٧١ » ـ حسب قول محمود رياض في مذكراته ! ، وقد ذكر محمود رياض أن « السبب في تحديد هذا الموعد بالذات ، هو أن الرئيس عبد الناصر كان قد درس مع الفريق محمد فوزي تفاصيل الخطة ٢٠٠ ، وهي خطة تحرير سيناء ، وكانت قد توافرت لدينا امكانيات تنفيذ الجزء الأول منها ، وهو ما سمي بـجرانيت،للوصول الى المضايق في سيناء ، وبقيت الآن ضرورة توفير امكانيات تنفيذ باقي الخطة ! . وهكذا طلب عبد الناصر من الفريق محمد فوزي أن يعد قائمة بالأسلحة المطلوبة من الاتحاد السوفييتي » .

ولما كانت مصر حتى قيام حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تتوفر لها ـ في الحقيقة ـ امكانيات الوصول الى المضايق ، فقد كان معنى تنفيذ الخطة جرانيت في ربيع عام ١٩٧١ ـ كما حدد عبد الناصر ـ دفع القوات المسلحة الى كارثة ! .

ولا شك أن الضغوط السالفة الذكر كانت وراء استعجال عبد الناصر المعركة . وعلينا في ذلك أن نستعيد الى ذاكرتنا ما تعرض له الرئيس السادات من سخرية واهانات على مستوى العالم العربي طوال السنوات الثلاث التي سبقت حرب أكتوبر ، بسبب احجامه عن دخول الحرب قبل الاستعداد لها . ولم يكن في وسع عبد الناصر أن يتحمل طويلاً هذه الضغوط ، لأن بعضها ـ وهو قليل ـ كان سبباً في دفعه الى شن حرب الاستنزاف الفاشلة ! .

ومعنى ذلك أن قيادة هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم تكن مؤهلة لأن تصنع نصر أكتوبر ١٩٧٣ ! .

الفصل السابع

عبد الناصر ومبادرة روجرز

عبد الناصر ومبادرة روجرز

رأينا في هذه الدراسة كيف انقسم رد الفعل الأمريكي ازاء الوجود السوفيتي القتالي في مصر منذ ٢٥ فبراير ١٩٧٠ ، فبينما رأى كسنجر مواجهة التصاعد السوفيتي الى جانب مصر بتصاعد أمريكي الى جانب اسرائيل ، وأخذ يلوح للسوفييت بما حدث في أزمة الصواريخ الكوبية من مواجهة بين القوتين العظميين ، فقد رأى روجرز ، على رأس الخارجية الأمريكية ، احتواء هذا الوجود السوفيتي عن طريق لعب دور سياسي في المنطقة ، يشد عبد الناصر من الاستقطاب السوفيتي ، ويعيد التوازن بين الدولتين في المنطقة على المدى البعيد. ولهذا أرسل روجرز وكيل خارجيته جوريف سيسكو إلى الشرق الأسوط حيث قابل عبد الناصر يوم ١٠ ابريل ١٩٧٠ ، وطلب منه اجراء حوار مباشر مع الإدارة الأمريكية بدلاً من الحوار عن طريق الاتحاد السوفيتي . وقد رفض عبد الناصر هذا العرض في ذلك الحين ، ولكن قرار نيكسون بتأجيل شحن طائرات الفانتوم الى اسرائيل ، رغم الاشتباك بين الطيارين الروس والطيارين الاسرائيليين فوق السخنة وجبل عتاقة يوم ١٨ ابريل ـ شجع عبد الناصر على الاستجابة لهذا الطلب ، فألقى خطابه المشهور في عيد العمال بشبرا الخيمة يوم أول مايو ١٩٧٠ ، الذي وجه فيه نداء حاراً ومباشراً الى الرئيس الأمريكي بأن يأمر اسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونية ١٩٦٧ ، أو يكف عن تقديم أي عون عسكري أو سياسي أو اقتصادي لها طالما هي تحتل الأراضي العربية ولا تريد الانسحاب منها .

ويقول محمود رياض في مذكراته ، انه في اليوم التالي مباشرة ، استدعى اليه دونالد بيرجس ، رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في القاهرة ، وسلمه نسخة من نداء الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكي ، « وقلت له أن هذه هي الفرصة الأخيرة التي يتيحها الرئيس عبد الناصر للولايات المتحدة إذا كانت جادة حقاً في التوصل الى سلام عادل » .

وهكذا فتح هذا النداء من جانب عبد الناصر للرئيس الأمريكي نيكسون ، الباب لأول حوار مباشر بين مصر والولايات المتحدة منذ قطع العلاقات بين البلدين في حرب يونية ١٩٦٧ .

ويقول كسنجر انه في تلك الظروف ثار الجدل بين صناع السياسة الأمريكية حول الاستراتيجية التي يجب اتباعها في الشرق الأوسط ، هل تنتهج الولايات المتحدة « استراتيجية سياسية » . أو « مواجهة مع الاتحاد السوفيتي » ؟ .

وقد كان من رأي كيسنجر أن الأخذ بالاستراتيجية السياسية يجب أن يسبقه اقناع السوفيت وأصدقائهم الراديكاليين (المتطرفين) - يقصد عبد الناصر - بأن الضغط العسكري لا فائدة منه . ففي يوم ١٠ يونيو قدم ريتشارد هيلمز Richard Helms مدير المخابرات الأمريكية عرضاً للموقف في الشرق الأوسط في اجتماع مجلس الأمن القومي ، أوضح فيه أن السوفييت قد أصبح لهم حتى ذلك الحين نحو أربع أو خمس كتائب صواريخ سام / ٣ ، ونحو ثلاث الى خمس أسراب من طائرات ميج ٢١ س ، بطياريها السوفييت في مصر . وأن الوجود السوفيتي القتالي في مصر قد بلغ نحو عشرة آلاف جندي سوفيتي منذ مارس ١٩٧٠ ، وأن قدرة مصر على تدمير الطيران الاسرائيلي قد بدأت الفعل . وقال ان تصاعد الخسائر في الطيران سوف يشكل ضغطاً نفسياً على اسرائيل ، وأن السؤال الرئيسي هو ما اذا كان السوفييت سوف يحركون صواريخ سام / ٣ نحو القنال ، وهل يدفعون بطائراتهم وطياريهم إلى الاشتباك هناك . وفي الوقت نفسه هل يمتنع الاسرائيليون عن قبول هذا التحدي . وقال ان الموقف سوف يتحرك بسرعة

ضد مصلحة اسرائيل إذا قام السوفييت بتحرك فجائي الى الأمام .

على أن روجرز لم يبال بتقرير هيلمز ، وأعد في ذلك الحين ما أطلق عليه كسنجر « سيناريو معقداً » ! يشتمل على مبادرة أمريكية تستهدف اقناع مصر واسرائيل بـ « الكف عن القتال والبدء في الحوار » ، وقبول وقف اطلاق النار لمدة تسعين يوماً على أساس الأوضاع القائمة ، والدخول في مفاوضات غير مباشرة تحت اشراف جونار يارنج ، ممثل الأمم المتحدة . ولتشجيع اسرائيل على قبول ذلك ، وعد روجرز اسرائيل بتزويدها بثلاث طائرات في كل من شهري يوليو وأغسطس، ثم آربع فانتوم وسكاي هوك في كل شهر تال، كتعويض عن خسائرها. وعلى أن يتم اعادة النظر في ارسال هذه الامدادات في حالة ما إذا آتت المفاوضات ثمارها ، وظهرت بشائر النجاح .

وفي يوم ١٨ يونيو وافق الرئيس نيكسون على هذه المبادرة ، وفي ذهنه ـ حسب قول كسنجر ـ أنها سوف تواجه بالرفض على كل حال ! . وفي اليوم التالي مباشرة ، أي في يوم ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، أرسلت المبادرة بصفة سرية وبالطريق المباشر الى كل من اسرائيل ومصر والاتحاد السوفيتي والأردن ، وتم اعلانها في يوم ٢٥ يونية

والمهم في هذه المبادرة أنها قدمت باعتبارها استجابة لنداء عبد الناصر للرئيس نيكسون . ففي أول رسالة روجرز الشفوية الى محمود رياض وزير الخارجية المصرية ، يقول : « لقد اطلعت على تصريح الرئيس عبد الناصر بتاريخ أول مايو ، وما أدليتم به من ملاحظات بعد ذلك للمستر برجس ، كما قدم لي المستر سيسكو تقريراً كاملاً عن الأحاديث التي أجراها مع الرئيس عبد الناصر ومعكم . وقد قمنا بالتفكير جدياً فيما يمكن عمله بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط . . » .

ولما كان نداء عبد الناصر قد أتى بدوره استجابة مباشرة لطلب سيسكو في لقاء ابريل ، فإن المبادرة بذلك تفتح صفحة جديدة في العلاقات المصرية الأمريكية ، وصفحة جديدة في العلاقات المصرية السوفيتية أيضاً! كما سوف نرى .

والسؤال الآن : كيف يمكن قراءة مباشرة روجرز قراءة تاريخية ؟ . وبمعنى آخر : ما هى الخلفية التاريخية لمبادرة روجرز التي تمكننا من فهم مضمونها السياسي وأهميتها في الصراع العربي الاسرائيلي ؟ .

للرد على هذا السؤال نقول ان هذه المبادرة قد قامت على أساس هام وخطير ، وهو تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ . ففي رسالة روجرز الشفوية السالفة الذكر لمحمود رياض ، يقول : « وفي رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل الى تسوية ، تكون بأن تبدأ الأطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنج ، للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ » .

وحتى يعرف القارىء أبعاد القرار ٢٤٢ ، يكفي القول بأن شروطه تضمنت ـ في مقابل الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في عدوان يونية ١٩٦٧ ـ « احترام السيادة والحدود الاقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة ، وحقها في أن تعيش آمنة داخل حدود غير مهددة باستخدام القوة » .

وقد قبلت مصر في ذلك الحين هذا القرار وجميع الدول العربية الأخرى ، فيما عدا العراق وسوريا والمقاومة الفلسطينية .

وكان هذا القبول من جانب مصر للقرار ٢٤٢ انعكاساً أميناً لعلاقات القوى بين العرب واسرائيل ، التي تغيرت لحساب اسرائيل بعد الهزيمة . وقد عبر عبد الناصر عن ذلك بقوله : « بعد نكسة ٥ يونيو ونتائجها الخطيرة المحزنة بالنسبة لأمتنا العربية ، فقدنا الجزء الأكبر من قواتنا العسكرية ، وقبلنا تجربة الحل السلمي ، لأنه لم يكن عندنا بديل عن الحل السلمي ، لم يكن عندنا قوات مسلحة نستطيع أن نعتمد عليها » .

لهذا السبب رفع عبد الناصر في ذلك الحين ، وكما ذكرنا ، شعار ازالة آثار العدوان ، بديلاً عن شعار ازالة دولة اسرائيل ـ وهو شعار يتجاهل أصل الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو القضية الفلسطينية ! ، لأنه يعلن حق

اسرائيل في أن تعيش آمنة داخل حدود غير مهددة ، إذا هي انسحبت من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان يونية ١٩٦٧ ، رغم أن وجود اسرائيل هو الغاء لوجود فلسطين ! .

وقد اعتذر عبد الناصر عن ذلك في لقائه مع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ، في الدورة الخامسة في أول فبراير ١٩٦٩ ، بقوله : « لقد قبلنا قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، لأنه كان كافياً لمواجهة ازالة آثار العدوان . ولكن هذا القرار ليس كافياً بالنسبة لمشكلة فلسطين ، وهي أصل المشكلة . وان مصر تقدر موقف منظمات المقاومة الفلسطينية في رفضها لهذا القرار » .

وقد كان هذا الموقف من جانب عبد الناصر متناقضاً ، لأنه إذا كان قد التزم ، مقابل انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية ، باحترام حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ، فكيف يقبل تشجيع منظمات المقاومة الفلسطينية التي تهدد هذا الوجود ؟ » .

وقد فسر عبد الناصر هذا التناقض في حديث له مع « سولز برجر » يوم ٢٦ فبراير ١٩٦٩ قال فيه : « إذا استطعنا حل كل من : مشكلة الأراضي المحتلة ، ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين معاً ، فإن ذلك سوف ينتهي إلى تسوية سلمية . ولكن إذا سويت مشكلة الأراضي المحتلة فقط ، وأهملنا الجانب الآخر ، فلن يكون هناك سلام » ! .

ومعنى ذلك أن ازالة آثار العدوان تؤدي إلى الاعتراف بالوجود الإسرائيلي ، ولكن حل القضية الفلسطينية وحده هو الذي يؤدي إلى إحلال السلام .

ولكن كيف كانت تصورات عبد الناصر في ذلك الحين لحل القضية الفلسطينية ؟ .

ان تصورات عبد الناصر لحل القضية الفلسطينية وقتذاك كانت جد متواضعة ، فقد كانت تقوم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة في دوراتها في

أعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٦٦ . وهي تقضي بحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم . ومن هنا كانت القضية الفلسطينية مجرد قضية لاجئين . ولذلك قال عبد الناصر : « إذا قبل الاسرائيليون عودة اللاجئين وانسحبوا من الأراضي المحتلة ، فسيكون هناك سلام » ! .

وقد كان هذا الموقف تجاه القضية الفلسطينية متعارضاً مع موقف منظمة التحرير الفلسطينية كما ذكرنا . فقد رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كما مر بنا ، وبالتالي لم تلتزم بقبول الوجود الاسرائيلي . وفي يناير ١٩٦٨ أعلنت المنظمة أن هدفها هو « إقامة الدولة الفلسطينية الديموقراطية ، التي يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق » - وهو هدف ينكر الوجود الاسرائيلي المستقل، ويستهدف ازالة «دولة» اسرائيل (وليس «شعب» اسرائيل)، وتحرير الأراضي الفلسطينية تحريراً كاملاً . وهذا يفسر رفض المنظمة لمبادرة روجرز كما سوف نرى.

على كل حال ، فقد كان في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أن بدأت أولى الجهود الدولية لوضع هذا القرار موضع التنفيذ . وكان هذا القرار قد تضمن أن يعين السكرتير العام للأمم المتحدة ، ممثلاً خاصاً له للذهاب الى الشرق الأوسط ، لاجراء اتصالات مع الدول المعنية ، من أجل الوصول الى اتفاق ، والمساعدة في الجهود الرامية الى تحقيق حل سلمي مقبول ، وفقاً للنصوص والمبادىء الواردة في القرار .

وبناء على ذلك عين يوثانت ، السكرتير العام ، السفير جونار يارنج ، الذي كان سفيراً للسويد لدى الاتحاد السوفيتي ، ممثلاً خاصاً له ، لتنفيذ قرار مجلس الأمن . وأبلغ مصر بهذا التعيين ، فردت مصر في يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٦٧ بأنها « ترحب باستقبال مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج ، وأنها على استعداد للتعاون معه » .

وفي الفترة من صدور قرار مجلس الأمن حتى مارس ١٩٦٩ ، قام يارنج بزيارة عواصم الدول المعنية في النزاع كما قام بسلسلة من الاتصالات مع حكومات الدول الكبرى المهتمة بالنزاع ، كما قام بزيارة عواصم دول الشرق

الأوسط أكثر من مرة ـ وذلك قبل أن يستطيع التقدم في مارس ١٩٦٩ بقائمة من الأسئلة الى الحكومات المعنية (مصر والأردن واسرائيل) بغية توضيح أحكام القرار ٢٤٢ بناء على اجابات هذه الحكومات .

وقد أوضحت هذه الاجابات مدى الاختلاف الجوهري بين عبد الناصر وإسرائيل ، ليس فقط في تفسير قرار مجلس الأمن السالف الذكر ، وإنما في فهم مهمة السفير يارنج ذاتها ! . فبينما كان عبد الناصر يرى أن مهمة السفير هي العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وبخاصة أهم فقرة من فقراته ، وهي الاشراف على عملية انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة ـ كان الجانب الاسرائيلي يقصر هذه المهمة على التمهيد لتنظيم اللقاء بين الدول المعنية لكي تتفاوض بعد ذلك فيما بينهما بشكل مباشر ! .

وقد أوضح عبد الناصر في اجاباته على هذه الأسئلة موافقته على التعهد بانهاء حالة الحرب ، بحيث يصبح هذا التعهد نافذاً عند انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة نتيجة عدوان يونية ١٩٦٧ . كما أوضح أن تعهد مصر باحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي ، يتطلب انهاء اسرائيل احتلالها ، وانسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة ، وتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الأمن . كذلك قبل عبد الناصر صراحة « حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش بسلام ضمن حدود آمنة معترف بها » ، وذلك شرط انسحاب القوات الاسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ـ أي أنه قبل مرور الملاحة الاسرائيلية في الممرات المائية المصرية إذا انسحبت اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في يونية ١٩٦٧ . أما بالنسبة لمشكلة فلسطين ، فقد أوضح عبد الناصر أن المقصود بتنفيذ قرار مجلس الأمن من ناحية اسرائيل أن يشمل الى جانب الانسحاب الكامل ، التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين » .

أما اجابات اسرائيل فقد كان العامل المشترك فيها هو رفض التزام مسبق من قبل الحكومة الإسرائيلية ، وافتراضها التوصلَ الى معاهدات صلح

قبل انسحاب أية قوات اسرائيلية ، وافتراضها ضمناً أيضاً أن هذا الانسحاب لن يكون كاملاً ! . بل حاولت التنصل من أية مسؤولية منفردة عن حل مشكلة اللاجئين .

وفي الوقت نفسه ، وفيما يتعلق بفكرة عقد معاهدة سلام بين الأطراف المعنية ، فقد كان رأي اسرائيل أن السلام يجب أن يجسد في معاهدات سلام ثنائية بينها وبين كل من الدولة العربية . بينما كان رأي عبد الناصر رفض السلام المنفرد ، وأنه « بالنظر الى تجربة مصر السابقة مع اسرائيل ، والغاء الأخيرة أربع اتفاقيات (اتفاقيات الهدنة) ، فان مصر تعتقد أن الوثيقة التي توقعها وتلتزم بمقتضاها بتنفيذ التزاماتها ، يجب أن توجه الى مجلس الأمن ، على أن توقع اسرائيل أيضاً وثيقة توجهها إلى مجلس الأمن ، وتتعهد فيها بتنفيذ التزاماتها الناشئة عن قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ .

في ذلك الحين ، وإزاء هذا التعنت الاسرائيلي ، أراد عبد الناصر أن يضغط بحرب الاستنزاف على اسرائيل لتعديل موقفها ، مستغلاً اعادة بناء القوات المسلحة ، واختلاف انتشار قواته وقوات اسرائيل على طول قناة السويس لصالح مصر ، وتفوق المدفعية المصرية الثقيلة . فارتفعت نسبة قصف المدفعية الثقيلة للمواقع الاسرائيلية من ٧,٢ في المائة في شهر مارس ١٩٦٩ ، إلى ٣٥,٦ في المائة في شهر ابريل ، ثم إلى نسبة ٧٧ في المائة في شهر يونية . وتكبدت القوات الإسرائيلية في خلال تلك الأشهر - كما ذكرنا - خسائر جسيمة ، بلغت نحو ١٥٠ قتيلاً ، فضلاً عن الدمار في المواقع والمعدات والعتاد .

على أن هذا التصاعد أدى إلى قرار اسرائيل بنزول الطيران الاسرائيلي المعركة كمدفعية طائرة ، وذلك في يوم ١٣ يوليو ١٩٦٩ ، وهو القرار الذي قلب دفة حرب الاستنزاف ، وحولها من استنزاف لاسرائيل الى استنزاف لمصر .

وفي تلك الظروف قدم جوزيف سيسكو ، مشروعاً جديداً يعكس علاقات القوى بين مصر واسرائيل ، وذلك في يوم ١٥ يوليو ، ويقوم - وفقاً لما

عرضه عبد الناصر على مجلس الوزراء يوم ٢٦ يوليو ١٩٦٩ ـ على انسحاب اسرائيل من الأراضي التي تحتلها ، ليس الى خطوط ٥ يونيو ، وانما الى مواقع يتفق عليها بينها وبين مصر ! . ونزع سلاح جميع المناطق التي تجلو اسرائيل عنها ، وبحيث تتواجد قوات دولية في منطقة شرم الشيخ ، ويعتبر مضيق تيران مضيقاً دولياً ، وانهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل بمجرد ايداع وثائق الاتفاق في سكرتارية الأمم المتحدة ، وتجريد منطقة غزة من السلاح ، وتكون الادارة فيها مؤقتاً تحت رعاية الأمم المتحدة ، وأن يكفل لجميع السفن حق الملاحة في قناة السويس ومضيق تيران ، مع عدم الاشارة بأي عبارة لاتفاقية القسطنطينية ، التي تعطى المادة العاشرة منها مصر حق الدفاع واغلاق قناة السويس في حالة الحرب ! ، وتتعهد مصر بمجرد توقيعها على الاتفاقية الجديدة بتوفير السلام مع اسرائيل ، ووقف جميع الأشكال العدائية ضدها ، وبحيث تكون الاتفاقية التي يتم التوقيع عليها هي اتفاقية مصرية ـ إسرائيلية ، تعقد على نسقها اتفاقيات أخرى مع باقي الدول العربية المختصة . أما القضية الفلسطينية فيكون للفلسطينيين اللاجئين عام ١٩٤٨ حق العودة إلى فلسطين أو توطينهم حيثما يعيشون ، وذلك في اطار اتفاقية تحدد الأعداد المسموح بعودتهم سنوياً ، على أن تتخذ الاجراءات لتصل أول مجموعة منهم بعد ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاقية . ويتم التفاوض بين مصر واسرائيل بشكل مباشر تحت اشراف يارنج .

وكان من الطبيعي حين عرض هذا المشروع على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في يوم ٢٨ يوليو ، أن رفضتها بالاجماع . وكان برأس اللجنة في ذلك اليوم أنور السادات نيابة عن عبد الناصر . وكان مما علق به محمود رياض على المشروع أن « كل ما ورد به سيء » ، وأنه « أعد بمنتهى الخبث ، اذ ينص في أكثر من موضوع فرعي على أن يتم تحديده النهائي عن طريق التفاوض المباشر بين مصر واسرائيل ، مثل موضوع الحدود الآمنة ، وموضوع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين سيسمح بعودتهم سنوياً » . كما علق أنور السادات بأنه « موافق على كل كلمة وعلى كل تحليل قاله الدكتور فوزي عن هذا المشروع السيء » . وفي جلسة ١٠ أغسطس

وصف عبد الناصر المشروع بأنه يهدف الى أن نستسلم لهم (الأمريكيين) ولاسرائيل ، ولهذا لا أجد أمامنا سوى أن نسعى ونناضل بكل جهد » .

كانت أهمية مشروع سيسكو أنه أسوأ المحاولات الأمريكية في الاصرار على حل منفرد بين مصر واسرائيل ، وأنه يتبنى الموقف الاسرائيلي بالكامل ، وفي الوقت نفسه تعمد أن يترك أكثر من موضوع فرعي لكي يتم تحديده نهائياً عن طريق التفاوض المباشر بين مصر واسرائيل ، مثل موضوع غزة وموضوع عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسمح بعودتهم سنوياً .

وفي الحقيقة أن الموقف الأمريكي كان يزداد سوءاً مع انكشاف عجز العرب عن تحرير أراضيهم ، ومع ارتفاع نبرة التشدد والتطرف في خطبهم وتصريحاتهم ـ خصوصاً بعد أن تولى كيسنجر منصب مستشار الرئيس الأمريكي نيكسون لشؤون الأمن القومي في أعقاب انتخابات نوفمبر ١٩٦٨ الأمريكية .

ففي ٢ نوفمبر ١٩٦٨ ، كان ديك راسك ، وزير الخارجية الأمريكية في ادارة الرئيس جونسون ، قد قدم مشروعاً أفضل من سبع نقاط إلى محمود رياض ، وزير الخارجية المصري ، يقضي بانسحاب اسرائيل من الأراضي المصرية بالكامل ، وإنهاء الحرب بين اسرائيل ومصر ، وفتح قناة السويس للملاحة الاسرائيلية ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على أساس تخييرهم بين العودة والتوطين حين يعيشون ، ووجود قوات دولية في شرم الشيخ ، والتفاهم حول مستوى التسليح في المنطقة .

وقد رفض محمود رياض هذا المشروع على أساس أنه يمثل حلاً منفرداً مع اسرائيل . وقد رد دين راسك بأن على كل دولة عربية أن تستقل بنفسها في مناقشة موقفها ، فيكون هناك حل مصري ـ اسرائيلي ، وحل أردني ـ اسرائيلي ، وحل سوري ـ اسرائيلي . وعندما نجمع الحلول الثلاثة معاً في النهاية نكون قد توصلنا إلى تسوية كاملة » . وقال لمحمود رياض : « لقد أتيت لك بانسحاب اسرائيلي كامل من الأراضي المصرية ومن كل سيناء » . وقد رد عليه محمود رياض قائلاً ان المشروع يطالب مصر بانهاء حالة الحرب

من جانبها ، بينما القوات الاسرائيلية لا تزال تحتل الأراضي العربية .

على أن جروميكو خالف محمود رياض في هذا الرأي بشأن مشروع دين راسك . فقد وصف النقاط التي تضمنها بأنها « بناءة » ! وفي لقائه بعبد الناصر يوم ٢١ ديسمبر ١٩٦٨ ، حين اعترض عبد الناصر على مشروع راسك بأنه يتحدث عن انسحاب اسرائيلي من سيناء فقط ـ رد عليه جروميكو قائلاً : « انني أشير إلى حديث دين راسك معنا . فالأمريكان يتحدثون عن الانسحاب الاسرائيلي من كافة الأراضي العربية » ! ثم قال : « إن الأمريكيين أصبحوا مقتنعين بضرورة انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المصرية » ! .

وعلينا لفهم هذا الموقف من جانب جروميكو أن نشير إلى أن السوفييت لم يكونوا يخفون في ذلك الحين تحفظاتهم على تصعيد مصر المواجهة العسكرية مع اسرائيل . بل انهم كانوا ـ حسب تعبير محمود رياض في مذكراته ـ « أقرب الى معارضة عبد الناصر في قيامه بحرب الاستنزاف ! ، ولكن عبد الناصر لم يقف طويلاً أمام تلك التحفظات » ! .

وقد ذكر محمود رياض أنه في أثناء زيارته لموسكو في ١٨ أبريل ١٩٦٨ ، كان من رأي برجنيف ، الذي عبر عنه له ، أنه إذا كان الحل السياسي قد أصبح بعيداً عن التحقيق ، ولم يعد مفر من العمل العسكري لتحرير الأرض « فان ذلك يستلزم أولاً الانتهاء من اعادة بناء الجيش المصري ، وهو الأمر الذي ما زالت أمامه سنتان على الأقل » ! .

وفي الحقيقة أن موقف الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين من الحل السياسي ، كان يقف في منتصف الطريق بين الموقف العربي والموقف الأمريكي ! . اذ كان من رأيهم صراحة ـ كما ذكرنا ـ أن أية تسوية سلمية يجب أن تتضمن انهاء حالة الحرب بين العرب واسرائيل .

ولهذا السبب ، ففي أثناء زيارة جروميكو السالفة الذكر للقاهرة في ديسمبر ١٩٦٨ ، قدم لعبد الناصر مشروعاً سوفيتياً يتلخص ـ وفقاً لما عرضه

عبد الناصر على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ـ في إنهاء الة الحرب ، على أن تصبح سارية المفعول عند اتمام انسحاب اليهود من جميع الأراضي التي احتلوها ، ويتم ذلك على مراحل : المرحلة الأولى ، تنسحب فيها اسرائيل لمسافة أربعين كيلومتراً شرق قناة السويس . وبعد شهر تسحب اسرائيل قواتها الى خطوط ٥ يونية . وبعد ذلك يتم الاتفاق على موضوعي : الفلسطينيين ، والمرور في قناة السويس وخليج العقبة ، مع التأكيد على أن الممر المائي في خليج العقبة هو ممر دولي مفتوح .

وقد اعتبر عبد الناصر هذا المشروع السوفيتي « نقطة انطلاق لتنازلات جديدة » ! . ورفض لذلك أن يتقدم به باسم مصر إلى ممثل الأمم المتحدة يارنج حسب طلب جروميكو ، وقال لأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إن رأيه هو « ألا نتقدم شخصياً بالمشروع ، وأن يقوم السوفييت بتقديم المشروع إلى الأمريكان » .

وقد فسر عبد الناصر حضور جروميكو في ديسمبر ١٩٦٨ ، بأنه « للاطمئنان على الموقف السياسي الداخلي بعد مظاهرات الطلبة التي حدثت أخيراً في المنصورة وفي الاسكندرية » . وهذا السبب ـ كما هو واضح ـ يصلح لتفسير المشروع السوفيتي ، لأن السوفييت كانوا منذ مظاهرات فبراير ١٩٦٨ ، قلقين على الجبهة الداخلية في مصر من امتداد فترة النزاع .

ولم يلبث السوفييت أن قدموا مشروعاً آخر الى الولايات المتحدة في ١٧ يونيو ١٩٦٩ ، يتضمن نقطتين اعتبرهما كيسنجر عنصراً ايجابياً ، هما : العمل من أجل اتفاقية ملزمة ، والاعتراف باسرائيل . وقد وصف هيكل المشروع بأنه يحمل أوجه تشابه مع المقترحات الأمريكية . على أن الأمريكيين رفضوا المشروع ، لأنه ـ كما ذكر كيسنجر ـ أغفل ذكر المفاوضات المباشرة ، كما أصر على انسحاب اسرائيل الى خطوط ما قبل حرب يونية ، ولم يذكر في التعريف النهائي لمفهوم السلام السيطرة على العمل الفدائي ، كما رفض ـ أي المشروع ـ تبني اقتراح أن يكون لاسرائيل شيء من السيطرة في مسألة أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعودون إلى اسرائيل .

وفي مقابل ذلك أرسل روجرز بجوزيف سيسكو الى موسكو في الفترة من ١٤ إلى ١٧ يوليو ، ليقدم مشروعه ذا الأربع عشرة نقطة ، الذي سلفت الاشارة اليه . وكان يمثل تراجعاً عن مشروع راسك في كثير من النقاط ، مثل مسألة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية ، فقد تحدث مشروع سيسكو عن الانسحاب من « أراض » عربية ! . كما تشدد في مسألة المفاوضات المباشرة ، وأكد على مسألة نزع سلاح الأراضي العربية التي تنسحب منها اسرائيل ، وفي الوقت نفسه أخضع تحديد أعداد الفلسطينيين الذين يرغبون في العودة إلى وطنهم إلى إرادة إسرائيل . وبذلك توقفت مساعي الحل السلمي .

في تلك الأثناء ، كانت حرب الاستنزاف تتحول تحولاً خطيراً ضد مصر بغارات العمق الاسرائيلية التي بدأت في يناير ١٩٧٠ . واضطر عبد الناصر إلى دعوة السوفييت الى مصر بصواريخ سام / ٣ وطائرات الميج المعدلة والأجهزة الألكترونية . وأخذ الوجود السوفيتي في مصر يتصاعد تصاعداً خطيراً فاق كل التصورات الأمريكية ، وأخذت مصر في بناء حائط الصواريخ والدخول به في منطقة القناة ، وانقسمت الادارة الأميريكية بين مواجهة التصاعد السوفيتي بتصاعد أمريكي مماثل، وبين احتواء هذا التصاعد. وجاءت زيارة سيسكو الى القاهرة في ١٠ ابريل ١٩٧٠ لاقناع مصر بالتفاوض المباشر مع الولايات المتحدة بدلاً من التفاوض من خلال الاتحاد السوفيتي ، ووجه عبد الناصر نداءه الى الرئيس الأمريكي نيكسون يوم أول مايو ١٩٧٠ ، وانتهى الأمر بمبادرة روجرز يوم ١٩ يونية ١٩٧٠ ، وبذلك دخلت المنطقة في مرحلة تحول سياسية خطيرة .

فما هي العناصر الرئيسية في مبادرة روجرز والتفسيرات الملحقة بها ؟ .

ان أهم هذه العناصر ، في ضوء قراءتنا التاريخية السابقة لخلفية المبادرة ، هي دعوة الأطراف المعنيه (مصر والأردن واسرائيل) إلى « البدء في العمل تحت اشراف السفير يارنج للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ » ، على أساس أن هذه الوسيلة هي « أكثر

الوسائل فعالية للتوصل الى تسوية » . ومعنى ذلك دخول القرار في مرحلة التنفيذ الفعلي بمباركة الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه ، تخلت السياسة الأمريكية في هذه المبادرة عن عنصر من العناصر الأساسية التي تمسكت بها في المشاريع السابقة ، وهو المفاوضات المباشرة مع اسرائيل . فيقول روجرز في رسالته الشفوية الى محمود رياض التي تحوي المبادرة : « انني أدرك المشاكل التي تواجهكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة ، وقد أوضحنا في البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ منذ البداية ، وان كنا نعتقد ـ ويتوقف ذلك على مدى التقدم الذي يحرز في المناقشات ـ أن الأطراف سيجدون أنه من الضروري أن يتقابلوا في مرحلة ما اذا كان السلام سيسود بينهم » .

كذلك اقترحت المبادرة ـ ليتسنى البدء في العمل للتوصل إلى تنفيذ قرار ٢٤٢ ـ أن توافق مصر وإسرائيل على « العودة إلى وقف اطلاق النار ، ولو لفترة محدودة » ، على أن يشمل ايقاف اطلاق النار « الأرض والجو » ، وبحيث « تمتنع كل من مصر والاتحاد السوفيتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة غرب قناة السويس ، بمعنى ألا توضع فيها صواريخ أرض / جو ، أو أي منشآت عسكرية جديدة . وأن تلتزم اسرائيل بالمثل في منطقة مماثلة شرق القناة » . ولم تحدد المبادرة أو التفسيرات مساحة هذه المنطقة في شرق وغرب القناة ، بل تركتها لاتفاق يتم بين الطرفين .

كما اقترحت المبادرة أن تعين كل من مصر واسرائيل والأردن ممثلين لها في المناقشات التي سوف تعقد تحت اشراف السفير يارنج ، بحيث يكون غرض هذه المناقشات التوصل الى اتفاق على « اقامة السلام العادل والدائم بينهم ، وعلى أساس الاعتراف المتبادل بين كل من مصر واسرائيل بحق كل منهما في السيادة وسلامة الأراضي والاستقلال السياسي » ، و« انسحاب اسرائيل من أراض احتلتها في حرب عام ١٩٦٧ ، بما يتمشى مع القرار ٢٤٢ » .

وقد أعلنت الولايات المتحدة في هذه المبادرة أنها سوف تطلب من

الإسرائيليين تقديم تنازلات سياسية هامة تتمثل في موافقتهم على الدخول في مفاوضات غير مباشرة ، وكذا موافقتهم على « مبدأ » الانسحاب، قبل المفاوضات - وذلك ادراكاً من أمريكا أنه « لا انسحاب بدون سلام ، ولا سلام بدون انسحاب » .

وقد التزمت الولايات المتحدة ، في مقابل ذلك ، بعدم تجاوز ارتباطاتها السابقة مع اسرائيل في عقود ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بخصوص تسليم طائرات الفانتوم وسكاي هوك ، وتأجيل ما كانت اسرائيل تطالب به من ارتباط جديد بتوريد مائة طائرة سكاي هوك و ٢٥ طائرة فانتوم ، وبتسليم اسرائيل - من ثم - ثلاث طائرات فانتوم في كل من شهري يولية وأغسطس ، واثنتي عشرة طائرة سكاي هوك خلال الأشهر الثلاثة التالية حسب الجدول المقرر في العقود السالفة الذكر .

وقد وجهت الولايات المتحذة تحذيراً لمصر بأنه في حالة رفضها المبادرة أو عدم احترامها وقف اطلاق النار ، فسوف تعوض اسرائيل مستقبلاً عما تفقده من طائرات ! .

وفيما يختص بالفلسطينيين ، نصت التفسيرات الملحقة بالمبادرة على أن « الولايات المتحدة تعترف بأن الفلسطينيين يمثلون طرفاً مهماً يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحساب عند أية تسوية » ، وأن روجرز كان يقصد الشعب الفلسطيني حين تحدث عن « الأماني والاهتمامات المشروعة لكل حكومات وشعوب المنطقة » .

هذه هي عناصر مبادرة روجرز المشهورة التي قبلها عبد الناصر ، بعد أن رفض كل المشروعات الأمريكية والسوفيتية السابقة عليها . وقد حدد محمود رياض مميزاتها في أمرين .

الأول ، تنازل الولايات المتحدة في هذه المبادرة عن فكرة الحل الاسرائيلي المنفرد مع مصر (حيث أن المبادرة تدعو الأردن الى تعيين ممثليه في المفاوضات التي تعقد تحت اشراف يارنج) .

والثاني : التزام الولايات المتحدة في المبادرة «علناً رسمياً »، بعدم الاستجابة لمطالب اسرائيل بمزيد من الطائرات ، رغم الضغوط الاسرائيلية المتزايدة منذ شهر سبتمبر السابق .

وقد فسر محمود رياض هذين التنازلين بثلاثة دوافع :

أولها ، أن الولايات المتحدة قد « تأكد لديها الآن ، وبطريقة لا تقبل الشك ، أن مصر جادة تماماً في تحرير أراضيها بقوة السلاح ، وأن قدرتها على ذلك تتزايد يوماً بعد يوم ، وأن الغارات الإسرائيلية المركزة خلال الأسابيع الأخيرة لم تؤد إلى انهيار في القوات المسلحة أو الجبهة الداخلية ، ولا هي منعت من المضي في استكمال شبكة دفاعنا الجوي بصواريخ سام / ٣ السوفيتية الجديدة » .

ثانيها ، أن الوجود القتالي السوفيتي في مصر هو انذار كاف للولايات المتحدة ، لأنها أول مرة يقدم فيها السوفييت طيارين مقاتلين لدولة غير شيوعية .

ثالثاً ، رغبة الولايات المتحدة في المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة ، بعد الأخطار المتزايدة ضدها نتيجة لتصاعد حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ، والتأثير العكسي الهائل للانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل .

وواضح أن الدافعين الأول والثالث من الدوافع التي ذكرها محمود رياض ، مما يدخل في باب الانشاء ! ، لأن الولايات المتحدة كانت تعرف منذ البداية أن عبد الناصر كان جاداً في تحرير أراضيه بقوة السلاح ، ولم يمنعها ذلك من مساندة اسرائيل بكل قوتها لتتمكن من الاحتفاظ بالأراضي العربية التي تحتلها ، وعدم الانسحاب منها قبل انهاء حالة الحرب والاعتراف بها وبسيادتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي . وفي الوقت نفسه كانت ترى في هذه السياسة المساندة لاسرائيل مما يحفظ المصالح الأمريكية على أفضل وجه ! .

وفي الحقيقة أن القضية الأساسية التي دار حولها الخلاف ، هي أن اسرائيل، تؤيدها في ذلك أمريكا، كانت تريد الاحتفاظ بالأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونية ، رهينة في يدها ، حتى يتم انهاء الحرب بينها وبين العرب ، والاعتراف بحقها في الوجود وفي السيادة على أراضيها ، واحداث تعديلات في الحدود الدولية لصالحها .

ومن أجل ذلك أصرت اسرائيل على التفاوض قبل الانسحاب ، كما أصرت على التفاوض المباشر ، وبشكل منفرد مع كل دولة عربية على حدة .

وكان غرضها من ذلك أن مفاوضات مع العرب تجري في ظل الاحتلال الاسرائيلي لأراضيهم ، سوف يكون لاسرائيل فيها اليد العليا بالضرورة . كما أن مفاوضات مباشرة تجري منفردة بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة ، تتيح لاسرائيل حرية المناورة وضرب كل طرف عربي بالطرف التالي من جانب ، ومن جانب آخر تضع اسرائيل في مركز أقوى مما لو واجهت جميع الأطراف العربية مجتمعة . وفي نهاية الأمر ، فان الاتفاق النهائي الذي يعقد قبل الانسحاب ، سوف يحمل بالضرورة ثقل الاحتلال .

وفي ضوء هذا التفسير ، فإن مبادرة روجرز تكون قد تخلت عن شكليات هذه السياسة ، وهي المفاوضات المباشرة ، والمفاوضات المنفردة ، وتكون قد أبقت جوهر هذه السياسة ، وهو اجراء المفاوضات في ظل الاحتلال الاسرائيلي ، بكل تأثير ذلك على الاتفاق الذي يمكن أن يترتب على ذلك .

وعلى سبيل المثال ، فقد تحدثت المبادرة عن الإنسحاب الإسرائيلي من « أراض عربية » احتلت في عدوان يونية ، ولم تتحدث عن « الأراضي العربية » التي احتلت ! . ومعنى ذلك، أنها حصلت مسبقاً من الطرف العربي ، الذي قبل المبادرة ، على مناقشة حدوده الدولية وسيادته على جزء من أراضيه الذي يمكن أن يشمله التعديل ! .

وفي الوقت نفسه ، وبالنسبة للقضية الفلسطينية ، فإن المبادرة اكتفت

بالإشارة إلى أن الفلسطينيين يمثلون « طرفاً مهماً يجب أن تؤخذ اهتماماته في الحساب عند أية تسوية » ، ودعت الى تطبيق القرار ٢٤٢ « بكل أجزائه » - أي بما فيها الجزء الذي ينص على « تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين » ، ومثل هذا النص - كما هو واضح - نص واسع يمكن ، أو لا يمكن ، الاتفاق عليه ! .

ومعنى ذلك أنه على الرغم من تخلي الولايات المتحدة في المبادرة عن المفاوضات المباشرة في المرحلة الأولى ، وعن المفاوضات المنفردة ، إلا أنها تركت اسرائيل مسيطرة على نتائج المفاوضات بحكم استمرار احتلالها للأراضي العربية ، وهي نتائج مفتوحة لاجتهادات الأطراف وعلاقات القوى العسكرية بينها .

وعندئذ فلا أهمية كبيرة لما نصت عليه المبادرة من أن الولايات المتحدة سوف تطلب من إسرائيل الموافقة على « مبدأ » الانسحاب قبل المفاوضات - لأن هذه الموافقة على « المبدأ » هي موافقة شكلية ، طالما أن اسرائيل تحتل الأراضي العربية من الناحية الفعلية .

يبقى إذن من المبادرة أهم عناصرها ، وهو الذى يتعلق بالقوتين العظميين وتأثيرهما في الصراع ، وهما :

أولاً - الوجود القتالي السوفيتي في مصر، الذي نجح لحد كبير في تحييد التفوق الجوي الإسرائيلي فوق منطقة القناة ، والذي كانت الولايات المتحدة واسرائيل يخشيان أن يدفع بنفسه الى شاطىء القناة ، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج خطيرة تتصل بمعركة العبور التي يمكن أن تخوضها مصر .

ثانياً - التزام الولايات المتحدة « علناً ورسمياً » بأنها لن تستجيب لمطالب اسرائيل الاضافية بمدها بمائة طائرة سكاي هوك و٢٥ طائرة فانتوم .

والعنصر الأول يمثل للولايات المتحدة الداء ، أما العنصر الثاني فيمثل الدواء ! . فنلاحظ أن التزام الولايات المتحدة بعدم الارتباط بعقود توريد طائرات جديدة إلى إسرائيل ، لم يرتهن فقط بإيقاف مصر اطلاق النار في

« الجو والبر » ، بل ارتهن أيضاً بضرورة امتناعها وامتناع الاتحاد السوفيتي أيضاً عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة غرب القناة ـ فلا تدفع في هذه المنطقة بصواريخ سام / ٣ ، ولا تضع فيها أية منشآت عسكرية جديدة . ومعنى ذلك ـ بعبارة وجيزة ـ سد الطريق في وجه معركة العبور ! .

وفي هذا الضوء يمكن تقييم قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز . فمن الواضح أن قبول هذه المبادرة يقطع الطريق تلقائياً في وجه معركة العبور ، ويفتح الباب أمام احتمالات الحل السياسي ، وهي احتمالات ضعيفة الا اذا قدمت فيها تنازلات تعكس ثقل الاحتلال الإسرائيلي . وهذا ما كانت الولايات المتحدة تهدف إليه من تقديم المبادرة ! .

فإلى أي حد كان عبد الناصر يدرك هذه الحقيقة ، وإلى أي حد كان على استعداد للتضحية بمعركة التحرير في مقابل حل سياسي مثقل بالمآخذ والعيوب ؟ .

بالنسبة للسؤال الأول ،، يفهم من محضر اجتماع عبد الناصر ورئيس جمهورية المجر الشعبية ،الرفيق بال لوزنسشي ، في القاهرة يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ ، أن عبد الناصر كان يعي تلك الحقيقة تماماً ، وهي أن التفاوض مع إسرائيل في ظل احتلالها لسيناء وبقية الأراضي العربية الأخرى ، يضع مصر في موقف ضعيف، ويؤثر سلباً على نتائج هذه المفاوضات. ولكنه كان يدرك في الوقت نفسه أن تصاعد الدعم الأمريكي لاسرائيل يضع اسرائيل في موقف قوي يشجعها على الإحتفاظ بما تحت يدها من الأراضي، وتكريس أوضاع الاحتلال التي كانت تناسب مصلحة اسرائيل. وقد أراد بقبول المبادرة الحد من دعم الولايات المتحدة عسكريا لاسرائيل، ووقف سباق التسلح ما أمكن بين البلدين.

فقد اعتذر عبد الناصر لرئيس جمهورية المجر الشعبية عن قبوله التفاوض مع إسرائيل بينما هي تحتل الأراضي العربية ، قائلاً انه يعرف « أن هذا النوع من التفاوض ، وقوات العدو ما زالت على أرضنا ، يعتبر نوعاً من الاستسلام، ولكن أمريكا تعلن دائماً أنها تضمن التفوق العسكري لإسرائيل على جيرانها العرب ، لكي تبقى بصفة دائمة قادرة على احتلال الأراضي

العربية . وحتى في الأشهر الأخيرة ركزت أمريكا مرة أخرى على ضرورة الاحتفاظ بالتفوق الاسرائيلي في المنطقة .

ثم قال : « لقد شعرنا أن الموقف الآن يزداد تعقيداً ، لأن تجميد مهمة يارنج ، وإيقاف اطلاق النار ، ما هو إلا تكريس للموقف الذي ترغبه اسرائيل ويخدم مصالحها الاستعمارية . ولقد استمر سباق التسلح بيننا وبين اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، كما استمرت معارك الحدود ، وكذا المعارك الجوية ، التي استخدمت فيها اسرائيل المعدات الألكترونية للتشويش على أجهزة الرادار والصواريخ ، مستفيدة بدروس المعارك الأمريكية في حرب فيتنام . لهذا كانت الحرب الجوية بيننا في تلك الفترة غير متكافئة ، لأن طيارينا كانوا يدخلون المعارك وهم أمام عمليات التشويش مغمضي الأعين ، بعكس موقف الطيارين الاسرائيليين . وقد اختلف الوضع الآن بعدما أصبحنا قادرين على عمليات التشويش أيضاً بالمعدات الألكترونية السوفيتية . وقد كتبت الصحف الغربية أخيراً أنه لولا ايقاف اطلاق النار بمشروع روجرز ، لكانت هذه المنطقة قد شهدت حرباً ألكترونية لم تشهدها حروب أخرى من قبل » ! .

ويفهم مما كتبه محمود رياض في مذكراته ، أن الدراسات التي أجرتها وزارة الخارجية المصرية عن المبادرة ، قد أثبتت أن قبول مصر للمبادرة يعتبر أخف ضرراً من رفضها ، لأنها لا تخرج عن كونها مطالبة ليارنج ، باستئناف مهمته . وفي هذه الحالة فاما أن تكون الولايات المتحدة جادة في مبادرتها ، وتسعى فعلاً إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ، بعد أن لمست قدرة مصر على الصمود ، وبعد أن شعرت بتعرض مصالحها في المنطقة للخطر ، وزيادة التواجد العسكري السوفيتي - واما أن تكون المبادرة مجرد مناورة لصالح اسرائيل ، ويكون الهدف منها احالة الموضوع من جديد إلى يارنج .

وقد رجح محمود رياض لعبد الناصر الاحتمال الأول ، دون أن يقدم مبررات كافية لرفض الثاني ! . بل انه قدم العكس ، فقد أوضح أن « احالة الموضوع إلى يارنج من جانب الولايات المتحدة ، دون مساندة واضحة ،

تؤدي الى فشل مهمته من جديد كما حدث فعلاً طوال سنتين ونصف » . ومعنى ذلك أن اثبات جدية الولايات المتحدة في تقديم المبادرة كان مرتهناً بمدى مساندتها لجونار يارنج ! .

وقد نصح محمود رياض عبد الناصر بأن تعد مصر رداً على أساس قبول المبادرة ، « باعتبارها متمشية مع ما سبق أن نادينا به منذ صدور قرار مجلس الأمن ، لأن في ذلك اظهاراً لرغبتنا في التعاون مع المبادرة الأمريكية » وكان مما ساقه في تدعيم رأيه ، أن المبادرة تختلف مع وجهة النظر الإسرائيلية ، التي ترفض تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وترفض اعلان الالتزام المسبق بالانسحاب . وفي هذه الحالة ، فإن هناك احتمالاً أن تعلن اسرائيل رفضها للمبادرة ، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى خلاف علني بين اسرائيل والولايات المتحدة ، وانقسام داخلي في اسرائيل .

وفي اطار هذه النصيحة ، رأى عبد الناصر ـ كما قال محمود رياض ـ « اتاحة الفرصة للمبادرة الأمريكية » .

والطريف أن عبد الناصر قبل مبادرة روجرز ، رغم رفض السادات لها ورفض اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي . فقد ذكرنا أن وزارة الخارجية المصرية تلقت مبادرة روجرز في يوم ٢٠ يونية . وقد كان هذا اليوم هو يوم سفر عبد الناصر إلى ليبيا ، وفي رفقته محمود رياض ، لحضور احتفالات الجلاء عن قاعدة « هويلس » الأمريكية . وقد أرسلت نسخة من المبادرة من ليبيا إلى القاهرة ، واطلع عليها السادات ، « ولم ير فيها ما يستاهل! » ـ حسب قول هيكل ـ وألقى خطاباً بشأنها في اللجنة المركزية ضمنه وجهة نظره . وقد أوصت اللجنة ـ كما يقول السادات ـ برفض المبادرة .

على أن عبد الناصر كان في ذلك الحين قد قرر قبول المبادرة . فقد ذكر هيكل أن عبد الناصر قبل المبادرة أثناء وجوده في طرابلس ! ، ولم يكن هناك من عرف بذلك إلا فيما بعد .

ومعنى ذلك أن عبد الناصر لم ينتظر العودة إلى القاهرة للتشاور في

المبادرة مع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، وهي أعلى هيئة في الدولة ، أو في مجلس الوزراء . ومن الطريف أنه أمر بتوزيع نص المبادرة على أعضاء اللجنة التنفيذية العليا « لدراستها ، تمهيداً لاجتماع رئيسي معهم » - كما يقول عبد المجيد فريد . كما أمر بتوزيعها على الوزراء لنفس الغرض - في الوقت الذي كان قد قرر قبولها بالفعل ! .

والأمر الذي يستحق التأمل أن عبد الناصر رأى التشاور بشأن المبادرة مع القادة السوفييت والحصول على موافقتهم ، قبل التشاور مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومجلس الوزراء ، الذين لم يجتمع بهم إلا في يومي ١٨ و١٩ يوليو ! . فقد سافر إلى الاتحاد السوفيتي يوم ٢٩ يونية ، أي بعد أن استلم تفسيرات المبادرة ، حيث أمضى هناك ثمانية عشر يوماً - من ٢٩ يونيو إلى ١٧ يوليو - « عاد بعدها إلى القاهرة » - كما يقول عبد المجيد فريد - « وقد تعرف بنفسه على أهم العوامل التي قد تؤثر على اصدار قراره ، ملماً بكافة جوانب الموضوع ، للرد على الاستفسارات التي ستنهال عليه من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا أو الوزراء أو أعضاء المؤتمر القومي الذين سيواجههم يوم ٢٣ يوليو » ! .

ومعنى ذلك أنه في قرار خطير مثل قبول مبادرة روجرز ، وهو قرار سياسي بالدرجة الأولى ، لم ير عبد الناصر ما يدعوه إلى استشارة أكبر هيئة سياسية في البلاد ، وهي اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ، أو مجلس الوزراء ، وهو أكبر هيئة تنفيذية تشترك مع رئيس الدولة في وضع السياسة العامة للدولة ، وفقاً للدستور - وإنما اكتفى بالحصول على الرأي الفني لوزارة الخارجية ، كما لو كان الأمر يتعلق بتعيين سفير أو وزير مفوض ! . وليس بايقاف حرب الاستنزاف .

ولو عرفنا أن هذا هو ما حدث تماماً عند اتخاذ قرار خوض حرب الاستنزاف ، حيث اتخذ عبد الناصر هذا القرار بالاستعانة بالرأي الفني لوزارة الحربية ، أي بعد حصوله على رأي الفريق محمد فوزي ، باعتباره قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للحربية ، مع أن هذا القرار قرار سياسي

بالدرجة الأولى ، يتوقف عليه مصير البلاد ، ويجب ـ بالتالي ـ أن تشترك في صنعه اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء ! . فكأن حرب الاستنزاف قد بدأت وانتهت بقرارات فردية ! .

وهذا يفسر النكبات التي يمكن أن تنزل بالبلاد من اتخاذ قرارات فردية في قضايا مصيرية . فمن الأمور التي تستحق الملاحظة في الجانب الاسرائيلي المقابل ، أن القيادة العسكرية الإسرائيلية لم تستطع اصدار الأمر للطيران الإسرائيلي بالتصدي لحرب الاستنزاف المصرية في يولية ١٩٦٩، قبل الحصول على موافقة اللجنة الوزارية للدفاع ، كما حصلت أيضاً على موافقة هذه اللجنة قبل شن غارات العمق الإسرائيلية ، لأن مثل هذه القرارات يمكن أن تترتب عليها نتائج سياسية .

وعلى كل حال ، فيهمنا الآن مواصلة البحث في الأسباب التي دفعت عبد الناصر إلى قبول مبادرة روجرز . فقد كشف عبد المجيد فريد ، الذي كان أميناً عاماً لرئاسة الجمهورية حتى وفاة عبد الناصر ، أنه كان من أسباب هذا القبول ، رغبة عبد الناصر في تخفيف عداء الأمريكيين له ، خوفاً من نجاحهم في اسقاطه كما نجحوا في اسقاط كل من سوكارنو في أندونيسيا ، ونكروما في غانا . فقد كتب يقول :

« كيف وافق عبد الناصر على مبادرة أمريكية ؟ .

« قبل أن أجيب على هذا السؤال ، أود أن أضع أمام القارىء خمسة أقوال جاءت على لسان عبد الناصر في مجلس الوزراء في تلك الفترة ، وذلك من أجلّ أن نتعرف على الحقائق والعوامل التي أحاطت بعبد الناصر قبل أن يعلن رسمياً قرار ج . ع . م . من المشروع يوم ٢٣ يوليو :

ففي مجلس الوزراء يوم ٢٥ يناير (١٩٦٩) . قال عبد الناصر : « علمت أخيراً عن حديث دار بين أبا ايبان ، وزير خارجية اسرائيل ، وأحد الصحفيين الغربيين المعتدلين القريبين منه ، يوضح لنا كثيراً موقف اسرائيل وموقف أمريكا ، ونواياهما نحونا .

لقد سأله الصحفي عن سبب تركيز أمريكا واسرائيل علي شخصياً (عبد الناصر) ؟ .

فقال أبا ايبان : « اننا نعمل بتركيز شديد لاسقاط عبد الناصر ، لأننا مقتنعون أنه بعد سقوطه سيهدأ الموقف في مصر ، وسيتغير لصالحنا ، وذلك كما هدأت الأمور من قبل في أندونيسيا بعد سقوط سوكارنو ، وكما هدأت الأمور أيضاً في غانا بعد سقوط نكروما . ان بعض الجهات الأمريكية تعاتبنا على موقفنا السلبي في الوقت الحاضر ، وتقاعسنا عن العمل الإيجابي في مصر ، وقد طلبوا منا أخيراً أن نركز جهودنا في الفترة المقبلة على ما يؤدي إلى إسقاط عبد الناصر شخصياً » ! .

وواضح من تتبع محاضر مجلس الوزراء أن عبد الناصر كان شديد الاقتناع بأن الأمريكيين يعملون على اسقاطه واسقاط نظام حكمه بكل مثابرة وتصميم . ففي اجتماع مجلس الوزراء يوم ٧ ابريل ١٩٦٨ ، أي قبل تسعة أشهر من كلامه السالف الذكر ، خاطب عبد الناصر مجلس الوزراء قائلاً : « لقد اتجه الأمريكان للعمل على اسقاطنا داخلياً عن طريق عدم الاستقرار الداخلي . وأنا أقدر أن الأمريكان حيصرفوا السنة الجاية من ١٥ إلى ٢٠ مليون جنيه في مصر على بعض العناصر الداخلية ، لتحقيق هذا الغرض . ولهذا أعتقد أنه خلال السنة المقبلة ستكون عندنا بعض المتاعب الداخلية » .

وقد كان تقدير عبد الناصر صائباً ، لأن المظاهرات انفجرت في المنصورة وفي الاسكندرية قبل نهاية ذلك العام (١٩٦٨) - وان كانت لأسباب أخرى غير انفاق الأمريكيين الملايين على العناصر الداخلية ! . فلا شك أن الأمريكيين كانوا على وعي وادراك بأن اسقاط عبد الناصر إنما يأتي عن طريق الجيش وليس عن طريق المظاهرات الشعبية ! ، لأن عبد الناصر كان قد أخذ في شد الجماهير الشعبية لمساندة نظام حكمه عن طريق حرب الاستنزاف كما ذكرنا ! .

على كل حال ، ففي ذلك الحين تحدث عبد الناصر كثيراً عن تغيير صورته التي اشتهرت عنه لدى الأمريكان - وهي صورة الرجل المتشدد

الرافض ـ إلى صورة المرن المحب للسلام . ففي حديثه السالف الذكر مع رئيس جمهورية المجر الشعبية يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ ، صارحه قائلاً : « ان أمريكا قدمت المشروع ظناً منها أننا لن نوافق عليه ، ولذلك كانت موافقتنا مفاجأة كبرى . ان قبولنا لهذا المشروع يؤكد حرصنا على السلام العادل في المنطقة » .

وفي حديثه مع القادة السوفييت يوم ١١ يوليو أثناء زيارته لموسكو قال : « نحن نعتقد أن الحكومة الأمريكية تتوقع منّا رفض المبادرة ، كما أنهم يتصورون أن الاتحاد السوفيتي لا يريد تحقيق السلام في المنطقة . ولذلك فإنهم في حالة رفضنا لمبادرتهم سوف يتعللون بهذا الرفض للاسراع بتقديم المزيد من الأسلحة والطائرات الى اسرائيل . ولذلك كان من رأيي الموافقة على المبادرة الأمريكية ، وننتظر نتيجة ذلك » .

ثم قال عبد الناصر : « من الأفضل قبول المبادرة الأمريكية ، لأننا بذلك نضع الولايات المتحدة واسرائيل في مأزق . وإذا تجاهلنا الموضوع ، سيقولون اننا رفضنا مبادرتهم ، ويتعللون بذلك لشحن مزيد من الطائرات لاسرائيل » .

ونلاحظ أن عبد الناصر لم يتجاوز كثيراً الحقيقة بحديثه عن عدم توقع الأمريكان موافقته على المبادرة . فقد أوردنا عن كيسنجر في مذكراته أن الرئيس نيكسون حين وافق على مشروع المبادرة الذي قدمه له روجرز ، كان في اعتقاده أنه سوف يقابل بالرفض ! .

على أنه من الواضح أن هدف عبد الناصر من الظهور في مظهر الحريص على السلام لم يكن مجرد الخوف على نظام حكمه من السقوط على يد الأمريكيين ، لأن التناقض الشديد بينه وبين الأمريكيين لم يكن مما يجعله يعول كثيراً على ذلك ـ ، ولكنه كان يخشى أن يؤدي رفضه للمبادرة إلى تقوية ساعد التيار المتشدد في السياسة الأمريكية ، فيدفع الرئيس الأمريكي نيكسون الى الموافقة على العقود الجديدة لتزويد اسرائيل بمائة طائرة سكاي هوك و٢٥ طائرة فانتوم . وهو ما رأينا أنه صارح القادة السوفييت به في حديثه

السالف الذكر . وقد سبق أن رأينا أن تمسك الرئيس نيكسون بتأجيل شحن الطائرات لاسرائيل كان من الأسباب التي دعت عبد الناصر الى توجيه ندائه التاريخي يوم أول مايو ١٩٧٠ .

وفي الواقع أن رغبة عبد الناصر في تحييد الإدارة الأمريكية ما أمكن في تلك الحرب ، وهو ما سبق أن أشرنا اليه ، كان أحد الأسباب الكبرى في قبوله المبادرة . ففي تلك اللحظات المصيرية ، وفي مواجهة الدعم الأمريكي المتزايد لاسرائيل بصواريخ الفانتوم وسكاي هوك والأجهزة الألكترونية ، أدرك عبد الناصر أن الاعتماد على قوة عظمى واحدة لا يكفي ، بل لا بد من تحييد القوة العظمى الثانية ، لأن التصاعد بين القوتين العظميين له تكاليفه الباهظة التي لا تقدر عليها دولة صغرى .

وقد كان معنى ذلك أن تغييراً خطيراً قد طرأ على سياسة مصر الخارجية ، وهو أن عصر الاستقطاب السوفيتي في تاريخ مصر السياسي قد آذن بالأفول ! .

الفصل الثامن

نهاية الاستقطاب السوفييتي

١ - عبد الناصر والسوفييت :

قصة الاستقطاب السوفيتي

في الصفحات السابقة تحدثنا عن مبادرة روجرز ، وأوضحنا كيف قبل عبد الناصر هذه المبادرة أثناء وجوده في طرابلس بليبيا ، بينما رفضها السادات في مصر ومعه أعضاء اللجنة المركزية . وكيف توجه عبد الناصر الى موسكو لاستشارة السوفييت في المبادرة والحصول على موافقتهم ، قبل استشارة اللجنة التنفيذية العليا أو مجلس الوزراء . وأثبتنا أن عبد الناصر كان يدرك أن التفاوض مع اسرائيل وفقاً للمبادرة بينما تحتل هي الأراضي العربية يعتبر نوعاً من الاستسلام ، ولكنه قبل المبادرة لأنه شعر بأن تجميد مهمة يارنج واعلان أمريكا أنها تضمن التفوق العسكري لاسرائيل ، سوف يؤدي إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلي ، وكان - في الوقت نفسه - يسعى لتخفيف حدة عداء الأمريكيين له ، خشية اسقاطه كما حدث بالنسبة لسوكارنو في أندونيسيا وأنكروما في غانا . وذكرنا من بين هذه الأسباب رغبة عبد الناصر في تحييد الادارة الأمريكية في الصراع العربي الإسرائيلي بعد أن أدرك أن الاعتماد على قوة عظمى واحدة لا تكفي ، وأنه لا بد من تحييد القوة العظمى الثانية ما أمكن ، لأن التصاعد بين القوتين العظميين له تكاليفه الباهظة التي لا تقدر عليها دولة صغيرة .

وقد كان معنى ذلك أن تغييراً خطيراً قد طرأ على سياسة مصر الخارجية منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ ، وأن مرحلة الاستقطاب السوفيتي في تاريخ مصر السياسي قد آذنت بالأفول ، بكل ما يحمله ذلك من معنى عجز هذه المرحلة

عن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية في عصر التوازن الدولي بين القوتين العظميين ـ الأمر الذي يدفعنا إلى تقديم كشف حساب هذه المرحلة الهامة ، وتوضيح ما أنجزت بالفعل ، وما عجزت عن تحقيقه ومسؤولية هذا العجز ، وهل تقع على السوفييت أم تقع على عاتق عبد الناصر ؟ .

وكنا قد رأينا خلال هذه الدراسة ، كيف بدأت هذه المرحلة حين أقنعت هزيمة يونية ١٩٦٧ عبد الناصر بأن سياسة الاحتفاظ بالاستقلال القومي بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي ، وهي السياسة التي أطلق عليها في ذلك الحين اسم « عدم الانحياز والحياد الايجابي » ـ غير كافية على الاطلاق لمواجهة ازالة آثار العدوان وتحرير سيناء وبقية الأراضي العربية المحتلة . فانتهز فرصة زيارة بود جورني لمصر على رأس وفد سوفيتي يوم ٢١ يونيو ، أي بعد أربعة عشر يوماً من الهزيمة ، ليعرض عليه بصراحة تامة التحالف مع الاتحاد السوفيتي والتخلي عن سياسة عدم الانحياز ! .

وفي هذا اللقاء التاريخي الخطير، وكما أشرنا بالتفصيل في الجزء الأول من هذه الدراسة، لم يبد الرئيس السوفيتي بودجورني، أو القيادة السوفيتية في موسكو ، حماسا كبيرا لخروج مصر من معسكر عدم الانحياز أو تحالفها مع الاتحاد السوفيتي ، وهو ما عبر عنه بودجورني بوضوح لعبد الناصر بقوله :

« بخصوص موضوع عدم الانحياز ، فالمكتب السياسي في موسكو رحب بما قلته سيادتكم عن الوقوف مستقبلاً إلى جانب الاتحاد السوفيتي ـ غير أنهم في موسكو تساءلوا عما إذا كان مفيداً اعلان ذلك الآن ، أو إرجاء هذا الاعلان ؟ .

« وقد سألتني موسكو عن الأشكال المقترحة للعلاقة بكم : هل هو الشكل القديم ، أم اتفاق ومعاهدة جديدة ؟ . وكيف تتصورون العلاقات بيننا في المستقبل ؟ .

« وبصورة عامة فإن موسكو موافقة على هذا الموضوع من ناحية المبدأ بالكامل ، ولكن قد يحدث نتيجة لهذه العلاقة الجديدة بيننا وبينكم بعض

المشاكل بالنسبة لعلاقتكم مع الدول العربية ، بما في ذلك بعض الدول العربية التقدمية » .

وقد رد عبد الناصر قائلاً :

« بشأن موضوع عدم الانحياز ، فإننا في الحقيقة نعتبر منحازين في الأصل . ومن أجل ذلك تعرضنا للعدوان عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٦٧ ، كما سنتعرض لعدوان آخر طالما أننا نسير في هذا الخط . الأمريكان يعرفون ذلك جيداً ، وكانوا عايزينا نسير معهم ، ولكننا رفضنا ، لأننا شفنا سياستهم مؤيدة للاستعمار . احنا عارفين أن الأمريكان لن يتركونا ، ولكن المهم بالنسبة لنا نشوف فين مصلحة بلدنا .

« بالنسبة للمستقبل ، أنا شايف أن أعداءنا دائماً حيكونوا الأمريكان . وكذلك هم أعداؤكم أيضاً . ولذلك علينا أن ننظم التعاون بيننا .

« من غير المنطقي أن أكون محايداً بين اللي بيضربنا واللي بيساعدنا . فإذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا وقت الحرب ، فيجب أن نكون معكم أيضاً في وقت الحرب ووقت السلم .

« والآن علينا أن نبحث كيفية تنظيم علاقتنا معكم ، نحن مستعدون أن نعقد اتفاقية سرية أو علنية . المهم ان الواضح لنا الآن هو عدونا الأساسي ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، وأن السبيل الوحيد لامكانية استمرار نضالنا ، هو أن نتحالف مع الاتحاد السوفيتي » .

على أن القيادة السوفيتية في موسكو رفضت هذا العرض بأدب . فقد أرسلت الى بودجورني في القاهرة تخطره بأن « موضوع عدم الانحياز ليس مستعجلاً » . وفسر بودجورني ذلك لعبد الناصر بالحرص على مركز مصر بين دول العالم الثالث قائلاً : « أرجو أن تتأكدوا تماماً أننا حريصون جداً على أن يبقى المركز النضالي للجمهورية العربية المتحدة داخل هذا الجزء من العالم دون تأثر » . وفي الوقت نفسه أبدى ما يفهم منه أن مثل هذا الانحياز إلى جانب الاتحاد السوفيتي من جانب بلد له مشاكل معقدة مثل مصر ، احتل

جزء من أرضها مس جانب دولة منحازة لأمريكا ، يمكن أن يؤدي إلى توريط الاتحاد السوفيتي في حرب عالمية ، إذا جددت اسرائيل عدوانها ، أو أرادت مصر تحرير أرضها ، خصوصاً وقد فقدت مصر قوتها العسكرية ، ولذلك قال : أعتقد أن قواتكم المسلحة لم تستعد حتى الآن بالقدر الكافي لمواجهة مثل هذا العدوان ، وأعتقد أنه من غير المرغوب أو المطروح أن يشترك الاتحاد السوفيتي في حرب في الوقت الحاضر » .

وقد كانت الصيغة التي تفتق عنها ذهن القيادة السوفيتية في ذلك الحين ، هي ـ كما ذكرنا ـ معاملة مصر من حيث الدعم العسكري والمساعدات الاقتصادية ، كما لو كانت منحازة للاتحاد السوفيتي ، مع بقائها في الوقت نفسه داخل معسكر عدم الانحياز ! .

وهكذا انهالت على مصر المساعدات العسكرية من الاتحاد السوفيتي ـ وهو ما كان الاتحاد السوفيتي قد شرع فيه بالفعل في الأسبوعين السابقين على حضور بودجورني الى القاهرة ـ ففي أثناء ذلك اللقاء بين عبد الناصر وبودجورني ، استدل عبد الناصر على ما أسماه بـ « التحالف التام » بين مصر والاتحاد السوفيتي بأنه « قد تم تعويضنا بالأسلحة والمعدات التي فقدت في الحرب بالمجان » .

على أنه على الرغم من أن مصر ظلت في معسكر عدم الانحياز ، إلا أنها من الناحية الفعلية كانت قد دخلت في معسكر الانحياز للاتحاد السوفيتي ! . وكان أخطر مظهر لهذا التغيير هو سقوط العلاقة الخارجية بين مصر والولايات المتحدة في يد الاتحاد السوفيتي ! .

وحتى نعرف خطورة هذا المظهر، نقول انه عندما أرادت انجلترا ، أثناء مفاوضات سعد زغلول ـ ملنر ، أن تحصر في يدها علاقات مصر الخارجية وتمثيلها الخارجي ، حتى لا تتمكن مصر من القيام بعمل يضر بالمصالح البريطانية أو يناقض السياسة البريطانية ـ رفض سعد زغلول ذلك قائلاً : « ان التمثيل السياسي لبلد هو مظهر من مظاهر الاستقلال وتحقيق

السيادة، بل هو الضابط على العموم لمعرفة مدى تقدم بلد في شخصيتها الدولية ، وما إذا كانت مستقلة أو أنها داخلة في نطاق التبعية » .

ولذا كان سقوط جزء من علاقات مصر الخارجية في يد الاتحاد السوفيتي في ذلك الحين بمثابة سقوط جزء من استقلالها الخارجي في يد دولة أخرى ، وهو أمر كان لا مفر منه في مرحلة الاستقطاب ! . وفي هذا الضوء يمكن فهم الاستفسار الذي وجهه كوسيجين الى عبد الناصر في موسكو ، عندما حدثه الأخير عن مبادرة روجرز مبدياً قبولها . فقد سأله قائلاً : « هل دار بحث بينكم وبين الأمريكيين بخصوص مبادرة روجرز » ؟ . وقد رد عبد الناصر في شبه اعتذار بأن برجس ، رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة ، قد أبلغ وزير الخارجية قبل حضورنا الى موسكو بأنهم جادون في التوصل الى حل سلمي ، وأن موافقتنا على مبادرة روجرز سوف تساعد الولايات المتحدة في الضغط على اسرائيل » .

وبالطبع ، فلم يتنازل عبد الناصر عن هذا الجزء من علاقات مصر الخارجية للاتحاد السوفيتي مرغماً ، وإنما طواعية لما رآه من أنه يحقق مصلحة مصر ، بعد أن عجز عن التفاهم مع الولايات المتحدة بشكل مباشر .

فحتى نهاية عام ١٩٦٨ كان ما يسميه عبد الناصر بـ « الديالوج السياسي »،يتم مع الأمريكان عن طريق أشرف غربال ، رئيس مكتب رعاية المصالح المصرية في أمريكا . وكان يتركز بدرجة كبيرة حول محاولة الولايات المتحدة اعادة العلاقات السياسية مع مصر . وهو ما كان عبد الناصر يرفضه رفضاً باتاً ، ما لم تتجاوب أمريكا مع شروط مصر .

ففي اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم١٢ يوليو ١٩٦٨ ، أوضح عبد الناصر للأعضاء أنه « لا بد أن تكون لعودة العلاقات أساس . كيف نعيدها ولم توافق أمريكا على مبدأ الانسحاب الى خطوط ٥ يونية ؟. لا بد أن يكون هناك ثمن سياسي لاعادة العلاقات بيننا وبين أمريكا . انهم منذ شهر فبراير يطلبون ويلحون على اعادة العلاقات ، ولكن في الوقت نفسه لم يتجاوبوا مع شروطنا . لذلك من رأيي أن نتريث ونشوف

نيكسون حيعمل ايه بعد تأليف جهاز حكمه في شهر يناير المقبل . وطبعاً إحنا ما زلنا مستمرين معهم في الديالوج السياسى عن طريق أشرف غربال » .

على أن ذلك لم يمنع من حدوث اتصالات مباشرة في ذلك الحين بين محمود رياض ، وزير الخارجية المصرية ، ودين راسك ، وزير الخارجية الأمريكية ، كما حدث في نيويورك في ٢ نوفمبر ١٩٦٨ ، حين قدم دين راسك الى محمود رياض مشروعه ذا النقاط السبع الذي سلفت الاشارة اليه، والذي رفضه محمود رياض وعبد الناصر .

وعندما انتخب ريتشارد نيكسون رئيساً للولايات المتحدة في انتخابات نوفمبر ١٩٦٨ ، علق عبد الناصر أملاً كبيراً على الادارة الأمريكية الجديدة ، وأراد أن يظهر استعداده لفتح صفحة جديدة ، فبادر بارسال برقية تهنئة اليه . وبادر نيكسون بدوره بايفاد وليم سكرانتون ، صديقه الشخصي ، إلى عبد الناصر للاجتماع به ، ولكن سكرانتون اختفى من الحياة السياسية بعد عودته، واختفت معه تصريحاته عن السياسة المتوازنة التي أطلقها أثناء زيارته ! .

وفي الوقت نفسه ، فإن محاولة نيكسون الأولى لاقامة سياسة متوازنة ، سقطت تحت نصائح هنري كسنجر ، الذي عينه مستشاراً له لشئون الأمن القومي ، وقد أثبت نفسه عدواً لدوداً للعرب ، وخادماً أميناً للسياسة الصهيونية ـ فتلقت اسرائيل في عهده من المساعدات العسكرية والاقتصادية ما وصل مجموعها الى أكثر مما تلقته اسرائيل منذ قيامها ! .

كان في تلك الظروف أن سقطت اتصالات مصر الخارجية بالولايات المتحدة الأمريكية في يد الاتحاد السوفيتي . ففي تلك الأثناء ، كان عبد الناصر قد رأى أنه من صالح مصر أن يطلب من الاتحاد السوفيتي أن يتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن الحل السلمي . ويقول محمود رياض انه شرح وجهة نظره في مجلس الوزراء قائلاً :

من رأيي أن نجعل السوفييت هم الذين يدخلون المناقشات والخلافات مع الأمريكيين ، وبذلك بدلاً من أن تكون الخلافات بين الأمريكيين

ومصر ، تكون بينهم وبين السوفييت . وعندما يجلس السوفييت والأمريكيين على مائدة واحدة ، فستكون هناك لغة مختلفة للحديث بينهم . وفضلاً عن ذلك ، فإن ادراك السوفييت للطريق المسدود الذي يقودهم الأمريكان اليه في النهاية ، سيجعلهم أكثر حسماً في توريد شحنات السلاح التي نطلبها منهم » .

وهذا النص لا يفترق كثيراً عن النص الذي أورده عبد المجيد فريد عن اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ . فقد أورد أن الرئيس عبد الناصر في هذا الاجتماع قال : « أحب أن أوضح خطتي بشأن التعامل الحالي مع الأمريكان وطريقة الحديث معهم . في رأيي أن نجعل السوفييت هم الذين يدخلون في المناقشات والخلافات مع الأمريكيين . وبذلك بدلاً من أن تكون الخلافات بين مصر والأمريكان ، تكون بينهم وبين السوفييت . وطبعاً لما السوفييت والأمريكان ، كدول عظمى ، يقعدوا على طرابيزة واحدة ، بتكون هناك بينهم لغة غير اللغة اللي بين دولة كبيرة ودولة صغيرة ، وخاصة في موضوع تسوية سياسية » ! .

وفي جلسة مجلس الوزراء يوم ١٩ يوليو ١٩٧٠ ، شرح عبد الناصر للوزراء سبباً آخر لمسألة اسناد مهمة التفاوض للأمريكيين ، فقال : « أنا سبق أن قلت للأمريكان : إننا لا نريد الحوار المباشر معكم ، لأنكم دولة كبيرة ولا نقدر عليكم ، وإنما اللي يقدر عليكم هو الاتحاد السوفيتي ، بالاضافة لذلك فإنكم ستستخدمون كلمات التفاوض المباشر معكم للوقيعة والدس بيننا وبين السوفييت » ! .

وبطبيعة الحال ، فلم تسعد الولايات المتحدة كثيراً بهذا القرار ، للسبب الذي ذكرناه ، وهو أنه يعد رمزاً لاستقطاب مصر إلى الاتحاد السوفيتي . ومن الطريف أنهم انتهزوا فرصة الحوار المباشر بينهم وبين السوفييت ليقلبوا الغرض الذي أراده عبد الناصر ، وليدسوا بينه وبين السوفييت ! . ففي جلسة مجلس الوزراء يوم ١٨ مايو ١٩٦٩ ، خاطب عبد الناصر الوزراء قائلاً :

« يحاول الأمريكان في هذه الأيام ايهامنا بأنهم توصلوا لاتفاق سري بينهم وبين الروس بشأن مشكلة الشرق الأوسط . ولكن تبين لي من الحوار مع السفير السوفيتي اليوم أن هذا الأمر غير صحيح ، وأن ما يردده الأمريكان هو دس منهم ، بغرض تعكير علاقاتنا مع الاتحاد السوفيتي . وقد كرر لي السفير السوفيتي وعدهم لنا منذ سنة ١٩٦٧ بأنهم لن يوافقوا على أي حل للقضية ما لم نوافق عليه مسبقاً » ! .

على هذا النحو دخلت مرحلة الاستقطاب مرحلة جديدة، وكان لذلك تأثيره عندما بدأت غارات العمق الاسرائيلية ، فنلاحظ أن الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة بالذات لعب دوراً هائلاً في دعم مصر ، فلم يكتف بتزويد مصر بصواريخ سام / ٣ المتقدمة ، وطائرات ميج ٢١ المعدلة ، والأجهزة الألكترونية المعقدة ، للدفاع عن العمق المصري ـ بل أرسل قوات سوفيتية مقاتلة لتشغيل هذه الصواريخ وقيادة الطائرات . فكانت تلك أول مرة يخرج فيها جندي سوفيتي من الاتحاد السوفيتي الى دولة صديقة منذ الحرب العالمية الثانية ! ، وأصبح هذا التواجد في حد ذاته ردعاً عسكرياً وسياسياً لكل من اسرائيل والولايات المتحدة ، فتوقفت غارات العمق الاسرائيلية ، وتم بناء حائط الصواريخ ، وجرى تحريكه إلى منطقة القناة .

على أن مرحلة الاستقطاب ـ مع ذلك ـ اشتملت على بعض المشاكل والسلبيات ، التي كان لها تأثيرها في فشل المرحلة ، وعجزها في النهاية عن تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية . وبعض هذه السلبيات مسؤول عنها الجانب المصري ، والبعض الآخر مسؤول عنها الجانب السوفيتي .

وقد كان من أهم هذه المشاكل هو الموقف السوفيتي من حل الصراع العربي الاسرائيلي . فقد كان هذا الموقف ـ كما ذكرنا ـ يقف في منتصف الطريق بين مصر والولايات المتحدة . اذ كان من رأي الاتحاد السوفيتي انهاء الحرب بين العرب وإسرائيل، كما كان يحبذ المفاوضات المباشرة . وقد شكا عبد الناصر من هذا الموقف ، الذي اعتبره مماثلاً للموقف الأمريكي ، في

اجتماع مجلس الوزراء يوم ٧ ابريل ١٩٦٨ . فبعد أن استعرض الموقف الأمريكي قائلاً : « الأمريكيون مصرون على أن نجتمع باليهود » ـ استطرد قائلاً :

« وللأسف وصلنا الكلام ذاته عن طريق السوفييت أيضاً . ومن خلال ذلك يتضح لنا أن أمريكا وروسيا قد اتفقتا على التقدم بمشروع مشترك بشأن جدولة تنفيذ قرار مجلس الأمن . الروس أصلاً ضغطوا علينا للقبول بحل سياسي ، انطلاقاً من اعتقادهم بأن قواتنا المسلحة لن تتمكن من تسليح وتنظيم نفسها قبل مرور ثلاث سنوات . لكن الدول العربية كلها رفضت المشروع الأمريكي السوفيتي. أثر ذلك توترت العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفيتي ، حيث سافر محمود رياض إلى موسكو ، وشرح لهم هناك موقفنا . وعندما سافر علي صبري إلى موسكو ، قال له بريجنيف : « من المهم أن تقبلوا بمشروع الحل السلمي الآن ، حتى تستعدوا عسكرياً . . » .

وقد كان عبد الناصر في ذلك الحين يرى أن فكرة التفاوض والاجتماع المباشر مع اسرائيل ، تتمشى فقط مع مطلب اسرائيل الأساسي ، وتبتعد تماماً ـ في الوقت نفسه ـ عن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ . وعلى حد قوله في جلسة مجلس الوزراء السالفة الذكر : « اجتماع مشترك بيننا وبين اليهود غير موجود في قرار مجلس الأمن ، تفاوض مشترك غير موجود أيضاً في القرار ! » .

على أنه من الواضح أن السوفييت لم يبنوا موقفهم فقط على أن الجيش المصري لن يستكمل قدرته على التحرير قبل ثلاث سنوات ـ بل على أن الجبهة العربية ذاتها كانت مفككة ! . وكان عبد الناصر يحاول دون جدوى أن ينفخ في هذه الجبهة من روحه ويبعثها من الرماد . وهو ما تبدى في وثائق تلك الفترة بشكل صارخ مما نعرضه فيما يلي بشيء من التفصيل .

٢ ـ عبد الناصر والعرب :
قصة تفكك الجبهة العربية

رأينا خلال هذه الدراسة كيف بدأ الصف العربي يلتئم في أعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧ ، بعد تفكك طويل ، وحرب باردة عربية طويلة ، زادتها حرب اليمن ضراوة وحدة . فكان مؤتمر القمة المصغرة في القاهرة في يوليو ١٩٦٧ من نور الدين الأتاسي عن سورية ، وعبد الرحمن عارف عن العراق ، وهواري بومدين عن الجزائر ، ثم اسماعيل الأزهري وأحمد محمد محجوب عن السودان . وقد تلاه مؤتمر القمة العربي الموسع في الخرطوم في المدة من ٢٩ / ٨ الى ١ /٩ / ١٩٦٧ ، الذي عرف باسم « مؤتمر اللاءات الثلاث » ، وقد سد الطريق في وجه أي حل سلمي ، باسم الصمود ! ـ على نحو ما مر بنا ـ دون أن يضع أساس الحل العسكري لتحرير الأرض ، واكتفى بتقديم دعم مالي لدول المواجهة ، خص مصر منه ٩٥ مليوناً، وخص الأردن ٤٠ مليوناً .

وقد كان في أعقاب انتهاء هذا المؤتمر أن عاد العقد العربي الى الانفراط كما كان ، وتغلبت عناصر الفرقة والانقسام على عناصر الوحدة والالتئام ! .

فعلى الرغم من موافقة مصر في مؤتمر الخرطوم على سحب قواتها من اليمن ، وتنفيذها ذلك بالفعل في الأشهر الثلاثة التالية ـ إلا أن الحرب كانت قد تركت بالفعل آثارها في العلاقات المصرية السعودية ، فسرى إليها الفتور ، وفي الوقت نفسه دب فيها الشك وعدم الثقة ، ذلك أن علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي في ذلك الحين ، التي وصلت الى حد الاستقطاب ، لم

تكن مما يرتاح له السعوديون كثيراً ، وقد خشوا أن يكون المصريون قد انسحبوا من اليمن ليستولي عليها الروس ! . وقد رفضت السعودية الاعتراف بحكومة قحطان الشعبي في عدن ، لأسباب تتعلق بالسيطرة على مفتاح البحر الأحمر في الجنوب . وكان الملك سعود ، الذي كان يقيم في مصر لاجئاً سياسياً ، من الأسباب الأخرى لسوء التفاهم ، فعندما كان عبد الناصر في الخرطوم دعا الملك فيصل لزيارة مصر ، ولكنه رفض لأن أخاه يقيم لاجئاً فيها ، ولم يكن في وسع عبد الناصر طرد سعود من مصر .

ويذكر هيكل أنه لم يعد هناك اتصال مباشر بين مصر والسعودية بعد مؤتمر الخرطوم ، ولذلك لعب الملك حسين في ذلك الحين دور الوسيط . ومع ذلك فقد حدث بعض التقارب عندما برزت الخلافات بين السعودية وايران بعد قرار بريطانيا الانسحاب من المنطقة ، فقد أعلن عبد الناصر وقوفه الى جانب السعودية ضد ايران .

وكما أنه لم يكن هناك اتصال مباشر بين مصر والسعودية ، فكذلك لم يكن هناك اتصال بين مصر وسوريا ! . فقد رفض النظام السوري قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذي قبلته مصر ، وكان يزايد على عبد الناصر بالصلابة والصمود ! ، رغم تخاذله في حومة الوغى ، وتسليمه هضبة الجولان هدية سخية للاسرائيليين في حرب يونية ١٩٦٧ بحجة انقاذ الثورة في دمشق ! .

وكانت هذه المسألة تقلق بال عبد الناصر كثيراً ، ففي لقائه بالملك حسين في ١٨ يناير ١٩٦٨ ، قال ـ حسب رواية هيكل ـ ان ما يثير قلقه بوجه خاص ، هو أنه ليس لديه اتصال حقيقي مع سوريا . وأضاف : « اننا جميعاً لا نزال نعيش في حالة تمزق وردود فعل عصبية نتيجة هزيمة يونيو .

وكان الملك حسين في ذلك الحين قد جاء تواً من السعودية ؛ ليخبر عبد الناصر بأن لديه من الانطباع ما يحمله على القول بأن السعودية لن تستمر في دفع الدعم الذي اتفق عليه في مؤتمر الخرطوم ! .

على أنه مع تزايد التعنت الاسرائيلي ، وتضاؤل احتمالات التوصل الى حل سلمي ، أخذ عبد الناصر يدعو الى عقد مؤتمر قمة عربي جديد ، بهدف تعبئة موارد الأمة العربية عسكرياً واقتصادياً ضد اسرائيل . ولكن النظام السوري ، الذي رفض من قبل الاشتراك رسمياً في مؤتمر الخرطوم ، رفض من جديد فكرة عقد المؤتمر ، بحجة أنه يتحفظ على التعاون مع السعودية والأردن ! . وفي الوقت نفسه رفضت السعودية عقد مثل هذا المؤتمر ، حتى لا تتورط في التزامات مالية جديدة .

وفي يوم ١٠ فبراير ١٩٦٨ - أي بعد ثمانية أشهر من انتهاء حرب يونية - وصف عبد الناصر الموقف العربي لعبد الرحمن عارف رئيس العراق قائلاً :

« الموقف العسكري على الجبهة الشرقية ضعيف للغاية ، ولا تستطيع سوريا الوقوف وحدها ، وقد خسرت الأردن كل طائراتها في الحرب . ولذلك لا بد من تعبئة كل الجهود المتوفرة في العراق وسوريا والأردن من أجل دعم الجبهة الشرقية ، بحيث أنه عندما تبدأ المعركة المقبلة ، تضطر اسرائيل الى القتال على جبهتين وليس على جبهة واحدة » .

وكان عبد الناصر قد أرسل في يناير ١٩٦٨ ، أي في الشهر السابق ، محمود رياض ليقوم بجولة عربية في دول المشرق العربي ، بهدف « التعرف على مدى امكانية تلك الدول لتدعيم الجبهة الشرقية ، وسد النقص في الامكانات الدفاعية لكل من الأردن وسوريا » . وقد زار لهذا الغرض كلا من سوريا ولبنان والأردن والكويت والعراق والمملكة العربية السعودية، وقد عاد ليخبر عبد الناصر بأن الخلافات العربية تشكل عقبة أمام تحقيق ما يسعى اليه من اقامة الجبهة الشرقية . وفي مجلس الوزراء في يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨ روى عن الانتقادات المتبادلة التي سمعها في كل من سوريا والعراق والأردن ولبنان ، وكيف أن هناك تحفظات سورية حول موقف الأردن وسياسة الملك حسين ، كما أنها تشكو من العراق لعدم ارساله قوات عسكرية إلى الجبهة السورية . وفي الوقت نفسه يشكو العراق من النشاط السوري المعادي للنظام

العراقي . كما تحدث عن رغبة الملك فيصل في قيام اتحاد بين دولته وبين الامارات في الخليج بعد انسحاب بريطانيا ، من أجل خلق كيان سياسي يتولى فيه مشايخ الامارات رئاسته بالتناوب ، لضمان عروبة ساحل عمان وحمايته من أطماع ايران .

وفي يوم ٢٤ مارس بلغ تشاؤم عبد الناصر من الموقف العربي ، إلى حد أن صارح مجلس الوزراء بأن هناك احتمالا أن تتوقف بعض الدول العربية عن دفع نصيبها من الدعم المالي الذي تقرر في مؤتمر الخرطوم ، نتيجة لضغط سياسي من الولايات المتحدة . وقال انه طلب الى حسن عباس زكي ، وزير الاقتصاد ، أن يوفر أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة لمواجهة مثل هذا الموقف ، ومن أجل استمرارنا في الصمود » . وقال ان لديه معلومات تفيد أن أمريكا تضغط بشدة على ليبيا (التي كانت تحت الحكم الملكي) لكي تتوقف عن دفع نصيبها من الدعم ! .

لذلك عندما تقابل عبد الناصر مع الملك حسين في ٦ ابريل ١٩٦٨ ، بعد معركة الكرامة ، تحدث عن الموقف العربي بكثير من التشاؤم ، فقال :

« لا توجد خطة عربية مشتركة أو تنسيق عربي . وأعتقد أن كثيراً من الدول العربية تريد الابتعاد عن أية التزامات جديدة قد تتورط فيها . السوريون طلبوا عمل قيادة مشتركة معنا ، فقلت لهم ان القيادة المشتركة لا بد أن تكون بينهم وبين الأردن والعراق ! ، ولا بد من الاستفادة الى أقصى حد من امكانيات الجيش العراقي . وهناك طبعاً شكوك بينهم وبين العراق بسبب أمور حزبية ، ولكن علينا أن نبذل أقصى الجهد لقيام القيادة الشرقية » .

ثم قال عبد الناصر : « نعم ، لا بد من قيام جبهة شرقية وجبهة غربية ، وأن نتحرك في الجبهتين في وقت واحد . أنا أرى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي نعلن فيه جميعاً أن الأرض العربية مقدسة ، ولن نفرط في شبر منها . هذا معناه أننا سنعبىء كل جيوش العرب وكل أموال العرب لتحرير أرض العرب ! .

واستطرد قائلاً : « احنا بنقول اننا مائة مليون عربي . ولكن في الحقيقة هذا القول غير صحيح ، لسبب أساسي هو أنه لا توجد خطة سياسية عربية ، ولا توجد خطة عسكرية عربية . هذا الموضوع يحتاج أن نجتمع في مؤتمر قمة ونتفق ، ونضع خطة وبرنامجاً . أما أن نسكت ونتهرب ، فهذا غير معقول » .

في تلك الأثناء ، رأى عبد الناصر - لأول مرة - تدعيم المقاومة الفلسطينية وتشجيعها . وكان أول مرة اتصلت فيها جماعة فتح بالسلطات المصرية في عام ١٩٦٦ ، أي في العام السابق على الهزيمة . ولكن المخابرات المصرية ، بكفاءتها المعهودة التي أدت الى النكسة ! ، تصورت حركة فتح على أنها فرع من جماعة الأخوان المسلمين ، وحذرت من الاتصال بها . ولكن بعد الهزيمة ، وعلى الرغم من عدم موافقة الحركة على القرار ٢٤٢ ، زار القاهرة كل من فاروق قدومي (أبو اللطف) وصلاح خلف (أبو اياد) وياسر عرفات ، حيث قابلوا عبد الناصر . وفي هذه المقابلة قال عبد الناصر - حسب هيكل الذي حضر المقابلة - « انني سأشعر بسعادة فائقة لو استطعتم تمثيل الشعب الفلسطيني ، وتمثيل إرادة الشعب الفلسطيني على المقاومة باشتراككم سياسياً وعسكرياً بأعمالكم » . وقال انه « يجب على « فتح » أن تكون مستقلة تماماً عن جميع الحكومات العربية ، وأن يكون عليها أن تنسق أعمالها معها » . وتساءل : « ولماذا لا تكون بالنسبة لنا كما كانت جماعة شترن أو جماعة بيجن بالنسبة لليهود ؟ » . ثم قال : « ان عليكم أن تكونوا سلاحنا غير المسؤول ، وعلى هذا الأساس فاننا سنقدم لكم كل ما نستطيع من عون » .

وقد كان على أثر ذلك أن أخذت السلطات المصرية في تدريب رجال فتح وتزويدهم بالسلاح ، وتنسيق نشاطها مع نشاط الحركة .

على أن الأردنيين لم يسعدوا كثيراً بهذه العلاقة ! ، واتخذ الأمر شكل احتجاج حينما اكتشفت السلطات الأردنية طائرتين في مطار عمان محملتين بالسلاح المصري المرسل إلى رجال المنظمة . وأرسل الملك حسين رئيس

وزرائه بهجت التلهوني الى القاهرة أكثر من مرة يشكو من الدعم الذي تقدمه مصر إلى المقاومة .

على أن اسرائيل لم تتردد طويلاً ، ففي ٢١ مارس ١٩٦٨ شنت هجومها المعروف على الكرامة ، لتصفية قواعد المقاومة ، ولكن المعركة تحولت الى غير ما توقعت ، لأن قواتها ، وخاصة المدرعة منها ، لم تلتزم بالبقاء في الكرامة ، بل ارتقت الجبال ، وهناك اشتبكت مع الدبابات الأردنية ، التي انضمت اليها فصائل المقاومة الفلسطينية ، واستمرت المعركة طوال اليوم ، حتى حلول الظلام ، وخسرت اسرائيل ٢٩ قتيلاً وما يزيد على ٩٠ جريحاً ـ وفقاً للمصادر الاسرائيلية ـ وتركت في ميدان المعركة أربع دبابات محطمة وأربع سيارات مدرعة ! ، واستطاع رجال المقاومة الهرب ، ومن بينهم ياسر عرفات الذي هرب مع مجموعة من رجاله بسيارة إلى عمان ـ حسب رواية موشى ديان .

وقد تلا ذلك عام من الركود العربي ، لم يقطعه إلا قيام الجيش في السودان بثورة تزعمها جعفر نميري في ٢٥ مايو ١٩٦٩ ، وبعد ثلاثة أشهر ، أي في أول سبتمبر ١٩٦٩ ، قامت الثورة في ليبيا بقيادة معمر القذافي ، فتحسن موقف مصر العسكري في وقت كانت اسرائيل قد قررت فيه استخدام سلاح الطيران كمدفعية طائرة في منطقة القناة ، ثم انتقلت به لضرب مصر في العمق ، فكان السودان وليبيا عمقاً استراتيجياً لمصر ، مكنها ـ وقت غارات العمق الاسرائيلية ـ من نقل الكلية الحربية الى السودان ، ونقل الكلية البحرية الى ليبيا ، حتى لا يتعرضا لغارات اسرائيل الجوية ! .

على أن نفس السبب ـ مع ذلك ـ وهو تصاعد حرب الاستنزاف باستخدام الطيران الإسرائيلي ، دعا عبد الناصر الى الالحاح في عقد مؤتمر قمة عربي ، وعندما فشل في ذلك ، قرر عقد مؤتمر قمة مصغرة في أول سبتمبر ١٩٦٩ ، عرف باسم المؤتمر الرباعي للجبهة الشرقية ، واشتركت فيه الأردن وسوريا والعراق ومصر ، ولكن لم يحضره من الرؤساء والملوك العرب غير الملك حسين ونور الدين الأتاسي رئيس سوريا .

وأهم ما يتصل بهذا المؤتمر هو التطور الذي طرأ على علاقات عبد الناصر بالأردن وسوريا . ففي ذلك الحين كان الملك حسين قد أجرى تعيينات جديدة ، خاصة في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان وبعض القيادات ، اعتبرها عبد الناصر تعيينات مشبوهة . وكانت هذه التعيينات ـ فيما يبدو ـ لمواجهة خطر المقاومة الفلسطينية . وقد أثارت هذه التعيينات المقاومة الفلسطينية ، التي أخذت تتعجل الصدام مع الملك ، ولكن عبد الناصر ـ كما قال لأبي بكر عوض الله ، نائب رئيس مجلس الثورة السوداني ـ نصح القيادات الفلسطينية « بتأجيل صدامهم مع السلطة الأردنية ، وأن يحاولوا تطمين الملك حسين بقدر الامكان ، لأن تأجيل مثل هذا الصدام هو استمرار لكيانهم ، بل هو تدعيم لموقفهم وقدراتهم » ! .

وكان من الطبيعي أن يحدث هذا التغيير في علاقات عبد الناصر مع الأردن ، تغييراً ايجابياً في الجانب المقابل ، وهو الجانب السوري ! . فقبل انعقاد المؤتمر الرباعي ، تقابل عبد الناصر ونور الدين الأتاسي في القاهرة اجتماعاً تمهيدياً أسفر عن توقيع اتفاقية سرية بين مصر وسوريا في ٩ أغسطس ١٩٦٩ ، تضمنت تشكيل قيادة سياسية للمعركة ، وقيادة عسكرية عامة لجيوش الدولتين ، وعين الفريق محمد فوزي قائداً عاماً .

وفي أول سبتمبر انعقد المؤتمر الرباعي ، كما ذكرنا ، ولم يسفر عن نتائج محددة ، فعندما تلا الفريق محمد فوزي التقرير العسكري الذي أعده وزراء الدفاع ، علق الفريق صالح مهدي عماش عليه قائلاً : « التقرير جيد نظرياً ، ولكن المهم كيفية تطبيقه عملياً » ؟. وقد اقترح عبد الناصر توحيد القوات الجوية تمهيداً لتوحيد القوات المسلحة ، كما اقترح الملك حسين اسناد القيادة إلى مصر ، ولكن الفريق فوزي أبدى تحفظاً على الاقتراح ، وأكد أنه « سيبقى نظرياً ، ولا يمكن وضعه موضع التنفيذ حتى ابريل ١٩٧٠ ، حين يتم انشاء القواعد الجوية في الجبهة الشرقية . وقد فشلت فكرة تدعيم الجبهة الأردنية ، فحين اقترح الفريق فوزي تدعيم الاحتياط المحلي في الجبهة الأردنية ، أبدى الفريق حافظ الأسد استعداده لتقديم اللواء السادس المدرع

السوري الموجود في منطقة المفرق لهذا الغرض ، ولكن الفريق صالح مهدي عماش عبر عن تشاؤمه ، فقد رفض العرض على أساس أن منطقة المفرق هي « منطقة حيوية ، وضياعها يفصل الجبهة السورية عن الجبهة الأردنية » ! . وكان الفريق حردان التكريتي قد أبدى نفس التشاؤم الذي أبداه زميله ، فقد أبدى اعتقاده بأن اسرائيل « لن تسمح بنمو قواتنا المسلحة » ! . وبنى على ذلك عدم جدوى السباق العسكري معها إلى ما لا نهاية ! مطالباً بضرورة « أن نحدد الوقت الذي نقف عنده في عملية السباق العسكري بيننا وبينهم ، وألا نغفل قدرة اسرائيل الفائقة على التسلح أكثر من قدرتنا كعرب » ! . وقد أثار هذا التشكيك عبد الناصر ، الذي قال : « ما العمل ، طالما نحن نشكك في قدراتنا العربية ، وما الاقتراح ؟ » .

وكان في تقدير عبد الناصر أنه « من الممكن أن نحشد مليونين من الجنود ، وفي مصر الآن نصف مليون مقاتل تحت السلاح . وبالنسبة للدبابات ، يوجد في الجبهة الشرقية ٢٥٠٠ دبابة ، وفي مصر ١٥٠٠ دبابة ، فيصبح المجموع ٤٠٠٠ دبابة ، وهو عدد يفوق ما لدى العدو من دبابات » . أما القوات الجوية ، فقد ذكر عبد الناصر أن تقرير وزراء الدفاع العرب يؤكد أن مجموع الطائرات في الدول الأربع يزيد على ما لدى اسرائيل من طائرات ، إلا أن هناك صعوبات تحول دون الوصول الى التحدي الجوي المطلوب . وقال ان العامل المؤثر في المعركة هو القوة الجوية والدفاع الجوي .

على كل حال فإن مؤتمر المواجهة لم يكن ـ من وجهة نظر مصر ـ « مؤتمراً منتجاً » ـ حسب تعبير هيكل ـ وقد ردت عليه اسرائيل بحادثة الزعفرانة التي أشرنا اليها ، حين أنزلوا فيها دبابات وسيارات برمائية عديدة ، والتقطوا الكثير من الصور لما سموه بـ « غزو مصر » .

ولكن ذلك لم يثن عبد الناصر عن محاولة لم شمل الصف العربي ، عن طريق استمالة المملكة العربية السعودية ، فوجه دعوة إلى الملك فيصل لزيارة القاهرة ، وأعد له عن طريق الاتحاد الاشتراكي استقبالاً شعبياً ساخناً عند

قدومه يوم ١٨ ديسمبر ١٩٦٩ ، وحاول حصر الخلافات بينه وبين الملك فيصل في حرب اليمن ، قائلاً : « إذا كانت حرب اليمن قد أساءت الى العلاقات بيننا ، فقد انتهت الحرب الآن ، ولم يعد هناك مبرر لعدم تحسن ونمو العلاقات بيننا » . كما وعد الملك فيصل بأنه لن يتدخل مرة أخرى في شؤون السعودية : « تعليماتي منذ لقاء الخرطوم واضحة وصريحة لجميع أجهزة الحكم عندنا بعدم التدخل في الشؤون السياسية لأي بلد عربي» . «وان أي فرد سيخرج عن تعليماتي بهذا الخصوص سأحاكمه » .

على أن الملك فيصل كان لديه الكثير ليقوله في هذا الصدد ، مما يدين أجهزة عبد الناصر . فقد واجه عبد الناصر بأنه تم القبض في المملكة مؤخراً على بعض الأفراد ، الذين اعترفوا في التحقيق كتابة بأنهم على صلة بأفراد وأجهزة في مصر ! . وقال :

« وقد احترت مع زملائي في المملكة : ماذا نفعل بهم ؟. هل نحاكمهم ؟ ، وحينئذ سيقرون أثناء المحاكمة بأنهم على صلة بأفراد وأجهزة مصرية ، وقد يتسبب هذا في الاساءة للعلاقات بيننا وبينكم ؟ - هل نحكم عليهم سرا دون محاكمة ؟. هل نعفو عنهم ونتركهم يفلتون ؟. وفي النهاية فضلنا عدم البت في أمرهم وابقائهم محجوزين » ! .

وانتقل الملك فيصل الى مجموعة أخرى وصفها بأنها من « الشيوعيين » . فقال ان « هؤلاء أيضاً يرددون أن لهم علاقات واتصالات مع مصر ودول أخرى! . وهؤلاء أيضاً أجلت البت في أمرهم . وكنت أود ألا أفتح هذه الموضوعات معكم ، ولكن قد يكون في اثارتها مصلحة عامة للطرفين » .

وقد حاول عبد الناصر الدفاع عن هذه الاتهامات بحجة « عدم وجود فروع حزبية لنظامنا خارج مصر » ، و« عدم وجود قيادات قطرية لنا في البلاد العربية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الأحزاب العربية ، مثل حزب البعث » . . ! - ولكن اسم حزب البعث حرك مواجع كثيرة لدى الملك فيصل ، لأنه قاطع عبد الناصر قائلاً في انفعال شديد :

ـ حزب البعث ! ، الله يخرب بيت حزب البعث ! .

وحاول عبد الناصر تهدئة الملك فيصل عن طريق نفي صلته بالشيوعية قائلاً : ان وضعنا بالنسبة للشيوعية يعرفه العالم أجمع شرقاً وغرباً . ونحن لسنا شيوعيين أو فرعاً لحزب شيوعي .

وهنا استكمل الملك فيصل اتهاماته بالقاء هذه القنبلة ، فقد قال :

ـ طالما نحن نتحدث بصراحة ، فإنه توجد لدينا وثائق تدين شخصاً يعمل معكم ، وله اتصالات مشبوهة بأفراد في المملكة . وهذا الشخص اسمه سامي شرف ، ويقال انه يعمل بأوامر منكم شخصياً .

وقد رد عبد الناصر على الفور بأنه مستعد لاجراء تحقيق في هذا الموضوع .

وهنا أثار الملك فيصل موضوعاً آخر ، هو ما ينشره في الأهرام محمد حسنين هيكل ، الذي وصفه بأنه « الناطق الرسمي باسمكم . وهذا ليس تقديري الشخصي ، ولكن هذا ما تردده الاذاعات والصحف العالمية ، وأيضاً ما يردده بعض رؤساء الدول والوزراء » ! .

وهنا أنكر عبد الناصر صلته بهيكل قائلاً ان « الأهرام هي احدى صحف مصر ، ولا تمثل رأيي الشخصي ، بل كثيراً ما يكتب فيها في صفحة القسم العربي آراء تختلف كثيراً عن رأيي الشخصي » ! .

على أن الأمير نواف بن عبد العزيز عارض عبد الناصر في هذه النقطة ، فقد رد قائلاً :

ـ ليسمح لي السيد الرئيس أن أكرر ما قاله جلالة الملك من أن الأهرام لها وضع خاص عندكم . وعلى سبيل المثال ، فهي الجريدة الوحيدة في العالم ، التي سبقت كل أجهزة الاعلام بخبر زيارتنا لكم » ! .

وقد رد عبد الناصر بأن الجريدة التي تمثل الحكومة في مصر هي « الجمهورية » ! ، وأما خبر الزيارة فالمسؤول عنه وزارة الخارجية ، لأنه كان

من واجبها أن تصدر بياناً صحفياً وتقوم بتوزيعه على أجهزة الاعلام العالمية .

وقد كان في الجلسة الثانية أن نوقش الموضوع الرئيسي ، وهو الصراع العربي الاسرائيلي . وقد شرح عبد الناصر قضيته للملك فيصل شرحاً قوياً مؤثراً وواقعياً . فقد وصف مصر بأنها « الدولة الوحيدة التي تقاتل كل يوم في حرب استنزاف دامية ليس لها مثيل » . وقال ان الولايات المتحدة عرضت عليه حلاً بتجزئة القضية وحصرها في مشكلة سيناء فقط ، ولكنه رفض، لأنه « طالما أن الموضوع على المستوى القومي في الدرجة الأولى ، فعلينا أن نقبل العمل العربي الشامل بكل التزاماته » .

وتعرض عبد الناصر لتضحيات مصر في الحرب ، فقال : « اننا هنا في مصر دفعنا الكثير بسبب الحرب . دمرت لنا منشآت وأهداف كثيرة ، لدينا مهاجرون أكثر من ٤٠٠ ألف مواطن ، واستشهد الآلاف والآلاف من أبنائنا . اننا نتكبد خسائر تفوق الدعم الذي تقرر لنا ، فعلاوة على فقدان دخل القناة ، فقدنا ١٧٠ مليون في قطاع الصناعة ، عدا نفقات المهاجرين لتوفير الحد الأدنى لمعيشتهم . ولكننا لم نطلب زيادة الدعم لنا ، ولن نطلب ذلك منكم أو من غيركم ، ولكن عملية الحرب ليست سهلة » .

ثم ألقى عبد الناصر هذه العبارة : « للحقيقة والتاريخ مرة أخرى ، أقول لجلالة الملك ، : اذا تخاذلت مصر في هذه القضية ، فستصبح القضية كلها منتهية » .

هذا ما أورده عبد المجيد فريد عن لقاء عبد الناصر مع الملك فيصل . ويتضح منه أن عبد الناصر لم يطلب من الملك زيادة الدعم . على أن هيكل يورد العكس ، فقد ذكر أن عبد الناصر في أثناء المقابلة « حول الحديث الى المسائل المالية ، فقال ان مصر بحاجة الى مزيد من العون . وقد رد الملك فيصل بأن المملكة العربية السعودية تمر بفترة عصيبة جداً ، وأن احتياطيها من العملات الأجنبية يوشك على النفاد ، وقد تضطر في القريب العاجل الى مواجهة أحد اختيارين : اما أن تقترض من صندوق النقد الدولي ، وإما أن توقف معوناتها للبلاد الصديقة ! .

ثم قال الملك فيصل : ان اللوم في هذه المصائب يقع على أعمال التخريب في خط التابلاين ، « التي قام بها أصدقاؤكم من جماعات المقاومة ، من أمثال جورج حبش والباقون الذين يعملون بطريقة لا أفهمها ، حتى لأشك أحياناً في تعاونهما مع الصهاينة ، وأنهم يحاولون افلاسنا » ! .

وقصة هيكل أقرب إلى الحقيقة ، لأنه لا يوجد سبب واحد يدعوه إلى هذا الاختلاق ، وربما وجد العكس ، وهو إظهار عبد الناصر في مظهر المتعفف ! ، مع أن عبد الناصر لم يكن يطلب زيادة الدعم لقضية مصرية ، بل لقضية قومية ! . ونلاحظ في هذا الصدد أن عبد المجيد أورد فقرات من المحادثات ولم يورد النصوص كاملة .

على كل حال ، فقد كان هذا هو اللقاء الهام الذي عقد بين عبد الناصر والملك فيصل في القاهرة في ١٨ و ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ ، قبل توجههما إلى مؤتمر الرباط . ولم يسفر هذا اللقاء عن شيء ، فلا هو أسفر عن مصالحة ، ولا هو أسفر عن دعم جديد لمصر ! .

وبالنسبة لفشل المصالحة ، فلم يكد يمضي شهر على اللقاء ، أي في ١٢ يناير ١٩٧٠ ، حتى وصف عبد الناصر زيارة الملك فيصل للقاهرة - في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا - بأنها كانت ذرا للرماد ، لأنهم ما زالوا يتآمرون ضدنا ! ، وقد وقعت في حوزتنا أخيراً بعض الوثائق التي تثبت استمرار تآمر الحكم الملكي في السعودية علينا ! .

واستطرد عبد الناصر قائلاً : « أما ما قاله الملك فيصل أثنا مباحثاته معي من أننا تآمرنا عليه ، وتدليله على ذلك بأنه تم مؤخراً اعتقال مجموعة من الأفراد في السعودية اعترفت بأنها على اتصال سري بسامي شرف - فهذا أمر صحيح ، ولكنه حدث خلال عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٤ ، عندما كنا نحارب في اليمن ، وكان كل منا يقوم بأعمال عدائية ضد الآخر . والاتصالات التي أشار اليها الملك تمت فعلاً في كوبنهاجن عاصمة الدنمارك ، بين سامي شرف وبعض الضباط السعوديين الذين كانوا غير راضين عن الحكم الملكي في السعودية » .

وواضح أن عبد الناصر في هذا الكلام يردد ما قاله له سامي شرف دفاعاً عن نفسه ، ولا يعبر عن الحقيقة ! . إذ يذكر هيكل أنه عندما تم لقاء عبد الناصر بالملك فيصل ، « كانت قد حدثت في السعودية محاولة انقلاب ، ولكنها أجهضت ، وأعقبها رواج أنباء من مصادر مختلفة عن اعدام عدد من الضباط ، وترددت يومها قصة تقول أن للضباط الثائرين علاقة بمصر . وذكر الملك فيصل أن سامي شرف بالتحديد متصل بالمؤامرة » .

وهكذا فعندما قبل الملك فيصل دعوة عبد الناصر لزيارة القاهرة ، كان يسعى لايقاف المؤامرات التي كانت تدبر للاطاحة بحكمه ، ولتحذير عبد الناصر من أنه اذا استمرت الأعمال التي يقوم بها « أصدقاؤه من جماعات المقاومة الفلسطينية ، مثل جورج حبش ، وغيره»، لتخريب خط التابلاين - فقد تضطر المملكة الى أن « توقف مساعداتها للدول الصديقة » ! . ولم يأت الملك الى القاهرة لسماع طلبات زيادة الدعم ! .

وفي الوقت نفسه ، كان لدى الملك فيصل سبب آخر لقبول الزيارة، وهو تحذير عبد الناصر من التعاون مع كل من السوفييت والسوريين على السواء ! . فيذكر عبد المجيد فريد أنه قبيل انعقاد الجلسة الثانية من المباحثات ، استدعاه الملك فيصل الى جناحه في الدور الأعلى في قصر القبة ، حيث اختلى به ، « وقال ان هناك موضوعين على جانب كبير من الأهمية يود أن يعرضهما بشكل خاص على الرئيس عبد الناصر ، بعد ما صفت القلوب وخلصت النوايا . إنني أود أن أحذر الرئيس عبد الناصر من الحكم الموجود في سوريا . وعندما تأتي لزيارتنا في السعودية سأطلعك على ما يثبت قولي . أما الموضوع الثاني ، فهو علاقة عبد الناصر بالروس . ان هؤلاء الناس ملحدون ، واستمرار علاقة عبد الناصر بهم ستضره ضرراً بليغاً ، وهم لا يتمنون الخير له أو لمصر » ! .

وقد أورد هيكل شيئاً شبيهاً بذلك . فقد ذكر أن الملك فيصل تفاخر أمام عبد الناصر بعدم وجود شيوعيين في المملكة السعودية أو صلة دبلوماسية لها بالعالم الشيوعي : « أحمد الله أنه ليس هناك شيوعيون في العربية

السعودية ، ان بلدنا اسلامي ، وشعبنا يحيا ويموت طبقاً لمعتقداته الإسلامية ، وليس لدينا أي اتصال مع العالم الشيوعي، سواء كانٰ دبلوماسياً أو غيره » ! .

على كل حال ، فنلاحظ هنا أن الملك فيصل تحدث عن خطر استمرار علاقة عبد الناصر بالسوفييت ـ الذين يمدون مصر بالسلاح ويعيدون بناء جيشها من نقطة الصفر ـ دون أن يطرح البديل الذي يمد مصر بالسلاح ! ، فقد كانت الولايات المتحدة تسلح اسرائيل بطائرات الفانتوم وسكاي هوك والأجهزة الالكترونية وغيرها من المعدات ، ولم يكن من المعقول أن تسلح مصر بهذه الأسلحة في نفس الوقت ! . وفي الوقت نفسه فان الدعم المالي الذي كانت تقدمه الدول العربية البترولية لم يكن يكفي لمواجهة الخسائر التي تتكبدها مصر ـ في بناء جيشها واعداده لمعركة التحرير !.فكيف كان يمكن ـ اذن ـ أن تستعد مصر لتحرير الأرض بدون مساعدة السوفييت ؟ .

فيما يبدو أن مهمة الاجابة على هذا السؤال قد تركت لمؤتمر الرباط ، الذي تقرر عقده في يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٩ ، أي في اليوم التالي لانتهاء زيارة الملك فيصل للقاهرة .

وكان الملك الحسن، ملك المغرب، هو صاحب فكرة عقد مؤتمر عربي في الرباط ، وقد أطلق هذه الدعوة أثناء انعقاد المؤتمر الرباعي لدول المواجهة في القاهرة في سبتمبر ١٩٦٩ ، الأمر الذي دعا هيكل الى القول بأن الدعوة صدرت بدافع «الغيرة» لعدم اشتراك المغرب في المؤتمر ! . ولا نعرف هل كان هيكل في ذلك ينقل احساس عبد الناصر ، ولكنه يذكر ما يؤيد ذلك ! ، فقد ذكر أن عبد الناصر « أشار إشارة خفيفة الى هذا النوع من المواقف ، خلال كلمة ألقاها في أحد اجتماعات المؤتمر ، حين قال : اننا نريد أن نرى الجميع حاضرين هنا ، لكني لست واثقاً مما يمكن أن يحدث حين نجتمع كلنا معاً ! ، ان الكثير مما يقال يتسرب ، وتبرز الى السطح أغرب المنازعات الشخصية » .

وقال هيكل أن عبد الناصر استدل على قوله بأنه حين قابل الرئيس

بورقيبة منذ فترة غير بعيدة ، وكانا غارقين في الحديث في مسائل سياسية خطيرة ، نظر إليه الرئيس بورقيبة فجأة ، وقال له : « لماذا أنت طويل وأنا قصير؟ » .

وواضح أن الرئيس بورقيبة لا يمكن أن يقول هذا الهراء ، لسبب بسيط هو أنه رئيس لم يصل الى الحكم عن طريق انقلاب ، بل وصل اليه عن طريق كفاح شعبي طويل ، ونفي واستغراب وسجن ، وبعد أن نجحت الثورة التي قادها في إخراج الفرنسيين من تونس ـ وبالتالي فلا يمكن أن يكون بمثل هذه السذاجة التي وردت في كتاب هيكل ، والتي لا نعلم هل صدرت هذه القولة فعلاً عن عبد الناصر أم أنها اختلقت لتسلية القراء ! .

ونعتقد أن ما أورده هيكل من رأي لعبد الناصر في مؤتمرات القمة من تشكيك ، لا يتفق مع جهود عبد الناصر لعقد مثل هذه المؤتمرات ! . فمع حرص عبد الناصر على تكوين الجبهة الشرقية ، إلا أنه لم يكف عن المناداة بعقد مؤتمر قمة عربي منذ معركة الكرامة ، « لتعبئة كل جيوش العرب لتحرير أرض العرب » . وقد ظل كذلك ـ وفقاً لما لدينا من وثاق ـ حتى ١٠ أغسطس ١٩٦٩ . ففي حديثه أمام اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي في ذلك اليوم ، تحدث عن مجالات النضال الثلاثة ضد اسرائيل ، فتناول المجالين العسكري والداخلي ، ثم تحدث عن المجال العربي ، فأبرز ضرورة « أن نسعى لتحرك عربي شامل ، يتحمل فيه كل طرف مسؤولية محدودة ، وخاصة دول المواجهة ، بما في ذلك العراق أيضاً » . وعندما فشل وزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الذي عقد في ٢٥ أغسطس ١٩٦٩ في الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربي ، بسبب رفض السعودية ، أعلن عبد الناصر في مجلس الوزراء يوم ٣١ أغسطس « أننا لن نقف ساكتين ، وسيتم اجتماع قمة مصغرة عندنا في مصر تشترك فيه سوريا والأردن والعراق » ـ يقصد المؤتمر الرباعي الذي سلف ذكره .

ومعنى ذلك أن المؤتمر الرباعي انعقد بسبب العجز عن عقد مؤتمر قمة عربي ! . فكيف يبدي عبد الناصر ذلك التشكك فيه ، بقوله انه ليس واثقاً

مما يمكن أن يحدث « حين نجتمع كلنا معاً ، وان الكثير مما يقال يتسرب » الخ ؟ . ولماذا اذن كان يسعى الى عقد مثل هذا المؤتمر ؟ .

على كل حال ، فقد تهيأت الفرصة بالفعل لعقد مؤتمر الرباط حين اجتمع مجلس الدفاع العربي في ١٠ نوفمبر ١٩٦٩ ، وقرر الدعوة الى عقد مؤتمر عربي في الرباط في يوم ٢٠ ديسمبر . وكان الموقف العربي في تلك الأثناء ينقسم بين مجموعتين من الدول العربية : الأولى ، دول المؤتمر الرباعي ، وهي سوريا والعراق ومصر والأردن . والثانية ، الدول الأخرى التي لم تحضر هذا المؤتمر . وكانت كل مجموعة تضطرب بالخلافات الفكرية والمصالح المتناقضة وعوامل التفكك ـ كما هو الحال بين العراق وسوريا ، وبين سوريا والأردن ، وبين الأردن ومصر ـ في المجموعة الأولى . وفي المجموعة الثانية بين الثورة الليبية من جهة وبين السعودية والمغرب من جهة أخرى ، ثم بين الجزائر من جهة والمغرب من جهة أخرى ـ فضلاً عن التناقض بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية ، الذي كان يدفع العلاقات بين الطرفين الى صدام أيلول الأسود المشهور .

لهذا السبب كان المؤتمر فضيحة عربية ، كشفت العجز العربي عن الاتفاق على الأساسيات ، أمام العالم أجمع ، وانتهى فجأة بالسكتة القلبية ـ أي بدون أن يصدر أية قرارات ! .

وقد وصف محمود رياض ما حدث داخل المؤتمر ، فأورد أنه عندما بدأ الملوك والرؤساء في بحث موضوع الدعم اللازم لدول المواجهة ، سواء بالمال أو السلاح ، تقدمت وفود عدة بمقترحات مختلفة ، وطالت المناقشات ، فكان كل وفد يبدي استعداده لبذل كل جهد من أجل المعركة ! . ولكن المؤتمر عجز عن التوفيق بين المقترحات العديدة والمتباينة .

ثم قال ان الرئيس الليبي معمر القذافي اشترك في المناقشات ، فطالب الملك فيصل بزيادة الدعم الذي تقدمه السعودية . « وهنا التفت الملك فيصل نحوي ، وقال : يا أخ رياض ، أليست الدراسة التي وضعتها تفيد بأن

السعودية تدفع ١٢ في المائة من دخلها ، بينما تدفع ليبيا أربعة في المائة فقط ؟ .

« وأجبت قائلاً : هذا صحيح .

« عندئذ ذكر الملك فيصل أنه يجب أولاً أن تدفع الدول العربية الأخرى نفس النسبة التي تدفعها السعودية ، قبل أن تزيد السعودية من المبلغ الذي تدفعه .

« واستمرت المناقشات دون أن يشترك فيها عبد الناصر . ثم فوجئت بعبد الناصر ، بعد أن نفد صبره ، يقف ويغادر قاعة الاجتماع . وبخروج عبد الناصر من المؤتمر ، انفض دون أن تصدر عنه أية قرارات ! » .

على هذا النحو أثبت مؤتمر الرباط أنه فضيحة في تاريخ حركة القومية العربية وفي تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ! . ومع ذلك لم يسلم من بعض مغامرات العقيد القذافي ، الذي كان المؤتمر بالنسبة له أول مناسبة للظهور على المسرح العربي والعالمي . اذ يروي هيكل أنه بينما كان الفريق محمد فوزي يتلو تقريره عن الاستعدادات للمعركة ، تدخل القذافي مقاطعاً : « هل من الحكمة في شيءٍ اذاعة هذه الأسرار أمام كل الحاضرين هنا ؟ . من المؤكد أن من بينهم من سينقلها الى الاسرائيليين» ! .

كما روى هيكل أن القذافي دأب على أن يخاطب الملك الحسن والملك الفيصل باسم «الأخ الحسن»، أو «الأخ الفيصل » - مما دعا الملك فيصل الى أن يوجه الى عبد الناصر نظرة ذات مغزى ، كأنه يقول له : «ما الذي ستفعله بشأن صديقك »؟

وقد روى هيكل أن القذافي حين رأى الجنرال أوفقير ، انفجر قائلاً : « انه الرجل الذي قتل بن بركة » ! . وحين رأى مساعد أوفقير ، اتجه الى مقابلة عبد الناصر، وقال له : « اننا في هذا المؤتمر ، محاطون بلصوص ومتآمرين وجواسيس، ولا يمكن لإجتماع كهذا أن يسفر عن أي خير، ومن الأفضل لنا ألا نكون هنا ، وسأعود الى بلادي» ! .

ولا يعلم مدى الصدق والخيال في هذه الوقائع التي يرويها هيكل عن القذافي ، إذ أن بعضها بعيد عن العقل ! ، إذ يروي أن القذافي حين شاهد رئيس ديوان الملك الحسن يقبل يده ، « كسا الذعر وجهه » ـ حسب تعبير هيكل ـ وقال : « هل ترون ذلك الرجل ـ مشيراً إلى رئيس الديوان ـ انه يقبل يد الحسن ! أما زال تقبيل اليد معمولاً به في العالم العربي ؟ . هل ما زلنا متمسكين بهذه المخلفات من الاقطاع والعبودية ؟ كيف يمكننا أبداً أن نحرر فلسطين إذا كنا لا نزال نقبل الأيادي ». ويقول هيكل انه نجم عن هذه القضية حرج شديد ، حاول عبد الناصر بعده أن يهدىء القذافي » .

ان هذه القصة يمكن تصديقها فقط لو صدرت عن مواطن انجليزي أو امريكي أو سويدي ـ على سبيل المثال ـ لأنه لا يرى مناظر تقبيل يد الحكام في بلاده ، ولكن القذافي كان قد ثار قبل ثلاثة أشهر فقط من اجتماع مؤتمر الرباط على نظام الحكم الملكي في ليبيا ، الذي يعتبر فيه تقبيل الأيادي شيئاً مألوفاً ! ـ فكيف «يكسو الذعر وجهه لما رآه من تقبيل يد ملك المغرب؟ .

على كل حال ، فقد كان لا بد لهذا الفشل الذي منى به مؤتمر الرباط أن يحدث تأثيره السلبي في مواقف أطراف الصراع المعنية ! . وبالنسبة للأردن خاصة ، فقد أخذ يميل بشدة الى قبول مقترحات روجرز ، التي قدمها في ٩ ديسمبر ١٩٦٩ ، وكانت تتكون من عشر نقاط ، وتمتاز باعتراف روجرز بأهمية الحل الشامل ، ولكنها تنزع القدس من الأردن ، وتترك له اشتراكا محدودا في المسؤوليات المدنية والاقتصادية لادارة المدينة . وقد شرح عبد المنعم الرفاعي ، وزير خارجية الأردن ، لمحمود رياض ـ العوامل التي أثرت على موقف الأردن في هذا الشأن ، وحددها بفشل مؤتمر القمة العربي في الرباط في اتخاذ قرار بتزويد دول المواجهة بما تحتاجه من عون مادي ، وعدم قدرة الأردن على شراء الأسلحة التي تحتاجها ، وضعف الجبهة الشرقية وتفككها ، والتفوق الساحق للطيران الاسرائيلي ، وتهديده المستمر للأراضي الأردنية ويقول محمود رياض انه وافق الرفاعي على تحليله ! .

أما بالنسبة لمصر ، فان النتيجة الطبيعية لفشل المؤتمر ـ كما يقول محمود

رياض ـ هي أنه «لم يعد أمام عبد الناصر سوى الاعتماد كلية على الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وعسكريا » . وهو ما كانت تعارضه بعض القيادات السياسية في مصر ، ومنها محمود رياض نفسه ، الذي يذكر أنه قبل انعقاد مؤتمر الرباط كان قد أبدى وجهة نظره في هذا الشأن لكل من عبد الناصر وعدد من القادة العرب ، عن أهمية التضامن العربي، وتأثيره على الصراع الأمريكي السوفيتي في المنطقة ، وفيه أشار الى « أن السياسية السوفيتية تستند في أزمة الشرق الأوسط على أمور ثلاث هي : ازالة آثار العدوان ، وعدم الاصطدام عسكريا مع الولايات المتحدة ، وتثبيت الوجود السوفيتي في المنطقة، مع محاولة اضعاف النفوذ الأمريكي . وأن الطريقة المثلى أمام السياسة السوفيتية هي تحقيق ازالة آثار العدوان عن طريق الحل السلمي ، لأن الاتحاد السوفيتي يتفادى بذلك احتمال الصدام العسكري مع الولايات المتحدة ، وفي نفس الوقت يكون قد احتفظ بنفوذه في المنطقة. وهذا ما يدعو الاتحاد السوفيتي الى مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة ، والى استعداده لمناقشة مشروعات تحتوي على تنازلات عربية ».

وكان من رأى محمود رياض ـ كما عبر عنه في هذا الشرح ـ أن « المشكلة التي تواجه الاتحاد السوفيتي في حالة تفوق العرب عسكريا ، هي الظريقة التي سيستخدم بها هذا التفوق العسكري : هل سيكتفي العرب بالتلويح به ، أو سيستخدمونه لتدمير القوات العسكرية الاسرائيلية ، مما قد يدفع الولايات المتحدة للتدخل؟ ـ وهو الأمر الذي قد يؤدي بالتالي الى مواجهة أمريكية سوفييتية ، يعمل السوفييت من البداية على تفاديها ». وقال محمود رياض ان هذا بالضبط هو ما يجعل الاتحاد السوفييتي يتردد في تزويد مصر بالأسلحة اللازمة لتحقيق التفوق العسكري المطلوب».

وكان من رأي محمود رياض هو ضرورة أن تسعى مصر من جانبها الى تفادي أي احتمال لمواجهة أمريكية سوفيتية ، عن طريق ما أسماه « تخفيف المسؤوليات عن الاتحاد السوفيتي » ! ـ ويقصد به في الحقيقة : تخفيف الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ! . فقد ذكر من ذلك : « عدم جعل التفوق

العسكري مرتبطا ـ بصورة كاملة ـ بالمساعدات السوفيتية » ! ، و « التخفيف عن الاتحاد السوفيتي ـ في مرحلة مقبلة ـ من مسؤولية التحدث مع الأمريكيين باسم العرب » ! ـ أي انهاء الاستقطاب ! .

وكان البديل الذي قدمه محمود رياض هو الاعتماد على : (أولاً) الامكانات العربية ، (ثانيا) الأمم المتحدة . فقد ذكر أنه لا بد من « محاولة الاستفادة من الطاقات العربية ، والعمل على اشراك أكبر عدد من الدول العربية في المعركة ، حتى تصبح المواجهة ، في حالة التدخل الأمريكي ، مع العرب جميعاً ». ثم « العمل على أن تعود الاتصالات عن طريق الأمم المتحدة في المستقبل ». وقال ان هذه السياسة تقتضي التأكيد على أن الهدف «يقتصر على ازالة آثار العدوان ، وارغام اسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن » ـ أي ليس ازالة دولة اسرائيل ! .

ثم يذكر محمود رياض أن التضامن العربي لم يكن مطلبا مصريا أو عربيا فقط، « ولكن كل الأصدقاء خارج الوطن العربي، والذين آمنوا بعدالة مطالبنا ، كانوا يلحون على قيام تضامن عربي حقيقي ، لقد سمعت ذلك من ديجول ، وبعده من بومبيدو في فرنسا ، ومن الجنرال فرانكو في اسبانيا ، ومن فانفاني وآلدو مورو في إيطاليا . وكان شوان لاي في الصين ، وتيتو في يوغوسلافيا يعتبران ذلك الموضوع أساس أي تحرك ناجح نحو السلام. وقد سمعت نفس المضمون أيضا من بريجنيف وكوسيجين في الاتحاد السوفيتي » .

ولكن فشل مؤتمر الرباط الذريع جاء ليهدم كل ما كان محمود رياض ينسجه من خيوط لانهاء الاستقطاب السوفيتي ، وليؤدي الى العكس تماما ، وهو زيادة الاستقطاب في الأشهر التالية. وهو ما يقوله محمود رياض صراحة، إذ يقول ان شيئاً مما ذكره بالنسبة للتضامن العربي والخروج من دائرة الاعتماد الكامل على الاتحاد السوفيتي « لم يتحقق ،واستمرت الخلافات العربية ،بل زادت بعد المؤتمر نتيجة لفشله ».

٣ ـ نهاية الاستقطاب السوفييتي

مما سبق من عرض أوضاع الجبهة العربية، نستطيع أن نفهم لماذا كان الاتحاد السوفيتي يقف الى جانب الحل السلمي، ويقف الى جانب التفاوض المباشر ، ويقف الى جانب التسوية المنفردة ـ لأن الموقف العربي كان ممزقا ، وكان يكتفي بالشعارات بدلا من الاستعدادات العسكرية والمادية . فلم يستطع السوفيت في ذلك الحين فهم كيف ترفض الدولة العربية المفاوضات المباشرة مع اسرائيل للتوصل الى حل سلمي ، وفي الوقت نفسه ترفض المساهمة في نفقات الحل العسكري ؟ . وكيف تخوض مصر معركة قومية ، بينما هي لا تملك سوى امكانيات مصرية ؟ ، وكيف تعمل لتحقيق أهداف عربية ، بينما المعارك تدور فقط على الجبهة المصرية ؟ . وكان مما يضاعف من تناقضات الموقف هو ان الاتحاد السوفيتي ـ على الرغم من انه لا ينتمي الى الأمة العربية ـ كان هو الذي يتحمل جانباً ضخماً من تكاليف المعركة مع اسرائيل ، وهو الذي عوض مصر بالمجان عن اسلحتها التي فقدتها في حرب يونية .

مع ذلك ، فإن هذا الموقف من الحل السلمي من جانب الاتحاد السوفيتي في مرحلة الاستقطاب ، كان من الأسباب التي أثرت على المرحلة سلباً ، ودفعت بعض القوى السياسية المصرية الى محاولة الخروج من الاستقطاب ـ كما رأينا في محاولة محمود رياض ـ وسوف تدفع عبد الناصر الى استرداد علاقاته المباشرة مع الولايات المتحدة عن طريق قبول مبادرة روجرز ! .

أما المسألة الثانية التي أثرت سلبا على العلاقات المصرية السوفييتية في مرحلة الاستقطاب ، فهي امتناع الإتحاد السوفيتيعن تزويد مصر بأسلحة هجومية أو أسلحة تضمن لها التفوق على اسرائيل ! ـ وبالتالي ، حصر قدرة مصر العسكرية في اطار الدفاع لا الهجوم ! .

وكان الإتحاد السوفيتي مدفوعاً في هذه السياسة بعوامل ثلاثة : الأول ، هو الخوف من أن يشجع التفوق العسكري مصر على شن الهجوم على

اسرائيل ، بما قد يؤدي الى مواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، في وقت كان الاتحاد السوفيتي يرفض فيه هذه المواجهة وقد أشار محمود رياض الى هذا العامل في كلامه السالف الذكر بقوله : « ان المشكلة التي تواجه الاتحاد السوفيتي في حالة تفوق العرب عسكرياً هي الطريقة التي سيستخدم بها هذا التفوق العسكري : هل ستكتفي بالتلويح به ، أو ستستخدمه لتدمير القوات العسكرية الاسرائيلية، مما قد يدفع الولايات المتحدة للتدخل ، وهو الأمر الذي قد يؤدي بالتالي الى مواجهة امريكية سوفيتية يعمل السوفييت من البداية على تفاديها » ؟ .

أما العامل الثاني ، فهو خوف السوفييت من أن تتسرع مصر، في حالة شعورها بالتفوق العسكري ، بالهجوم على اسرائيل ، فتمني بهزيمة يونية ١٩٦٧، لا تؤثر على سمعة مصر وحدها ، بل وعلى سمعة الاتحاد السوفيتي أيضاً ! . وكان الاتحاد السوفيتي يرى أن هزيمة يونية قد أثرت على سمعته ، لأنها أول مرة تحدث فيها هزيمة بهذا الحجم لدولة تدور في فلكه ، ويدعمها بسلاحه .

لذلك نقرأ كثيراً عن هذا التحذير من جانب الاتحاد السوفيتي لمصر بعدم القيام بعمل عسكري قبل كمال الاستعداد . ففي مذكرات محمود رياض يقول : « من البداية لاحظت أثناء اجتماعاتنا مع القادة السوفييت أن لديهم قلقا كبيراً بسبب تصاعد العمليات الحربية على جانبي القناة ، وأنهم متخوفون من قيامنا بعمل عسكري مبكر لعبور قناة السويس ». وفي موضع آخر يقول : « كنا قد بدأنا نلاحظ في تلك الفترة ، وجود تخوف عند السوفيت من أن يؤدي نفاد صبرنا الى أن نقوم بعمل عسكري كبير لتحرير أراضينا قبل أن نستكمل إستعداداتنا العسكرية ، ومن ثم بدأنا نلمس تباطؤهم في تزويدنا بالعربات والناقلات اللازمة للجنود وكذلك معدات العبور » ! .

وفي لقاء محمود رياض ببريجنيف في موسكو في ديسمبر ١٩٦٩، مع أنور السادات ومحمود فوزي ، يقول ان بريجينيف أشار الى ثورتي السودان وليبيا

باعتبار أنهما تطور إيجابي في المنطقة، نظرا لتأييدهما الكامل للسياسة المصرية ولعبد الناصر ، «ولكنه عاد يؤكد من جديد على ضرورة عدم دخولنا في معركة عسكرية قبل استكمال استعداداتنا العسكرية لها ، وعدم السماح للعدو بجر مصر الى معركة قبل أوانها » .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يعارض حرب الاستنزاف . وفي ذلك أورد محمود رياض بصراحة أن « السوفييت لم يكونوا يخفون تحفظاتهم على قيامنا بتصعيد المواجهة العسكرية مع اسرائيل، بل انهم كانوا ما زالوا أقرب الى معارضة عبد الناصر في قيامه بحرب الاستنزاف ، ولكن عبد الناصر لم يقف طويلا أمام تلك التحفظات السوفيتية » ! .

أما العامل الثالث في الموقف السوفيتي ، فهو الخوف من أن يؤدي التفوق العسكري المصري الى القضاء على اسرائيل ! . وهذا ما أوضحه بود جورني صراحة لعبد الناصر في لقاء ٢٣ يونية ١٩٦٧ . فعندما شكا عبد الناصر من أن الطائرات الاسرائيلية يمكنها أن تصل الى عمق مصر ، « بينما لا تستطيع طائراتنا الوصول الى عمق اسرائيل ، ولهذا فنحن في حاجة الى نوع جديد من الطائرات القاذفات المقاتلة البعيدة المدى »- سأله بود جوني قائلاً :

- لي نقطة أريد ايضاحها ، وقد وردت في حديثكم : هل تطلبون المزيد من الطائرات بهدف القضاء على اسرائيل ؟ .

وقد رد عبد الناصر : « لنسأل أنفسنا : ما هو الدفاع، وما هو الهجوم ؟. وما هي أسلحة الدفاع ، وما هي أسلحة الهجوم ؟. عندما تبدأ الحرب ، ليس هناك ما يسمى بأسلحة للهجوم وأسلحة الدفاع . المهم بالنسبة لنا ، عندما نطلب الطائرات ونضع مواصفاتها ، أن نكون قادرين على ضرب جميع مطارات إسرائيل عند بدء العمليات الحربية . وكما قلت لكم فإن إسرائيل قادرة على ضرب مطاراتنا حتى مرسي مطروح ».

وقد وافق بود جورني عبد الناصر على هذا الرأي بقوله : « قطعاً أنا معك . عندما تبدأ الحرب ليس هناك فرق بين الدفاع والهجوم ، ولذلك

علينا أن نبذل معاً كل الجهود كي تتمكن القوات المسلحة العربية من تأدية العمل العسكري المطلوب منها ».

وقد كان بود جورني ، في هذه الموافقة على رأي عبد الناصر، مغالطا على وجه التحقيق ! . كما أن عبد الناصر، في الرأي الذي طرحه ، لم يكن على صواب ! . ولذلك لم تحصل مصر طوال حياة عبد الناصر على أسلحة هجومية حقيقية ، فقد ظل سلاح طيرانها « ضعيفاً جداً بالنسبة لقوات العدو الجوية » - كما يعترف العسكريون المصريون أنفسهم الذين خاضوا حرب أكتوبر - «ولا يستطيع أن يقدم أي غطاء جوي للقوات البرية المصرية في حالة هجوم هذه القوات عبر أراضي سيناء المكشوفة ، كما لا يستطيع أن يوجه ضربة جوية مركزة ذات تأثير على الأهداف الهامة في عمق اسرائيل » ! . وقد حدث الاتفاق بالفعل على تزويد مصر بلواء جوي قاذف ثقيل مكون من ١٠ طائرات من طراز « تي يو ١٦ س » الصاروخية ، التي تستطيع اصابة الهدف على بعد ١٥٠ كيلومترا ، ولكن القيادة السوفيتية - كما ذكرنا - طلبت ارجاء ارسالها الى مصر ، خشية أن تثير مضاعفات في الولايات المتحدة ! وحتى وفاة عبد الناصر لم تصل مثل هذه الطائرات الى مصر ، رغم تجهيز مطاري اسوان ووادي سيدنا في السودان لاستقبالها . ومن ثم فقد انحصرت قدرة مصر العسكرية في اطار الدفاع لا الهجوم ، وكانت هذه القدرة هي التي خاضت بها حرب أكتوبر ١٩٦٧ .

على كل حال ، فقد ترتب على هذه السلبيات في مرحلة الاستقطاب ، أن هذه المرحلة ، على الرغم من أنها حققت انجازا هائلا ، تمثل في اعادة بناء القوات المسلحة المصرية من نقطة الصفر، وبناء القدرة الدفاعية المصرية كمّاً وكيفاً ، كما تمثل في بناء حائط الصواريخ - الا أنها عجزت عن اجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب يونية ١٩٦٧ ، بسبب تصاعد الدعم الأمريكي لاسرائيل ! .

ولما كان استمرار الأوضاع على هذا النحو يهدد بتكريس الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، فقد بدا لعبد الناصر أن الحاجة قد أصبحت

ماسة لتحييد الولايات المتحدة عن طريق الدخول في مفاوضات مباشرة معها، بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على العلاقات المصرية السوفيتية تتمثل في الخروج تدريجيا من الاستقطاب الروسي ، وهو ما سوف يستكمله خليفته محمد أنور السادات .

وهذا يفسر الاعتراض الشديد من جانب القادة السوفييت عندما توجه عبد الناصر الى موسكو في يوم ٢٩ يونية ١٩٦٧ للحصول على موافقتهم على قبوله المبادرة . وهو أمر كان يتوقعه عبد الناصر في الحقيقة ، فقد سأل محمود رياض ، قبل سفره ، عن توقعاته من القيادة السوفيتية ، فقال له ان قبول مصر المبادرة الأمريكية لن يكون شيئاً مرضيا للسوفييت ، لأن قبولنا لمبادرة روجرز سوف يعطي للولايات المتحدة فضلاً كبيراً ، ويصبح الحل وكأنه مرتبط بهم وحدهم ، وليس بالسوفييت . وأن السوفييت سوف يجدون أنفسهم بذلك في موقف المتفرج .

لهذا السبب حين عرض عبد الناصر فكرة المبادرة الأمريكية على القادة السوفييت ، ليوضح أسباب قبوله لها ، هون من أمرها قائلاً انها « ليس فيها جديد ، فهي مجرد تصحيح للموقف الأمريكي الذي كان قد ابتعد عن قرار مجلس الأمن، وهم الآن يعودون اليه ويقترحون تكليف يارنج باستئناف مهمته » ! .

ولكن هذه المحاولة لم تفلح بطبيعة الحال في صرف نظر القادة السوفييت عن الآثار الخطيرة التي سوف تلحق بالعلاقات المصرية السوفيتية، وبمكانة الاتحاد السوفيتي الدولية في الصراع العربي الاسرائيلي من زاويتين :

الزاوية الأولى ، الإتصال المباشر بين المصريين والأمريكيين . وكان اتصال المصريين يتم حتى ذلك الحين مع الأمريكيين من خلال السوفييت كما سبق أن ذكرنا ، الأمر الذي كان يمثل ذروة الاستقطاب في العلاقات المصرية السوفيتية .

أما الزاوية الثانية ، فهي اعطاء الفضل في حل القضية للأمريكيين ، بكل ما يضيفه ذلك بالضرورة الى مركزهم الدولي ووضعهم السياسي في

الشرق الأوسط من اعتبار وأهمية ، ويقلل بالتالي من شأن الدور السوفيتي .

لذلك فقد سأل كوسيجن عبد الناصر قائلاً : «هل دار بحث بينكم وبين الأمريكيين بخصوص مبادرة روجرز ؟ . أما بريجنيف ، فقد أنزل نظارته من فوق عينيه الى أنفه ، وحملق في عبد الناصر ـ حسب تعبير هيكل ـ وقال متسائلاً : « أتعني أنك تريد أن تقول انك ستقبل اقتراحاً يحمل العلم الأمريكي » ؟ .

وقد زاد الأمر سوءاً التناقض الذي أوقع عبد الناصر نفسه فيه أثناء شرحه لأسباب قبول المبادرة . ففي الوقت الذي بنى هذا القبول على جدية المبادرة، قائلاً ان « برجس ، رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية بالقاهرة ، قد أبلغ وزير الخارجية ، قبل حضورنا الى موسكو ، بأنهم جادون في التوصل الى حل سلمي ، وأن موافقتنا على مبادرة روجرز سوف تساعد الولايات المتحدة في الضغط على اسرائيل » ـ فقد عاد ليبدي تشككه في جدية المبادرة بعد أن علم بحديث نيكسون التلفزيوني يوم ٢ يوليو ، الذي أبدى فيه تمسكه بالمحافظة على توازن القوى بين اسرائيل وجيرانها العرب، وبعد أن علم أيضاً بتصريح كيسنجر فى نفس الوقت الذى أبدى فيه عزم الولايات المتحدة على « تقوية النظم العربية المعتدلة ، وليس النظم الراديكالية » ! . فقد أكدت هذه التصريحات في ذهن عبد الناصر ـ كما يقول محمود رياض ـ شكوكه في جدية المبادرة الأمريكية . وقد صارح عبد الناصر القادة السوفييت بهذه الشكوك في إجتماع يوم ١١ يوليو ١٩٧٠ أثناء الزيارة قائلاً: .

« ان تصريحات نيكسون وكسنجر الأخيرة في مطلع هذا الشهر تدل على النوايا الأمريكية ضد العرب. ولذلك فان المعركة ستطول ، وهناك مخطط أمريكي اسرائيلي ، وعلينا أن نتعاون سويا من أجل التوصل الى اتفاق حول الخطط العسكرية والسياسية . ومعنى تصريحات نيكسون أن الولايات المتحدة لن تسمح لمصر بالتفوق الجوي على اسرائيل ، ولا حتى بالتعادل الجوي . ولذلك فإننا سوف نحتاج باستمرار إلى دعم السلاح الجوي ، وخاصة بالنسبة لنوعية الطائرات لمواجهة طائرات الفانتوم » .

وكانت وجهة نظر عبد الناصر ـ مع ذلك ـ هي قبول المبادرة على أساس «الاقرار بوجود اسرائيل،بالرغم من المعارضة العربية ! ، والسماح لهم بالمرور في قناة السويس ، ولكن على اسرائيل قبل ذلك أن تنسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة ، وتنفذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني » . وقال ان المبادرة تطلب منا الموافقة على وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ، واستئناف يارنج مهمته من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن . ومعنى ذلك أن نعود الى ما كنا عليه عندما صدر قرار مجلس الأمن في نوفمبر ١٩٦٧ وتعهد الولايات المتحدة بتنفيذه. وهنا طلب بريجنيف من عبد الناصر أن يساعده على فهم هذا التناقض: « لقد ذكرتم الآن أنكم مستعدون لقبول المبادرة الأمريكية ، وفي نفس الوقت فهمت الآن أنكم تعتبرون الحل السلمي قد أصبح غير وارد »! .

وقد فسر عبد الناصر هذا التناقض تفسيراً بارعا ، فقد ذكر أنه على الرغم من أنه لا يتوقع أن يؤدي قبوله للمبادرة الأمريكية إلى نتائج رئيسية تتصل بتحقيق السلم ، إلا أن هذا القبول قد يؤدي الى نتائج جانبية ايجابية . أما رفضه للمبادرة فانه قد يؤدي الى نتائج ضارة تتمثل في زيادة ترجيح كفة ميزان القوى العسكري بين مصر واسرائيل لصالح اسرائيل . أو على حد قوله :

« في رأينا أن اسرائيل لن توافق على المقترحات الأمريكية ، مما يحدث انقساماً داخل اسرائيل . ونحن نعتقد أن الحكومة الأمريكية تتوقع منا رفض المبادرة ، كما أنهم يتصورون أن الاتحاد السوفيتي لا يريد تحقيق السلام في المنطقة . ولذلك فانهم ، في حالة رفضنا لمبادرتهم ، سوف يتعللون بهذا الرفض في الاسراع بتقديم المزيد من الأسلحة والطائرات الى اسرائيل. وعلى هذا، فان من رأيي الموافقة على المبادرة الأمريكية .

ولم يقنع هذا الكلام بريجنيف، الذي رد مشككا في اخلاص اسرائيل في رفض المبادرة قائلاً: « اننا نتصور أن الولايات المتحدة قد اتفقت مسبقا مع اسرائيل بشأن المبادرة ، وأنهم يتوقعون من اسرائيل قبولها. وبالتالي فقد يكون

ما أعلنته اسرائيل من رفضها للمبادرة هـو مجرد ستـار » . . وأكد بـود جورني رأي بريجنيف ، فقد سأل عبد النـاصر ألا يـرى أن مصلحة اسـرائيل هي في قبول وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ؟».

وقـد رد عبد النـاصر بمـا يشير الى اقتناعه بـأن المبادرة ليست في صـالـح اسرائيل ! . فقد ذكر أن مصلحة اسرائيـل انما تقـوم على وقف دائم لاطـلاق النار ، يتيح لها الاستقرار في الأراضي العـربية ، ولا تقـوم على وقف اطـلاق النار لمدة ثلاثة أشهر فقط، لأن هذا يعني أن استئناف اطلاق النار ضدها بعد انتهاء المدة يصبح شرعياً ، بالاضـافة الى ذلـك فانهم يعلمـون أننا في خـلال نفس الفترة سوف ندعم قواعد الصواريخ » . ثم أوضح عبد الناصر أن قبول المبادرة «سوف يفيدنا سياسياً ، لأنه يثبت أن مصر والاتحاد السوفيتي يسعيـان من أجل السلام » !

ولم يعلق القادة السوفييت أهمية كبيرة على هذه النقطة، لأن واقع الصراع العربي الاسرائيلي كان في حـد ذاته كـافيا لـوضع مصـر والاتحاد السـوفييتي في معسكـر السلام ، ووضـع الولايـات المتحدة واسـرائيـل في معسكـر الحـرب والعدوان. وفي الوقت نفسه كان القادة السوفييت على اقتناع بأن المبادرة لا تقدم الا تنـازلا شكليا ، وهـو ما اتفق عليـه رأى جروميكـو ومحمود ريـاض، فقـد أسفرت المباحثات التي دارت بينهما حول هذه النقطة على أنـه « اذا كان هنـاك أي جديد في المبادرة ، فهو من الناحية الاجـرائية فقط، حيث أن الأمـريكيين في الماضي كانوا يصرون على المفاوضات المباشـرة، والآن يقبلون بالمفـاوضات غير المباشرة».

ومن هنا تركز اهتمام القادة السوفييت على الآثار التي تسوف يحدثها قبول عبـد الناصـر للمبادرة الأمـريكيـة عـلى دورهم السيـاسي في الشـرق الأوسط ومكانتهم العالميـة ، وعلى انتهاء الاستقطاب السـوفيتي بدخـول المصريـين في حوار مباشر مع الأمريكيين . وكـانت النقطة الأخيـرة موضـع تركيـز خاص ، فقد سأل كوسيجين عبد الناصر :

ـ هل لدى الولايات المتحدة معلومات بأنكم ستوافقون على مبادرتهم ؟

وقد رد عبد الناصر قائلاً: سبق أن سألني الدكتور روجر فيشر، أستاذ القانون الدولي في جامعة هارفارد الأمريكية ، حول امكانية قبول مصر وقف اطلاق النار لمدة محدودة . وأذيع ردي في الولايات المتحدة ، وهو أننا مستعدون لقبول وقف اطلاق النار لستة أشهر ، اذا أعلنت اسرائيل عن التزامها بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة . أما بالنسبة للمبادرة التي تقدم بها الينا وليم روجرز ، فاننا لم نخطرهم بشيء حتى الآن ».

وهنا سأل كوسيجن عبد الناصر : استكمالاً لسؤالي السابق : ما هو الأفضل عربياً ، قبول المبادرة الأمريكية ، أو قيامكم بمبادرة منكم ؟ .

وقد رد عبد الناصر قائلاً :

ـ إذا كنا سنقبل المبدأ، فان من الأفضل قبول المبادرة الأمريكية ، لأننا بذلك نضع الولايات المتحدة واسرائيل في مأزق . ولكن إذا تجاهلنا الموضوع سيقولون اننا رفضنا مبادرتهم ، ويتعللون بذلك لشحن مزيد من الطائرات لاسرائيل. على أنه في حالة قبولنا للمبادرة يجب أن تكون لدينا منذ الآن خطة لمواجهة الاحتمالات التي ستنشأ في حالة فشلها . ان يارنج سيعود الى استئناف مهمته ، ولكننا لسنا مستعدين للبقاء في تلك الدوامة لمدة أخرى تتجاوز الأشهر الثلاثة المحددة .

كان من الواضح للقادة السوفييت أن عبد الناصر قد جاء اليهم مصمما على قبول المبادرة الأمريكية ، وليس لمجرد التشاور ! .وكان بريجنيف أكثر الزعماء السوفييت استياء من هذا الموقف ، ففي أثناء الحوار تحدث الى عبد الناصر «بشيء من الانفعال » ـ حسب وصف محمود رياض ـ قائلاً :

ـ نحن أصدقاؤكم ، بل وأخوة لكم ، وقد اشتركنا سويا في أعمال ضخمة في المجالات العسكرية والاقتصادية والسياسية . والآن تحاول الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة ، وتدعي أنها تتقدم بمشروع كامل للتسوية ، وكأنهم أصحاب فضل في حل المشكلة . انه لا يجوز أن نسمح

باعطاء صورة بأننا قد قبلنا مشروعا من جانب المعتدي. اننا نقـدم لكم أسلحة للدفاع عن أنفسكم ، بينما تقوم الولايات المتحدة بتقديم كل الأسلحة اللازمة للاعتداء عليكم الى اسرائيل ، وهـم يريدون بمبادرتهم الأخـيرة أخذ كل جهد بذلناه من أجل تحقيق السلام العادل، ولذلك يمكننا أن نفكر سويا في الطريقة التي لا تعطي للعدو ثمار ما قمنـا به ، ولا يجـوز أن نقف موقف المـدافع عن نفسه ، وكأننا نحن المعتدون . والدبلوماسيـون المصريـون والسوفييت يمكنهم أن يجـدوا أساليب وطـرقا لـطرح الأمـريكيـين عـلى ظهـورهم كـما يحـدث في المصارعة ، خاصة واننا نحظى بتـأييد كـامل من فـرنسا ». واختتم بـريجنيف كلمتـه بقولـه : «لقد تحـدثت بصـراحـة وانفعلت بعض الشيء، والسبب في ذلك الطريقة الخبيثة التي قدمت بها المقترحات الأمريكية ». !

وانتقل بريجنيـف الى المساعدات العسكـرية التي قـدمها الاتحـاد السوفيتي الى مصر، فقال: « لقد اهتممنا بتقـوية وسـائل الـدفاع المصـرية ، وفي نفس الوقت واصلنا البحث عن الوسائل السلمية لحل الأزمة . وقد أدت مساعداتنا العسكرية للقوات المصرية الى جعل نسبة السلاح للفرد في مصر حـالياً أكثر من نسبـة السلاح للفـرد قبـل العـدوان الاسـرائيـلي . وأمكن خـلال الفتـرة القياسية الماضية اعادة بناء الجيش المصـري على أسس سليمـة . ونحن نعرف أن الدوائر الأمـريكية قلقـة للغايـة بسبب الوجـود السوفيتي في مصـر، ولكن هدفنا كان ردع المحتل الاسرائيلي ».

ثم قال : « ا ننا نتفق معكم في ان الحرب بين مصر واسرائيل هي أساسا حـرب جويـة ، إلا أن الحرب في النهـاية تحتـاج الى جيش قوي وكفء ، لأنه القوة الأساسية ، وبدونه لن تحل الـطائرات المشكلة . وقـد خصصنا كميـات كبيرة من الأسلحة لتقوية الجيش المصري بدرجـة كبيرة جـداً، وسوف نـرسل اليكم ضمن الصفقة الجديدة نوعا جديدا من الصواريـخ من طراز سـام/٣، مع استمرار بقاء الجنود السوفييت في أطقم الصواريخ التي تدافـع عن العمق المصري. واني اعرف أننا لم نلب كل طلباتكم ، ولكني أؤكد لكم أننا قدمنا كل ما في استطاعتنا »!

وقد كانت تلك هي أزمة مرحلة الاستقطاب الحقيقية في العلاقات المصرية السوفيتية ، وهي اقتصار المساعدات العسكرية السوفيتية على بناء القدرة الدفاعية المصرية ، دون القدرة الهجومية . وهي نفسها الأزمة التي سوف تفجر العلاقات المصرية السوفييتية في يوليو ١٩٧٢ في عهد الرئيس السادات ، وهي نفسها ـ أيضا ـ الأزمة التي أثرت على حرب أكتوبر وعلى نتائجها العسكرية والسياسية . فمن عجب أن ينسى السوفييت هذه الحقيقة ، وهي أن بناء القدرة الدفاعية يكفي فقط في حالة ما اذا كانت اسرائيل لا تحتل أراضي ثلاث بلاد عربية ، أما حين تحتل اسرائيل أراضي هذه الدول فان التحرير لا يمكن أن يتحقق الا ببناء القدرة الهجومية ! .

لهذا السبب كان على عبد الناصر أن يعيد توضيح الموقف الحرج الذي تمر به مصر للقادة السوفييت ، لمساعدتها على تقدير موافقته على قبول المبادرة الأمريكية . فقد رد على بريجنيف قائلا :

« اني أود أن الخص الموقف قبل عودتي الى القاهرة ، اننا نمر بظروف صعبة للغاية ، وحاسمة للغاية ، واذا سقطت مصر سيسقط الشرق الأوسط كله ، فمصر الضعيفة عسكريا لن تحصل الا على الإستسلام المهين لمطالب اسرائيل . نحن الآن في بداية السنة الرابعة للعدوان ، ويمكن اقناع الشعب بالصمود ، ولكن بشرط وجود أمل واضح ومحدد بالنسبة لتحرير أراضينا بالكامل . ولقد صمدتم أنتم بعد غزو هتلر لأراضيكم ، ولكنكم كنتم تخططون بأمل واضح لانهاء العدوان . وفي الأسبوع الماضي غضب نيكسون وكيسنجر لأننا نضرب طائرات الفانتوم التي تغير على أراضينا ونسقطها بالصواريخ ، لأن ذلك حسب مفهومهم يغير من ميزان القوى ! . ومن الناحية العسكرية فاني أكرر أن الحرب هي أساسا حرب جوية ، ولذلك بعد أن بدأت طائرات الفانتوم في التساقط بفعل شبكتنا الجديدة من صواريخ الدفاع الجوي ، أعلنت الصحف الأمريكية عن قيام الولايات المتحدة ، وخلال ثماني وأربعين ساعة !، بارسال اجهزة الكترونية لاسرائيل ضد الصواريخ ، كما تم تجهيز طائرات الفانتوم باجهزة الكترونية للتشويش »! .

وعلى هذا النحو فان الخطة التي عرضها عبد الناصر على القادة السوفييت كانت تقوم على قبول المبادرة الأمريكية ولكن من موقع القوة ، بمعنى أن تستكمل القيادة السوفيتية أوجه النقص في القدرة القتالية المصرية ، « لقد حضرنا الى موسكو مطالبين بأسلحة » ، و «اننا سوف نحتاج باستمرار الى دعم للسلاح الجوي ، وخاصة بالنسبة لنوعية الطائرات ، لمواجهة طائرات الفانتوم التي أعطتها الولايات المتحدة لاسرائيل ». ومن الضروري لذلك توثيق التعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي لأن تدعيم هذا التعاون هو الذي يعطي القوة لمصر في مفاوضات السلام . فقد لاحظ عبد الناصر أنه لا يوجد أي تخطيط مشترك بين مصر والوحدات السوفيتية في مصر ! ، وعلى حد قوله ، فان «الفريق فوزي يقود المصريين في مصر، ويقود الجنرال كاتشكين الوحدات السوفيتية في العمق، دون وجود تنسيق واضح بينهما »! . وهذا أمر يجب أن ينتهي بما يوجد التنسيق اللازم بين القوتين . وفي ذلك خاطب القادة السوفييت قائلاً: « لقد أصبحتم في المعركة فعلا، والعالم كله يعرف بوجود طيارين سوفييت مقاتلين ، وصواريخ يعمل عليها سوفييت في العمق المصري. والمطلوب الآن هو أن نعمل بكفاءة أفضل »! .

الفصل التاسع

أزمة تحريك الصواريخ وسقوط مبادرة روجرز

أزمة تحريك الصواريخ المصرية

وسقوط مبادرة روجرز

في ذلك الحين ، وعلى الرغم من دخول الصواريخ المصرية جبهة القناة في ليلة ٢٩ / ٣٠ يونية ١٩٧٠ ، ونجاحها في اسقاط عدد كبير من طائرات الفانتوم الاسرائيلية منذ ذلك الحين ، إلا أن الموقف العسكري في جبهة القناة لم يكن قد تغير لصالح القوات المصرية . فمن ناحية الطيران الاسرائيلي ، فعلى الرغم من تآكله تدريجياً ، إلا أن تفوقه كان ما يزال قائماً . وكان الاستمرار في حرب الاستنزاف في وجود هذا التفوق يهدد باستنزاف مصر . وهو ما اعترف به عبد الناصر لياسر عرفات عند لقائه به بعد قبوله مبادرة روجرز ، فقد ذكر له بصراحة أن « المضي في حرب الاستنزاف بينما اسرائيل تتمتع بتفوق جوي كامل ، معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا » .

أما الحقيقة الثانية فهي أن حائط الصواريخ لم يكن قد اكتمل بناؤه بعد كماً أو كيفاً ، وأكثر من ذلك أنه لم يكن قد وصل الى حافة القناة . وكان وصول هذا الحائط إلى حافة القناة أمراً ضرورياً لكي يتسنى البدء في حرب التحرير .

وهكذا كانت الحاجة تبدو ماسة لقبول عبد الناصر وقف اطلاق النار الذي تقضي به مبادرة روجرز لأهداف ثلاثة رئيسية : أولها ، تحييد الولايات المتحدة ما أمكن في الصراع العربي الاسرائيلي ، والثاني ، وقف الاستنزاف المستمر في القوات المسلحة المصرية منذ منتصف يولية ١٩٦٩ . أما الهدف الثالث فهو استغلال وقف اطلاق النار في القفز بحائط الصواريخ إلى شاطىء

القناة في حركة سريعة ، ثم العمل على استكماله كماً وكيفاً لكي تستند إليه القوات المصرية عند عبورها قناة السويس من أجل التحرير .

على أن المشكلة الحقيقية تمثلت في ذلك الحين في أن المبادرة الأمريكية كانت تضع الاعتبار الأخير في حسابها . فقد اشترطت لبدء العمل للتوصل الى تنفيذ قرار ٢٤٢ امتناع مصر والاتحاد السوفيتي عن تغيير الوضع العسكري القائم في منطقة غرب قناة السويس في فترة وقف اطلاق النار ، بمعنى ألا توضع فيها صواريخ أرض / جو ، أو أية منشآت عسكرية جديدة . وحذرت مصر من أنه في حالة عدم احترامها وقف اطلاق النار ، فسوف تتخلى عما التزمت به في المبادرة من عدم تجاوزها ارتباطاتها السابقة مع اسرائيل بشأن تسليم طائرات الفانتوم وسكاي هوك ، وستقوم بتعويض اسرائيل عما تفقده من طائرات .

وقد وضعت هذه الحقائق عبد الناصر في موقف حرج للغاية ، فإذا هو قفز بحائط الصواريخ الى شاطىء القناة في فترة وقف اطلاق النار ، فَقَدَ هدف تحييد الولايات المتحدة في الصراع ، وفقد معه فرصة الحل السياسي الذي تقدمه مبادرة روجرز . وإذا هو التزم بشروط المبادرة ، وامتنع عن تحريك حائط الصواريخ الى شاطىء القناة ، فقد فرصة الحل العسكري ! .

فإلى أي حد كان عبد الناصر على استعداد للتضحية بالحل السياسي في مقابل الحل العسكري ؟ .

ان تتبع الوثائق التاريخية عن هذه الفترة يبرز في وضوح أن عبد الناصر ، على الرغم من رغبته في الحل السياسي وتحييد الولايات المتحدة في الصراع ، إلا أنه كان يدرك في قرارة نفسه أن فرصة هذا الحل السياسي هي أضعف من فرصة الحل العسكري ، لأسباب كثيرة على رأسها أن أي اتفاق سياسي يعقد مع اسرائيل عن طريق مفاوضات تجري في ظل الاحتلال الاسرائيلي لسيناء ، سوف يحمل بالضرورة آثار هذا الاحتلال . وبالتالي ، وعلى الرغم من رغبته في الحد من الدعم الأمريكي لاسرائيل ، إلا أنه كان يشعر بأن تعزيز الجبهة العسكرية المصرية على شاطىء القناة عن طريق التقدم

بحائط الصواريخ وتدعيمه في فترة وقف اطلاق النار ، ربما كان أجدى للحل السياسي في نهاية الأمر من الاعتماد على حسن نوايا الولايات المتحدة وقدرتها على الضغط على اسرائيل لتنفيذ قرار ٢٤٢ .

وكانت مغريات استغلال فرصة وقف اطلاق النار لتعزيز جبهة قناة السويس تبدو كبيرة ، لأن الوصول بحائط الصواريخ الى صورته النهائية التي كان مخططاً الوصول اليها في ظل حرب الاستنزاف، كان متوقعاً أن يستغرق « عدة أشهر » - وهي مدة يمكن اختصارها لليلة واحدة اذا انتهزت مصر فرصة وقف اطلاق النار ! .

وعلى كل حال فان الدلائل تشير الى أن هذه المسألة كانت محسومة لعبد الناصر منذ البداية ، فقد وضعها على رأس الأسباب التي قدمها للقادة السوفييت ليقنعهم بمبررات قبوله للمبادرة الأمريكية . ففي رده على بودجوني الذي دلل فيه على أن المبادرة ليست في صالح اسرائيل ، قال : « انهم يعلمون اننا في خلال تلك الفترة سوف ندعم قواعد الصواريخ ! » . وقد علق بريجنيف قائلاً : أي أننا سنستفيد من هذه الفترة في تعزيز مواقعنا » ! ، فرد عبد الناصر : « هذا صحيح » .

وفي لقاء عبد الناصر بأعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي يوم ١٨ يولية ١٩٧٠ بعد عودته من موسكو ، أكد أن « فترة ايقاف اطلاق النار ستساعدنا على بناء المواقع الجديدة للصواريخ ، التي نحاول من شهر ديسمبر الماضي ١٩٦٩ أن نبنيها تحت وطأة الغارات الجوية المستمرة دون جدوى ، مما جعل صواريخنا في المنطقة الأمامية موجودة حالياً في العراء ، وليست داخل دشم أسمنت تحميها من الغارات الجوية .

ولذلك حين أثيرت في اللجنة مسألة أن تنفيذ المبادرة سوف يتطلب وجود مراقبين دوليين لمراقبة وقف اطلاق النار ، أبدى عبد الناصر عدم اعتراضه على وجود هؤلاء المراقبين ، « ولكن بعد أن تكون صواريخنا قد تحركت الى الأمام » ! . وقد رد محمود فوزي مؤمِّناً بقوله : « في هذه الحالة سيكون دفاعنا الجوي وصل الى شاطىء القناة ، وبالتالي في اليوم الذي يتوفر

لدينا العدد الكافي من الصواريخ والقدر الكافي من الأفراد المدربين عليها ، يصبح عبور القناة أمراً ممكناً » . وقد أجاب عبد الناصر بالايجاب قائلاً انه « سوف يصل الى مصر في خلال فترة المبادرة ، وبالذات خلال شهر أغسطس المقبل ، صواريخ سام ٣ الجديدة بمعداتها الكاملة ، ومعها أيضاً الأطقم التي تم تدريبها في الاتحاد السوفيتي . ثم قال :

ـ ان فترة الثلاثة شهور التي سيتوقف خلالها القتال ، ستساعدنا كثيراً على السيطرة العسكرية على منطقة القناة ، وذلك بفضل الأعداد الكبيرة من كتائب الصواريخ الجديدة ، مع استمرار بقاء وحدات الدفاع الجوي الروسية في عمق البلاد . ورغم أنه كان مقرراً أن تعود الوحدات الروسية إلى بلادها في آخر هذا الشهر ، بمجرد وصول الأطقم المصرية التي تم تدريبها هناك ، إلا أني طلبت منهم (القادة السوفييت) ابقاء الوحدات الروسية في مواقعها ، على أن تستلم الأطقم المصرية صواريخ أخرى اضافية لتتحرك بها سراً الى ضفة القناة . وقد وافق الروس على طلبي ، وسيكون عندنا ضعف عدد الكتائب الصاروخية الموجودة ، وستظل القوات الروسية معنا لمدة ستة أشهر أخرى » ! .

وبالفعل ، فقد أخذ نشاط قوات الدفاع الجوي المصري في حشد كتائب الصواريخ في منطقة القناة يزداد في الفترة السابقة على قرار وقف اطلاق النار . فيذكر كسنجر أن اسحاق رابين ، سفير اسرائيل في واشنطن ، جاءه مسرعاً يوم ٥ أغسطس ، وهو يحمل معه صورة قاتمة للموقف ، فقد أكد له أنه تم تحريك ١٤ منصة للصواريخ في داخل المنطقة الواقعة على مسافة خمسين كيلو مترا من القناة ، وأنه تم تحريك ثلاث منصات كمائن الصواريخ الى منطقة تقع على مسافة ١٠ ـ ٢٠ كيلو مترا .

في ذلك الحين كانت الحكومة الاسرائيلية تدبر اجراء مضادا لاجهاض محاولة تحريك صواريخ سام / ٣ الى شاطىء القناة . وهذا ما فهمه كسنجر من اسحق رابين ، الذي أشعره في مساء يوم ٥ أغسطس بأن اسرائيل تعد لهجوم بري ضد مواقع صواريخ سام / ٣ القريبة من شاطىء القناة قبل وقف

اطلاق النار . وقد نقل كسنجر هذا الاحساس الى الرئيس نيكسون . ومع ذلك فقد عاد كسنجر يذكر أنه لا يستطيع أن يؤكد ما اذا كانت الحكومة الاسرائيلية قد فكرت فعلاً في هذه الخطوة ، وغيرت رأيها في آخر لحظة ، أم أن رابين كان يبالغ وهو يتحدث عن هذا الاحتمال ! .

وعلى كل حال ، فقد أبلغت اسرائيل الولايات المتحدة رسمياً بقبولها لوقف اطلاق النار يوم ٦ أغسطس ١٩٧٠ . وهنا أسرع روجرز وسيسكو الى تنفيذ القرار قبل أن يغير أحد رأيه .

على أنه يفهم مما أورده هيكل أن عبد الناصر كان يتوقع في ذلك الحين وقفاً لاطلاق النار على غرار ما حدث في عام ١٩٤٨ ، بما يتيح له تنفيذ خطته في استكمال حائط الصواريخ والوصول به الى شاطىء القناة في أثناء فترة وقف اطلاق النار ، دون أن يضع في اعتباره ما طرأ من تقدم علمي في هذا الصدد يتمثل في ظهور الأقمار الصناعية . لذلك فوجىء بطلب وقف اطلاق النار « بشكل فوري وعلى المواقع » ! ـ الأمر الذي هدد بفشل خطة دفع حائط الصواريخ الى شاطىء القناة . ولذلك فقد طلب الى هيكل ، الذي كان يقوم بعمل وزير الخارجية بالنيابة في ذلك الحين ، كسب بعض الوقت لبضعة ساعات يمكن خلالها وضع صواريخ هيكلية ثابتة في بعض المواقع التي كانت تحتلها صواريخ متحركة ، لأن الأقمار الصناعية ستصور بطبيعة الحال المراكز الدقيقة لكل الأسلحة لحظة بدء تنفيذ وقف اطلاق النار . وكانت القيادة العسكرية المصرية تأمل أن تكون قادرة على احلال الصواريخ الحقيقية محل الصواريخ الهيكلية.

وهكذا على الرغم من أن دونالد بيرجس ظل على اتصال تليفوني مستمر بهيكل ، وذكر أن واشنطن وتل أبيب بدأتا تفقدان الصبر ، فقد تذرع هيكل بأنه من الضروري التأكد من وصول الاشارة بوقف اطلاق النار الى المواقع البعيدة على البحر الأحمر ، لضمان أن يكون وقف اطلاق النار نافذ المفعول في كل مكان ! .

وقد أزعج هذا الطلب الأمريكي بسرعة وقف اطلاق النار على المواقع محمود رياض ، الذي عاد الى القاهرة يوم ٩ أغسطس بسبب تطورات الموقف . فيذكر أنه لم يكد يطلع على تقرير مدير مكتبه عن الاتصالات التي تمت مع بيرجس ، منذ اللحظة التي تقدم فيها مساء يوم ٦ أغسطس باقتراح وقف اطلاق النار بعد منتصف ليل نفس ذلك اليوم أو في صباح يوم ٧ أغسطس،حتى تبين له أنه إذا كان لديه بعض الأمل في نجاح المبادرة في تحقيق السلام ، فقد تبخر هذا الأمل لسببين :

الأول ، أن الولايات المتحدة كانت متعجلة جداً في التبكير بموعد وقف اطلاق النار . وقد فسر برجس هذا التعجيل بأن الوقت قد يغري اسرائيل بأن تقوم بغارة كبيرة جداً ضد الصواريخ المصرية الموجودة داخل منطقة الخمسين كيلو متراً غرب قناة السويس . كما أن الوقت قد يغري مصر ببناء مواقع جديدة للصواريخ داخل تلك المنطقة . « ولم أتبين في ذلك الوقت معنى هذا التهديد ، إلا أنني عندما علمت فيما بعد بأن اسرائيل كانت أعدت خطة لانزال قوات خاصة بطائرات الهيلوكوبتر خلف قواتنا لتدمير حائط الصواريخ ـ استطعت الربط بين الأمرين .

ثانياً ـ أن هذا التهديد يبين مدى عجز الولايات المتحدة عن تنفيذ المبادرة التي تقدمت بها من لحظتها الأولى ، لأننا إذا كنا حقاً في طريقنا الى تحقيق السلام ، فلماذا تهاجم اسرائيل المواقع المصرية ؟ . والسؤال الهام كيف تسمح الولايات المتحدة لاسرائيل بأن تقوم بهذه الغارات التي تفسد المبادرة ؟ ، وإذا كانت الولايات المتحدة لا تستطيع وقف اعداءات اسرائيل بعد أن أعلنا قبول المبادرة الأمريكية ، فكيف ستستطيع الولايات المتحدة الزام اسرائيل بعد دلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن والانسحاب من الأراضي العربية .

ثم يقول محمود رياض انه لاحظ أيضاً أن الولايات المتحدة قد فرضت نفسها كمراقب لوقف اطلاق النار لصالح اسرائيل لا لصالح الطرفين ، إذ أخطرت مصر بأنها سوف ترسل طائرات استطلاع أمريكية على ارتفاع عشرة

كيلو مترات لمساعدة اسرائيل في الرقابة ، وأنها تتوقع أن يفعل الاتحاد السوفيتي نفس الشيء لمساعدة مصر . » وكنت أتصور أن تطلب الولايات المتحدة من منظمة الأمم المتحدة القيام بهذه المهمة . لذلك رفضت من البداية الاعتراف بحق الولايات المتحدة في ارسال طائرات أمريكية « يو ٢ » للتجسس علينا لحساب اسرائيل .

مع ذلك ، فقد استفادت مصر من غموض النصوص المتعلقة بتجميد الوضع العسكري في داخل المنطقة التي تمتد خمسين كيلو متراً شرق وغرب القناة ، فيما يتصل بطبيعة التصرفات التي يحظر على أي من الطرفين اتخاذها . فبسبب المساومات بين الخارجية الأمريكية واسرائيل حول بنود الاتفاقية ، لم يتمكن ممثل وزارة الخارجية الأمريكية من أن ينقل الى القاهرة «الكاتالوج التوضيحي» لنماذج الانتهاكات الا في الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم ٩ أغسطس بتوقيت القاهرة ، أي بعد الموعد بـ ٣٦ ساعة، وكان من هذه النماذج الالتزام بعدم ادخال أو تحريك أو تشييد أو وضع صواريخ في المنطقة المحظورة ، وعدم اقامة أية منشآت من الاسمنت للصواريخ ، وعدم القيام بأي عمل لاقامة أي منصات جديدة للصواريخ ، وعدم ادخال أية تحسينات على منصات الصواريخ القائمة أو قواعدها الثابتة.

على أنه قبل أن يصل هذا « الكتالوج التوضيحي » بنماذج الانتهاكات ، ومنذ وصول الطلب الأمريكي بسرعة وقف اطلاق النار على المواقع ، دخلت قوات الدفاع الجوي المصرية في سباق محموم مع الزمن . فكما يقول الفريق محمد علي فهمي : « لقد تم ابلاغ قيادة قوات الدفاع الجوي صباح يوم ٧ اغسطس ١٩٧٠ بأن مصر قررت قبول وقف اطلاق النار ، وأن القرار سيسري اعتبارا من الدقيقة الأولى من يوم ٨ من نفس الشهر . وينص الاتفاق على تسكين الموقف على جبهة القناة ـ أي أنه لن يسمح بعد تنفيذ الاتفاق بادخال مزيد من قواعد الصواريخ أو تقريب حائط الصواريخ من قناة السويس. وتحول الصراع في الساعات القليلة الباقية على بدء سريان الاتفاق من الصراع مع السلاح الجوي الاسرائيلي الى صراع على الزمن . وتمكن رجال

الدفاع الجوي خلال هذه الساعات القليلة من تحقق ما يشبه المعجزة . فقد أمكنهم مضاعفة عدد القواعد المكونة لحائط الصواريخ ، وامتداد الحائط ليغطى كل منطقة القناة ، ويفرض سيطرته تماماً عليها . وهكذا تمكنت قوات الدفاع الجوي فيما يشبه المعجزة من استكمال حائط الصواريخ على الصورة النهائية التي كان مخططاً الوصول اليها في شهور عديدة ».

وقد وصف الفريق محمد فوزي ما جرى في تلك الساعات القليلة قبيل وقف اطلاق النار ، فقال : قبل صدور قرار وقف اطلاق النيران بليلة واحدة ، اصدرت اوامري العاجلة الى قائد الدفاع الجوي بأن يعمل على نقل النسق الأول للصواريخ (حوالي ١٤ كتيبة) الى الشاطىء الغربي لقناة السويس مباشرة ، بحيث يتم التنفيذ قبل منتصف الليل ، وتبقى هذه الصواريخ في أماكنها الجديدة ولا تعود الى مواقعها الأصلية كما كنا نعمل في عمليات كمائن الصواريخ . وفعلا قام رجال كتائب الصواريخ بنقلها بسرعة وبدقة ومرونة فائقة قبل منتصف ليلة ٨/٧ اغسطس، وكان وقف اطلاق النار المؤقت يبدأ الساعة الواحدة صباح يوم ١٩٧٠/٨/٨ بالتوقيت المحلي.

كانت هذه العملية بلا شك مفاجأة لاسرائيل، لأنها تمت بسرعة وبمجهود خارق في ساعات الليل القليلة السابقة على الواحدة صباحاً ، بحيث أنه لم يطلع صباح اليوم التالي حتى وجدت اسرائيل نفسها أمام شبكة كاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوي ، دون أن تكون مصر في حاجة الى خرق أي بند من بنود الاتفاق .

وبقيت مسألة المواقع الهيكلية للصواريخ التي أقامتها قوات الدفاع الجوي محل الصواريخ المتحركة ، بهدف احلال صواريخ حقيقية محلها في فترة وقف اطلاق النار . وقد تمكنت مصر من اجراء هذا التبديل دون أن تخرق أي بند من بنود الاتفاق ، اذ لم يكن هناك في هذه البنود ما يحول دون تقوية المواقع الموجودة فعلاً ، واجراء تغيير في القوات وتبديل في المواقع في نطاق الخمسين كيلومتراً ، حيث كان الاتفاق يقضي بأن « يقتصر أي نشاط على صيانة المواقع الموجودة ، وتغيير وامداد القوات الموجودة في هذه المناطق » .

على أن اسرائيل لم تكن في حاجة الى شكليات تنفيذ الاتفاق، لأن كل ما أصبح يعنيها بالفعل هو أن القوات المصرية قد حققت بفضل المبادرة الأمريكية ما لم تكن تستطيع تحقيقه الا في شهور في ظل حرب الاستنزاف ، وهو نجاحها في اقامة شبكة كاملة من مواقع صواريخ الدفاع الجوي على شاطىء القناة بالفعل ، وقد كان هذا كافياً في نظر الحكومة الاسرائيلية لنسف مبادرة روجرز ،

ففي يوم ١٣ أغسطس أثارت اسرائيل ضجة كبرى حول تحرك الصواريخ المصرية ، وقدمتها للرأي العام العالمي بأكبر قدر من الاثارة الدرامية ـ حسب قول كسنجر . وكانت الاذاعة الاسرائيلية قد قدمت للحملة في صباح ذلك اليوم ، حين أوردت خبراً عن نقل مصر عدداً كبيراً من بطاريات الصواريخ الى مواقع لا تبعد أكثر من ١٨ كيلومتراً من القناة ، في الساعاتالأربع الأولى من وقف اطلاق النار . ولم يلبث موشى ديان أن نقل الخبر الى مستوى جديد ، ففي نفس اليوم ألقى بياناً في الكنيست الاسرائيلي أعلن فيه أن مصر قد « أقامت بطاريات صواريخ جديدة مضادة للطائرات في جبهة القناة » ، وقال ان اسرائيل تنظر الى هذا الوضع الجديد نظرة خطيرة ، وأنها تجرى بشأنه اتصالات عاجلة مع الولايات المتحدة ، وقد طلبت منها أن تطالب مصر بسحب بطاريات الصواريخ الى مواقعها القديمة ! .

ولم يلبث المندوب الحربي لجريدة يديعوت أحرونوت أن أوضح خطورة هذه العملية للرأي العام الاسرائيلي ، فكتب يقول : « لقد سبق أن حذرنا الأمريكيين ، ولكنهم لم يلقوا اعتباراً لمخاوفنا التي تأكدت صحتها الآن . ومن الواضح أن هدف المصريين هو العبور إلى الضفة الشرقية للقناة واسترداد سيناء ، والخطوة الأولى لبلوغ هذا الهدف هي السيطرة الجوية . ووضع الصواريخ على طول القناة معناه أنهم سوف يتمكنون من منع الطائرات الاسرائيلية من التحليق في مجال جوي شرق القناة يصل الى عمق يقرب من ثلاثين كيلومتراً ، وهذا من شأنه أن يمكن المصريين من اقامة رأس جسر على الضفة الشرقية » .

ونلاحظ أن هذا الذي توقعه المندوب الحربي لصحيفة يديعوت أحرونوت ، هو الذي تحقق بالفعل في أكتوبر ١٩٧٣ ! ، ولذلك لا غرابة اذا طالبت بعض الأحزاب الاسرائيلية الحكومة في ذلك اليوم بالقيام بعمل عسكري فوري لازالة هذا الخطر ! .

والغريب ما يكشفه السفير الاسرائيلي جديعون رافاييل في كتابة عن « ثلاثة عقود من سياسة اسرائيل الخارجية » Destination Peace ، نقلاً عن أهارون ياريف مدير المخابرات الاسرائيلية السابق ، من أن موشى ديان كان يعرف من قبل وقف اطلاق النار أن مصر لن تدع هذه الفرصة دون أن تحرك صواريخها الى المنطقة المحرمة ، ومع ذلك لم يهتم كثيراً ! . فقد نصحه أهارون ياريف قبل وقف اطلاق النار بعمل خريطة تحدد بوضوح منطقة الخمسين كيلومتراً التي تقرر تجميد النشاط العسكري فيها ، وتحدد فيها مواقع صواريخ سام ، وترفق باتفاقية وقف اطلاق النار . ولكن موشى ديان ألقى بهذه النصيحة عرض الحائط بحجة أن المصريين على أية حال سوف يحركون صواريخهم الى المنطقة المحرمة ! .

وواضح أن موشى ديان لم يكن يتوقع حجم التحرك الذي أجراه المصريون ، ولذلك نراه قد انتقل الى النقيض ، فقد وقف موقف التطرف من ضرورة عودة بطاريات الصواريخ الى مواقعها الأولى ، حتى ان الحكومة الاسرائيلية تحت ضغطه قررت عدم الاشتراك في مباحثات يارنج ، الى أن تحل الولايات المتحدة أزمة الصواريخ المصرية حلاً مرضياً ! .

على كل حال ، فنلاحظ أن الادارة الأمريكية وقفت من الاتهامات الاسرائيلية لمصر بتحريك الصواريخ الى شاطىء القناة موقف التحفظ . فقد أعلنت أن المخابرات الأمريكية المركزية ليس عندها ما يؤكد صحة الرواية الاسرائيلية ، وأن الأمريكيين لا يستطيعون التأكد من صحة الادعاءات الاسرائيلة أو عدم صحتها قبل أسبوع على الأقل ! . وكانت وجهة نظر كيسنجر أن عدم تقديم الكتالوج التوضيحي لنماذج الانتهاكات الى حكومة مصر الا بعد ٣٦ ساعة من وقف اطلاق النار ، سوف يعطي اسرائيل الفرصة

لاتهام مصر بانتهاك اتفاقية تجميد النشاط العسكري خلال يومي ٨ و ٩ أغسطس ، « قبل أن تكون لدى مصر أية وسيلة محددة لمعرفة ما نقصده بتجميد الوضع العسكري » ! .

على أن هذا الموقف أخذ يتغير سريعاً . ففي يوم ١٥ أغسطس زار رابين كسنجر ليقدم له مذكرة من جولدامايير تحمل الدليل على أن أربع عشرة كتيبة صواريخ سام / ٢ مدعمة بكتائب صواريخ سام / ٣ قد تحركت الى منطقة التجميد العسكري . وتذكر أن اسرائيل قد فقدت نتيجة لذلك خمس طائرات فانتوم ! . وقد علق كسنجر على قصة فقد الطائرات ساخراً بأن ذلك من عجائب وقف اطلاق النار في الشرق الأوسط ! . وقد طلبت جولدا مايير أن تأتي بنفسها الى الولايات المتحدة لتعرض قضيتها على الرئيس نيكسون . على أن كسنجر اعتبر هذه الزيارة غير مرغوبة في ذلك الوقت بالذات ، ولكنه رتب لرابين لقاء مع الرئيس الأمريكي لكي يعرض عليه بنفسه الأدلة التي جمعتها المخابرات الاسرائيلية عن الانتهاكات المصرية لوقف اطلاق النار . وقد انتهز رابين الفرصة ليشكو للرئيس الأمريكي بمرارة من عدم تصديق المخابرات الأمريكية تلك الأدلة . وانتهى اللقاء بموافقة الرئيس نيكسون على ارسال شحنة سريعة من صواريخ شرايك الأمريكية الى اسرائيل لاستخدامها ضد شبكة صواريخ سام . ووافق فيما بعد على مقابلة جولدا مايير في سبتمبر عندما تحضر للاشتراك في العيد الخامس والعشرين للأمم المتحدة .

ومنذ يوم ٢٢ أغسطس حصلت الولايات المتحدة بنفسها على الدليل الدامغ على انتهاكات مصر لوقف اطلاق النار ـ كما يقول كسنجر ـ وأبلغت مصر بهذا الدليل . وبعد أسبوع واحد ـ أي في يوم ٢٩ أغسطس ـ تأكد « راي كلاين Ray Cline ، مدير المخابرات والأبحاث بوزارة الخارجية الأمريكية من أن هناك نحو سبع أو ثمان من بطاريات سام / ٣ قد تم ادخالها في منطقة الثلاثين كيلومتراً بعد وقف اطلاق النار . وفي يوم ٣١ أغسطس أكدت مصادر المخابرات الأمريكية المركزية هذه المعلومات ، وصرح ملفين ليرد ، وزير الدفاع الأمريكي ، أمام الكونجرس بضرورة تزويد اسرائيل بما تحتاجه من أسلحة ! .

وعلى هذا النحو ، ففي يوم أول سبتمبر عقد اجتماع في البيت الأبيض تحت رئاسة الرئيس نيكسون ، حضره كبار مستشاري الرئيس : روجرز ، وتوماس مورر ، وملفين ليرد ، وريتشارد هيلمز . وقد أصدر الرئيس الأمريكي في هذا الاجتماع توجيهاً بتقديم احتجاج قوي الى كل من القاهرة وموسكو ، ودعوة اسرائيل الى ايفاد ممثلها الى محادثات جونار يارنج في نيويورك . وفي نفس اليوم اتخذ الرئيس الأمريكي قراراً خطيراً بارسال ١٨ طائرة فانتوم الى اسرائيل ، مع اخطار مصر بذلك ! .

وقد كان معنى استئناف ارسال طائرات الفانتوم الى اسرائيل تفريغ مبادرة روجرز من محتواها الحقيقي الذي كان وراء قبول عبد الناصر لها ، بل والذي كان وراء ندائه المشهور للرئيس نيكسون يوم أول مايو ١٩٧٠ - وهو تحييد الولايات المتحدة ما أمكن في الصراع العربي الاسرائيلي ، وانهاء الدائرة الخبيثة لسباق التسلح بالأسلحة المتقدمة والألكترونية في الشرق الأوسط . فلم يكن تحسين الموقف الدفاعي لمصر في ذلك الحين ليهدد الوجود الاسرائيلي بما يدفع الرئيس الأمريكي الى استئناف شحن طائرات الفانتوم ! ، لأن اسرائيل كانت تحتل سيناء كلها وتربض قواتها على الضفة الشرقية لقناة السويس . وبالتالي فان قرار الرئيس الأمريكي كان معناه الاصرار على تمكين اسرائيل من الاحتفاظ بما تحت يدها من الأراضي حتى تفرض الصلح الذي يناسبها ! .

وقد قلب هذا القرار باستئناف تزويد اسرائيل بطائرات الفانتوم حسابات القوى الوطنية في مصر ، التي بنت تحليلها للمبادرة الأمريكية على أساس أن الدافع وراءها كان هو « اختلاف المصالح الأمريكية عن المصالح الاسرائيلية»! . فكما كتب محمد سيد أحمد في عدد ١١ سبتمبر ١٩٧٠ من جريدة الاهرام يقول: لقد كان «الجديد في الموقف هو أن المصالح الأمريكية لم تعد مطابقة تماماً للمصالح الاسرائيلية ، بقدر ما توجد لأمريكا من مصالح في العالم العربي تريد المحافظة عليها ، بعد أن تصاعد الموقف العسكري والثوري في المنطقة الى حد لم يبد من السهل معه حماية هذه المصالح مع

استمرار تبني مواقف اسرائيل دون تحفظ . . . غير أنه يبدو أن اسرائيل ، بفعل ضغوط الصهيونية داخل أمريكا ، استطاعت أن تغلب رؤيتها للأمور على تلك التي تقتضيها المصالح الأمريكية ! ، وبدلاً من احتواء أمريكا للمنطلق الاسرائيلي ، أصبحت اسرائيل هي التي تحتوي المنطلق الأمريكي ! » . ثم قال محمد سيد أحمد انه لم يكن من المتصور بحال من الأحوال أن المبادرة الأمريكية سوف تؤدي الى تجميد نهائي للنشاط العسكري من الجانبين والتخلي عنه كلية ، وإنما كان « جوهر » المبادرة هو « تغليب النشاط الدبلوماسي على مواصلة الاستعدادات العسكرية ، ونقل « مركز الثقل » من النواحي العسكرية الى النواحي الدبلوماسية في المواجهة . ولكن أمريكا باستجابتها للضغوط الاسرائيلية قد قضت على هذا « الجوهر » ، وأعادت للنواحي العسكرية صفة الأسبقية بكل ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ! .

وقد تمثل غضب النظام الناصري على قرار استئناف ارسال طائرات الفانتوم الى اسرائيل في المذكرة الحادة التي رد بها محمود رياض على مذكرة الاحتجاج الأمريكية في ٣ سبتمبر وتناول فيها المخالفات التي ارتكبتها كل من الولايات المتحدة واسرائيل منذ قرار وقف اطلاق النار ! . فقد رد في هذه المذكرة ، وهي مؤرخة بتاريخ ٤ سبتمبر ، بأن الولايات المتحدة على الرغم مما أكدته من أنها لن تعمل على زيادة التفوق العسكري الاسرائيلي والمقدرة الهجومية الاسرائيلية ، الا أنها زودت اسرائيل خلال فترة وقف اطلاق النار المؤقت بأجهزة ألكترونية وبصواريخ موجهة ، كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي عن اعتزام الولايات المتحدة تزويد اسرائيل بالمزيد من طائرات الفانتوم . وبالنسبة لاسرائيل فقد ثبت لدينا قيامها بتحصينات جديدة على خط بارليف ، بل واعادة الخط الى ما كان عليه ! ، الأمر الذي يؤكد أنها لاتنوي الانسحاب من سيناء تنفيذاً لقرار مجلس الأمن ، ويمثل مخالفة صريحة لترتيبات وقف اطلاق النار . ولما كان البيان الأمريكي قد تجاهل تماماً المخالفات التي تقوم بها اسرائيل ، « فيبدو لنا أن الولايات المتحدة غير قادرة على اتباع سياسة متوازنة حتى الآن » .

وفي نفس الوقت قدمت السفارة الروسية في واشنطن مذكرة تعرب فيها عن قلقها ازاء هجوم اسرائيلي اجهاضي توشك اسرائيل أن تشنه على منصات الصواريخ المصرية ، ودعت الادارة الأمريكية الى التدخل لايقاف هذا الهجوم ! .

على أن المبادرة الأمريكية كانت في ذلك الحين تلفظ أنفاسها الأخيرة . ففي يوم ٣ سبتمبر قدمت اسرائيل شكواها التاسعة الى هيئة الرقابة ضد الصواريخ المصرية ! ، وفيها أكدت أن المعلومات التي توصل اليها الجيش الاسرائيلي يوم ٢ سبتمبر قد أثبتت أن المصريين قد أقاموا عدة قواعد اطلاق صواريخ جديدة في منطقة تسكين النشاط العسكري على جبهة القناة . وأكد موشى ديان أن الموقف عند القناة قد تدهور الى حد يقلل من حرية الحركة عند القوات الاسرائيلية ، ان لم يقض نهائياً عليها ، وأن وقف اطلاق النار لم يعد قائماً . وأكد أن قبول اسرائيل الاستمرار في الاتصالات مع يارنج في تلك الظروف سوف يجرها الى موقف بالغ الخطورة ! .

وفي الوقت نفسه أخذت أصوات التطرف في اسرائيل ترتفع في حدة ، وبرز مناحم بيجن ليقوم بدوره التاريخي في دفع عجلة الصراع العربي الاسرائيلي الى هوة ليس لها قرار . وكان مناحم بيجن في ذلك الحين على رأس كتلة حزبية تعرف باسم « كتلة جاحال » ، تكونت عام ١٩٦٥ من اتحاد حزبي حيروت والأحرار ، واشتركت في حكومة الائتلاف الوطني ، التي تشكلت عشية حرب يونية ١٩٦٧ من مجموعة أحزاب يمينية وعمالية ودينية .

وعندما قدم روجرز مبادرته ، عارض هذه المبادرة قسم كبير من الرأي العام الاسرائيلي ، عبرت عنه جريدة « هآرتس » ، على أساس أن أي وقف لاطلاق النار سيكون فرصة سانحة للمصريين لتعزيز جبهتهم الأمامية بشبكة من الصواريخ المضادة للطائرات . وكان مما قالته الجريدة : « ان الحقيقة واضحة ، وهي أن أي وقف لاطلاق النار في الظروف الراهنة سوف يلحق الضرر باسرائيل ،ومن المحتمل أن يلحق الضرر بأمن الدولة على المدى البعيد ! . ان الخوف الرئيسي يتمثل في استغلال المصريين وقف اطلاق النار

في بناء شبكة من صواريخ سام / ٢ وسام/٣ في جبهة قناة السويس على امتداد ١٦٠كم طولاً و٣٠ كم عمقاً ، في محاولة منهم لتقليل فاعلية هجمات سلاح الجو الاسرائيلي في حالة فشل مبادرة روجرز وتجدد المعارك مرة أخرى » .

وكانت وجهة نظر الجريدة في ضرورة استمرار القتال ، كما عبرت عنه في مقال بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٧٠، هي أن سلاح الجو الاسرائيلي يمتلك التفوق في جبهة القناة ، وبالتالي فيمكنه اذا كثف غاراته ، انهاك الجبهة المصرية ، أو الحيلولة على الأقل دون تعزيزها بصواريخ مضادة للطائرات . فاذا قبلت الحكومة الاسرائيلية وقف اطلاق النار ، فان مصر تكون هي المستفيدة الوحيدة من ذلك ، ولا تستفيد اسرائيل حتى لو عززت مواقع خط بارليف،لأن قضية التحصينات وتعزيز المواقع لم تشكل حاجة ماسة بالنسبة لاسرائيل مثلما هو الحال بالنسبة لمصر .

لذلك عندما قبلت الحكومة الاسرائيلية مبادرة روجرز ، عارضت كتلة جاحال هذا القبول معارضة شديدة ، ولكن برز فيها اتجاهان : اتجاه ينادي بالانسحاب من حكومة الائتلاف الوطني بسبب هذه الموافقة ، والثاني يدعو الى البقاء في الحكومة ، ليعمل من داخلها ضد الموافقة ! . وتقرر عرض الأمر على أعضاء الكتلة لتقرير ما يتبع .

وفي يوم ٣ أغسطس عقدت الكتلة اجتماعاً لأعضائها استمر الى الثانية والنصف بعد منتصف الليل ، ووقف مناحم بيجن يطالب بالانسحاب من الحكومة ، ويصف قبولها للمبادرة الأمريكية بأنه « ميونيخ أخرى » ! ويقصد بذلك تخاذل تشمبرلن رئيس الوزارة البريطانية أمام هتلر قبيل الحرب العالمية الثانية في لقاء ميونيخ سنة ١٩٣٨) - كما وصف مشروع مبادرة روجرز بأنه « مصيدة أعدت لابادة اسرائيل ! » .

ومع أن كثيرين في الاجتماع عارضوا الانسحاب ، وعلى رأسهم يوسف سابير (من الأحرار) ، الذي أعلن أن انسحاب كتلة جاحال من الحكومة معناه « أننا نفلت بذلك من أيدينا أداة قوية لخدمة اسرائيل ، ونوجد

فراغاً لن يسد ! » ـ الا أنه عند اجراء التصويت ، صوت ١١٧ عضواً الى جانب الانسحاب من حكومة الائتلاف الوطني ، وصوت ١١٢ عضواً ضد الانسحاب . وبناء على هذا التصويت لم تملك الأقلية سوى الرضوخ لرأي الأغلبية . فقدم وزراء الكتلة الستة استقالتهم الى رئيسة الوزراء جولدامايير ، وعلى رأسهم مناحم بيجن ، الذي انحنى أمام جولدامايير وقبل يدها بحركة مسرحية » ! . وأعلن عزرا وايزمان « أننا سنعود الى الحكم اذا دعينا ، بعد أن تفشل المحاولة الحالية التي تجري لارغام اسرائيل على الانسحاب من أرض اسرائيل الكبرى التي حررتها من يد العرب » ! .

وهكذا تكون مبادرة روجرز قد نسفت حكومة الائتلاف الوطني . وكان من المتوقع بعد خروج حزب الصقور من الحكومة أن يثبت حزب الحمائم في الساحة ، ولكن لما كانت جولدامايير وموشى ديان على رأس جناح الصقور في حزب العمل ، فهذا يفسر أن عدداً من الحمائم أخذت تحت تأثيرهما تتحول الى صقور ! ، حتى لا يفقد الحزب قبضته على الرأي العام الاسرائيلي . وكان بناء على هذا التيار المتشدد الذي برز بعد ظهور أزمة تحريك الصواريخ المصرية ، أن اتخذت الحكومة الاسرائيلية في يوم ٦ سبتمبر قراراً بأنها لن تستطيع الاشتراك في محادثات يارنج، قبل أن يعود الوضع العسكري على الجبهة المصرية الى ما كان عليه قبل أن تنتهك مصر ترتيبات وقف اطلاق النار بتحريك صواريخها قريباً من القناة » . وقد اتخذ هذا القرار تحت تهديد موشى ديان « بالاستقالة إذا اعتبرت اسرائيل نفسها مرتبطة بوقف اطلاق النار، بعد أن انتهك المصريون وقف اطلاق النار » ! ، وأعلن بعض وزراء الحزب الوطني المتدين أنهم سيقفون الى جانب وزير الدفاع في استقالته ! .

وهكذا انهارت محادثات يارنج بعد شهر تقريباً من قبول اسرائيل للمبادرة ، وانتهت معها مبادرة روجرز بالفشل . وبالتالي تكون النتيجة الايجابية الوحيدة لمبادرة روجرز ، هي أنها هيأت لمصر فرصة ذهبية لدفع حائط الصواريخ الى شاطىء القناة ، ووضعت مصر بذلك على أول الطريق

الصحيح الى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهي الحرب التي كان متعذراً على مصر ، ان لم يكن مستحيلاً ، القيام بها قبل وصول حائط الصواريخ الى شاطىء القناة .

وقد كانت هذه هي النتيجة الايجابية الوحيدة لقبول عبد الناصر مبادرة روجرز ، وفيما عدا ذلك ، فكما أن المبادرة قد نسفت على الجانب الاسرائيلي حكومة الائتلاف الوطني ، فقد نسفت على الجانب المصري التضامن المصري العربي ، كما نسفت العلاقة الوثيقة بين عبد الناصر ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وفي النهاية نسفت الوجود الفلسطيني على أرض الأردن ! . وهي صفحات مثيرة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي .

الفصل العاشر

الصدام بين عبد الناصر والغرب

١ ـ المزايدة العربية على عبد الناصر !

في الوقت الذي كانت المبادرة الأمريكية تنسف حكومة الائتلاف الوطني في اسرائيل ، كانت في نفس الوقت تنسف العلاقات المصرية العربية ! ، بعد أن عمدت كثير من الأنظمة العربية الى المزايدة على عبد الناصر (كما زايدت فيما بعد على مبادرة القدس للسادات !) ورفضت مبادرة روجرز ووقف اطلاق النار .

ولا توجد لدينا معلومات متاحة عن الأنظمة التي هاجمت المبادرة ووقف اطلاق النار بالتحديد ، كما أن الصحف المصرية لم تفصح عن هذه الأنظمة ولم تحددها ، وإنما تحدثت عنها بشكل عام ـ فيما عدا العراق الذي كانت له حالة خاصة ، والمقاومة الفلسطينية ـ ولم تذكر الصحف المصرية هل كانت تلك النظم التي زايدت على عبد الناصر تمثل الغالبية أو الأقلية بين النظم العربية . وفي الوقت نفسه لم توجه الكتابات المصرية التي ردت على هذه النظم نقدها الى نظم معينة ، وإنما وجهتها بشكل عام إلى قطاعات فكرية وسياسية معينة .

ففي رد لطفي الخولي ذكر أن « بعض » القوى الحاكمة في بعض البلدان العربية تتصرف بازاء قبول مصر المقترحات الأمريكية بكيفية تدفع بالصراعات داخل الوطن العربي الى صراعات عدائية ومدمرة » ، وأن هذه المحاولات التي تبذلها جهات عربية لادانة مواقف الجمهورية العربية المتحدة « تستهدف عزلها عن الصف العربي » . وفي رد الدكتور اسماعيل صبري

عبد الله يفهم منه أن رقعة هذه الأنظمة كانت أوسع مدى . فقد تحدث عن جو السياسة العربية طوال شهر أغسطس ، « الذي حفل بضجيج شديد ، اختلطت فيه الأصوات ، وتضاربت الآراء ، وتصاعدت المهاترات حتى بلغ الصدام أحياناً حد اراقة الدماء بين فصائل المقاومة ، وكثرت المزايدات في سوق السياسة الحزبية » .

وقد خص محمد حسنين هيكل أربعة أنظمة بالذات ، هي : العراق ، وسوريا ، والجزائر ، واليمن الشعبية . وكانت الدول الثلاث الأولى قد رفضت في عام ١٩٦٧ قبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (الذي استهدفت مبادرة روجرز تنفيذه) ، وأخذت تنادي بالحرب الشاملة ! .

على أنه في لقاء رئيس جمهورية المجر بعبد الناصر في قصر القبة يوم ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ ، نعرف أن الأنظمة العربية التي زايدت على عبد الناصر كانت أوسع مدى بكثير ، وأنها كانت تشمل معظم البلاد العربية ! . فقد قال لعبد الناصر :

« أما عن الموقف العربي العام ، فاننا نعرف أن الأردن والسودان وليبيا فقط ، هي الدول المؤيدة لكم فيما يختص بمشروع روجرز ! . ان هذا الموقف العربي لا يساعد على وحدة الصف أمام عدوكم ، كما أنه الموقف الذي ترتاح له أمريكا » ! .

هذا هو السبب في اهتمام الكتاب المصريين الوطنيين بالرد على جبهة الرفض العربية دون تحديد دولة معينة . فقد خص الكاتب أحمد بهاء الدين « اليسار العربي » بمناقشته ومقارعته الحجة ، فقد ذكر أن العالم كله فيه يمين ويسار « ونحن نؤمن بأن اليسار في عالمنا العربي هو صاحب المستقبل ، رغم اقتناعنا بأن المرحلة مرحلة جبهة وطنية وتحرير وطني بقيادة اليسار . ولكن اليسار أصبح عباءة واسعة ، وأصبح هنالك من نفاجأ باعتناقهم اليسار بطريقة أشبه بالاقتداء بالموضة الشائعة ! . فحين تنقلب جماعات يمينية أو وسطية فجأة لتعلن أنها اصبحت يسار اليسار ! ، وتنقب صفحات الكتاب عن أكثر الفرق اليسار تطرفاً ، وتعلق صور « تشي جيفارا » على الجدران ـ يصبح من

حقنا التردد والتساؤل عن مدى الجدية ومدى المسؤولية »؟. ثم قال أحمد بهاء الدين :

« ان هذه الجماعات تطلق صيحات : جيفارا فعل كذا ، فيتنام فعلت كذا ، الصين تقول كيت ! . ان اقتطاع الاقتباسات بغير منطق الا ما يجاري مناسبة الاستشهاد ، هو شيء أكثر خفة من الاقتداء بالموضة ، انه الترقيع من عدة موضات ، بدليل أننا يمكن أن نأتي لهم بأمثلة من هذه الحالات لا تناسب ما يستشهدون عليه : ففيتنام مثلاً عرفت كيف تجد صيغة لسياسة دولة فيتنام الشمالية وصيغة لقوات الفيت كونج ، قبل أن تصبح حكومة . وفيتنام تصرفت بذكاء نجحت به في وقف الغارات الأمريكية الجوية عليها ، مقابل ذهابها الى مائدة المفاوضات مع أمريكا ، دون أن تتخلى عن مقاومتها وكفاحها البطولي . والصين ترى أراضي صينية مقتطعة منها تحت حكم انجلترا وأمريكا : مثل هونج كونج وجزر ماتسو وكيموي ، الواقعة على مرمى حجر من شواطئها ، وفورموزا ـ ولكنها لأسباب كثيرة لا تهجم عليها ، وهي بالتأكيد لن تتخلى عنها في الوقت الذي يناسب حساباتها . وكوبا لديها قاعدة « جوانتانامو » العسكرية الأمريكية على أراضيها ، ولكنها في وضعها الملاصق للمارد الأمريكي أرادت أن تفوت على أمريكا فرصة التحرش بها ، مدركة أن الوقت معها طالما ظلت ثورتها صامدة . انني أسوق هذه الأمثلة لكي أثبت أن المقارنات غير المدروسة مضللة وخاطئة ، والثورة الحقيقية هي في الدراسة العميقة للظروف الموضوعية ولكل علاقات القوى ، والانطلاق الى التغيير من خلال الحقائق، وليس بتجاهلها أو القفز اللفظي من فوقها » ! .

وقد وجه هيكل هجومه الى كل من العراق وسوريا والجزائر . ولما كانت هذه الدول ترفع شعار الحرب الشاملة دون أن تحارب بالفعل ، فقد رفع هيكل باسم النظام الناصري شعار : « ان الذين لا يحاربون ليس من حقهم أن يعلموا غيرهم ممن حاربوا فعلاً كيف تكون الحرب وفنونها الحديثة » ! . وأنه « اذا كان على مصر أن تحارب ، فأبسط شيء أن يكون

لمصر حق الاختيار ، ولا يمكن أن يفرض عليها مخطط وتوقيت يضعه في بغداد الرئيس المهيب ـ لقبه العسكري الرسمي ! ـ أحمد حسن البكر » ! .

وقد كشف هيكل عن أن مصر أرسلت الى الدول الثلاث تعرض عليها دخول الحرب ضد اسرائيل بدلاً منها ، اذا كانت تريد ألا يتوقف القتال ! ، فقال :

« بعثت مصر الى الثلاث ، وأوصلت اليها بكل سبيل رأيها : « نحن نرى أن الأمر يحتاج الى مزيد من الاستعداد فيما يتعلق بنا ، لأن الحرب تختلف عن الحرب التي شهدناها سنة ١٩٦٧ . ومع ذلك ، فإذا كنتم على استعداد لها فاننا لا نلزم أحداً منكم بوقف اطلاق النار . ان النظام العراقي يقول ان جيشه جاهز ، والصحف السورية تقول ان جيشها جاهز ، والقيادة الجزائرية تقول انها تستطيع في أربع وعشرين ساعة أن تبعث بكل جيشها للقتال . ان قوات الدول الثلاث تستطيع أن تقوم بعمل كبير على الجبهة الشرقية ، وليس هناك ما يحول بينها وبينه ، خصوصاً وأن حجمها مجتمعة لا يمكن ـ وهذا ما يحق لنا أن نفترضه ـ أن يقل عن حجم الجيش المصري ! ، واذا دخلت هي المعركة في أي وقت، وتخلت عن وقف اطلاق النار غير المحدود وغير المشروط ، الذي تلتزم به من ٨ يونيو وحتى الآن ، ـ فإن مصر بالتأكيد لن تقف ساكتة، التزاماً بالمبدأ الذي أعلنته عن وحدة خطوط القتال العربية . ان مصر لا تقول ذلك لكي تتحدى ، ولكن تقوله لكي تتعلم! » .

وقد سخر هيكل من الجبهات العربية التي رفضت بشدة وقف اطلاق النار المؤقت « بينما هي ملتزمة بشدة ! بوقف اطلاق النار الدائم » ! ، وقال ان العدو الاسرائيلي واصدقاءه « يعرفون أن الذين يقولون الآن بالحل العسكري وحده ، هم الذين لم يحاربوا ، ولن يحاربوا ! . طلقاتهم كلمات ، وكلماتهم طلقات ! . يحاربون بالطلقات على منابر الخطابة ، ويحاربون بالكلمات في ساحة ميدان القتال ! . خلطوا بين وظيفة البندقية ومكان استعمالها ، وبين وظيفة الميكروفون ومكان استعماله » ! . ثم تحدث عن « الجهالة ، أو ربما الجاهلية التي تغطي بعض الرؤوس العربية وتملؤها بظلمة

مكثفة لا ينفذ منها شعاع ! » ، وطلب الى العرب « الذين هرولوا الى التنادي بأحلاف الكراهية ضد مصر ، أن يسائلوا ما بقي في الضمائر - اذا كان قد بقي منها شيء ! - اذا كانت مصر ستصفي وتستسلم اذن فيم كان عناؤ ها كل هذه السنوات الطوال ؟ . ووصف حزب البعث العراقي بأنه « حيث هو الآن ، وحيث كان بالأمس ، وحيث سيكون غداً - مجرد تاجر سوق سوداء في حرب يتقرر فيها مصير أمته ! ، وأن كل ما يعنيه أن يختلس لنفسه أي غنيمة رصيد ، حتى ولو كانت هذه الغنيمة على حساب الدم الزكي الشهيد » . ووصف الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ، بأنه « لا يحسن ترتيب أحلاف حرب في ساحة قتال ضد العدو ، ولكنه يحسن ترتيب احتفالات مشانق في أي ميدان عام في عاصمة الرشيد الصابرة » ! .

وروى هيكل قصة يسخر فيها من نظام الحكم الاشتراكي في اليمن الشعبية . الذي التحق بركب الرافضين لمبادرة روجرز . فذكر أن هذا النظام أرسل وفداً الى الاتحاد السوفيتي للتفاوض في المسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية ، وعندما حان وقت التوقيع على البيان المشترك ، لاحظ الوفد اليمني أن الجانب السوفيتي وضع في مشروعه للبيان المشترك اشارة الى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، واذا برئيس وفد هذا البلد العربي يقول :

« اننا لا نستطيع أن نضع توقيعنا على أي بيان يشير الى قرار مجلس الأمن !

وسأله الجانب السوفيتي : لماذا ؟ .

قال رئيس ذلك الوفد : « لاننا مصممون على الحرب . لا بد من الحرب ، ولا بد من التحرير من النهر الى البحر » ! ودهش الجانب السوفيتي ، وتساءل بأدب :

« ولكنكم كنتم هنا ، وأقصى ما تريدون ١٠ طائرات وخمسون دبابة . فهل أنتم قادرون على الحرب ؟ .

وأجاب رئيس وفد هذا البلد بدهشة :

« من قال اننا نحن الذين سنحارب . لسنا نحن ، ولكنها مصر ! » .

في ذلك الحين أخذ الصدام بين عبد الناصر والرئيس العراقي أحمد حسن البكر يصل الى مرحلة خطيرة . وكان هذا الصدام قد انفجر في مؤتمر طرابلس ، الذي عقد في ٢١ يونية ١٩٧٠ بمناسبة احتفالات الجلاء عن القاعدة الأمريكية « هويلس » (عقبة بن نافع فيما بعد) .

فقد قدم الرئيس البكر مشروعاً للجبهة الشرقية واقامتها وتدعيمها يقوم على تقسيم الجيش المصري الى قسمين . قسم يقف في الجبهة الغربية (جبهة قناة السويس) ، والقسم الثاني ينتقل الى الجبهة الشرقية (السورية ـ الأردنية) وكانت وجهة نظر الجانب العراقي أن الجبهة الشرقية هي أقرب الى اسرائيل ، وأنه بعد أن وصل الجيش المصري الى ٦٥٠ ألفاً ، فلا يوجد مبرر لاحتفاظ مصر بكل هذه القوات على جبهة قناة السويس ، طالما أن المعركة قومية ولا فرق بين الجبهة الغربية والجبهة الشرقية ! . وتعلل الجانب العراقي بأنه ليس لديه قوات جديدة يقدمها .

وقد رد الجانب المصري بأن التعلل بقومية المعركة هو مغالطة مكشوفة ، لأن قومية الحركة لا تتحقق بأن يحارب طرف واحد ، وهو الجيش المصري ، على جبهتين ! ، وانما تتحقق باشتراك جميع الأطراف فيها . وأن المشروع العراقي بدلاً من أن يجعل المعركة قومية بالفعل ، فانه جعلها معركة مصرية فقط على الجبهتين الغربية والشرقية ! .

كذلك رد الجانب المصري بأن المشروع العراقي يغفل أنه لا توجد وسيلة سحرية لنقل نصف القوات المصرية بين يوم وليلة الى الجبهة الشرقية بدون أن يتعرض لها العدو في الطريق ! ، وأن المشكلة لا تتمثل فقط في القوات ونقلها وانما المشكلة الكبرى تكمن في القواعد الخلفية التي تخدم قوات بهذا الحجم ، سواء من ناحية الحماية البرية أو خطوط المواصلات أو التموين ، خصوصاً بالذخائر والمعدات . وقال الجانب المصري أنه لا يجب التعلل بأن

الجبهة الشرقية أقرب الى العدو ، لأن الجبهة المصرية ـ رغماً عن ذلك ـ هي جبهة العمل الرئيسي ضد العدو ، وواجب الجيش المصري ليس هجومياً فحسب وإنما هو دفاعي ـ هجومي ، لأن العدو يستهدف ضرب مصر أولاً .

ثم رد الجانب المصري على ما أثاره الجانب العراقي من أن العراق ليس لديه قوات جديدة يدعم بها الجبهة الشرقية ، خصوصاً مع عملية تسريح القوات على نطاق واسع في العراق بعد توقف القتال مع الأكراد ـ فقال ان التذرع بالتوتر بين العراق وايران هو افتعال « لا قومي » ! ، وأن الاعتبار القومي يفرض أولويات . وطالب بتخليص الجيش العراقي من الضغوط الحزبية لاطلاق قوته وفاعليته في خدمة أمته العربية .

وقد وقع صدام بين عبد الناصر والرئيس البكر بحضور سبعة رؤساء دول عربية في المؤتمر. فقد وجه عبد الناصر الحديث للرئيس البكر قائلاً : « من سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نثق فيكم . ان تجاربنا السابقة معكم تدعونا الى الشك فيكم وفي كل ما تتقدمون به . لقد كنت أنت رئيس الوفد العراقي الذي جاءنا سنة ١٩٦٣ يتباحث في موضوع الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ، وثبت أن كل ما قلتموه لم يكن ـ بكل أسف ـ الا كذباً على طول الخط ! . وفي حين جئتم تتحدثون عن الوحدة كنتم تعتقلون الوحدوين ! ، وفي حين جئتم لكي تبرموا اتفاق وحدة ، كنتم عازمين بينكم وبين أنفسكم على عرقلة أي اتفاق . ان مسؤولك الحزبي في ذلك الوقت ، وكان عضواً معك في الوفد الذي جاء الى القاهرة ليتفاوض ، وهو السيد على صالح السعدي ، اختلف معكم بعدها ، وجاء الى القاهرة مرة أخرى بعد سنوات لاجئاً سياسياً ، وفضح كل مناوراتكم، وطلب تسجيل أقواله كاملة كشهادة للتاريخ .

ثم قال عبد الناصر للرئيس العراقي البكر : « انكم تتحدثون عن معركة قومية ، وأنتم في الحقيقة لا تقومون الا بمناورات حزبية . لقد آن أن تعرفوا أن الأمة العربية لم تعد تستطيع تحمل المناورات ، لأنها تقف الآن موقف الجد «الخطر ولأنها تقاتل دفاعاً عن حياتها ومصيرها . ان تحرير

فلسطين لن يكون بالكلمات وإنما تحرير فلسطين يكون بالدم .

وقد ساند الملك حسين عبد الناصر فيما ذكره من أن الرئيس البكر يحارب بالكلمات ! . وأورد مثلاً لذلك موقف القوات العراقية المرابطة في الأردن من الهجوم الذي شنته اسرائيل على جنوب لبنان ! (وكانت اسرائيل قد وجهت لواء مدرعاً اجتاز الخطوط اللبنانية فجر يوم ١٣ مايو ١٩٧٠ تعززه المدفعية والطيران ، لتصفية قواعد المقاومة الفلسطينية في المرتفعات الجنوبية الشرقية من لبنان) . فقد ذكر الملك حسين أمام الرؤساء العرب في مؤتمر طرابلس أن راديو بغداد أذاع يوم الاعتداء أن المدفعية العراقية في الأردن قصفت القوات الاسرائيلية المتقدمة ضد لبنان ! . « ولم يكن لدى خبر بذلك ، وسألت عما حدث ، ولم يكن هناك شيء بعد! . ومضت ساعتان بعدما أذاعت محطة بغداد، ثم فجأة قامت احدى بطاريات المدفعية العراقية بتوجيه بعض الطلقات ! . ان العدو لم يكن بالقطع في مجال الرماية العراقية ! ، وكان يمكن للقذائف العراقية أن تقع على مواقع أردنية ! » .

ثم قال الملك حسين « اننا لا نريد أن يحدث مثل هذا . لا يمكن أن يذاع بيان في اذاعة بغداد ،وبعده بساعتين تطلق قنابل لا يمكن أن تصل الى مواقع العدو ، وتطلق بغير تنسيق معنا أو مع غيرنا » . وسكت الملك حسين ، وسكت رئيس الوفد العراقي وسكت معه الوفد العراقي كله ! .

على كل حال ، فلم تلبث معارضة النظام العراقي لقبول عبد الناصر المبادرة الأمريكية ووقف اطلاق النار ، أن اتخذت شكلاً متطوراً ، حين أخذ ينظم المسيرات الشعبية ضد مصر ! . ولما كان عبد الناصر ـ بحكم تماثل الممارسات الديموقراطية في النظامين ! ـ يعرف أن مثل تلك المسيرات الشعبية في العراق لا يمكن أن تكون شعبية ! ، وأن النظام عادة هو الذي يحركها ! ـ فلذلك أرسل خطاباً شديد اللهجة الى الرئيس العراقي احتوى على عبارات قاسية وجارحة ، فقد أوضح له أن «الشعب المصري لم يمارس شرف النضال من فوق منابر الخطابة ، أو من دهاليز المناورات

السياسية ، وانما مارس دوره في وضح النهار وتحت النور وفي ميادين الخطر .
ولقد دهشت الى حد كبير من المسيرة التي نظمتها السلطات العراقية ، سواء كانت رسمية أو حزبية ، ضد الجمهورية العربية المتحدة ، واننا ـ سيادتكم وأنا ـ نعرف من حقائق الحياة ما يسمح لنا بأن نتجاوز ظواهر الأشياء الى دخائلها ! ، ولم يكن لهذه المسيرة أن تتم بالطريقة التي تمت بها ، ولا بالاعلان الواسع الذي جرى عنها ، لو لم يكن ذلك موقفاً رسمياً وحزبياً ! وقد كنت أتمنى لو أن الجهد الذي بذل لتنظيم هذه المسيرة وجه الى ما هو أجدى منها ! وكان الأجدى منها : توجيه طائرة تقصف مواقع للعدو ، أو تعزيز فاعلية الجيش العراقي على الجبهة الشرقية ضده ! . انني أحياناً أتساءل : لماذا لم تتلق قواتكم على الجبهة في أي وقت من الأوقات أمراً بالاشتباك مع العدو؟ ، ولماذا لم تقم طائرة من طائراتكم بالاغارة على مواقعه ؟. لماذا لا يوجه العدو اشتباكاته نحو قواتكم ، ولماذا لا يوجه طائراته نحوها ؟ . ان تركيز العدو كله على الجبهة المصرية نعتبره شهادة لنا ، عن ادراك عميق بأنه ليس بالشعارات وحدها تدور الحرب وتتم معارك التحرير » ! .

وكان من الطبيعي أن يحاول النظام العراقي معاقبة عبد الناصر لكل هذه الأشياء ، فأخذت السلطة العراقية تضاعف من تحرشاتها بالسفارة المصرية في بغداد ، وتشن ارهابها ضد المصريين في العراق ! . فقد أوقفت سلطات الأمن السيد أحمد مصطفى متولي ، سفير مصر في العراق ، أثناء خروجه من مبنى السفارة ، رغم أن السيارة التي كان يستقلها كانت ترفع علم الجمهورية العربية المتحدة في مقدمتها ، وطلبت منه ابراز بطاقته الشخصية رغم أنه شخصية معروفة . كما أغلقت السلطة العراقية المركز التجاري المصري في بغداد ، بعد أن اعتقلت موظفيه ! . كما ألقت القبض على ٥٥ مصرياً من العاملين في فرع شركة المقاولين العرب وشركة مصر للأسمنت المسلح وبعض المؤسسات المصرية الأخرى ، وأودعتهم جميعاً في غرفة واحدة بمبنى الأمن العام في بغداد : وهكذا كان الصدام يتخذ شكلاً حاداً .

ومن سخرية الأقدار أن ذلك كان يتم في الوقت الذي كانت مبادرة روجرز تسير حثيثاً في طريق الفشل ! ، بسبب أزمة تحريك الصواريخ المصرية الى شاطىء القناة ، ويثبت للعالم العربي كله أن عبد الناصر كان يستغل وقف اطلاق النار في تعزيز الجبهة المصرية في القناة ، بكل ما يحمله ذلك من معنى أن الحل العسكري كان يفرض نفسه على الساحة العربية رغم كل شيء ! .

٢ ـ المزايدة الفلسطينية على عبد الناصر

في ذلك الحين كانت العلاقات بين المقاومة الفلسطينية وعبد الناصر تدخل في دور أزمة حادة ، كانت لها نتائجها الخطيرة على المقاومة ، وكلفتها ثمناً فادحاً ، دفعت قسطه الأول في مصر ، ودفعت بقية الأقساط في الأردن ! .

وحتى نفهم جذور هذه الأزمة الحادة ، ونضعها في ميزانها التاريخي ، نذكر القارىء بما أوردناه في موضع سابق من هذه الدراسة ، من رفض المقاومة الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عند صدوره في نوفمبر ١٩٦٧ ، وهو القرار الذي كانت مبادرة روجرز تعمل على وضعه موضع التنفيذ الفعلي لأول مرة منذ صدوره . وكان السبب الأساسي في رفض المقاومة الفلسطينية قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو أنه يستهدف بالدرجة الأولى ازالة آثار عدوان يونية ١٩٦٧ ، ويتجاهل أصل الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو القضية الفلسطينية . فقد نص هذا القرار على حق اسرائيل في أن تعيش آمنة داخل حدود غير مهددة ، اذا هي انسحبت من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان يونية ١٩٦٧ . ولما كان وجود اسرائيل هو في حد ذاته الغاء لوجود فلسطين . فمن هنا كان من الطبيعي أن ترفض المقاومة هذا القرار .

وحين أعلن عبد الناصر قبوله مبادرة روجرز ، حرص على أن يوضح لمنظمات المقاومة الفلسطينية وجهة نظره في هذا القبول ، فأرسل لهذا الغرض

الدكتور حسن صبري الخولي الذي قابل ممثلي المقاومة في عمان ، وأوضح أن مبادرة روجرز لا تشكل أي وضع جديد بالنسبة لمنظمات المقاومة الفلسطينية، فلم يكن الأردن قد ألغى قرار وقف اطلاق النار مع اسرائيل، كما فعلت مصر بحرب الاستنزاف ، ورغم ذلك كانت المقاومة الفلسطينية تقوم بدورها من أرضه دون عائق . كما أن نصوص المبادرة الأمريكية لا تشير الى وقف اطلاق النار الا على الجبهة المصرية فقط ، باعتبار مصر هي التي ألغت قرار وقف اطلاق النار غير المحدود وأعلنت حرب الاستنزاف . فضلاً عن ذلك فقد أكد عبد الناصر منذ صدور قرار ٢٤٢ أن للمقاومة الفلسطينية الحق في رفضه ، لأنه ليس كافياً لمطالب الثورة الفلسطينية .

على أن أحداً في منظمات المقاومة الفلسطينية لم يقتنع بحرف واحد من هذه المبررات الناصرية، فقد اعتبرها الجميع «صفقة استسلامية»! . ومقدمة لتصفية الثورة الفلسطينية ، وتعبا من النضال ضد الدولة الاسرائيلية ! . فقد أصدر نايف حواتمه وجورج حبش بياناً قالا فيه ان على أولئك العرب الذين أتعبهم الكفاح (عبد الناصر !) أن يتنحوا للجيل الأصغر المستعد لبذل التضحيات اللازمة » ! . وأبدى الجميع اعتقادهم بأن « الهدف الحقيقي لهذه الصفقة الاستسلامية هو رأس المقاومة والجماهير المسلحة » ! ، وأن تنفيذ تلك الحلول السلمية - كما هو الحال بالنسبة لمشروع روجرز - « لا يمكن أن يتم الا على جثة المقاومة » ! ، بمعنى أنه من الضروري « تصفية ، وذبح ، وضرب وسحق ، وانهاء حركة المقاومة ، كشرط أساسي جداً حتى تسير هذه الحلول في مجراها الطبيعي » ! .

لهذا السبب خرجت صحيفة « فتح » يوم ٢٧ أغسطس ١٩٧٠ ، تدعو المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي - الذي كان على وشك الانعقاد لبحث مشروع روجرز - الى أن « ينتقل من موقف الرفض الى موقف احباط المشروع - أي من سلبية الرفض الى ايجابية الافشال » ! ، واختتمت دعوتها بهذه العبارة الحماسية البليغة قائلة : « ان أبواب الانتصار مشرعة ، لأن بنادق الثوار تحت التنشين. وما على المجلس الوطني الا أن يدخل باب الانتصار » ! .

في ذلك الحين كان عبد الناصر يعطي المقاومة الفلسطينية محطة اذاعة خاصة ، هي محطة اذاعة صوت فلسطين،لكي تطلق منها دعوتها لتعبئة الجماهير الفلسطينية . وقد أبت حكمة المقاومة الفلسطينية في ذلك الوقت الا أن تستخدم محطة عبد الناصر ذاتها لمهاجمة عبد الناصر ورميه بالخيانة ! . ولم يفعل عبد الناصر سوى أن طلب الى وزير الارشاد القومي (الاعلام) - وكان في ذلك الحين محمد حسنين هيكل - أن يتصل بالمسؤولين الفلسطينيين ويطلب اليهم تخفيف حدة الهجوم . وقد أجرى هيكل بالفعل هذا الاتصال مع أبي اللطف ، المسؤول الفلسطيني في حركة المقاومة ، وقال له ان الفلسطينيين يستطيعون مهاجمة مبادرة روجرز كما يشاءون ، ولكن ليس من حقهم أن يصفوا من قبلوا المشروع بالخيانة » ! . وقد بعث أبو اللطف بالرسالة الى عمان ، وكان الأمل أن يقبل زعماء فتح النصيحة ، ولكن بعد يومين تلقت اذاعة صوت فلسطين رسالة بالشفرة ، التقطتها أجهزة مخابرات عبد الناصر الشديدة اليقظة ، وكان نصها : « لا تخضعوا للضغط من أي جهة ، وهاجموا من تشاءون » ! .

وكان رد عبد الناصر حاسماً ، فقد طلب على الفور الى وزير داخليته أن يوقف اذاعة صوت فلسطين . وقد كان! . وأصدرت القاهرة بياناً أعلنت فيه أنه مع تقديرها الشديد لظروف العلاقات بين مختلف المنظمات الفلسطينية ، تعتبر أن هناك حدوداً يتحتم فيها على كل طرف أن يتحمل مسؤوليته ، وأن الجمهورية العربية ، اذا كانت قد وضعت موجات اذاعاتها في خدمة بعض المنظمات الفلسطينية ، تسهيلاً لهذه الدعوة عن فكرة المقاومة ، الا أنه من الخطأ أن تترك هذه الوسائل تحت رحمة أي مناورات محلية في علاقات القوى بين المنظمات الفلسطينية .

وسرعان ما تصدى هيكل لازالة الغشاوة عن أبصار قيادات المقاومة الفلسطينية ، ووضع المقاومة في حجمها الصحيح بين قوى التحرر التي تتصدى لاسرائيل . وكانت الطريقة المثلى التي اتبعها هي مناقشة ادعاءات المقاومة التي كانت تطلقها في ذلك الحين عن قدرتها على قيادة حرب تحرير

شعبية ضد اسرائيل ، تنتهي بالتحرر الكامل من النهر الى البحر ! . فقد أوضح أن «المقاومة الفلسطينية لا تستطيع ذلك بالقطع»! ، وأنه إذا كان هناك أمل في التحرير من النهر الى البحر ، فان هذا الأمل مرهون بأمرين : الأول ، تأكيد وتحقيق أن الصراع العربي - الاسرائيلي ، هو عربي - اسرائيلي ، وليس فلسطينياً - اسرائيلياً . والثاني ، تمكين مصر من دورها ومسؤوليتها في قيادة عمل قومي تتحقق له الظروف الموضوعية الملائمة . وقال ان المقاومة الفلسطينية حين تتصور امكانها تحقيق هدف التحرير ، « فانها تظلم نفسها ظلماً فادحاً » ! .

ثم سخر هيكل من المقاومة الفلسطينية ، التي « تجلس بعض عناصرها على كومة من أوراق ما نشرته عنها صحف الغرب ، وتظن أنها جالسة على قمة جبل تستطيع منه أن ترى وأن توجه مجرى الحوادث في العالم العربي » ! ، وقال ان « التفكير في فلسطين بمنطق الجزائر وفيتنام تفكير سياسي خاطىء يجب عدم الوقوع فيه . لأسباب تكشفها الموازين الطبيعية والواقعية . فقد كانت نسبة الجزائريين للفرنسيين ٨ : ١ ، بينما نسبة الاسرائيليين للعرب في فلسطين٢ : ١ ، وكانت نسبة الجنود الفرنسيين للجزائريين المدنيين ١ : ١٦ ، بينما نسبة الجنود الاسرائيليين للعرب المدنيين ١ : ٤ . ومساحة الجزائر مليون كم مربع ، بينما مساحة فلسطين ١٦ ألف كم مربع . وفي الجزائر مخابىء وملاجىء داخلية تتمثل في غابات ومناطق جبلية يصعب دخولها ، بينما لا يوجد متر مربع من الأرض الفلسطينية لا يمكن الوصول اليه براً في ثلاثين دقيقة . ورغماً عن وحشية تصرفات فرنسا في الحرب الجزائرية ، إلا أن الاستراتيجية الفرنسية لم يخطر ببالها يوماً اجلاء الشعب الجزائري ، كما تفعل اسرائيل .

وفيما يتصل بفيتنام ، فان التوازن البشري بين قوات المقاومة الفلسطينية وبين عدوها في الأرض المحتلة ليس هو التوازن القائم الآن في فيتنام . ففي فيتنام شمالاً وجنوباً قرابة أربعين مليوناً من الفيتناميين ، والعدو أمامهم نصف مليون جندي أمريكي ، وفي فلسطين داخل الأراضي المحتلة فان

العرب أقل من مليون واحد والعدو أكثر من مليونين لديه منهم ربع مليون تحت السلاح ! . كما أن طبيعة الأرض الفلسطينية المحصورة والضيقة والمكشوفة ليست هي طبيعة الأرض الفيتنامية بغاباتها الكثيفة . كما أن من حول فيتنام ملاجىء تستطيع المقاومة أن تستعد منها دون أن يستطيع العدو الوصول اليها ، كالصين وفيتنام الشمالية ، ولكن المقاومة الفلسطينية لا تملك مثل هذا الملجأ الآمن ! .

وانتهى هيكل الى نتيجة طريفة هي أن أقصى ما تستطيع المقاومة الفلسطينية تحقيقه في مجال النضال ضد العدو الاسرائيلي ، لا يتعدى دور « ازعاج العدو » ! ، وأن الانجاز الحقيقي للمقاومة الفلسطينية هو انجاز معنوي ، « وأبسط ما حققته المقاومة فيه هو بعث الشخصية الفلسطينية، وتحويل صورة الفلسطيني في ذهن العالم من لاجىء الى مقاتل » . وذلك ـ كما قال ـ «شيء هائل ، ولكنه يجب أن يوضع في حدوده الحقيقية ، والا عدنا مرة أخرى الى الخلط بين الحقائق والأحلام » ! .

كان وقف اذاعة صوت فلسطين هو أول معول عربي يهوي على عنق المقاومة الفلسطينية . ولا بد من القول الآن ، أي بعد مرور قرابة ثلاثة عشر عاماً على الأحداث ، أن المقاومة الفلسطينية تتحمل على وجه التحقيق مسؤوليته تاريخياً ! .

فمن الناحية النظرية ، كان من حق المقاومة الفلسطينية رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ للأسباب التي ذكرناها ـ وهو أنه يعالج آثار العدوان الاسرائيلي في يونية ١٩٦٧ ، ولا يعالج أصل الصراع العربي الاسرائيلي وهو القضية الفلسطينية. كما كان من حقها رفض مبادرة روجرز لأنها تقوم على وضع هذا القرار موضع التنفيذ العملي. ولكن من الناحية العملية والنظرية معاً ، كان من واجب قيادة المقاومة الفلسطينية أن تدرك هذه الحقيقة ، وهي أن معالجة القضية الفلسطينية من قبل ازالة آثار العدوان وتحرير الأرض العربية المحتلة في يونية ١٩٦٧ ، كان أمراً مستحيلاً ! .

كذلك كان من واجب قيادات المقاومة الفلسطينية أن تثق بثورية عبد

الناصر ، وتعرف أن المزايدة عليه تضعف نضالها ولا تقويه ، ليس فقط لأن ثورية عبد الناصر كانت فوق المزايدة من أي طرف من الأطراف العربية ، وإنما لأن فك التحالف بينها وبين عبد الناصر كان يجعلها تقف مجردة ، ويطلق في وجهها الخصوم التي صنعتهم بأيديها ـ للأسف الشديد ـ ولم تصنعهم اسرائيل أو الامبريالية الأمريكية ـ وكانوا يقيمون معها في نفس الخندق ، وهو أرض الأردن ، وعلى رأسهم الملك حسين .

والملك حسين في ذلك الحين ، يمكن القول أنه كان ضحية من ضحايا التطرف العربي غير المحسوب والخطب البلاغية . فقد صدق المزاعم التي أطلقتها القيادة العسكرية المصرية برياسة المشير عبد الحكيم عامر عن تفوق الجيش المصري على الجيش الاسرائيلي ، واستعداد مصر لخوض حرب مظفرة ضده . ولم يشأ ـ لذلك ـ أن يكون بعيداً عن السير في موكب النصر وحمل أعلام الفخر ، حين دقت طبول الحرب باغلاق عبد الناصر مضايق تيران في وجه الملاحة الاسرائيلية في ٢٢ يونية ١٩٦٧ ، واندفاع الجيوش المصرية في قلب سيناء الى الحدود الدولية بعد أن أزاحت منها قوات الطوارىء الدولية .

فعلى الرغم من أن الملك حسين كان بعيداً عن قرار اغلاق المضايق ، كما لم يجر استشارته في سحب القوات الدولية ، الا أنه ، بدافع من مسؤولياته القومية ، وعلى الرغم من أنه كان منبوذاً داخل العالم العربي ، ويتعرض باستمرار لحملات الاعلام المصري ـ لم يتردد في السفر الى القاهرة يوم ٣٠ مايو ١٩٦٧ ليعقد مع عبد الناصر معاهد دفاع مشترك . وبمقتضى هذه المعاهدة اشترك الملك حسين في حرب يونية ، وفقد فيها ـ كما سبق أن ذكرنا في مطلع هذه الدراسة ـ الضفة الغربية للأردن والقدس ! .

وبعد هذه الهزيمة القاسية ، التي أطلق عليها عبد الناصر اسم « النكسة » ! ، وفي أول قمة عربية عقدت في الخرطوم بين ٢٩ / ٨ ـ ١ / ٩ / ١٩٦٧ ، حصل الملك حسين على تفويض كامل من عبد الناصر ومن بقية الحكام العرب باتباع طريق « العمل السياسي » ، من أجل استعادة الضفة الغربية والقدس . فقد كان من رأي عبد الناصر أن أي تأخير في

استعادة القدس والضفة الغربية سيساعد على تغيير معالمها لتصبحا في النهاية جزءاً من اسرائيل»! كما طلب منه عبد الناصر أمام المؤتمر أن يذهب لكي يتفاهم مع الأمريكان ! ، ويتفق معهم على استرجاع الضفة الغربية. وقال انه مستعد لأن يعلن ذلك على الملأ ، لأن أمريكا وحدها هي التي تستطيع أن تأمر اسرائيل برفع أيديها عن الضفة الغربية » . وكان الشرط الذي وضعه عبد الناصر ، هو « ألا يعقد الملك حسين الصلح مع اسرائيل أو يتفاوض معهاد » ـ . وهو ما لم يفعله الملك حسين حتى اعداد هذه السطور للنشر في أواخر عام ١٩٨٥ ! .

على أنه في نفس مؤتمر الخرطوم وقع أول صدام بين الملك حسين والوفد الفلسطيني برياسة أحمد الشقيري . وكان الخلاف حول الثمن الذي يدفع مقابل انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية . فقد أعلن الشقيري أنه « اذا كان الثمن باهظاً ، فان قبولنا به سيكون خطأ كبيراً » . وكان من رأي عبد الناصر أنه « لا بد أن ندفع الثمن مقابل الضفة الغربية ، وأنا أقصد بالطبع الثمن المقبول ، طالما أننا لا نستطيع استردادها عسكرياً . ويجب ألا ننسى أن نصف فلسطين ضاع عام ١٩٤٨ ، والنصف الآخر ضاع عام ١٩٦٧ . واذا كان هدفنا الآن استعادة الضفة الغربية عن طريق العمل السياسي ، فلا بد من دفع الثمن ! » . وأعلن عبد الناصر أنه يختلف مع الشقيري في وصفه مشروع الرئيس تيتو في مجلس الأمن في ذلك الحين ، الذي يستهدف اقامة تسوية نهائية وسلم دائم في المنطقة ، بأنه « تصفية للقضية الفلسطينية » ! .

على أن الشقيري أنكر باسم منظمة التحرير على أي طرف عربي أن يتحدث باسم القضية الفلسطينية قائلاً : « أقرر لكم بشكل قاطع ، باسم منظمة تحرير فلسطين ، أنه لا يوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحل القضية الفلسطينية»! ورد الملك حسين بأنه لم يحضر للمؤتمر لكي يستمع الى نصيحة من أحد! . وبذلك انفض المؤتمر والعلاقة بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية في حالة صدام كامن .

١٩٦٩ ، بعد ثورة ٢٥ مايو في السودان بشهرين ، قال بو بكر عوض الله ان لديه معلومات منذ شهر عن وجود مخطط امبريالي لتصفية حركة تحرير الشعب الفلسطيني . ورد عبد الناصر قائلاً :

« فعلاً ! ، وأنا أشعر بقلق شديد من هذا الموضوع ، وأمريكا تقف خلف هذا المخطط ، وقد أسفرت عن وجهها الحقيقي في لبنان ، كما أن هناك تعيينات جديدة مشبوهة جرت في الأردن ، خاصة في وزارة الدفاع ورئاسة الأركان وبعض القيادات . ومن جانبي أنا أنصح دائماً القيادات الفلسطينية بتأجيل صدامهم مع السلطة الأردنية ، وأن يحاولوا تطمين الملك حسين بقدر الامكان ، لأن تأجيل مثل هذا الصدام هو استمرار لكيانهم بل هو تدعيم لموقفهم وقدراتهم » ! .

في ذلك الحين كانت حركة المقاومة الفلسطينية على علاقة وثيقة مع القاهرة ، الأمر الذي كان يجلب لها ولاء الجماهير العربية العريضة ذات الانتماء الناصري . وكانت حركة فتح قد قررت في يوم ١٥ ابريل ١٩٦٨ اختيار ياسر عرفات (أبو عمار) رئيساً للحركة ـ أو حسب القرار الذي أصدرته : « ناطقاً رسمياً باسم الحركة ، وممثلاً لها على كافة المستويات الرسمية والشعبية والتنظيمية والمالية والاعلامية » ! . وتلي ذلك في ١٤ سبتمبر ١٩٦٨ انضمام « جبهة التحرير الوطني الفلسطيني (جتف) الى حركة فتح ، فأصبحت منظمات المقاومة الفلسطينية الكبرى تتمثل في : حركة فتح ، والجبهة الديموقراطية ، والجبهة الشعبية . وكانت المنظمات الثلاث هي التي اصطدمت مع النظام الأردني والملك حسين بسبب مبادرة روجرز صدام حياة أو موت . وهكذا أخذ المسرح العربي يستعد لمذبحة أيلول الأسود ١٩٧٠ .

الفصل الحادي عشر

حركة المقاومة الفلسطينية ومذبحة ايلول الأسود

١ - الأصل التاريخي لمذبحة أيلول الأسود !

أخذ المسرح العربي يستعد لمذبحة أيلول الأسود ١٩٧٠ ، الأمر الذي يتطلب منا فتح ملف المقاومة الفلسطينية وحركة الكفاح الفلسطيني المسلح منذ عام ١٩٦٤ ، حتى يتسنى للقارىء فهم أصول المجازر التي تعرضت لها ، سواء على يد الأردنيين في أيلول الأسود ، أو السوريين في تل الزعتر ، أو الفلسطينيين أنفسهم مدعومين بالسوريين والليبيين في طرابلس في المرحلة الأخيرة .

فمن المعروف أن الشعب الفلسطيني ينقسم الى ثلاث مجموعات ذات ظروف مختلفة اختلافاً واضحاً : المجموعة الأولى ، الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي ، والمجموعة الثانية تتكون من الشعب الفلسطيني في الأردن ، والمجموعة الثالثة وتتكون من الشعب الفلسطيني في المنفى ، أي في البلاد العربية ، خصوصاً في سوريا ولبنان ، وغيرها من البلاد الأخرى .

وقد شاءت ارادة الدول العربية المنعقدة في مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في ١٣ - ١٧ يناير ١٩٦٤ ، ابراز الشخصية الفلسطينية ، فخولت ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية ، أحمد الشقيري ، تكوين منظمة التحرير الفلسطينية ، لتكون ممثلاً لمجموع الشعب الفلسطيني ، وتم ذلك بالفعل عندما انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني بالقدس في مايو ١٩٦٤ ، وتكونت اللجنة التنفيذية كأعلى سلطة تنفيذية في المنظمة ، وأعلنت تكوين جيش التحرير ، الذي أسندت قيادته الى اللواء وجيه مدني في غزة - التي لم

تكن قد سقطت بعد في قبضة الاحتلال الاسرائيلي ـ وأعلن أحمد الشقيري ، رئيس المنظمة أن التنظيم الفلسطيني لن يأخذ شكل حكومة، ولن يمارس سيادة اقليمية على الضفة الغربية أو قطاع غزة ، وأنه مجرد كيان فلسطيني شعبي هدفه تحرير الوطن السليب .

في نفس الوقت كانت قد ظهرت خارج منظمة التحرير الفلسطينية حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) للقيام بالعمل الفدائي، وكونت جناحها العسكري « العاصفة » ، وأصدرت أول بلاغ عسكري لها في أول يناير١٩٦٥ ، يعلن عن قيام قواتها بعمليات في الأراضي المحتلة ، واعتبرت هذا البلاغ اعلاناً بـ « ميلاد الثورة الفلسطينية » ، و« وثيقة انعتاق شعبنا وتحرره من عبودية كل الأوصياء » ! . وكان ذلك معناه أن هذه الحركة مستقلة عن منظمة التحرير الفلسطينية ، الخاضعة لوصاية الدول العربية . وقد بذلت منظمة التحرير جهداً لاجراء اتصالات مع فتح لتنسيق العمل بين المنظمتين ، على أساس أن « قوى المقاومة يجب أن تعمل ضمن اطار المنظمة دون أن تكون منصهرة في المنظمة » ـ كما قال أحمد الشقيري . على أن حركة فتح كانت ترنو الى الاستيلاء على منظمة التحرير وقيادتها ، وهو ما سوف تفلح فيه بعد حرب يونية .

وكان من الطبيعي أن يكون الأردن الساحة الرئيسية للنضال المسلح ضد العدو الاسرائيلي . فقد كان أكثر من نصف سكانه من الفلسطينيين ، وكان ربع آخر منهم على الأقل منحدراً من أسر فلسطينية استوطنت الأردن قبل عام ١٩٤٨ ، ومن بين مليون ونصف يقطنون الأردن كان هناك ٩٠٠ ألف فلسطيني و٦٠٠ ألف أردني . وكان الأردن يملك أطول خطوط هدنة مع اسرائيل (٦٠٠ كيلومتراً) ، ولم تكن ثمة حواجز طبيعية بين الأردن واسرائيل قبل عدوان يونية ١٩٦٧ فضلاً عن ذلك فان الأردن كان قد ضم الضفة الغربية على أثر حرب ١٩٤٨ ، فأصبحت أرض الأردن هي ميدان التحرير .

وقد انقسمت ردود الفعل ازاء ظهور العمل الفدائي في يناير ١٩٦٥ ببلاغ « فتح » السالف الذكر . فقد أبدت الجماهير الفلسطينية اعجابها

بالأعمال التي قام بها الرواد من حـركة « فتح » ، ولكنها وقفت عند حد التأييد العاطفي ، دون أن تنخرط في العمل الفدائي ، لأن الاعتماد في ذلك الحين كان على الجيوش النظامية العربية ـ خصوصاً الجيش المصري ـ في تحرير فلسطين المحتلة ، وكانت الثقة قليلة في مقدرة حركة شعبية مستقلة على القضاء على دولة اسرائيل .

أما النظام الأردني، فقد اختلف موقفه ازاء كل من منظمة التحرير الفلسطينية ـ التي نشأت بقرار من مؤتمر القمة العربي الذي يشارك فيه ـ وحركـة التحرير الفلسطيني (فتح) غير الخاضعة للمنظمة . ففي حين أعلن في البداية تأييده ودعمه للمنظمة ، التي أعلنت في المؤتمر الوطني الفلسطيني بالقدس في مايو ١٩٦٤ أن هدفها هو تحرير الوطن السليب ، وليس سلخ الضفة الغربية من المملكة ـ فقد وقف موقف العداء من العمل الفدائي منذ بدأت « فتح » عملياتها العسكرية ضد اسرائيل ليلة ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ ، لأن التسلل الى اسرائيل من الأراضي الأردنية كان يعطي للعدو المبرر لفرض المعركة قبل أوانها .

ومن هنا أخذ النظام الأردني يضيق على حركة « فتح » ورجال « العاصفة » ، ويزج بالفدائيين في السجون والمعتقلات ويصادر أسلحتهم ، كما أخذ الجيش الأردني يتحرش بوحدات قوات العاصفة أثناء قيامها بمهامها ويلاحقها على طول الحدود مع العدو .

وفي نفس الوقت ، رفض النظام الأردني ما تقدمت به اليه منظمة التحرير الفلسطينية من تنفذ قانون التجنيد الاجباري ـ الذي أصدرته المنظمة للفلسطينيين في الأردن ـ لعدم ازدواج القوات المسلحة . كما رفض انشاء كتائب فلسطينية مستقلة في الأردن ، على أساس أن الأردن بضفتيه هو فلسطين ، وقضية فلسطين هي قضية الأردن ، ولا يجب لفئات تدعى العمل الفلسطيني تمزيق وحدة البلاد . وبذلك أصبح عمل منظمة التحرير في الأردن مشلولاً ، واضطر الشقيري الى تقديم استقالته الى مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥ ، وأخذ الخلاف يتصاعد بين المنظمة والملك

حسين على النحو الذي دفع بالشقيري الى مهاجمة الملك حسين، بل ورميه بالخيانة! في اجتماع لجنة ممثلي الملوك والرؤساء العرب في يونيو ١٩٦٦ . وبلغت الخلافات ذروتها بعد الاعتداء الاسرائيلي على قرية السموع الأردنية في ١٣ نوفمبر ١٩٦٦ ، حين حمّل الملك حسين المنظمة مسؤولية العدوان ، بينما كانت المنظمة تتهم الملك حسين بمعارضة دخول قوات عربية عراقية وسعودية وفلسطينية لمساعدته في صد العدوان . وفي يوم ٤ فبراير ١٩٦٧ سحب الملك حسين اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية . وكان هذا هو الوضع عندما نشبت حرب يونية ١٩٦٧ .

على كل حال فتعترف المصادر الفلسطينية بأنه على الرغم من ظهور بعض المنظمات الفدائية الفلسطينية الى جانب حركة فتح ، مثل منظمة أبطال العودة ، والتنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب ـ الا أن تلك المرحلة حتى حرب يونية ١٩٦٧ تعتبر بمثابة مرحلة الطفولة في حياة المقاومة ، وذلك بسبب ضعف النشاط العسكري فيها ، فضلاً عن الضعف التنظيمي وضعف العلاقات بين قطاعات المقاومة . كما ظلت الشخصية الفلسطينية في هذه المرحلة ممزقة ومهزومة وغير قادرة على مواجهة نفسها أو مواجهة العالم ، وكانت تمارس الهرب من نفسها عن طريق الاحتماء بجنسية الدول العربية المضيفة ، أو الهجرة ، أو الانتماء الى الحركات السياسية العربية .

على أن حرب يونية ١٩٦٧ كانت نقطة تحول في حياة كل من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة النضال المسلح . ذلك أن عجز الجيوش النظامية في كلٍ من مصر وسوريا والأردن مجتمعة عن تحرير فلسطين ، وأكثر من ذلك نجاح اسرائيل في احتلال أجزاء شاسعة من أراضي هذه الدول ، قد نقل الاهتمام تلقائياً من الجيوش النظامية الى العمل الشعبي الفلسطيني الفدائي ، الذي أصبح ، في مرحلة اعادة بناء الجيوش العربية بعد النكسة ، أمل الجماهير العربية والفلسطينية ، ومحل عناية على المستوى الرسمي والشعبي . واشتد الاقبال على الانخراط في المنظمات الفدائية .

وهكذا نمت المقاومة الفلسطينية نمواً هائلاً ، وتضاعف حجمها البشري

بنسب ضخمة ، حتى أنه في خلال عامين فقط من حرب يونية ، ارتفع عدد العاملين في العمل السياسي والاداري في المقاومة ثلاثين ضعفاً ، وارتفع في المجال العسكري مائة ضعف ، كما ارتفع من الناحية المالية والتسليح الى ثلاثمائة ضعف ! . وبذلك فتحت نكسة يونية أمام المقاومة الفلسطينية آفاقاً أوسع بكثير مما كان في حسبانها ـ باعتراف المصادر الفلسطينية ـ وحملها مسؤوليات جديدة لم تواجه مثلها حركات عديدة في العالم .

وكان من الطبيعي أن يؤثر نمو المقاومة الفلسطينية على هذا النحو على علاقات القوى بينها وبين منظمة التحرير ، وأن ينتقل اليها قيادة المنظمة منذ انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع . فأقيل أحمد الشقيري من رئاسة المنظمة ، وتسلمت حركة التحرير الفلسطيني (فتح) مهام القيادة . وفي يوم ١٥ أبريل ١٩٦٨ اختير ياسر عرفات ممثلاً للحركة وناطقاً رسمياً باسمها ، فكان ذلك اعلاناً بظهور منظمة فتح الى العمل الوطني ، وتبنى منظمة التحرير لأسلوب الكفاح المسلح باعتباره الأسلوب الرئيسي لتحرير فلسطين .

على أن المقاومة الفلسطينية برزت تحمل أمراض الانقسام الفلسطيني الذي تحدثنا عنه ، والناشىء عن تشرد الشعب الفلسطيني وانقسامه الى ثلاث مجموعات : احداها تعيش في المنفى تحت سيطرة الأنظمة العربية ، كما هو الحال في سوريا أو العراق أو لبنان . والثانية تعيش في الأردن ، والثالثة تعيش تحت الاحتلال الاسرائيلي . فلم يتهيأ للمقاومة الفلسطينية على الاطلاق الفرصة للوحدة التي تفرضها عادة حركة التحرر الوطني ! .

فقد نشأت بعض التنظيمات الفلسطينية من بعض الحكومات العربية التي أنشأت منظمات فلسطينية الاسم ، هي في الحقيقة امتداد لها . كما أنشأت بعض الأحزاب العربية غير الحاكمة ، التي أرادت الدخول في الساحة الفلسطينية، منظمات أخرى تحمل أسماء فلسطينية ولكنها في الحقيقة امتداد لها . فالى جانب حركة التحرير الفلسطيني (فتح) ، ومنظمتها العسكرية « العاصفة » ، كانت هناك « جبهة التحرير العربية » ، التي تمثل الجناح

الفلسطيني في حزب البعث في العراق ، و« الصاعقة » ، التي تمثل الجناح الفلسطيني في حزب البعث في سوريا . و« الجبهة الشعبية » في نوفمبر ١٩٦٧ ، وهي أصلاً «شباب الثأر»، التي تمثل الجناح الفلسطيني في «حركة القوميين العرب» ، بعد أن اتحدت مع مجموعة «أبطال العودة». وقد انشقت عن «الجبهة الشعبية» بعد ذلك ثلاث مجموعات ، هي : « الجبهة الشعبية الديموقراطية » ، ويقودها نايف حواتمه، و« جماعة زعرور »، و« جماعة جبريل » . والى جانب هذه المنظمات الخمس وجدت ثلاث منظمات أخرى هي : «قوات التحرير الشعبية »، و« منظمة فلسطين العربية » ، « جبهة النضال الشعبي » ! ، بالاضافة الى عدد آخر من المنظمات التي لا تمثل أهمية تذكر! .

مع ذلك فان التحليل الحقيقي لفكر هذه المنظمات جميعاً يقسمها بالضرورة الى قسمين :

يمين ، وتمثله حركة « فتح » ، وهي الطرف الرئيسي في منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة الكفاح المسلح .

ويسار ، وتمثله كل من : « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ، وهي ليست عضوا في قيادة الكفاح المسلح ، و« الجبهة الشعبية الديموقراطية » التي انشقت عنها . ويرأس المنظمة الأولى جورج حبش ، ويرأس الثانية نايف حواتمه .

وبالنسبة لفكر هاتين المجموعتين من النضال الوطني ، فإن المجموعة الأولى (فتح) تقوم على مبدأ تضييق رقعة الأعداء ، بينما تقوم الثانية على توسيع رقعة الأعداء ! .

فالمجموعة الأولى (فتح) تحصر نفسها بالقضية الفلسطينية وحدها ، وتحصر نفسها بالتالي بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين : « ان صراعنا الدامي مع الاحتلال الصهيوني في الواقع صراع وجود وليس صراعاً عن مبدأ اجتماعي معين ، هو صراع بقاء أو فناء ، هو صراع أن نكون أو لا نكون » . ومن ثم « يجب أن يلتحم الشعب كله في جبهة ثورية عريضة

لاجتثاث الكيان السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدولة الاحتلال ، بل لاجتثاث كل الوجود الصهيوني عن ترابنا الطاهر ».

وعلى ذلك ، فقد كان من الطبيعي أن تحصر حركة « فتح » نشاطها في الأراضي المحتلة لا في غيرها ، وأن تتعامل مع كافة القوى العربية والدول العربية دون تفرقة بين أنظمة تقدمية ومحافظة ورجعية ، وأن تحاول تعبئة كافة القوى الفلسطينية دون تفرقة بين قوى بورجوازية وعمالية وفلاحية .

أما المجموعة الثانية (الجبهة الشعبية) ، فان رقعة الأعداء عندها كانت تتجاوز العدو الاسرائيلي الى الحركة الصهيونية العالمية، والمعسكر الامبريالي كله،والرجعية العربية التي كانت الجبهة ترى أن هناك « تلاحماً عضوياً » بينها وبين الامبريالية . ومعنى ذلك أن الأرض المحتلة (اسرائيل) ليست وحدها ميدان الصراع ، بل ان ميدان الصراع يجب - في رأيها - أن يشمل المصالح الامبريالية ، والنظم العربية المحافظة والرجعية ! . والطبقة الوحيدة القادرة على قيادة معركة التحرير الفلسطينية هي الطبقة العاملة .

وبناء على ذلك وسعت الجبهة الشعبية نطاق عملها خارج الأراضي الاسرائيلية ، ليشمل ما أسمته بالمصالح الامبريالية ، وتمثل ذلك في عمليات خطف الطائرات . وكانت أولى هذه العمليات خطف طائرة العال بوينج ٧٠٧ من روما الى الجزائر في يولية ١٩٦٨ .

ويتضح من ذلك أن التنظيمات الفلسطينية الاسم ، العربية الأصل ، قد دخلت ساحة المقاومة الفلسطينية بمفاهيم وأيديولوجيات الأنظمة التي امتدت منها ! ، والتي قامت في مجتمعات لها قضايا اجتماعية خاصة بها تفرض على أحزابها تبني مذاهب اجتماعية لحلها ، بينما الشعب الفلسطيني هو شعب بلا مجتمع ! ، لسبب بسيط هو أنه شعب بلا أرض ! ، وبالتالي فلا يمكن تقسيم القوى الثورية الفلسطينية الى قوى بورجوازية وقوى عمال وفلاحين ، لأن قوى العمال والفلاحين الفلسطينية تعمل في المنفى تحت بورجوازيات عربية لا فلسطينية ، كما أن البورجوازية الفلسطينية في الشتات تخضع لها قوى عمال وفلاحين غير فلسطينية ! . والفرز الطبقي - من ثم - في

ضوء خصوصية الشعب الفلسطيني لا محل له ، ويترتب عليه تفتيت المقاومة الفلسطينية لا توحيدها ، كما يترتب عليه أيضاً خلط مهام التحرر الوطني ، التي تقضي بالتوحد ، بمهام التحرر الاجتماعي التي تقضي بالفرز والتمييز بين القوى الثورية والقوى الرجعية ! .

وقد كان أخطر ما ترتب على هذا الانقسام في حركة المقاومة الفلسطينية ، هو ما تمثل في علاقتها بالأردن شعباً وحكومة . لقد كان هناك اتفاق بين جميع منظمات المقاومة على أن الأردن هو القاعدة الرئيسية للثورة ، لكون أغلبية شعب فلسطين تعيش فوق أرضه ، ولوحدة الضفتين . فوحدة الشعب في الضفتين تعطي لشعب فلسطين الحق المشروع والكامل في أن تكون الضفة الشرقية هي القاعدة الرئيسية للنضال . ولكن الخلاف قام حول الموقف من النظام الحاكم ، فمع اتفاق جناحي المقاومة على رجعية هذا النظام، الا أن حركة « فتح » كانت تستبعد الاقدام على ضربه وتصفيته ، الا اذا هو بدأ بضرب حركة المقاومة ، بينما كانت « الجبهة الشعبية الديموقراطية » ترى أن « وجود سلطتين في الأردن ، سلطة الرجعية العميلة ، وسلطة جماهير الشعب والمقاومة المسلحة ، يتطلب تعميق ازدواجية السلطة ، وتعزيز النضال الجماهيري ، حتى تصل سلطة حركة المقاومة الى مستوى يؤهلها لحسم الصراع بين السلطتين لصالحها » ! . أما « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لجورج حبش ، فكانت ترى أنه لا مجال للتعايش بين الثورة والنظام الرجعي ، وأن على المقاومة أن تأخذ هي زمام المبادرة ، وألا تبقى موقف الدفاع الساكن، وأن تعد نفسها تنظيمياً وسياسياً وعسكرياً على ضوء هذه الرؤيا ، وأن « تجعل من الأردن أرضاً للثورة » ، وأن « تحسم مسألة ازدواجية السلطة لمصلحة الثورة » ! .

ومعنى ذلك أنه في الوقت الذي كان الملك حسين يستضيف الثورة الفلسطينية ، كانت بعض فصائلها تسعى للانقضاض عليه ونقل السلطة الى يدها ! ، بحجة « حل ازدواجية السلطة في عمان لصالح الثورة ، وتأمين قاعدة رئيسية لها ! » - كما يقول نايف حواتمة .

وبطبيعة الحال ، فان الملك حسين كان يدرك أبعاد الموقف منذ أخذت قوة المقاومة تنمو بعد نكسة يونية في اضطراد سريع ، وتتحول الى دولة داخل دولة . وقد رأينا أن الملك حسين قد تطوع الى التحالف مع عبد الناصر في ٣٠ مايو ١٩٦٧ لخوض الحرب ضد اسرائيل ، انطلاقاً من مسؤولياته القومية ـ وهو ما لم يفعله أي نظام عربي في دول المواجهة في تلك اللحظات الحرجة ـ فأثبت بذلك أنه لا يقل في ايمانه بالعروبة واستعداده للتضحية في سبيل القضية الفلسطينية ، ورغبته في التخلص من الجسم الصهيوني ـ عن أي نظام تقدمي في العالم العربي ، وعلى رأس هذه النظم النظام الناصري . وعندما خابت آماله في التحالف ، وتهاوى الجيش المصري في حرب يونية تحت قيادته العاجزة معلناً افلاس النظام الناصري وعجزه عن التحرير ، وتكبد حسين في الأردن نتيجة لذلك خسارة الضفة الغربية والقدس ـ لم يحول مدافعه ضد النظام الناصري ، بل ظل في صفوف الكفاح العربي ضد العدو الاسرائيلي ، وحضر مؤتمر الخرطوم في ٢٩ / ٨ ـ ٢ / ٩ / ١٩٦٧ . وأسندت اليه سياسة كان عليه تنفيذها ، وهي انقاذ الضفة الغربية من خلال « توثيق علاقاته بالأمريكيين والاقتراب منهم أكثر » ـ حسب تعبير عبد الناصر . وبالتالي فلم يكن الملك حسين قد خرج من جبهة النضال العربي ضد اسرائيل عندما أخذت قوة المقاومة الفلسطينية تنمو فوق أرض الأردن ، بل إنه كان أحد العناصر النشطة العاملة في هذه الجبهة .

فهل كان من حق قيادات المقاومة الفلسطينية في ذلك الحين إقامة سلطة في الأردن الى جانب السلطة الأردنية ، والتحدث عن ازدواجية السلطة وضرورة حلها لصالح المقاومة الفلسطينية وعلى حساب النظام الأردني ؟. وهل كان في وسع المقاومة الفلسطينية تفادي الصراع مع النظام الأردني ؟ .

في محاولتنا الاجابة على السؤال الأول ، نقول انه اذا كان وجود أغلبية الشعب الفلسطيني على أرض الأردن يعطي المقاومة الفلسطينية الحق المشروع في اتخاذه قاعدة رئيسية للنضال ضد العدو ، الا أن حسن تقدير قوة الثورة الفلسطينية وامكانياتها ، وعلاقات القوى بين قوى التحرر الوطني من جهة

والتحالف الصهيوني الامبريالي من جهة أخرى ، كان كفيلاً ، إذا أحسن قادة المقاومة التفكير ، باقناعهم بأن الصدام مع النظام الأردني لن يكون في صالح التحرير ، وأكثر من ذلك أنه يمكن أن يشكل خطراً مباشراً على المقاومة يهدد بالقضاء عليها .

وبالنسبة لامكانيات المقاومة الفلسطينية وقوتها، فمن المحقق أن القيادات الفلسطينية في ذلك الوقت كانت واقعة تحت وهم قدرتها على تحرير فلسطين بمفردها! . وهذا يتمثل في الشعارات التي أطلقتها بعد ظهورها مثل : « لا يحرر فلسطين الا الفلسطينيون » ، و« حرب التحرير الشعبية » . وكان العنوان الرئيسي لحركة « فتح » أن يحمل الشعب الفلسطيني السلاح ويقاتل من أجل تحرير وطنه ، بمعزل عن كل الأنظمة والأحزاب والقوى العربية . وأن الدور العربي هو دور المساعدة فقط « بالمال والسلاح وبالمتطوعين » ! . وقد توهمت المقاومة الفلسطينية في ذلك الحين أنها دولة قائمة بذاتها ، فرفعت شعار : « عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ؛ ما لم تتدخل هي في شؤونها !». وهي شعارات تعترف الدراسات الفلسطينية نفسها أنها ذهبت الى « حدود غير واقعية » ! .

ولا شك أن هذه السياسة غير الواقعية ، التي كانت تدور في مفهوم « ابراز الشخصية الفلسطينية ، « كان لها ما يبررها . فقد عاش الفلسطينيون منذ هاجروا من ديارهم في نكبة ١٩٤٨ الى الأردن وسوريا ولبنان والعراق وغيرها ، مشردين ضائعين محرومين من أبسط الحقوق المدنية أو السياسية ، ومعرضين للذل والهوان . فلما أخذوا يبرزون على الساحة السياسية وفي أيديهم السلاح منذ يوم ٣١ ديسمبر ١٩٦٤ ، بعملية قوات « العاصفة » في الأراضي الاسرائيلية - أحسوا بأن السلاح قد رد اليهم كرامتهم المسلوبة ، وحولهم من مشردين ممتهنين الى مقاتلين . ولم يكن لديهم في الواقع ما يكترثون من أجله ، فكانت الفدائية عندهم في مراحلها العليا . وجاءت نكسة يونية ١٩٦٧ ، ونمت المقاومة نموها الهائل الذي تحدثنا عنه ، فألقى في روع قيادتها أنها أصبحت القوة الوحيدة في الساحة العربية القادرة على

التحرير ، وأنها لا تحتاج إلى أكثر من ألا تتدخل الدول العربية في شؤونها وتكتفي فقط بمساعدتها بالمال والسلاح ، فيتهيأ الطريق للتحرير ! .

على أنه كان من سوء حظ المقاومة أن النمو الهائل الذي طرأ عليها بعد نكسة يونية ١٩٦٧ ، كان « نمواً كمياً » فقط ، ولم يقدر له قط أن يتحول الى « نمو كيفي » ! . بمعنى أن هذا النمو تمثل فقط في كثرة عدد المنظمات الفدائية ، والاقبال الجماهيري المتزايد من الفلسطينيين على العمل الفدائي ، ولكنه لم يستطع أن « يتوحد » في « حركة تحرر وطني » تماثل جميع حركات التحرر الوطني الذي برزت في التاريخ ، حيث تتوحد جميع فصائل المقاومة طوال فترة النضال من أجل التحرر الوطني ، حتى يتم التحرير ، ثم تدع لأسباب الخلاف والصراع فيما بينها أن تتخذ مسارها الطبيعي وفقاً لقوانين الحركة التاريخية .

وواضح الآن ، في ضوء ما أوردناه ، أن السبب في عجز المقاومة الفلسطينية على « التوحد » في حركة تحرير واحدة ، يرجع الى ظروف التشتت الفلسطيني ، وتعدد الاتجاهات والانتماءات الفكرية ، ودخول النظم العربية والأحزاب العربية الساحة الفلسطينية بمنظمات فلسطينية الاسم عربية الأصل . ولكن هذا السبب لم يعف المقاومة من الخضوع للقوانين التي تطبق عادة حين يعجز التراكم الكمي عن التحول الى تراكم كيفي . لأن التراكم الكمي يتحول في المدى القصير أو البعيد الى قوى متضاربة وطاقة مدمرة . وهو ما حدث للمقاومة الفلسطينية ، فقد أخذ التسابق بين المنظمات يتخذ شكل ادانة للمنظمات الأخرى من جهة ، وشكل التهوين من شأن المعركة مع العدو الاسرائيلي من جهة أخرى . واتخذت هذه الظاهرة شكلاً تخريبياً بدون وعي حين انهمكت كل منظمة في تفنيد حجج المنظمات الأخرى ، وتسفيه منطلقاتها العقائدية ! .

وقد كان من شأن هذا الانقسام اضعاف بنية الحركة وترهلها ، وانعزالها عن الجماهير الفلسطينية . فكما يقول خالد الحسن : « لم يؤد تعاملنا مع الجماهير الفلسطينية الى التلاحم الوثيق ، لأن التعدد الموجود في الساحة

الفلسطينية ، بما يحمله من اختلاف وتناقض في المنطلقات الفكرية وفي المسلك اليومي ، لم يضع الجماهير الفلسطينية أمام ثورة وقيادة فلسطينية واحدة ، وانما وضعها أمام قيادات وأمام تنظيمات مختلفة ، وأفكار مختلفة ، ومسالك مختلفة. وهكذا تمزقت الجماهير الفلسطينية بسبب هذا الواقع الممزق من فوق » ! .

وفي الوقت نفسه ، وعلى مستوى القيادات الفلسطينية ، فان هذا الواقع - كما يقول خالد الحسن أيضاً - قد أدى الى أن تكرس هذه القيادات جزءاً من جهدها وفكرها لمنع الانفجار بين التنظيمات الفلسطينية ، والوصول بها ، من خلال صيغ الائتلاف أو التوفيق ، الى نوع من التعايش ، على أمل الوصول الى قيادة موحدة في النهاية » ! .

وفي هذا الضوء ، فلنا أن نقول ان المقاومة الفلسطينية ارتكبت خطأ كبيراً ، حين أرادت أن تقيم محل السلطة الأردنية، الموحدة والمنظمة ، سلطتها المقسمة والممزقة ، بحجة حل قضية « ازدواجية السلطة » لصالح سلطة الجماهير! . اذ كان عليها قبل أن تصل بطموحها الى هذه المرتبة أن توحد نفسها وتحول نموها الكمي الى نمو كيفي ، ولكن النمو الكمي خدعها عن هذه الحقيقة ، فوقعت ضحية هذا الخداع .

على كل حال ، كان هذا فيما يتصل بعجز القيادة الفلسطينية عن تقدير امكانياتها الذاتية في مواجهة النظام الأردني . أما ما يتصل بعجزها عن تقدير علاقات القوى بين قوى التحرر الوطني العربي وقوى التحالف الامبريالي الصهيوني ، ففي ذلك الحين كانت هناك حرب حقيقية تنشب بالفعل على الجبهة المصرية ، هي حرب الاستنزاف . ومن خلال هذه الحرب ظهر التحيز الامبريالي للعدو الاسرائيلي على نحو لم يسبق له مثيل ، وانعكس ذلك في تزويد الولايات المتحدة لاسرائيل بالمعدات الألكترونية وطائرات الفانتوم ، مما أدى الى تمكينها من ضرب العمق المصري ،. وأدى بعبد الناصر - بالتالي - الى استدعاء الوجود السوفيتي الى مصر ، والقيام بجهود هائلة لبناء حائط الصواريخ والتقدم به الى شاطىء القناة ، استعداداً لمعركة التحرير .

لقد كان من الضروري ، في ضوء هذه العلاقة العضوية التي برزت بين الولايات المتحدة واسرائيل بعد نكسة يونية ١٩٦٧ ، والتي لم يسبق لها مثيل ـ كما ذكرنا ـ ادراك أن الولايات المتحدة لن تسمح بحال بقبول أمر واقع في الأردن تفرضه المقاومة الفلسطينية ، تسقط به النظام الأردني ، الذي يسعى الى التفاهم مع الولايات المتحدة ، وتقيم به سلطة ثائرة منقسمة وغير موحدة القيادة توجه باستمرار ضرباتها ضد اسرائيل .

لقد كان عجز القيادات الفلسطينية عن ادراك هذه الحقيقة مسؤولاً عن التحالف الذي برز خلال أزمة أيلول الأسود بين النظام الأردني والولايات المتحدة ، بعد أن ظهرت مصلحة مشتركة في ضرب المقاومة وتصفيتها ، وهو ما تم بنجاح كما سوف نرى .

وتشير الدلائل ـ مع ذلك ـ إلى أن الصدام بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني كان صدام أقدار، بمعنى أنه لم يكن هناك سبيل لدفعه بسبب ظروف التناقض الذي وجد فيه كل طرف نفسه تجاه الآخر . ولم يكن سببه ـ كما تحب أن تطلق مصادر المقاومة الفلسطينية ـ أن النظام الأردني كان نظاماً خائناً عميلاً ! .

فمن سخرية القدر أنه في الوقت الذي هيأت ظروف هزيمة يونية للمقاومة الفلسطينية الفرصة التاريخية للنمو الكمي على النحو الذي مر بنا ، وجعلها أملاً كبيراً للجماهير العربية والفلسطينية في التحرير والحرب الشعبية ـ كان النظام الأردني ـ كما ذكرنا ـ مكلفاً من قبل عبد الناصر ومؤتمر الخرطوم بمهمة نقيضة ، هي دور التهدئة مع الولايات المتحدة ، واستكشاف امكانيات التفاهم معها على استعادة الضفة الغربية للأردن بالطرق السياسية . ومعروف أن الطرق السياسية تقوم على التنازل المشترك والحلول الوسطى ، ولا تقوم على فرض ارادة طرف على الآخر . وكان أي تنازل من قبل النظام الأردني مرفوضاً مقدماً من المقاومة الفلسطينية في ظل شعاراتها التي خرجت بها عن « حرب التحرير الشعبية » ، و« التحرير الكامل من البحر الى النهر » ! .

وهكذا وجد الملك حسين نفسه يواجه موقفين نقيضين : الأول ، يقضي بتشجيع المقاومة الفلسطينية ، استجابة للجماهير العربية التي كان أملها قد خاب في الجيوش النظامية بسبب هزيمة يونية ، والتي كانت تطالب بأن تأخذ المقاومة الفلسطينية فرصتها في التحرير . والثاني ، يقضي باخماد المقاومة ، لتهيئة الظروف السياسية اللازمة للتفاهم مع الولايات المتحدة على اجلاء اسرائيل عن الضفة الغربية ! . وقد حل الملك حسين هذا التناقض عن طريق ابداء التعاطف شفوياً مع المقاومة ! . ففي حديث الملك حسين للتلفزيون البريطاني في ٢٥ يناير ١٩٦٨ ، عبر عن تعاطفه مع المقاومة قائلاً «إن الاسرائيليين احتلوا فلسطين ، وحرموا الفلسطينيين من حقوقهم ، ولهذا فان الفلسطينيين يقاتلون بالشيء الوحيد الذي يملكونه ، وهو أرواحهم ، واننا لا نستطيع أن نوقفهم ، وليس لدي سلطة ، ولا أرغب في أن تكون لي سلطة على حقهم في القتال من أجل بلادهم » .

ولكن من الناحية الفعلية أخذ الملك حسين يتعقب العمل الفدائي منذ أكتوبر ١٩٦٧ ، ويعتقل أفراده . وقد برر ذلك بأن نشاط الفدائيين سوف يزيد من القمع الاسرائيلي ، مما يدفع سكان الأرض المحتلة الى الهجرة من أراضيهم ، وتحولهم الى لاجئين في الدول العربية المجاورة . ومعنى ذلك - في رأيه - أن العمل الفدائي لن يؤدي الى شيء، اللهم الا مساعدة العدو في محاولاته كسر روح المقاومة في المناطق المحتلة ، وبالتالي فهذا العمل يعد عملاً ضاراً .

ولم يلبث تزايد نشاط المقاومة الفلسطينية - الذي كان يواجه بهجمات العدو الانتقامية - أن دعا النظام الأردني في ١٧ فبراير ١٩٦٨ الى اعلان أن « الأشخاص الذين يعرضون الأردن لهجمات العدو ، سيمنعون من اجتياز الأراضي الأردنية ، وأن الحكومة ستعاقب بشدة جميع الذين يعطون العدو مبرر الهجوم على الأردن » .

وقد حاول النظام الأردني التوصل الى حل وسط مع المقاومة عن طريق دعوتها الى العمل تحت لوائه ومن خلاله ، قائلاً ان « كل عمل مخلص هادف

ينبغي أن ينطلق من خلالنا نحن ، وفي اطار ما نرسم ونخطط ونعد » . على أن هذا الحل كان مرفوضاً بطبيعة الحال من المقاومة ، التي أعلنت ـ كما رأينا ـ استقلال الثورة الفلسطينية عن كل الأنظمة والأحزاب ، ورفعت شعار عدم التدخل في شؤونها حتى لا تتدخل هي في شؤون الغير ! .

في ذلك الحين كانت حركة المقاومة قد تمكنت من اقامة قاعدة آمنة قوية لها في مخيم الكرامة شرق نهر الأردن . وعندما حدث أن نسفت احدى سيارات الأتوبيس بسبب لغم على مسافة ٢٥ ميلاً شمال ايلات ، قررت اسرائيل تصفية هذه القاعدة وقاعدة أخرى جنوب البحر الميت ، على أساس أن الأوتوبيس كان يحمل أطفالاً . فقامت في فجر ٢١ مارس ١٩٦٨ بعمليةانزال مظلية ضخمة في منطقة الكرامة ، اشتركت فيها احدى عشرة طائرة هيلوكوبتر . وهنا قررت قيادة المقاومة الفلسطينية التصدي للقوات الاسرائيلية ، وجرى التحام بالرشاشات والقنابل اليدوية ، تطور الى اشتباك بالسلاح الأبيض . ووقعت القوات الاسرائيلية في خطأ عندما ارتقت الجبال ، وهناك اشتبكت مع الدبابات الأردنية ، واستمرت المعركة طوال اليوم حتى حلول الظلام ، وخسرت القوات الاسرائيلية ٢٩ قتيلاً وما يزيد على ٩٠ جريحاً ، وفقاً للمصادر الاسرائيلية. ورغم أن نتيجة المعركة لم تكن عسكرياً في صالح المقاومة ، الا أن البسالة الفائقة التي أبداها الفدائيون استلفتت أنظار العالم الى هذه المعركة ، وأعطت للمقاومة الفلسطينية جرعة قوية من الثقة بالنفس ، كان لها تأثيرها في نمو حركة فتح نمواً سريعاً ، حتى لتذكر بعض المصادر أن قوة فتح البشرية ارتفعت بعد المعركة الى عشرات الألوف في الأشهر التالية ! .

ومع تصاعد عمليات المقاومة ، وتصاعد الهجمات الاسرائيلية الانتقامية في المقابل ، وهي التي بلغت ذروتها في الاغارة الضخمة التي قامت بها الطائرات الاسرائيلية على مدينة « السلط » في أغسطس ١٩٦٨ ـ أثار النظام الأردني مع المنظمات الفدائية مرة أخرى مسألة ضرورة التنسيق بينها وبين القوات الأردنية ، ورفضت قيادات المقاومة ذلك على أساس أن العمل

الفدائي ظاهرة شعبية يجب أن يحتفظ بمبادرته الخاصة . ووقع الصدام أخيراً فيما عرف باسم « أزمة طاهر دبلان » ، وفرض الملك حسين حظر التجول ، وقامت قوات البادية بضرب المخيمات التي تتمركز فيها قوات « فتح » في ٤ نوفمبر ١٩٦٨ . واضطرت المنظمات الفدائية أن تطلب من عبد الناصر التدخل ، فأفلتت من التصفية ! .

وقد كانت هذه الأزمة هي نقطة التحول في العلاقات بين المقاومة والملك حسين . فقبل هذه الأزمة كانت بنادق المقاومة مصوبة نحو العدو الاسرائيلي وحده ، وبعدها أدارتها مباشرة لضرب النظام الأردني ! ، واتخذت في ذلك سلسلة من الاجراءات الخطيرة التي قصدت بها أن تضمن لها مستوى معيناً من الحماية ، ولكنها حولت عمل المقاومة الى الداخل ، وانتهت بتحولها الى دولة داخل الدولة .

فقد أخذت المقاومة الفلسطينية في تكوين ما عرف باسم « المليشيا » (القوات الخاصة) داخل المدن الأردنية وعمان . وقد اعترفت المصادر الفلسطينية بأن انشاء هذه المليشيا كان بداية تحول نوعي في العمل الفدائي ، تخلت بمقتضاه المقاومة الفلسطينية عن الخط الذي كان ينادي بتركيز الجهود ضد العدو الاسرائيلي فقط ، وبالكف عن أي تدخل في شؤون الأردن الداخلية ، وأصبحت هذه المليشيا قوة تتحدى النظام الأردني بشكل مضطرد يومياً .

وفي الوقت نفسه أخذت المقاومة في بناء « القواعد العسكرية » ، التي كانت مهمتها في الأصل العمل العسكري ضد اسرائيل ، فأصبحت الآن تشكل القوة الاحتياطية التي يلجأ اليها العمل الفدائي عند قيام أزمات بينه وبين النظام الأردني . كذلك أقامت المقاومة الفلسطينية ما عرف باسم « قيادة الكفاح المسلح » ، التي أصبحت خلال عام ١٩٦٩ أداة الأمن الوحيدة في الأردن القادرة على حل مشاكل الأمن اليومية ، وبلغ الأمر أن جهاز الأمن الأردني أصبح يتصل بقيادة الكفاح المسلح عند قيام أي مظاهرات أو اضراب أو معارك ، لمعالجة الموقف ، بعد أن أصبح هو عاجزاً عن ذلك ! .

بل أقامت المقاومة الفلسطينية اجهزة المباحث الخاصة بها! ، مع اعتقال من تجنده السلطة الأردنية للتجسس عليها ، « دون أن تجرؤ السلطة الأردنية حتى على طلب الافراج عن المعتقلين»!- باعتراف أحد مصادر المقاومة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه أخذت في تنظيم الجماهير في نقابات عمال واتحادات مهنية وطلابية ونسائية لتأييدها سياسياً ، واثارة المتاعب في وجه النظام الأردني عن طريق سلسلة من الاضرابات العمالية . بل حاولت اقامة مجالس شعبية داخل المخيمات لتطوير تنظيمات المليشيا والنقابات ، وتعميق نفوذ سلطة حركة المقاومة ، وأفلحت بالفعل في اقامة المجلس الشعبي المنتخب في مخيم سوف ، الذي مثل في المجلس الوطني الاستشاري الذي عقد في عمان . وفي عام ١٩٦٨ كانت حركة فتح تملك في مخيمات اللاجئين مدارس ومستشفيات ومراكز تدريب حرفي .

وفي غزة نقلت « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لجورج حبش عملياتها ضد العدو الى الجماهير الفلسطينية التي يشتم منها رائحة التعامل مع العدو ! ، حتى لقد ذكرت احصائية أن عدد العمليات التي شنتها الجبهة ضد العدو يساوي عدد عملياتها ضد ما أطلق عليه اسم العملاء ! ، مما دعا موشى ديان الى القول بأن « الارهاب انقلب على نفسه » ! . وعندما سئل جورج حبش في ذلك قال : « نحن لم نجر عملية حسابية لعدد عملياتنا ضد العملاء وعددها ضد العدو ، لأننا لا نفرق بينهما ! . لكن هناك عدواً وعملاء للعدو ، ونحن نتصدى لكليهما». وقال ان هذه العمليات هي التي « أوجدت فعلاً هذه الحالة الجماهيرية الملتحمة والملتفة حولنا ، ووضع حداً للتعامل . ان كل عميل لا يعدم الا بعد التأكد مائة في المائة من أنه عميل وتجري له محاكمة حقيقية » ! . وعندما سئل عما هي المواصفات التي يرى ضرورة التركيز عليها لمنع نمو أي ظاهرة ارهابية في قلب العمل الفدائي - أجاب : « ليس هناك ظاهرة ارهابية في عمل غزة الفدائي حتى يرد عليها » ! .

وفي الجانب الآخر كانت المقاومة تقع في أخطاء أخرى مع الجماهير والسلطة الأردنية ، وقد وصف جورج حبش هذه الأخطاء بأنها تبدأ بالمواقف السياسية الخاطئة ، وتنتهي باطلاق الرصاص في الأعراس ، مروراً بالمليشيا

وضعف العلم العسكري . وكان يقصد بالذات أخطاء حركة « فتح » والتنظيمات الأخرى غير الماركسية ، التي كانت في نظره غير ثورية ! . فقد ذكر أنه « لو كانت المقاومة بقيادة تنظيم سياسي ثوري ، لكان بناؤه للفدائي مختلفاً ، فلا يعود الفدائي في هذا التنظيم يحمل سلاحه للتبجح أو لتحقيق أغراضه الذاتية ، بل يكون ثورياً يعرف أنه يمثل قضية هو مسؤول عنها هي قضية الجماهير ، وبالتالي فمن المفروض أن يكون باستمرار في خدمة الجماهير ، يعرف أهمية الالتزام وأهمية الانضباط » .

وقد ذكر الملك حسين طرفاً من هذه الأخطاء التي ترتكبها المقاومة في حديثه مع عبد الناصر،عندما حضر الى القاهرة في الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٧٠ بخصوص المبادرة . فعندما طلب عبد الناصر من الملك حسين أن يأخذ رجال المقاومة بالصبر حتى ولو أخطئوا ، رد الملك حسين قائلاً : « سيادة الرئيس ، أما عن صبر أيوب فانه شعار سياستنا منذ أمد طويل . ولكن هناك ولا شك حدوداً للصبر. ان وجود منظمات المقاومة على أرضنا ، نقل الينا كل التناقضات الموجودة في العالم العربي . كذلك فان المتاجرة بشعار « من النهر الى البحر » هو عملية مغرضة ، القصد منها نسف ما هو باق لدينا من امكانيات عربية لتحرير أراضينا . ان الاستفزازات من أفراد المقاومة للسلطة الأردنية لا حدود لها ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، تسير سيارات المقاومة في المدن والطرقات دون أن تحمل أي أرقام أو علامات مميزة ، وبذلك يستحيل على السلطة المحلية أن تقوم بواجبها عند حدوث اصطدام أو وفاة أو اصابة لأي من المدنيين الأبرياء ».

على كل حال فعلى هذا النحو كانت تظهر سلطة حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن في مواجهة سلطة النظام الأردني ، لتخلق ما عرف باسم ازدواجية السلطة . وكان لا بد لاحدى السلطتين أن تحسم هذه القضية لصالحها .

وفي الفترة السابقة على مذبحة أيلول الأسود ، استطاعت المقاومة ، بفضل تأييد عبد الناصر ودعم مصر بدرجة كبيرة ، الاحتفاظ بتوازن

عسكري بينها وبين قوات النظام الأردني ، فلم يستطع أي من الطرفين ازالة الآخر بالطريق المباشر ، أو احداث صدع أساسي في بنيانه . فلا المقاومة استطاعت التغلغل في صفوف القوات الملكية الأردنية، لتضمن شلل هذه القوات عند تلقيها أوامر بالتحرك ضد الفدائيين ، ولا النظام الأردني استطاع أن يحدث صدعاً في صفوف المقاومة ليستعين ببعضها ضد البعض الآخر ، لأن جميع المنظمات كانت تتسابق في التطرف ضد النظام ! . ونظراً لايمان النظام الأردني بأن الصدام محتوم بينه وبين المقاومة ، فقد أخذ منذ منتصف ١٩٦٩ يستعد له عن طريق تدريب ما عرف باسم « قوات المقاومة الشعبية » ، أو « الجيش الشعبي » ، الذي بلغ تعداده في يناير ٧٠ نحو ٤٥ ألفاً ، والذي كان يتكون من الفلاحين ، فضلاً عن انشاء ما عرف باسم « قوات الأمن الخاصة » .

وقد حانت لحظة الاختبار يوم ٩ فبراير ١٩٧٠ ، حين أصدر مجلس الوزراء الأردني قراراً يحظر حمل السلاح وتخزين المتفجرات داخل المدن والقرى ، واصدار النشرات والمطبوعات والبيانات عن غير الطريق الرسمي ، ومنع الاجتماعات والمظاهرات . واستبعد قوات الجيش الشعبي من الخضوع لهذه القرارات ، فأصبح واضحاً أن المقصود بها قوات المقاومة الفلسطينية ! .

وقد بادرت قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح الى تحدي هذه القرارات فور صدورها ، فأعلنت رفضها لها وعزمها على استخدام القوة المسلحة لوقف تنفيذها ، وأخذت في استنفار صفوف المنظمات الفدائية العشر وقوات المليشيا الشعبية الفلسطينية المشكلة في الأحياء ، وأخذت وحدات المقاومة الفلسطينية تجوب شوارع عمان داخل السيارات المسلحة بالمدافع الرشاشة ، بينما كانت منظمات المقاومة تخزن قنابل مولوتوف ، وتنصب المدفعية الثقيلة عند معسكراتها في أطراف عمان ، وأقام اللاجئون الفلسطينيون التحصينات والخنادق ، ورفعت «الجبهة الشعبية الديموقراطية» شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » في تعميم توجيهي صدر يوم ١٥ فبراير ١٩٧٠ ، ودعت أعضاءها الى التأكيد على الجماهير بعدم الاعتراف الا بسلطة واحدة هي سلطة لجان التنسيق وتنظيمات المقاومة ! .

ولم يلبث الصدام أن وقع بين المقاومة الفلسطينية وقوات النظام الأردني في مناطق جبل التاج ووادي النصر ومعسكر الوحدات للاجئين في ضواحي عمان ، وحاصر الجيش الأردني عمان ، وسارعت قوات المنظمات العشر الى توحيد صفوفها وتكوين قيادة موحدة، وسارعت الدول العربية الى التدخل لدى الملك حسين على أساس أن « المقاومة تضطلع بدور خطير في مواجهة العدوان وفي معركة التحرير ، وفي طرح القضية الفلسطينية على المستوى الدولي كقضية من قضايا التحرر الوطني .

وإزاء هذه الظروف جميعها ، لم يجد الملك حسين مفراً من التراجع ، مما اعتبرته « الجبهة الشعبية الديموقراطية » « دليلاً على توطد سلطة المقاومة ، وايذاناً بتحول حاسم في ميزان القوى بين السلطتين لترجيح كفة سلطة المقاومة » ! .

وقد اتجهت المقاومة الفلسطينية في أعقاب هذه الأزمة الى محاولة ضم صفوفها تحسباً لمواجهات أخرى ، ولكنها لم تستطع الا التوصل الى صيغة تلفيقية في مايو ١٩٧٠، تمثلت في « القيادة الموحدة » التي تضم جميع منظمات المقاومة العشر ، وتشكيل « لجنة مركزية » من ٢٧ عضواً تضم ١٠ ممثلين لمنظمات المقاومة ، و١١ ممثلاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ، فضلاً عن قائد جيش التحرير الفلسطيني العميد عبد الرزاق اليحيى ، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني ، يحيى حمودة ، وبعض المستقلين ـ لتكون بمثابة قيادة جماعية للعمل الفلسطيني الموحد . وكان أهم ما في هذه الخطوة هو دخول « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لجورج حبش ضمن اطار العمل الفلسطيني الموحد بمجموعاتها القتالية .

وقد اجتمع المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٣٠ مايو ١٩٧٠ ، حيث أصدر هذه القرارات ، وأكد فيها أن « الطريق الأساسي لتحرير فلسطين هو طريق حرب الشعب الثورية » ، وأن المقاومة الفلسطينية « تعتبر كل الأراضي العربية المحيطة باسرائيل ميداناً مشروعاً للنضال الفلسطيني ، وأية محاولة لاغلاق أي قطر عربي على المقاومة الفلسطينية هي بمثابة « الخيانة » لأهداف

شعب فلسطين والأمة العربية»!. كما أعلن رفضه لكل الحلول السلمية ، « بما فيها المؤامرة الرجعية الاستعمارية لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية » ، وصرح ياسر عرفات بأن المقاومة وضعت خططها لكي تقاتل على كافة الجبهات « الأمامية والخلفية » ! .

وقد كان من شأن ذلك كله أن يعزز احساس المقاومة الفلسطينية بالقوة والتفوق ، وغلبة قوتها على قوة السلطة الأردنية ، الأمر الذي انعكس على سلوك قادتها مع النظام الأردني والملك حسين . فيعترف أبو اياد ، وهو من كبار قادة «فتح»، بأن المقاومة كانت تعامل النظام الأردني « من فوق » ! - أو على حسب تعبيره - « دخلنا على النظام من فوق ، وكنا نحس بأنه ليس هناك ما يضرنا في الأردن . كنا أسياد السلطة ، وأسياد الموقف . وكنا نحس بأننا نعامل - جبراً عن النظام ! - أحسن من أي نظام عربي آخر - حتى من الأنظمة التقدمية ! » . و« لم يمارس النظام معنا أي نوع من الاضطهاد . بالعكس ، كان الملك ينتظر عشرين يوماً لنسمح له بمقابلتنا ! ، وكنا نضرب أمامه على الطاولة » ! .

ولم يلبث أن وقع الانفجار الثالث في ٧ يونية ١٩٧٠ ، وأخذت القوات الأردنية في تطويق عمان ، وقصف مواقع قوات العاصفة التابعة لمنظمة « فتح » ، ومراكز تجمعات الفلسطينيين ، واشتركت مدفعية تابعة للحرس الملكي في هذا القصف . وبلغت شراسة القصف أن دمرت أحياء برمتها في عمان والزرقا ، وبلغ عدد القتلى والجرحى من الطرفين ٦٥٠ فرداً .

وقد واجهت « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لجورج حبش الموقف منذ البداية بطريقتها الخاصة . فقد استولت على فندقين في عمان ، هما : « فندق انتر كونتننتال » ، و« فندق فيلادلفيا » ، واحتجزت ٥٨ أجنبياً فيهما كرهائن ، وهددت بنسف الفندقين اذا واصلت الوحدات الأردنية قصف مراكز الفلسطينيين (وكان ثمانية من المحتجزين على صلة بوزارة الدفاع الأمريكية) ، كما استولت قوات المقاومة على مكاتب وكالة اغاثة اللاجئين . وفي يوم ٩ يونية جرت محاولة فاشلة لاغتيال الملك حسين ! .

ومرة أخرى تدخل عبد الناصر ، الذي أوضح أنه « لا يستطيع أن يتغافل عن بعض الأخطاء التي يمكن أن تكون قد صدرت عن بعض منظمات المقاومة ، ولكنه يعتبر أن المقاومة الفلسطينية ـ ومنظمة فتح بالذات في مقدمتها ، من أهم الظواهر الصحية في نضالنا العربي ، وهي التجسيد العملي للتحول الكبير الذي طرأ على الشعب الفلسطيني تحت ضغوط القهر ، وحوله من شعب لاجئين الى مقاتلين » ، وطلب الى الجميع ايقاف اطلاق النار .

ولم يجد الملك حسين ازاء هذه الظروف بداً من التراجع مرة أخرى ، وقبول وقف اطلاق النار بشروط المقاومة ! ، فأعفى ناصر بن جميل ، القائد العام للقوات الأردنية وخال الملك حسين ، واللواء زيد بن شاكر قائد فرقة المدرعات ، من منصبيهما ، وقبل تشكيل لجنة تحقيق من الحكومة والمقاومة ، وتشكيل دوريات مشتركة ، وادخال قوات أردنية الى مراكز معينة في عمان ، مقابل وجود بعض عناصر المقاومة مع الحكومة في المراكز الجديدة .

وهكذا انفتح المجال لمواجهة أخرى حاسمة بين الطرفين . وكان منتظراً أن تتعلم المقاومة من دروس المواجهات السابقة ، ولكن مبادرة روجرز جاءت لتثبت العكس تماماً ، ولتقع المقاومة الفلسطينية في خطأ قاتل كلفها وجودها في الأردن ، وكان فاتحة الانتكاسات التي كلفتها وجودها العسكري في الوطن العربي كله ! .

فقد رأينا من العرض السابق كيف كان وقوف عبد الناصر الى جانب المقاومة الفلسطينية ، بامكانيات مصر العسكرية والاعلامية الهائلة ، وبزعامة عبد الناصر المعترف بها على المستوى العربي ـ أحد الأسباب الرئيسية في دعم حركة المقاومة ، وتوفير الحماية لها ضد أعدائها الطبيعيين، والذين صنعتهم بأيديها . وأهم من ذلك كله أن شخصية عبد الناصر وقفت حائلاً دون وقوع تحالف بين النظام الأردني ، الذي كان يحس بالخطر الشديد من جانب المقاومة ، والولايات المتحدة ، التي كانت تحس بأن وجود المقاومة الفلسطينية يعقد قضية حل الصراع العربي الاسرائيلي لصالح اسرائيل . ولكن المقاومة

الفلسطينية ـ برعونة شديدة ـ لم تتردد في الانقلاب على عبد الناصر واتهامه بالاشتراك في « صفقة استسلامية هدفها الحقيقي هو رأس المقاومة والجماهير المسلحة » ! . ولم تتردد في استخدام محطة اذاعة صوت فلسطين في القاهرة في مهاجمة عبد الناصر نفسه ـ كما ذكرنا ـ مما أدى الى وقوع الصدام المأساوي بين الطرفين بصورة علنية ومدوية في أرجاء العالم العربي والخارجي .

وهكذا انفتح الطريق للتحالف بين النظام الأردني والولايات المتحدة ، وأخذت قيادات المقاومة تقدم لهذا التحالف الوقود اللازم من مظاهرات القوة ، والتهديدات الجوفاء ، والتصرفات الاستفزازية ! .

ففيما يتصل بـ « الجبهة الشعبية الديموقراطية » لنايف حواتمة ، التي كانت قد رفعت أثناء أزمة فبراير ١٩٧٠ شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » ، فقد انتقلت الى خطوة أبعد مدى في التحدي ، فأسقطت هذا الشعار ، ورفعت مكانه شعاراً آخر يقول : « كل السلطة للمقاومة » ! ، ودعت في جريدتها المركزية « الشرارة » يوم ١٥ أغسطس ١٩٧٠ ، الى النضال « من أجل هانوي عربية في عمان » ! ، قائلة بالحرف الواحد « ان صيانة الثورة وضمان حقها في مواصلة القتال على طريق التحرير ، مرتبطان منذ الآن بالنضال من أجل اقامة قاعدة ثابتة للثورة ، من أجل هانوي عربية في عمان ، من أجل سلطة وطنية ثورية تستند الى ارادة المقاومة » . ثم أوضحت في عدد يوم ٢٩ أغسطس أنها لا ترى مخرجاً أمام حركة المقاومة إلا واحداً من ثلاثة : « اما أن نموت بشرف ، أو نصبح جزءاً من لعبة التسوية الاستسلامية ، أو أن نناضل من أجل سلطة وطنية ثورية تستند الى منظمات المقاومة والجنود والشعب المسلح » ! .

وقد خرجت « فتح » عن اعتدالها النسبي ، لتظهر تبنيها لشعار « تحويل عمان الى هانوي عربية » في ندوة فلسطين العالمية الثانية ، التي عقدت في عمان في ٢ سبتمبر ١٩٧٠ ، وترددت فيها شعارات التطرف ضد المبادرة وضد مصر ، وعندما طلب وفد اتحاد الطلبة المصريين في الندوة التعقيب على كلمة أحد قادة فتح ، منع من ذلك ، فاضطر الوفد الى الانسحاب من

الندوة ! . وقد سأل أحد أعضاء الندوة مسؤولاً في « فتح » عما هو المقصود بأن تكون عمان هانوي الثورة ؟ ، وما هي الوسائل لتصبح كذلك ؟، فأجاب قائلاً ـ حسبما أوردته جريدة فتح يوم ٦ سبتمبر ١٩٧٠ ـ : « يتم ذلك « بتثوير » كافة الأوضاع، بتنظيم الشعب في مؤسسات ، وتسليحه ، وتدريبه ، وبناء اقتصاد ثورة متكامل ، وأن تتغير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين أبناء الشعب ، لتقوم على أساس العدالة الاجتماعية دون أي استغلال ، ويتحقق ذلك بأن تصبح السلطة في البلد سلطة ثورية » ! .

في تلك الأثناء ، كانت العلاقات بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني تدخل في شكل اشتباكات مسلحة يومية ، وحملات اعلامية متصاعدة من قبل المقاومة ضد النظام الأردني ، وذلك منذ مواجهة يونية ١٩٧٠ . ومع رغبة النظام الأردني الحارة في المواجهة ، الا أنه كان يدرك تكاليفها الخاسرة ، ونتائجها الفاشلة مقدماً بسبب تدخل عبد الناصر من جهة ، والخوف من تدخل سوريا والعراق لصالح المقاومة من جهة أخرى .

على أنه حين فضت المقاومة الفلسطينية التحالف بينها وبين عبد الناصر على النحو الذي مر بنا ، وجد النظام الأردني في هذا الصدام فرصته التاريخية لتوجيه ضربة قاضية الى المقاومة لا تقوم لها بعدها قائمة في الأردن . فتعترف المصادر الفلسطينية أن شهر أغسطس بالذات ، وهو الذي وقع فيه الصدام مع عبد الناصر ، هو الشهر الذي بدأ فيه النظام الأردني تحركه العسكري لضربة أيلول . والغريب أن هذا التحرك لم يكن خافياً عن أعين منظمة « فتح » وأرصادها الخفية ، ولكن الثقة الزائدة بالنفس منعتها من تقدير خطورته في الوقت المناسب ، رغم أنه شمل تحريك معظم قطعات الجيش الأردني باتجاه المدن الرئيسية ! .

ففي عمان ، وطوال النصف الثاني من شهر أغسطس ، تم تمركز ثلاثة ألوية ، وتسع كتائب ، وسريتي دبابات داخل المدينة والمواقع المحيطة بها . وقد نقلت معظم هذه القوات من مناطق الغور، المواجهة للأراضي التي تحتلها

اسرائيل . وكانت مهمة الكتيبة التي تمركزت على طريق عين غزال / الجامعة الأردنية اقتحام مخيم الحسين والنزهة ، بينما كانت مهمة الكتيبتين المتمركزتين عند الاذاعة اقتحام المخيمات . كما تحرك « لواء مجحفل » نحو منطقة « الأكيدر » ليقوم بمهمة قطع خط الامداد بين الثورة وسوريا ، وصدرت الأوامر للقوات المتركزة حول مدينة « اربد » بتحصين مداخل المدينة من والى الأغوار وعلى الممرات والطرق ، لمنع أي تحرك فدائي . وفي نفس الفترة نقلت قوات كبيرة الى مدينة الزرقاء ، حيث تمركز فيها لواء مدرع انتشر من المدينة حتى منطقة ماركا القريبة من مطار عمان ، كما تمركزت فيها أيضاً كتيبة نقلت من الغور ، ومجموعة من دبابات سنتوريون نقلت من قرية أم قيس .

وكان تحرك النظام الأردني بذكاء ، ويتفق مع أوضاع ازدواج السلطة وتفاوتها من جهة لأخرى . فقد كانت مناطق الجنوب في الأردن ، التي تسكنها غالبية من العشائر ، يميل فيها كفة النفوذ لصالح النظام الأردني ، بينما كانت مدينتا عمان والزرقاء يتساوى فيها نفوذ سلطة المقاومة مع نفوذ سلطة النظام . أما مناطق الشمال ، التي تشمل اربد وجرش وعجلون ، فكان نفوذ المقاومة فيها أقوى ، ويرجع ذلك لقربها من الحدود السورية العراقية . وكان النظام الأردني يخشى هذا الشمال دائماً ويسعى لحماية نفسه من جانبه ، ليس خوفاً فقط من المقاومة ، وإنما خوفاً من تدخل قوات سوريا والعراق في المعركة لحساب المقاومة . ولذلك نلاحظ أنه مع تصاعد الاشتباكات في يولية ، نقل النظام ثماني وحدات من سلاح المدرعات والمدفعية لتتمركز على الحدود السورية والعراقية ، كما تم سحب لواء مشاة من الجبهة ، حيث انتشر في مواقع قتالية على امتداد الحدود السورية بحجة اجراء مناورات ! .

ويبدو أن انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان يوم ٢٦ أغسطس ١٩٧٠ ، كان مناسبة تظهر فيها المقاومة استعراضاً للقوة عشية انعقاد المؤتمر . فقد دعت صحيفة « فتح » المؤتمر الى الانتقال من رفض مشروع روجرز ، الى اتخاذ موقف ايجابي لاحباطه . وكانت ثقتها بالنصر قاطعة ، فكما سبق أن أوردنا ، فقد أبدت رأيها بأن « أبواب الانتصار

مشرعة ، لأن بنادق الثوار تحت التنشين ، وما على المجلس الوطني الا أن يدخل باب الانتصار » ! .

وفي الحقيقة أن المقاومة كانت قد فتحت باب الاشتباكات مع السلطة الأردنية عشية انعقاد المؤتمر ، وقامت باستعراضات القوة اللازمة ، وأقامت المتاريس في عدة قطاعات من مدينة عمان ، وأخذ رجالها يطلقون النار على السيارات العسكرية الأردنية ، كما اختطفوا أحد كبار المسؤولين في وزارة الداخلية ، واستمرت الاشتباكات طوال اليوم ، مما أدى الى توقف الحياة في المدينة ، ووقوع عدد من الاصابات والقتلى ! .

ولقد ظهرت بعض الأصوات المعتدلة في المقاومة الفلسطينية في ذلك الحين ، تنبهت الى خطر الصدام مع عبد الناصر ، ولكن هذه الأصوات لم تتجاوز اثنتين من المنظمات هما « الهيئة العاملة لتحرير فلسطين» ، للدكتور عصام سرطاوي ، «ومنظمة فلسطين العربية» ، لأحمد زعرور ، وقد اعتبرتا موافقة عبد الناصر على المبادرة « تحركاً سياسياً تكتيكياً بارعاً » ، وأن مصر « كانت الدولة العربية الوحيدة التي رفضت وقف اطلاق النار ، وخاضت حرب الاستنزاف » .

على أن بقية المنظمات أعمتها مظاهر القوة التي تملكها ، فلم تتنبه الى أنها قد كشفت ظهرها للسلطة الأردنية بهذا الصدام ، بل أعمتها مظاهر القوة هذه عن التحركات العسكرية التي كانت تجري تحت أعينها . فقد حدث أن وقف أحد كبار قادة المقاومة ، ليعلن أمام المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي السالف الذكر ، أن الثورة الفلسطينية تملك ٣٦ ألف بندقية ! - يقصد أن جيشها بلغ هذا الرقم ! . وبصرف النظر عن صحة هذا الرقم ، فان النظام الأردني كان يعرف أنه رقم كمي لا كيفي ، وأن هذا الرقم لا يخضع لقيادة واحدة ، بل لقيادات شتى ، وبالتالي فليس من العسير تشتيته ! .

٢ ـ المقاومة الفلسطينية وأسبوع خطف الطائرات

وسرعان ما جاء يوم أول سبتمبر ١٩٧٠ بمحاولة ثانية من المقاومة لاغتيال الملك حسين على طريق مطار عمان . وهي محاولة تنكرها مصادر المقاومة المنشورة (بلال الحسن على سبيل المثال) ، وتؤكدها المصادر الأمريكية والاسرائيلية. ولا نرى ـ في الواقع ـ ما يدعونا لقبول انكار المصادر الفلسطينية ، لسبب بسيط هو أن هذه المصادر لا تستطيع الحكم بذلك ! . فلم تكن ثمة قيادة موحدة تسيطر على العمل الفدائي وتوجهه ، وتستطيع ـ بالتالي ـ نفي الخبر وانكاره ، وإنما كانت هناك عشر منظمات فلسطينية ، يملك كل منها ، بحكم بيان القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية الصادر في ٦ مايو ١٩٧٠ ، حق ممارسة القضايا التي لم يتم الاتفاق عليها ، وفقاً لرؤ يتها لها. وسوف نرى أن «الجبهة الشعبية» ستقوم بعملية خطف الطائرات فى نهاية الأسبوع الأول من سبتمبر ، دون الحصول على اذن من المنظمات الأخرى أو من اللجنة المركزية لحركة المقاومة ! . ومن الثابت ، باعتراف بيان منظمة التحرير يوم ٣ سبتمبر ، أن تحقيقاتها كشفت أن احدى سيارات الحرس الملكي ، التي كانت تسير في مقدمة موكب الملك حسين عندما كان في طريقه الى مطار عمان، قتلت ثلاثة فدائيين ، كما أصابت رابعاً. فما الذي قذف بهؤ لاء الفدائيين الأربعة أمام موكب الملك على نحو عرضهم للقتل ؟.

على كل حال فسرعان ما تلا هذه المحاولة الفاشلة لاغتيال الملك حسين ، قصف من نيران المدفعية والدبابات الأردنية عل معظم أحياء عمان ، مما أدى الى اصابة ٨٠ منزلاً باصابات مباشرة . وأصدر الملك حسين

مرسوماً بتشكيل مجلس خاص له من كل من عبد المنعم الرفاعي ، وسعيد المفتي ، وحابس المجالي ، وبهجت التلهوني ، ووصفي التل ، وآخرون . كما أثارت المحاولة غضب العشائر الأردنية الشديدة الولاء للملك ، فكما عبر أحدهم في ذلك الحين قائلاً : « اننا لنذبح الرجل من أجل عباءته ، فكيف اذا تعرض مليكنا لبعض المكروه ؟» .

في ذلك الحين كانت « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لجورج حبش ، تعد عمليتها الكبرى لنسف مبادرة روجرز ، دون أن تدرك أن المبادرة كانت بالفعل قد نسفت بعد تحريك عبد الناصر بطاريات الصواريخ الى شاطىء القناة ! ـ على نحو ما مر بنا . فلم تكتف برفض المبادرة باعتبارها مقدمة لتصفية حركة المقاومة ، بل أعلنت أنها سوف ترد ! ، وسيكون هذا الرد موجهاً الى « كل المصالح الاستعمارية وكل المصالح الرجعية ! » ـ أو على حد قولها : « اذا وصلت الأمور الى حد ذبح حركة المقاومة ، فإن حركة المقاومة سترد ، وسيكون لديها الاستعداد الكامل لأن تجعل اذا استطاعت من الساحة الفلسطينية والأردنية واللبنانية ، والعربية بشكل عام ، جهنم على كل أعداء الجماهير » ! . ودعت في جريدتها « الهدف » الى وضع خطة عمل هجومية ، « اذ ليس من مصلحة المقاومة أن تقبل الوقوف في الزاوية الدفاعية لريثما تحرر الأنظمة شروط الاستسلام على جماهيرنا . ومن المصيري أن يحدث ذلك بأسرع ما يمكن » ! . ثم دعت في هذه الخطة الى « تحطيم حالة وقف اطلاق النار بأي وسيلة ممكنة » ! .

وقد كانت خطة خطف الطائرات هي التنفيذ العملي لخطة الجبهة في ضرب كل من المصالح الاستعمارية والمصالح الرجعية على السواء ! . وهذا ما أعلنته في بيانها الصادر يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٠ بقولها : « ان توجيه أعنف الضربات للمصالح الامبريالية الأمريكية ، هو التجسيد العملي لتصميم الثورة على احباط مؤامرات التصفية الامبريالية التي تتعرض لها القضية الفلسطينية من خلال الحلول الاستسلامية التي تتم محاولة فرضها على جماهيرنا » ، وأنه « أمام وقف اطلاق النار ضد العدو ، وفتحه ضد المقاومة ،

وأمام التآمر الاعلامي والسياسي الدولي والعربي ، كان لا بد من القيام بسلسلة عمليات تخترق كل ذلك ، فكانت عمليات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ! .

وقد جرت عملية خطف الطائرات يوم ٦ سبتمبر ، حين قامت مجموعات من أفراد الجبهة بخطف ثلاث طائرات ركاب من أوروبا ، وحاولت خطف طائرة اسرائيلية كانت في طريقها من أمستردام الى نيويورك ، ولكنها فشلت بسبب تغلب طاقمها على المهاجمين وجرح أحدهم ، واعتقال زميلته (ليلى خالد) وتسليمها في لندن الى البوليس الانجليزي بعد قطع رحلة الطائرة .

وقد أجبرت طائرتان من الطائرات الثلاث ، وتتبعان شركة الخطوط الجوية العالمية وسويس اير ، على الهبوط في مطار مهجور يقع في قلب الصحراء شمال عمان وقرب مدينة الزرقاء ، يعرف باسم مطار « دوسون » . وأجبرت الطائرة الثالثة ، وهي طائرة ضخمة من طراز « جامبو » تتبع شركة بان أمريكان ، على الهبوط في مطار القاهرة ، حيث جرى اخلاؤها من الركاب ، وقامت المقاومة بتفجيرها في دوي هائل . وبلغت حصيلة الرهائن الذين وقعوا في أيدي رجال الجبهة الشعبية من ركاب الطائرتين اللتين هبطتا في الأردن أكثر من مائتين.

وقد أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الفور مسؤوليتها عن الحادث ، وبررت نسفها لطائرة الجامبو في مطار القاهرة تبريراً بليغاً ، فذكرت أن هذا النسف يعد بمثابة «نسف لمفصل رئيسي من مفاصل الحل السلمي » ! . ثم طلبت من حكومات سويسرا وألمانيا الغربية وبريطانيا ، اطلاق سرح الفدائيين الفلسطينيين المعتقلين في سجونها ، وطلبت من اسرائيل اطلاق سراح مائتي معتقل فلسطيني مقابل اطلاق سراح الركاب ، وحددت مهلة ٧٢ ساعة لاجابة هذه الطلبات .

وبعد يومين آخرين ، أي في يوم ٩ سبتمبر ، قامت مجموعة أخرى من رجال الجبهة الشعبية في مطار بيروت باختطاف طائرة ركاب أخرى تتبع شركة

الخطوط الجوية البريطانية ، كانت في طريقها من البحرين الى لندن ، وأضيفت الى الطائرتين السابقتين في الأردن ! وأعلنت الجبهة الشعبية أن الهدف من هذا العمل هو حث الحكومة البريطانية على البت بسرعة في اجراءاتها القانونية مع ليلى خالد، واطلاق سراحها !. وهكذا أصبح في يد الجبهة الشعبية أكثر من ٤٠٠ من الرهائن المدنيين !.

وكان من الطبيعي أن يسبب وقوع هذا العدد الضخم من الرهائن في يد الجبهة متاعب للمختطفين ومقاساة شديدة وعذاب أليم للرهائن . فقد كانت المنطقة التي هبطت فيها الطائرات في قلب الصحراء ـ كما ذكرنا ـ حيث كانت درجة الحرارة تبلغ ٤٠ درجة مئوية في النهار ، وتهبط في الليل الى ١٢ درجة .وقد أدرك المختطفون الخطر الذي يمكن أن يتهدد حياة الضعاف من الرهائن ، فنقلوا عدد ١٥٤ من النساء والأطفال والمرضى الى فندق انتركونتنتال في عمان ، وأعلنوا عن استعدادهم للافراج عنهم مقابل افراج دول أوروبا الغربية المذكورة عن سبع فدائيين لديها ، وهم : نشأت ابراهيم وعبد الرحمن صالح ومفيد صالح ، المسجونين في ميونيخ بألمانيا الغربية ، وأمينة دحبور ومحمد أبو الهيجاء وابراهيم توفيق ، المسجونين في سويسرا ، وليلى خالد المعتقلة في لندن . وكانت أمينة دحبور وزميلاها قد قاموا بمحاولة لاختطاف طائرة لشركة العال الاسرائيلية في مطار زيورخ الدولي يوم ١٨ فبراير ١٩٦٩ ، ولكنها فشلت وقتل رابع هو عبد المحسن حسين .

أما الرهائن الآخرون ، وعددهم ٢٥٩ ، فقد قرر المختطفون الاحتفاظ بهم في أيديهم ، حتى يتم الافراج عن رجال المقاومة المعتقلين في سجون اسرائيل . وقد بقي هؤلاء الرهائن داخل الطائرات الثلاث . ونظراً لأن الجو كان خانقاً ، فقد نقل المختطفون وحدات تكييف هواء متنقلة وضعت داخل الطائرات ، حتى يتمكن الرهائن من البقاء فيها . كما أرسلت منظمة الصليب الأحمر عدداً من الخيام ، مما أمكن نقل بعض الرهائن اليها ، كما أرسلت المنظمة أيضاً كميات من الأدوية والأطعمة وأقراص الملح لمقاومة القيظ أثناء النهار .

ولم تكن مهمة الاحتفاظ بكل هؤلاء الرهائن مسألة سهلة ، ولذا اضطر رجال المقاومة الى حفر خندق عميق حول المنطقة التي توجد فيها الطائرات الثلاث، ورفعوا العلم الفلسطيني في وسطها . وتكريماً لليلى خالد التي كانت معتقلة في مركز بوليس في غربي لندن . أطلقوا اسم « ليلى » على الطائرة البريطانية المخطوفة ! .

وفي تلك الأثناء كانت معاناة هذا العدد الهائل من الرهائن المدنيين في وسط الصحراء تثقل على الضمير العالمي من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ، خصوصاً بعد أن وضعت سيدة أمريكية من بين رهائن طائرة شركة الخطوط الجوية العالمية مولوداً في المطار ! .

فقد دعا تنكو عبد الرحمن ، رئيس وزراء ماليزيا ، في كوالالمبور، جميع الدول الاسلامية الى الاحتجاج على عمليات الخطف ، وقال ان أشخاصاً أبرياء لا علاقة لهم بالصراع العربي الاسرائيلي يتعرضون لأضرار كبيرة بسبب خطف الطائرات التي يسافرون عليها . وفي براج استنكرت حكومة تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية عمليات خطف الطائرات ، ووصفت جريدة « رودي برافو » ، الناطقة باسم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، عمليات الاختطاف بأنها أعمال طائشة وضربة عنيفة لهيبة المقاومة العربية ، وقالت ان المستفيد الوحيد من هذه العمليات في النهاية هو اسرائيل .

وأدركت اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية ، وهي اللجنة المركزية التي تم انشاؤها بشكل تلفيقي قبل أربعة أشهر - كما ذكرنا - لضم أطراف العمل الفلسطيني - خطورة ردود الفعل العالمية من الأعداء والأصدقاء، وأرادت امتصاص الغضب العالمي ضد عمليات الخطف واحتجاز الرهائن ، فأعلنت قراراً بتجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيها .

وفي ذلك الحين اضطر المختطفون الى الموافقة على طلب الصليب الأحمر الدولي بمد فترة الانذار الخاصة بتبادل ركاب الطائرات بالمعتقلين من رجال المقاومة ، لمدة ٧٢ ساعة أخرى تنتهي يوم الأحد ١٣ سبتمبر ١٩٧٠ . ولكنهم اضطروا في يوم ١١ سبتمبر الى اطلاق سراح ٨٨ رهينة . وفي اليوم

التالي ١٢ سبتمبر كانوا قد نقلوا جميع الرهائن الى أماكن متفرقة خفية في الأردن ، ثم قاموا بتفجير الطائرات الثلاث في مشهد مثير . وبذلك أصابوا هيبة النظام الأردني في الصميم .

وقد كان على المقاومة الفلسطينية في الأردن أن تدفع ثمن هذا كله . فمن ناحية ، فإن الضجة العالمية التي أثارتها هذه الأحداث الهائلة ، خدمت النظام الأردني خدمة عظيمة في تغطية كافة تحركاته التي كان يقوم بها لتصفية المقاومة ، كما غطت على أنباء الاشتباكات اليومية التي كانت تحدث في ذلك الحين بين السلطة والمقاومة .

ومن ناحية أخرى ، فعلى الرغم من أن هذه الأحداث لم تكن في حد ذاتها السبب الرئيسي للاجراءات التي كانت تعدها السلطة الأردنية لتصفية المقاومة واستعادة سيطرتها وهيبتها في البلاد ، الا أنها أعطت جميع المبررات لعملية التصفية عندما حان حينها ، ليس فقط أمام العالم أجمع ، وانما أمام جماهير الشعب الأردني ، الذي تعترف مصادر المقاومة الفلسطينية أنه وقف أثناء المذبحة الى جانب النظام . لقد كان نسف ثلاث طائرات لثلاث دول أجنبية فوق الأراضي الأردنية ، تحدياً صارخاً للنظام ، ودليلاً مادياً على فشله في السيطرة على أراضي دولته ، وقد أعطته جميع المبررات للبرهنة على قدرته على استعادة النظام والأمن .

أما من الناحية الثالثة ، فان هذه الأحداث كانت بمثابة دعوة موجهة الى الولايات المتحدة للتدخل لتصفية المقاومة . وكانت حكومات سويسرا وألمانيا الغربية وبريطانيا قد قررت الاستجابة لمطالب المختطفين . فتم في سويسرا نقل الفدائيين الثلاثة الى السجن المركزي في زيوريخ ، استعداداً لاطلاق سراحهم فور تلقي تعليمات الحكومة ، وفي ميونيخ اتخذت حكومة ألمانيا الاتحادية الاجراءات لاطلاق سراح الفدائيين العرب الثلاثة استجابة لمطالب المقاومة .

على أن الادارة الأمريكية سرعان ما هبت لمواجهة هذا الاذعان . ففي يوم ٩ سبتمبر عقد اجتماع في البيت الأبيض تقرر فيه ممارسة ضغط أمريكي

على حكومات أوروبا الغربية لمنعها من ابرام صفقات مستقلة مع المقاومة ، بحجة أن الاستجابة لمطالب المقاومة سوف تشجع على تكرار أعمال الاختطاف في المستقبل .

وقد أفلح هذا الضغط بالفعل ، فقد عقدت حكومة ألمانيا الاتحادية اجتماعاً برياسة فيلي برانت ، أعلنت على أثره أن الشروط التي وضعها الفدائيون للافراج عن الرهائن « تعتبر غير مرضية في شكلها الحالي » ، ونقلت وكالة الاسوشييتد برس عن الحكومة البريطانية أنها امرت باستمرار حجز ليلى خالد «بتهمة دخول البلاد دون اذن »!

وفي ذلك الحين جرت الاجتماعات في مكتب روجرز لبحث الخطط التي يمكن اتباعها لمواجهة المختطفين ، واطلاق سراح الرهائن دون الاذعان للمطالب المفروضة . وقد اقترح استخدام نوع من غاز الأعصاب لشل حركة المختطفين دون أن يشعروا . ولم يتم الاتفاق على ذلك بسبب تعذر معرفة وجود مثل هذا الغاز في الترسانة الأمريكية ، أو كيفية توصيله الى مركز الأحداث . وأقر روجرز بأنه سوف يتعذر عمل أي شيء .

وقد أعيد نظر الموضوع في اجتماع عقد في المساء مع الرئيس الأمريكي نيكسون ، حضره ليرد وروجرز وجونسون وسيسكو وادجار هوفر مدير مكتب التحقيقات الفدرالية ، وجون ميتشيل مستشار نيكسون . وقد أوضح نيكسون أنه اذا دعت الحاجة القصوى ، فلا بد من قيام الولايات المتحدة بتدخل عسكري .

على أن نيكسون كان في الحقيقة قد قرر استغلال عملية اختطاف الطائرات لسحق المقاومة الفلسطينية ! . وهذا ما أدلى به لكسنجر على انفراد ـ حسبما أورده الأخير في مذكراته .

وقد كان من رأى كسنجر في الاجتماع أن الولايات المتحدة تواجه مشكلتين : الأولى ، سلامة الرهائن . والثانية ، النظام المهدد في الأردن . وأنه اذا نجحت المقاومة الفلسطينية في استخدام الأردن كقاعدة رئيسية لها

للعمل ضد اسرائيل ، وللقضاء على سلطة الملك حسين ، الذي يعد أحد الحكام المعتدلين القلائل في المنطقة ، المتعاطفين مع الغرب ، فان الشرق الأوسط كله سوف يتأجج بالثورة ! .

في ذلك الحين أمر الرئيس الأمريكي نيكسون حاملة الطائرات « اندبندنس (الاستقلال) ، التابعة للأسطول السادس ، بالتحرك الى الساحل اللبناني ، ومعها أربع مدمرات ، على أن تنضم اليها مدمرتان أخريان في خلال ٢٤ ساعة . كما أمر ٦ طائرات من طراز « سي ١٣٠ اس » بالمرابطة في قاعدة « انسرليك » في تركيا ، لاستخدامها في اجلاء الأمريكيين . وقد آثرت الادارة الأمريكية عدم الاعلان عن هذه التحركات ، وترك الكشف عنها لأجهزة المخابرات السوفيتية ، لاعطائها طابع ينذر بالخطر .

على أن ارسال هذه القوات البحرية والجوية الى مسرح العمليات لم يكن معناه وجود خطة محددة لعملية انقاذ الرهائن ، لأن أحداً في لجنة العمل الخاصة لم يكن على استعداد لتوريط القوات الأمريكية في عمليات عسكرية أخرى ، في الوقت الذي يوجد فيه مئات الألوف من الجنود الأمريكيين يحاربون في جنوب شرقي آسيا ! ، خصوصاً وأن هذا التوريط الجديد للقوات الأمريكية لن يكون سهلاً ، اذ سيكون على الولايات المتحدة استخدام كل ما لديها من الاحتياطي الاستراتيجي في أوروبا ، وارساله بطريق الجو ، مع صعوبة تعزيز العمليات بسبب طول خطوط التموين ، وضرورة اجتيازها عدة دول .

ولهذا السبب كان من رأي كسنجر قصر استخدام القوات الأمريكية على عمليات اجلاء الأمريكيين ، لأنها تمثل بالنسبة للولايات المتحدة « مصلحة أمريكية ذات طابع مباشر » ، أما في حالة وقوع صدام كبير بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية ينشأ عنه تدخل سوري أو عراقي ، فيترك معالجته لاسرائيل ـ أو على حد تعبيره : « للدول التي يهمها الأمر بشكل مباشر جداً» وفي هذه الحالة ـ وكما قال ـ فإن مهمة القوات الأمريكيةتنحصر في

حماية القوات الاسرائيلية من آي تدخل سوفيتي لضربها ! . ومعنى هذا الكلام الاعتماد على التدخل الأردني لسحق المقاومة ، وحماية هذا التدخل من أي تدخل سوري أو عراقي .

وقد استطاع كسنجر أن يحصل على اجماع مجموعة العمل الخاصة حول هذا الرأي ، ولكن الرئيس الأمريكي نيكسون كان يرى أن تتحمل الولايات المتحدة وحدها مسؤولية العمليات العسكرية ضد أي تدخل عراقي أو سوري أو ضد الفدائيين الفلسطينيين ، واعفاء اسرائيل منها ! . ولما كانت مهمة مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن هي العمل بوصفه امتداداً للرئيس الأمريكي ، ووضع ارادته موضع التنفيذ ، فقد حل كسنجر المشكلة عن طريق وضع خطتين عسكريتين : الأولى تقوم على أساس رأي الرئيس نيكسون في انفراد الولايات المتحدة بالعمل ، والثانية تقوم على أساس رأي مجموعة العمل الخاصة في انفراد اسرائيل بالعمل . على أن يترك للرئيس الأمريكى حرية الأختيار عند اللزوم .

ومن هنا يتضح أن الادارة الأمريكية كانت في مأزق . فلم تكن مجموعة العمل الخاصة مقتنعة برأي الرئيس الأمريكي ، ولكن كان عليها تنفيذه . ولم يكن الرئيس الأمريكي مقتنعاً برأي مجموعة العمل الخاصة ، ولم يكن على استعداد لتنفيذه . وكان هذا هو الوضع عندما بدأ التدخل الأردني لتصفية المقاومة الفلسطينية .

فهل وقع نوع من الاتفاق بين الملك حسين والادارة الأمريكية على هذا التدخل ؟. ان الأدلة في هذا الشأن غير حاسمة ، وتكاد تكون متساوية بين النفي والاثبات . فقد رأينا كيف صرح الرئيس الأمريكي نيكسون لكسنجر بوجوب استخدام حوادث اختطاف الطائرات كذريعة لسحق المقاومة الفلسطينية في الأردن . وفي يوم ١٠ سبتمبر ، حين أعرب ريتشارد هيلمز في اجتماع لجنة العمل الخاصة عن رأيه بأن الملك حسين قد يؤثر تفادي الدخول في مواجهة مع المقاومة الفلسطينية خوفاً من تدخل تقوم به سوريا أو العراق ، اختلف معه كسنجر في هذا الرأي بشدة ، قائلاً ان الملك حسين لو فعل ذلك

« فسوف تكون نهايته ! » ، فلم يعد أمامه طريق آخر لاسترداد سلطته سوى القتال » ! . وقد اعتبر كسنجر المواجهة بين الملك حسين والمقاومة « واقعة لا محالة ، رغم الهدنة الجديدة التي أبرمت بين الحكومة والفدائيين » . وقال ان الأحداث سوف تجيب على ذلك في القريب العاجل جداً ، « فلقد فعلنا كل ما يمكن فعله لتمهيد الطريق للعاصفة المقبلة » ! .

ومعنى ذلك أن مذكرات كسنجر لا تقدم وقائع مادية ملموسة عن اتصالات جرت بين الادارة الأمريكية والنظام الأردني ، ولكنها تلقى شبهات . ورأيي الشخصي أن استعداد الملك حسين لتصفية المقاومة واستعادة سلطته المزعزعة في بلاده ، كان سابقاً على حوادث اختطاف الطائرات ، ولكنه كان ينتظر الفرص المناسبة . وقد قدمت له الأحداث فرصتين :

الفرصة الأولى ، الصدام الكبير الذي حدث بين المقاومة الفلسطينية وعبد الناصر ، لأول مرة منذ ظهورها ، واغلاق محطة اذاعة صوت فلسطين . وهو صدام قد يكون أقنع الملك حسين بأن عبد الناصر لن يقف موقفاً حازماً ضد محاولة تصفية المقاومة ، كما كان يفعل سابقاً ـ ان لم يكن سوف يسعده أن تتلقى المقاومة بعض التأديب ! .

أما الفرصة الثانية ، فقد أتاحتها حوادث اختطاف الطائرات ، وما ترتب عليها من استنكار عالمي ، وتحريك الادارة الأمريكية لسحق المقاومة الفلسطينية ، سواء عن طريق عمل أمريكي منفرد أو عن طريق عمل اسرائيلي . فقد قدمت هذه التحركات الأمريكية في البحر المتوسط ، بكل ما أظهرته من عزم الولايات المتحدة على التدخل ، أفضل الظروف الدولية المناسبة لتصفية المقاومة ، دون خوف من تدخل سوري أو عراقي مسنود بالاتحاد السوفيتي .

والسؤال الآن : أي عامل من العاملين السابقين كان صاحب التأثير الأول في دفع الملك حسين الى العمل ؟ .

ان الوثائق تروي لنا أن عبد الناصر قد أدرك ما يمكن أن يقدمه

الصدام بينه وبين المقاومة من اغراء للملك حسين على العمل لتصفية المقاومة وتثبيت سلطته ، ولذلك عندما حضر الملك حسين الى القاهرة في الأسبوع الثالث من أغسطس ١٩٧٠ ، وقابل عبد الناصر في الاسكندرية يوم ٢١ أغسطس ، طلب منه ـ كما يقول محمود رياض في مذكراته ـ ألا يهاجمهم أو أن يعمل ضدهم ، لأن المستفيد في هذه الحالة هو العدو . وأضاف : « أرجو أن تأخذهم بالصبر حتى ولو أخطئوا ، وذلك من أجل شعبك ومن أجل الشعب الفلسطيني . ولا تنسى أن سيدنا أيوب كان من سكان نهر الأردن ! . ولهذا أعتقد أنك ستكون قادراً على حسم الأمور باتزان وحكمة رغم وجود بعض المتطرفين الفلسطينيين ، وانما في نفس الوقت توجد بينهم أيضاً عناصر كثيرة متزنة عموماً . أرجو أن نتشاور في هذا الموضوع لأنني أعتبره أهم موضوع عربي في الوقت الحاضر . توصية أخيرة أكررها ، وهي أن تتعامل في هذا الموضوع بالعمل السياسي ، وليس بالعمل البوليسي . وأنني آسف لكوني تحدثت معكم في شؤونكم الداخلية ولكن لسبب بسيط وهو أن أي ضربة عندكم ، سوف تكون لها ردود فعل عديدة على جبهتنا » .

وهذا الكلام ثابت من الخطاب الذي حمله الفريق صادق الى الملك حسين أثناء المذبحة . فقد ورد به قوله « ان جلالتكم تذكرون عند لقائنا في الاسكندرية في ٢١ أغسطس الماضي ، أنني أوضحت لكم وجهة نظري كلها في أنه ليس من المصلحة العربية العليا ، ولا في صالح نضالنا المستقبل ، أن تتعرض المقاومة الفلسطينية لأية عمليات تؤدي الى تصفيتها ، أو تحمل شبهة مثل ذلك القصد . ولقد أحسست أنني أوضحت رأيي أمامكم ، وأن اقتناعكم به كان بادياً » .

ولكن هل أخذ الملك حسين نصيحة عبد الناصر على محمل الجد ؟. أغلب الظن أنه كان يعتقد أن عبد الناصر ـ الذي كان يشعر بالمرارة من المقاومة ـ لن يغضب كثيراً إذا رآها تتلقى التأديب على يديه . وأن النصيحة التي قدمها كانت من طرف لسانه ، ولم تكن نابعة من قلبه ، وقد أملاها عليه واجبه ، ولم تملها عاطفته !. .

ولعل تصرف عبد الناصر عندما بدأت العلاقات تزداد تدهوراً بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية منذ أوائل سبتمبر، يعزز رأينا في هذا الصدد . فقد آثر الابتعاد عن مسرح الأحداث ، وتوجه الى مرسى مطروح لقضاء عشرة أيام ! . وقد برر محمد حسنين هيكل هذا السفر تبريراً غير مقنع ، اذ ذكر أن عبد الناصر سافر لأنه تلقى من البروفسور شازوف في موسكو رسائل عدة يؤكد فيها على ضرورة قضائه شهراً على الأقل في راحة تامة ، لا يسمع فيها راديو، ولا يدلي بأحاديث ، ولا أي شيء آخر ! .

ومعنى هذا الكلام في وضوح تام أن سفر عبد الناصر الى مرسى مطروح لم يكن لمرض مفاجىء ، أو لتدهور طارىء في صحته ، حمل الأطباء على الضغط عليه للسفر من أجل الراحة ، وإنما كان هذا السفر تنفيذاً لنصائح قديمة أرسلها له طبيبه السوفيتي من موسكو في رسائل عديدة ، ولم يتبعها عبد الناصر في ذلك الحين ! .

والسؤال الآن : هل اختار عبد الناصر الظروف المناسبة للاستجمام ؟. وبمعنى آخر : هل كان أسبوع خطف الطائرات ، ووجود نحو ثلثمائة رهينة في أيدي رجال الجبهة الشعبية ، وتحركات الأسطول الأمريكي في البحر المتوسط ، وتهديدات اسرائيل ، واستعدادات الملك حسين العسكرية في الأردن لتصفية المقاومة ، واحتمالات تدخل سوريا والعراق في الصراع ـ هل كانت كل هذه الظروف التي أشعلت المنطقة ناراً ـ ظروفاً ملائمة يختارها عبد الناصر للابتعاد عن عاصمته والسفر الى مرسى مطروح للاستجمام ؟ .

يجدر بنا ـ لاستكمال الصورة التاريخية ـ أن نقول ان عبد الناصر كان غاضباً من انقلاب زعماء المقاومة الفلسطينية عليه ، بعد أن لعب دوراً رئيسياً في صنع هؤلاء الزعماء عسكرياً وإعلامياً . ولم تهدأ نفسه بسهولة . يدل على ذلك تلك القصة المثيرة التي يرويها شاهد عيان ، هو محمد حسنين هيكل ، وهي أنه عندما جاء ياسر عرفات ، على رأس وفد من قيادة فتح ، الى مصر ، لمقابلة عبد الناصر ، وتوجهوا ، ومعهم هيكل ، الى بيته بالمعمورة في

الاسكندرية ، « لمحناه ، ونحن ندخل ، يتمشى مع السيدة الجليلة قرينته فوق سطح البيت لحظات الغروب . وعندما نزل الينا كان أول ما قاله :

« لقد كنت أتمشى منذ نصف ساعة ، وذلك لكي أجعل مشاعري تهدأ ، فلا أعاتبكم على كل ما حدث » ! .

ثم قال : « هل تستطيعون التحرير بدون مصر وعملها السياسي والعسكري ؟ . وكم يستغرق ذلك من الوقت ؟ . لقد سألت هذا السؤال قبلاً وسمعت أن الأمر يحتاج ـ ربما ـ الى أربعين أو خمسين سنة ! . فما الذي سيحدث للناس في الأرض المحتلة خلال هذهِ المدة ؟ . ان اسرائيل تحاول تغيير طبيعة الأرض ، وما لم نلحق بكل الوسائل ، فإن وجود شعبنا الفلسطيني نفسه مهدد بالزوال . ان هناك من يتربصون بكم هناك ، ولكن عليكم ألا تلعبوا لعبة هؤلاء ، وألا تقبلوا حصارهم لكم بالمناورات التي تستثيركم » .

وقد تعرض عبد الناصر لاحتمالات الصدام بين المقاومة والملك حسين ، وقال : « ان بعض الناس حولكم يصورون لكم أن في استطاعتكم اسقاط عرشه في نصف ساعة ! . ورأيي أنهم مخطئون . ولو استطعتم أن تهزوا عرشه ، لفتحتم الباب لتدخل أمريكي » ! .

وتنبأ عبد الناصر بأن المقاومة سوف تخسر أوضاعها العسكرية اذا دخلت في مواجهة مع الملك حسين قائلاً :

« إذا استعمل الملك حسين الدبابات فان الأوضاع العسكرية للمقاومة في عمان لن تفيدها شيئاً ، فحرب التحرير الشعبية لا تجري في المدن ، والحرب الشعبية لها اشتراطات تختلف عما أنتم فيه . ثم ما الذي سيحدث للمدنيين من السكان في حالة ما إذا تحولت المدن الى ساحات قتال » ؟ .

وسرعان ما جاءت عمليات خطف الطائرات ونسفها على يد رجال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، لتضيف الى غضب عبد الناصر . فقد أعلنت الجبهة ـ كما ذكرنا ـ أنها ارتكبت هذه العمليات لافشال مبادرة

روجرز ، ونسف مفاصل الحلول الاستسلامية ! . ولما كان عبد الناصر ـ على وجه التحقيق ـ أحد مفاصل هذه المبادرة ! ، وكان الملك حسين المفصل الثاني ! ـ حيث قبل الاثنان المبادرة ـ فقد كان واضحاً أنه أحد أهداف عملية خطف الطائرات الرئيسية .

لذلك نلاحظ أن موقف الصحف المصرية من نشر أخبار اختطاف الطائرات وتفجيرها واحتجاز الرهائن ، كان « موقفاً إخبارياً » ، وليس « موقفاً سياسياً » ! ، بدليل أنها نشرت أنباء الاحتجاجات على هذه العمليات وبيانات الاستنكار التي أصدرتها الدول الاسلامية والاشتراكية على السواء ! .

وفي هذه الظروف تذكر عبد الناصر فجأة نصائح البروفسور شازوف بالاستجمام ، وقرر العمل بها ، وسافر بالفعل الى مرسى مطروح ! .

فهل فهم الملك حسين من موقف عبد الناصر أنه بمثابة الضوء الأخضر له ليبدأ عملياته ؟. لا نستطيع الجزم بذلك ، وإنما نستطيع أن نجزم بشيء واحد ، هو أن زعماء المقاومة الفلسطينية في القاهرة قد فهموا ذلك بالفعل ! . فيذكر هيكل أنه عندما بدأ العمليات ضد المقاومة في الأردن ، جاء هؤلاء الزعماء لمقابلته ، وقالوا له إنه « اذا لم يصدر أية كلمة في هذا الشأن ، فإن الملك حسين وحاشيته سيعتبرون سكوته بمثابة الضوء الأخضر لهم للمضي في هذه العمليات » .

هذا ـ اذن ـ هو دور الصدام بين المقاومة الفلسطينية وعبد الناصر في حفز الملك حسين على البدء بعملياته لتصفية المقاومة وتثبيت سلطته المهدرة .

أما دور التحرك العسكري الأمريكي ، فيمثل الدافع المباشر .. فمن المحقق ، ومن الثابت من المواجهات السابقة بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية ، أن عملية تصفية المقاومة كانت عملية هائلة لا يستطيع الملك

حسين البدء فيها والاستمرار فيها الى النهاية دون مساندة خارجية ! . ذلك أن مثل هذه المحاولة كان متوقعاً أن تلقى مقاومة عندة من الدول العربية الراديكالية ، قد تتخذ شكل تدخل عسكري ، سواء من جانب مصر أو سوريا أو العراق . وهو ما سوف نرى أنه سيحدث بالفعل عندما تمضي المذبحة الى مراحلها النهائية . ومن هنا أهمية التحرك العسكري الأمريكي ، الذي انحصرت أغراضه ـ كما رأينا ـ في منع أي تدخل عربي عسكري بين النظام الأردني والمقاومة يمكن أن ينقذ المقاومة من مصيرها المحتوم . ومن غريب أن فكرة احتمال تدخل عسكري من جانب مصر كانت فكرة غير مطروحة على الاطلاق !، ولا نجد لها أثراً في الوثائق الأمريكية ،وإنما كان الاحتمال هو تدخل سوري أو عراقي ! . وهذا يوضح أن غياب الدور المصري قد أطلق سراح الجميع للعمل ضد المقاومة الفلسطينية وسحقها ، ويوضح كم خسرت المقاومة الفلسطينية عندما أدارت بنادقها الى النظام في مصر .

٣ ـ الجماهير الأردنية والمقاومة الفلسطينية

في ذلك الحين كانت أخطاء المقاومة قد أفقدتها قدراً كبيراً من عطف الجماهير الأردنية ، التي تجمع المصادر الفلسطينية على أنها وقفت أثناء مذبحة أيلول الى جانب النظام الأردني وضد المقاومة الفلسطينية ! ، بعد أن كانت تعلق عليها أملاً كبيراً بعد نكسة يونية ١٩٦٧ .

ومن المعروف أن حركة المقاومة الفلسطينية قد ظهرت في الأردن في وقت كانت الحركة الوطنية قد تلقت فيه منذ عام ١٩٦٦ ضربة قاسية ألقت بمعظم قياداتها الأولى والوسيطة في السجون . وقد نشأ عن هذا الوضع أن أصبحت حركة المقاومة الفلسطينية هي القوة السياسية الأساسية في الأردن ، بينما عاشت الحركة الوطنية الأردنية على هامشها ! . فقد توزع « القوميون العرب » الأردنيون على « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ، و« الجبهة الشعبية الديموقراطية » ـ وهما المؤسستان الماركسيتان . واختفى دور « الحزب الوطني الاشتراكي » نهائياً في مجال التنظيم الجماهيري والقاعدي ، وكانت قياداته تتكون من شخصيات ذات نفوذ . أما الحزب الشيوعي الأردني ، فكانت خلافاته حادة مع المقاومة الفلسطينية عموماً ، ومع فتح خصوصاً ، حول الموقف من قضية تحرير فلسطين والكفاح المسلح . ولم يكن « للناصريين » حزب ينظم صفوفهم في الأردن ، وإنما كانوا يعملون كأفراد ، ويستندون على الانتماءات الناصرية في جماهير الشعب الأردني الشعبية .

على أن المشكلة تمثلت في أنه على الرغم من أن حركة المقاومة الفلسطينية أصبحت تمثل القوة السياسية الأساسية في الأردن ، الا أنها كانت قوة « فلسطينية » بحتة ، وليست قوة فلسطينية ـ أردنية! . فبسبب الرغبة في ابراز القضية الفلسطينية في الساحة الدولية ، وإعادة الاعتبار الى الشخصية الفلسطينية ، التي كانت قبل حرب يونية ممزقة ومنهزمة ، واظهار استقلالية هذه الشخصية في اصدار القرار ـ اتخذت المقاومة الفلسطينية طابعاً انعزالياً فلسطينياً يقوم على « فلسطنة » القضية الفلسطينية ، وعلى أن تحرير فلسطين « مهمة فلسطينية محضة » ، و« لا يحرر فلسطين الا الفلسطينيون » ، وقصرت صفوفها على ممثلي اليمين واليسار الفلسطيني وحدهما ، واستبعاد ممثلي التيار العربي الوحدوي .

وقد ترتب على ذلك أن الساحة الأردنية امتلأت بالقوى الفلسطينية والمقاومة الفلسطينية وحدها ، وتراجعت القوى الأردنية لتعيش في الظل ! . ولما كان الشعار الرئيسي لنضال طلائع فتح « أن يحمل شعب فلسطين السلاح ويقاتل من أجل تحرير وطنه بمعزل عن كل الأنظمة والأحزاب والقوى العربية ، التي طالما كان تعاطيها مع القضية الفلسطينية مجالاً للمتاجرة والسمسرة والمساومة ! » ـ فقد ترتب على ذلك نتيجة خطيرة جداً ، هي أن القوى الفلسطينية وحدها أصبحت منظمة من قمة رأسها الى أخمص قدميها ، بينما الشعب الأردني بدون أي تنظيمات ثورية ، وأن القوى الفلسطينية أصبحت مسلحة وحدها من قمة رأسها الى أخمص قدميها ، بينما كان الشعب الأردني مجرداً من السلاح ! .

وبالنسبة للشق الأول من هذه النتيجة ، فقد رأينا كيف نظمت المقاومة الفلسطينية نفسها عن طريق تكوين المليشيات المسلحة في المدن والقرى ، وبناء القواعد العسكرية ، وانشاء « قيادة الكفاح المسلح » ، التي أصبحت أداة الأمن الوحيدة في الأردن . كما نظمت جماهيرها الفلسطينية في اتحادات عمالية ومهنية وطلابية ونسائية فلسطينية بحتة ، ووفرت الحماية لجماهيرها الموجودة داخل المخيمات . الأمر الذي أدى الى عزل كامل للشعب

الفلسطيني عن الشعب الأردني ، لم يكن هناك ما يبرره من ناحية الروابط القومية التاريخية بين الشعبين ، كما أدى الى فقد العمل الفدائي في الأردن عوامل الدعم الجماهيري ، على المستوى الذي يكفل حماية حركة المقاومة حين تواجه أزمات تتطلب هذه الحماية . وكانت النتيجة العملية لكل ذلك ـ كما يعترف بلال الحسن ـ أن « رد الفعل الجماهيري عشية معركة أيلول كان ضعيفاً الى حد كبير ، ولم يكن له تأثير يذكر في الضغط على الحكومات العربية لاتخاذ مواقف سريعة وحاسمة لايقاف المجزرة في الأردن » ! .

أما بالنسبة للشق الثاني من النتيجة ، فقد كان من الطبيعي أن يلعب حمل السلاح في يد المليشيات الفلسطينية المسلحة في المدن والقرى دوره السلبي في حقل التعامل اليومي مع الجماهير الأردنية . لقد كانت هذه الجماهير الأردنية تشعر ، بعد الضم ـ وكما يقول منير شفيق ـ بأن الفلسطينيين دخلاء عليهم، وأنهم جاؤوا لمنافستهم على قوتهم وسيطرتهم على بلادهم . وقد انتهى الأمر بعد نكسة يونية وبروز دور حركة المقاومة الفلسطينية الى أن أصبح الفلسطينيون مسلحين ، والأردنيون عزلاً من السلاح ! . ولما كان مستحيلاً على الجماهير الأردنية أن تتسلح على نحو ما تتسلح المقاومة الفلسطينية ، فقد دعا هذا الكثيرين في القرى الى عمل التوازن اللازم عن طريق التطوع في الجيش . وبذلك بعد أن كان الانقسام في البداية بين أردني وفلسطيني ، أصبح بين جندي وفدائي ! . وعندما رفعت بعض منظمات المقاومة شعار « كل السلطة للمقاومة » أحست الجماهير الأردنية أنها توشك أن تنتقل من الخضوع لسلطة الدولة الى الخضوع لسلطة المقاومة الفلسطينية . ولم تكن سلطة المقاومة هي الأفضل لأسباب كثيرة يوضحها منير شفيق بقوله :

« لنسأل أي مواطن أردني عادي متحامل الآن على المقاومة ، وكان فيما مضى يعطف عليها ، أو على الأقل لم يكن متحاملاً عليها : لماذا تقف ضد المقاومة ؟ ، أو ما هي اعتراضاتك على المقاومة ؟ . ولنسأل أوساط الجماهير في شرق الأردن وأوساط واسعة من الجيش ، ممن وقفوا ضد الثورة : لماذا فعلتم

ذلك ؟، وما هي مآخذكم على الثورة ؟.

« اننا سوف نكتشف بعضاً من الأخطاء ، وسنستنتج الكثير مما كان يجب أن تعمله المقاومة ، ومما كان يجب ألا تعمله المقاومة أو بعض شرائحها وعناصرها . فمثلاً سنواجه مشكلة بعض التصرفات الخاطئة المسلكية، ومشكلة الانقسامات ، والمهاترات ، والمنافسات بين منظمات المقاومة ، ومشكلة التسيب التنظيمي ، ومشكلة تضارب البلاغات ، وتعدد الشعارات السياسية المتناقضة . . الخ . وسنواجه أيضاً مشكلة عدم تسليح الجماهير في شرق الأردن من قبل الثورة ، اذ لم يكن من السهل على المواطن الأردني أن يرى زميله الفلسطيني يحمل السلاح وهو بلا سلاح ! » .

وهذا الكلام يردده جورج حبش بصورة أخرى ، فيقول ان الجماهير الأردنية وقفت في بداية نشأة المقاومة الفلسطينية موقفاً عاطفياً يساندها ، بحكم المشاعر الوطنية والقومية ، « ولكن العاطفة الوطنية لم تصمد أمام أخطاء حركة المقاومة ، التي عكست نفسها على حياة المواطنين الأردنيين » .

وكان من الطبيعي أن يستفيد النظام الأردني من هذه الأخطاء القاتلة . ففي مواجهة استثارة المقاومة النعرة الفلسطينية ، استثار النظام الأردني النعرة الأردنية ، خصوصاً في الجيش . فقد دأبت المفكرة اليومية على ايراد عدد هائل من الحوادث اليومية عن فدائيين أهانوا جنوداً أردنيين أو قتلوهم أو جردوهم من السلاح أو طردوهم من الأماكن العامة . وكانت تنصح الجنود بأن يستبدلوا بزيهم العسكري ثياباً مدنية اذا ذهبوا الى المدن وخاصة مدينة عمان! . وفي النهاية منعت الاجازات للحفاظ على سلامة الجنود ! . وتعترف المصادر الفلسطينية بما كان يشعر به الجنود الأردنيون من « مهانة وحقد » ضد المقاومة ، تبدي أثره في السلوك الوحشي الذي سلكه الجنود الأردنيون في عمان ــ المدينة التي أذلتهم ! .

ثم جاء موقف حركة المقاومة الفلسطينية من عبد الناصر بعد مبادرة روجرز ليحسم موقف الجماهير الأردنية ذات الانتماءات الناصرية ، ضد المقاومة . ذلك أنه عندما كانت حركة المقاومة الفلسطينية على علاقة وثيقة مع

القاهرة ، لم تكن الجماهير الأردنية ذات الانتماء الناصري تشعر بوجود تناقض بين ولائها التاريخي للقاهرة ، وولائها لحركة المقاومة ، أو بين تأييدها للسياسة الناصرية التي تركز على التسوية السلمية ، وبين تأييدها لحركة المقاومة التي ترفض هذه التسوية .

ولكن عندما وقفت المقاومة الفلسطينية موقف الرفض من مبادرة روجرز ، واتخذت خط الهجوم على القاهرة وعلى عبد الناصر بالذات ، وجدت الجماهير الأردنية نفسها في وضع الاختيار بين مساندة المقاومة أو الالتفاف حول القاهرة وعبد الناصر . ولم تتردد الجماهير الأردنية في الالتفاف حول القاهرة وعبد الناصر ، التي تعلقت بها على مدى ثمانية عشر عاماً .

وهكذا عندما دعت بعض المنظمات الفلسطينية الى مظاهرة ترفع شعار الهجوم على القاهرة وعبد الناصر ، قوبلت بعزلة تامة وقاتلة من الجماهير الأردنية . واضطرت فتح الى اخراج مظاهرة ساقت فيها سبعين ألفاً ، تحاشت فيها التعرض للقاهرة أو التعريض بعبد الناصر . كذلك عندما دعت ـ تحت شعورها باستعدادات النظام العسكرية ـ الى تركيز التعبئة الشعبية للدفاع عن الثورة الفلسطينية ضد مؤامرة السحق والابادة ، لم تجد من تعبئه حولها ! ، لأن أوسع القواعد الشعبية والقوى السياسية الأردنية كانت تلتف حول القاهرة وعبد الناصر ، وتؤيد النظام الأردني المتحالف مع القاهرة وعبد الناصر بعد قبولهما معاً المبادرة الأمريكية ! .

وفي الحقيقة أن قواعد المقاومة الفلسطينية ذاتها كانت في ذلك قد أخذت تعزل نفسها ، ليس فقط عن الجماهير الأردنية ، بل وعن قياداتها المعتدلة ، وتضرب بعيداً في التطرف الأهوج الذي لا تملك تكاليفه . يدل على ذلك تلك الحقيقة الغريبة ، وهي أنه عندما أصدرت اللجنة المركزية لحركة المقاومة ، أثناء حوادث خطف الطائرات ، قرارها بتجميد عضوية « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ، بسبب ما أدت اليه من سخط عالمي ـ رفضت قواعد المقاومة جميعها تقريباً ذلك التجميد ـ كما يقول عدنان بدر ـ وبدأت تنفك عن ارتباطاتها الفصائلية ، وتلتف حول الجبهة الشعبية ، حتى

كادت الجبهة الشعبية تفرض موقفها على اللجنة المركزية ، وتفرض على تلك اللجنة اصدار بيان يتضمن موقفاً ثورياً جديداً من النظام ومن مشروع روجرز ومن موضوع العمل الخارجي ـ لولا تعاقب الأحداث السريع ، وتشكيل الحكومة العسكرية في الأردن .

وفي الواقع أن اتجاهات التطرف غير المدروس كانت قد أخذت تنحرف بالمجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي ، الذي انعقد في ٢٧ أغسطس ١٩٧٠ ، أي قبل حوادث اختطاف الطائرات ، وتدفع الى مواجهة مع النظام الأردني . فقد خرج هذا المؤتمر بقرار ينص حرفياً على « تكليف اللجنة المركزية بالعمل على تحويل الضفة الشرقية الى معقل للثورة الفلسطينية ، تنظم منها الجماهير المسلحة مع الجنود لمتابعة الكفاح المسلح ، واحباط حلول تصفية القضية الفلسطينية » .

وقد سبق أن ذكرنا كيف خرجت حركة « فتح » عن خط الاعتدال عشية انعقاد المؤتمر ، حين كتبت صحيفة « فتح » قبيل انعقاد المجلس تدعوه الى « أن ينتقل من موقف الرفض الى موقف احباط المشروع ، أي من سلبية الرفض الى ايجابية الافشال » . وقالت : « إن أبواب الانتصار مشرعة ، لأن بنادق الثوار تحت التنشين، وما على المجلس الوطني الا أن يدخل باب الانتصار » ! . كما دعا بعض قيادتها ، في حديث نشر يوم ٦ سبتمبر ١٩٧٠ ، أي يوم خطف الطائرات ـ بمناسبة ندوة فلسطين العالمية التي عقدت في عمان ، الى « تثوير كافة الأوضاع » في الأردن ، وتحويل عمان الى « هانوي الثورة » .

بل انه في يوم ٩ سبتمبر ١٩٧٠ ، وفي أزمة اختطاف الطائرات وتفجير احداها في مطار القاهرة ، أذاعت اللجنة المركزية لحركة المقاومة بياناً على الجماهير ، دعت فيه الى « النضال المباشر من أجل تحقيق السلطة الوطنية ، واسقاط السلطة العميلة » ـ تقصد سلطة الملك حسين .

ومن ثم فليس من حق بعض المصادر الفلسطينية أن تنحو باللائمة على المنظمات المتطرفة ، مثل « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » ، أو « الجبهة

الشعبية الديموقراطية » وحدهما ، لأن حرارة التطرف كانت قد ألهبت مشاعر الجميع دون استثناء تقريباً ، فيما عدا المنظمتين اللتين أيدتا عبد الناصر ، وكان ذلك قبل حوادث خطف الطائرات التي رفعت الموقف الى مستوى جديد .

على كل حال ، فيتضح من ذلك أن كلاً من قوات المقاومة الفلسطينية وقوات النظام الأردني كانت في حالة استنفار وتعبئة وتأهب تام طوال شهر أغسطس وحتى منتصف شهر أيلول . وكان كل طرف يتوقع هجوم الطرف الآخر عليه . وهذا هو السبب في الجدل الذي ثار بعد المذبحة بين أطراف المقاومة الفلسطينية ، حول الموقف الذي كان يجب على قوات المقاومة أن تقفه في ذلك الحين : هل كان عليها أن تقف موقف الدفاع في انتظار ضربة النظام الأردني ، أم أنه كان عليها أن تبادر بتوجيه هذه الضربة ؟. وهل كان ينبغي عليها أن تلجأ الى أسلوب الانسحاب التكتيكي من أجل تجنب المعركة ، أم البقاء والصمود مع تحمل النتائج ؟.

ففي رأي بلال الحسن أن « معركة من نوع معركة أيلول ، التي كانت متوقعة من الجميع ، كانت تفرض أحد موقفين : اما المبادرة بالضرب ، أو الانسحاب التكتيكي المؤقت » ، ولكن فتح لم تكتف فقط بعدم الانسحاب من أجل تجنب المعركة ، بل هي « ساهمت بدور بارز في حشد قوة عسكرية ملحوظة داخل عمان ، وبقيت هذه القوة العسكرية تعمل تحت شعار سياسي يقول بالدفاع عن النفس فقط!. ومن هنا نقطة التناقض الخطرة في موقف فتح ، فحشد قوة عسكرية كبيرة في عمان يشكل تحدياً مباشراً للسلطة ، ويولد لديها الخوف وسرعة التحرك للضرب ، بينما الموقف السياسي الدفاعي يلغي قدرة حركة المقاومة على المبادرة ، ويضعها في موقف عسكري ضعيف ، بالاضافة الى أنه يفرض عليها القتال حسب خطة الجيش الأردني ، وليس حسب خطة تناسب التشكيلات العسكرية للمليشيا والفدائيين » .

على أن هذا الرأي لقي الاعتراض من البعض الآخر . فقد ذكر منير شفيق أن ما يسمى بالانسحاب التكتيكي المؤقت من أجل تجنب المعركة ، في تلك الظروف التي كانت تواجهها المقاومة الفلسطينية في الأردن ، لم يكن يعني

غير الاستسلام ، وغير تقديم كل مكتسبات الثورة والجماهير على مائدة من ذهب للقوى المضادة للثورة في الأردن . اذ كيف يمكن أن تنسحب عشرات الألوف من الجماهير المسلحة من المدن ، في بلد مثل الأردن ؟ ، وإلى أين ؟ : الى جرش ، أم الى سوريا ؟ » . ثم ينتهي الى هذه النتيجة ، وهي أن فتح لـم يكن امامها من بديل سوى حشد القوات قبل أيلول ، للدفاع عن الثورة والمدن ، « حتى لو فرضنا جدلاً أن المعركة كانت خاسرة » ! .

وهذا الرأي الأخير يعتبر أيضاً رداً على بعض الآراء الأخرى التي انتقدت موقف حركة فتح ، لأنها « حشدت في عمان طاقة عسكرية ممتازة عدداً وعتاداً ، مما أدى الى تعطيل أية مبادرة عسكرية وتنظيمية لاعداد قوى الثورة لأخذ زمام المبادرة بدلاً من انتظار المذبحة » ـ لأنه يبقى هذا السؤال الذي طرحه منير شفيق : أين كان يمكن أن تسحب حركة فتح تلك الجماهير المسلحة في عمان لأخذ زمام المبادرة بدلاً من انتظار المذبحة ؟ .

على كل حال فان هذا يوضح في جلاء أن حركة المقاومة الفلسطينية ، وقوتها الرئيسية فتح ، لم تكن جاهزة للدخول في معركة مع النظام الأردني تحقق فيها النصر ، الأمر الذي يبين مدى رعونة الشعارات التي أطلقتها في ذلك الحين ، سواء على يد المجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي ، أو اللجنة المركزية ، والتي وضعت النظام الأردني في موقف لا خيار له فيه سوى التحرك بكل ما يملك من قوة لتثبيت سلطته وتأكيد شرعيته .

وفي هذا الضوء أيضاً تتحدد مسؤولية عملية خطف الطائرات المدنية ، التي قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، حيث ساعدت على خلق الظروف السياسية المناسبة للنظام الأردني لتوجيه ضربته ، بما شكلته من تحد صارخ لهيبته ، واظهاره في مظهر العجز عن التحكم في أراضيه . وقد قامت بذلك وهي تعرف أنها لا تملك ، بل لا تملك المقاومة الفلسطينية على الصعيد العام ، القوة العسكرية الكافية لتحمل تكاليف التحدي الذي وجهته للنظام الأردني ، والذي لم يكن ثمة بديل أمامه سوى هلاك المقاومة الفلسطينية أو هلاكه هو ، وقد اختار ـ بطبيعة الحال ـ هلاك المقاومة ! .

٤ ـ المقاومة الفلسطينية وساعة الحساب

في ذلك الحين ، كانت الاشتباكات الصغيرة تدور بصفة شبه مستمرة بين فصائل المقاومة والجيش في عمان ، وفي كل المدن الأردنية تقريباً . بينما كانت كل من الحكومة الأردنية برياسة الرفاعي واللجنة المركزية في حالة انعقاد دائم لمواجهة تطورات الموقف . وقد توصل الجانبان في يوم ١٠ سبتمبر الى اتفاق لوقف الاشتباكات وتطبيق وقف اطلاق النار ، كان الثالث من نوعه في خلال مدة خمسة أيام ، ثم نقض بعد ساعات من توقيعه ! . وفي يوم ١٥ سبتمبر انتهت المباحثات بين المقاومة واللجنة الرباعية التي أوفدتها الجامعة العربية ، الى اتفاق يقوم على انسحاب القوات الأردنية المحاصرة لعمان ، وانسحاب قوات المقاومة والمليشيا من مواقعها في قلب العاصمة .

وعند نهاية هذا اليوم ، قرر الملك حسين بدء عملياته العسكرية اذا قررت المقاومة عدم الانسحاب . ففي ساعة متأخرة من ذلك اليوم ، بعث دين براون ، السفير الأمريكي في الأردن ، برقية عاجلة الى واشنطن يبلغها فيها أن الملك حسين قد قرر اعادة القانون والنظام الى عاصمته ، وأنه بعد أن يحاصر العاصمة بقوات الجيش الموالية له ، سوف يعلن تشكيل حكومة عسكرية في الصباح الباكر من يوم ١٦ سبتمبر . واذا قاومت المقاومة الفلسطينية ، فسيستخدم كل ما يملك من قوة لتأكيد سلطته . وطلب حسين من الولايات المتحدة استخدام نفوذها بصورة عاجلة لدى اسرائيل لمنعها من العمل على تفاقم الموقف ، كما أوضح أنه قد يحتاج الى المساعدة اذا تدخلت دول عربية أخرى .

وكان الرفاعي قد كتب الى الملك حسين رسالة يشكو فيها من أنه لا يتمكن من ممارسة مسؤولياته ، ويسأله : « هل تريد جلالتكم مني أن أستقيل ؟ » . وقد اعتبر الملك حسين رسالة الرفاعي اليه خطاب استقالة ، وشرع في تشكيل الوزارة العسكرية ، وصدرت المراسيم في صباح اليوم التالي بتشكيلها برياسة العميد محمد داود ، وتعيين المشير حابس المجالي حاكماً عاماً للأردن ، وتشكيل غرفة عسكرية تضم القادة العسكرين للجيش الأردني .

وقد علمت اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية بتشكيل الوزارة العسكرية في فجر يوم الأربعاء ١٦ سبتمبر أي قبل أن يذاع تشكيلها بثلاث ساعات ، وكانت له دلالاته عندها . وواضح مما أورده بهجت أبو غربية ، أحد قادة المقاومة الفلسطينية الأربعة الذين اعتقلتهم القوات الأردنية بعد بدء العمليات العسكرية ، أن رئيس الحكومة العسكرية الجديد ، العميد محمد داود ، لم يبدأ بضرب المقاومة بعد تشكيل وزارته ، بل أراد تنفيذ اتفاق اليوم السابق ، ولكن اللجنة المركزية هي التي رفضت تنفيذ هذا الاتفاق ، اذ اعتبرت تأليف الوزارة العسكرية نقضاً لهذا الاتفاق ! . ورواية بهجت أبو غربية تمضي على النحو التالي :

« رن جرس التليفون في مقر اللجنة المركزية ، ليدور حديث بين الأخ أبو عمار والعميد محمد داود رئيس الحكومة العسكرية الجديدة ، الذي طلب عقد اجتماع عاجل مع أعضاء اللجنة المركزية لتنفيذ الاتفاق . وقال له أبو عمار ان تشكيل الحكومة العسكرية في حد ذاته يعد نقضاً للاتفاق . وقطعت المكالمة » ! . وفي الوقت نفسه رفضت قيادة المقاومة طلب المشير حابس المجالي بتسليم أفراد المليشيا الفلسطينية أسلحتهم الى منظماتهم .

وفي الواقع أن المقاومة أخذت منذ علمت بتأليف الوزارة العسكرية في الاستعداد للحرب . فقد تم اختيار ياسر عرفات قائداً عاماً لجميع قوات المقاومة ، وعين العميد عبد الرازق اليحيى ، قائد جيش التحرير، رئيساً لأركان القوات الموحدة للفدائيين ، وقسم أعضاء اللجنة المركزية أنفسهم الى فريقين : أحدهما يتولى القيادة من فوق جبل الحسين في عمان ، والفريق

الآخر يتجه الى « جرش » حاملاً معه تعليمات الى جميع القواعد بالاستعداد وأخذ مواقع قتالية .

وفي الوقت نفسه حاولت اللجنة المركزية التحرك على المستوى الجماهيري ، واستنفار الجماهير الشعبية لاسقاط الحكومة العسكرية ، فدعت الى اضراب عام يبدأ صباح اليوم التالي (الخميس ١٧ سبتمبر) ، لاعادة الحكومة الوطنية .

ولكن هذا التحرك من جانب المقاومة كان كافياً لدفع الملك حسين الى السبق بالعمل ، وتحكيم القوة العسكرية في النزاع . فمع أول ضوء لصباح الخميس ، وقبل أن تتمكن المقاومة من تنفيذ الاضراب العام ، كان هناك ٣٠ ألفاً من جنود الجيش الأردني يطوقون بدباباتهم ومدافعهم الثقيلة عمان ، بتلالها السبعة ، التي تتمركز فيها مواقع الفدائيين ، ويفتحون نيران مدافعهم على تلك المواقع .

وقد استمر القصف كثيفاً على جميع المواقع بلا توقف . وكان موقع ياسر عرفات فوق جبل الحسين أكثر المواقع تعرضاً للقصف المدفعي الشديد ، وخلاله بدأت أرتال السيارات المدرعة تتجه بسرعة فائقة الى الجبال ، فاتحة نيران رشاشاتها الثقيلة ، بقصد احداث أكبر قدر من الذعر بين السكان وكشف مواقع الفدائيين . وبعد ساعتين انسحبت السيارات المدرعة ، تاركة الدبابات الثقيلة تستكمل التدمير .

وكان الحاكم العسكري العام ، المشير حابس المجالي قد أصدر أمراً بالقبض على أعضاء اللجنة المركزية ، البالغ عددهم ٢٧ شخصاً ، وتكررت أوامره من اذاعة عمان تطلب الى الجيش « تطهير الأردن من مراكز الفدائيين » . وخلال القصف الشديد أخذت دوريات الجيش تقوم بتمشيط مناطق الفدائيين ، وتفتيش منازلها منزلاً منزلاً ، حيث تمكنت من اعتقال أبو أياد وأبو اللطف ويهجت أبو غربية وابراهيم بكر ، وحملتهم مصفحة الى السجن .

وعند المساء كانت تدور معارك عنيفة في مناطق الأشرفية والوحدات

والنزهة ، التي تضم تجمعات فلسطينية كبيرة ، واستطاعت القوات الأردنية السيطرة على جبل النزهة ضمن مناطق أخرى . وأغلقت السلطة الأردنية الحدود مع سوريا . وقبل الظهر كان القتال قد امتد الى مدن أردنية أخرى ، وشمل القتال مدينة اربد ومنطقة الزرقاء ، التي تبعد ٢٠ كيلومتراً شمال عمان ، ووصلت المعارك في المساء الى منطقة « الرمشا » ، وهي مركز هام على الحدود مع سوريا . كما امتدت الاشتباكات على مدينتي الكرك والسلط .

وفي خلال ذلك كان راديو عمان يذيع للمشير حابس المجالي صيحات الوعيد لبعض فصائل المقاومة مردداً : « ويل للذين اختطفوا أشخاصاً ، وأجبروا طائرات على تغيير سيرها ، والذين استولوا على رهائن وفنادق ومدارس ومبان حكومية . وويل للذين نسفوا بيوت الأبرياء . ومنعوا وصول المياه ، وأوقفوا العمل في أجهزة الدولة » .

وقد سارعت الولايات المتحدة لاستغلال الحرب بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية في استعراض عضلاتها واظهار تفوقها على النفوذ السوفيتي . فقد كان من رأي نيكسون ، الذي كان ذا « نزعة رومانتيكية » في هذا الصدد ـ على حد قول كسنجر ! ـ أنه « لا شيء يعدل قليلاً من المواجهة بين الحين والآخر ، وقليلاً من الاثارة ! » . ومن ثم فقد تحمس كثيراً عندما اتصل به كسنجر ليبلغه بضرورة حشد القوات الأمريكية في البحر المتوسط ، لسد الطريق في أي اغراء بالتدخل من جانب أية دولة أخرى .

وبالفعل صدرت الأوامر الى حاملة الطائرات « ساراتوجا » ، التي كانت في مياه مالطة ، بالانضمام الى الحاملة « اندبندنس » بالقرب من الساحل اللبناني ، وفي رفقتها أحد الطرادات واثنتي عشرة مدمرة . كما صدرت الأوامر الى حاملة طائرات ثالثة ، هي « جون كندي » ، وكانت في مياه بويرتوريكو ، بالتوجه الى البحر المتوسط للانضمام الى الأسطول السادس . وكان الغرض من هذه الرحلة التي تستغرق تسعة أيام أن تكتشف المخابرات السوفيتية تحركات هذه الحاملة ، فيرتدع الاتحاد السوفيتي عن التدخل . كذلك صدرت الأوامر الى قوة المهام الخاصة التي تضم ١٢٠٠ من

مشاة البحرية ، والتي كانت قد انتهت لتوها من مناوراتها قرب جزيرة كريت ، بأن تكون على استعداد على مسافة ست وثلاثين ساعة من الساحل اللبناني ، على أن ينضم اليها الطراد « سبرنجفيلد » . وكانت حاملة طائرات الهيلوكوبتر « جوام » ومجموعة أخرى من قوة المهام الخاصة في طريقها لالتقاط مجموعة أخرى من مشاة البحرية في « كامب لوجون » ، والتوجه بسرعة الى البحر المتوسط .

وفي مؤتمر صحفي مع محرري صحيفة شيكاغو صن تايمز » صرح نيكسون بأنه اذا تدخلت العراق أو سوريا في الحرب ، فلن تكون هناك أية قوة توقف هذا التدخل سوى قوة الولايات المتحدة أو قوة اسرائيل . وأنه يفضل أن تتولى الولايات المتحدة هذه المهمة ! . ثم أفصح عن مدى حقده على الاتحاد السوفيتي لوصول حائط الصواريخ الى شاطىء القناة ، فقال انه « سيجعل الروس يدفعون ثمناً غالياً لمغامراتهم بدفع الصواريخ على طول قناة السويس » ، و« سنتدخل اذا كان هذا التدخل يحدث تغييراً في الموقف » ! .

ومعنى ذلك بوضوح أن الولايات المتحدة كانت تنظر الى الحرب بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية كفرصة سانحة لاستعادة التوازن العسكري في المنطقة ، الذي قلبه عبد الناصر بدفعه حائط الصواريخ الى شاطىء القناة عند وقف اطلاق النار . وبمعنى آخر أنه اذا كان عبد الناصر قد قلب الميزان العسكري لصالح مصر بتحريك حائط الصواريخ الى شاطىء القناة ، ووضع القوات المسلحة المصرية في الجبهة الجنوبية في وضع يمكنها - لأول مرة منذ بناء خط بارليف ! - من شن حرب التحرير أو حرب العبور - فان الحرب بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية قد ألغت دور المقاومة الفلسطينية في الجبهة الشرقية ، وصفّته نهائياً . ومن هنا فان ما كسبته الجبهة الجنوبية بفضل تماسك الشعب المصري ، خسرته الجبهة الشرقية بفضل تفكك الشعب الفلسطيني وتنازعه مع الشعب الأردني ! .

على كل حال ، ففي يوم الخميس ١٧ سبتمبر كان الجيش الأردني يواصل بخطى منتظمة ، وإن كانت بطيئة ، استعادة سيطرته على عمان ،

ودارت أعنف المعارك فوق جبل عمان ، قرب المقر الرئيسي للجنة المركزية لمنظمة تحرير فلسطين . وقد اندفعت قوات البادية نحوه في عرباتها المدرعة في الشوارع الضيقة المؤدية الى مقر اللجنة. وكان لدى المقاومة أكثر من ١٢٠ فرعاً ومكتباً للاعلام موزعة على عدة مناطق في العاصمة ، وقد أقيمت على أسطحها أوكار للرشاشات الثقيلة، وكان يحتل عدد كبير من الرماة المهرة أسقف عدد كبير من منازل العاصمة ! . ومن هنا آنذر الحاكم العسكري بقصف أي منزل تطلق منه النار ، وطلب إلى سكان عمان عدم السماح لأي فدائي بدخول المنازل .

ويبدو أن المقاومة الفلسطينية أرادت تخفيف الضغط على عمان ، حيث كان الجيش الأردني الذي هاجم عمان يبلغ عدده خمسة أضعاف المدافعين من رجال المقاومة . لذلك أعلنت اللجنة المركزية استيلاءها على شمال الأردن ووضعه تحت سيطرتها ! ، وأصدرت بياناً أعلن أن منطقة اللواء الشمالي التي تمتد من البقعة جنوباً حتى الحدود الشمالية للأردن ، أصبحت تحت سيطرة المقاومة ، وأنه تم تعيين حكام اداريين لها ، هم : أحمد الهنيدي حاكماً ادارياً لمحافظة اربد ، يساعده الدكتور حسن خريش . وصلاح الناظر حاكماً ادارياً للواء جرش ، يساعده حسين الكابد . وحسن الحمادي حاكماً ادارياً لمنطقة عجلوف . وطلبت اللجنة من هؤلاء أن يباشروا صلاحياتهم كاملة . كما أمرت بوضع قوات المليشيا في هذه المناطق تحت امرة الحاكم الاداري لكل منها . وأعلنت اللجنة تعيين محمود الرويسان قائداً عاماً لقوات الثورة في منطقة اللواء الشمالي ! . ومن الطريف أن معظم هؤلاء الحكام الاداريين الذين عينتهم اللجنة المركزية كانوا من الأردنيين ! .

وعلى كل حال فان هذا الاجراء مهد الطريق للتدخل العسكري السوري ، الذي سوف تكون له نتائج خطيرة للغاية . ولكنه لم يخفف الضغط عن عمان ، التي أخذ الجيش الأردني يستعيد سيطرته عليها بخطى منتظمة ـ وان كانت بطيئة ـ لمدة ستة أيام من القصف والقتال، أحال المدينة التي كانت تضم ٦٠٠,٠٠٠ نسمة الى خراب ودمار .

وقد وصف مصور جريدة «الديلي ميرور» الانجليزية هذه الأيام الستة بأنها « كانت خليطاً من القتل ودوي المدافع ورائحة الجثث المتعفنة » ، وقال ان الفندق الذي كان يقيم فيه ، وهو فندق « انتركونتنتال » ، كان يتعرض لنيران المدفعية ومدافع الهاون ليلاً ونهاراً ، وأنه نجا من الموت مقتولاً بهذه النيران ثلاث مرات ، « وكنت في حالة من الرعب طول الوقت » ! . وأضاف أنه من بين كل ثلاثة مبان في عمان دمر مبنيان ، وأن رائحة الجثث المتناثرة في الشوارع كانت مخيفة . وكان الجرحى يرقدون هنا وهناك وهم يصرخون، وهم يأملون أن يجيء اليهم من ينقذهم من الموت ». وقال مراسل « الديلي اكسبرس » ان عمان تموت موتاً طويلاً بطيئاً قاسياً ، وأن القتلى لا يمكن حصرهم والجرحى لا يمكن التخفيف من آلامهم ، ومن فقدوا ممتلكاتهم لا يمكن تعويضهم عنها ! » . ووصف مراسل « اليونايتدس برس » شوارع عمان بأنها ملأى بالركام وبقايا الرصاص الفارغ والموتى الذين لا يستطيع أحد تحديد عددهم بالضبط . ونقل عن رجال الصليب الأحمر أن هناك الآلاف من الجرحى مرتمون في المخيمات التي يقصفها الجيش منذ أيام . وقال « أرى مدافع الجيش من عيار ٧٥ ملم ، ٥٠ ملم تصوب على الأكواخ في منحدرات الوادي . أرى قوات من البدو تطوق الفتيان الفلسطينيين للاشتباه بأنهم فدائيون ، وعند زاوية أخرى أرى الجنود يسوقون المزيد من الشبان الفلسطينيين كفدائيين مشتبه بهم » . وبعد ثمانية أيام من القتال كان الجيش الأردني قد وسع نطاق المناطق التي يسيطر عليها في عمان حتى بلغت ثلاث عشرة منطقة ، في الوقت الذي استمر القتال وقصف معسكرات اللاجئين والأحياء الشعبية . ومنذ يوم ١٧ سبتمبر أعلن راديو عمان شروط الجيش الأردني لوقف اطلاق النار مع المقاومة وهي :

أن تصدر اللجنة المركزية لمنظمات المقاومة أوامرها بأن يوقف الفدائيون اطلاق النار فوراً . ٢ ـ أن يظل الجيش محتفظاً بمواقعه في المدن والقرى ، بمقتضى حقه الدستوري في حماية المواطنين . ٣ ـ أن ينسحب الفدائيون من المدن والقرى ، وأن يساعدهم الجيش الأردني على الوصول الى أي منطقة على

طول خط وقف اطلاق النار مع اسرائيل ! . وبطبيعة الحال فان هذه الشروط كانت تعني تماماً استسلام المقاومة الفلسطينية . ولكن المقاومة كانت تنتظر تدخل الجيش السوري ، وهو ما حدث يوم ٢٠ سبتمبر ونقل الموقف الى مستوى جديد .

٥ ـ الغزو السوري للأردن

في ذلك الحين ، كانت الدول العربية التي يمكنها التدخل العسكري هي : العراق وسوريا ومصر. وكان للعراق سبعة عشر ألف جندي في الأردن ، وبالتالي فقد كان الدولة المرشحة للتدخل في نظر الولايات المتحدة . على أن الملك حسين كان يتوقع هذا التدخل العسكري من جانب سوريا . ولم يظهر اسم مصر اطلاقاً في مجال احتمالات التدخل العسكري ، لاستبعاد مهاجمة عبد الناصر الملك حسين ، الذي هو شريكه في قبوله مبادرة روجرز ! . وسنرى أن هذا الحدس كان صائباً ، لأن عبد الناصر ظل طوال المذبحة معارضاً أي تدخل عسكري من جانب الدول العربية ضد الملك حسين .

وكان ياسر عرفات قد سارع مع بدء القتال الى ارسال نداء الى عبد الناصر يدعوه فيه الى التدخل الفوري « وبكل الوسائل » ! « لايقاف المؤامرة لتصفية المقاومة الفلسطينية » . وقال ان « الهجوم على عمان بدأ في الرابعة صباح اليوم ، وبكل الأسلحة الثقيلة والمدرعات . وهناك أمر من الملك بقصفها وتدميرها » ـ وفي الوقت نفسه ، طلب الرئيس السوري نور الدين الأتاسي تدخل مصر في المعركة قائلاً ان « وزن مصر هو الذي يستطيع وحده الآن انقاذ الموقف » .

وكان عبد الناصر قد ابتعد عن القاهرة ـ كما ذكرنا ـ عشية بدء العمليات العسكرية ضد المقاومة الفلسطينية ، اذ سافر الى مرسى مطروح

صباح يوم ١٦ سبتمبر - أي في يوم تأليف الوزارة العسكرية في الأردن . ولكنه فوجىء بالقذافي يهبط عليه في مرسى مطروح عند ظهر يوم ١٧ ، أي بعد بدء العمليات ، للتنسيق معه في كيفية مواجهة الموقف . ورأى الاثنان اشراك النميري في المشاورات التي تجري بينهما . وتمخض عن ذلك رسالة متهادنة صدرت عن الرؤساء الثلاثة، تحمل - في رأينا - وجهة نظر عبد الناصر ورؤيته للصراع الدائر في الأردن ، بعد انقلاب المقاومة الفلسطينية عليه .

فوفقا لما أورده هيكل من مضمون هذه الرسالة في جريدة الأهرام في ذلك الوقت ، فان الرسالة ، التي حملها الفريق محمد صادق باسم الرؤساء الثلاثة الى الملك حسين ، كانت تحمل من التأييد للملك حسين أكثر مما تحمل من الهجوم عليه ! ، وتدين بشدة المقاومة الفلسطينية وكذا الدول العربية التي رفضت مبادرة روجرز ، وتلتمس العذر للملك حسين فيما يفعل ، وان كانت تناشده وقف اجراءاته ! . فقد تضمنت أنه « فيما يتعلق بالمقاومة ، فان هناك ادراكاً بأن هناك استفزازات لم يكن هناك مبرر لها ، كما أن هناك تصرفات وقعت ، لم تسىء الى صورة المقاومة وحدها ، ولكنها أساءت الى الأمة العربية كلها ، والى سمعتها ، والى قدسية نضالها الحق (تقصد حوادث اختطاف الطائرات) . ولكن هذه الاستفزازات والتصرفات لا يمكن سحب المسؤولية عنها الى كل المقاومة الفلسطينية ، ولا بد من مساعدة العناصر الشريفة في المقاومة على الامساك بأعنة القيادة وتوجيه الأمور » .

ثم أخذت الرسالة في الاشادة بصبر الملك حسين على المقاومة قائلة : « ان الدول الثلاث تقدر ضبط النفس الذي تمسك به الملك حسين لفترة طويلة ، ولكنها تخشى أن تفسر بعض الاجراءات الأخيرة بما يخرج بها عن حدود المطلوب وطنياً وتقدمياً . والرؤساء الثلاثة يناشدون الملك وقف اندفاع الحوادث » .

ثم أدانت الرسالة المزايدات العربية العقيمة التي كانت تجري في ذلك الحين ، وحملتها المسؤولية عن تدهور الموقف بين النظام الأردني والمقاومة

الفلسطينية ، قائلة : « ان استمرار الصدام ، مع المزايدات العقيمة التي تجري من حوله بقصد الاستغلال الرخيص ، بينما هي أعجز عن القيام بأي دور ايجابي بناء ـ يمكن أن يؤدي ، اذا استمر بدون تبصر أو تدبر ، الى فتح الباب أمام مخاطر دولية » .

وبعد هذه الرسالة ، التي أعادت الاعتبار الى الملك حسين في وجه ما كانت توجهه له المقاومة الفلسطينية من اتهامات الخيانة والعمالة والتآمر ـ كرر النظام المصري تأكيد موقفه الاستهجاني للدور الذي قامت به بعض العناصر العربية ، « التي لم تجد من جهد تعطيه الا اذكاء نار الفتنة وفي التحريض ، وحينما جاءت ساعة الجد ، فان هذه العناصر لم تفعل شيئاً الا أنها أثبتت مرة أخرى أن كل مواقفها هي تجارة بالكلمات » ! .

وفيما يبدو أن هذه الادانة الصارخة « بتجارة الكلمات » ، التي تضمنتها العبارة الأخيرة ، كانت وراء الغزو السوري للأردن بعد يومين فقط من اشتعال القتال ، وهو الغزو الذي نقل الحرب الأهلية في الأردن الى مستوى خطير ! .

ففي ذلك الحين ، وكما ذكرنا ، كانت اللجنة المركزية لمنظمة تحرير فلسطين قد أعلنت استيلاءها على شمالي الأردن ! ، بل وعينت عليه حكاماً اداريين من الأردنيين ، واعتبرت هذا الجزء قاعدة تنطلق منها للاستيلاء على بقية أجزاء الأردن . ولهذا الغرض انتقلت اللجنة المركزية لحركة المقاومة الى دمشق ، مع خمسة عشر عضواً يمثلون مختلف قيادات حركة المقاومة للحصول على مساعدة سوريا ، بينما بقي في عمان ياسر عرفات بوصفه القائد العام للقوات الفلسطينية ، وجميع القيادات العسكرية لفصائل المقاومة .

وسرعان ما بدأ الغزو السوري للأردن في يوم الأحد ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ ، الذي نقل الصراع المحلي بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني الى مستوى صراع عالمي بين القوتين العظميين . ففي ذلك اليوم اخترقت الدبابات السورية الحدود السورية الأردنية لتشن هجومين كبيرين على مدينة

الرمثا ، ولكنها فوجئت بتصدي القوات الأردنية لها ، التي كبدتها خسائر فادحة بلغت ٣٠ دبابة ، وأجبرتها على الانسحاب ! .

وقد أزعج هذا التدخل الملك حسين ، لأنه يهدد بتحويل كفة الصراع الى جانب المقاومة الفلسطينية ، وينهي صفحة النظام الأردني ، ويمكن للمقاومة من حكم الأردن ، فاتصل بواشنطن في السادسة صباحاً بتوقيت العاصمة الأمريكية ، ليبلغها بخبر الغزو ، ويطلب المساعدة دون أن يحدد نوعها . وفي الساعة الثانية عشرة والنصف بعد الظهر بتوقيت واشنطن ، اتصل زيد الرفاعي باسم الملك ، ليطلب قيام الولايات المتحدة بعملية استطلاع لمعرفة ما اذا كانت هناك تعزيزات سورية قادمة في الطريق ! . ولم يكن الملك حسين يعرف في ذلك الوقت أن هناك لواءين مدرعين سوريين جديدين كانا يخترقان الحدود الأردنية بالفعل ليشنا هجوماً على جبهة واسعه النطاق .

وسرعان ما اشتعل الموقف العالمي نتيجة هذا الهجوم ، الذي قُدم الى الرأي العام العربي باعتباره هجوماً فلسطينياً ! . ولم يسأل أحد نفسه في ذلك الحين كيف تيسر للمقاومة الفلسطينية أن تمتلك فجأة مائتي دبابة ، هي التي أمكن لاسرائيل اكتشافها في منطقة « اربد » ! .

على أن الولايات المتحدة لم تلبث أن هبت لمواجهة الموقف وايقاف الغزو . فقد أوضح كسنجر لمجموعته أنـه اذا لم يتوقف الغزو فان أزمة الشرق الأوسط سوف تزداد اتساعاً، بانتقال المبادرة الى يد من أسماهم بالمتطرفين العرب وأصدقائهم من السوفييت . وما جرى بعد ذلك من تحركات أمريكية يكشف أكثر من أي شيء آخر أن الولايات المتحدة كانت تعتمد في الحقيقة على سلاحين : التهديدات، واسرائيل ! .

فقد سارع كسنجر ، بعد تشاوره مع روجرز وسيسكو ، الى اصدار بيان باسم روجرز يطالب بلهجة قاطعة بالانسحاب الفوري للقوات السورية ، ويحذر من توسيع نطاق الحرب . وفي نفس اليوم (الأحد ٢٠ سبتمبر) بعد الظهر ، سلم سيسكو مذكرة شديدة اللهجة الى فورونتسوف ،

القائم بالأعمال السوفيتي ، تشير الى غزو سوريا للأراضي الأردنية ، والى حشدها المزيد من القوات على الحدود الأردنية ، وتعلن أن هذا التصرف غير المسؤول ، والذي لا يغتفر ، قد أدى الى تفاقم الموقف بصورة خطيرة ، ولا بد من ايقافه فوراً حتى لا يؤدي الى توسيع نطاق النزاع . وطالبت المذكرة الاتحاد السوفيتي بأن يوضح بشدة للحكومة السورية الأخطار الجسيمة التي يمكن أن تترتب على تصرفها ، وأنه عليها أن تسحب قواتها بدون ابطاء من الأراضي الأردنية ، والكف عن أي تدخل آخر في الأردن . كما حذرت الاتحاد السوفيتي من النتائج التي يمكن أن تترتب على اتساع نطاق القتال .

وفي مساء نفس اليوم أخذ كسنجر يمارس المزيد من التهديدات ، فصدرت الأوامر الى اللواء المحمول جواً الموجود في ألمانيا ، بالتحرك بسرعة وبشكل علني لكي تلاحظه المخابرات السوفيتية ! . كما صدرت الأوامر الى كتيبة أمريكية للاستعداد لعملية انزال جوي . ودعا كسنجر مجموعة العمل الخاصة الى الاجتماع ، حيث رأت ارسال القوات الأمريكية الى الشرق الأوسط بدون معدات ثقيلة ، وبدعم جوي فقط من حاملات الطائرات ، على أن يكون خط امدادها البري عبر اسرائيل . كما رأت أنه اذا وقعت القوات الأمريكية في صعوبات فلا بد من دعوة اسرائيل الى تقديم المساعدة . وباختصار ، اذا خرج الموقف من يد القوات الأمريكية فان العلاج الوحيد يكون ضربة جوية شاملة توجهها اسرائيل ضد سوريا ! .

ومعنى هذا الكلام في وضوح أن القوات الأمريكية كانت غير كافية وحدها للتدخل الفعال ، وأن اسرائيل وحدها هي التي يمكنها القيام بمثل هذا التدخل! . وهذا هو ما توصل اليه الرئيس الأمريكي نيكسون آخر الأمر، الذي رأينا حماسته للتدخل الأمريكي المنفرد ! ـ فقد انقلب الى النقيض عندما حانت ساعة الجد، وأبلغ كسنجر أنه «اذا كان لا بد من القيام بعمل عسكري ، فان هذا العمل لا يجب أن نقوم به نحن »! .

وفي تلك الأثناء كان الموقف يتدهور في الأردن بسبب الغزو السوري ، مما أدى بالملك حسين الى أن يطلب ، عن طريق السفير البريطاني ، مساعدته

بتوجيه ضربات جوية سريعة الى القوات السورية ! . وقد أثبت هذا الطلب لكسنجر ولمجموعة العمل الخاصة صحة رأيهم في ترك اسرائيل تنفرد وحدها بالعمل دون القوات الأمريكية . فقد تبين أن القوات الأمريكية لا تملك المعلومات الكافية عن الأهداف التي يمكن توجيه الضربات الجوية اليها استجابة لطلب الملك حسين ! . ولذلك اتصل كسنجر باسحق رابين (الذي كان يحضر مأدبة عشاء في نيويورك أقيمت تكريماً لجولدا مايير) ليطلب منه امداده بالمعلومات المتوفرة لدى اسرائيل عن التحركات السورية العسكرية . وكان رده أن التقديرات الاسرائيلية تشير الى وجود نحو مائتي دبابة سورية في منطقة « اربد » . وهنا أبلغه كسنجر أن الملك حسين يطلب المساعدة ، ولكن الولايات المتحدة لا تملك معلومات كافية ، فهل تستطيع اسرائيل القيام بعمليات استطلاع عند طلوع النهار ؟ . وقد سأله رابين عما اذا كانت الولايات المتحدة سوف تنظر بعين الرضا الى ضربة جوية توجهها اسرائيل في حالة ما إذا أثبتت المعلومات وجود توغل كبير للقوات السورية ؟ ولكن كسنجر رد عليه بأنه يفضل الاجابة بعد تحليل نتيجة الاستطلاع .

على أن الموقف كان يسير بخطى حثيثة الى جيوب السوريين . فبينما كان كسنجر يناقش المسألة مع رابين ، تسلم رسالة عاجلة من الملك حسين موجهة بشكل مباشر الى الادارة الأمريكية ، يبلغها فيها بتدهور الموقف نتيجة لهجوم اللواءين المدرعين السوريين عند الظهر ، ويقول ان القوات الأردنية قد انقطع الاتصال فيما بينها ،وأن مدينة اربد قد احتلت،وأن القوات الأردنية في عمان في حالة قلق . ويقول ان هذا الموقف لم يعد فقط يتطلب ضرورة القيام بالضربة الجوية لانقاذ البلاد ، بل انه قد يتطلب منه طلب تدخل قوات برية أيضاً ! .

وبعد ساعة ونصف من وصول هذه الرسالة ، التي كان الملك حسين قد أبلغها قبل ساعتين تليفونياً للسفير الأمريكي في عمان ، جاءت معلومات الجانب الاسرائيلي تعزز وجهة نظره في أن الضربة الجوية لم تعد كافيةوأنه لا بد من تدخل القوات البرية . ففي الساعة الحادية عشرة والنصف مساء

وصل رد جولدا مايير ، وفيه تذكر أن اسرائيل سوف تقوم بعملية استطلاع مع أول ضوء في النهار ، وأن الموقف حول اربد يدعو للاكتئاب ، وأن القادة العسكريين الاسرائيليين لم يعودوا مقتنعين بأن الضربة الجوية سوف تكون كافية ! . ولم تلبث اسرائيل أن أعادت تأكيد ذلك في الساعة الخامسة والربع صباحاً ، حين اتصل رابين بواشنطن يبلغها بأن الاسرائيليين يعتبرون الضربة الجوية وحدها غير كافية ، وأن التدخل البري قد يكون أيضاً ضرورياً . والطريف أن اسرائيل أبلغت الادارة الأمريكية بهذه الرسالة رغم أنها لم تكن قد قامت بعد بعملية الاستطلاع ! ـ الأمر الذي يوضح مدى تلهفها على التدخل البري مع التدخل الجوي ! .

وعلى كل حال فان اثارة مسألة التدخل البري من جانب الملك حسين أولاً ، ثم من جانب اسرائيل ثانياً ، قد جعل الادارة الأمريكية تفكر في العواقب . وكانت هذه الادارة قد وافقت بالفعل على قيام اسرائيل بالضربة الجوية ، في حالة ما اذا أثبتت عمليات الاستطلاع الاسرائيلية وجود زحف سوري كبير . وقد أبلغ كسنجر رابين بهذه الموافقة في الساعة العاشرة والنصف من مساء الأحد ، وقال ان الولايات المتحدة سوف تعوض اسرائيل عن الخسائر المادية ، وسوف تبذل جهدها لمنع أي تدخل سوفيتي . فلما جاء ردجولدا مايير بأن الضربة الجوية لم تعد كافية ، وطرحت فكرة التدخل البري من قبل القيام بعملية الاستطلاع ، انقسمت الادارة الأمريكية في تقدير هذا العامل الجديد .

ويفهم مما كتبه كسنجر في مذكراته أن الرئيس نيكسون كان أكثر حماساً للتدخل البري الاسرائيلي منه شخصياً ! الأمر الذي يوضح مدى تذبذب هذا الرئيس ، الذي كان متحمساً من قبل للتدخل الأمريكي المنفرد ، فاذا به ينتقل بكل سهولة إلى التدخل الإسرائيلي المنفرد بكل أبعاده الجوية والبرية ! . فقد ذكر كيسنجر أنه عندما أبلغه بطلب إسرائيل الإذن بالضربة البرية ، نصحه في نفس الوقت بعدم اتخاذ أي قرار قبل استشارة كبار مستشاريه . ولكن نيكسون أوضح أن مثل هذا الطلب من جانب اسرائيل سوف يثير اعتراضات

بالضرورة لا يود صدورها ، وأنه سوف يتخذ قراره فوراً ! . على أنه حين أصر كيسنجر على توضيح النتائج التي يمكن أن تترتب على هجوم بري اسرائيلي ، وافق على دعوة سيسكو لابداء رأيه دون روجرز ! ، الأمر الذي جعل كسنجر يشك في حكمة هذا الاجراء ، ومع ذلك فقد تعجل نيكسون الأمر ، واتصل بكسنجر ليبلغه بأنه قد قرر الموافقة على الهجوم البري الاسرائيلي ، وأملاه رسالة يبلغها إلى رابين يقول فيها « امض في طريقك » ! .

والطريف أن كسنجر ، الذي رأيناه يقود أكثر الخطوط تشدداً ضد العرب والمقاومة الفلسطينية ، والذي كان يتقد حماسة لاسرائيل ، أخذ يلعب دور الفرملة للرئيس الأمريكي ! . فعلى حد قوله انه لم يكن ليدع الرئيس نيكسون يقدم على مخاطر مواجهة كبرى مع الاتحاد السوفيتي بدون استشارة كبار مستشاريه ، لأن الهجوم البري الاسرائيلي يمكن أن يؤدي الى حرب في الشرق الأوسط . وكان من رأيه أن العجلة لا مبرر لها ، لأن اسرائيل سوف لا يمكنها القيام بهجومها البري قبل اجراء التعبئة التي تحتاج الى ٤٨ ساعة على الأقل . وفي خلال ذلك اذا تمكن الملك حسين من الصمود ، في الوقت الذي تتعرض فيه سوريا للضغوط السياسية ، وترى تزايد الحشود الاسرائيلية في هضبة الجولان على جناح قواتها التي تقوم بغزو الأردن ـ فان ذلك قد يدفع الأزمة الى حل نفسها بدون حرب ! . وفي الوقت نفسه كان كسنجر يعتمد على حسن تقدير عبد الناصر للموقف ، الذي رأى أنه سوف يدفعه الى الضغط على سوريا لانهاء عملياتها حتى لا يواجه نفس الموقف الذي واجهه سنة ١٩٦٧ ، وهو : إما عدم التدخل ، على حساب التضامن العربي ، أو المخاطرة بهزيمة مهينة أخرى في حالة التدخل إلى جانب سوريا في القتال ضد الهجوم الاسرائيلي .

وقد وقف روجرز موقف المعارضة من التدخل البري الاسرائيلي تحاشياً لمواجهة مع السوفييت . وكان من رأيه عدم اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن حتى يتضح ما اذا كان السوريون سوف يتوقفون عند « اربد » أم أنهم سوف يستمرون في زحفهم الى الجنوب ! . وقد انتهى الخلاف في الادارة الامريكية

بتغلب وجهة نظر جديدة اتفق عليها كل من نيكسون وكيسنجر تقضي بابلاغ اسرائيل بموافقة الولايات المتحدة من حيث المبدأ على الهجوم البري الاسرائيلي ، على أن تخضع هذه الموافقة لرأي الملك حسين من جهة ، وعلى التشاور المسبق قبل التدخل من جهة أخرى . وإن كان رأي كسنجر أن الملك حسين لن يستطيع الموافقة على التدخل ، على الرغم من أنه يريده ! ، وأنه لا يجب سؤاله عن شيء لا يستطيع الاجابة عنه ! ، وأن على اسرائيل التدخل بقواتها البرية إذا وجدت أن مركز الملك قد وصل الى حافة الإنهيار .

في ذلك الحين كان واضحاً أن الغزو السوري للأردن كان متوقفاً على موقف السوفييت من جهة ، وعلى موقف عبد الناصر من جهة أخرى . فاذا وافق الطرفان على استمراره ، مضى الى نهايته المريرة ، التي تحقق غرض اسرائيل في التدخل البري والجوي ! . واذا وقف الطرفان ضده فقد كل أمل في الاستمرار .

وقد أثبت السوفيت حسن ادراكهم لأبعاد الموقف ، والأخطار التي يمكن أن تنشأ عن استمرار الغزو السوري . ولذلك سارعوا الى الوقوف ضده ، والى ابلاغ الولايات المتحدة بهذا الموقف من جانبهم . فبعد ٢٤ ساعة فقط من رسالة التحذير الأمريكية التي تطالب بالانسحاب الفوري للقوات السورية من الأردن ، رد السوفييت برسالة تحمل قلق الكرملين العميق للموقف ، وخشيته من تفاقم الأوضاع في الأردن ، ويعرب فيها عن رفضه للتدخل الخارجي في شؤون الأردن ، الذي اعتبره عملاً غير مقبول . ودعا الولايات المتحدة الى حث اسرائيل بدورها على عدم التدخل ، وأنه ينتهج هذا الخط في اتصالاته مع الحكومة السورية . وبذلك أثبت الاتحاد السوفيتي أنه يقوم بالضغط على سوريا لسحب قواتها من الأردن .

أما بالنسبة لعبد الناصر ، فلم يتردد بدوره في اعلان موقفه ضد الغزو السوري ، الذي رأى أنه يفرض عليه وضعاً لا يتفق مع المصلحة العربية العليا ، فاما أن يدخل المعركة الى جانب سوريا في حالة تعرضها لتدخل بري اسرائيلي ، ويقضي بذلك على كل ما بناه طوال السنوات الثلاث السابقة

استعداداً لحرب التحرير ، أو يقف ساكناً ويقضي على البقُية الباقية من التضامن العربي الذي تهرأ طوال تلك السنوات ، خاصة بعد قبوله مبادرة روجرز .

وتقول بعض المصادر أنه سأل الحكومة السورية عما اذا كانت قد وضعت في حسابها الموقف الأمريكي أو الموقف الاسرائيلي ؟. وقد جاءته الاجابة بالنفي ! . وبذلك بات واضحاً أن الغزو السوري يعتمد على تأييد السوفيت . فلما أفصح هؤلاء الأخيرين عن معارضتهم كما مر بنا ، أصبح الاستمرار في الغزو بمثابة انتحار ! .

وقد تعزز موقف عبد الناصر حين نقل اليه السوفييت التحذير الأمريكي الشديد اللهجة ، وطالبوه بممارسة الضغط من أجل انهاء الغزو قبل أن يتجاوز نقطة اللاعودة . ولذلك فقد سارع عبد الناصر الى توجيه الدعوة الى ملوك الدول العربية ورؤسائها لعقد مؤتمر في القاهرة يوم ٢٢ سبتمبر ، بقصد اتخاذ موقف جماعي يعزز موقفه دون تعريض التضامن العربي للخطر ، بعد أن أبرق الى الحكومة السورية لتوقف التدخل العسكري .

وبطبيعة الحال فان موقف عبد الناصر كان محل تقدير الادارة الأمريكية ، على النحو الذي دعا كسنجر الى الخروج عن عادته في عدم حضور حفلات الاستقبال التي تقام في البعثات الدبلوماسية ، فقرر حضور حفل استقبال أقيم في البعثة المصرية بواشنطن مساء يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٠ ، بحجة توضيح أن السياسة الأمريكية ليست معادية للعرب ! . وفي هذا الحفل سأل القائم بالأعمال السوفيتي كسنجر عما اذا كان توقف القوات السورية في المواقع التي وصلت اليها سوف يعد كافياً ، ولكن كسنجر أصر على ضرورة عودة هذه القوات الى بلادها .

على أن الأمور في ذلك الحين كانت تضغط من الناحية العسكرية على سوريا لسحب قواتها . ففي اليوم السابق (٢١ سبتمبر) حركت اسرائيل لوائين الى مرتفعات الجولان لتعزيز قواتها هناك ، وبذلك هددت جناح القوات

السورية التي كانت تغزو الأردن . وفي الوقت نفسه أخذت المدرعات السورية حول « اربد » تتعرض لغارات جوية شديدة ، أسفرت عن تدمير نحو ٩٠ دبابة ، فضلاً عن تعطيل ثلاثين دبابة أخرى لأسباب أخرى . وبذلك بلغ عدد الدبابات السورية التي خرجت من المعركة ١٢٠ دبابة من ٢٠٠ دبابة تدخلت بها سوريا في القتال ! .

وهذه الغارات الجوية التي وقعت على الدبابات السورية تثير الحيرة : هل كانت غارات أردنية ، بحتة أم اشتركت فيها طائرات اسرائيلية ؟.

ان كسنجر في مذكراته يورد أن هذه الغارات كانت أردنية . فيذكر أن الملك حسين كان قد تشجع بسبب عدم اشتراك الطيران السوري في القتال ، فأخذ يوجه الغارات الجوية الى الدبابات السورية ، مما ترتب عليه تكبيدها خسائر فادحة بلغت ١٢٠ دبابة ، منها ٦٠ الى ٩٠ بفعل الغارات الجوية ، و٣٠ دبابة تعطلت لاسباب فنية .

على أن ضخامة خسائر الدبابات السورية تثير السؤال عما اذا كان الملك حسين قد حصل على مساعدة اسرائيلية، أم أنه كان يملك سلاح طيران حربي قادراً بالفعل على احداث هذه الخسائر ؟.

ربما كان علينا أن نستعيد هنا بعض الحقائق التي قد تساهم في الاجابة على هذا السؤال : فقد رأينا كيف طلب الملك حسين منذ الساعات الأولى للغزو السوري مساعدة الولايات المتحدة بعمليات استطلاع جوية فوق الجبهة السورية ، لمعرفة ما اذا كانت هناك تعزيزات سورية أخرى قادمة في الطريق . وفي نفس اليوم ، عندما أخذ الموقف يتدهور ، طلب الملك حسين عن طريق السفير البريطاني مساعدته عن طريق توجيه ضربات جوية سريعة الى القوات السورية . ثم لم يلبث حين احتلت القوات السورية مدينة « اربد » أن أبلغ السفير الأمريكي في عمان تليفونياً، موضحاً أن توجيه ضربة جوية لم يعد يكفي ، وأنه قد يحتاج الى التدخل البري ! - بينما كانت اسرائيل تصل بدورها الى هذه النتيجة ، فتطلب الاذن بتدخل قواتها البرية على أساس أن الضربة الجوية لم تعد كافية .

والسؤال الآن : اذا كان الملك حسين يملك القوات الجوية التي مكنتها من تدمير ٩٠ دبابة من ٢٠٠ دبابة سورية ، فكيف يتفق ذلك مع استغاثاته السالفة الذكر : أولاً ، لأجراء عمليات الاستطلاع الجوي ، وثانياً لتوجيه ضربة جوية ، ثم تدخل القوات البرية اذا لزم الأمر ؟ . ألم يكن من الأفضل له الاعتماد على نفسه في البداية ، ثم طلب المساعدة اذا عجز بمفرده عن احباط الغز السوري ؟ .

يمكن هنا أن نقول أن مذكرات كسنجر تكشف في وضوح أن الملك حسين لم يبد اعتراضاً على المساعدة الجوية الاسرائيلية . ففي يوم ٢٢ سبتمبر أرسل الى الادارة الأمريكية رسالة أبدى فيها تردده بين قبول فكرة الضربة الاسرائيلية الجوية وعدم قبولها ، ولكنه أبدى اعتراضه على تدخل القوات الاسرائيلية البرية. ومعنى ذلك أن الملك حسين لم يعترض بصورة قاطعة على تدخل القوات الجوية الاسرائيلية في القتال ضد القوات السورية ! .

على أنه مع ذلك اذا كانت طائرات اسرائيلية قد اشتركت في قصف الدبابات السورية ، فكيف خفي ذلك عن المراسلين الغربيين أو عن المخابرات السوفيتية ؟. ان هذا يرجح أن الطيران الأردني هو الذي تولى هذه المهمة بمفرده ، مما يشير إلى كفاءته ومقدرته .

على كل حال ، فقد كان ازاء مجموع هذه العوامل التي أحاطت بالغزو السوري للأردن ، والتي تمثلت في عدم حصوله على أي تأييد من جانب السوفييت أو عبد الناصر ، وتصاعد التهديد الأمريكي والاسرائيلي ، وتزايد الخطر على القوات السورية الغازية من جانب القوات الاسرائيلية التي تحركت الى الجولان ، ثم الخسائر الجسيمة التي منيت بها الدبابات السورية ، والتي بلغت منذ بدء الغزو ١٥٠ دبابة ـ أن سحبت الحكومة السورية دباباتها من الأردن يوم الأربعاء ٢٣ سبتمبر ، وانتهى بذلك خطر التدخل الاسرائيلي والأمريكي .

٦ ـ مؤتمر القمة العربية بالقاهرة ومذبحة أيلول

انتهت أزمة الغزو السوري للأردن ، وبقيت أزمة المذبحة التي كانت القوات الأردنية تشنها ضد المقاومة الفلسطينية . وكانت هذه الأزمة هي التي واجهها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة يوم ٢٢ سبتمبر ، والذي ظهر فيه العجز المطلق للدول العربية مجتمعة عن انقاذ المقاومة الفلسطينية من المصير الذي قادت نفسها اليه .

وكانت الحرب بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية قد تركزت في ذلك الحين في منطقتين : الأولى « اربد » ، والثانية عمان .

وبالنسبة لاربد ، فان انسحاب المدرعات السورية من هذه المدينة قد أخذ يهدد مركز المقاومة الفلسطينية فيها تهديداً خطيراً . ففي اليوم التالي مباشرة ، أي في يوم ٢٤ سبتمبر ، قام الجيش الأردني بأكبر هجوم شامل له على المنطقة الشمالية ، استخدم فيه المدفعية والدبابات ، وتركز الهجوم بصفة خاصة على مدينة اربد ، التي قامت مدفعية اللواء السادس الأردني بقصفها بعنف دون تمييز . وقد حاولت قوات الجيش تحت ستار القصف اختراق المدينة بقوة مدرعة ، ولكنها فشلت ، فاستمر قصف مواقع الفدائيين لتدميرها .

وقد اعترفت مصادر المقاومة في ذلك الحين بأن ما كان يجري في « اربد » هو « مذبحة لا مثيل لها ، وأن الفلسطينيين الذين قتلوا ، يزيد عددهم على من استشهد في الحرب مع اسرائيل ! » . وأخذ سيل من

اللاجئين الفلسطينيين يتدفق من « اربد » عبر الحدود الى سوريا ، بعد أن تحطمت عاصمة الشمال من جراء ضرب المدفعية والطائرات . وفي الوقت نفسه اشتدت المقاومة في المناطق الشمالية الأخرى : في السلط وجرش والرمثا ، حيث كانت تتمركز قوات المقاومة الفلسطينية .

أما في عمان ، فقد استمرت المعارك بين الجيش الأردني والمقاومة ، حيث أخذت القوات الأردنية تواصل قصفها لأحياء المدينة ومعسكرات اللاجئين . وقد كان تقدم القوات الأردنية في المدينة بطيئاً ، ولكنه كان ثابتاً حيث بلغ عدد المناطق التي استولت عليها ١٣ منطقة حتى يوم ٢٤ سبتمبر . وقد تعرض معسكر الحسين للاجئين لهجوم متواصل بالرشاشات والمدفعية وقذائف الدبابات . وأجمع مراسلو الصحف الأجنبية في عمان على أن سبعة أيام من القتال قد سفكت من الدماء العربية ما يزيد على مثله في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ والعدوان الثلاثي في ١٩٥٦ وحرب يونية ١٩٦٧ ! . وذكرت مصادر المقاومة الفلسطينية أن عدد القتلى قد بلغ خمسة عشر ألفاً . وأصيب من قادة المقاومة في عمان نايف حواتمة رئيس الجبهة الديموقراطية .

كان واضحاً أن التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية هي الهدف الرئيسي للقوات الأردنية ، وأنها صارت البديل الوحيد ـ فيما يبدو ـ في نظر الملك حسين بعد أن عجز عن تصفية المقاومة سياسياً على أرضه ، عن طريق اتفاق متبادل يضمن استقرار نظام حكمه واخماد شعار « لا سلطة الا سلطة المقاومة » ، الذي رفعته بعض فصائل المقاومة قبيل المذبحة .

ولم يكن في مقدور عبد الناصر ، وهو زعيم الأمة العربية ، أن يتحمل في ذلك الحين تبعة التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية ـ وهو ما كان يطلق عليه « نزيف الدم في الأردن » ـ دون أن يقدم لها من الامكانيات ما يمكنها من الصمود لأطول فترة ممكنة ، ومقاومة المصير البشع الذي كانت تندفع اليه ـ وهذا ما اتجه اليه في خطين متوازيين :

الأول، دعم المقاومة الفلسطينية عسكرياً ، لزيادة قدرتها على المقاومة ، حتى يتوفر الوقت الكافي لابرام تسوية تنقذ عنقها وتوقف تصفيتها الجسدية .

والثاني ، ممارسة الضغط السياسي على الملك حسين من خلال مؤتمر القمة العربي في القاهرة ، ليقبل بانهاء خطة التصفية الجسدية في مقابل تصفية المقاومة سياسياً ! ، من خلال اتفاق تضمنه الدول العربية .

وبالنسبة للخط الأول ، فقد فتح عبد الناصر للمقاومة الفلسطينية ، في أعقاب توقف الغزو السوري للأردن ، كل ما أرادته من سلاح وذخيرة . كما أرسل اليها بالطائرات رجال الكتائب الفلسطينية الثلاث من جيش التحرير التي كانت موجودة على الجبهة المصرية .

وقد شرح عبد الناصر لياسر عرفات الأسباب التي دعته الى اتخاذ هذا الاجراء ، فقال :

- ان موقفكم في عمان مرهق ، ورجالكم في « اربد » عرضة للحصار . وقد قلت لكم من أول دقيقة اننا لا نستطيع مساعدتكم بتدخل عسكري مباشر من جانبنا ، لأن ذلك معناه أنني سأترك اسرائيل لأحارب في الأردن ! ، كما أن ذلك اذا حدث يفتح الباب لتدخلات أجنبية تنتظر هذه اللحظة . ولكني أحاول أن أكسب وقتاً عن طريق زيادة قدرتكم على المقاومة ، لكي تصلوا الى حل مقبول .

أما الخط الثاني ، وهو ممارسة الضغط على الملك حسين من خلال مؤتمر القمة العربي ، فنلاحظ أن هذا الضغط انصب على وقف نزيف الدم فقط ، أي على وقف التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية ! ، ولم يستهدف اعادة المقاومة الفلسطينية الى مركزها السابق ، الذي كانت من خلاله تمثل سلطة داخل السلطة في الأردن ، بل وتحاول احلال سلطتها محل سلطة النظام الأردني ! . ومن أجل ذلك كان موقف عبد الناصر الثابت طوال جلسات المؤتمر هو مقاومة كل الاتجاهات المتطرفة التي تطالب بارسال قوات عربية مسلحة للوقوف الى جانب المقاومة الفلسطينية ضد الجيش الأردني . وأثبت بذلك استيعابه لدروس التجربة الأردنية .

وكانت المأساة، التي حضر ملوك ورؤساء الدول العربية الى القاهرة

لمواجهتها ، هي من صنع هؤلاء الملوك والرؤساء أنفسهم ! ، وقد اشتركوا جميعاً في صنعها منذ مؤتمر الخرطوم !. ففي هذا المؤتمر ، وكما سبق أن ذكرنا ، وضع الرؤساء العرب بذرة التناقض بين النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية ، حين أسندوا الى الملك حسين مهمة التهادن مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وتقديم التنازلات السياسية اللازمة في مقابل تحرير الضفة الغربية وغزة بطريق الحل السلمي . وفي الوقت نفسه شجع الرؤساء العرب قيام قوة غير مهادنة على أرض الأردن ، هي قوة المقاومة الفلسطينية ، التي لا تعرف من مهمة لها غير تحرير فلسطين ، وغير انهاء صفحة الدولة الاسرائيلية ـ وهي مهمة تتجاوز بكثير مهمة ازالة آثار العدوان التي اعتمدها مؤتمر الخرطوم ! .

وحين أعلن الشقيري في المؤتمر في جرأة ، باسم منظمة تحرير فلسطين ، أنه « لا يوجد ملك أو رئيس دولة لديه تفويض بحل القضية الفلسطينية » ـ لم يجد أحد من الرؤساء في نفسه الجرأة لكي ينبه الشقيري الى أنه طالما أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعاً ، وطالما أنهم يضحون من أجلها بدمائهم وأموالهم ، فلا يمكن أن يستقل الفلسطينيون بالبت فيها ، بل ان البت فيها هي مسؤولية قومية تدور في اطار المصلحة العربية العليا ، وفي حدود الامكانيات العربية المتاحة ، ويجب ـ بالتالي ـ أن يدور نشاط المقاومة الفلسطينية في اطار المقاومة العربية العامة ضد العدو الاسرائيلي ولا ينفصل عنها ، لأنه في نهاية الأمر جزء من هذه المقاومة العامة وليس خارجاً عليها .

نعم لم يجرؤ أحد من الرؤساء العرب على قول شيء من ذلك ، فقد « التزم عبد الناصر الصمت » ـ كما تروى محاضر الجلسات ـ « وراح يتلهى بتبادل الهمسات مع بعض أعضاء وفده . أما الملك فيصل فقد أعطى هذه المناقشة الصاخبة اذناً صماء ، وراح يعبث بأصابعه في أطراف عباءته السوداء » ـ وهي اشارات من أكبر زعيمين للعالم العربي بعدم الرضا ! .

وقد نسي هؤلاء الرؤساء جميعاً أنه لم يحدث في طول التاريخ وعرضه أن قامت حركة مقاومة على أرض غير أرضها ، ثم انتحلت لنفسها صفة

الاستقلال عن النظام السياسي الذي تخضع له هذه الأرض ، الا وكانت - بالضرورة - حركة متمردة ومعادية للنظام ! . وهو ما حدث تماماً ، فقد اعتبرت المقاومة الفلسطينية النظام الأردني نظاماً عميلاً ومتآمراً ، لمجرد أنه ينفذ قرارات مؤتمر الخرطوم في السعي وراء حل سلمي مع الولايات المتحدة ، وأخذت تستعد للانقضاض عليه واحلال سلطتها محل سلطته ! وأقامت تنظيماتها ، وسلحت شعبها . وبذلك أصبحت تمثل بالنسبة للنظام الأردني خطراً ماحقاً يهدد بالقضاء عليه ، واستفزته للدفاع عن نفسه بكل ما يملك من قوة مسلحة . وكان يملك هذه القوة بالفعل ! .

ونظراً لأن المقاومة الفلسطينية كانت تعمل فوق أرض الأردن ، ولا تعمل فوق أرض أي دولة عربية أخرى ، فقد وجدت التشجيع من جميع الرؤساء العرب على اختلاف نظمهم السياسية ! ، وقدموا لها السلاح والمال ، كما قدموا لها المساندة الأدبية في صراعها مع النظام الأردني - مع أن أي رئيس من هؤلاء الرؤساء العرب ، وعلى رأسهم عبد الناصر ، لم يكن ليسمح للمقاومة بأن تعمل فوق أرضه ، كسلطة مستقلة ، تتصرف كما تشاء ، وتورطه في القتال مع اسرائيل وقتما تشاء ، ويرفع بعضها شعارات « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » ، أو « كل السلطة للمقاومة » ! - لأن هذا معناه ببساطة الغاء سلطته الأصلية تماماً ، وتحويله الى ظل أو تابع فوق أرضه ، ومعناه الصريح انقلاب سياسي على النظام بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى .

ولعل افاقة الكثيرين على هذه الحقيقة على صوت هدير مدافع المذبحة ، هو السبب في أنه عندما انعقد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب في القاهرة بدعوة عبد الناصر في يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٠ ، وظهرت اتجاهات متطرفة ، يمثلها الثوار الجدد : القذافي ونميري وسالم ربيع ، فضلاً عن الرئيس السوري الأتاسي لأسباب تاريخية - ترى وضع الملك حسين في قفص الاتهام - وقفت الغالبية الكبرى من الرؤساء العرب ، وعلى رأسهم عبد الناصر ، في وجه هذه الاتجاهات ، وركزت جهدها في انقاذ المقاومة

الفلسطينية من التصفية الجسدية، على حساب وجودها السياسي في الأردن! . وذلك لازالة التناقض الذي كان السبب الأساسي في حدوث المذبحة .

وكان الملوك والرؤساء العرب قد بدأوا يتوافدون على القاهرة ابتداء من مساء يوم الاثنين ٢١ سبتمبر ، حين وصل كل من الرئيس الليبي القذافي والرئيس السوري نور الدين الأتاسي والباهي الأدغم ، نيابة عن الرئيس بورقيبة ، ثم الرئيس السوداني النميري . وفي اليوم التالي وصل كل من الأمير الكويتي صباح السالم الصباح، والرئيس اللبناني شارل حلو ، ورئيس اليمن الجنوبية سالم ربيع ، ورئيس اليمن الشمالية القاضي الأيرياني ، والملك فيصل ملك السعودية .

وكانت الدبابات السورية عند قدوم الرئيس السوري نور الدين الأتاسي الى القاهرة في مساء يوم ٢١ سبتمبر ، ما تزال في شمال الأردن تحتل اربد ، وكان عبد الناصر قد أبرق في نفس اليوم - كما ذكرنا - الى الحكومة السورية يدعوها لسحب قواتها بناء على نصيحة الاتحاد السوفيتي . وقد وجه عبد الناصر جهده مع نور الدين الأتاسي لاقناعه بسحب هذه القوات ، حتى لا يتيح الفرصة لتدخل أمريكي أو اسرائيلي يقلب الأوضاع في المنطقة ، ولافساح السبيل لحل الصراع حلاً سلمياً في إطار الأسرة العربية .

وقد قرر الرؤساء العرب في ذلك الحين ارسال وفد برئاسة الرئيس النميري ، وفيه كل من الباهي الأدغم رئيس وزراء تونس ، والشيخ سعد العبد الله السالم وزير الدفاع الكويتي والفريق محمد صادق - الى الأردن لمقابلة الملك حسين والاتصال ببعض زعماء المقاومة ، ومنهم ياسر عرفات ، الذي تردد أنه يقود المقاومة من مخبأ في مكان ما في جبل عمان . وقد قابل الوفد الملك حسين ، الذي أفرج عن قادة المقاومة الفلسطينية الأربعة الذين اعتقلوا - كما ذكرنا - عند بداية العمليات في عمان ، وهم : أبو أياد وأبو اللطف وأبو غربية وابراهيم بكر ، حيث تم الاتفاق على وقف اطلاق النار بشكل فوري وشامل ، وخصوصاً في اربد ، وأعلنه راديو عمان . وعاد وفد الرؤساء العرب الى القاهرة ومعهم قادة المقاومة الأربعة .

على أن هذا الاتفاق لم يقدر له التنفيذ سوى بضعة ساعات ، لسببين : الأول ، أن الغزو السوري للأردن كان ما يزال مستمراً ـ وهو ما صرح به في ذلك الحين متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ، الذي ذكر أن بعض القوات التي دخلت الى الأردن من سوريا لا تزال في الأراضي الأردنية . أما السبب الثاني ، فهو أن وقف اطلاق النار في تلك المرحلة المبكرة ، ومن قبل تصفية المقاومة الفلسطينية تماماً ، كان يهدد بفشل العملية الشاملة التي شنها الملك حسين والتي كلفته غالياً ، ويفسح الطريق لعودة أوضاع ثنائية السلطة في الأردن الى ما كانت عليه قبل العملية ، وتكون الدماء الأردنية قد ذهبت هباء .

لهذا السبب قرر مجلس رؤساء الدول العربية ذهاب النميري مرة أخرى الى الأردن على رأس وفد موسع يضم الى جانب الأعضاء السابقين كلاً من حسين الشافعي ، والدكتور رشاد فرعون مستشار الملك فيصل ، وفاروق أبو عيسى وزير خارجية السودان . وقد اجتمع هذا الوفد مع الملك حسين فور وصوله ، واتفق على توجيه دعوة الى ياسر عرفات بالراديو لتحديد مكان ووقت لاجتماع يعقد مع الوفد . ووصل الرد من راديو اللجنة المركزية الفلسطينية من دمشق ، وفيه يحدد ياسر عرفات زمن اللقاء ومكانه بطريقة أشبه بما يحدث في الأفلام البوليسية ! . فقد حدد زمن اللقاء في الساعة الواحدة ليلاً ، حيث ينتقل الوفد بسياراته عبر الطريق الموصل من فندق الكرفان الى مدرسة عالية الى مقر السفارة في جبل اللويبدة ، حيث يصل مندوب فلسطيني من المقاومة ليرافق الوفد الى مقر الاجتماع ! .

وقد كانت النتيجة الوحيدة لرحلة هذا الوفد مشابهة أيضاً لما يحدث في الأفلام البوليسية ! ، حيث قام الوفد بخطف ياسر عرفات ـ وبمعنى أدق تهريبه معه الى القاهرة ! . ففي أثناء مقابلة الوفد له في مقر قيادته ، طلب سعد العبد الله ، وزير الدفاع الكويتي ، من سكرتيره أن يخلع « دشداشه » (عباءته) ، ويعطيها لياسر عرفات ، الذي ارتداها ودخل المطار ، وتمكن بذلك من السفر الى القاهرة ! .

وقد كان في هذا الجو الحافل بالمغامرات والاثارة ، أن حدثت مغامرة مثيرة أخرى كان بطلها الزعيم محمد داود ، رئيس الوزارة العسكرية الأردنية ، الذي قدم الى القاهرة موفداً من الملك حسين لحضور مؤتمر الرؤساء العرب . لقد أثقلت المذبحة على ضميره القومي ، فقدم استقالته الى الملك حسين من القاهرة ، وقبلها الملك حسين بعد اذاعتها بساعتين . وقد أورد الزعيم محمد داود في استقالته ان « حكومته حملت بما لا ذنب لها فيه » ، وأنه يريد أن يفسح المجال لتشكيل حكومة وطنية مدنية تستطيع أن تعيد السلام الى الأردن ، وأن تخلق ظروفاً يمكن فيها احترام وقف اطلاق النار » . وقال الزعيم محمد داود في استقالته انه « لا يريد أن يفيض الآن في شرح التجربة التي عاشها ، ولكنه يؤثر الصمت انتظاراً لتطورات الأمور في الأردن ، وأن من بين العوامل التي تلزمه بالصمت حرصه على الوحدة الفلسطينية الأردنية ، وحرصه على العمل الفدائي ، الى جانب حرصه على تماسك النظام في بلد ، هو بالطبيعة على أطول وأخطر خطوط المواجهة مع العدو » .

وقد أورد هيكل أن الجنرال محمد داود اتخذ قراره تحت الحاح ابنته ، التي كانت تتلقى العلم في بيروت ، وأنها عندما سمعت أن والدها كان مشتركاً في مؤتمر القاهرة ، جاءت الى القاهرة ، وناشدته ألا ينضم الى جانب الملك في اجراءاته ضد المقاومة . كما شدد عليه القذافي في هذا الطلب .

وفي الحقيقة أن الجنرال داود اتخذ قراره قبل وصول ابنته إلى القاهرة . وكانت منى داود قد انضمت الى المقاومة الفلسطينية ، وأذاعت بصوتها بياناً ناشدت فيه والدها الاستقالة والتضامن مع المقاومة . وعندما استجاب والدها وأذيعت استقالته ، حصلت من السفارة المصرية في عمان على تأشيرة لدخول مصر ، وحضرت الى القاهرة . وقد سافر الجنرال داود بعد ذلك الى ليبيا ، ومنح الجنسية الليبية .

وعلى كل حال ، فمنذ مجيء ياسر عرفات الى القاهرة ، تعزز جانب الفريق المطالب بإرسال قوات مسلحة للدفاع عن المقاومة الفلسطينية ،

خصوصاً عندما استمر القتال دون هوادة . فقد جاء ياسر عرفات من المعركة رأساً يحمل في قلبه كل أهوالها . لقد ضاعت سكرة الشعارات البليغة التي سيطرت على حياة حركة المقاومة الفلسطينية في علاقاتها مع النظام الأردني ، وتبخرت أحلام تحويل عمان الى «هانوي الثورة»! وسقط شعار «كل السلطة للمقاومة » ـ الذي يعني اسقاط النظام الأردني ـ الى غير رجعة ! . وأفاق رئيس منظمة التحرير على حقائق علاقات القوى بين النظام الأردني والمقاومة ، كما سطرتها المدفعية والمدرعات الأردنية والرشاشات الثمانمائة ! .

وأخذ ياسر عرفات يطرح الوضع الجديد أمام مؤتمر الرؤساء في عبارات محمومة تفيض بالمرارة والغضب ، ويقدم رؤية المقاومة للمذبحة قائلاً :

« شاهدت شخصياً مذابح ومجازر كثيرة من قبل ، ولكن لا أعتقد أن ما يحدث في عمان حدث من قبل ! . فهناك ثلاثة ألوية مدرعات ، وأربعة ألوية مشاة ، أحضرهم (الملك حسين) من الجبهة ، وبدأت المذبحة في عمان . أول يوم كان بيني وبين الدروع ٢٠ متراً تقريباً ، وقد تعاملنا معها يوماً كاملاً حتى استطعنا أن نشق طريقنا .

« ولكن كيف نتعامل مع المدفعية ؟. الكتيبة السادسة كانت ، وما زالت ، تدك عمان بمدفعية الدبابات . أما الرشاشات الثمانمائة فغير محسوبة ! ، وهذه أول مرة تظهر فيها الرشاشات ! .

« ولكن ما ذنب مخيم الوحدات ؟. لم أستطع أن أمشي أكثر من مائة متر ، لأن روائح الجثث في الشوارع وتحت الأنقاض ، ما فيش حد يدفنها . حبيت ندفنها ، قالوا لي : حرام ! . ما فيش ماء في الأحياء الشعبية اطلاقاً ، حتى سمعت أن السفارات ما فيهاش ماء أيضاً . أكل ما فيش ! . حتى الأدوية لم تصل إلى مستشفياتنا ! . اليوم دكوا مستشفى الأشرفية ، واستطاع شبابنا أن يعطلوا الدبابات . عمان استبيحت كما تستباح المدن في القرون الوسطى ! . دكوا مخيم الحسيني ، وما زالوا يدكون ! .

« أنا مضطر أن أقدم غداً شكوى الى مجلس الأمن بإبادة جنسية ! . العملية هي فوق أن الفدائيين انحرفوا ! . أنا أعتقد أننا مقبلون على مذبحة غداً . في اربد اليوم حي المصاروة الحرائق مشتعلة . يقول (الملك) : أنا أسمح بالتجول ، وهو مسيطر على هذه الأماكن ! . ويرسل بعثة للصليب الأحمر ، ويذيع مطالب بوقف اطلاق النار .

« لن يعطونا لا هدنة ولا شيء ! . المخطط ماشي ، وفيه اصرار عليه . هل نخون ؟، نروح نتفق مع أمْريكا وناخذ منها حماية ؟. نروح نتفق مع اسرائيل ؟.

« جبل الأشرفية بالليل ، في الفجر ، الساعة أربعة ونصف ، ضرب ! . انه يدك عمان بلا رحمة ولا هوادة حتى حوالي الساعة سبعة ونصف وثمانية . والرشاشات تحصد . وقد هرب إلى سوريا ٧٤,٠٠٠ مواطن ! .

« إسرائيل فتحت جسورها لاستقبال جرحانا ! .

« غداً ستسمعون صيحات الذين يذبحونهم في أربد . أناشدكم ، أنتم مسؤلون عن الأمة ! . إنه لا يستطيع أن يتراجع ، هؤلاء لن يتراجعوا ، سوف يكملون المذبحة ! .

« هذا الملك حاربنا بالدبابات ، التي اشتريت من دم الأمة العربية ! . هل نسمح لفئة من الناس بأن تذبحنا ؟ . وبأموالكم ، وباسم الجامعة والأخوة ؟ . حتى مستشفانا الوحيد ضرب واحتل ! . لقد استباحوا دمنا ، وما يزالون ! . حتى أمس ـ باعترافهم ـ ١٤ ألف قتيل ! . وسيادة الفريق صادق شاهد واحداً من أعضاء الصليب الأحمر بكى خمس ساعات عندما رأى حالة الجرحى ! ، ٢٥ ألفاً عدا الأموات ! .

« أنا في حل أن الجأ إلى الشيطان . أنا سأوقع بين الشرق والغرب ، أورط المنطقة العربية ، ولا أفنى شعبي » ! .

ولم يلق الوصف الذي رواه ياسر عرفات أمام المؤتمر أي اعتراض من

الوفد الذي ذهب مرتين إلى عمان ، بل زاد عليه الباهي الأدغم رؤيته الشخصية ورؤية الوفد قائلاً : « رأينا هناك عمليات مخططة ، منطقة بعد منطقة ، هناك قتلى بالآلاف ، والجرحى بالآلاف . قلنا ذلك للملك ، فلم يعتذر ، بل قال ان العملية لم تتم بعد . حاولت أن أتحدث معه ، على الأقل من حيث أن الأفراط مضر ، وهذه عملية ابادة في مدينة آهلة بالسكان ،أخو الملك يحضر الاجتماعات وهو يقول لي انه ينصح أخاه ، ومصير الشعب بيد أخيه ، الذي يقول : « لو لزم محو عمان فسوف تمحى ، وبقية الأردن تكفي ! . هناك أشياء لم نعرف مثلها في التاريخ . لقد اتفقنا على إيقاف النار ثلاث مرات ، ولم ينفذ شيء . هناك حالة جنونية » .

وقد اتفق معه في الرأي فاروق أبو عيسى ، وزير خارجية السودان قائلاً : إن ما جرى لم يشاهدوا مثله عندما كانوا في الكونغو ! ، إن العملية عملية إبادة ! » .

وسرعان ما علت أصوات التطرف من جانب البعض: قال القذافي : « واضح أن الأمة العربية يجب أن تقاتل إلى جانب الشعب الفلسطيني ، ويدخل من يدخل ! (يقصد أمريكا) . ثم أردف مستهيناً : « لو دخلت أمريكا ، فماذا ستفعل ؟ . إن أمريكا فيها ناس متطوعين حيقاتلوا معنا » ! . ثم اتهم الدول العربية بالتخاذل في تأييد المقاومة ، وتشجيع الملك حسين في عملياته قائلاً : « حسين استطاع أن ينفذ الجريمة ، وهو ينفذ المخطط . السعودية دفعت له كم مليون ، الكويت جمدت المعونة ! ، هل يعتبر هذا تأييداً للمقاومة ؟ .

وأراد عبد الناصر الدفاع عن الملك فيصل قائلاً « ان الملك أدان تصفية العمل الفدائي » ، ولكن الملك فيصل تولى الدفاع عن نفسه قائلاً : « أنا أتكلم ، لأني متهم . نحن خلال هذه الفترة لم ندفع شيئاً ، دفعنا قسط ونصف أكتوبر . وما تدفعه المملكة هو بناء على قرار مؤتمر القمة في الخرطوم . ونحن من أوائل من ساعد المقاومة منذ ١٩٦٥ » : وتوجه الى ياسر عرفات قائلاً : « أليس كذلك يا أبا عمار » ؟ .

كان واضحاً للجميع أن أي عمل متهور سوف يضاعف محنة المقاومة ، وأن الموقف كله في يد الملك حسين ، وأنه مصمم على انهاء وضع لم يعد يحتمله ، وهو وضع ازدواجية السلطة الذي هدد نظامه بالفعل ، بل هدد حياته . وقد عبر الباهي الأدغم عن ذلك قائلاً : « اذا حصل تدخل حالياً (من قبل المؤتمر) ، فإن سلوك الملك حسين نفسه غير معروف ! .

وفي الوقت نفسه كان عبد الناصر مصمماً على حماية الملك حسين من أي تدخل عسكري عربي ضده ، اكتفاء بادانته بالبيانات العربية البليغة المعروفة ، ولذلك اقترح أن يكتب النميري والوفد الذي كان معه في زيارة عمان ، تقريراً عما شاهدوه ، ويعقد النميري مؤتمراً صحفياً يعلن فيه هذا التقرير ، « ثم يناشد القادة العرب ألا يقبلوا هذ الوضع » ! .

ويقول محمود رياض أن القذافي طالب الرؤساء أن يعلنوا فوراً مقاطعة عربية شاملة للملك حسين ، ولكن عبد الناصر تصدى لهذا الاقتراح قائلاً انه « ربما يكون سهلاً الآن مقاطعة الملك حسين ، ولكن هذا يعني أن يذهب في قتاله ضد المقاومة الى آخر المدى ، فضلاً عن احتمال انتهاز اسرائيل الفرصة للتدخل العسكري المباشر . وعلينا الآن أن نرسل برقية للملك حسين ، نبلغه بأننا نرفض الاستمرار في قتال المقاومة ، وأن عليه أن يوقف القتال فوراً » .

ووفقاً لهيكل فان عبد الناصر وجه نداء أخيراً الى الملك حسين بوقف اطلاق النار ، كان له تأثير حاسم في نفس الملك . فقد أورد فيه « ان استمرار الحوادث على هذا النحو ، يعرض مئات الألوف من أبناء الشعب العربي لأهوال مروعة ، ثم انه يفتح الباب أمام مضاعفات قومية ودولية لا بد أن نحذر منها . وكرجاء نهائي ، فاني أرجوكم الاستجابة الى هذا النداء بأسرع وقت ، حفاظاً على مستقبل هذه الأمة وأمنها وكرامتها » . ثم قال :

« اننا لا نملك أن نتابع ما يجري الآن في الأردن ساكتين ، ولا نستطيع أن نقبل ترديه ساعة بعد ساعة . وأريدك بأمانة أن تعرف أننا لن نسمح بتصفية المقاومة الفلسطينية ، ولن يكون في مقدور أحد أن يصفيها ، وسنجد

أنفسنا في حرب أهلية عربية، بدلاً من حرب مع العدو . وهذه محنة رهيبة لا أريدك أن تتحمل مسؤوليتها ، وأعتقد مخلصاً أنه ما زال في يدك أن تتجنبها .

« انني أعرف لك مواقف مشرفة . ولقد سمعتك أكثر من مرة تتحدث عن شعبك وعروبتك ، وهذه فرصة أخيرة متاحة لنا جميعاً لتكون تصرفاتنا على مستوى مسؤوليتنا التاريخية » .

في ذلك الحين كانت أوضاع الملك حسين العسكرية قد تحسنت في عمان وفي شمال الأردن ، خصوصاً بعد انسحاب المدرعات السورية ، الى حد يمكنه من قبول دعوة وقف اطلاق النار بصورة ملزمة . ولكنه كان يريد كسب المزيد من الوقت لحسم الموقف لجانبه تماماً ، فاقترح على عبد الناصر الحضور الى القاهرة لتوضيح موقفه أمام الملوك والرؤساء المجتمعين . وقد لقي هذا الاقتراح ترحيب عبد الناصر الفوري ، ولكنه ـ وكما يقول محمود رياض ـ أجل الرد عليه « الى أن يهيىء المناخ المناسب لهذا اللقاء ، فقد كان هناك اتجاه قوي برفض الاجتماع بالملك حسين » .

وقد شرح عبد الناصر رأيه أمام الرؤساء في تحبيذ حضور الملك حسين الى القاهرة ، قائلاً ان هذا الحضور يمكن المؤتمر من أن يصل الى « اتفاق غير الاتفاق الذي حصل مع أبو أياد . ان هدفنا هو ايقاف القتال ، والا سيزيد عدد القتلى ، وهمنا أن نجنب الأردن مثل هذه النتيجة ، وأنا في كلامي مع الملك حسين أردت أن نعطي فرصة له » .

على أن النقاش حول هذه النقطة استمر لأكثر من أربع ساعات ـ على حد قول محمود رياض ـ حتى أشار عبد الناصر الى ساعته قائلاً انه في كل دقيقة تمر ، هناك عشرات من الفلسطينيين يسقطون قتلى ، وان هدفنا الآن قبل أي شيء آخر هو ايقاف تلك المذبحة .

ويفهم من محضر الاجتماع الذي نشر أجزاء منه الأستاذ موسى صبري أن السبب الأول في طول المناقشة كان اعتراض ياسر عرفات ، الذي وافق

على حضور الملك حسين بشرط واحد هو « تشكيل لجنة لمحاكمته » ! . وكان سالم ربيع ، رئيس اليمن الجنوبية ، يرى أن الملك حسين عنده اصرار مسبق على القضاء على المقاومة الفلسطينية ، ومن ثم فلا فائدة من حضوره ! . على أن الباهي الأدغم أيد رأي عبد الناصر قائلاً ان الملك « هو أطلق علينا الرصاص ، وأنا مستعد لمصافحته . نحن نترك له خط الرجعة ، نتسامح اذا جاء ، وننظر ما هي الأسباب التي جعلت اتفاق وقف النار غير صالح للتطبيق ؟. نحن نسعى إلى توفير أسباب النجاح ووضوح الرؤ ية » . وقد أبدى رشيد كرامي ، رئيس وزراء لبنان ، رأيه في جانب حضور الملك حسين قائلاً : هناك إجماع حول الهدف ، وهو وقف اطلاق النار ، لذلك أرى أن اجتماع حسين بعرفات ، بحضور ناصر وفيصل ومن يشاء ، سيكون مفيداً ، وسيتم ما يرضي ضمائرنا » . كما أعلن الملك فيصل موافقته بقوله : « إني أوكل للأخ عبد الناصر حل المشكلة » .

وهنا اقترح عرفات أن يحضر الملك حسين ، ولكن ليس بوصفه مشاركاً ! . وقد رد عبد الناصر بأنه سواء حضر الملك كمشارك أو غير مشارك ، « فإنه يجب أن يكون مفهوماً أنه إذا حضر لا بد أن أستقبله » ! . على أن القذافي اعترض على ذلك قائلاً لعبد الناصر : « ما تروحلوش » ! ، وهدد بأنه إذا حضر حسين إلى القاهرة ، فسيغادرها هو ! . وأبدى عرفات خشيته من أن يأتي الملك حسين الى القاهرة « وهو يعتقد أنه في مركز قوة » ! ، وقال ان المؤتمر لا يجب أن يجتمع مع الملك حسين كمؤتمر ، وإنما تشكل لجنة للتفاوض معه . على أن عبد الناصر رفض هذا الرأي قائلاً انه ما زال يهدف إلى وقف اطلاق النار ، وأن ذلك يتحقق إذا نجح المؤتمر في « تقييد الملك حسين بوقف اطلاق النار ، ثم سحب الجيش من عمان ، وكذلك الأمر بالنسبة لقوات الفدائيين . ويمكن بعث لجنة من الضباط للمراقبة » . وأيد الملك فيصل هذا الرأي قائلاً « توقيعنا إذاً سيكون على ذلك » .

وأراد القذافي أن يظهر المؤتمر في صورة الفشل ، ولكن الباهي الأدغم رد مدافعاً بقوله : « لقد أبعدنا تدخل الأجنبي ، وفرضنا الطرف

الفلسطيني ، وأخرجنا من السجن أقطاب المقاومة ، ومن الناحية المعنوية أفهمنا الملك بأنها خطة فاشلة ، وفرضنا عليه أن يحضر الذين كانوا أسرى ، كطرف مقابل . ووجود الأخ عرفات بيننا كطرف يمكن أن ينهي الأزمة » .

على كل حال ، فقد حضر الملك حسين إلى القاهرةَ في الساعة الحادية عشرة من صباح اليوم التالي (الأحد ٢٧ سبتمبر) ، وكان عبد الناصر في استقباله . وعلى الفور اجتمع الملوك والرؤساء ، بحضور كل من الملك حسين وياسر عرفات . وكانت جلسة عاصفة ! ، كان الملك حسين مع بعض ضباطه يجلس في ركن من القاعة ، وكان ياسر عرفات يجلس في صدرها « يكاد ينفجر » ! ، وكان الملك فيصل في مقعده التقليدي في هذه الاجتماعات يفكر ، وجاء القذافي ليجلس إلى جوار ياسر عرفات . وكان كل من الملك حسين وياسر عرفات والقذافي يعلق مسدساً في وسطه ! ، وقال الملك فيصل هامساً : « لا أعرف في الحقيقة ، هل جئنا إلى هنا لنتفاهم أو لنتقاتل » ؟ . واستمرت الجلسة من الواحدة بعد الظهر إلى الثالثة والنصف ، وانتهت بمشروع اتفاق قابل للتفاوض ، كلف عبد الناصر الرئيس النميري باعداده .

كانت القوات الأردنية في تلك الأثناء تواصل هجماتها بكثافة في عمان لاتمام سيطرتها على العاصمة الأردنية ، الأمر الذي دعا ياسر عرفات إلى التراجع عن الاتفاق والإلتجاء إلى التشدد مخاطباً عبد الناصر قائلاً : « ليس أمامنا إلا أن نهد الدنيا على رؤوسهم ورؤوسنا ، ولتكن النتيجة ما تكون » ! . على أن عبد الناصر وقف بصلابة في وجه هذا الاتجاه ، محذراً عرفات بعبارات قاطعة صريحة قائلاً :

« لا بد أن نسأل أنفسنا طول الوقت : ما هو الهدف ؟ . الهدف ـ كما اتفقنا ـ هو وقف اطلاق النار بأسرع ما يمكن . انني تحركت من أجل هذا الهدف ، بناء على تقديري للظروف ، وبناء على طلبك أنت لي من أول لحظة . إن موقفكم في عمان مرهق ، ورجالكم في أربد عرضة للحصار . ولقد قلت لكم من أول دقيقة أننا لا نستطيع مساعدتكم بتدخل عسكري من

جانبنا . وأنت تعرف أنني بعثت إلى بـريجنيف لكي يضغطوا على الولايات المتحدة حتى لا تتدخل . ولقد بعثت أنت لي تطلب مني أن أفعل ذلك ، وقد فعلته . كل ذلك في سبيل أن نكسب وقتاً نحول فيه دون ضربة قاصمة توجه للمقاومة ، وتعوق كذلك وحدة قوى النضال العربي .

واستطرد عبد الناصر قائلاً : « إني حرقت دمي خلال الأيام الأخيرة لكي أحافظ عليكم . وكان أسهل الأشياء بالنسبة لي أن أصدر بياناً انشائياً قوياً ، أعلن فيه تأييدي لكم ، ثم أعطيكم محطة اذاعة تقولون فيها ما تشاؤون ضد الملك ، ثم أريح نفسي ، وأجلس لأتفرج . لكني بضميري ، وبالمسؤولية لم أفعل ذلك .

ومضى عبد الناصر يقول محذراً : « إنني أستطيع أن أنهي المؤتمر هذه اللحظة . إن المؤتمر من وجهة النظر السياسية قد حقق الكثير : ذهب الأخ النميري أول مرة ، وعاد بأربعة من زعماء المقاومة ، استخلصهم بالضغط من السجن . وذهب مرة ثانية وعاد بك ! ، ثم صدر عنا تقرير أوضح الحقيقة كلها، وشكل قوة ضغط سياسية هائلة .

« انني أستطيع أن أنهي الأمور على هذا الحد وأستريح . ولكني أسأل نفسي وأسألك : ما هو الهدف ؟ . هذا هو السؤال الذي يجب ألا ننساه . هدفنا ما زال هو وقف اطلاق النار ، لإعطائكم فرصة لاعادة تقدير موقفكم ، واعادة تجميع قواكم. ونحن الآن أمام فرصة للاستفادة . هل نحاول ؟ ، أو نسكت وننسى هدفنا؟ .

« لك القرار ، لأن موقفي منذ اللحظة الأولى كان من أجلكم ، ومن أجل حمايتكم وحماية الناس الذين لا ذنب لهم، والذين هم الآن قتلى لا يجدون من يدفنهم ، وجرحى لا يجدون من يعالجهم ، وشاردون بين الأنقاض » ! .

وبعد أن أنهى عبد الناصر هذه الخطبة الطويلة سأل ياسر عرفات للمرة الأخيرة : « هل نذهب لنفض الاجتماع ؟، أو لنواصل الحديث سعياً وراء هدفنا ؟ » .

ولم يملك ياسر عرفات الا الدخول لتوقيع الاتفاق ، الذي تضمن الآتي :

أولاً ـ ايقاف اطلاق النيران فوراً في جميع المواقع بالأردن .

ثانياً ـ انسحاب الجيش الأردني وأفراد المقاومة من كافة المدن قبل مغرب نفس اليوم .

وقد كان معنى ذلك النهاية الفعلية للمقاومة الفلسطينية في الأردن ، كسلطة تناطح السلطة الأردنية بالرأس ، وتسعى للحلول محلها . لقد كان الموقف في عمان ، وهي معقل الصراع الرئيسي ، ما يزال غير محسوم بين الجيش الأردني والمقاومة ، اذ لم يستطع الجيش،بعد أكثر من عشرة أيام من القتال،أن يحتل أكثر من نصف المدينة ، وبقي السلاح في يد المليشيا . بينما كانت المنطقة الشمالية بكاملها ما تزال تحت سيطرة المقاومة . ولكن الاتفاق أنهى الصراع لصالح النظام في الأردن ، الذي كان بالفعل في سبيل بسط سيطرته على المقاومة مع مرور الوقت ، وبضحايا أكثر في صفوف المقاومة على الأخص ، لأنه كان يملك القوة اللازمة لذلك . وهذا هو النجاح الذي حققه المؤتمر ، وهو تعجيله بالنهاية السياسية التي كانت ستؤول اليها المقاومة الفلسطينية ، دون مزيد من الدماء سواء في صفوفها أو في صفوف الجيش الأردني .

وعلى كل حال فيمكننا الآن تقديم كشف حساب خسائر المقاومة الفلسطينية في أحداث أيلول ، الذي يمثل محصلة العلاقة المتناقضة والمتصارعة بين السلطتين منذ هزيمة يونية ١٩٦٧ ـ وذلك طبقاً لما أوردته المصادر الفلسطينية ذاتها . وهي على النحو الآتي :

١ ـ أصيبت الثورة الفلسطينية بخسارة كبيرة في الأرواح ، سواء بين صفوف الفدائيين ـ أي المقاتلين المتفرغين ـ أو بين صفوف المليشيا الشعبية ، وهي التي تتألف من مقاتلين غير متفرغين . كما قتل وأصيب عدد ضخم من المدنيين غير المسلحين ، بسبب القصف الشامل المتواصل لمدينة عمان خلال

النصف الثاني من شهر أيلول ، وكذلك لعدد من مخيمات الفلسطينيين . وقد رفعت مدفعية « الهاوتزر » بوجه خاص عدد الاصابات بين المدنيين .

٢ ـ كانت الخسائر في الامدادات والتموين والأموال في المقاومة الفلسطينية هائلة فعلاً ، اذ كانت الأردن تعتبر القاعدة الخلفية للثورة ، وكانت مستودعات الذخيرة والتموين قد أعدت على أساس الاكتفاء الذاتي لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ، وفي حالات كثيرة لمدة أطول من ذلك بكثير ! . فقد استهدفت مدفعية الجيش الأردني مخازن الذخيرة والتموين استهدافاً مباشراً ، وقد قدرت لجنة خاصة من منظمة التحرير خسائر الفدائيين حتى آخر أيلول ١٩٧٠ باثني عشر مليون دينار ، وذلك بناء على كشوف قدمتها المنظمات لهذه اللجنة . وهذا الرقم تقريبي جداً ، لأن رقم الخسائر ارتفع ارتفاعاً واضحاً خلال الحوادث التي تلت أيلول .

ومع كل هذه الخسائر الفادحة ، فقد اتفقت المصادر الفلسطينية على أن هذه المذبحة ، بما أسفر عنها من اتفاق وقف اطلاق النار ، تعتبر « ضربة على المستوى الاستراتيجي » . وأن الخسارة الحقيقية التي منيت بها المقاومة لم تتمثل بشكل رئيسي في الخسائر الجسيمة في الأرواح والمعدات ، وانما تمثلت في تزعزع قاعدة المقاومة الفلسطينية في الأردن .

لقد خسرت المقاومة الفلسطينية ـ بخسارة الأردن ـ قاعدة خلفية وساحة كانت عوامل كثيرة تؤهلها لكي تكون ساحة صدام رئيسية . وأهم هذه العوامل امتداد الجبهة الأردنية مع العدو الاسرائيلي على طول ٦١٥ كم ، وغياب الحواجز الطبيعية بين الضفة الغربية والأرض المحتلة قبل حرب يونية ، والاتصال البشري بين ضفتي الأردن،وضعف الكثافة السكانية الاسرائيلية على الجانب الآخر من الحدود ، والعمق الاستراتيجي للجبهة الأردنية جغرافياً وبشرياً ، ثم العمق العربي للأردن .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كان الأردن يتميز بوضع خاص للمقاومة الفلسطينية . فكما ذكرنا ، كان أكثر من نصف سكان الأردن من الفلسطينيين ، وكان ربع آخر منهم على الأقل منحدرون من أسر فلسطينية

استوطنت الأردن قبل النكبة، ومن بين مليون ونصف يقطنون الأردن كان هناك ٩٠٠ ألف فلسطيني و٦٠٠ ألف أدرني . وكان هذا الوضع المميز يغذي أحلام زعماء المقاومة الفلسطينية في احلال السلطة الفلسطينية محل السلطة الأردنية ، وتحويل دولة الأردن الى دولة فلسطينية ، توطئة لتحرير الأراضي الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي والتي تشكل دولة اسرائيل ! .

وكانت الحجج التي تسوقها المصادر الفلسطينية في تبرير هذا الطموح والسعي المستمر لاحلال السلطة الفلسطينية محل السلطة الأردنية هي أن « المشكلة لم تكن مشكلة الأردن ، أو شرق الأردن ، أو المملكة الأردنية الهاشمية ـ وإنما المشكلة في الأردن هي في وجود نظام حكم تمنعه طبيعة تركيبه ونشأته التاريخية وارتباطاته من أن يتصدى للدفاع عن الأرض أو الشعب ! ، وقد شكل جيشه باستمرار قوة قمعية ضد الشعب . ومجموع ممارساته منذ أكثر من ربع قرن حتى اليوم هي في اتجاه منع الشعب من الدفاع عن نفسه في وجه الغاصب المحتل » .

ولم تكن هذه الحجج صحيحة بشكل مطلق ، لأن الملك حسين ـ كما ذكرنا ـ لم يتردد في التصدي للدفاع عن الأرض والتحالف مع عبد الناصر عشية حرب يونية ، دون أن يطلب عبد الناصر منه ذلك !، وخاض المعركة معه ضد اسرائيل ، وخسر الضفة الغربية والقدس العربية ! . ولم تكن مسألة تصدي النظام الأردني لاسرائيل بعد هزيمة يونية مسألة خيار محض ، وإنما كانت مسألة ميزان القوة العسكري، الذي كان يميل دائماً الى اسرائيل بفضل المعونة الأمريكية ، التي كان يجعل من هذا التصدي من جانب النظام الأردني بمثابة انتحار . هذا فضلاً عن دور المهادنة والمصالحة الذي أسند الى النظام الأردني من قبل مؤتمر الخرطوم ، والذي كان يتناقض مع دور المقاومة الفلسطينية كل التناقض .

ولم يكن ذنب الملك حسين أن يتجاهل زعماء المقاومة الفلسطينية هذه الحقائق لتبرير خلع السلطة الأردنية وتثبيت أنفسهم مكانها ! . كما لم يكن

ذنبه أن شجعت الدول العربية المقاومة الفلسطينية على اعلان استقلال موهوم لم تكن تملك بحال مقوماته ، لأنها لم تكن تملك الأرض التي تمارسه فوقها ـ فخلقت بذلك أوضاع التناقض بين المقاومة الفلسطينية والأنظمة التي استضافتها لتعمل فوق أرضها ، وخلقت في نفس الوقت تناقضات أخرى بين فرق المقاومة التي تعلن استقلالها،وبين الفرق الأخرى التي تدين بولائها لأنظمة عربية أخرى ! .

وكان من شأن ذلك كله أن يلقي بآثاره السلبية القاتلة على الصراع العربي الاسرائيلي ، حيث تبددت الطاقة العربية في الحروب والمصادمات ، سواء بين المقاومة والأنظمة العربية ، أو بين فرق المقاومة الفلسطينية ذاتها! وأكثر من ذلك أنها عرضت الشعب الفلسطيني لمذابح مستمرة على يد اخوانه العرب (مذبحة أيلول على يد الجيش الأردني ـ مذبحة تل الزعتر على يد السوريين ـ مذبحة صبرا وشاتيلا على يد الكتائب اللبنانية) ـ فضلاً عن المذابح المستمرة على يد الطائرات الاسرائيلية ، التي تتخذ المعسكرات والمخيمات هدفاً سهلاً تحصد فيه أرواح الشيوخ والنساء والأطفال ! .

وفي خلال ذلك كانت المقاومة الفلسطينية في تقهقر دائم وثابت . فقد انسحبت من الأردن ، ثم من جنوب لبنان ، ثم من بيروت ، وأخيراً من طرابلس . وخرجت غالبية فرقها من ساحة النضال ضد العدو الاسرائيلي لتعيش في معسكرات بعيدة عن اسرائيل تنتشر على مساحة العالم العربي ـ معسكرات اعتقال أكثر منها معسكرات نضال ! .

وتتحدد مسؤولية عبد الناصر عن هذه المحن والمآسي التي ألمت بالأمة العربية ، بتحديد مسؤوليته عن هزيمة يونية ١٩٦٧ ! . فالأمر المحقق أن هذه الهزيمة هي السبب الأكبر في كل هذه المآسي والمحن . فهي التي سلمت الضفة الغربية وغزة للاحتلال الاسرائيلي ، ولم تخرج اسرائيل منهما حتى كتابة هذه السطور ! . وهي التي هوت بثقة الأمة العربية في جيوشها ونقلتها الى المقاومة الفلسطينية التي أضحت تتعلق بها الآمال . ولأن الهزيمة أدت الى ضياع سيناء والجولان ، فقد انتقل الاهتمام من القضية الفلسطينية الى تحرير

هذه الأراضي ، تحت شعار ازالة آثار العدوان الذي رفعه عبد الناصر ، وقبل من أجله قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذي يعترف بحق اسرائيل في الوجود . ولما كان وجود اسرائيل هو في حد ذاته الغاء لوجود فلسطين ، فمن هنا برز الحل الذي أعلنه عبد الناصر وروجت له وسائل اعلامه ، فقد أباح للمقاومة الفلسطينية رفض قرار مجلس الأمن كما تشاء ، وشجعها على العمل لانهاء وجود الدولة الاسرائيلية ، وبذلك نقل مسؤولية تحرير فلسطين الى المقاومة الفلسطينية وحدها ! ، بعد أن أصبح هو ملتزماً باحترام حق اسرائيل في العيش آمنة داخل حدود غير مهددة إذا انسحبت من الأراضي العربية التي احتلتها في عدوان يونية ١٩٦٧ ! .

ولم تكن المقاومة الفلسعينية مهيأة في يوم من الأيام لأداء هذه المهمة الجسيمة ، تحرير فلسطين ، لا من حيث القوة العسكرية ، ولا من حيث القاعدة الأرضية التي تنطلق منها لممارسة هذه المهمة . فظلت هذه المهمة مجرد شعار تطلقه المقاومة دون أن يصدقه أحد : لا اسرائيل ، ولا القوى الكبرى ، ولا الدول العربية ذاتها ! . ولكن الأمة العربية ظلت منخدعة به بفضل وسائل الاعلام ، وظلت ترفع المقاومة الفلسطينية الى أعلى مكان من الثقة .

ومن المحزن أن المقاومة الفلسطينية نفسها لم تصدق هذا الشعار ، فلم يحدث في أي مرحلة من مراحل نضالها أن وحدت صفوفها لتحقيقه ! ، بل بقيت منقسمة متشرذمة متنافسة متصارعة مختلفة أيديولوجياً يخون بعضها بعضاً على الدوام ، وقد تنافست مع الأنظمة العربية التي تناصبها العداء في ممارسة التصفيات الجسدية فيما بين قياداتها ! ، بل مارست هذه التصفيات الجسدية بين الفلسطينيين أنفسهم في الأرض المحتلة ، بتهمة العمالة للعدو ، حتى بلغ عدد عمليات « الجبهة الشعبية » - كما ذكرنا - ضد الفلسطينيين الذين تطلق عليهم اسم عملاء ، ما يساوي عدد عملياتها ضد العدو ! مما أثلج صدر موشى ديان ، وعلق على ذلك متشفياً بقوله : « لقد انقلب الارهاب على نفسه » ! . وكانت ذروة التصفية الجسدية ، التي تمارسها فرق

المقاومة الفلسطينية فيما بينها ، في طرابلس ، وأسفر عن خروج ياسر عرفات وأربعة آلاف من أنصاره تحت حماية علم الأمم المتحدة وبتدخل فرنسي أمريكي ، وعلى سفن يونانية ،ومساعدة مصرية ! .

ومن هنا لا تتمثل مسؤولية عبد الناصر في الجزء الذي يتعلق به من هزيمة يونية ١٩٦٧ وما ترتب عليها فقط ـ وانما تتمثل أيضاً في الأوضاع التي رسمها للمقاومة الفلسطينية ، والتي وقع ضحيتها عند قبوله مبادرة روجرز ، وأفضت في النهاية ـ بسبب الجهد البدني والفكري المضني الذي بذله لانقاذ الفلسطينيين من مذبحة أيلول ـ الى وفاته يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ـ أي في يوم ابرام الاتفاق بين الملك حسين وياسر عرفات .

خاتمة

وبوفاة عبد الناصر تنتهي قصة حرب يونية ١٩٦٧ ، التي حاولنا بمنهج علمي صارم ، أن نتقصى أصولها وبداياتها ، ونتتبع نتائجها ونهاياتها . وقد عرف منها القراء لماذا دمر سلاح الجو المصري في يوم ، ودمرت قوات مصر البرية في يوم واحد آخر ، وتلاشت هذه القوة العسكرية الهائلة ، التي بنيت من عرق الشعب ومن ثمرة عمله البناء الخلاق ـ وكل ذلك لأن حكام ثورة ٢٣ يوليو رفعوا أنفسهم من مصاف البشر الى مصاف الآلهة ، ففقدوا حكمة الآلهة ، ولم يتمتعوا بصفات البشر ! .

نعم ! لقد فقد حكام ثورة يولية صفات البشر، حين زجوا بالمخالفين في الرأي في المعتقلات والسجون ، من أقصى اليمين الى أقصى اليسار ! ، وكونوا لهم زبانية عذاب لم يشهد تاريخ بلادنا الطويل لوحشيتهم مثيلاً . فقد زجوا بالوفدين والشيوعيين والاشتراكيين (مصر الفتاة) في السجون في عام ١٩٥٣ ، وزجوا بالاخوان المسلمين في السجون في عام ١٩٥٤ ، وعادوا فزجوا بالشيوعيين في السجون في عام ١٩٥٩ ، وعادوا فزجوا بالاخوان المسلمين في السجون في عام ١٩٦٥ . وفي عشية حرب يونية ١٩٦٧ كانت الدولة قد تحولت الى دولة بوليسية ، رغم تمويهات الاتحاد الاشتراكي والمجالس الشعبية ونسبة الـ ٥٠ في المائة للعمال والفلاحين ، ورغم الشعارات التي كانت تطالب المواطن المصري برفع رأسه ، وتملأ شوارع القطر عن الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية السياسية ! ..

لقد كانت مشكلة حكام ثورة يولية هي تأمين البقاء في الحكم تحت حماية الجيش ، وقلة ثقتهم في حماية الشعب الذي خدعته انجازاتهم، وانتحال أعذار ثورية لا يؤمن بها الثوار الحقيقيون . ولذلك فشلت أكبر مشروعاتهم الثورية التي غيرت بالفعل البناء التحتي للمجتمع ، وهي الاصلاح الزراعي والتأميم ـ لأن هذه المشروعات تمت بأيد غير ثورية ، وفي غياب رقابة شعبية حقيقية . وبدلاً من أن تنتقل وسائل الانتاج من ملكية الأفراد الى ملكية الشعب ، انتقلت الى يد الدولة ، وسقط الكثير منها في يد اللصوص والسفاكين ، وأديرت كثير من المشروعات بأيد بيروقراطية لا تعرف الألف من الباء من الاشتراكية ، مما انتكس بهذه المشروعات العظيمة ، وانتكس بالمسيرة الاشتراكية ، فأصبحت الدولة تسيطر على هياكل الانتاج الرئيسية بدون اشتراكية حقيقية ، واستولت الطبقة الرأسمالية الجديدة على جزء هام آخر بدون رأسمالية حقيقية ! .

ونظراً لأن حكام ثورة يوليو كانوا يعتمدون في تأمين وجودهم في الحكم على الجيش ، فقد أصبح الجيش هو المحرك الأول للحياة السياسية المصرية ، مخالفاً بذلك أساس نشأة الجيوش في التاريخ ، وهي أنها أداة في يد الطبقة التي تملك وسائل الانتاج ، التي تقبض ـ بالتالي ـ بيدها على زمام الحكم .

ومع ذلك فقد كان من الممكن أن تمضي الأمور في مسار آخر ، لو كان الجيش يعتمد على مؤسسات وتقاليد عسكرية راسخة !. ولكن الجيش في عهد ثورة ٢٣ يوليو كان يعتمد على الشللية ، وعلى الحظوة، وعلى أهل الثقة على حساب أصحاب الخبرة ، وسيطرة مراكز القوى، حتى عز فيه الاستقرار ، وانقطعت الاستمرارية ! .

ومن الغريب أنه على الرغم من الصبغة العسكرية للحكم ، فلم تنشأ طبقة عسكرية محترفة كتلك التي نسمع عنها في بلاد لم يتمتع فيها الجيش بكل ذلك النفوذ الذي كان له في عهد ثورة ٢٣ يوليو ، كألمانيا وأمريكا وانجلترا وفرنسا واسرائيل ! . ذلك أن اعتماد ثورة ٢٣ يوليو على الجيش في الحكم قد أهدر الطاقات العسكرية الحقيقية والبناءة في أعمال لا تمت للعسكرية بصلة ،

مثل قيادة القطاع العام ، وقيادة النشاط الرياضي والفنى ، وتولى المناصب الوزارية ، وتولى أجهزة الأمن والمخابرات ، وشغل الوظائف الدبلوماسية في المفوضيات والسفارات على مستوى العالم الخارجي ! .

وبالتالي فعند قيام حرب يونية لم تكن العناصر التي تتولى قيادة الجيش المصري هي أفضل العناصر في بلادها . لقد كانت عناصر تدين بالفضل في رتبها العسكرية وفي مناصبها القيادية لثقة القائد العام للقوات المسلحة ، ولم يتم اختيارها لنبوغ خاص أو تميز وانفراد . بل انه حتى القيادات ذات الكفاءة والمقدرة كانت تعلم أنها تدين بمناصبها لارادة القائد العام وليس لتلك الكفاءة والمقدرة ! .

وهذا هو السبب في استخذاء هذه القيادات العسكرية أثناء حرب يونية أمام المشير عبد الحكيم عامر ، وعدم اشتراكها في ادارة القتال ، وامتناعها عن معارضة قرار الانسحاب القاتل عندما أصدره المشير عامر ، رغم ادراكها لخطئة وخطورته . وهذا ما أثبته الفريق محمد فوزي في صراحة مذهلة في مذكراته مما سبق ذكره ، والذي نعيده هنا لأهميته التاريخية في هذا الموضع بالذات ، قائلاً :

« طلبني المشير بعد ظهر يوم ٦ / ٦ / ١٩٦٧ ، قائلاً لي : « عاوزك تحط لي خطة سريعة لانسحاب القوات من سيناء الى غرب قناة السويس » . ثم أضاف : « أمامك ٢٠ دقيقة فقط » ! .

« فوجئت بهذا الطلب ، اذ أنه أول أمر يصدر الى شخصياً من المشير ! ، الذي كانت حالته النفسية والعصبية منهارة ، بالاضافة الى أن الموقف لم يكن يسمح بالمناقشة أو الجدل أو معرفة دوافع التفكير في مثل هذا الأمر ، فقد كانت القوات البرية في سيناء ـ عدا الفرقة ٧ مشاة ـ متماسكة حتى هذا الوقت ، ولم يكن هناك ما يستدعي اطلاقاً التفكير في انسحابها ! .

« أسرعت الى غرفة العمليات ، حيث استدعيت الفريق أنور القاضي

رئيس الهيئة ، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة ، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة انسحاب القوات ، بعد أن أعطيت طلب المشير الى كليهما . وانتهى بنا الموقف الى وضع خطوط عامة جداً ، واطار واسع لتحقيق الفكرة . ودونها اللواء تهامي في ورقة ، وكان هذا الاطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز في هذه الخطوط .

« توجهنا نحن الثلاثة الى المشير . وكان منتظراً واقفاً خلف مكتبه ، واضعاً احدى ساقيه على كرسي المكتب ، ومرتكزاً بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي .

« بادرت المشير بقولي : « على قدر الامكان ، وقدر الوقت ، وضعنا خطوطاً عامة لتحقيق فكرة سيادتك ، ونرجو الاذن بأن يقرأها اللواء تهامي » . وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله : « ترتد القوات الى الخط كذا ، يوم كذا ، ثم الى الخط كذا ، يوم كذا ، وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها الى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب ـ أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليال » .

« عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب ، رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لي : « أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزي ! ، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص » . ثم دخل الى غرفة نومه ، التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هيستيرية » ! .

وبهذا الأمر العسكري ، الذي يعترف الفريق محمد فوزي بأنه « لم يكن هناك ما يستدعي اطلاقاً التفكير فيه » ، أصبحت الهزيمة محققة ، وبدأ سقوط حكم الآلهة .

ملاحق الجزء الثاني

ملحق رقم (١)
عبد الناصر بين الانحياز وعدم الانحياز !

(أ) رسالة الدكتور مصطفى الفقى

يهمني أن أسجل بداية « أن ما قمتم به من جهد في تقديم قصة حرب يونيو ١٩٦٧ أمر يستحق التقدير لأنكم تلقون الضوء على أكثر فترات تاريخنا الحديث اظلاماً وضباباً . . والذي دفعني الى الكتابة اليكم الآن هو ما جاء في مقالكم رقم (٢٩) من عدد مجلة اكتوبر (٣٢٥) بتاريخ ١٦ يناير ١٩٨٣ تحت عنوان (عبد الناصر والسوفييت وسماء مصر المكشوفة) من حديث عن اتجاه عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ الى التخلي عن سياسة عدم الانحياز ، التي كان هو أحد مؤسسيها ، الى الحد الذي دفعه لأن يعرض على القيادة السوفيتية اقتراحه باعلان انحياز مصر سياسياً وعسكرياً الى الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو حتى الصين ! ودعوته للأسطول السوفيتي للتواجد في الشواطىء المصرية ، ورغبته في قيام السوفيت بحماية سماء مصر المكشوفة أمام العدو المزهو بقوته المغرور بانتصاره .

ويهمني هنا أن أقدم بعض الملاحظات هي :

(١) إن عدم الانحياز ـ فلسفة وسياسة ـ لا يعني أبداً الوقوف على الحياد بين من يقدم العون السياسي والعسكري لدولة ما وبين من يقدم ذلك لعدوها ، وإلا كان الحديث عن عدم الانحياز سفسطة نظرية هي أقرب الى الرومانسية السياسية ، وأبعد ما تكون عن طبيعة النظام الدولي المعاصر » . وإن نظرة الى العالم الثالث من حولنا يمكن أن تؤكد ذلك ، فكثير من الدول غير المنحازة ارتبطت بتعهدات تعاقدية مع احدى القوتين الأعظم أو الدول

الكبرى دفاعاً عن ترابها القومي ، ضد خطر تتوقعه أو عدو يتربص بها ، حتى الهند التي تعد دولة كبرى ذات وضع قيادي في حركة عدم الانحياز لا تبرأ من شبهة الانحياز للاتحاد السوفيتي رغم محاولة التوازن ومرونة الحركة اللتين تحرص عليهما الدبلوماسية الهندية للافادة اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً من كلا المعسكرين .

(٢) يبدو من الصعب أن نلوم عبد الناصر وهو يرى حجم الهزيمة ـ دون الخوض فى أسبابها أو من المسؤول عنها ـ وسماء مصر مكشوفة للعدو وعاصمتها معرضة للغزو ومنشآتها الحيوية تحت القصف الشرس ـ من الصعب أن نلومه حتى ولو تحالف مع الشيطان من أجل حماية وطنه ودعم المقاومة ضد عدوه ، لا سيما وأن عبد الناصر ينتمي الى طراز صعب المراس لا يقبل الخضوع لمنطق الهزيمة وهو الذي كان يردد حتى رحيله (إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة) .

(٣) ذكر عبد الناصر للرئيس السوفيتي بودجورني في ختام الاجتماع التاريخي الذي تشيرون اليه في مقالكم ما نصه (إننا جميعاً متحمسون لتوثيق الروابط والعلاقات معكم وإن القيادة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة على استعداد للانحياز اليكم ضد معسكر الاستعمار) وهنا يبدو عبد الناصر واضحاً ، فانحيازه ضد الاستعمار أمر طبيعي تبناه طوال حياته وعلى ذلك فإن رغبته في الانحياز للسوفيت ليست انحيازاً للايديولوجية السوفيتية ، ولكنها انحياز لجانب محدد من السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي ، وهو عداء الاستعمار الذي أمد اسرائيل بآلة الحرب الحديثة وزود العسكرية الاسرائيلية بمعدات تكنولوجية متطورة للاستطلاع والتصنت والتشويش مكنت لها من تحقيق انتصار خاطف لا تزال آثاره قائمة حتى اليوم فوق الأرض العربية .

(٤) كان عبد الناصر واعياً تماماً بأن الاتحاد السوفيتي أحد القوتين الأعظم له سياسة قومية تتضمن أهدافاً محددة وله تطلعات للتواجد العسكري والسياسي في الشرق الأوسط ، وأن قبول القيادة السوفيتية تكثيف الدعم لمصر عسكرياً بالسلاح والخبراء في تلك الظروف مشروط ضمنياً بمقابل

تعرضه القيادة المصرية بما يجعل العلاقات بين الدولتين متوازية مع العلاقات الأمريكية ـ الاسرائيلية في الجانب الآخر إلى الحد الذي يقبل به السوفيت اقامة جسر جوي من موسكو الى القاهرة لنقل السلاح في أعقاب نكسة ١٩٦٧ ، وهو السلاح الذي حقق به الأبطال المصريون ـ وبعد فترة قصيرة من الهزيمة ـ ملاحم معروفة مثل رأس العش وشدوان وإغراق المدمرة الاسرائيلية ايلات وكلها كانت مقدمات للعبور العظيم في ١٩٧٣ .

(٥) ليست مهمتي هنا الدفاع عن عبد الناصر فتاريخه هو الذي يدافع عنه ، ولكن أريد فقط أن نضع مطلب عبد الناصر ؛ الانحياز للسوفيت في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ؛ في إطاره التاريخي الصحيح والظروف القاسية التي أحاطت به والتي جعلت القضية المطروحة هي أن نكون أو لا نكون . ولا شك أن انحيازاً مؤقتاً للسوفيت كان ـ في تقديره ـ خيراً من خضوع لصلف اسرائيل ومن يساندونها . وهنا يكفي أن نتذكر أن عبد الناصر ـ برغم قساوة الهزيمة ـ مات دون أن يوقع معاهدة مكتوبة مع الاتحاد السوفيتي ، ولم يترك من بعده التزاماً تعاقدياً يربط مصر بالسوفيت ولكنه ترك سياسة خارجية واضحة تعادي الاستعمار والصهيونية وتحتفظ بصداقة الاتحاد السوفيتي ودعمه ضد العدو المشترك .

• ـ هذه ملاحظات حرصت على اثارتها ، خصوصاً . وانني كنت اتساءل أحياناً ـ وربما تساءل مثلي كثيرون ـ هل تحول د . عبد العظيم رمضان عن مواقفه السابقة وحماسه لايجابيات حكم عبد الناصر ؟ . وكنت أجيب نفسي طوال متابعة سلسلة المقالات أن الرجل يجلس فوق منصة التاريخ يحاكم الأحداث ، ويقاضي الأشخاص ، ويستجلي الحقيقة من تحت ركام هائل من الوثائق والكتابات والأقوال ، وعليه أن يستبعد انتماءه السياسي أو شعوره الشخصي .

(ب) رد الدكتور عبد العظيم رمضان
على الدكتور مصطفى الفقى

الصديق الدكتور مصطفى الفقى يثير في خطابه بعض القضايا الهامة في دفاعه عن الزعيم الراحل عبد الناصر ، لعل أخطرها تفسيره لعدم الانحياز ! . فهو يرى أن عدم الانحياز ـ فلسفة وسياسة ـ لا يعني أبداً الوقوف على الحياد بين من يقدم العون السياسي والعسكري لدولة ما ، وبين من يقدم ذلك لعدوها ، والا كان الحديث عن عدم الانحياز سفسطة نظرية . . الخ . وان كثيراً من الدول غير المنحازة ارتبطت بتعهدات تعاقدية مع احدى القوتين الأعظم ضد خطر تتوقعه أو عدو يتربص بها .

وبالتالي فان الدكتور مصطفى الفقى لا يرى في العرض الذي قدمه عبد الناصر الى السوفيت في أعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧ تخلياً عن سياسة عدم الانحياز ، وإنما هو يتفق مع مفهوم عدم الانحياز فلسفة وسياسة .

وأود هنا أن أختلف مع الدكتور مصطفى النقي في هذا الرأي . فصحيح أن مفهوم عدم الانحياز لا يعني أبداً الوقوف على الحياد بين العدو والصديق ، ولكنه أيضاً لا يعني تقديم القواعد العسكرية ، واستدعاء الجنود الأجنبية للدفاع عن البلاد ، واسناد مهمة الدفاع عن سماء الوطن للطيارين الأجانب وخبراء الصواريخ الأجانب . وعدم قصر ذلك فقط على حالة الحرب ، بل وعلى حالة السلم أيضاً ! .

ولن أجادل الدكتور مصطفى الفقى بمنطقي فقط ، بل سأجادله بمنطق

عبد الناصر نفسه وبمنطق القادة السوفيت أيضاً ، وكانوا جميعاً يدركون أن مثل تلك الحالة الجديدة لا تدخل في معنى عدم الانحياز ، وإنما تدخل في معنى التخلي عن سياسة عدم الانحياز .

فقد تساءل بودجورني عما إذا كان مفيداً اعلان موضوع عدم الانحياز في ذلك الحين أو ارجاء ذلك الأعلان؟ . وحذر من أنه « قد يحدث نتيجة لهذه العلاقة الجديدة بيننا وبينكم بعض المشاكل بالنسبة الى علاقاتكم مع الدول العربية ، بما في ذلك بعض الدول التقدمية العربية » .

وقال بودجورني ان « وجود قوات عسكرية أجنبية على أرض دولة ذات سيادة موضوع حساس في الموقف الداخلي. لذلك فان من الأنسب أن يكون الدفاع الجوي مصرياً ، على أن تقدم له مساعدات سوفيتية » .

وتنبأ لعبد الناصر بأن الرئيس اليوغوسلافي تيتو « سيغضب عندما نذكر له موضوع الانحياز وعدم الانحياز » ! . وقال ان الصينيين سوف يغضبون أيضاً ـ وعلى حسب قوله ـ « اني أعتقد أنه عندما تعلنون موضوع عدم الانحياز ، سيسمونكم : الانتهازي الجديد » ! .

وكان عبد الناصر يوافق بودجورني على ما طرحه ، فقد قال له : « أنا أوافق أن مثل هذا الاعلان سيكون له رد فعل كبير في العالم العربي ، وقد تحدث انقسامات ، وتعلن بعض الدول العربية انحيازها الى أمريكا » . . الخ .

وهذا الكلام كله يوضح ـ دون حاجة لمزيد ـ أن كلًا من عبد الناصر والقادة السوفييت كانا يفهمان جيداً أن ما يعرضه عبد الناصر هو الخروج من معسكر عدم الانحياز ، والدخول في معسكر الانحياز . وبالتالي فما ذكره الدكتور مصطفى الفقي من معنى عدم الانحياز ، فلسفة وسياسة ، لا ينطبق على الحالة التي بين أيدينا ، والتي تدخل ـ باعتراف عبد الناصر والقادة السوفيت ـ في مفهوم الانحياز .

بقي أن الدكتور مصطفى الفقي يتصور ـ كما يتضح من كلامه ـ أنني

وجهت اللوم لعبد الناصر للعلاقة الجديدة التي أنشأها مع السوفيت في أعقاب حرب أكتوبر . ولست أدري من أين استقي هذا التصور ؟ . فالحقيقة أنني أعتبر هذه العلاقة الجديدة احدى انجازات عبد الناصر الكبرى . وكيف كان يمكن الخروج من مهانة هزيمة يونية ١٩٦٧ بغير هذه العلاقة؟ .

ومن ثم فليس للدكتور مصطفى الفقى أن يقول ان « من الصعب أن نلوم عبد الناصر حتى ولو تحالف مع الشيطان من أجل حماية وطنه » ـ ليس فقط لأني لم ألم عبد الناصر لهذا التحالف ، وإنما لأني لست ممن يصفون الاتحاد السوفيتي بأنه « شيطان » ! ، والا كنت جاهلاً بالتاريخ ، أو مزيفاً لتاريخ العلاقات المصرية السوفيتية ! .

ولعل مما أفخر به في هذه الدراسة أنني أبرزت الدور الذي لعبه الاتحاد السوفيتي في اعادة بناء القوة العسكرية المصرية بما لم يسبق لدراسة تاريخية أن قامت به ! ، وأوضحت أن الاتحاد السوفيتي قد عوض مصر عن الأسلحة التي فقدتها في حرب يونية بالمجان . وكل ذلك من منطلق الموضوعية العلمية والحقائق التاريخية التي تفرض نفسها ، والتي تتفق ـ لحسن الحظ ـ مع انتماءاتي الفكرية والاجتماعية والسياسية .

لذلك لا يحق للدكتور مصطفى الفقى القلق بخصوص مواقفي السابقة بخصوص ايجابيات حكم عبد الناصر . ولعله يتفق معي في الرأي في أن الموضوعية والأمانة العلمية تتطلب منا جميعاً اخضاع تاريخ هذا الرجل العظيم لتقييم شامل يتناول ايجابياته وسلبياته معاً ، حتى لا نتحول الى عباد في محراب معبود موهوم ، هو في الأصل انسان يصيب ويخطىء ـ وليس كما صورته وسائل الاعلام في عهده وسط هالات البطولة وأكاليل الغار الحقيقي والمزيف ، الهاً منزهاً عن الخطأ ـ والا فاننا نحرم بذلك جماهيرنا العربية من الاستفادة من دروس التاريخ الثمينة في فهم حاضرها وصنع مستقبلها .

والحقيقة التاريخية ملك لأمتنا العربية في نهاية الأمر .

ملحق رقم (٢)

حرب الاستنزاف . . وتصرفات أحمد حمروش !

بقلم د . عبد العظيم رمضان

(« أكتوبر » في ١٨ سبتمبر ١٩٨٣)

اعترف بأني لم أرتح كثيراً أو قليلاً لنبرة الاستعلاء التي وردت في كلمة الصديق الأستاذ أحمد حمروش منذ أيام قلائل في عدد ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ من مجلة روز اليوسف ، تعليقاً على الدراسة التاريخية التي تنشرها لي « أكتوبر » عن حرب الاستنزاف . فقد كان رأيي دائماً ـ ولعلي على صواب ـ أن الكاتب يتجاوز قدره اذا هو لبس رداء الاستاذية ، وأراد الدخول في مناقشات علمية مع من يملك التخصص العلمي في الموضوع الذي يطرحه للمناقشة . ثم ان الكاتب يتجاوز حدوده اذا هو تناول أخطر القضايا التاريخية أو العلمية ، باستهانة واستخفاف، ولجأ الى أسلوب الغمز واللمز في تعليقاته التي ينشرها ! .

وأعتقد أن الصديق الأستاذ أحمد حمروش قد تجاوز قدره وحدوده معاً ! . فمن حق الأستاذ أحمد حمروش على وجه التحقيق ، أن يناقش ما كتبت في دراستي التاريخية عن حرب الاستنزاف ، وأن يوجه اليها أعنف النقد ، ولكن بشرط أن تكون مناقشة موضوعية ، في اطار ما قد يملك من وثائق جديدة أو معلومات جديدة تدحض ما كتبت . ولست أدعي الكمال والعصمة ، فكلاهما للمولى عز وجل . ولكن ليس من حقه بحال من الأحوال أن يرتدي رداء الأستاذية ، ويجلس على منصة عالية ، ثم يكتفي باطلاق عبارات الغمز واللمز والاهانة والأحكام السطحية ، فهذا استخفاف بعقل القارى ، وأكثر من ذلك أنه لا يليق من كاتب أكن له الاحترام منذ زمن بعيد ، وهو الأستاذ أحمد حمروش ! .

فالأستاذ أحمد حمروش من كتاب مجلة روز اليوسف ، التي تشرفت بالكتابة فيها أكثر من ست سنوات . وحتى عدد ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ السالف الذكر ، كنت أتصور أن العلاقة التي جمعتني به أقوى من أن تسمح لقلمه بكتابة تعليق غير كريم عني وعن مواقفي السياسية وأعمالي العلمية ، ليس فقط بحكم الزمالة التي تحدثت عنها ، وإنما لأنه كان لي أيضاً حظ الوقوف موقف الدفاع عن أحد أجزاء كتابه « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ، حين منعت الرقابة دخوله مصر ، كما كان لي أيضاً حظ الاشادة بهذا الكتاب الجيد في مقال لي بجريدة « العرب » التي تصدر بلندن ، حين كنت أستاذاً زائراً بها . ومما يذكر في هذا الصدد أنني أرسلت هذا المقال الى الصديق أحمد حمروش في رسالة خاصة ، وكنت أعتقد أنه سوف يكون سعيداً ، لأني حققت رغبة مزدوجة عندي وعنده طالما تكاشفنا بها ، وقد فوجئت وقتذاك حين أهمل الرد تماماً على رسالتي على غير ما تقضي القواعد الاجتماعية ! .

ثم فوجئت أخيراً بالتعليق الذي كتبه في عدد روز اليوسف السالف الذكر ، تحت عنوان : « حرب الاستنزاف والدكتور رمضان » . وقد أتيح لي الاطلاع عليه في لندن في الأيام الماضية ، أثناء زيارتي لها وبعض العواصم الأوروبية ، وصدمت لنبرة الاستعلاء السائدة فيه .

وفي الحقيقة أننا تعودنا على هذا الاستعلاء من بعض ضباطنا الأحرار ، الذين يصنعون لأنفسهم عالماً من التميز والتفرد والبطولة ! ، ويتوهمون أن المقادير قد سلكتهم ، منذ ليلة ٢٣ يوليو ، في سلك طبقة فاضلة ترتفع فوق كل طبقات الشعب بفلاحيه وعماله وعلمائه ومثقفيه ، خصوصاً بعد أن وضعتهم الثورة في هذا الموضع بالفعل ، وأسندت اليهم من المناصب القيادية في شتى الميادين العلمية والثقافية والاقتصادية ما لم يكن يحلمون به ! .

على أن كثيرين آخرين ، أتشرف بصداقتهم ، ممن يملكون مواهب حقيقية أفسحت لها الثورة مجال الظهور ، قد ارتفعوا بأنفسهم فوق هذا الضعف ، واستقلوا بأنفسهم عن هذا العالم الموهوم ، وحققوا لأنفسهم

وبجهودهم الذاتية مكانتهم الخاصة ، واجتذبوا لأنفسهم احتراماً خاصاً لا يستمد أصوله من ليلة ٢٣ يوليو ! .

وعلى الرغم من أن الأستاذ أحمد حمروش ينتمي للفريق الثاني دون ريب ، الا أنه في قرارة نفسه ـ فيما يبدو ـ يعيش العالمين : عالم الوهم الذي يطل فيه على الآخرين من حالق ، ولا يعرف فيه قدر نفسه ـ وعالمه الحقيقي : عالم المثقف المتواضع الذي يعرف فيه قدره وأقدار الآخرين .
فالتعليق الذي كتبه لا يحفل بالاستعلاء فقط ، بل يحفل أيضاً بالخلط والخطأ التاريخي ، ولا تخلو فقرة من فقراته من الغمز واللمز . ففي الفقرة الأولى يقع سيادته في خطأ الخلط بين العمل الصحفي والكتابة السياسية والعلمية ، حين يريد أن يغمزني بقوله انني « أهوى الصحافة وأتعلق بها بشكل ملفت للنظر » ! وقد عجبت أن يكون مفهوم الأستاذ أحمد حمروش لما أقوم به هو العمل الصحفي ! . فلا أستطيع أن أزعم أنني أفهم كثيراً في هذا العلم الكبير ، الذي له أساتذته والمتخصصون فيه ، الا بقدر ما يمس كتابتي السياسية أو العلمية التي تنشرها لي الصحف . ولو كنت أهوى الصحافة لالتحقت بكلية الاعلام لأتعلم أصول العلم وقواعده ومناهجه ، أو التحقت باحدى الصحف لتكون ميداناً أستقي منه الخبرة الصحفية . ولكني فقط أكتب رأيي السياسي في أمور بلدي كما يفرضه علي واجبي الوطني والقومي والاجتماعي ، وأقدم بعض دراساتي التاريخية للجماهير العريضة في شكل مقالات ، تجمع بعد ذلك في كتاب بعد أن تأخذ شكلها الأكاديمي ـ وذلك لكي أتيح لأوسع قطاعات الشعب معرفة تاريخها القومي . وبالتالي فأنا آخر من يوصف بأنني أهوى الصحافة .

وفي الحقيقة أن الذي يستحق أن يوصف بأنه « يهوى الصحافة ، ويتعلق بها بشكل ملفت للنظر » ! ، هو الأستاذ أحمد حمروش نفسه ! .
فالأستاذ حمروش في أساسه من ضباط الجيش ، تلقى دراسته العسكرية في الكلية الحربية ، والتحق بحركة الضباط الأحرار ، ولعب دوراً في ليلة ثورة ٢٣ يوليو اختلف زملاؤه في تقييمه ، ولأنه « يهوى الصحافة ويتعلق بها

بشكل ملفت للنظر » ، فقد أسندت اليه قيادة الثورة الاشراف على أول مجلة تتحدث بلسان الثورة ، وهي مجلة « التحرير » يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، ولكنه لم يستمر طويلاً ، اذ استيقظ ضباح يوم ليطالع في الجرائد خبر تعيين السيد ثروت عكاشة رئيساً للتحرير بدلاً منه ! ولكن هوايته الجديدة دفعت عبد الناصر الى تعيينه على رأس بعض المؤسسات الثقافية فيما بعد ، وبذلك تحول ضابط الجيش الصغير الى صحفي ، وتحولت الهواية الى احتراف .

هذا هو الفرق بين الصحفي والكاتب السياسي . فالكاتب السياسي ليس صحفياً ، ولكن الصحفي قد يكون صحفياً وكاتباً سياسياً في نفس الوقت . وكثير من الصحفيين ، بل غالبيتهم الكبيرة ، ليسوا من الكتاب ! .

كان هذا عن الغمزة الأولى في مقال الأستاذ حمروش . أما الغمزة الثانية ، وقد وردت في الفقرة الثانية من تعليقه ، فقد كتب فيها عني بالحرف الواحد أنه « وقعت مني تصرفات سياسية فرضت على ألا أكون من كتاب المجلات التي تدخل البلاد العربية » ! .

وقد وقفت عند كلمة « تصرفات » ، التي وصف بها مواقفي السياسية ! . فهذه الكلمة - كما هو معروف - جرت العادة في بلادنا على أن نستخدمها في موقف الاستهجان ، وحين نريد أن نصف بعض المواقف التي لا نرضى عنها . ومن حقي أن أفترض أن الأستاذ أحمد حمروش ، وهو كاتب صحفي - يدرك هذا الاستخدام جيداً ، وأنه اختاره عمداً في الموقع الذي استخدمه فيه . ومن حقي بالتالي أن أناقشه الحساب على هذه الغمزة .

فما هي المواقف - أو « التصرفات » حسب التعبير الذي استخدمه ، التي وقعت مني ، وترتب عليها أن فرضت بعض الجهات الماكرثية ألا أكون من كتاب المجلات التي تدخل البلاد العربية في فترة من الفترات ؟ .

ان هذه « التصرفات » - أو المواقف السياسية كما يجب أن يعرف الأستاذ أحمد حمروش - كانت حول أخطر القضايا القومية التي انقسم حولها عالمنا العربي المعاصر ، وهما : مبادرة القدس ، وقضية الحوار مع القوى السلامية في اسرائيل .

وبالنسبة للموقف الأول ، الذي أنا مقتنع به « كرجل راشد ومسؤول » ـ حسب تعبيره ـ فانه الموقف الذي وقفته غالبية جماهيرنا المصرية بما لا مجال للمماراة فيه أو المغالطة فيه من جانب أي كاتب يعرف أمانة الكلمة ونبض شعبه !.

وهذا الموقف ـ الذي يسميه حمروش « تصرفاً » ، هو الموقف الذي وقفته مجلة « روز اليوسف » التي يتشرف بالانتماء اليها ، بكتابها اليساريين الكبار ، مثل صلاح حافظ وعبد الستار الطويلة وغيرهم ، وكان أساس سياستها . ولم أقرأ للسيد حمروش في ذلك الحين حرفاً واحداً يعارض فيه تلك المبادرة ، سواء على صفحات روز اليوسف أو على صفحات غيرها من الصحف المصرية أو العربية ! .

وفي الوقت نفسه يعرف السيد حمروش أن هذا الموقف ـ أو « التصرف » حسب تعبيره ـ هو الذي وقفه أيضاً كثيرون من كبار رجال الفكر والقلم اليساريين في بلدنا ، مثل الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي والدكتور لويس عوض وسعيد خيال وغيرهم .

وبالتالي فمن حق السيد أحمد حمروش أن يختلف في الرأي مع غالبية جماهير شعبنا ، ومن حقه أيضاً أن يختلف في الرأي مع سياسة المجلة التي ينتسب اليها ، ومن حقه كذلك أن يختلف مع كثيرين من رجال الفكر والقلم اليساريين الذين أيدوا المبادرة ـ ولكن ليس من حقه الاستعلاء عليهم جميعاً ، فيصف مواقفهم السياسية بأنها « تصرفات » ! .

أما الموقف الثاني الذي عرضني لقرار المكارثيين ، والذي يتعلق بقضية الحوار مع القوى السلامية في اسرائيل ـ فهو حضوري بعض المؤتمرات الدولية التي حضرها أعضاء من حركة « السلام الآن » الاسرائيلية وحزب العمل . ولم أعرف أن الأستاذ حمروش يمكن أن تبلغ به الجرأة والاستخفاف بعقل الجماهير الى حد استهجان عمل يعتبر هو نفسه رائداً فيه ! ، واذا كان لم يتعرض لقرار يصدر من المكارثيين كما تعرضت وغيري ، فلأسباب خفية لست أريد أن أتعرض لها بالكشف حرصاً على تيار اجتماعي أحترمه وأكن له

التقدير ، وكان من الواجب على الأستاذ حمروش أن يهاجم قرار المكارثيين بالمقاطعة اذا أراد أن يحترم مواقفه السابقة ، بدلاً من الغمز واللمز والاختباء وراء عبارات التعالي والتطرف الكاذبين .

فالأستاذ أحمد حمروش أحد مهندسي الاتصالات المصرية الاسرائيلية ، في وقت لم يكن يجرؤ فيه مصري على القيام بهذا العمل ، حتى ولا السادات نفسه ! . واجتماعاته بالإسرائيليين من الشيوعيين في العواصم الأوروبية معروفة، ومحاضر الجلسات موجودة ، وهو لا يستطيع الادعاء بأنه كان يقابل الاسرائيليين الشيوعيين للاتفاق معهم على سقوط الدولة الاسرائيلية وقيام الدولة الفلسطينية ، لأن الاسرائيليين الشيوعيين وافقوا ـ كما هو معروف على قيام دولة اسرائيل ، فوق أن المناقشات التي جرت ليست فيها كلمة واحدة عن انهاء دولة اسرائيل !٠.

وبطبيعة الحال فاني لا أندد بما قام به الأستاذ حمروش وأخوة أكن لهم الاحترام العميق من عمل ، ولا أستطيع أن أقول ـ استعلاء واستخفافاً ـ بأنه « وقعت منه تصرفات سياسية » ! . ولكن هل يستطيع أن يزعم أن جماعة السلام الاسرائيلية ليست قوى سلامية ؟، وأكثر من ذلك أنها قوى سلامية أكبر بكثير من قوى السلام الشيوعية ، وهل يرى أن ما وقع فيه من اتصالات مبكرة مع القوى السلامية الاسرائيلية حلال مباح ، وأن ما قمت به حرام وغير مباح ؟ .

لنرى ـ اذن ـ ما كتبه السيد أحمد حمروش في عدد روز اليوسف المؤرخ ٢١ / ٢ / ١٩٧٢ ، وهو يبرر « تصرفاته » ـ اذا كان هذا اللفظ هو الوصف الصحيح للمواقف السياسية ! : « ان هناك تياراً شعبياً جاداً داخل اسرائيل يضغط على الحكومة من أجل الانسحاب الشامل وتنفيذ قرار مجلس الأمن . ان هذا التيار قد ثبت في ظروف بالغة الصعوبة ، ويشق طريقه ، ويكسب أنصاراً جدداً في كل يوم . ولا تقتصر دائرة هؤلاء الأنصار على أعضاء الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح ، وإنما تمتد لتشمل « عناصر محترمة من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات والأدباء والعمال والشباب ، منتشرين في

مختلف القوى السياسية ، بما فيها حزب الماباي والمابام الحاكمين». ومن رأي العرب ـ في رأي حمروش ـ أن يتخذوا مواقف « تشجع هؤلاء الملتقين معهم في أفكارهم ، لأن انقطاع الصلة يحمل هذا التيار الناشىء صعوبات شديدة في مواجهة سكان اسرائيل » . . الخ .

هذا ما كتبه السيد أحمد حمروش في فبراير ١٩٧٢ ، ولكنه في عام ١٩٨٣ ، وبعد أن ضغطت حقائق الموقف السياسي على زعيم منظمة التحرير الوطني نفسه وبعض كبار قادته ، للاجتماع مع يوري أفنيري ـ الذي اجتمع به حمروش قبل أحد عشر عاماً ! ـ يسمى من يتصل بقوى السلام الاسرائيلية بأنه « وقع في تصرفات سياسية فرضت عليه ألا يكون من كتاب المجلات التي تدخل البلاد العربية » ! . فألا يحق لنا أن نترحم على الخجل الذي كان يتحلى به الكتاب في سالف العصر والأوان ؟ .

هذا على كل حال فيما يتصل بالغمزة الثانية من غمزات السيد أحمد حمروش . أما الغمزة الثالثة ، وهي أفدح ، فان سيادته يعمد الى الارهاب الفكري ، فيصف دراستي عن حرب الاستنزاف بأنها « تجاوزت في رأيه حدود المعقول من وطني ! » .

فهل هذا الكلام معقول ؟ ، وهل يستطيع كاتب يحترم الرأي الآخر أن يصف بعض الدراسات العلمية التاريخية بأنها « وطنية » ، وبعضها الآخر بأنها « غير وطنية » ! . وهل يريد الأستاذ حمروش أن يفرض آراءه ومفاهيمه لبعض أحداثنا القومية على المؤرخين ، فمن يتفق معه في الرأي يعد « وطنياً » ، ومن لا يتفق يعد « غير وطني » ؟ . أليست هذه هي مدرسة حمزة البسيوني التي وضعت في السجون كل أصحاب الرأي المخالف ، بحجة المروق من الوطنية تارة ، ومن القومية تارة أخرى ، ومن الاشتراكية تارة ثالثة ؟ . وألا يعطى السيد أحمد حمروش للنظام الذي يعارضه في مصر الحق في مصادرة الجزء الرابع من كتابه قصة ثورة ٢٣ يوليو ، لأن رأي الحكومة فيه يخالف رأيه ؟ .

أفهم ـ كما قلتُ سابقاً ـ أن تقوم بابراز وثيقة تفند بها ما كتبت ، أو

تصحح بعض ما قدمت ، أما أن أحشد كل ما لدي من وثائق وبراهن وأدلة لاثبات صحة ما كتبت ، ثم يكون التعليق منك بكل بساطة بأن هذا يتجاوز حدود المقبول من وطني ! ، فألست تطلب من المؤرخ أن يزور التاريخ حسب هواك ، والا اعتبرته غير وطني ؟. وهل هذا هو المنهج العلمي الذي كتبت به كتابك : « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ؟. أفهم أن يكون لديك موقف ، ولا بد أن تكتب من موقف ، فالكاتب موقف ، ولكن هذا الموقف ليس معناه تزوير الحقيقة التاريخية لحساب الموقف ، وإنما تفسير الحقيقة التاريخية في ضوء الموقف . فالحقيقة التاريخية ملك لأمتنا العربية ، وجزء من تجربتها ، ولا يحق لأحد أن يتلاعب بها تحت أي اسم أو شعار . وهذا هو الخطأ الذي يقع فيه بعض هواة كتابة التاريخ بسبب غياب المنهج العلمي ، وهو منهج يمكن الحصول عليه من أقسام التاريخ بالجامعات !.

بقيت مسألة المغالطات التاريخية التي وردت في تعليق الأستاذ أحمد حمروش ، حين وصف حرب الاستنزاف بأنها « الحرب التي عاصرت بناء قواتنا المسلحة منذ لحقتها هزيمة يونية ١٩٦٧ الى أن اكتمل البناء والتنظيم والتسليح والقدرة على القتال ، فألحقت باسرائيل من الهزائم والخسائر ما لم تشهده تاريخها»، «ويكفي أن نذكر» ـ والكلام لحمروش ـ أن خسائر اسرائيل قد بلغت ١٦ طائرة في الفترة من ٢٠ يوليو الى ٨ أعسطس ١٩٧٠ ، الأمر الذي دعا أبا ايبان الى القول بأن « لقد بدأ الطيران الاسرائيلي يتآكل » . . الى آخره . . وقد اختتمه بقوله : « ألم تكن القوات المسلحة المصرية اذن قادرة على خوض معركة التحرير بعد أن كانت قد وصلت الى هذا المستوى المرتفع من القدرة القتالية » ؟! .

والمغالطة المكشوفة تأتي من أن السيد أحمد حمروش يريد تصوير حرب الاستنزاف بأنها بدأت باسقاط ١٦ طائرة اسرائيلية في الفترة من ٢٠ يوليو الى ٨ أغسطس ١٩٧٠ ، « حتى بدأ الطيران الاسرائيلي يتآكل » ! ـ مع أن الفترة التي ذكرها تأتي في نهاية حرب الاستنزاف وليس في بدايتها ! ، وقبل ذلك مرت فترات عصيبة بمصر ، من غارات العمق الاسرائيلية على المعادي

والهاكستيب ومصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر ، وهي فترة أدع عبد الناصر يصفها بنفسه للسيد حمروش في حديثه مع بريجنيف في لقاء ٢٣ يناير ١٩٧٠ ، بقوله : « أنا زعيم تضرب بلاده بالقنابل كل يوم . . جيشه مكشوف ، وشعبه معرض . . الاسرائيليون يستخدمون أسلحة ليست متوفرة لدينا لكي نواجههم بها : غارات في العمق ، وغارات ضد المدنيين . وحين يقتل الأطفال ، وحين يموت الجنود لأنهم لا يملكون وسائل الدفاع ضد الهجوم ، فان هذا الموقف كله يصبح فوق طاقة الاحتمال » .

وفي ضوء نظرية السيد أحمد حمروش عن مفهوم الوطنية ، فان عبد الناصر يعد « غير وطني » لأنه بدلاً من أن يتحدث عن « أمجد حروبنا » ، تحدث المشاق والمعاناة التي يلاقيها الجيش والشعب في حرب الاستنزاف .

ولكن الأستاذ أحمد حمروش يريد المزايدة ، فيتحدث عن « مفاخر قواتنا المسلحة » ، وينسى أنني تعرضت بالفعل للمفاخر الحقيقية بتفصيلات لا حصر لها ، وكشفت عن بطولات الجيش في أسوأ الظروف وهو يتقدم بحائط الصواريخ تحت ثقل الغارات الاسرائيلية التي بلغت زنة قنابلها في بعض الأحيان ما يعادل قنبلة ذرية صغيرة ! .

وبالتالي فبطولات جيشنا وتضحياته ليست مجال خلاف أو مزايدة بيننا ، وإنما الخلاف حول سياسة حرب الاستنزاف : هل كان مما يخدم قضية تحرير الأراضي العربية التي احتلت بعد عام ١٩٦٧ ، أن تخوض قواتنا المسلحة ، وهي ما تزال بعد في فترة البناء بعد أن خرجت من حرب يونية بلا سلاح ، حرب استنزاف ضد اسرائيل تقول موازين القوى الحسابية في وضوح أن مصر سوف تستنزف فيها بأكثر مما تستنزف اسرائيل ؟ . وأنها سوف تعوق عملية استكمال قواتنا المسلحة ، وتعوق حرب التحرير ؟ .

صحيح أن مصر كانت تعتمد على السوفييت في اعادة بناء قواتنا المسلحة ، ولكن السوفييت أنفسهم كانوا ضد شن حرب قبل ثلاث سنوات ـ كما تشهد بذلك الوثائق . ولعل الأستاذ أحمد حمروش يعترف بأن ملابس العسكريين لا تبدو غريبة ومتهدلة على السوفييت كما قد تبدو على مؤرخ ! .

وحتى اذا كـان لنا أن نؤمن بمعلومـات السيد أحمـد حمـروش العسكـريـة التي تلقاها منذ ثلاثين عاماً ، فألم يكن من الـواجب أن يناقش مـا كتبناه منـاقشة عسكرية بدلاً من المناقشة بالطوب ؟ .

ولكن الأستاذ حمروش يريد تأكيد تلك المقولة التي رددتها بعض الدوائر الناصرية واليسارية في محاولتها الحط من السادات ، وهي أن الجيش المصـري كان قد بلغ في عهد عبد النـاصر القـدرة على خـوض معركـة التحريـر ، وأن السادات أضاع الفرصة! . ونسي أننـا أطلقنا عـلى هذه المقـولة اسم « الكـذبة الكبـرى » ! ومن حسن الحظ أننـا استنـدنـا في هـذا الـرأي لكبـار القـادة العسكـريين ، ولم نستنـد الى رأي ضـابط صغـير سـابق ، نسي معلومـاتـه العسكرية بسبب هوايته للصحافة ! .

ملحق رقم (٣)

حرب الاستنزاف . .
بين الحق والباطل

أحمد حمروش

(« أكتوبر » ٢ أكتوبر ١٩٨٣)

لو كانت القضية هي الدكتور عبد العظيم رمضان . . ما كتبت ! !

ليس عن استعلاء ، أو لأني في قرارة نفسي ، أعيش في عالم الوهم الذي أطل فيه على الآخرين من حالق . . كما حاول الدكتور عبد العظيم رمضان في غمرة اندفاعه للهجوم على الضباط الأحرار . . مستعيناً بكلمة (بعض) لينجو من مصيدة التعميم . . أن يصور شخصيتي في مقاله الذي استغرق ثلاث صفحات تحت عنوان (حرب الاستنزاف . . وتصرفات أحمد حمروش !) .

لو كانت القضية فعلاً هي الدكتور عبد العظيم رمضان ما كتبت : فإنه صعب علي أن أسلخ نفسي من الأحداث المؤسفة التي يتعرض لها وطننا العربي ، بعد المشاركة المباشرة للأسطول السادس وجنود البحرية الأمريكيين في العدوان على شعب لبنان . . لأرد على هذه المقالة التي حاول الدكتور عبد العظيم رمضان أن يتعرض أو يعرض فيها بعض المسائل الشخصية .

ولكنني وجدت أن القضية أبعد من ذلك وأكثر عمقاً . . فهي تتجاوز الحدود التي أثارها الدكتور عبد العظيم رمضان لتصل الى قضية من أغلى

القضايا في نفوس الشعب .. قضية النضال الوطني ضد الاحتلال الاسرائيلي . وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بما يدور اليوم في لبنان من عدوان أمريكي وإسرائيلي مشترك .

وبداية أقول .. إنه لا يوجد بيني وبين الدكتور عبد العظيم رمضان موقف خاص يدفعني للهجوم عليه . فأنا أقدر له الدفاع عن كتابي (خريف عبد الناصر) أحد أجزاء (قصة ثورة ٢٣ يوليو) الذي كانت الرقابة قد منعت دخوله مصر في عهد أنور السادات .. وأشكر له إشادته بهذا الكتاب في جريدة (العرب) التي تصدر في لندن.. وأذكر كلمات التشجيع والتقدير التي سمعتها منه في القاهرة .

المسألة اذن ليست شخصية .. وما كتبت لم يكن أكثر من تعبير عن رأي فيما كتبه الدكتور عبد العظيم رمضان في مقالات نشرتها ، وما زالت تنشرها ، مجلة أكتوبر .

ومعذرة للقارىء إذا وقفت معه لحظة عند بعض ما كتب الدكتور عبد العظيم رمضان ، في ثورة انفعاله وغضبه :

هواية الصحافة

غضب الدكتور لأني كتبت عنه أنه (يهوى الصحافة ويتعلق بها بشكل لافت للنظر) !

وما أظن أن هواية الصحافة يمكن أن تكون من عيوب الإنسان .. حتى لو كان استاذاً جامعياً يدرس التاريخ .. ويكتب في جريدة الجمهورية عن أزمة البصل ، والحديد المغشوش ، والفراخ ، والجبن الفاسد ، وتحصيل الضرائب كعلاج لدعم الرغيف ، وأسعار الخبز ! .

ماذا يمكن أن نطلق على ما يكتبه استاذ التاريخ ، عندما يتعرض لمثل هذه المواضيع وغيرها ؟! .

أليست هذه هواية للصحافة ؟.

أليس في ذلك ما يلفت النظر ؟ .

لماذا الغضب إذن ؟

وأين هو الاستعلاء والأستاذية فيما كتبت ؟

ولكن ثورة الدكتور عبد العظيم رمضان لا تقف عند حد . . إنه يعتبر هواية الصحافة ـ فيما يبدو ـ عيباً يحاول أن يلصقه بي .

وهو عيب أعتز وأتشرف به . . فقد هويت الصحافة وأنا ما زلت ضابطاً في الجيش . . ويمكن لأستاذ التاريخ أن يرجع الى مقالات نشرتها في جريدة الأهرام ومجلتي الفصول والقصة قبل قيام الثورة بسبع سنين . وإلى كتب أصدرتها مرتبطة بالأحداث مثل (حرب العصابات) الذي صدر مع حرب فلسطين عام ١٩٤٨ وأعيد طبعه أثناء معركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال البريطاني في القناة ، وكتاب (خواطر عن الحرب) الذي صدر في صورة أجوبة عن تساؤلات نبتت عند أول حرب يخوضها الجيش المصري بعد تجمد امتد منذ عقدت اتفاقية ١٨٩٩ التي اشتهرت باسم (المشؤومة) .

هواية الصحافة إذن ليست عيباً .

والذين يثورون ضد هذه الصفة . إذا أطلقت عليهم ـ إنما يستشعرون أمراً ، هم أدرى به . . ولا نستطيع أن نفصح عنه .

وإذا كان الدكتور عبد العظيم رمضان قد أشار الى واقعة تعيين الدكتور ثروت عكاشة رئيساً لتحرير مجلة التحرير بدلاً مني ، وعلى غير معرفة مني أيضاً . . فاني اتجاوب معه فيما ذكر ، وأود أن أنبهه وهو أستاذ للتاريخ ، بأن مجلة التحرير يوم أصدرتها تجاوزت أرقام توزيعها أرقام توزيع جميع المجلات ، وتعدت المائة ألف . . وإني لم أستبدل إلا لأن المجلة وقتها قد أثارت غضب القوى الاستعمارية التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت .

وهو أمر ـ كما يرى الأستاذ ـ يستحق الفخر ، لا الغمز ـ على حد تعبيره .

ويغضب الدكتور عبد العظيم رمضان غضباً ملحوظاً من فقرة كتبتها وجاء فيها بالنص : وقعت منه ـ أي من الدكتور عبد العظيم رمضان ـ أخيراً تصرفات سياسية من حقه أن يكون مقتنعاً بها . . ولكنها فرضت عليه ألا يكون من كتاب المجلات التي تدخل البلاد العربية ! .

ومرة أخرى . أقول إن من حقه أن يختار الطريق الذي يفضل فهو رجل راشد ومسؤول . هكذا كتبت . . فماذا قال الدكتور ؟

رأى الدكتور أن كلمة (تصرفات) لا تستخدم إلا في موقف الاستهجان .

لا بأس . . فقد اختار الدكتور هذا التعبير ، رغم أني لم أصرح به ورغم قولي إن من حقه أن يختار الطريق الذي يفضل .

وأصبح واجباً علي الآن أن أتعرض لتصرفات الدكتور التي وقعت منه فيها كتب ، وقبل أن يكتب ، ويعفيني الدكتور عبد العظيم رمضان من طول الشرح فيقول صراحة إن ما عنيته بكلمات (تصرفات) لا بد أن يكون موقفه من مبادرة القدس .

وهنا يختلط الأمر على الدكتور عبد العظيم رمضان . . ونقرأ له عجباً .

إنه يقول :

(ولم أقرأ للسيد حمروش في ذلك الحين حرفاً واحداً يعارض فيه تلك المبادرة ، سواء على صفحات روز اليوسف ، أو على صفحات غيرها من الصحف المصرية أو العربية) .

ما هذا يا دكتور عبد العظيم ؟

ألا تعرف أني كنت ممنوعاً من الكتابة منذ بداية عام ١٩٧٧ عندما حدث تغيير في روز اليوسف حل فيه المرحوم مرسي الشافعي محل عبد الرحمن

الشرقاوي وصلاح حافظ وفتحي غانم ، وأني بقيت ممنوعاً من الكتابة حتى عام ١٩٨٠ عندما عين عبد العزيز خميس رئيساً لمجلس إدارة روز اليوسف ؟.

أكان غائباً عنك ذلك ، وأنت قريب الى الصحافة كل هذا القرب ؟.

أم أنك تريد يا دكتور أن توحي لقارئك بأني لم أكن أملك الشجاعة لمعارضة مبادرة القدس وما تبعها من اتفاقيات ؟.

هل تقصد ذلك حقاً ؟!

إذن . . فاعلم يا دكتور عبد العظيم رمضان ، اني كنت واحداً من المعارضين لهذه المبادرة ، اقتناعاً مني بأن الأسلوب الذي تمت به لم يكن يؤدي الى سلام شامل وعادل في المنطقة ، إنما كان يؤدي الى عزلة مصر وخدمة اسرائيل وضياع فرصة السلام لكل الإسرائيليين ولكل العرب .

وقد ثبت صدق رؤية الذين عارضوا المبادرة . . فلا هي حققت السلام بين العرب والإسرائيليين . ولا هي كسرت حاجز العداء . . ولعل حكومة اسرائيل لم ترتكب أعمالاً عدوانية بمثل ما ارتكبت بعد توقيع معاهدة الصلح .

ولن ننسى ضم القدس والجولان بقرار منفرد من الكنيست ، وإقامة ١٠٣ مستوطنات في الضفة الغربية ، وضرب المفاعل الذري العراقي ، وأخيراً غزو لبنان ، ومحاولة تصفية المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالمذابح الوحشية .

أين السلام . . ونحن نكاد ندخل السنة السابعة بعد المبادرة؟.

وكم قتيلاً استشهد من أمتنا العربية . . بعد المبادرة ؟.

وكيف نعاني نحن العرب من التمزق والتشرذم . . بعد المبادرة ؟.

عموماً . . لا أريد أن يتحول الموضوع إلى مناقشة سياسية ، قد لا يكون هذا هو مجالها المناسب .

ولكني أعود الى هذا التساؤل الايحائي الذي وجهه الدكتور عبد العظيم رمضان في مقاله ، عندما ذكر أنه لم يقرأ حرفاً واحداً لي أعارض فيه تلك المبادرة سواء على صفحات روز اليوسف أو على صفحات غيرها من الصحف المصرية أو العربية .

وأقول للدكتور عبد العظيم رمضان . . إن منعي من الكتابة في مصر لم يحل دون ممارسة حقي في الوطن العربي خارج مصر .

وكتبت عندئذ عدة مقالات في جريدة (السياسة) الكويتية عارضت فيها المبادرة وما نجم عنها من الاتفاقيات . .

أتدري ماذا كانت النتيجة يا دكتور ؟ .

لم تطق الحكومة صبراً على نقد المبادرة وصورت الأمور بأن أي نقد للحكومة هو نقد لأرضنا الحبيبة ووطننا الغالي مصر . . وقامت بتقديمي للمدعى العام الاشتراكي . .

أتذكر يا دكتور عبد العظيم يوم نشرت الصحف في ٢٩ مايو ١٩٧٨ خبراً تقول فيه إنه تقرر تقديم الصحفيين والكتاب : محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد فؤاد نجم وصلاح عيسى وأحمد حمروش الى المدعي العام الاشتراكي لمقالات كانت تكتب خارج مصر ؟

كنت واحداً منهم يا دكتور عبد العظيم ، ليس لأني كنت مدافعاً عن المبادرة ، ولا مرتضياً الصمت البليغ ، ولكن لأني كنت معارضاً لهذه المبادرة . .

وليس ذنبي قطعاً أنك لم تكن متابعاً ما يدور في الساحة السياسية في ذلك الوقت ، ولم تقرأ أن عدداً من كتاب مصر قدموا للمدعي العام الاشتراكي لأنهم عبروا عن رأيهم . .

وأنهم لم يقدموا للمحاكمة إلا تراجعاً أمام الرأي العام العالمي الذي ثار ضد هذه الخطوة . . واقتناعاً بأنه ليس هناك قانون يمكن تطبيقه على هؤلاء

الكتاب الذين لا بد أنهم كانوا ضمن الخمسة الآلاف شخص الذين عارضوا المعاهدة مع اسرائيل . .

أليس هذا هو ما جاء به استفتاء أبريل ١٩٧٩ ؟

ولذا التمس لك العذر عندما تقول إنك أخذت الموقف الذي وقفته غالبية جماهيرنا المصرية (بما لا مجال للمماراة فيه أو المغالطة فيه من جانب أي كاتب يعرف أمانة الكلمة ونبض شعبه) حسب ما جاء في مقالك . ألتمس لك العذر لأن نتيجة هذا الاستفتاء كانت ٩٩,٩١ ٪ موافقين . وبالمناسبة كان هذا ثالث استفتاء خلال عامين يلجأ اليه أنور السادات للقفز فوق المؤسسات الدستورية . . ليتم استفتاء إداري يقبض على خيوطه وزير للداخلية طبقة شهرته الآفاق . .

ألم تتساءل مثلي . . لماذا نص قانون الأحزاب بعدئذ على منع تشكيل أي حزب يعارض المعاهدة اذا كان شعب مصر ليس بينه إلا ٥٠٠٠ معارض في ٤٥ مليوناً ؟ .

وأخيراً .

ما رأيك في موقف الشعب المصري الآن بعد أن اختبر اجراءات حكومة اسرائيل في الواقع العملي ؟ .

هل ما زال يهلل لهذه المبادرة التي أحاطت بها أعظم هالة من الدعاية عرفها التاريخ . . ثم تكشفت مع الوقت . انها لم تحل المشكلة . . ؟

مرة أخرى . . معذرة . . فليس هنا مجال المناقشة السياسية . .

ولكن أذكر لك أني كنت معارضاً لهذه المبادرة ، ولم أسجل رأيي فقط بما كتبت ولكن شاء التليفزيون البريطاني أن يلتقي بي في منزلي وأنا ممنوع من الكتابة لأسجل أمامه معارضتي للمبادرة وسياسة الانفتاح غير المخطط وأسلوب مصادرة حق الكاتب في إبداء رأيه . .

كان البرنامج يضم عثمان أحمد عثمان من المؤيدين (طبعاً) . . وأحمد حمروش من المعارضين . .

أكان ضرورياً فتح هذه الصفحات ؟ . .

شكراً للدكتور عبد العظيم رمضان الذي فرض هذه الفرصة بما ادعى ! .

وينتقل غضب الدكتور عبد العظيم رمضان الى ساحة اخرى يستخدم فيها اسلوباً لا يليق ولا يجوز ان يحتذى إذ يقول عن حضوره مؤتمرات دولية حضرها اسرائيليون من حزب العمل وحركة السلام الآن :

(ولم أعرف أن الأستاذ حمروش يمكن أن تبلغ به الجرأة والاستخفاف بعقل الجماهير الى حد استهجان عمل يعتبر هو نفسه رائداً فيه . .)

ويواصل الدكتور عبد العظيم تفسيره فيقول :

(فالأستاذ أحمد حمروش أحد مهندسي الاتصالات المصرية الاسرائيلية في وقت لم يكن يجرؤ فيه مصري على القيام بهذا العمل حتى ولا السادات نفسه . .) .

وإذا تغاضيت أدباً عن كلمات الدكتور (الاستخفاف بعقل الجماهير) فما أريد منافسته في قدف الكلمات بغير حساب ، فإني أصل الى قلب الموضوع وقد وفر علي ذلك باعترافه باللقاء مع الإسرائيليين في بعض المؤتمرات رغم أني لم أشر الى ذلك صراحة في الكلمات القصيرة التي لم تتجاوز ٤٠ سطراً والتي نشرتها في روز اليوسف ، غريب أن يتصور الدكتور عبد العظيم رمضان أني أخفي هذه الاتصالات ، وأشد غرابة أن يفقد الهدوء ويستخدم كلمات تدل على الانفعال الشديد الذي يفسد الأحكام إذ يقول :

(كان من الواجب على الأستاذ حمروش أن يهاجم قرار المكارثيين بالمقاطعة (يقصد قرار بعض الدول العربية بعدم نشر ما يكتب) إذا أراد أن يحترم مواقفه السابقة بدلاً من الغمز واللمز والاختباء وراء عبارات التعالي والتطرف الكاذبين) .

مرة أخرى ما هذا يا دكتور عبد العظيم ؟

ألم تتابع ما نشر في روز اليوسف على عهد أنور السادات ، ورويت فيه قصة اتصالي مع عدد من الاسرائيليين مندوباً من جمال عبد الناصر تحت عنوان (قصة جولدمان) والتي ظهرت بعد ذلك في كتابي (نبض التاريخ) ؟

ألم تقرأ فعلاً أم أنك تريد أن توحي للقارىء بأنك تمضي في نفس الطريق الذي مضيت فيه ؟

لا يا دكتور عبد العظيم . . طريقي غير طريقك . .

فرق هائل بين طبيعة الاتصالين . .

عندما كلفني جمال عبد الناصر بذلك كان يهدف الى احداث ضغط على الحكومة الإسرائيلية من جانب العنا ر التي تطلب الانسحاب من الأرض العربية المحتلة ثمناً للسلام . . في وقت كانت تشتعل فيه وتتصاعد حرب الاستنزاف . .

كانت الحكومةالإسرائيلية وقتها تتعرض لضغطين . ضغط حرب الاستنزاف والخسائر المتزايدة . . وضغط القوى الاسرائيليةالمطالبة بالسلام والمتزايدة أيضاً يوم بعد يوم . .

ولم تكن اتصالاتي مقصورة على الشيوعيين الاسرائيليين كما حاولت أن توحي في مقالك .ولكنها امتدت من أقصى اليسار الى أقصى اليمين . . من حزب راكاح الى ناحوم جولدمان . .

هذه الجبهة العريضة هي التي تظاهرت ضد حكومة جولدا مائير وهتفتِ (الى المطبخ يا جولدا . . إلى القاهرة يا جولدمان)

كان الاتصال مع الإسرائيليين أنصار السلام وقتها يشكل نضالاً مشتركاً ضد الحكومة الإسرائيلية المتبنية لسياسة الصهيونية التوسعية . أما اتصالك الذي اعترفت به فما أظن أنه يتم فقط مع القوى المحبة للسلام ، فقد اعترفت أنك تتصل بأعضاء من حزب العمل . .

وحزب العمل لم يكن في يوم من الأيام متبنياً لسياسة تلتقي مع الحق في

سلام شامل وعادل للعرب والإسرائيليين معاً . .

وفي مقالك فقرة غريبة تقول فيها إنني لا أستطيع الادعاء بأنني كنت أقابل الشيوعيين الاسرائيليين للاتفاق معهم على سقوط الدولة الاسرائيلية وقيام الدولة الفلسطينية . . من قال ذلك ؟

هل قرأت تصريحاً عن مسؤول مصري بعد العدوان يطلب تدمير اسرائيل ؟

أليس قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ هو دليل على اعتراف مصر ومن بعدها جميع الدول التي قبلت القرار بوجود اسرائيل دولة من دول المنطقة ؟

لماذا إذن تحاول ، أن تثير أموراً ليست واردة ؟، ولماذا تحرص على تصوير أن ما قمت به من اتصالات كان مقصورا على فئة سياسية واحدة . . ؟

أظن أن الأمر أصبح أمامك واضحاً . .

وأظن أن أحداً لن يخلط بين اتصالات تمت للضغط على الحكومة الإسرائيلية إلى جانب حرب الاستنزاف من أجل الانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة . . أكرر : كل الأراضي العربية المحتلة . . وبين اتصالات تتم في إطار محاولة تطبيع العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية في وقت ما زالت فيه دماء العرب تنزف في لبنان والضفة الغربية . .

الأمر واصح والفرق واضح . .

ولست أحجر على حرية كاتب في اختيار موقفه ولكني أضع خط تمييز يظهر أن طريقي كان مختلفاً عن طريقك . .

حرب الاستنزاف

ونأتي الى مربط الفرس كما يقولون . . إلى مقالات نشرها الدكتور عبد العظيم رمضان بلغت حوالى الستين تحت عنوان (تحطيم الآلهة ـ قصة حرب يونية ١٩٦٧) .

والرد على كل ما ورد في المقالات أمر ما أظن أن مجلة أكتوبر يمكن أن تتسع له . .

ولكني قد قلت للدكتور في كلمتي بروز اليوسف (قرأت له أخيراً مقالات تجاوزت ـ في رأيي ـ حدود المقبول من وطني يكتب عن حرب من أمجد حروبنا ومن مفاخر قواتنا المسلحة) . . أصبحت مطالباً بتفسير ذلك له وللقراء . .

وإذا تجاوزنا عن الإطناب الشديد الذي يتضح في مقالات الدكتور رمضان . . وتجاوزنا أيضاً محاولات الدراسة العسكرية التي قدمها وهو غير خبير بها . . فإننا لا نستطيع "تجاوز عن الأحكام القطعية التي أصدرها . . ولا نستطيع التجاوز أيضاً عن عبارات غير لائقة وردت في مقاله « حرب الاستنزاف . . وتصرفات أحمد حمروش » .

يقول الدكتور عبد العظيم في مقاله السادس والثلاثين :

(أظهرنا أن هذه الحرب كانت حرباً خاطئة ، وأنها أخرت تحرير سيناء ثلاثة أعوام ، لأنها قامت على افتراض خاطىء ، وهو أن إسرائيل سوف تتحرك في إطار ردود الفعل ولن تكون لها مبادراتها الخاصة التي تفاجىء بها العقل المصري وتحوله إلى ردود فعل) .

هكذا في بساطة أصدر الدكتور عبد العظيم رمضان حكماً بأنها كانت حرباً خاطئة ، وأنها أخرت تحرير سيناء « ثلاثة أعوام » !!

كيف كانت تتحرر سيناء دون حرب مواجهة مع القوات الإسرائيلية ؟ .

وكيف أخرت هذه الحرب تحرير سيناء ثلاثة أعوام ؟

ما أظن أن الدكتور عبد العظيم رمضان يتصور أن سيناء كان يمكن أن تتحرر دون حرب استنزاف ، وقبل ثلاثة أعوام من حديث موشى ديان الذي قال فيه إنه ينتظر مكالمة من جمال عبد الناصر يعلن له فيها الهزيمة والاستسلام !!!

ولكن المكالمة لم تصل أبداً إلى موشى ديان !

اختار شعب مصر بزعامة جمال عبد الناصر طريق القتال من أجل التحرير .

وهنا تظهر شدة إحساس جمال عبد الناصر بضغط الجماهير من أجل تحرير الأرض . . وهنا أيضاً تظهر صلابة الزعامة التي قررت كسر حاجز الرعب والخوف الذي نتج عن الانتصار الاسرائيلي السريع ، وما صحبه من دعاية هائلة سخرت لها جميع أجهزة الإعلام في الدول الإمبريالية والغربية . . حتى كاد الجندي الإسرائيلي يظهر في مظهر الجندي الذي لا يقهر !

هنا عظمة حرب الاستنزاف .

نقلت قواتنا المسلحة من حالة تشبه الضياع . . إلى حالة قتال بدأت في وقت مبكر بمعركة رأس العش ، وتدمير إيلات ، ثم التصدي للقوات الإسرائيلية المرابطة على الضفة الشرقية ، حتى وصلت حرب الاستنزاف إلى ذروتها بإعداد الخطة الدفاعية ٢٠٠ التي رسمت خطة تحرير سيناء ، وكادت تنفذ لولا أن لحق القدر بجمال عبد الناصر ، بعد أن قبل مبادرة روجرز ليدفع بالصواريخ إلى شاطىء القناة لحماية الجنود أثناء العبور .

وفي مقابل هذا الإنجاز الهائل يصبح عربياً ومثيراً ـ من وطني ـ أن يتحدث عن التكاليف التي صرفت ، أو التضحيات التي بذلت . . وكأنه يقيم بذلك سداً من اليأس يحول دون انطلاق القوات المسلحة .

ويقول الدكتور عبد العظيم رمضان في المقال :

(أثبتت حرب الاستنزاف أنها غلطة فادحة كلفت مصر غالياً ، وأنها لم تكن مجال طريقنا إلى التحرير ، وإنما كانت عائقاً للتحرير ، الأمر الذي يستوجب تحديد المسؤول عن هذه الحرب الخاسرة) .

يا سلام . . إلى هذه الدرجة يمكن أن تشوه الحقائق .

كيف يمكن أن تكون حرب الاستنزاف عائقاً للتحرير ؟

هل كان الصمت والسكون هما الطريق المناسب للتحرير ؟

أي منطق استند اليه الدكتور عبد العظيم رمضان . . وهو يعلم أن خسائر مصر لم تتجاوز عدة ألوف من المدنيين والعسكريين . قال لي الفريق أول محمد فوزي إنها عدة مئات فوق خمسة آلاف .

هل عقم شعب مصر عن بذل هذا العدد المحدود من الضحايا في حرب امتدت ثلاثة أعوام ، بينما خسائره في عدوان يونيو ١٩٦٧ اقتربت خلال ستة أيام من ثلاثة آلاف جندي ؟ .

وهل درس الدكتور عبد العظيم رمضان أثر حرب الاستنزاف ـ من الوجهة العسكرية ـ على معنويات الجنود ، بعد أن تم تطعيمهم بظروف المعركة ؟ .

وهل قرأ ما قاله لي اللواء عبد المنعم خليل قائد الجيش الثاني أثناء حرب الاستنزاف من أن روح جنوده المعنوية كانت ترتفع ، عندما يواصل الإسرائيليون غاراتهم الجوية طوال النهار ، ثم ينجلي الموقف عنْ عدم وجود خسائر وعند سقوط هيبة الجندي الإسرائيلي الذي لا يقهر ؟

وهل قرأ ما قاله لي هذا القائد الذي حصل على ترقية استثنائية في اليمن من أنهم كانوا يرسلون دوريات قتال إلى شرق القناة ، وصلت إلى حد كتيبة كاملة بأسلحتها ، وأنهم استطاعوا رفع العلم المصري في القنطرة شرق لمدة ثلاثة شهور ، دون أن يستطيع الإسرائيليون الوصول إليه ؟ .

هذا بعض ما ورد عن حرب الاستنزاف ، في كتاب (خريف عبد الناصر) وسبق له أيضاً أن نشر في روز اليوسف .

وهو ما يتناقض تماماً مع ما قاله الدكتور عبد العظيم رمضان في إحدى مقالاته من أن (حرب الاستنزاف كانت قد تحولت في نهاية عام ١٩٦٩ إلى مستنقع تغوص فيه أقدام القوات المسلحة المصرية ويستنفد طاقاتها التحررية) !!

أي مستنقع هذا الذي غاصت فيه أقدام القوات المسلحة ؟

رئيس الهيئة ، واللواء تهامي مساعد رئيس الهيئة ، وجلسنا فترة قصيرة نفكر في أسلوب وطريقة انسحاب القوات ، بعد أن أعطيت طلب المشير الى كليهما . وانتهى بنا الموقف الى وضع خطوط عامة جداً ، واطار واسع لتحقيق الفكرة . ودونها اللواء تهامي في ورقة ، وكان هذا الاطار يحدد خطوط انسحاب القوات وتوقيت التمركز في هذه الخطوط .

« توجهنا نحن الثلاثة الى المشير . وكان منتظراً واقفاً خلف مكتبه ، واضعاً احدى ساقيه على كرسي المكتب ، ومرتكزاً بذقنه على ساقه الموضوعة فوق الكرسي .

« بادرت المشير بقولي : « على قدر الامكان ، وقدر الوقت ، وضعنا خطوطاً عامة لتحقيق فكرة سيادتك ، ونرجو الاذن بأن يقرأها اللواء تهامي » . وبدأ اللواء تهامي في القراءة بقوله : « ترتد القوات الى الخط كذا ، يوم كذا ، ثم الى الخط كذا ، يوم كذا ، وأن يتم ارتداد القوات بالتبادل على هذه الخطوط لحين وصولها الى الخط الأخير غرب قناة السويس بعد أربعة أيام من يوم البدء في الانسحاب ـ أي أن يتم الانسحاب في أربعة أيام وثلاث ليال » .

« عندما سمع المشير الجملة الأخيرة الخاصة بتحديد مدة الانسحاب ، رفع صوته قليلاً موجهاً الحديث لي : « أربعة أيام وثلاث ليال يا فوزي ! ، أنا أعطيت أمر الانسحاب خلاص » . ثم دخل الى غرفة نومه ، التي تقع خلف المكتب مباشرة بطريقة هيستيرية » ! .

وبهذا الأمر العسكري ، الذي يعترف الفريق محمد فوزي بأنه « لم يكن هناك ما يستدعي اطلاقاً التفكير فيه » ، أصبحت الهزيمة محققة ، وبدأ سقوط حكم الآلهة .

سيناء إذا قاموا بتسليم هؤلاء الهاربين ؟ . هل درس ما كان ينشر عن زيادة حوادث المرور ، والحقيقة أنهم كانوا ضحايا حرب الاستنزاف ؟ وبعيداً عن هذه الحقائق ، وما سمعته شخصياً من أن الأسرة الإسرائيلية التي كان ابنها يذهب إلى سيناء خلال حرب الاستنزاف كانت تندب حظها وتبكي ابنها مقدماً . .

ألم يقرأ الدكتور عبد العظيم رمضان ما قاله قادة اسرائيل عن هذه الحرب ؟

جولدا مائير قالت :

(إن كتائب الصواريخ المصرية كعش الغراب كلما دمرنا إحداها نبتت بدلها أخرى) . وقال وزير الخارجية أبا إيبان .

(لقد بدأ الطيران الإسرائيلي يتآكل)
وقال حاييم برليف :

(على المرء ألا يقع في تصور أن صواريخ سام دفاعية وإنما أقيمت لإعطاء مصر قوة هجومية . . إن مجرد إقامة هذه الصواريخ سيخلق في مصر شعوراً بالحرية لفعل ما تريد)

هل قرأ ذلك وتغاضى عنه . . أو لم يقرأ ؟

هل بحث عن السبب الذي من أجله اختارت قوات الدفاع الجوي المصرية من يونيو عيداً لها ؟

هل قرأ ما كتبه الفريق محمد علي فهمي في كتابه (القوة الرابعة) من أن خسائر اسرائيل قد بلغت ١٦ طائرة في الفترة من ٢٠ يوليو الى ٨ أغسطس ١٩٧٠ بناء على البلاغات المصرية ، بينما نشرت مجلة (افيشن ويك) في عددها الصادر أول نوفمبر ١٩٧٠ إن خسائر اسرائيل بلغت ٥١ طائرة منها ١٧ ثم تدميرها تماماً وأصيب ٣٤ ؟ .

كلمة أخيرة

وأخيراً لا يمكن التجاوز عن أسلوب الدكتور عبد العظيم رمضان في مقاله ، فهو محتاج إلى أن نقول له إن أستاذ الجامعة يجب أن يلتزم بأدب الحوار .

وعندما يكتب قائلاً : إن ما ذكرت عن الخسائر الإسرائيلية إنما هو (مغالطة مكشوفة) لأنني أريد تصور حرب الاستنزاف بأنها بدأت بإسقاط هذا العدد من الطائرات .

عندما يقول الأستاذ الجامعي ذلك فإنه لا يستهين بي ، وإنما يستهين بالقراء !!

كيف يدعي أن هذه « مغالطة مكشوفة » وقد ذكرت التاريخ وهو يحدد أن ذلك قد سبق وقف إطلاق النار بثلاثة أسابيع فقط . ؟

المغالطة المكشوفة ليست من جانبي يا دكتور عبد العظيم .

وأخيراً إذا كان الدكتور عبد العظيم رمضان قد أراد أن يخرج ما يكتمه في صدره من القول بأنه (لم يستند إلى رأي ضابط صغير سابق نسي معلوماته العسكرية بسبب هوايته للصحافة) فإنني لن أنزلق إلى الرد عليه بأسلوبه . . ولأني أيضاً أعتز بأني كنت ضابطاً صغيراً متخرجاً في كلية أركان الحرب، وأني هويت الصحافة والكتابة فرأست تحرير عدد من الصحف والمجلات الناجحة ، وأصدرت حتى اليوم ما يقرب من عشرين كتاباً ، كانت حتى هذا المقال محل تقدير الدكتور عبد العظيم رمضان !!

وكما قلت في البداية

لو كانت القضية هي الدكتور عبد العظيم رمضان . . ما كتبت !!

ملحق رقم (٤)

حرب الاستنزاف والافلاس الفكري !

بقلم : د . عبد العظيم رمضان
(« أكتوبر » ٢ أكتوبر ١٩٨٣)

الأمر المحير في كل الحوار الذي يدور بيني وبين الأستاذ أحمد حمروش ، هو أن الأستاذ حمروش في وضع يمكنه من ادارة حوار أفضل حول حرب الاستنزاف ، فهو مؤلف كتاب « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ، الذي يعد من أحسن الكتب التي صدرت عن ثورة ٢٣ يوليو ، كما أنه يكتب حالياً عن « خريف ثورة ٢٣ يوليو » . وبالتالي ، فقد اقترب كثيراً من المنهج العلمي في البحث والمناقشة ، إلى الحد الذي يتيح له الدخول في حوار بناء ينفع أمتنا العربية حول أخطر قضايانا القومية. ولكنه يتنازل طوعاً عن هذا الوضع ليكتب ما كتب سابقاً في عدد روز اليوسف يوم ٢٢ أغسطس ، مما رددنا عليه في عدد أكتوبر ١٨ سبتمبر ، أو يكتب هذا المقال الذي يراه القارىء منشوراً في هذا العدد! .

وفي اعتقادي أن ما كتبه الأستاذ أحمد حمروش في عدد ٢٢ أغسطس من مجلة روز اليوسف الغراء ، قد يمكن اغتفاره على اعتبار أنه كانت تنقصه المعلومات التي أوردتها في ردي عليه . ولكن ما عذره في المقال الحالي الذي يحوي ما يحوي من مغالطات سوف نكشفها بلا توان ؟. أليس معنى ذلك أن الأستاذ أحمد حمروش لا يجد في الحقيقة ما يقدمه موضوعياً للقراء ، أو يرد به على ما أوردنا من حقائق ؟ ، وأليس معنى ذلك هو الافلاس ؟ .

فالأستاذ أحمد حمروش لا يكتفي بالإصرار على أن ما أكتبه من دراسات تاريخية ومقالات سياسية يعد عملاً صحفياً ، رغم ما أوضحت من فرق بين

هذا النوع من الكتابة وبين العمل الصحفي الذي يحتاج الى علم والى دراية لا تتوفران لي للأسف الشديد ـ وكنت في ذلك أحترم علم الصحافة وأضعه في موضعه الصحيح حيث لا يتطفل عليه المتطفلون ـ ولكنه يريد أن يغمزني بأني أختار موضوعاتي في جريدة الجمهورية عن أزمة البصل ، والحديد المغشوش والفراخ والجبن الفاسد ، وتحصيل الضرائب ، وأسعار الخبز ! . وينسى أنه يسجل لي شرفاً أعتز به ، وهو التحامي بالجماهير المصرية الكادحة ، واهتمامي بمشاكلها ومعاناتها اليومية ، بدلاً من الكتابة في مسائل نظرية لا تهم سوى الخاصة من المثقفين ! .

ويبقى أن هذه المقالات تدخل في اطار الكتابة السياسية ولا تدخل في إطار العمل الصحفي ، الذي اقتحمه الأستاذ أحمد حمروش برئاسته لمجلة « التحرير » في أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ، وهي مجلة أوافقه تماماً على أنها كانت ناجحة جماهيرياً ، وأكثر من ذلك أن سياستها كانت تتفق مع الخط الثوري الديموقراطي الحقيقي الذي تجنبته الثورة للأسف الشديد . وان كنت أخالفه في أن اخراجه من رئاسة تحريرها كان بسبب ما أسماه « بغضب القوى الاستعمارية التي كانت تحتل مصر في ذلك الوقت » ـ ويقصد بها بالضرورة قوى الاحتلال البريطاني ـ لأن عبد الناصر ـ كما يعرف هو جيداً ـ لم يكن يستوحي سياسته من السفارة البريطانية ، ممثلة الاحتلال البريطاني في مصر ، لا في أعقاب الثورة ، ولا بعد ذلك ، وحتى مماته ! ـ وإنما كان الخط اليساري لمجلة التحرير أكثر مما تحتمله أعصاب بعض قيادات الثورة ـ أو « الحركة المباركة » كما كانت تسمى في ذلك الحين ! ـ ومن هنا كان اخراجه من رئاسة التحرير ! .

على أن الأستاذ أحمد حمروش يأبى الا أن يلجأ الى المغالطات . فكم كان غريباً حقاً أن يتهمني في رده الذي يراه القارىء منشوراً مع هذا المقال ، « باختلاط الأمر علي » ! ، وبأنه « يقرأ لي عجباً » ! ـ حين ذكرت أنني لم أقرأ له حرفاً واحداً يعارض فيه مبادرة السادات ، ثم يقول : « ألا تعرف أنني كنت ممنوعاً من الكتابة منذ بداية عام ١٩٧٧ ، عندما حدث تغيير في

روز اليوسف ، حل فيه المرحوم مرسي الشافعي محل عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ وفتحى غانم ، وأنى بقيت ممنوعاً من الكتابة حتى عام ١٩٨٠ ، حين عين عبد العزيز خميس رئيساً لمجلس ادارة روز اليوسف . أكان غائباً عنك ذلك وأنت قريب الى الصحافة كل هذا القرب » ؟ .

ولن أرد على هذا الكلام بأن المرحوم مرسي الشافعي لم يمنع أحداً من الكتابة عندما عين رئيساً للتحرير ، وأنه ـ على العكس من ذلك ـ كاد يستجدي الأقلام التي تكتب في المجلة ـ ومنها صاحب هذا القلم ـ للتعاون معه في مهمته والاستمرار في الكتابة ـ فقد تكون تلك تجربة شخصية خاصة بي ، ولكني أريد أن أشحذ ذاكرته ببعض عناوين المقالات التي كتبها في عهد مرسي الشافعي في أثناء احتدام المعركة حول مبادرة السادات ، ومنها هذه المقالات التي كتبها في مارس وابريل ١٩٧٨ ! .

ففي ٦ مارس ١٩٧٨ كتب مقالاً بعنوان « الارهاب لا يثمر شيئاً نافعاً » ، تعرض فيه لاغتيال المرحوم يوسف السباعي . وفي ١٣ مارس كتب مقالاً بعنوان : « القاعدة والاستثناء في السياسة الأمريكية » تعرض فيه للسياسة الأمريكية في الصومال ! . وفي ٣ ابريل ١٩٧٨ كتب مقالاً بعنوان : « رسالة الى حزب اليسار » هاجم فيه محاولة الحزب أن يكون تجمعاً لليسار كله ، وقال « من الخطأ أن نعتبر التجمع صاحب التوكيل عن اليسار كله ، وإلا كان هذا استهانة بالجماهير في قاعدة اليسار التي لم تصل إليها قدرات التجمع » ! . وفي عدد ٢٤ إبريل ١٩٧٨ ، كتب مقالات بعنوان « البراءة والإرهاب » . . إلى آخره ! .

فما رأى السيد أحمد حمروش ؟ . هل استيقظت ذاكرته الآن ؟ وهل اقتنع بأنه لم يقل الحقيقة حين ذكر أنه كان ممنوعاً من الكتابة في عهد مرسي الشافعي ، وأنه بقي ممنوعاً من الكتابة حتى عام ١٩٨٠ ؟ .

لن أثقل كثيراً على الصديق الأستاذ أحمد حمروش ، وإن كنت وددت حقاً لو أدرك مبكراً أنه حين يجادل مؤرخ ، إنما يجادل ذاكرة تاريخية ! ، فأعفى نفسه من هذا الاحراج ؟ .

ولكن الأستاذ أحمد حمروش يرتدي البطولة ، فيعلن أنه كان واحداً من المعارضين لمبادرة القدس ، وينسى أنه لا حاجة به إلى هذا الرداء ، فمعارضة مبادرة القدس ، التي أخرجت العدو الاسرائيلي من أرض سيناء المصرية العربية ، ليس فيها شرف كبير يدعو صاحبها إلى الفخر والإعتزاز ، وليس فيها ما يحيط صاحبها بأية هالة من هالات البطولة ، فلولا هذه المبادرة لظلت سيناء تحت الاحتلال الاسرائيلي ، حتى يتفق العرب على حرب التحرير ، وهي البديل الوحيد للمبادرة ، ولا يدري أحد متى كان يمكن أن يتم هذا الاتفاق في ظل الأوضاع العربية الممزقة التي كانت سائدة في ذلك الحين ، بينما تمضي اسرائيل في خطتها الجهنمية بزرع المستوطنات لتكريس أوضاع الاحتلال ! .

ولكن ضمير الأستاذ أحمد حمروش يجعله ينسب إلى « المبادرة » ما يجب أن ينسب إلى « رفض المبادرة » ! . فيذكر أن المبادرة أتاحت لاسرائيل الفرصة لضم القدس والجولان بقرار منفرد من الكنيست ، وإقامة ١٠٣ مستوطنة في الضفة الغربية ، وضرب المفاعل الذري العراقي ، وأخيراً غزو لبنان .

وينسى أننا حذرنا من ذلك في حينه، وكان أبلغ ما كتب في هذا الصدد مقال الأستاذ صلاح حافظ الذي نشر في روز اليوسف يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٧ تحت عنوان : « رحلة السادات وخطيئة العرب » وفيه قال : « إن حدثاً كهذا يحتم أن ينصرف العرب إلى إدراك أبعاده ، ووضع الخطط لاستثماره ، والتلاؤم مع الظروف الجديدة التي خلقها ـ إذا كانوا جادين حقاً في كسب قضيتهم . إن هـذه الـزيـارة ، كمعظم الأحداث التاريخية ، يتوقف أثرها على ردود الأفعال العملية تجاهها . أيها العرب اتحدوا ، ولا تمزقوا معسكركم بأيديكم ثم تتعزوا عن الكارثة ، وتخدعوا ضمائركم بالقاء التهمة على السادات . إن السادات عندما قرر أن يزور اسرائيل لم يعرض للخطر أي حق عربي ، ولم يغامر إلا بمستقبله الشخصي في سبيل الهدف العربي » .

ولكن الأستاذ حمروش كان في ذلك الحين مشغولاً بتمزيق المعسكر ! ،

وهو الآن يخدع ضميره بالقاء التهمة على السادات ! ، ثم يتحدث عن « صدق رؤية الذين عارضوا المعارضة » ! وينسى أنه لا يستطيع أي فرد أن يجزم بصدق هذه الرؤية ، لأن رؤية الذين أيدوا المبادرة لم تتعرض أبداً للاختبار . فلم يعرف أحد ماذا كان يمكن أن يكون الحال لو اتحد العرب واستثمروا المبادرة ، وكانت ردود أفعالهم تجاهها ايجابية ؟ ، ولكن يكفي في هذا الصدد أن نعرف أن تأييد الشعب المصري للمبادرة قد نتج عنه جلاء العدو عن أرض سيناء ، حتى بالشروط التي تم بها الجلاء ، والتي تأثرت سلباً بالضرورة بانعزال الدول العربية عن مصر ـ وأن رفض النظام السوري للمبادرة قد أبقى الاحتلال الاسرائيلي للجولان الى الآن ! . كما أن رفض منظمة التحرير للمبادرة قد ارتفع بعدد المستوطنات في الضفة الغربية الى ١٠٣ مستوطنة ! .

ولكن مغالطات الأستاذ أحمد حمروش لا تنتهي . فهو ينكر تأييد الشعب المصري للمبادرة ! ، ويلجأ في إثبات ذلك إلى طريقة مبتكرة ، لا أظنها تليق بكاتب « قصة ثورة ٢٣ يوليو » ، إذ بدلاً من أن يسوق لنا ما لا نعرفة من الأدلة والبراهين على أن الشعب لم يؤيد المبادرة في نوفمبر ١٩٧٧ ، نراه يقفز قفزة عاليه إلى ابريل ١٩٧٩ ! ، فيستشهد بمهزلة استفتاء ابريل ١٩٧٩ ، الذي يعلم كل ذي معرفة ، أن المقصود به لم يكن الاستفتاء على المعاهدة المصرية الاسرائيلية ، التي أقرها مجلس الشعب بالفعل في ذلك الحين بأغلبية لا يستهان بها ـ وإنما كان المقصود حل مجلس النواب المغضوب عليه ، بعد أن برزت فيه معارضة شريفة قوية يخشى خطرها ، فرأى رئيس الدولة التخلص منها أثناء المد الرجعي الذي انتهى بحادث المنصة ! . وبين التاريخين : نوفمبر ١٩٧٧ وابريل ١٩٧٩ أحداث هائلة تمثلت فيها ظهر من تعسف حكومة الليكود بقيادة بيجن ، والتي صدمت مشاعر الشعب المصري ، فتحول حماسه للمبادرة إلى تحفظ وقلق . ولكن الأستاذ أحمد حمروش يستشهد بما جرى في عام ١٩٧٩ على ما جرى في عام ١٩٧٧ ! ، أفليس هذا هو الافلاس الحقيقي ؟ ، وهل أثبت الأستاذ حمروش شيئاً أكثر من قدرته على المغالطة ؟ .

على أن الأستاذ أحمد حمروش يستمريء هذه الطريقة المبتكرة في البرهان والتدليل . فقد وصفت سيادته في ردي عليه بأنه أحد مهندسي الاتصالات المصرية الاسرائيلية في وقت لم يكن يجرؤ فيه مصري علي القيام بهذا العمل ، حتى ولا السادات نفسه! .واستشهدت باتصالاته بالاسرائيليين في عام ١٩٧٢ وبما كتب هو نفسه في روز اليوسف في ٢١ فبراير ١٩٧٢ . وبدلاً من أن يرد الأستاذ أحمد حمروش على ذلك ، إذا به يقفز قفزة عاليه أخرى ، ولكن إلى الوراء هذه المرة ! ، فيتحدث عن اتصالاته بجولدمان ، التي يذكر أن عبد الناصر كلفه بها ! . ويرتكز على ذلك في العودة الى نبرة الاستعلاء فيقول : « لا يا دكتور عبد العظيم ، طريقي غير طريقك ، فرق هائل بين طبيعة الاتصالين ، عندما كلفني جمال عبد الناصر بذلك كان يهدف إلى أحداث ضغط على الحكومة الاسرائيلية من جانب العناصر التي تطلب الانسحاب من الأرض العربية المحتلة ثمناً للسلام » ! .

فهل هذا معقول ؟ . أنني أتحدث عن اتصالات الأستاذ أحمد حمروش بالاسرائيليين في عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ أي في عهد السادات ، فيتحدث عن اتصالاته بجولدمان في عهد عبد الناصر ؟ . فهل هو حوار الطرشان الذي يدور بيننا يا سيد حمروش .

ولكني لا أقلل من ذكاء السيد أحمد حمروش . فقد اختار قصة جولدمان ليتمسح بعبد الناصر! ، بدلاً من أن يعترف بشجاعة بقصة اتصالات التي أوردتها ، خصوصاً ولم أهاجمه بسبب هذه الاتصالات ، بل دافعت عنها وأعلنت احترامي العميق لمن قاموا بها ، ايماناً مني بدوافعهم القومية الشريفة . وهكذا نصل الى هذه النتيجة الغريبة ، وهي أني أدافع عن اتصالات الأستاذ أحمد حمروش ، والأستاذ أحمد حمروش يتبرأ من هذه الاتصالات ويكره أن يذكر سيرتها! .

ولكن الأستاذ حمروش يريد أن يبني على هذه المغالطة المكشوفة تفاخراً كاذباً ، فهو يتحدث عن طبيعة الاتصالات التي أجراها مع جولدمان ، وطبيعة الاتصالات التي جرت بيني وبين المعارضة الإسرائيلية من أعضاء حركة

« السلام الآن » وحزب العمل . ويقول أن هناك « فرقاً هائلاً » بين طبيعة الاتصالين ، فالاتصالات التي أجراها تهدف الى احداث ضغط على الحكومة الاسرائيلية ، من جانب العناصر التي تطالب بالانسحاب من الأرض العربية المحتلة ثمناً للسلام ». ثم يسكت عن طبيعة الاتصالات التي جرت بيني وبين المعارضة الإسرائيلية السالفة الذكر ! . مما لا يحتاج الى كبير ذكاء لفهم ما يعنيه ! .

وسوف أسلم معه جدلاً بأن اتصالاته مع جولدمان لها هذه الطبيعة التي تحدث منها ، ولكن ماذا عن اتصالاته بالإسرائيليين في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ، التي يتبرأ منها ؟، هل كانت لها طبيعة أخرى مخالفة؟. وهل هناك فرق سلبي بين أهداف حركة السلام التي يقودها يوري أفنيري في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ وحركة السلام التي يقودها في عام ١٩٨١ ؟. وبالتالي هل هناك فرق بين الاتصالات التي أجراها هو في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ والاتصالات التي جرت بيني وبين قوى السلام في هذه السنوات الأخيرة ؟، بما يبيح له أن يقول متفاخراً « لا يا دكتور عبد العظيم رمضان . طريقي غير طريقك ؟ » .

نعم ! هل كانت اتصالات الأستاذ أحمد حمروش أكثر شرفاً بما يدعوه الى التفاخر؟،وقد تمت في ظل هزيمة يونية الكئيبة ، وفي وقت كانت مثل هذه الاتصالات تجرح مشاعر الشعب العربي الذي يطالب بالثأر ، وتسبب النقد الكثير من الصحف العربية ؟.

لقد وقعت الاتصالات بيني وبين المعارضة الاسرائيلية وحركة « السلام الآن » بعد معركة العبور ، وبعد أن ثأر الجيش المصري لهزيمته في يونية، وأصبحت هذه الإتصالات موضع إعتراف من ممثلي القضية الأصليين . وهم منظمة التحرير الوطني الفلسطينية : فأي الإتصالات أكثر شرفاً يا سيد حمروش ؟ .

وحين يهاجمني السيد حمروش لأني جلست مع أعضاء من حزب العمل ولم أجلس مع أنصار السلام فقط ، ويدافع عن نفسه ـ في ذات الوقت ـ

بـأن اتصالاته بالاسرائيليين لم تقتصر على الشيوعيين ، بل « امتدت من أقصى اليسار الى أقصى اليمين ! » . ـ على حد قوله ـ فأليس معنى ذلك أنه يحلل لنفسه الاتصال باليمين ، ويحرم على غيره الاتصال بالوسط ؟ . وأليس معنى ذلك انهيار معايير المناقشة الموضوعية ؟ .

ولست أنوي الدخول في مناقشات حول حرب الاستنزاف لا تستند الى الوثائق والحقائق التاريخية ، التي لم يقدم منها الأستاذ حمروش شيئاً ، فمثل هذه المناقشات عقيمة ولا فائدة منها لأمتنا العربية ، فضلاً عن أن السيد حمروش يفضل أن يتحدث عن هذه الحرب من نهايتها، بعد بناء حائط الصواريخ وتآكل الطيران الاسرائيلي ! ، ويكره الحديث عنها في إطار نظرة شاملة متكاملة . ولكنها استلفت نظري في حديثه ملاحظتين :

الأولى ، كلامه عن « صلابة الزعامة » التي فرضت حرب الاستنزاف ! . وردى أن هزيمة يونية وقعت رغم صلابة هذه الزعامة ، وبتهاونها في تخليص الجيش من قيادات كانت تعلم أنها غير صالحة . ولست في ذلك أندد بعبد الناصر، الذي أحترمه وأحترم دوره الوطني والقومي الى أبعد الحدود ، ولكني لا أريد أن نصنع من زعمائنا آلهة يعبدون ! .

أما الملاحظة الثانية ، فهي زعم الأستاذ أحمد حمروش بأنه « ما كان ممكناً لجنودنا أن ينتصروا في حرب أكتوبر المجيدة إذا لم يكونوا قد دربوا على المعركة خلال حرب الاستنزاف » . وردى على ذلك أن هذا امتهان للمعلومات العسكرية ! . فالأمم ليست في حاجة للدخول في حروب حقيقية لتدريب الجنود على القتال، لأن هذا التدريب يمكن الحصول عليه أثناء السلم . وقد سبق لجنودنا أن دربوا على القتال في حرب اليمن ، ومع ذلك فقد هزموا في حرب يونية لتخاذل القيادة وجهلها ، ولأنه لم تتح لهم الفرصة للقتال الحقيقي . فضلاً عن ذلك فمن الثابت أن الفترة التي أعقبت حرب الاستنزاف هي مرحلة الاعداد الحقيقي لحرب أكتوبر . وما دام الأستاذ حمروش قد استشهد بالفريق محمد علي فهمي في كتابه الموثق الهام : « القوة الرابعة » ، فليدعني أوجه نظره الى هذه العبارة التي تغني عن كل تعليق في

الصفحة ١١٨ من هذا الكتاب : « وهكذا تنتهي حرب الاستنزاف ، لتبدأ مرحلة أخرى خطيرة وحاسمة ، مرحلة الاعداد لمعركة العبور والتحرير » ! .

وأخيراً فقد كشف لنا الأستاذ أحمد حمروش عن مفهوم جديد لأدب الحوار ، يمكن أن نطلق عليه اسم « المفهوم الأرستقراطي لأدب الحوار » ! . والذي يؤكد ما قلته من أنه يسلك نفسه في سلك طبقة فاضلة ترى من حقها أن تسيء أدب الحوار مع الناس ، وتطالبهم في الوقت نفسه بأن يحسنوا أدب الحوار معهم ! . فمن أدب الحوار ، وفقاً لهذا المفهوم الأرستقراطي ، أن يتهم الأستاذ أحمد حمروش أستاذاً جامعياً في وطنيته،لأنه يختلف معه في الرأي حول دراسة علمية ! . فإذا دافع هذا الأستاذ عن نفسه ، طالبه بالالتزام بأدب الحوار ! . ومن أدب الحوار في مفهوم الأستاذ أحمد حمروش الأرستقراطي أن يهاجمني بمقال مليء بالغمز واللمز والاهانة ، فإذا دافعت بالأسلوب العلمي المستند الى الوثائق والحقائق ، اعتبر هذا الأسلوب العلمي اساءة لأدب الحوار ! . وكل شيء مباح للسيد حمروش ، في عالمه الذي يحلو له أن يعيش فيه ، عالم التميز والتفرد والبطولة ، ولا شيء مباح لمن يعيش بعيداً عن هذا العالم الموهوم ! .

ملحق رقم (٥)

حرب الإستنزاف
وطواحين الهواء

بقلم : أحمد حمروش
(« أكتوبر » ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣)

رغم العنوان (الموفق) الذي اختاره الدكتور عبد العظيم رمضان لمقاله تعبيراً عن حالته فيما يبدو ، وهو (حرب الاستنزاف والإفلاس الفكري) !!

ورغم ما ورد في هذا المقال من كلمات وعبارات ليست من أساليب أساتذة في الجامعة .

رغم كل ذلك . فملف الحوار يبقى مفتوحاً . . لأن القضية كما سبق أن ذكرت . . لو كانت الدكتور عبد العظيم رمضان ما كتبت !!

يقول الدكتور (ولست أنوي الدخول في مناقشات حول حرب الاستنزاف لا تستند إلى الوثائق والحقائق التاريخية التي لم يقدم منها الأستاذ حمروش شيئاً . . فمثل هذه المناقشات عقيمة، ولا فائدة لأمتنا العربية منها فضلاً عن أن السيد حمروش يفضل أن يتحدث عن هذه الحرب من نهايتها بعد بناء حائط الصواريخ وتآكل الطيران الإسرائيلي) .

اختار الدكتور إذن أن ينسحب من المناقشة خلف ستار من التبريرات ، وكان مفروضاً أن يقف الأمر عند هذا الحد . . لولا وقفات توضيح أرى أنها لم تعد ملكاً لي . وإنما أصبحت من حق القراء . . أوجزها فيما يلي :

هل يكون الحكم على حرب الاستنزاف بأنها (خاطئة) أو كانت (غلطة فادحة) أو أنها تحولت إلى (مستنقع تغوص فيه أقدام القوات المسلحة

المصرية تستنفد طاقتها التحررية) - كما كتب الدكتور - إلا بنتائجها النهائية ؟ . . وهو ما حاولت أن أنبه الدكتور إليه وهو ما زال يواصل في إطناب شديد كتابة مقالاته التي تكاد تشرف على الستين !!

يعتز الدكتور بأن مقالاته عن أزمة البصل والفراخ والجبن وغيرها هي تعبير عن اهتمامه بمشاكل الجماهير . . وليس هذا محل الجدل . .

ولكن . . ألا يدل ذلك في نفس الوقت على هواية أستاذ التاريخ للكتابة الصحفية بشكل لافت للنظر ؟

هواية الصحافة ليست عيباً يا دكتور وذكر الحقيقة يجب ألا يثير . .

في نرجسية يقول الدكتور عبد العظيم رمضان (وددت حقاً لو أدرك مبكراً - يقصدني طبعاً - أنه حين يجادل مؤرخاً فإنه يجادل ذاكرة تاريخية) وذلك حينما سجل عناوين مقالات لي نشرت خلال شهري مارس وابريل ١٩٧٨ . .

ولكني أسفت لأن ذاكرة الدكتور التاريخية لم تسعفه في ذكر الحقائق كاملة حتى يستحق لقب المؤرخ الصادق !

لو كانت ذاكرة الدكتور التاريخية صادقة ، وراجع أعداد روز اليوسف لوجد أني منعت من الكتابة فور إبعاد الزملاء : عبد الرحمن الشرقاوي وفتحي غانم وصلاح حافظ .

بدأ ذلك منذ عدد ٢ مايو ١٩٧٧ ، واستمر إلى أن صدرت هذه المقالات في مارس وابريل ١٩٧٨ والتي سمح بها - فيما يبدو - لتكون تبريراً إلى جانب ما كتبت من مقالات في صحف عربية . لتقديمي إلى المدعى العام الاشتراكي في الشهر التالي مباشرة ٢٩ مايو .

لماذا لم يذكر الدكتور الحقيقة الكاملة ، وتعمد المغالطة ، وهو يعلم - لو كانت له ذاكرة تاريخية وصادقة معاً - أنني بقيت ممنوعاً من الكتابة بعد التحقيق معي إلى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ ؟ ولماذا تغاضى الدكتور نهائياً عن الإشارة الى تقديمي مع الزملاء : محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد فؤاد نجم

وصلاح عيسى إلى المدعي العام الاشتراكي لأننا مارسنا حق التعبير عن الرأي ورفضنا المبادرة ؟ .

ماذا أقول للدكتور صاحب « الذاكرة التاريخية » ؟ .

وأخيراً يحارب الدكتور عبد العظيم رمضان طواحين الهواء . . ويلعب دور دون كيشوت . عندما يدعي أنه عندما ذكر أنني أحد مهندسي الاتصالات المصرية ـ الإسرائيلية . لم يكن يقصد الفترة التي كلفني فيها جمال عبد الناصر بإجراء هذه الاتصالات مع العناصر المؤيدة للسلام والحق العربي . . لتكون عنصر ضغط على الحكومة الاسرائيلية الى جانب حرب الاستنزاف المجيدة .

ويقول الدكتور إنه يقصد اتصالات قمت بها في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ، بعد وفاة جمال عبد الناصر ، ويشير إلى مقال لي نشر بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٧٢ .

وأعود إلى هذا المقال فأجد عنوانه هو (مؤتمر العدل والسلام) . وهو مؤتمر التقى فيه كل المنادين بانسحاب القوات الإسرائيلية . وإعادة حقوق شعب فلسطين ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن . . وهو المؤتمر الرابع الذي عقد تحت شعار (نصرة الشعوب العربية) بعد مؤتمرات في نيودلهي وبرلين والقاهرة ، لعب فيها مجلس السلم العالمي دوراً بارزاً . . وقد عقد في مايو ١٩٧٢ بفينيسيا . هل يريد الدكتور أن يصور هذا المقال الذي دعوت فيه إلى لقاء العرب والإسرائيليين المؤمنين بالسلام في مؤتمر يعقد تحت شعار (نصرة الشعوب العربية) على أنه دليل لاستمرار صلتي بأنصار السلام الإسرائيليين بعد وفاة عبد الناصر ؟

إذا كان يقصد ذلك . . فقد طاش سهمه . . ذلك أني توقفت تماماً عن هذه الصلات ، لتغير الظروف وانسحبت من ذلك نهائياً قبل أن ينتهي عام ١٩٧١ ، وأصبح ناحوم جولدمان يتصل فيما علمت مع كمال رفعت سفيرنا في لندن . . ولم أذهب إلى المؤتمر الذي كتبت عنه ، بينما شارك فيه عدد من

المصريين . . وما كان ممكناً أن أواصل دوري مندوباً لرئيس الجمهورية ، في وقت كان قد عزلني فيه من رئاسة تحرير روز اليوسف وعزل معي صلاح حافظ نائب رئيس التحرير وفتحي خليل مدير التحرير . . وأهل عام ١٩٧٢ وقد رفعت أسماؤ نا وعيّن غيرنا في هذه المناصب .

. . ومع ذلك فليعلم أنني ما زلت على موقفي من أهمية الاتصال بالعناصر الإسرائيلية المؤيدة للسلام والحق العربي . . وأن هناك فرقاً شاسعاً بين الاتصالات التي قمت بها خلال فترة زمنية معينة منذ أكثر من ١٢ عاماً وحرب الاستنزاف مشتعلة . . وبين الاتصالات التي يقوم بها الدكتور عبد العظيم رمضان في محاولة لتطبيع العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية في وقت تنزف فيه الدماء العربية في لبنان والضفة الغربية وغزة .

. . ولذا حرصت على أن أقول له (طريقي غير طريقك) .

ملحق رقم (٦)

حرب الإستنزاف
والإفتراء على الحقيقة !

د . عبد العظيم رمضان

(« أكتوبر » ٢٣ أكتوبر ١٩٨٣)

بعد أن قرأت مقال الأستاذ أحمد حمروش المنشور في هذا العدد من أكتوبر ، .وأدركت إلى أي حد تدهور مستوى الحوار، أعتقد أنه بات من الضروري وضع حد له ، بعد أن خرج عن اطار التقاليد العلمية السليمة ، وابتعد عن الموضوعية . ليس فقط حماية للقراء ، وإنما حماية للصديق الأستاذ أحمد حمروش من نفسه ! .و ولذلك فهذا المقال هو آخر ما أسطر في الرد عليه .

على أنه يبقى أن ألخص للقراء ما دار حتى الآن في سطور قليلة، لمساعدتهم على تتبع هذه الحلقة الأخيرة من الحوار . لقد بدأ الأستاذ حمروش بكتابة مقال في مجلة روز اليوسف عدد ٢٢ أغسطس ١٩٨٣ ، ملأه بالغمز في مواقفي السياسية ، واتهمني في وطنيتي لأني كتبت دراسة عن حرب الاستنزاف لا تتفق مع آرائه في هذه الحرب ! . وقد أدهشتني نبرة التطرف في الهجوم ، ولم يدهشني الهجوم نفسه ! . فحياة الأستاذ الجامعي سلسلة لا تنقطع من النقاش العلمي ، سواء بينه وبين طلابه وأساتذته ، أو بينه وبين زملائه ، ولكن أحداً لا يخطر بباله أن يغالي فجأة فيطعن الآخر في وطنيته لأنه يختلف معه في الرأي في تقييم حدث تاريخي ما ! ، بل إن الحجة والبرهان والدليل والوثيقة هي السلاح الماضي الذي يقطع كل شك ، ويحسم كل جدال .

وهو ما لم يتبعه السيد أحمد حمروش ، الذي اكتفى بشهر سلاح الاتهام في الوطنية ، معتقداً أنه سلاح كاف ومقنع غاية الاقناع ، مقتدياً في ذلك باسلاف أدخلوا كل أصحاب الرأي المخالف في السجون والمعتقلات ، بمثل هذه الأسلحة ، وهي - كما قلت في مقال سابق - المروق من الوطنية تارة ، والمروق من القومية تارة أخرى ، أو المروق من الاشتراكية تارة ثالثة . . الخ .

وقد كان على ألا أخضع لهذا الارهاب الفكري ، خصوصاً وقد أرفقه السيد أحمد حمروش بغمز ولمز في مواقفي السياسية ، كنت أعلم أنه آخر من يصلح لتوجيهها ، ويقصد بذلك حضوري بعض المؤتمرات الدولية التي حضرتها عناصر من جماعة « السلام الآن » الاسرائيلية وحزب العمل ، ممن يعارضون سياسة حكومة الليكود التوسعية التي كان يرأسها مناحم بيجن .

لذلك رددت عليه بمقالي في مجلة أكتوبر يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٣ . الذي أبرزت فيه هذه الحقيقة . وهي أنه أحد مهندسي الاتصالات المصرية الاسرائيلية من قبل حرب العبور المظفرة ، أي في وقت لم يكن يجرؤ السادات نفسه - الذي كان يقود سياسة متشددة تجهز مصر للحرب - على القيام بذلك ! . واستشهدت في ذلك بوثيقة دامغة ، هي مقال للأستاذ حمروش نفسه في روز اليوسف يوم ٢١ فبراير ١٩٧٢ ، دعا فيه بصراحة ودون مواربة إلى الاتصال بالتيار المعارض للتوسع في اسرائيل ، ووصف فيه هذا التيار بأنه « لا يقتصر على أعضاء الحزب الشيوعي الاسرائيلي راكاح ، وإنما يمتد ليشمل عناصر محترمة من العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات والأدباء والعمال والشباب منتشرين في مختلف القوى السياسية ، بما فيها حزب الماباي والمابام الحاكمان » . وطلب إلى العرب أن يتخذوا مواقف « تشجع هؤلاء الملتقين معهم في أفكارهم ، لأن انقطاع الصلة يحمل هذا التيار الناشىء صعوبات شديدة في مواجهة سكان اسرائيل » . . الخ .

وقد تفضل السيد أحمد حمروش ، في رده على في عدد « أكتوبر » المؤرخ ٢ أكتوبر ١٩٨٣ ، فاعترف بهذه الاتصالات ، وزاد فصحح لي خطأ

ارتكبته في حقه ، حين قلت أن اتصالاته كانت مقصورة على الشيوعيين ، فاعترف قائلاً : « لم تكن اتصالاتي مقصورة على الشيوعيين الاسرائيليين ، كما حاولت أن توحي في مقالك ولكنها امتدت من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين » ! .

على أن الأستاذ حمروش في المقال الذي يراه القارىء منشوراً في هذا العدد ، قد أحس ـ فيما يبدو ـ بأنه قد تورط في هذا الاعتراف ، وأنه قد يسيء إليه في عين الذين كانوا يظنون أنه ينتمي الى جناح المتشددين في مواقفهم تجاه دولة اسرائيل ـ فإذا به يحاول في هذا المقال أن يتبرأ من هذه الاتصالات في عام ١٩٧١ ، وبشكل مؤسف ، فيقول :

« هل يريد الدكتور أن يصور هذا المقال (يعني مقاله في روز اليوسف في ٢١ فبراير ١٩٧٢) ، الذي دعوت فيه إلى لقاء العرب والاسرائيليين المؤمنين بالسلام في مؤتمر يعقد تحت شعار نصرة الشعوب العربية ـ على أنه دليل لاستمرار صلتي بأنصار السلام بعد وفاة عبد الناصر ؟. إذا كان يقصد ذلك ، فقد طاش سهمه ، ذلك أني توقفت تماماً عن هذه الصلات لتغير الظروف ، وانسحبت من ذلك نهائياً قبل أن يتنحى عام ١٩٧١ » .

وأنا أقول للسيد أحمد حمروش أن سهمي لم يطش !، لأن عبد الناصر توفي في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ، والأستاذ حمروش يعترف بأن اتصالاته استمرت بعد ذلك لمدة عام كامل ، إذ لم ينسحب من هذه الصلات إلا قبل أن ينتهي عام ١٩٧١ ـ حسب اعترافه ـ فهل تجنيت عليه ؟

وإذا كان الأستاذ حمروش يعترف بأن إتصالاته بالإسرائيليين استمرت لمدة عام بعد وفاة عبد الناصر ، فما هي الظروف التي تغيرت في نهاية عام ١٩٧١ ، ودعته إلى الانسحاب من هذه الاتصالات ؟. هل هي ظروف تتعلق بوفاة عبد الناصر ؟، ولكن عبد الناصر توفي قبل عام ! . أو هي ظروف تتعلق برفض السادات ـ الذي كان كما قلت يعد مصر للحرب ضد اسرائيل ـ مثل هذا اللون من الاتصالات ؟. أو هي ظروف تتعلق بتحول دعاة السلام الاسرائيليين إلى دعاة حرب ؟، وعندئذ ألا يطعن في

القيادات المصرية والعربية السلامية التي حضرت مؤتمر بولونيا في فبراير ـ مارس ١٩٧٢ . وإذا كان قد انسحب حقاً من هذه الاتصالات ـ كما يريد لنا أن نصدق ـ فلماذا أخذ يروج لهذا المؤتمر في مقاله السالف الذكر بروز اليوسف ، ويصفه بأنه « نقطة انطلاق جديدة لقوى السلام في المنطقة خاصة داخل اسرائيل »؟ ـ وبمعنى أدق ، كيف يدعو العرب إلى اتباع طريق انسحب منه لأن الظروف في رأيه أصبحت تدعو إلى تجنبه ؟.

ولكن الأستاذ أحمد حمروش يؤثر التعلق بقصة اتصاله بجولدمان ، الذي يقول إن عبد الناصر هو الذي كلفه بها ! . وإن كنت ـ رغم خروج ذلك عن نطاق مناقشتنا ـ أشك في ذلك كثيراً ، ليس فقط لأن عقيدة عبد الناصر كانت تقوم على أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، أو لأن صغر حجم القوى السلامية في اسرائيل لم يكن له أي ثقل في مجرى الأحداث ، على خلاف ما هو الحال الآن ـ وإنما لأن الاتصال بالقوى الاسرائيلية السياسية قبل أن تثأر القوات المسلحة المصرية لكرامتها ، كان يحمل معنى الامتهان ، لأنه يتم من مركز ضعيف كل الضعف ، ولا ينتظر له ـ بالتالي ـ أن يحقق أي نجاح . وعلينا في ذلك أن نلاحظ أن السيد حمروش لم يخرج لنا بقصة تكليف عبد الناصر له بالاتصال بجولدمان ، إلا في عهد الرئيس الراحل السادات ! ، أي بعد أن توفي عبد الناصر ـ الشاهد الوحيد على هذا التكليف ! ـ ومع ذلك فنحن على استعداد لتغيير هذا الرأي الذي ذهبنا إليه إذا أبرز السيد حمروش ما يثبت ذلك ، فالحقيقة التاريخية هي ملك لأمتنا وفي خدمة تجربتها الخصبة على مر الدهور .

ومع ذلك ، فالطريف في الأمر كله ، أن الأستاذ أحمد حمروش يتوهم أنني أهاجم اتصالاته بالاسرائيليين المعارضين للتوسع في ذلك الحين ، وأنني أرى فيها جريمة لا تغتفر ، مما يجعله يتبرأ منها تارة ، ويعترف بها تارة أخرى ، ويعلن أنه انسحب منها تارة ثالثة ! . وينسى أنني أعلنت موقفي السياسي بوضوح شديد من هذه الاتصالات في مقالات منشورة ، وهي أن العبرة ليست في الاتصالات وإنما في الهدف منها : هل هو التآمر على مصلحة البلاد ، أو هو العمل في خدمة مصالح البلاد ؟.

لقد جلس كل زعماء مصر مع العدو الانجليزي حين كانت جيوشه تحتل مصر ، ابتداء من سعد زغلول ، وانتهاء بعبد الناصر ، ومروراً بمصطفى النحاس . كما جلس جميع زعماء العرب في جميع أنحاء العالم العربي مع المحتلين ، سواء كانوا انجليزاً أو فرنسيين أو إيطاليين ، ولم يظهر متخلف عقليٌّ واحد في الوطن العربي يتهمهم بأنهم بجلوسهم مع المحتلين ، إنما يعترفون بالاحتلال ويعترفون بالعدو ـ كما يحدث الآن ! . ولو حدث ذلك ـ أي العكس ـ أي لو خاصم الوطنيون العرب المحتلين ، لما كان هناك بلد عربي مستقل الآن ، لأن كل الدول العربية حصلت على استقلالها بمعاهدات مع المحتلين من خلال مفاوضات طويلة ومعقدة استمرت دورات ودورات . وفي طول التاريخ وعرضه كان الحوار يدور دائماً أبداً بين الوطنيين والأعداء لاستخلاص حقوق البلاد ، حين تعجز القوة المسلحة عن ذلك . ولم يحدث أبداً ما يحدث في عالمنا العربي الآن ، حيث يترك العرب الاسرائيليين يحتلون الجولان والضفة الغربية وغزة ، ثم لبنان ، ويستعيضون عن النضال المسلح ضدهم بالمقاطعة والخصام وتجريم الحوار معهم ! ، ويسمون ذلك « صموداً وتصدياً » إلى آخر هذه الأسماء الرنانة التي كشفتها جماهيرنا العربية، وكشفت زيف المتاجرين بها . وقد سبق أن أعلنت وقوفي إلى جانب الكلمة التي قالها بريجنيف في حواره مع الرئيس الراحل هواري بومدين بعد نكسة ١٩٦٧ ، وهي « إن ثورية الكلام إذا لم تسندها قوة فعلية تكون خيانة » .

على أن الأستاذ أحمد حمروش ، بعد كل هذا التعثر بين الاعتراف والتبرؤ من اتصالاته بالاسرائيليين قبل حرب أكتوبر ، يخرج علينا في مقاله المنشور في هذا العدد بهذه الفكاهة ، فيقول في ختام كلامه : « إنني ما زلت على موقفي من أهمية الاتصال بالعناصر الاسرائيلية المؤيدة للسلام والحق العربي . وأن هناك فرقاً شاسعاً بين الاتصالات التي قمت بها خلال فترة زمنية معينة منذ أكثر من ١٢ عاماً ، وحرب الاستنزاف مشتعلة ، وبين الاتصالات التي يقوم بها الدكتور عبد العظيم رمضان في محاولة لتطبيع العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية ، في وقت تنزف فيه الدماء العربية في لبنان والضفة الغربية وغزة » ! .

وهذه ـ لعمري ـ معلومات جديدة يقدمها السيد حمروش للقراء ، وهي أن الحكومة الإسرائيلية تتكون من جماعة السلام الآن وحزب العمل ! . ففي مقاله السابق هاجمني لأني لم أجتمع فقط بجماعة السلام ، بل وبأعضاء من حزب العمل ـ حسب اعترافي كما يقول ـ وهو في هذا المقال يتحدث عن محاولتي تطبيع العلاقات مع الحكومة الاسرائيلية ! . فهل هو يزن حقاً ما يقول ؟، أم أنه يداعبني ويداعب القراء؟ .

على أن الأستاذ أحمد حمروش ـ للأسف الشديد ـ يزن حقاً ما يقول ! . لقد سألته في مقالي السابق هذا السؤال بالتحديد : « هل هناك فرق سلبي بين أهداف حركة السلام التي يقودها يوري أفنيري في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ ، وحركة السلام التي يقودها في عام ١٩٨١ ؟. وبالتالي ، هل هناك فرق بين الاتصالات التي أجراها هو في عامي ١٩٧١ و١٩٧٢ والاتصالات التي جرت بيني وبين قوى السلام في هذه السنوات ، بما يبيح له أن يقول متفاخراً : لا يا دكتور عبد العظيم رمضان، طريقي غير طريقك »؟ .

وبدلاً من أن يعترف السيد حمروش بأن لا وجود لمثل هذا الفرق السلبي ، وأن حركة « السلام الآن » الاسرائيلية أصبحت أقوى مائة مرة مما كانت عليه في عام ١٩٧١ ـ ويعترف بالتالي بأهمية الاتصالات التي جرت بيني ومجموعة من الوطنيين المصريين وبين عناصر من هذه الجماعة ـ خصوصاً أنه لم ينكر تمسكه بموقفه من أهمية الاتصالات معها ـ إذا به يقفز قفزة واسعة فوق هذا المأزق ، فيزعم أن اتصالاتي كانت بالحكومة الاسرائيلية لتطبيع العلاقات معها ! .

وهذه مأساة حقيقية ، أن يحاول كاتب له قدر الأستاذ أحمد حمروش ، الحصول على نصر رخيص عن طريق الافتراء وتزييف الحقيقة وإلقاء التهم الباطلة جزافاً ، وهو يعلم أنها غير صحيحة ! . وكان عليه أن يتعلم من الحوار الذي دار بيني وبينه ما هي الموضوعية . فلم أنكر عليه حقاً أو فضلاً ، وعندما كتب يدافع عن خلعه من رئاسة تحرير مجلة التحرير ، ويقول إن أرقام توزيعها في عهدة تجاوزت أرقام توزيع جميع المجلات وتعدت المائة ألف ، لم

أتردد في موافقته على ذلك كل الموافقة ، وزدت على ذلك بأن سياسة المجلة في عهده « كانت تتفق مع الخط الثوري الحقيقي الذي تجنبته الثورة » ـ ولم ألجأ إلى اللجاجة والافتراء . ولكن عقدة الاستعلاء عند السيد حمروش تدفع به إلى المهالك ، فهو يعتقد أنه لا يستطيع أن يعلو إلا إذا هبط بالآخرين ، ولا يستطيع أن يكبر إلا إذا صغّر من شأن الآخرين ! .

ومع ذلك فسوف أتركه يتمتع بهذا النصر الرخيص ، وأقول له : وماذا في الاتصال بالحكومة الاسرائيلية ؟. ان رئيس الدولة ، بكل ما له من شرف واحترام في قلوب شعبه ، يتصل بالحكومة الاسرائيلية ، ويستقبل كبار المسؤولين الاسرائيليين ، وكذلك يفعل كبار رجال الدولة والوزراء . فهل تراه يرى نفسه أكثر شرفاً من كل الشرفاء ـ وعلى الأخص أولئك الذين لا يحاربون بالكلمات الجوفاء تاركين بلادهم تحت الاحتلال الاسرائيلي ـ لأنهم من خلال هذه الاتصالات رفعوا القبضة الاسرائيلية عن سيناء ، ولم يكفوا عن خدمة مصالح البلاد . ولو كانت لي صفة رسمية لما ترددت في الاتصال بالحكومة الاسرائيلية أو غيرها إذا كان في هذا الاتصال ما يخدم بلادي ، ولكن صفتي الشعبية قصرت اتصالاتي على المجموعات الشعبية التي أخرجت أربعمائة ألف متظاهر ضد وحشية حكومة الليكود ومطامعها ، وأسقطت شارون من وزارة الدفاع ، وما زالت تحدث تأثيراتها في المجتمع الاسرائيلي .

وهنا نصل إلى قصة حرب الاستنزاف ، التي فجرت هذه المناقشة . لقد قلت في ردي على الأستاذ أحمد حمروش إنني لا أنوي الدخول في مناقشات عقيمة حول هذه الحرب لا تستند إلى الو ئق والحقائق التاريخية . وإذا بي أفاجأ بالأستاذ حمروش في مقاله المنشور في هذا العدد يقول إنني أنسحب من المناقشة خلف ستار من التبريرات ! . فهل قرأ حقاً ما كتبته عن حرب الاستنزاف ، أو أنه قرأ بعض الفقرات ، وبنى عليها هذه المناقشة ؟. لقد بدأت مقالاتي عن حرب الاستنزاف منذ حلقة ٣٥ من دراسة «تحطيم الآلهة»،. واستمر ذلك حتى الحلقة ٥٤ ـ أي على مدى عشرين حلقة

كاملة ، وقد حشدت فيها كل ما أملك من أدلة وأسانيـد ووثائق . فهـل يرى السيد حمروش أنه يجب علي أن أسوق من جديد كل مـا حشدت في المقـالات العشرين من براهين ، وإلا اتهمني بالانسحاب من هذه المناقشة ؟ .

إنني حين وصفت سياسة حرب الاستنزاف بأنها « خاطئة » وأنها « غلطة فادحة » وقلت إن الحرب تحولت إلى « مستنقع تغوص فيه أقدام القوات المسلحة وتستنفد طاقاتها التحريرية » ـ لم استعر خيال روائينا الأكبر نجيب محفوظ ، وإنما بنيت هذا الرأي على وقائع لا حصر لها ، وشواهد وبراهين امتدت على عشرين حلقة من الدراسة . فالمسألة لم تكن ابداء رأي عاطفي أو سياسي ، وإنما هي حكم تاريخي خاضع لمنهج بحث علمي كامل .

ولكن الأستاذ أحمد حمروش يبتكر هنا مهجاً جديداً للحكم على الحروب ، وهو ـ كما يقول ـ « الحكم عليها بنتائجها النهائية » ! ولنقبل جدلاً هذا المنهج المبتكر ، ونقول : إذا كانت هذه النتائج هي بناء حائط الصواريخ ، كما يحلو للسيد حمروش أن يردد ، فإن هذه النتيجة كانت رد فعل لنتيجة أولى لحرب الاستنزاف وهي بناء خط بارليف ، تم استخدام الطيران الاسرائيلي المتفوق في ضرب العمق المصري في المعادي وحلوان وهاكستيب وأبو زعبل والمعسكرات المصرية في جميع أنحاء الجمهورية ، حتى اضطرت مصر إلى نقل الكلية الحربية إلى السودان والكلية البحرية إلى ليبيا . ومعنى ذلك أنه لولا حرب الاستنزاف لما بنى خط بارليف ، ولما تهدد العمق المصري بالغارات الاسرائيلية بطائرات الفانتوم وسكاي هوك .

وقد استنزف خط بارليف وعارات العمق الاسرائيلية الطاقة التحريرية للقوات المسلحة المصرية ، لأن هذه الطاقة بدلاً من أن تنصرف الى تحرير سيناء والوصول الى الحدود الدولية مع العدو الاسرائيلي، انصرفت الى بناء حائط الصواريخ لحماية العمق المصري ومنطقة القناة ، ولم تعد بقادرة على أكثر من تحطيم خط بارليف ـ الذي هو ثمرة حرب الاستنزاف ـ واحتلال

شريط من الأرض شرق سيناء لا يتجاوز ١٠ ـ ١٥ كم ، لتحريك الموقف الدولي لحمل اسرائيل على الانسحاب الى خطوط ٥ يونية ١٩٦٧ ! .

وفي مقابل هذا الهدف المتواضع ـ الذي أصبح « متواضعاً » بفضل حرب الاستنزاف ! ـ دفعت مصر أفدح ثمن من دماء بنيها وثرواتها ، على حساب نموها الاقتصادي وعلى حساب تجربتها الاشتراكية ، وتدمير مدن القناة التي كانت من أكثر مدن مصر نشاطاً اقتصادياً . وفي خلال خمس سنوات ، من ١٩٦٨ إلى ١٩٧٣ دفعت مصر في المجهود الحربي ما يقرب من ثمانية آلاف مليون دولار ، مما أثر تأثيراً مدمراً على البناء التحتي المتمثل في المرافق العامة والطرق والمواصلات وغيرها ، مما لم يتيسر تعويضه .

فما رأي السيد حمروش في هذه النتائج ؟. وهل ما زال مصرّاً على عبارات الانشاء وخلط المقدمات بالنهايات ؟. وهل يقبل نتائج الاحتكام إلى المنهج الجديد الذي ابتكره في الحكم على الحروب؟.

بقيت نقطة أخيرة تصور بصورة صارخة أسلوب المغالطات الذي يعمد اليه الأستاذ أحمد حمروش في هذا الحوار ، والذي دفعني إلى أن أقرر عدم الاستمرار فيه بعد أن تردي إلى هذا المستوى من المهاترات

لقد كتب السيد أحمد حمروش في رده عليّ المنشور بعدد أكتوبر المؤرخ ٢ أكتوبر ١٩٨٣ يجادلني بأنه كان ممنوعاً من الكتابة في روز اليوسف « منذ بداية عام ١٩٧٧ ، عندما حدث تغيير في روز اليوسف حل فيه المرحوم مرسي الشافعي محل عبد الرحمن الشرقاوي وصلاح حافظ وفتحي غانم ، وبقى ممنوعاً من الكتابة حتى عام ١٩٨٠ عندما عين عبد العزيز خميس رئيساً لمجلس إدارة روز اليوسف ! » .

هذه كلماته بالحرف الواحد . وقد رددت على ذلك بأن أبرزت للسيد حمروش مقالاته التي كتبها في مارس وابريل ١٩٧٨ في عهد مرسي الشافعي . فهل هناك دليل دامغ أكثر من ذلك على أن روايته التي يدعي فيها أنه لم يكتب منذ بداية عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٨٠ لم تكن صحيحة ؟ .

على أن السيد حمروش ـ بجرأة حارقة ـ يجادل في هذه البديهية ، وأكثر من ذلك بتهمني بالمغالطة ! وهو لا يستشهد في ذلك بأن مقالاته التي أوردتها في مقالي كانت ـ مثلاً ـ باسم كاتب غيره ، أو أنها نشرت في عهد رئيس تحوبر آخر غير مرسى الشافعي ! ـ وإنما يعترف بأنه كتب بالفعل هذه المقالات في عهد مرسى الشافعي ! ـ أي أنه يستشهد بالمقالات التي كتبها في عهد مرسي الشافعي على أنه كان ممنوعاً من الكتابة في عهد مرسي الشافعي ! . فهل هذا معقول ؟ . وهل شهد تاريخ الصحافة في مصر حواراً على هذا النحو ؟ .

ولكن السيد حمروش يقدم تبريراً غريباً، فيقولْ ان المرحوم مرسي الشافعي سمح له بكتابة هذه المقالات ، « لتكون تبريراً ، إلى جانب ما كتب من مقالات في صحف عربيه ، لتقديه إلى المدعي الاشتراكي في الشهر التالي مباشرة ٢٩ مايو » !

وإني أسأله أن يجيب عن هذا السؤال بأمانة : هل كانت مقالاته في روز اليوسف في مارس وأبريل من المسائل التي أثارها المدعي الاشتراكي في تحقيقه معه ؟ . ولست أنتظر الرد ، لأني قدمت فحوى هده المقالات بالفعل للقراء في ردي السابق على السيد حمروش وفيها هاجم اغتيال يوسف السباعي ، وتعرض للسياسة الأمريكية في الصومال ، وهاجم محاولة حزب النجمع تمثيله لليسار المصري كله فهل هذه الموضوعات تدفع المرحوم مرسى الشافعي إلى توريطه عن طريق نشرها ، أو أنه أراد خدمته بنشرها ، لأنها نظهره في مظهر المهادن للنظام ؟ . وبالفعل يعترف السيد أحمد حمروش بأنه لم يقدم للمحاكمة ! .

ملحق رقم (٧)

حائط الصواريخ

بقلم : لواء مهندس متقاعد :
محمد الحسيني عبد السلام

أتابع باهتمام واعجاب مقالاتكم التي تنشر تحت عنوان (تحطيم الآلهة . . . قصة حرب يونيو ١٩٦٧) وقد تعرضتم في مقالكم الأخير (الحلقة ٤٥) لموضوع بناء حائط الصواريخ ودكرتم أن هذه العملية أسندت الى ادارة المهندسين وعلى رأسها السيد اللواء / جمال محمد علي ، مديرها في ذلك الوقت ، على رأس مجموعة من قادة وضباط وجنود ووحدات ادارة المهندسين العسكريين . وبحكم موقعي في تلك الادارة في دلك الوقت فقد كنت مسؤولاً عن تخطيط ومتابعة انشاء هده المواقع . وعلى ضوء معايشتي للأحداث في تلك الفترة فإني أعرض وبأمانة الايصاحات التالية لما ورد في الجزء الأخير من مقالكم .

١ ـ كانت تتم متابعة يومية لهذه العملية من السيد وزير الحربية (في ذلك الوقت) عن طريق تقرير يومي تعده ادارة المهندسين ويرفعه السيد مدير ادارة المهندسين مساء كل يوم ـ بل أكثر من هدا وبالاضافة الى المتابعة اليومية كانت تتم متابعة أخرى بواسطة السيد رئيس الجمهورية على شكل مؤتمرات بمعدل يكاد يكون أسبوعياً .

٢ ـ لا تناقض بالنسبة للتواريخ رغم اختلافها في ظل الحقائق الآتية :

أ ـ ما تم انشاؤه خلال الأربعين يوماً هي المواقع الأساسية ـ أو ما كنا نسميه المواقع الأصلية المحصنة ـ وقد تمت حتى ٥ مارس ١٩٧٠ . ولم يكن

بينها مواقع محصنة غرب القناة ، نظراً للتدخل اليومي ليلاً ونهاراً للطيران الاسرائيلي لاعاقة العمل في هذه المواقع .

ب ـ لاتمام المواقع المحصنة غرب القناة اقترحت ادارة المهندسين انشاء حزام من المواقع المؤقتة (الميدانية) ، حتى تتمكن الشركات من اتمام انشاء المواقع المحصنة الأصلية غرب القناة في حماية تلك المواقع المؤقتة وهو ما تم في ابريل ١٩٧٠ .

جـ ـ تم الانتهاء من المواقع المحصنة الأسبقية الأولى غرب القناة في أواخر يوليو ـ أوائل أغسطس ١٩٧٠ .

٣ ـ يجدر الاشارة الى أن عملية انشاء وتكثيف حائط الصواريخ استمرت حتى بدء عمليات أكتوبر ١٩٧٣ ولم تنته بانتهاء الأربعين يوماً وأن ما تم خلال هذه المدة الوجيزة كان للأسبقية الأولى فقط .

٤ ـ واذا كان الشيء بالشيء يذكر فلا بد أن أذكر بكل الفخر المجهود المشرف الذي قام به القطاع العام المصري ممثلاً في شركات المقاولات والاسكان والطرق والنقل واستصلاح الأراضي وهيئة قناة السويس والذي لولاه ما كان يمكن أن يتم هذا الانجاز الضخم . وما من شركة في أي من هذه القطاعات إلا وساهمت في هذا العمل .

٥ ـ والموضوع الطويل والحديث عنه يبعث في النفس الحماس والانتماء وهو ما نحتاجه على الدوام ـ ولعل أقدرنا على الحديث عن هذا الموضوع هو اللواء / جمال محمد علي مدير المهندسين في ذلك الوقت فقد كان على رأس جهاز ضخم أدار هذه العملية بكفاءة مذهلة ونجاح تام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

لواء أخ مهندس متقاعد / محمد الحسيني عبد السلام
رئيس أركان الهيئة الهندسية للقوات المسلحة سابقاً
ورئيس الجهاز التنفيذي لمترو انفاق القاهرة
الكبرى حاليا

أهم مصادر الكتاب

ـ أولا : مصادر أولية

١ ـ وثائق رسمية :

- التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة ١٦ يونية ١٩٦٦ ـ ١٥ يونية ١٩٦٧ (الجمعية العامة) الوثائق الرسمية ، الدورة الثانية والعشرون ، ملحق ١) .
- إدارة التوجيه المعنوي : نشرة خاصة بالقوات المسلحة رقم ٧ (أكتوبر ١٩٦٧) ، حقائق المعركة .
- عبد المجيد فريد : من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ (بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٧٩) .
- وثائق عبد الناصر ، يناير ١٩٦٧ ـ ديسمبر ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) .
- محاضر الكنيست ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧ ، الدورة الثانية من ١٩٦٦/٩/١٥ الى ١٩٦٧/١٠/٤ (القاهرة : اصدار مركز الدراسات الفلسطينية والصهيونية بالأهرام ١٩٧١) .
- محاكمة شمس الدين بدران و٥٤ متهماً آخرين من الضباط السابقين والعاملين وصف الضباط أمام محكمة الثورة التي تشكلت بقرار جمهوري رقم ٢٢٠٩ لسنة ١٩٦٧ ، في قضية مؤامرة قلب نظام الحكم .
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » : وثائق عسكرية ـ العاصفة (بيروت ١٩٦٨) الجزء الأول .

٢ ـ مذكرات شخصية .

- حسين (الملك) : حربنا مع اسرائيل (بيروت : دار النهار للنشر ١٩٦٨) .
- سعد الدين الشاذلي ، الفريق : حرب أكتوبر (منشورات مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر بباريس ١٩٨٠) .
- سيد مرعي : أوراق سياسية ، ثلاثة أجزاء (المكتب المصري الحديث ١٩٧٨) .
- شمس بدران : حديث شمس بدران لجلال كشك (الجمهورية ٤ سبتمبر ١٩٧٧) .
- صلاح الدين الحديدي ، الفريق . شاهد على حرب ١٩٦٧ (القاهرة : دار الشروق ١٩٧٤) .
- عبد الصمد محمد عبد الصمد : العشاء الأخير للمشير (القاهرة ١٩٧٩) .
- عبد اللطيف البغدادي : مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، جزءان (القاهرة : المكتب المصري الحديث ١٩٧٧) .
- عبد المحسن مرتجى ، الفريق : الفريق مرتجى يروي الحقائق (بيروت : الوطن العربي) .
- كوانت ، وليم :أمريكاوالعرب واسرائيل ، عشر سنوات حاسمة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦ ، ترجمة عبد العظيم حماد (دار المعارف ١٩٨٠) واسم الكتاب الأصلي : عقد من القرارات ، السياسة الأمريكية اراء الصراع العربي الاسرائيلي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦) .
- محمد أنور السادات : البحث عن الذات ، قصة حياتي (المكتب المصري الحديث ١٩٧٨) .
- محمد فوزي ، الفريق أول : حرب الثلاث سنوات ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ ، مذكرات الفريق أول محمد فوزي (بيروت : دار الوحدة ١٩٨٢) .
- محمد فوزي ، الفريق أول : شهادة للتاريخ (الأخبار ١١ ـ ١٦ يونية ١٩٧٧) .

- محمود الجيار : الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر (روز اليوسف من ٣ نوفمبر ١٩٧٥ ـ ٢٩ مارس ١٩٧٦) .
- محمود رياض : مذكرات محمود رياض ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٨١) .
- منير حافظ : التاريخ السري لحكم جمال عبد الناصر (روز اليوسف من ١٢ ابريل ١٩٧٦ ـ ٢٦ يوليو ١٩٧٦) .
- محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي (بيروت) .
- سعد زغلول فؤاد : ٩٠ يوماً مع الفدائيين (بيروت : المكتبة العصرية بصيدا ١٩٦٩) .

٣ ـ دوريات :

الأهرام : ١٩٥٠ ، ١٩٥٣ ، ١٩٥٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠

الجمهورية : ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ .

الأخبار : ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ .

روز اليوسف : ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠

السياسة الدولية : ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠ .

شؤون فلسطينية : ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ .

ـ ثانياً : دراسات عربية ومترجمة

- أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو (خمسة أجزاء) (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت) .
- ادارة التوجيه المعنوي · الفريق أول عبد المنعم رياض (سلسلة « من القادة العرب المعاصرين » ـ رقم ١) .
- أنيس صايغ · رجال السياسة الاسرائيليون (بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث) سلسلة .

- الندوة الدولية لحرب أكتوبر ، القاهرة ٢٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٧٥ ، مجلدان (القاهرة ١٩٧٦) .
- بلیایف وآخرون : اطلاق الحمامة ، ٥ يونيو ، ترجمة ماهر عسل (القاهرة : دار الكاتب العربي) .
- حسن البدري ، اللواء ، وآخرون : حرب رمضان ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٧٤) .
- خليل مصطفى : سقوط الجولان (دار الاعتصام ١٩٨٠) .
- صالح مهدي عماش ، الفريق أول : رجال بلا قيادة حول اسرائيل (بغداد : منشورات الثورة ١٩٧١) .
- طارق البشري : الديموقراطية والناصرية (دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الأول (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الناصر وأزمة مارس (روز اليوسف ١٩٧٦) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ (مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الأخوان المسلمون والتنظيم السري (روز اليوسف ١٩٨٣) .
- علي محمد لبيب ، اللواء طيار : القوة الثالثة ، تاريخ القوات الجوية المصرية (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- محمد علي فهمي ، الفريق : القوة الرابعة ، تاريخ الدفاع الجوي المصري (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- محمد حسنين هيكل : الطريق الى رمضان ، ترجمة يوسف الصباغ (بيروت : دار النهار للنشر ١٩٧٥) .
- موسى صبري : وثائق ١٥ مايو (المكتب المصري الحديث ١٩٧٧) .

- يوسف صايغ : استنزاف اسرائيل نتيجة الصراع العسكري (شؤون فلسطينية عدد ٤ سبتمبر ١٩٧١) .

ـ ثالثاً : مراجع اجنبية

- Dayan, moshe, story of my life (London 1978) .
- Kissinger, henry : white house years (united states of america 1979)
- Kosut, hal : Israel and the arabs, the june 1967 war, Edided by hal kosut (Facts on file Inc. Newyork 1969) .
- Meir, golda, mylife (New York, a dell book 1978) .
- Mohammed heikal . sphinx and commissar (London 1978) .
- Norton moor, john : the arab Israeli conflict, vol. II , Reading, edited by john Norton moor
- O'ballance, edgar : the third arab Israeli war (London, faber and faber)
- Prittie, terence : eshkol of Israel, the man and the nation .
- Bar siman - tov : the Israeli egyptian war of attrition, 1969 - 1970 (New York, columbia unibersity press 1980) .
- Rafael, gideon, destination peace (new York, stein and day, 1981) .
- Nixon, Richard, 'the memoirs of richard nixon (London, arrow books 1979) .
- Laqueur, walter, the road to war, 1967, the origin of the arab - Israeli conflict (London, 1968) .
- Whetten, Lawrence L. he canal war, four powers conflict in middle east (cambridge, M. I T. press, 1974) .

أهم أعمال المؤلف

- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (جزءان) (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- عبد الناصر وأزمة مارس (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- الجيش المصري في السياسة ١٨٨٢ ـ ١٩٣٦ (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .
- صراع الطبقات في مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٥٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- الصراع بين الوفد والعرش ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- الفكر الثوري في مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨١) .
- دراسات في تاريخ مصر المعاصر (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ١٩٨١) .
- المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر ١٩٤٩ ـ ١٩٧٩ (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

- الأخوان المسلمون والتنظيم السري (دار روز اليوسف ١٩٨٣) .
- الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- مذكرات السياسيين والزعماء في مصر (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- حرب أكتوبر في محكمة التاريخ (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٤) .
- الغزوة الاستعمارية للعالم العربي وحركات المقاومة (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٥)
- تحطيم الآلهة ، قصة حرب يونية ١٩٦٧ ـ الجزء الأول (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٥) .
- مصر في عصر السادات (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٨٦) .

مع آخرين :

- مصر والحروب العالمية الثانية (مع د . محمد جمال الدين المسدي ود . يونان لبيب رزق) (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية (مع د . يونان لبيب رزق ود . رؤوف عباس) (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية (مع د . يونان لبيب رزق ود . رؤوف عباس) (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ ـ ١٨٨٢ ـ تأليف جون مارلو (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

تصويبات الجزء الأول

ص	س	الاتجاه	خطأ	صواب
٢٢	٧	من أعلى	١٩٥٥	١٩٥٤
٦٢	٤	من أسفل	تتناقش	تناقش
٦٦	٤	من أسفل	العسكريين	العسكريون
٦٧	٣	من أعلى	بأن	بأنه
٨٤	٥	من أسفل	التلويج	التلويح
١١٠	٤	من أسفل	الرعب	الرعب
١٢٧	٤	منْ أعلى	واستدعاء	واستدعاه
١٦٦	٦	من أعلى	الفرقة	الكتيبة
١٦٨	٧	من أعلى	تلاث	ثلاثة
١٧٩	٥	من أعلى	السوريين	السوريون
٢٣٣	١١	من أعلى	واردداة	وارادة
٢٤٣	٧	من أعلى	أولتها ثقته	وأولتها ثقتها
٢٦٣	١٢	من أعلى	اصمد	الصمد
٢٩٤	٨	من أعلى	عيه	عليه
٢٩٥	١	من أسفل	أفضال	أفضالا
٣٣٦	٩	من أسفل	بصحبتها	بصحتها
٣٥٦	٢	من أعلى	هريدي	هويدى
٣٥٧	٩	من أسفل	هلى	على
٣٦٤	٨	من أسفل	هريدى	هويدى
٥٦١	٢	من أعلى	أحمد لطفى	لطفى جاد الله
٥٧٥	١	من أسفل	روز اليوسف	مدبولى
٥٧٦	٤	من أعلى	روز اليوسف	مدبولى

كشاف الجزء الأول

﴿ أ ﴾

أعده : أحمد عبد الحليم دراز المعيد بقسم التاريخ - كلية التربية - جامعة المنوفية

﴿ ب ﴾

﴿ ت ﴾

﴿ ج ﴾

﴿ح﴾

﴿ خ ﴾

﴿ د ﴾

﴿ ش ﴾

﴿ ص ﴾

﴿ ط ﴾

﴿ ع ﴾

﴿ ف ﴾

﴿ ك ﴾

﴿ ل ﴾

﴿ م ﴾

﴿ ن ﴾

﴿ هـ ﴾

﴿ و ﴾



كشاف الجزء الثاني

أعدته : نعمات محمود البربري

﴿ أ ﴾

﴿ ب ﴾

(ت)

﴿ ث ﴾

﴿ ج ﴾

﴿ح﴾

﴿ خ ﴾

﴿ د ﴾

﴿ ر ﴾



﴿ ز ﴾

﴿ س ﴾

﴿ ش ﴾

﴿ ص ﴾

﴿ ط ﴾

﴿ ع ﴾

« غ »

« ف »

﴿ ق ﴾

﴿ ك ﴾

﴿ ل ﴾



﴿ ن ﴾







(اعداد : نعمات محمود البربري)

فهرس الجزء الثاني

في هذا الجزء الثاني من دراسة « عظيم الآلهة ، قصة حرب يونيه ١٩٦٧ » ، يعالج الدكتور عبد العظيم رمضان ، أستاذ التاريخ المعاصر ، ورئيس قسم التاريخ ، وعميد كلية التربية بجامعة المنوفية ،والكاتب السياسي المعروف - قصة حرب الاستنزاف، التي هي إمتداد لحرب يونيه ١٩٦٧ ، بمنظور جديد ، يتتبع تلك الملحمة البطولية التي خاضها الجيش المصري ، والتي تبادل فيها الأدوار مع الجيش الاسرائيلي ، ويوضح كيف واجهت اسرائيل حرب الاستنزاف المصرية بحرب استنزاف مضاد اسرائيلية ، فاستخدمت طائراتها كمدفعية طائرة ، واستباحت العمق المصري ، وقصفت مصنع أبي زعبل ومدرسة بحر البقر ، وكانت في خلال ذلك تبني خط بارليف الحصين على شاطئ القناة الشرقي وكيف واجه عبد الناصر ذلك ببناء حائط الصواريخ ، والزحف به حتى وصل إلى شاطئ القناة الغربي

ثم يضع الدكتور رمضان حرب الاستنزاف في الميزان التاريخي ، ويوضح أنه على الرغم من البطولات التي حققها الجيش المصري إلا أن هذه الحرب عطلت حرب التحرير الحقيقية في أكتوبر ١٩٧٣ ثلاث سنوات كاملة ، لأنها استنزفت الجيش المصري في الوقت الذي كان يعاد بناؤه من جديد لمهمة حرب التحرير - بينما كانت قوة العدو الاسرائيلي تتضاعف منذ إنتصاره في حرب يونيه ، ولم يكن لحرب الاستنزاف إلا أثر ضئيل وهامشي على آلة الحرب الاسرائيلية

كذلك يتتبع الدكتور رمضان في هذا الجزء من الدراسة قصة الاستقطاب السوفيتي في مصر حتى انتهاءه بمبادرة روجرز ، وما تلى ذلك من صدام بين العرب وعبد الناصر لقبوله المبادرة ، وهو الصدام الذي بلغ أوجه برفض المقاومة الفلسطينية مبادرة روجرز ، ورد فعل عبد الناصر لهذا الرفض ، ثم انتهى الأمر نهايته المأساوية بصدام أيلول الأسود في الأردن بين الملك حسين والمقاومة الفلسطينية - وهو الصدام الذي يقدم فيه الدكتور عبد العظيم رمضان رؤية جديدة تتسم بالموضوعية العلمية والانصاف التاريخي لكل من الملك حسين والمقاومة

والكتاب على هذا النحو يقدم للمكتبة العربية دراسة فريدة في تاريخ العرب المعاصر من منظور تقدمي يؤمن بحركة التاريخ الجدلية إلى الامام ، وبدور الشعوب في صنع التقدم ، وحطم عبادة الأبطال